دكتور كمال بشر

التفكير اللغوى
بين
القديم والجديد



دكتور كمال بشر

التفكير اللغوى
بين
القديم والجديد



الـكـتـاب : التفكير اللغوى بين القديم والجديد

المؤلـف : د/ كمال بشر

رقـم الإيـداع : ١١٨٣٢ / ٢٠٠٥

تـاريـخ النشـر : ٢٠٠٥

الترقيم الدولى : I. S. B. N. 977 - 215 - 829 - 9

الـنـاشـر : دار غـريب للطباعة والنشر والتوزيع
شركة ذات مسئولية محدودة

الإدارة والمطابع : ١٢ شارع نوبار لاظوغلى (القاهرة)

ت : ٧٩٤٢٠٧٩ فاكس ٧٩٥٤٣٢٤

الـتـوزيـع : دار غريب ٣.١ شارع كامل صدقى الفجالة – القاهرة

ت ٥٩٠٢١٠٧ – ٥٩١٧٩٥٩

إدارة التسويق والمعرض الدائم } ١٢٨ شارع مصطفى النحاس مدينة نصر – الدور الأول

ت ٢٧٣٨١٤٢ – ٢٧٣٨١٤٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

واجهة الكتاب

التعبير بالمصطلحين «القديم» و «الحديث» لا يعني بحال انفصال حلقات الزمن بعضها عن بعض ، إذ إن هذه الحلقات متداخلة ومتشابكة إلى حدّ يصعب على الإنسان أن ينتزع حلقة معينة من هذه الحلقات ويفردها وحدها بالنظر والتأمل ، دون إطلالة من نوع ما على السابقات واللاحقات من أخواتها . وإذا جاز لنا هذا الفصل أحيانًا فإنما هو على ضرب من المجاز أو التسمح لغرض موقوت ، يتمثل في إرادة التركيز على حلقة دون أخرى ، لاكتشاف ما مسّها من ألوان جديدة مساوقة لجدّة الحياة نفسها . وقد يكون الفصل - وهو قليل - لوقوع أحداث حياتية بارزة ، أو وجود ظواهر إنسانية في الفكر والسلوك ، انمازت بها فترة زمنية دون أخرى ، وأمكن وسمها أو تحديد أبعادها نسبيًا ، وفقًا لخصوصياتها التي ترشح هذا الوسم أو ذاك التحديد .

في إطار هذا المفهوم لحلقات الزمن وتتابعه ، ندرج الآن إلى إلقاء الضوء على جهود لغوية ذات ألوان فكرية ومنهجية ، تؤهل وسمها بالجِدّة وحسبانها إضافات حديثة ، وإن كانت في أساس بنائها وأصولها ذات صلة بصورة من الصور بما قبلها في إطار حلقات الزمن الممتدة خطوطه وخيوطه ، مشكلة نسيجًا متكاملاً يعكس الفكر الإنساني واتجاهاته في تعامله مع لغته ومع نفسه في الوقت ذاته .

لندرج إلى هذه الألوان على مهل وفي إيجاز شديد ، آملين بذلك أن يلم القارئ أو الدارس بشيء ذي بال من المبادئ الأساسية والقضايا الجوهرية التي تنتظمها هذه الألوان الحديثة ، والتي نظن أنها - في مجملها - تشكّل منطلقًا

لدراسات أوسع وأعمق . وهى فى الوقت نفسه – بحكم موقعها فى مسيرة الزمان – قد تساعد ذوى الاهتمام على تصور موقع الدراسات اللغوية العربية فى القديم فى إطار ما يجرى حولنا فى ميدان الدرس اللغوى فى صورته الحاضرة .

ولسنا نرمى من ذلك إلى عقد مقارنة بين الجانبين القديم والجديد ، وإنما إلى مجرد الكشف عن أهم نقاط الاتفاق والافتراق بينهما ، آخذين فى الحسبان عامل التطور الزمنى والفكرى معًا .

من المعلوم أن علماء اللغة حتى نهاية القرن التاسع عشر ، لم تكن لديهم خطوط واضحة للبحث اللغوى ، بحيث يستطيعون التفريق بين الاتجاهات المختلفة تفريقًا واضحًا . فكنت ترى الدراسات المقارنة والتاريخية مختلطًا بعضها ببعض ، وتشاهد كليهما مشوبًا بشىء من النظر الوصفى المرتبط أحيانًا بالأفكار الفلسفية .

كما كانت الدراسات اللغوية فى هذه الحقب ، تنظر إلى الأحداث اللغوية مختلطًا بعضها ببعض ، فكانت تنظر فى أصواتها وصرفها ونحوها ودلالاتها مرة واحدة وفى أثر علمى واحد ، فتخلط بين حقائق هذا المستوى أو ذاك وحقائق المستوى الآخر ، ولا تميز بين حدود هذا أو ذاك . ومن ثم كانت جل الأعمال اللغوية التى ورثناها عن هذه الفترات ناقصة قاصرة عن بيان وجه الحق وعاجزة عن الكشف عن الحقائق اللغوية المختلفة . لم يفطن علماء اللغة آنذاك إلى أن اللغة كطيف الشمس : شىء معقد مركب لا يمكن دراسته إلا بتشقيقه أو تحليله إلى ألوانه المختلفة . فلم يفرقوا بين الجانب الصوتى والجانب الصرفى ، وبين هذين وبقية الجوانب . وهكذا ضاعت أكثر الحقائق اللغوية بهذا السلوك الذى ينحو نحو التعميم والسطحية أحيانًا .

وبالمثل ، كان الدرس اللغوى فى الفترات السابقة يتميز بالعكوف - أكثر الأحيان - على لغة واحدة أو مجموعات معينة من اللغات ، دون النظر فى طبيعة اللغة الإنسانية بعامة ، أو التفكير فى المبادئ اللغوية ذات الصفات العامة التى يمكن أن يؤخذ بها فى دراسة أية لغة على وجه الأرض .

ومن سمات هذه المراحل التاريخية أيضًا (وخاصة فى العصور الوسطى) ، الاهتمام باللغات الرسمية أو لغات المثقفين واللغات المشتركة الفصيحة ، مع عدم الاهتمام باللسان الدارج أو اللهجات ، أو إهمال هذه الصور اللغوية إهمالاً تامًا ، أو ما يشبه أن يكون كذلك .

وظل الحال كذلك حتى نهاية القرن التاسع عشر ، عندما بدأت الأفكار اللغوية المختلفة تتحدد ، وتتخذ الاتجاهات المتنوعة مسارات لها واضحة ، غير مختلط بعضها ببعض بالصورة التى شاهدنا فى العصور الخالية .

ينتظم هذا الكتاب بحوثًا ودراسات لغوية تغطى مساحة واسعة من الزمن ، وأفكارًا ذات ألوان ومناح متعددة ، صنفت فى أوقات مختلفة بوصفهما قضايا أو نقاطًا لها قدرها وأهميتها بالنسبة للدارس اللغوى ، متخصصًا كان أم ناشئًا فى الحقل ، يحاول طرق أبواب هذا المجال الواسع العريض ، المتشعبة أطرافه وجنباته : التفكير اللغوى بين القديم والجديد ، مع وقفات متأنية عند تلك المبادئ والاتجاهات أو المناهج التى تقيم هذا البناء الكبير الموسوم بـ«علم اللغة» فى الشرق والغرب على سواء ، مع إلقاء ضوء كاشف على جهود العرب فى دنيا البحث اللغوى .

صنعت هذه البحوث والدراسات على فترات متتابعة فى صورة محاضرات ألقيت على طلاب الدراسات العليا فى الجامعات العربية أو محاضرات فى مؤتمرات علمية أو لقاءات فكرية بين أهل الاختصاص ، حتى بدت لبنات صالحات

لتشييد عمل متكامل ، يرشح نفسه بطرحه على الشادين والدفع به إليهم : فكان ما كان استقر البناء مكسوًا بالطلاء .

يقع هذا الكتاب في قسمين ، مسبوق كل منهما بمدخل خاص .

القسم الأول
فى الدرس اللغوى الحديث

يقع هذا القسم فى مدخل وأربعة فصول

المدخل : التفكير اللغوى فى القديم
مساره وتطوره

أشرنا فى هذا المدخل إلى مسار التفكير اللغوى إشارات خفيفة تبرز نشاط الإنسان وفكره نحو لغته ، فقدمنا فكرًا مختصرة عن تلك الجهود التى قامت بها فى القديم هيئات أو مدارس أو أفراد لها ميزات أو خواص تنسب إليها .

وكان البدء بالهنود . معلوم أن الهنود كانوا من السباقين فى الدرس اللغوى ، إذ انصرفوا إلى اللغة السنسكريتية درسًا وبحثًا ، وانتقلوا من ذلك إلى دراسة اللهجات والرطانات المختلفة تيسيرًا على المتكلمين بهذه اللغة ، وكان لبانينى دور بارز فى هذا الشأن ، إذ يقال إنه أول دارس نحا نحوًا وصفيًا من نوع ما ، وكان عمله هذا بذرة خصب لنموّ هذا المنهج فى أنحاء متفرقة من العالم .

وكان لهؤلاء الهنود أيضًا جهود بارزة فى الدراسات الصوتية بوجه خاص .

ونحونا بعد نحو اليونانيين ، إذ كانت لهم نظرات خاصة فى درس اللغة اعتمدوا فيها على الجوانب العقلية والفلسفية ؛ إذ إنهم كانوا يعدون الدرس اللغوى

عنصرًا من عناصر التفكير المنطقى . ومعلوم أن لهم جهودًا بارزة فى تصنيف الكلم إلى أنواعها وتصنيف الجمل إلى أنماطها المختلفة .

ومن بعدهم جاء الرومان فحذوا حذو اليونانيين ، وانفردوا بعد بنقطة مهمة تتمثل فى زعمهم أن اللغة الرومانية لغة مثالية ، فحاولوا وضع قواعدها لتكون أساسًا لوضع قواعد عالمية سميت فيما بعد بـ «علم القواعد العام» ، وتلا ذلك البحث اللغوى فى عصر الاستكشافات الذى امتاز أصحابه بمعرفة لغات عدة ، فحاولوا النظر فى هذه اللغات لمعرفة الفروق بينها ، وكان ذلك بمثابة الانطلاقة إلى الدراسات اللغوية التاريخية المقارنة ، وكان للألمان بوجه خاص جهود واضحة فى هذا المجال .

هذه الجهود السابقة كلها تكاتفت وتكاثفت حتى آل الأمر فى النهاية إلى الدخول فيما يعرف بـ «علم اللغة العام» .

الفصل الأول

علم اللغة : مفهومه وحدوده

من الطبيعى أن تكون لعلم اللغة جذور وبذور ذات ألوان اشترك فيها كثير من الدارسين فى مختلف أنحاء العالم ، وكان لكل من الأوربيين والأمريكان دور بارز فى تشكيل هذا العلم بصورة ما . حتى جاء دى سوسير فأحدث انقلابًا واضحًا فى الدرس اللغوى كانت نتيجته التشكيل الواضح لهذا العلم الموسوم بـ «علم اللغة العام» .

وفى هذا الفصل أشرنا إلى موقع علم اللغة بمفهومه الحديث فى العالم العربى فألفينا أثره واضحًا فى أعمال مجموعة من الرواد العرب يتزعمهم الدكتور إبراهيم

أتيس وتلامذته ، واستمر الحال على هذا الوضع فترة محدودة من الزمن ، ثم أصاب الجو اللغوى نوع من التكاسل أو الفتور لدرجة أن بعض الخالفين لهؤلاء الرواد خلطوا بين علم اللغة وفقه اللغة ، وأكثر من هذا ، ظهر الخلط واضحًا فيما بعد فى تفسير مفهوم علم اللغة ، وفى اختيار المصطلحات العربية التى تقابل فى نظرهم المصطلح العلمى العام Linguistics .

الفصل الثانى
فى المدارس اللغوية

وبه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : دى سوسير وحواريوه

المبحث الثانى : الخالفون

المبحث الثالث : اللاسوسيريون

المبحث الأول : قررنا أن الفضل فى تشكيل علم اللغة بمعناه الحديث يرجع بلا منازع إلى دى سوسير وأفكاره العميقة ، وسار على هديه جمع من تلامذته وحوارييه هنا وهناك فى أوربا وغيرها مع معارضات خفيفة من بعض الدارسين .

المبحث الثانى : وجاء من بعد هؤلاء جمع من اللغويين من أنحاء شتى من العالم وأفادوا جميعًا بصورة أو بأخرى من أفكار دى سوسير ومبادئه مع محاولة ابتداع أفكار خاصة بكل منهم يرجع بعضها إلى أفكار تقليدية وبعض آخر إلى ضرب من التجديد ، من هؤلاء : جراى ، وبلومفيلد ، وأولمان .

المبحث الثالث : وهكذا اتسعت دائرة علم اللغة وأفكاره هنا وهناك وانشغل به جمع كبير من العلماء البارزين فى هذا الحقل ، واتخذ بعضهم موقفًا مستقلاً غير

منحاز إلى دى سوسير أو خالفيه ، وأتوا بمناهج للدرس وألوان من الفكر اللغوى يرشحهم للاستقلالية فى هذا المجال – مجال الدرس اللغوى بعامة – . فى مقدمة هؤلاء فيرث مؤسس مدرسة لندن اللغوية ، وتشومسكى صاحب المدرسة اللغوية المشهورة الموسومة بـ «مدرسة القواعد التوليدية التحويلية» .

الفصل الثالث

فروع علم اللغة

وبه مبحثان :

المبحث الأول : التفريع بحسب المادة اللغوية

المبحث الثانى : تفريعات بينية

المبحث الأول : من الطبيعى أن يختلف الدارسون وفقًا لمناهجهم فى تحديد فروع علم اللغة أو مستويات البحث فيها ، ومن ثم اخترنا نحن نظامًا للتفريع يختلف فى قليل أو كثير عما صنع هؤلاء وأولئك . والفروع التى اخترناها يتركز عملها كلها على المادة اللغوية ذاتها من أصوات وصرف ونحو ... إلخ ، وأتبعنا ذلك بتعريف موجز لهذه الفروع جميعًا .

المبحث الثانى : بتقدم الزمن ، تقدم الفكر فى النظر إلى الحياة وإلى اللغة بوجه خاص ؛ إذ إن اللغة هى واجهة الإنسان ومشكلاتها تعكس مشكلات الإنسان نفسه . ومن ثم انصرف جمع من العلماء أصحاب التخصصات الإنسانية المختلفة إلى اللغة علّهم يجدون فيها ما يشبع حاجتهم أو يلقى الضوء على مشكلاتهم الخاصة فى علومهم . ومن هنا ظهرت علوم بينية ذات صلة وثيقة باللغة

وبتخصصات إنسانية مختلفة ، فظهر مثلاً ما يسمى : علم اللغة النفسى - علم اللغة الاجتماعى - علم اللغة الجغرافى ... إلخ .

ولجدة هذه العلوم جدة نسبية قدمنا تعريفات موجزة لها مع بيان مسئولياتها فى هذا اللون من الدرس اللغوى الإنسانى .

وفى نهاية هذا المبحث أشرنا إلى فروع علمية أخرى كالكلام على علم اللغة العام وعلم اللغة الخاص وبينا وجهة نظرنا فى هذا التفريع ، وأتبعنا ذلك بالكلام على ما يسمى عند بعضهم علم اللغة النظرى وعلم اللغة التطبيقى .

الفصل الرابع
فى مناهج الدرس فى علم اللغة

للدرس اللغوى مناهج عدّة يختلف الدارسون نوع اختلاف فى عددها ومسئوليات كل منها . واخترنا نحن الإشارة إلى تلك المناهج ذات الانتشار الواسع التى يعتمدها الثقات من اللغويين . من هذه المناهج علم اللغة التاريخى - علم اللغة المقارن - علم اللغة المعيارى - علم اللغة الوصفى ... إلخ ، وأضفنا إلى ذلك مناهج أخرى لها وزنها فى العمل اللغوى على الرغم من ظهورها فى زمن حديث نسبيًا . من أهمها ما يعرف بـ «علم اللغة البنوى» و «علم اللغة التصنيفى» و «علم اللغة التوليدى التحويلى» المشهور بالقواعد التوليدية التحويلية .

القسم الثانى

التفكير اللغوى عند العرب

يقع هذا القسم فى مدخل وخمسة فصول

المدخل : نظرات عامة

أشرنا فى هذا المدخل إلى واقع اللغة العربية فى الوقت الحاضر ومحاولة بعض الدارسين الأخذ بيدها والارتقاء بها ونشرها بين الجماهير . ولكن أنى لهم ذلك والألسن العربية ملوثة برطانات ولهجات وكلمات وأساليب أجنبية ؟

وانتقلنا إلى الأسلاف ، لنخبر جهودهم فى خدمة لغتهم فألفينا تراثًا ضخمًا هائلاً فى كل فروع اللغة من ثروة لفظية ونحو وصرف ... إلخ . أو بعبارة أخرى لقد طوفوا بعمق واتساع فى كل جوانب اللغة ومناحيها بدءًا بالثروة اللفظية وانتهاءً بالأساليب . كما أشرنا إلى أن التفكير اللغوى عند هؤلاء القوم كان له وجود من نوع ما قبل اللغويين المحترفين ، ظهر ذلك فى أقل تقدير فى محاورات الشعراء فى الأسواق الأدبية وهم يلقون أشعارهم على ما هو معروف .

الفصل الأول

مستويات الدرس اللغوى ومناهجه

وبه مبحثان:

المبحث الأول: العلاقة بين المستويات

المبحث الثاني: مناهج البحث فى اللغة

المبحث الأول: أكّدنا فى هذا المبحث عمق التفكير اللغوى عند العرب واتساعه، ولكنا مع ذلك لاحظنا أنهم لم يراعوا الرعاية الكافية العلاقة بين المستويات، من أصوات وصرف وتراكيب ... إلخ؛ إذ جاءت جل أعمالهم مشتملة على هذه المستويات جميعًا ولكنها جاءت منعزلاً بعضها عن بعض، فى حين أن هذه المستويات تكوّن كلاً متكاملاً، يتعلق كل مستوى بصاحبه ويخدمه. فالصرف مثلاً لا يستغنى عن الأصوات، وكلاهما يخدم النحو ويعمل على تفسير قضاياه ومشكلاته.

المبحث الثاني: كان الاهتمام الكبير باللغة دافعًا لهؤلاء القوم إلى أن ينهجوا نهجًا يضمن لهم وضع قواعد ثابتة مطردة تضمن الصحة المطلقة مع محاولة فرض هذه القواعد على أصحاب اللغة، ضمانًا لوحدتها. فكان المنهج الغالب فى أعمالهم هو ما يسمى بالمنهج المعيارى. ومن المعروف أن هذا المنهج منهج مثالى صعب تحقيقه، ومن ثم اضطروا إلى طلب المعونة من مناهج أخرى، وصفية وفلسفية وافتراضية وتأويلية ... إلخ، فجاء العمل معقدًا إلى حدٍّ واضح.

الفصل الثانى
فى الثروة اللفظية والمعنى

حاولنا فى هذا الفصل وما يليه من فصول تسجيل أمثلة واقعية مما قدم علماء العربية من جهود تؤكد حرصهم على النظر فى كل فروع اللغة بمنهج أو مناهج اتبعوها . وكلها تدل على عمق أفكارهم فى التفسير والتحليل والتقعيد ، وإن اختلفت هذه المناهج من مستوى إلى آخر .

وفى هذا الفصل الذى معنا ، أكدنا واقعًا يشهد لهم بالسبق والسعة والعمق فى دراسة الثروة اللفظية ومعانيها ، وتبين لنا أنهم كانوا سباقين فى هذا العمل زمنًا وفكرًا . جمعوا هذه الثروة وحللوها وفسروا معانيها فى صورة كتيبات أو رسائل ومعاجم ، وصنعت هذه المعاجم بمناهج مختلفة من حيث الترتيب والتصنيف . فهناك مدرسة الترتيب الصوتى ومدرسة القافية ومدرسة الألفباء العادية ، وذكرنا أمثلة من هذه الفئة وتلك حتى وصلنا إلى الوقت الحاضر ، مشيرين إلى إنتاج مجمع اللغة العربية بالقاهرة فى هذا الشأن .

وانتقلنا بعد إلى طرائق تفكيرهم فى المعنى ، وألفينا أن جل جهدهم فى هذا الشأن كان منصبًا على المفردات . ومع ذلك لم يفتهم - والبلاغين منهم بوجه خاص - النظر فى معانى الكلمات فى سياقاتها المختلفة .

والأهم من هذا كله ، لاحظنا اهتمام البلاغيين بوجه خاص بالمقام أو ما يشار إليه الآن بالسياق غير اللغوى ، حيث أشار هؤلاء القوم إلى أهمية المقام وما يحتويه من عناصر ، متمثلة فى الشخوص (المرسل - المتلقى) وما يصحب ذلك من حركات الجسم وإيماءاته ، بوصف كل ذلك من العوامل ذات الأهمية البالغة فى تفسير المعانى وتحليلها .

الفصل الثالث
فى الدرس الصوتى

أكد لنا هذا الفصل أن العرب قاموا بدراسة أصوات لغتهم دراسة لم يسبق لها مثيل ، من حيث الشمول والعمق والدقة ، حتى إن بعضهم كالسكاكى مثلاً - توضيحًا لأفكاره الصوتية - قدم لنا رسمًا لجهاز النطق ، وحاول توزيع الأصوات العربية على أعضاء هذا الجهاز . ودللنا على هذا الذى نقول بالإشارة إلى جهود شيخهم الأول الخليل . ثم وقفنا وقفة متأنية عند شيخهم الثانى وهو سيبويه ، فألفينا عجبًا من العمل فى هذا الشأن من حيث وصف الأصوات وتحديد مخارجها وسماتها ، وتم له ذلك باتباع منهج سليم يضارع تلك المناهج الحديثة المعروفة لنا الآن فى الدرس اللغوى الحديث ، وهو منهج التذوق - أى تذوق الأصوات نطقًا لتعرف خواصها - وأنهينا هذا الفصل بمقولة تصدق على هذا العمل الرائع حيث قررنا : لم ينجح العرب فى دراسة لغتهم نجاحهم فى دراسة الأصوات سبقًا ومنهجًا وتحليلاً .

الفصل الرابع
فى الدرس الصرفى

جاءت دراساتهم لهذا المستوى واسعة شاملة لكل الظواهر التى تنتمى إلى علم الصرف . وقد ساقهم الطموح إلى تعرف كل ما يصيب الصيغ ومبانيها من تغير أو تبدّل ، إلى درجة أنهم بطبيعة الحال خلطوا غير قليل من المسائل بعضها ببعض . وكان الأولى فى نظرنا فصل هذه عن تلك ودللنا على ذلك بإخضاعهم للأفعال الثلاثية الجوف والناقصة لنظام التقعيد لنظائرها الثلاثية الصحيحة البناء .

وكان رأينا أنه من الأولى فصل هاتين الفئتين بعضهما عن بعض فى التحليل لاختلافهما فى المبنى ، ورأينا أيضًا أنه كان فى الإمكان النظر إلى هذه الأفعال الجوف والناقصة نظرة تاريخية ؛ إذ من المحتمل أن الإعلال الذى أصاب هذه الفئة من الأفعال سببه التطور الذى لحق اللغة فى تاريخها الطويل ، بزعمنا أن هذه الأفعال تعود إلى أصل صحيح البناء فى القديم .

الفصل الخامس

رأى فى دراسة العربية وتقديمها للمتعلمين

الفصول الثلاثة السابقة انتهت إلى أنه على الرغم من جودة ما فعل هؤلاء القوم مع لغتهم بالتقعيد ، بدا للأجيال الخالفة نوع من الصعوبة فى الإحاطة بهذه القواعد واستيعابها ، حتى جأر الناس فى الوقت الحاضر بالذات بالشكوى من صعوبة اللغة العربية ، وكان الرأى عندنا أن الصعوبة ليست فى قواعد العربية ذاتها وإنما فى طريقة تقعيدها وطرائق درسها وتحليلها .

من هنا حاولنا تقديم منهج سهل مفيد فى تيسير هذه القواعد باتباع منهج محدد لا تحيد عنه فى هذا التقعيد ، وهو المنهج الوصفى المبنى على الوصف من نصوص منطوقة أو مكتوبة . ورأينا أن أصلح طريق لتعليم اللغة للناشئة يعتمد جملة وتفصيلاً على تقديم النصوص للدارسين وعرضها عليهم مقروءة قراءة جهرية من معلم ناجح ، حيث تكون الفرصة مواتية للاستماع الصحيح والاستيعاب الصحيح . ويعقب ذلك محاولة المعلم استنباط قواعده من هذه النصوص متبوعًا كل ذلك بالتدريب الشفهى والكتابى جميعًا .

والله أعلم وهو الموفق ،،،،

المحتويات

الموضوع الصفحة

القسم الأول
فى الدرس اللغوى الحديث

الموضوع | الصفحة

القسم الثانى
التفكير اللغوى عند العرب

القسم الأول

فى الدرس اللغوى الحديث

وبه مدخل وأربعة فصول :

المدخل : التفكير اللغوى فى القديم

مساره وتطوره

الفصل الأول :

علم اللغة : مفهومه وحدوده

الفصل الثانى :

فى المدارس اللغوية

الفصل الثالث :

فروع علم اللغة

الفصل الرابع :

فى مناهج الدرس فى علم اللغة

مدخل
فى التفكير اللغوى فى القديم

من الطبيعى أن ينشغل الإنسان منذ القديم بلغته أو بأىّ وسيلة يعبّر بها عن نفسه ، وتيسر له الاتصال بمن حوله ، حفاظًا على نفسه وتمكينًا له من أداء دوره فى الحياة ، وتحقيقًا لخلافة الله فى أرضه كى يعمرها ، واستمرارًا لبقائه ، وتفجيرًا لطاقاته الإنسانية التى تقود فى النهاية إلى تكوين مجتمعات صغيرة أو كبيرة ، مؤهلة لتأكيد هذه الخلافة ، كما أرادها الخالق جلّ وعلا .

يقال إن الإنسان بدأ وسيلته التواصلية بالرقص والغناء والإشارة ، حتى استوى على عوده واستطاع أن يفعّل قدراته اللغوية الممنوحة من الله تعالى ، وأن يحققها فى صورة أصوات لغوية منطوقة تفى نوع وفاء بحاجاته من التعبير والاتصال .

وبمرور الزمن تعمقت هذه القدرات وازداد تفعيلها ، وتنوّعت صور هذا التفعيل باللعب أو التغنّى فى استخدام تلك المنحة الربانية المعروفة بجهاز النطق ، وهكذا دواليك حتى قدّر للإنسان أن يحظى بصورة نطقية من الكلام المنسوق الذى يمكن وسْمه باللغة ، بصورة من الصور أو بمعنى من المعانى .

وبمرور الزمن - أيضًا - تنوعت هذه الصورة النطقية وانتظمت أنساقها واتسعت مجالات استخدامها معبّرة أو عاكسة لحياة هذا الإنسان بما يلفها من أنماط النشاط المتجدّد ، وما ينتظمها من سلوك وتفاعل مع الظروف والملابسات الحياتية المتنوعة أو المتغيّرة من فترة إلى أخرى .

وهكذا أحسّ الإنسان بأهمية لغته ، فالتفت إليها وأخذ يحاورها بالأخذ والعطاء ، حتى اتسعت مادتها وانتشرت دوائر استخدامها ، الأمر الذى دعاه إلى رعايتها وحمايتها من عوادى الزمان وما قد يصيبها من خلل أو تجاوز من عوامل الخلط وسوء الأداء من أصحابها ، منفردين أو مجتمعين على حد سواء .

أخذ يفكر فى قضاياها ومشكلاتها بصورة من الصور . وكلما تدرج فى سلم الزمن واتسعت دوائر معارفه وتنوعت اهتماماته ، تدرج فى طرائق التفكير فى هذه اللغة ، ونوّع فى زوايا النظر فيها ، كى يقف على أسرارها ويعرف طبيعتها إحساسًا منه بأن بينه وبينها نسبًا قريبًا وصلة وثيقة ، فلعل فى الكشف عنها كشفًا عن نفسه ، عقلاً وفكرًا وسلوكًا وملامح إنسانية .

ربما كان التفكير فى هذه القضايا والمشكلات فى البدء تفكيرًا فرديًا ، يقوم به فرد أو أفراد غير مجتمعين أو متفقين على خط أو نهج يفى بآمالهم ويحقق أهدافهم . وربما ظل الأمر على هذه الحال لمدة طالت أم قصرت إلى أن ظهرت جهود جماعية أو ما أشبه أن تكون كذلك ، رسمت لنفسها خطًّا من التفكير أو نهجت نهجًا يميزها ويحدد أبعاد اتجاهاتها فى النظر الواعى نسبيًّا إلى اللغة .

وما أكثر مشكلات اللغة فى القديم والحديث ، فهى ذات ارتباط وثيق بالإنسان ، بل هى خاصته الأولى ، تسير معه أينما وجد ، وتؤثر فيه ويتأثر بها ، وتنفذ إلى حياته كلها ، خيرها وشرها . وهى مصدر سعادته أحيانًا ، ومصدر شقائه أحيانًا أخرى .

وهى أيضًا وسيلته الأولى فى الاتصال والفهم والإفهام . ومن ثم كانت الأداة الأبدية التى يعتمد عليها فى تسيير شئون حياته وتصريف أموره كلها . ومن طبيعة البشرية أن تنحو دائمًا نحو التطور والتقدم ، وأن تكتشف أسرار الكون ، وأن تبتكر وأن تخترع لتنتقل من حسن إلى أحسن ، وليس من سبيل للإنسان -

والأمر على هذا الوضع - إلا أن يلجأ إلى اللغة بغية الوصول إلى أهدافه ، وتحقيق آماله هذه .

ولكن هذه اللغة ربما لا تسعفه أحيانًا ، وقد تعرض لها بعض الصعوبات والمشكلات ، نتيجة لما يقع فى المجتمع - على المستويين المحلى والعالمى كليهما - من تطور أو تغير ، وما يصيبها من عوامل القصور أو الضعف أحيانًا . وبخاصة إذا أخذنا فى الحسبان اختلاف اللغات على وجه الأرض .

ومعلوم أن اللغة تؤدى دورًا مهمًا فى حياتنا اليومية ، ولكن الرجل العادى قليلاً ما يلحظ ذلك أو يهتم به ، لأنه يعدّها شيئًا مألوفًا عاديًا كالتنفس والمشى مثلاً . والواقع أن للغة تأثيرًا كبيرًا فى تصرفاتنا وآثارًا لا تحصى فى أعمالنا . ومع هذا كله لم تعط العناية اللائقة بها فى النظم التعليمية فى كثير من بلاد العالم . أما فى حياتنا العادية فهناك ظروف ومناسبات تجرى فيها مناقشات لغوية من نوع غير علمى بين بعض الأشخاص المثقفين ثقافة تقليدية ، كالمناقشات التى نسمعها حول موضوع الصواب والخطأ مثلاً . كأن نسمع شخصًا يناقش آخر فى جواز أو عدم جواز مجىء الحال معرفة ، وكما يظهر فى تساؤلنا : هل من الصواب أن نجمع على وزن «فواعل» ما كان على زنة فاعل صفة لمذكر عاقل ؟، أو هل الأحسن والأوفق كتابة كلمة «الرحمن» بألف بعد الميم حسب ما يقتضيه النطق ونحو ذلك ؟ هذه المناقشات ونحوها تتبع نموذجًا واحدًا تقريبًا : فقد يرجع المتناقشون إلى القواعد المكتوبة للإجابة عن هذه المسائل أو إلى المختصين لأخذ رأيهم فيها . وربما يهملون استشارة كتب القواعد أو ذوى الشأن ، ويحاولون إنهاء المناقشة بنوع من التفكير المخلوط الذى يستعمل مصطلحات ذات صبغة فلسفية أو منطقية ، أو واقعية وصفية ... إلخ .

هذه هى الطريقة المألوفة فى معالجة المسائل اللغوية فى مثل هذه المواقف . والواقع أنها طريقة غير علمية إلى حد بعيد ، وهى تمت بصلة كبيرة إلى تعاليم فلاسفة العصور القديمة والعصور الوسطى . ولم تدرس اللغة بطريقة علمية نسبيًا عن طريق الملاحظة الشاملة الدقيقة إلا فى أثناء القرن التاسع عشر أو نحو ذلك .

فعلم اللغة بمعناه الدقيق لا يزال ينتظر مزيدًا من البحث ، كما أن التقدم المنهجى الذى أحرزه هذا العلم لم ينل حقه من الدرس فى كثير من دور التعليم . فعلم القواعد والعلوم اللغوية الأخرى فى مدارسنا وكلياتنا لا تزال تعرض وتبحث على الطريقة التقليدية . وكثير من الناس يجدون صعوبة كبيرة فى بادئ الأمر ، لا فى فهم طرق هذا العلم ومبادئه فحسب ، بل فى تحرير أنفسهم من الأفكار القديمة التى فرضت عليهم من المدارس القديمة ذات المبادئ المدرسية كذلك .

وهكذا نرى أن مشكلات اللغة كثيرة متنوعة : منها ما يرجع إلى طبيعتها ، ومنها ما يعود إلى سوء فهم حقيقتها ، وهناك مشكلات أخرى تعرض لها بسبب الظروف الخارجية المحيطة بها .

وأهم هذه المشكلات كلها ينحصر فى مناهج درسها وطرائق تعرفها بطريق علمى سليم . وفى ظننا أن الوقوف على سبيل دراستها وخطط تحليلها كفيل بحل كثير من مشكلاتها الأخرى .

لذلك آثرنا أن نركز فى عملنا هذا على النظر فى أهم المناهج التى توصلنا إلى أهدافنا والتى تعيننا على الكشف عن مشكلاتها الأخرى ومحاولة علاجها فى الحاضر والمستقبل .

ومناهج الدرس اللغوى قديمه وحديثه ذات اتجاهات عدة . ولكنا سوف نقتصر هنا على أهمها وأشهرها ، ممهدين لذلك كله بفكرة موجزة عن المسار التاريخى للمناهج اللغوية فى العصور الخوالى .

ففى القديم كانت هناك جهود كثيرة فى الدرس اللغوى بصورة ما ، وكانت لهذه الجهود دوائر علمية أو ما يمكن أن تسمى تجاوزًا مدارس لغوية فى أماكن متفرقة من العالم غربه وشرقه على سواء .

ويكفينا هنا أن نشير إشارات موجزة إلى شىء من جهود بعض هذه الدوائر أو المدارس ، بوصفها أمثلة لما كان يجرى آنذاك وتمهيدًا للنظر فى جهود العرب وخطوط تفكيرهم فى تناول لغتهم ، وهى الشغل الشاغل لهذا الكتاب فى مجمله .

وفيما يلى ذكر لبعض هذه الدوائر أو المدارس .

أولاً : الهنود :

ففى الهند ، انكب الدارسون على لغتهم السنسكريتية وأشبعوها بحثًا ودراسة وسلكوا فى ذلك مناهج مختلفة كى يصلوا إلى أغراضهم من أسهل الطرق ، وليحققوا بذلك واجبًا دينيًا وقوميًا معًا . وظل الحال كذلك حتى جاء «بانينى» pánini وسلك مسلكًا جديدًا فى درس لغتهم ، واختار منهجًا محددًا وضعه لنفسه ، ذلك هو المنهج الوصفى القائم على وصف الواقع اللغوى وتسجيل هذا الواقع مع التحليل الخالى - بصورة أو بأخرى - من التعقيدات الفلسفية والمنطقية . وكان بنهجه هذا يهدف إلى تبسيط الحقائق اللغوية لبنى جنسه كى ييسّر لهم فهم النصوص والطقوس الدينية القديمة . ومن ثم لم يتحرج من النظر فى اللهجات العامة ومحاولة الكشف عن خواصها ، أملاً فى تعميق منهجه الوصفى وتوسيع دائرة تطبيقه ، ووفاء فى الوقت نفسه لهدفه الأساسى ، وهو تضييق الشقة بين النصوص القديمة وما يجرى حوله من الاستعمال اللغوى الحى المتمثل فى اللهجات والرطانات المختلفة .

ويسجل التاريخ اللغوى أن هذه الفكرة الوصفية التى لمسها «بانينى» كان لها تأثيرها الكبير على الدارسين فيما بعد ، وأنها كانت بمثابة نقطة الضوء التى

جذبت اللغويين الأوربيين إلى النظر الدقيق فى أبعاد هذه الفكرة وأهميتها ، حتى تمكنوا بمرور الزمن من وضع منهج وصفي متكامل الجنبات ، محدد الجهات منضبط في مبادئه وأهدافه ، حتى غدا منهجًا واضحًا فى الانتشار والتطبيق فى جميع أنحاء العالم . وظل حتى هذه اللحظة المنهج المفضل عند غالبية اللغويين . وقد نتج عن هذا الاتساع فى الانتشار والتطبيق أن أصبح المنهج الوصفى نفسه عدة مناهج ، أو منتظمًا لعدة خطوط واتجاهات وفقًا لوجهات نظر الدارسين ومدارسهم اللغوية المختلفة .

ولقد كان للهنود جهود لغوية عميقة منوّعة ، وجاءت أعمالهم على مستوى ملحوظ من الدقة . ولهؤلاء القوم آثار من الدرس ذات صلة بفروع علم اللغة المختلفة ، فنظروا فى الأصوات والصرف والنحو والمعاجم .

ففى مجال الأصوات بالذات ، انماز الهنود من غيرهم من الدارسين فى القديم ، حيث عرضوا لكثير من قضايا الأصوات وتصنيفها إلى أنماط بحسب خواصّها النطقية والسمعية . كما أشاروا إلى كيفيات صدور هذه الأصوات . فمنها ما يعرف اليوم بالأصوات الوقفات الانفجارية plosive stops ، ومنها الاحتكاكية fricatives ... إلخ . كما نظروا فى الطائفة الكبيرة الأخرى ، وهى الحركات وحاولوا تقديم تعريفات لها ، على الرغم من صعوبة ذلك الأمر على ما هو معروف . ومن تعريفاتهم لها ، ما يروى أنهم قالوا : «الحركة صوت يمكن أن يُغنّى به» (vowel is the sound that can be sung) . وهذا التعريف ربما ينبئ عن إدراك من نوع ما للخاصة الأساسية للحركة ، وهى حرية مرور الهواء من الفم .

ويقرر بعضهم أن جهود الهنود فى الدرس الصوتى تعدّ الأساس للنظر الصوتى الحديث ، يقول واحد منهم : إن المدرسة الإنجليزية فى الأصوات لم تنشأ فى القرن التاسع عشر إلا على المعلومات التى قدمها «وليم جونز» عن النحاة

ورجال الأصوات الهنود .. ويقول آخر : «لم يسبق الأوربيين فى هذا العلم (الأصوات) إلا قومان العرب والهنود» . ويقول فيرث : «إن الدراسات الصوتية نشأت فى أحضان لغتين مقدستين ، هما العربية والسنسكريتية» .

وقد نال النحو حظًا كبيرًا وعناية فائقة من الهنود اللغويين ، حتى قال بعضهم : «إن النحو لم يلق عناية فى العالم مثل ما لقيه من الهنود» . كانت هناك مدارس نحوية متعددة تشغل نفسها بهذا العلم ، وكان «پانينى» الأوفى حظًا والأعمق فكرًا فى هذا المجال : ألّف كتبًا ونشر أفكارًا وخط لنفسه منهجًا جديدًا واضح الأبعاد والاتجاه . وقد احتفل الدارسون فى القديم والحديث بهذا الرجل وقدروا أعماله خير تقدير . قال عنه «ماكس مولر» : «لا يوجد نحو فى أى لغة يمكن أن يعادل نحوه» . ويقول «بلومفيلد» : «إن نحو «پانينى» يُعدّ واحدًا من أعظم الشواهد القديمة على تقدم العقل البشرى» . وفى رأى «روبنس» أن اسم «پانينى» يقف متميِّزًا من غيره من كل النحاة الهنود .

وينماز النحو عند الهنود من غيره من الأنحاء القديمة بأمور تتعلق بطرائق النظر فى اللغة ومعالجتها والوصول منها إلى نتائج . أهمها – فى نظر الدرس الحديث – أنهم بدأوا عملهم بجمع المادة اللغوية المراد درسها ثم قاموا بتصنيفها ، منتقلين إلى استخلاص القواعد منها . وهم بذلك يخالفون اليونانيين فى منهجهم المعروف ، وهو البدء من الفكر الفلسفى مع محاولة تطبيق المبادئ الفلسفية على حقائق اللغة .

أما فى مجال الدرس المعجمى ، فقد بدأ الهنود عملهم بإعداد قوائم من الألفاظ الصعبة فى النصوص المقدسة القديمة ، وأتبعوا ذلك بشرح معانى هذه الألفاظ ، وهو عمل يشبه ما سمّى بعدُ معاجم الموضوعات أو معاجم المعانى . وامتد العمل عندهم فى هذا المجال ، واتسعت دوائره حتى وصلوا إلى صنع معاجم منوّعة فى موادّها وطرائق ترتيب ألفاظها ، وفى أحجامها كذلك .

ولقد كانت الهند - على كل حال - المركز الأول الذى ظهرت فيه دراسات لغوية من نوع أحدث انقلابًا وتغيرًا فى أذهان الأوربيين فيما يختص باللغة . فالديانة البرهمية (نسبة إلى براهما معبود الهندوس الأول) قد عنيت بالمحافظة على مجموعة من الترانيم القديمة كنصوص مقدسة يرجع أكثرها قدمًا إلى حوالى ١٢٠٠ سنة قبل الميلاد فى الأقل . فلما تقادم العهد بلغة هذه النصوص أصبحت طريقة نطقها وأصبح شرحها شرحًا صحيحًا مهمة طائفة خاصة من العلماء . ولقد انتقل هذا الاهتمام القديم بالدراسات اللغوية إلى مجالات أكثر واقعية وألصق بالناحية العملية . فلقد كان فى المجتمع الهندى - كما هو الحال فى مجتمعنا - طبقات اجتماعية مختلفة متعددة اللهجات . ويبدو أنه كانت هناك عوامل دعت الطبقات العليا إلى استعمال لهجات الطبقة الدنيا . وهنا نجد علماء القواعد من الهنود يتوسعون فى دائرة اهتمامهم بالنصوص المقدسة ويضيفون إليها دراسة لغة الطبقة العليا . ثم يأخذون فى وضع القواعد والجداول الصرفية بغية وصف النموذج الصحيح للكلام الذى سموه فيما بعد باللغة السنسكريتية . ولقد توصلوا على مر الأيام إلى وضع دراسات منظمة للقواعد والمعجم . ولقد مضت أجيال استمر فيها هذا العمل قبل كتابة أقدم مؤلف وصل إلينا ، وهو كتاب «پانينى» pánini فى القواعد . هذا الكتاب الذى يرجع تاريخه إلى ما بين ٣٥٠ و ٢٥٠ قبل الميلاد يعدّ من أعظم الآثار العلمية للذكاء الإنسانى ، إذ إنه يصف - بأقصى دقة - كل تعريف واشتقاق وتركيب وكل استعمال نحوى لكلام مؤلفه . ولم تحظ لغة أخرى حتى اليوم ، على ما يقال ، بما بلغه هذا الوصف من الدقة والكمال . وربما كان هذا العمل الممتاز بما تضمنه من تقعيد دقيق وبحث واف أحد الأسباب التى أدت إلى ازدهار السنسكريتية وجعلها اللغة الرسمية ولغة الأدب فى جميع أنحاء الهند البرهمية . وبعد أن تقادم العهد باللغة السنسكريتية ولم تعد لغة قومية لأى فرد فى هذا المجتمع استمرت (كما استمرت اللاتينية

الكلاسيكية فى أوربا) تستخدم فى كل الأغراض الكتابية الخاصة بالموضوعات العلمية والدينية .

وفى القرنين السادس عشر والسابع عشر وصلت إلى أوربا بعض المعلومات عن اللغة السنسكريتية ، وعن قواعد اللغة الهندية ، وذلك عن طريق المبشرين . وفى القرن الثامن عشر وصلت هذه المعلومات بصورة أوسع وأدق عن طريق علماء الإنجليز . فلم يكد يبدأ القرن التاسع عشر حتى أصبحت الدراسات الخاصة باللغة السنسكريتية تكوّن جزءًا مهمًا من ثقافة العلماء الأوربيين .

ولقد كان لعلم القواعد الهندية الفضل فى إتاحة الفرصة للأوربيين لأول مرة لأن يقفوا ويتعرفوا على وصف دقيق شامل للغة من اللغات ؛ وصف ليس مبنيًا على النظريات المجردة ، بل على الملاحظة والتجربة . أضف إلى ذلك ما قدمه اكتشاف اللغة السنسكريتية من إمكانات فى الدراسات اللغوية المقارنة . فمن ذلك مثلاً ، أن الرأى القائل بوجود قرابة وعلاقة بين بعض اللغات أصبح ثابتًا ومؤكدًا ، وذلك بسبب وجود لغة فى الهند شقيقة اللغات المعروفة فى أوربا . وهذه القرابة تتضح من التشابه الكبير بين كلمات هذه السنسكريتية واللغات الأوربية .

وأهم مما تقدم ما هيأه لنا التحليل الدقيق المنظم للقواعد الهندية من تعرف طبيعة التركيب اللغوى . فنحن إلى وقت قريب ، بل إلى الآن لم نزد فى القواعد اللغوية التقليدية التى سارت على نهج قواعد اللغة الإغريقية ونظامها إلا ضعفًا وغموضًا ، لم يمكناها من تفسير وتوضيح ظواهر اللغات التى كتبت لها هذه القواعد . أما القواعد الهندية فقد علمت الأوربيين كيف يحللون صيغ الكلام . فأصبح الإنسان حين يختبر ويقارن العناصر المكونة لهذا الكلام قادرًا على أن يبين بوضوح ودقة وجوه الشبه والخلاف بين هذه الصيغ ، بعكس الحال فى الماضى ، حيث كان التعرف على هذه الظواهر غير ميسور .

ثانيا : اليونانيون :

لقد كان اليونانيون القدماء موهوبين فى النظر إلى الأشياء والبحث فيها . وظهر ذلك جليًا فى معالجتهم للغة . فقد فكروا بشجاعة وإصرار فى أصلها وتاريخها وتركيبها . والحق أن معظم معلوماتنا التقليدية عن اللغة يرجع الفضل فيها إليهم . يخبرنا هيرودوت فى كتاباته فى القرن الخامس عشر قبل الميلاد أن ملكًا من ملوك مصر أراد أن يبرهن على أن اللغة المصرية هى أقدم اللغات أو أنها أصل اللغات ، فأمر بعزل طفلين حديثى الولادة عن الناس حتى لا تكون هناك فرصة للتقليد . ولكن على عكس ما توقع ذلك الملك كانت كلمة «بيكوس» bakos هى أول ما نطق هذان الطفلان . وقد ظهر فيما بعد أن هذه الكلمة معناها «الخبز» فى لغة أخرى قديمة هى اللغة «الفريجية» Phrygian .

نظر اليونانيون فى لغتهم نظرًا فلسفيًا معتمدًا على مبادئ المنطق ومقولاته ، ومرتبطاً أشد ارتباط بالتفكير العقلى الصرف ، على أساس أن اللغة – فى نظرهم آنذاك – إن هى إلا تمثيل أو تجسيد أو أداء نطقى لما استقر فى نفس الإنسان ، من أفكار ، أو تعبير عما كمن فى ذهنه من «معان» . ومن ثم نحوا فى تقعيد لغتهم ووضع ضوابطها منحى يتمشى مع هذا النهج الفلسفى العقلى ، غير ملتزمين – فى أحيان كثيرة – بالواقع الحى الجارى على ألسنة العامة المتفاعل معهم فى حياتهم اليومية وظروفهم وملابساتهم الاجتماعية . وربما كان السبب فى هذه النظرة الفلسفية سعيهم وراء الوصول إلى «النموذج» الذى ينبغى أن يحتذى من قواعد وقوانين عامة لطرائق صوغ الكلام وتأليفه ، وليس من همهم تسجيل الواقع بالفعل المتسم بسمات فردية أو بيئية صرفة .

ومما يدل على هذه النظرة الفلسفية إلى اللغة ارتباط جهود اليونانيين بأسماء فلاسفتهم الأوائل ، مثل أفلاطون وأرسطو . نظر هؤلاء وغيرهم فى كثير من

المشكلات والقضايا اللغوية . فقد ناقش أفلاطون فى إحدى محاوراته أصل الكلمة وعالج مشكلة العلاقة بين الكلمات والأشياء : أهى علاقة طبيعية ضرورية أم أنها مجرد نتيجة للعرف الإنسانى ؟ وقد أعطت آراؤه هذه أول فكرة عن موضوع طالما كثر فيه الجدل والنقاش بين «القياسيين» الذين يؤمنون بأن اللغة شىء يرجع إلى الطبيعة ، ومن ثم كانت فى أساسها منظمة ومنطقية وبين أصحاب مذهب «الشذوذ» الذين يرفضون هذه المزاعم ويبرهنون على شذوذ اللغة .

ويقال إن أفلاطون - على ما يروى بعضهم - كان أول من اكتشف «إمكانية القواعد (grammar) على التوليد ، وأن اللغة (logos) مؤلفة فى الأساس من مجموعات من الأسماء والأفعال المحدّدة منطقيًّا ، مكوّنة الإسناد . وقد أدّت هذه النظرة المبكرة إلى التحليل الثنائى للجملة (اسم + فعل ، وفعل + اسم) المتبع أحيانًا كثيرة منذ ذلك الحين» . كما يعد أفلاطون أيضًا أول من فرق بين الاسم والفعل ، وتابعه بعد ذلك أرسطو وزاد عليه قسمًا ثالثًا سماه «الرابطة» . كما قدم هذا الفيلسوف العظيم (أفلاطون) تقسيمًا ثلاثيًّا للأصوات : أصوات العلة - الأصوات الصامتة المجهورة - الأصوات الصامتة المهموسة .

ويقال إن أرسطو ومن بعده الرواقيّون انصرفوا إلى النظر الدقيق فى بناء اللغة اليونانية ، ووصلوا من ذلك إلى تحديد أنواع الكلام ، وهى الأنواع التى يهتم بها كل تحليل نحوى ، كما توصلوا كذلك إلى معرفة الأجناس النحوية (categories of grammar) ، مثل الحالة والعدد (الإفراد والتثنية والجمع) والنوع (التذكير والتأنيث) وصيغة الفعل (الماضى والمضارع ... إلخ) . ولقد كانت هذه الجهود وغيرها ذات أثر كبير فيما تلا ذلك من دراسات فى التحليل النحوى .

كما توصل اليونانيون أيضًا إلى مسائل أخرى ذات صبغة تفصيلية ، كما ظهر ذلك فى دراسة لغة «الإلياذة والأوديسا» اللتين كانتا مكتوبتين بلغة إغريقية

قديمة غير معروفة . ولكن هذه الأعمال الأخيرة لم يكن لها تأثير كبير على الدراسات اللغوية التى جاءت بعد ذلك ، على الرغم من أنها أفادت الإغريق أنفسهم ، إذ أعطتهم فرصة للمقارنة بين اللهجات المختلفة للغتهم . ولم تتقدم الدراسة اللغوية العامة التى بدأها اليونانيون ولم يجدّ فيها جديد حتى القرن الثامن عشر ، حين بدأ العلماء يرفضون القول بأن اللغة هبة مباشرة من الله ، وعندما أخذوا فى وضع نظريات أخرى خاصة بأصل اللغة ونشأتها ، ومع ذلك لم يحدث أى تقدم فى هذا القرن فى ناحية تاريخ الكلمات .

وعندما انتقلت الدراسات اللغوية إلى الرواقيين انفصلت عن الفلسفة وعُدّت فرعًا مستقلاً تحت حقل واسع ، سُمّى philosophia . وقد حاول الرواقيون فصل مستويات اللغة بعضها من بعض ، وهى الأصوات والصرف والنحو ، وإن كان عملهم جاء مركزًا على النحو ، حتى قيل إن بداية النحو بمعناه الحديث تعود إلى جهود هؤلاء الرواقيين . ولم تقف جهود الرواقيين عند هذا الحد ، فأضافوا - مثلاً - أقسامًا للكلمة غير تلك الثلاثة التى قدمها أرسطو .

ولما تحولت الدراسات اللغوية إلى الإسكندرية برزت إلى الوجود مدرسة نحوية كاملة ، وكان ذلك خلال القرن الأول قبل الميلاد ، على ما يذكر بعض الدارسين . ولقد كان للرواقيين أيضًا جهود ملحوظة فى المجال المعجمى ، وتم إنجاز معاجم كثيرة فى الإسكندرية ، ويقرر بعض العلماء أن القرون الأولى بعد الميلاد تحسب العصر الذهبى للمعاجم اليونانية ، وبخاصة فى مدينة الإسكندرية .

ثالثا : الرومان :

ثم جاء الرومان بعد ذلك وألفوا فى قواعد اللغة اللاتينية على النظام الإغريقى . وظلت أشهر مؤلفاتهم تُستعمل متونًا طوال العصور الوسطى . وفى هذه العصور (عندما تحولت اللغة اللاتينية من صورتها القديمة إلى الصور الحديثة

التى نعرفها اليوم باسم اللغات الرومانية Romance Languages مثل الفرنسية والإيطالية والإسبانية) ، استمر التقليد القديم فى الكتابة باللغة اللاتينية القديمة الكلاسيكية . ومن ثم اقتصرت دراسة العلماء فى العصور الوسطى فى الدول اللاتينية وغيرها على اللغة اللاتينية الكلاسيكية . وقد اكتشف فلاسفة هذه العصور بعض الظواهر الخاصة بقواعد هذه اللغة كالفرق بين الأسماء والصفات وكوجوه الخلاف فى المطابقة وبين اختيار الصيغة المناسبة للموقع (مثاله فى اللغة العربية اختيار الضمير المتصل «ك» فى موضع النصب والجر ، والمنفصل «أنت» فى موضع الرفع) . ولكن آثارهم فى هذا الشأن كانت أقل فائدة مما قدمه السابقون من العلماء الذين كانت لهم معرفة مباشرة باللغات التى درسوها .

ولقد رأى علماء العصور الوسطى فى اللغة اللاتينية الكلاسيكية اللغة المثالية من الناحية المنطقية أو اللغة الطبيعية التى تمثل الكلام الإنسانى . وهذه النظرة أدت فيما بعد إلى محاولة الوصول إلى ما يعرف بعلم القواعد العام (Universal grammar) الذى قصد به إلى البرهنة على أن تركيب اللغات المختلفة - وخصوصًا تركيب اللغة اللاتينية - يتضمن أو يشتمل على قوانين منطقية صالحة للتطبيق العالمى . وقد استمر هذا المبدأ سائدًا حتى القرن التاسع عشر ، وظهرت آثاره فى كتابات بعض علماء القرن العشرين . كما لا نزال نرى هذه الآثار فى المدارس التقليدية التى تحاول تطبيق المبادئ المنطقية على اللغة .

ولقد كان من النتائج السيئة لنمو فكرة علم القواعد العام وجود اعتقاد بأن علماء القواعد وعلماء المعاجم - مع ما لهم من مقدرة على الجدل والنقاش - يمكنهم أن يثبتوا أن للغة أسسًا ومبادئ منطقية وأن فى وسعهم أن يبينوا للناس كيف يجب عليهم أن يتكلموا . وقد كان من جراء انتشار الثقافة والتربية فى القرن الثامن عشر أن أقبل كثير من المتكلمين باللهجات العامة إلى تعلم لهجات

الطبقات العليا ، وقد أدى هذا العمل إلى وجود فرصة طيبة للتقليديين من العلماء فأقبلوا على كتابة القواعد المعيارية متجاهلين في ذلك الاستعمال الحقيقي للغة في سبيل إرضاء المبادئ النظرية التخمينية . وللأسف لا يزال الاعتقاد في قدسية التقليديين وآرائهم الخيالية سائدًا في المدارس وبعض الأوساط العلمية حتى الآن .

ولقد كانت اللغة بالنسبة لعلماء العصور الوسطى تعنى شيئًا واحدًا هو اللغة اللاتينية كما تظهر في الكتب . ولكن مجال البحث لم يستمر على ذلك طويلاً بل اتسع أفقه في عصر النهضة . وفي أواخر العصور الوسطى اهتم العلماء بدراسة اللغة الإغريقية مرة أخرى . وبعد ذلك بقليل ظهرت دراسات لغوية في اللغتين العبرية والعربية (أى في أوربا) وكان أهم شيء ظهر في هذه الأونة هو اهتمام العلماء في بلاد مختلفة بدراسة اللغات المعاصرة لهم لا بدراسة اللغات القديمة فقط كما كان الشأن في الماضي .

ولقد امتد تأثير هاتين المدرستين (اليونانية والرومانية) امتدادًا واسعًا عريضًا في معظم القارة الأوربية وظل الدارسون هناك حتى وقت قريب يأخذون بمجمل الأفكار والمبادئ اللغوية التى أقرها هؤلاء وأولئك ، وجدُّوا في تطبيقها على المستويين : البحث العلمي الأكاديمي وتعليم القواعد في فصول دراسة اللغات الأوربية المختلفة . ولم يشذ الأمر عن ذلك كثيرًا حتى كانت نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين عندما برزت إلى الوجود مبادرات فردية تنحو بالدرس اللغوى أنحاء تبعد في قليل أو كثير عما قرره الأولون من اليونانيين واللاتينيين . والملاحظ على كل حال أن هذه المبادرات الجديدة لم تكن في جملتها واضحة المعالم والحدود ، وإنما كانت أشبه بأفكار جزئية من أنواع شتى يضرب بعضها إلى نظرات عقلية فلسفية ، ويأخذ بعضها بمبدأ الوصف وتسجيل الواقع ، ويسلك نهج ثالث مسلكًا تاريخيًا أو تاريخيًا مقارنًا . وظل الأمر على هذا الوضع الموسوم

بالخلط بين المناهج حتى ظهر عبقرى البحث اللغوى الحديث العالم السويسرى الشهير فرديناند دى سوسير de Saussure الذى يعد - بحق - الرائد الأول فى توجيه الدارسين فى جميع أنحاء الأرض وجهات جديدة فى الدرس اللغوى وبخاصة فيما يتعلق بالمناهج وطرائق البحث فى اللغة .

رابعا : عصر الاستكشافات :

ثم كان عصر الاستكشافات الجغرافية الذى صاحبته معرفة سطحية بكثير من اللغات ، وتبع ذلك اكتساب الناس عن طريق الأسفار والانتقال من بلد إلى آخر لمجموعات كلمات ضخمة من لغات مختلفة . وقام المبشرون بترجمة الكتب الدينية إلى اللغات الأجنبية . وقد بدأ القساوسة الإسبانيون هذا العمل ابتداءً من القرن السادس عشر وكانت لهم مؤلفات وأبحاث عن اللغات الأمريكية . على أن هذه المؤلفات يجب تقبلها بشىء من الحذر والحيطة ، حيث إن مؤلفيها لم يكونوا ذوى خبرة كافية لتعرف أصوات اللغات الأجنبية ، ومن ثم لم يمكنهم دراستها بدقة . أضف إلى ذلك أنهم ما كانوا يعرفون شيئًا إلا المنهج الذى استعمل فى وضع قواعد اللغة اللاتينية ، وقد سبب هذا تشويه دراستهم إذ قد أخضعوها لهذا المنهج المحدود .

كل ما تقدم يرينا مدى معرفة علماء العصور الوسطى وما بعدها باللغات ودراستها . لقد سجلوا الظواهر النحوية للغة ولكن بأساليب واصطلاحات فلسفية ولم يأخذوا فى الحسبان الاختلافات التركيبية بين اللغات بل طمسوا هذه الاختلافات بإخضاعها لقوانين وقواعد اللغة اللاتينية . وهم أيضًا لم يلاحظوا أصوات الكلام وخلطوا بين هذه الأصوات وبين رموز الكتابة وحروف الهجاء . هذا الفشل فى التمييز بين الكلام الحقيقى واستعمال الرموز الكتابية شوه فكرتهم عن تاريخ اللغة . لاحظ هؤلاء العلماء أن المثقفين ثقافة عالية فى العصور

الوسطى وما بعدها كانوا يكتبون لغة لاتينية جيدة (وكانوا يتكلمونها كذلك) على حين كان أنصاف المثقفين وأمثالهم ممن تعوزهم الدقة يخطئون كثيرًا حينما يكتبون هذه اللغة . ولعدم مقدرة هؤلاء العلماء على إدراك الحقيقة الواضحة وهى أن الكتابة شىء والكلام الحقيقى شىء آخر استنتجوا أن اللغات إنما تصان وتظل قوية سليمة باستعمال المثقفين وذوى البصيرة من الناس . ولكنها تتغير وتتعرض للانحطاط عن طريق إفساد السوقة والعوام لها . فهم لذلك يعتقدون بالنسبة للغات الحديثة (كاللغة الإنجليزية مثلاً) أن لغة الكتب ولغة الطبقات العليا فى المجتمع تمثل لغة قديمة سليمة صحيحة ، وعن هذه اللغة تتفرع لغة السوقة وسفلة الناس التى يصيبها الفساد والإفساد الذى يظهر فيما يسمى بـ«الانحطاط اللغوى» ومن هنا شعر علماء النحو والقواعد بحرية تامة وأخذوا فى وضع معايير خيالية مستمدة من اعتبارات منطقية محضة .

هذه الأخطاء فى النظر إلى اللغات عاقت العلماء عن الاستفادة من المادة الضخمة والحقائق التى كانت فى متناول أيديهم بالفعل . ونعنى بهذه المادة وتلك الحقائق اللغات واللهجات الحديثة والآثار المكتوبة للغات القديمة والبحوث الخاصة باللغات الأجنبية ، وبوجه خاص تلك الوثائق التى ترينا المراحل المتعاقبة للغة الواحدة كمراحل اللغة الإنجليزية السكسونية واللغة الإنجليزية الحديثة ، أو مراحل اللغة اللاتينية واللغات الرومانية الحديثة . إننا نعرف أن اللغات يشبه بعضها بعضًا ، ولكن نظرية «الانحطاط اللغوى» لم تشجع على القيام ببحوث علمية دقيقة تبين هذا الشبه . وذلك لأن هذه النظرية حسبت التغير أو التطور اللغوى (كالتطور الذى طرأ على اللغة اللاتينية وأدى إلى ظهور الفرنسية مثلا) مجرد فساد وانحطاط .

خامسا : الدراسات اللغوية التاريخية المقارنة :

لقد كانت هناك آراء غامضة ظلت ردحًا من الزمن تنادى بأن اللغات الأوربية منحدرة عن اللغة السنسكريتية ، وأن هذه الأخيرة أصل لها . ولكن هذه الآراء سرعان ما قضى عليها وحل محلها رأى آخر يرى أن اللغة السنسكريتية واللاتينية والإغريقية وغيرها من اللغات ترجع كلها إلى أم واحدة قديمة . ويقال إن أول من نادى بهذا الرأى الأخير هو السير وليم جونز ، أول عالم أوربى فى اللغة السنسكريتية . فقد ألقى سنة ١٧٨٦م كلمة جاء فيها : «إن اللغة السنسكريتية تحمل فى بطونها تشابهًا باللغة الإغريقية واللاتينية . وهذا التشابه قوى لدرجة أنه لا يمكن القول إن ذلك يرجع إلى مجرد المصادفة . بل على العكس من ذلك فهو يبين بوضوح أن هذه اللغات الثلاث قد انحدرت عن أصل واحد عام ، من المحتمل أن يكون قد اندثر نهائيًا» . ويقول بلومفيلد : «ومن المحتمل أن ترجع اللغات القوطية (أى الجرمانية) والسلتية إلى هذا الأصل أيضًا» .

ومن المعلوم أن القيام بدراسة مقارنة لهذه اللغات يحتاج إلى دراسة وصفية لكل واحدة منها على حدة . غير أن طبيعة الدراسات المقارنة بالاضافة إلى ما تكشف عنه فيما يتعلق بتاريخ الصيغ القديمة للكلام والهجرات القبلية وأصل البشر وعاداتهم ، كل هذا من شأنه أن يغرى الباحثين إغراءً كبيرًا لدرجة تعوقهم عن الدراسات الوصفية التحليلية . لذلك لم نجد أحدًا منهم قد أخذ على عاتقه القيام بهذه المهمة ، ولم يشأ أن يسير على النهج الذى اتبع فى دراسة اللغة السنسكريتية . وكان كل ما فى وسعهم - حينما واجهتهم الدراسات الدقيقة لقواعد اللغة السنسكريتية والتحليل الدقيق للصيغ القاموسية - هو محاولة استحضار ما يشبهها من ظواهر فى بعض اللغات المعروفة لهم . هذا الأسلوب فى الدراسة فى الواقع لم يكن إلا حيلة مؤقتة أو مهربًا يلجأون إليه . ففى أكثر الأحايين

كان يضطر القائم بالمقارنة إلى عمل بحوث أولية كي يصل إلى بعض الحقائق ، ولكنه فى أوقات أخرى كان يضل الطريق لنقص فى منهجه وأسس دراسته . ولو كان لدى العلماء الأوربيين وصف لهذه اللغات يمكن مقارنته بما قام به الهنود من وصف اللغة السنسكريتية ، لكانت هناك فرصة مؤكدة لتقدم الدراسات المقارنة للغات الهندية الأوربية بشكل أسرع وصورة أدق . ومع هذا - على الرغم من النقص فى الاستعداد العلمى - قد أصبحت هذه الدراسات إحدى الخطوات الأساسية وأعظمها نجاحًا فى العلوم الأوربية فى القرن التاسع عشر .

ولقد أظهرت الدراسات المقارنة المتعاقبة على مرور الأيام علاقات لغوية معيّنة بين بعض اللغات المنتشرة فى مناطق مختلفة من العالم . فقد ثبت أن اللغات الإيرانية تشبه السنسكريتية فى بعض الوجوه . كما ثبت وجود علاقة بين اللغات البلطيقية واللغات السلافية . وهكذا أيد البحث اللغوى رأى «جونز» الذى وصل إليه فى القديم من أن اللغات الجرمانية لها صلة وقرابة باللغات اللاتينية والإغريقية والسنسكريتية . وفى وقت متأخر نسبيًا ظهر أن كلا من اللغتين الأرمينية والألبانية تنتمى إلى أسرة اللغات الهندية الأوربية . وكان هذا هو الاسم الذى أطلقه العلماء على هذه اللغات المذكورة وغيرها لما ثبت من وجود علاقة وقرابة أكيدة بينها جميعًا ، وكلها ترجع إلى أم مجهولة قديمة سماها هؤلاء العلماء باللغة الهندية الأوربية الأصلية أو البدائية . proto Indo - European language

ولقد أخذت الدراسات المقارنة منذ اكتشاف هذه القرابة بين هذه اللغات فى النشاط والازدياد . ولكن بدء الدراسات المقارنة المبنية على أسس علمية منظمة كان على يد «بب» (Bopp) حين طرح على الناس بحثه المتعلق بتصريف الأفعال فى اللغات السنسكريتية والإغريقية واللاتينية والإيرانية والجرمانية وذلك سنة ١٨١٦م . وفى سنة ١٨١٨م بين «راسك» أن الكلمات فى اللغات الجرمانية

ذات قرابة شكلية منظمة بكلمات اللغات الهندية الأوربية الأخرى من الناحية الصوتية . فمثلاً أينما يوجد الصوت [P] فى اللغات الأخرى يوجد الصوت [F] مقابلاً له فى اللغات الجرمانية كما فى نحو pather التى يقابلها pater فى اللغة اللاتينية . وفى سنة ١٨١٩ نشر «يعقوب جريم» المجلد الأول من كتابه المشهور «علم القواعد» . وهذا الكتاب ليس - كما قد يتبادر إلى الذهن - خاصًا بقواعد اللغة الألمانية نفسها ، بل هو عبارة عن دراسة مقارنة لنحو اللغات الجرمانية كلها أى القوطية ولغات البلاد الإسكندنافية واللغة الإنجليزية والهولندية والألمانية وغيرها . وفى الطبعة الثانية من هذا الكتاب التى ظهرت سنة ١٨٢٢ قدم لنا «جريم» دراسة منظمة بين فيها مقابلات الأصوات الساكنة فى اللغات الجرمانية واللغات الهندية الأوربية الأخرى . ومنذ ذلك التاريخ وهذه المقابلات تعرف عند المتكلمين باللغة الإنجليزية بقانون «جريم» . ومع أن هذه المقابلات ما هى إلا مسألة تاريخية إلا أن لها مغزى فى غاية الأهمية . ذلك لأنها تبين لنا أن الأعمال الإنسانية ليست دائما اعتباطية ، بل إنها قد تتبع طرقًا منظمة حتى فى المسائل غير المهمة كما فى حالة نطق الأصوات المفردة فى سلسلة الكلام . والواقع أن الدراسة المقارنة التى أجراها «جريم» فى اللغات الجرمانية لم يظهر لها مثيل أو نظير حتى الآن فى رأى بعضهم .

وفى سنة ١٨٣٣ بدأ «بُب» فى نشر بحثه المستفيض الخاص بالنحو المقارن للغات الهندية الأوربية . وفى السنوات ١٨٣٣ إلى ١٨٣٦ ظهرت الطبعة الأولى لكتاب «بُت» Pott المسمى «بحوث فى تاريخ الكلمات» . وتاريخ الصيغة اللغوية يمكن الحصول عليه بواسطة البحث عن صيغها القديمة فى ذات اللغة وفى الصيغ الأخرى فى اللغات ذات القرابة والصلة التى تعدّ بمثابة الفروع لأم واحدة . ويمكن القول بأن الدراسات التاريخية الحديثة للكلمات فى اللغات

الهندية الأوربية إنما يرجع الفضل فيها – إلى حد كبير – إلى البحوث التى قام بها «بُت» Pott .

وفى السنوات التالية لذلك حدث تقدم سريع فى هذه الدراسات لدرجة أن البحوث السابقة صغيرها وكبيرها أصبحت مما ينظر إليها على أنها قد عفى عليها الزمن . فكتاب «بت» على الرغم من طبعاته الجديدة قد امتاز عنه وفاقه ذلك المؤلف الذى قدمه لنا «شليشر» سنة ١٨٦١ المسمى «موجز النحو المقارن للغات الهندية الأوربية» . وظهر أيضًا كتاب بالعنوان نفسه سنة ١٨٨٦ للأستاذين «كارل برجمان ودلبروك» . وتعدّ الطبعة الثانية من هذا الكتاب الأخير المرجع النموذجى لهذه الدراسات فى الوقت الحاضر .

ثم ظهرت بحوث مفصلة نوعًا ما ، ولكنها قد خصصت لدراسات فروع اللغة الهندية الأوربية كل على حدة ، وذلك على النسق الذى سار عليه من قبل «جريم» فى بحثه الخاص باللغات الجرمانية . من ذلك ما قام به أحد العلماء من دراسة جادة للغات الرومانية فى كتابه المعروف بـ «قواعد اللغات الرومانية» (أى اللاتينية وما تفرع منها) ، ومثله ذلك البحث الذى قدمه عالم آخر للغات السلافية تحت عنوان «النحو المقارن للغات السلافية» .

ولقد نجحت هذه الدراسات فى إلقاء ضوء على نواح تاريخية كثيرة ، غير أن أهميتها المباشرة تظهر فيما أوضحته خاصًا باللغة . ومع أن اللغات الهندية الأوربية كان لها أصل عام واحد إلا أن كل واحدة منها كان لها بعد ذلك طريقها ومنهجها المستقل فى التطور اللغوى . ولقد أصبح لدى اللغوى الآن مجموعة كبيرة من التفاصيل الخاصة بهذا التطور وهى تفاصيل من شأنها أن تمكنه من وضع قواعد عامة تتعلق بهذا التطور .

في سنة ١٨٦٧ كتب «وتنى» اللغوى الأمريكى كتابه «اللغة ودراسة اللغة» . وفى سنة ١٨٧٤ أخرج للناس كتابه الآخر المسمى «حياة اللغة ونموها» . وهذان الكتابان قد ترجما إلى عدة لغات أوربية . وما زالا معتبرين من البحوث الممتازة فى الدراسات اللغوية على الرغم مما قد يبدو فيهما من نقص بالنسبة للدارس الحديث . وفى سنة ١٨٨٠ ظهر كتاب للأستاذ «هيرمان بول» بعنوان «أسس التاريخ اللغوى» . وهذا الكتاب بطبعاته المتعاقبة (ظهرت الطبعة الخامسة منه سنة ١٩٢٠) أصبح عملاً نموذجيًا فيما يختص بطرق البحث فى علم اللغة التاريخى . وكتاب بول هذا يوضح عملية التطور اللغوى التى كشفت عنها أولاً الدراسات الهندية الأوربية . وهذا الكتاب – على الرغم من أنه لم يرق إلى الدرجة التى وصلتها مؤلفات «وتنى» – قد أثر تأثيرًا كبيرًا فى الدراسات اللغوية ، حتى لنقول إن إهمال الدارسين المحدثين له أمر يعود عليهم بالضرر . ومع ذلك فكتاب بول تؤخذ عليه بعض المآخذ التى تبدو اليوم بديهية . وربما يرجع ذلك إلى ضيق أفق البحث فى الدراسات اللغوية فى القرن التاسع عشر .

من هذه الأخطاء التى تؤخذ على «بول» إهماله للدراسات الوصفية فى اللغة . صحيح أنه اعترف بضرورة هذه الدراسات ، ولكن أبحاثه الحقيقية كانت مقصورة على مسائل التطور اللغوى . وهو فى هذا النقص يشارك غيره ممن عاش فى زمنه من العلماء . والواقع إنه لا يمكننا أن ندرس التطور اللغوى إلا بعد إجراء مقارنات بين اللغات ذات الأصل الواحد أو بين فترات تاريخية مختلفة للغة معينة .

وهناك ضعف آخر فى كتاب «بول» يتمثل فى إصراره على التحليل النفسى . كان من عادته أن يتبع ما يذكره عن الحقائق اللغوية بتفسير معتمد على العمليات العقلية والذهنية التى يفترض أن المتكلم يتعرض لها فى أثناء الكلام . والواقع أن هذه العمليات إنما يكشف عنها الكلام نفسه فهى لا تضيف جديدًا إلى البحث اللغوى ولكنها تعرضه للغموض والإبهام .

والحق أن الدراسات اللغوية كما تبدو فى كتاب «بول» وفى غيره من المؤلفات تكشف بوضوح عن صلتها الوثيقة بالافتراضات الفلسفية لقدماء الإغريق . فـ«بول» وأكثر معاصريه لم يتعاملوا إلا مع اللغات الهندية الأوربية . وهم بالإضافة إلى إهمالهم للناحية الوصفية فى بحوثهم قد رفضوا أن يدرسوا اللغات التى ليس لها تاريخ معروف . هذا التضييق فى مجال البحث قد حرمهم من معرفة نماذج التراكيب النحوية فى اللغات الأخرى التى كان من المحتمل أن تبصرهم بالحقيقة الواضحة . وهى أن الظواهر النحوية للغات الهندية الأوربية - حتى الأساسية من هذه الظواهر مثل نظام أنواع الكلمة - ليست عالمية بحال من الأحوال . ولكنهم لاعتقادهم بأن هذه الظواهر ظواهر عالمية لجأوا - كلما بحثوا فى المسائل الأساسية - إلى توضيحات وتفسيرات غير واقعية مبنية على أسس نفسية فلسفية .

الطريق إلى علم اللغة العام

ولقد قامت بجانب هذه البحوث التاريخية المستفيضة الواسعة دراسات لغوية عامة على نطاق ضيق نسبيًا ، وإن كانت مستمرة فى ازدياد ونشاط . فقواعد اللغة السنسكريتية التى وضعها الهنود (والتى عولجت بنظرة وصفية الأساس) كانت لا تزال ماثلة للعين ، فلم يكن من المستطاع أن يتجنب الباحثون الدراسات الوصفية فى اللغات الهندية الأوربية التى لم تكن مشهورة شهرة غيرها من أفراد هذه الفصيلة .

ومن المؤكد أنه لم تكن مجرد مصادفة أن تكون أحسن هذه الدراسات الوصفية ما قام به «أغسطس لسكين» فى ميدان اللغات السلافية والبلطيقية ، ذلك العالم الذى كان له دور مهم فى وضع أسس الطرق والمناهج التاريخية للبحوث اللغوية . على أن الدراسات الوصفية فى معظم الأحوال لم تتمكن من

السير مع التيار الرئيسى للأعمال التاريخية . فبعض اللغويين قد جذبتهم وأغرتهم الخواص التركيبية لعدد من اللغات خارج الفصيلة الهندية الأوربية على الرغم من عدم معرفة تاريخ هذه اللغات ، وآخرون قاموا بدراسة مجموعة منوعة من اللغات قصدًا إلى الوصول إلى فكرة عامة فلسفية عن الكلام الإنسانى .

ولقد كان أول عمل جليل الشأن فى علم اللغة العام هو كتاب «همبولت» الذى ظهر سنة ١٨٣٦ ، والذى تعرض فيه مؤلفه لاختلاف الكلام الإنسانى وتنوعه. وفى سنة ١٨٦١ نشر «شتينهال» بحثه الذى تعرض فيه للنماذج الرئيسية للتركيب اللغوى ، بالإضافة إلى ما قدمه لنا من كتابات عامة تتعلق بأصول اللغة وقواعدها.

وفى هذه الأثناء اتضح لبعض الدارسين العلاقة الطبيعية بين الدراسات الوصفية والتاريخية . من ذلك أن «فنك» - فى مقالة نظرية له وفى كتيب حلل فيه تحليلاً وصفيًا ثمانى لغات بينها قرابة - يصر على أهمية الدراسات الوصفية وعدّها أساسًا للبحث التاريخى ولوضع القواعد الفلسفية العامة . ولقد وضح هذا الاتجاه أيضًا دى سوسير فى محاضراته الجامعية التى نشرت بعد وفاته فى صورة كتاب سنة ١٩١٦ .

ولقد تأكد هذا الاتجاه بشكل قوى عند القيام بدراسة تاريخية للغات خارج الفصيلة الهندية الأوربية . فقد تبين للدارسين ضرورة الحصول على حقائق ومعلومات قائمة على الوصف لتكون أساسًا للدراسات المقارنة من جهة ، ومن جهة أخرى قد أوضحت النتائج التى توصلوا إليها أن عملية التطور اللغوى تتبع طريقًا واحدًا فى كل اللغات بقطع النظر عن تركيبها اللغوى .

وقد أدى الاندماج بين الدراستين التاريخية المقارنة والوصفية إلى توضيح بعض المبادئ التى لم تكن ظاهرة لدى كبار علماء اللغات الهندية الأوربية فى القرن التاسع عشر . وينبغى أن نعرف أن كل الدراسات التاريخية للغة تعتمد على

المقارنة بين مجموعتين أو أكثر من الحقائق والمعلومات الوصفية ، وأن هذه الدراسات التاريخية تعتمد فى دقتها وفى كمالها على دقة الدراسة الوصفية وكمالها . كما يجب أن نذكر أن وصف لغة ما لا يحتاج إلى أية معلومات تاريخية ، بل على العكس من ذلك ، فالدارس الذى يسمح لمعلوماته التاريخية أن تؤثر على دراسته الوصفية لابد من أن يفسد ويشوه الحقائق التى يتوصل إليها . إن الوصف اللغوى يجب أن يكون موضوعيًا غير متأثر بأى شىء خارجى إذا كان لنا أن نحصل على أسس صحيحة للدراسات المقارنة .

وينبغى أن نعلم أيضًا أن وضع القواعد العامة للغة إنما يكون عن طريق الاستقراء ، لا عن طريق التخمين والافتراض ، إذ إن الظواهر اللغوية التى نظن أنها عالمية ربما لا يكون لها وجود فى أقرب لغة نصل إليها فى دراستنا . صحيح أن هناك بعض الظواهر لها وجود فى بعض اللغات ولكنها غير موجودة فى بعضها الأخر . وهذه الحقيقة – أى وجود بعض الظواهر اللغوية فى لغات مختلفة – جديرة بالاهتمام وتحتاج إلى دراسة . وعندما نحظى بالمعرفة الكافية لعدد مناسب من اللغات سوف نضطر حتمًا إلى الرجوع إلى مشكلات علم النحو العام Universal grammar وسوف نضطر أيضًا إلى توضيح ما بين اللغات من وجوه شبه ووجوه خلاف .

أما فيما يتعلق بالتطور اللغوى فهناك من الحقائق الكافية التى تبين لنا أن عمليات التطور فى عمومها لا تختلف من لغة إلى أخرى ، وأنها تسير فى الاتجاه نفسه ، بل إن ما يمكن أن يعدّ نموذجًا خاصًا من التطور يكاد يحدث بالطريقة ذاتها – ولكن بصورة مستقلة – فى اللغات التى يختلف بعضها عن بعض اختلافًا كبيرًا . وهذه الأمور كلها سوف تخضع يومًا ما – حين تسمح معارفنا بذلك – لدراسات منظمة من شأنها أن تقود إلى وضع قواعد عامة ذات شأن فى الموضوع .

كل ما مضى يبين لنا – في إيجاز شديد – مسيرة التفكير اللغوى وتطوره فى بعض الدوائر أو المدارس اللغوية القديمة ، ذات الأثر الفاعل فى هذا الحقل فى زمانها وفيما تلاها من جهود ممتدة على فترات الزمن المختلفة .

وليس يعنى هذا أننا أتينا على كل أو جلّ هذه الدوائر أو المدارس ، فهناك مدارس لغوية قديمة أخرى غير تلك التى أشرنا إليها سابقًا ، ولكل منها مناهج فى الدرس وطرائق النظر فى المادة اللغوية وتحليلها . فهناك على ضرب من التمثيل المدرسة السريانية والمدرسة العبرية والمدرسة الصينية . وهذه المدرسة الأخيرة كان لها نشاط ملحوظ فى الفكر اللغوى ، وبخاصة فى مجال المعاجم ، كما ينبئ عن ذلك قول «فيشر» في مقدمة معجمه التاريخى : «إذا استثنينا الصين فلا يوجد شعب آخر يحق له الفخار بوفرة كتب علوم اللغة وبشعوره المبكر بحاجته إلى تنسيق مفرداتها بحسب أصولها وقواعدها ، غير العرب» .

هذه المقولة الصادرة عن «فيشر» (وهو من هو فى الفكر اللغوى) من شأنها أن تحفز أي باحث لغوي مهتم بتعرف جهود الأسلاف (بقطع النظر عن جنسياتهم ومواطنهم) أن يتجه فورًا إلى جهود العرب فى هذا الميدان الواسع العريض ، حتى تتضح الصورة (نوع وضوح) عن مناحي الفكر اللغوى هنا وهناك فى القديم ، ويستبين مدى اهتمام الإنسان بلغته . وللعرب دور أى دور فى هذا المجال . وهو الدور الذى خصصنا له جزءا كبيرا من مادة هذا الكتاب ، أملاً فى الكشف عن موقعهم فى هذا اللون من التفكير .

ولكن ، لا علينا إن درجنا بخطوات قصيرة موفية بالغرض ، تتمثل فى محاولة ربط القديم بالحديث ، وبيان أن هذا الحديث إن هو إلا امتداد لسابقه ، وإن بشيء من التعميق والتوسيع وتنوع المسالك والاتجاهات ، شأنه فى ذلك شأن ما يجرى فى الحياة نفسها وما يلفها من ظروف وملابسات إنسانية .

الفصل الأول

علم اللغة : مفهومه وحدوده

الفصل الأول
علم اللغة : مفهومه وحدوده

علم اللغة Linguistics – شأنه شأن مستحدثات العلوم والفنون فى المجتمع الإنسانى – مرّ بخطوات وئيدة ، متدرجا فى سلّم التكوين وتحديد الأبعاد وتعيين إطار مسئولياته وحقوله ، حتى تشكّل قوامه وجمّعت لبناته فى صورة هيكل أو بناء ذى ملامح أو خصوصيات تميزه بوصفه علما له نوع من الاستقلال فى الموقع والوظيفة والهدف فى بداية القرن العشرين .

وكان لكل من الأوربيين والأمريكان دور في هذا التشكيل وذاك البناء ، وإن سلك كل من الفريقين مسلكا مستقلا فى هذا الشأن ، وفقا لتاريخ كل فريق وثقافته ، وانسجاما مع المادة اللغوية المتاحة فى هذه البيئة أو تلك . ومن ثم كان الاختلاف الكبير بين القبيلين فى طرائق البناء والتكوين لهذا العلم الجديد .

كان للأوربيين تقاليد تاريخية طويلة فى التفكير اللغوى المشوب بالنظر الفلسفى الموروث منذ الدراسات الكلاسيكية القديمة ، كما كانت لديهم أرضية صلبة من دراسات تاريخية لغوية ظهرت فى القرن التاسع عشر فى صورة «الفيلولوجيا المقارنة» . وكان اعتمادهم فى جل ما ورثوا وجهدوا به أنفسهم من عمل معتمدا على النصوص المكتوبة .

أما الأمريكان فلم يكن لديهم شىء من هذا الموروث ، ولم يكن لديهم اتصال مباشر بما صنع ويصنع الأوربيون . فالتفتوا إلى المادة المتاحة لديهم آنذاك ، وكانت هذه المادة فى جملتها هى اللغات الهندية الأمريكية . وهى لغات لم تكن مكتوبة ، وهى أيضا مختلفة اختلافا كبيرا من اللغات الأوربية .

ومعنى هذا كله ، أن لكل من الفريقين دورا بارزا فى هذا البناء وهذا التكوين لعلم اللغة ، وإن جاء ذلك كله على طرز مختلفة ، وألوان تفسّرها ألوان ثقافة كل فريق ، وما يلفها من ظروف وملابسات تفعّل طاقاتهم لتشييد البناء على وجه مخصوص .

وعلى الرغم من هذا الاشتراك فى مطلق التشييد ، وعلى الرغم من وجود جهود للفريقين متزامنة تقريبا فى تطور الدرس اللغوى ، فما زال الميل بين بعض الدارسين إلى نسبة التأسيس الحقيقى لهذا العلم للأوربيين ، مشيرين فى ذلك إلى الجهود الطويلة فى هذا الميدان لهؤلاء القوم (الأوربيين) .

ويرجع بعضهم الفضل فى تأسيس هذا العلم عند الأوربيين إلى كل عالم أو باحث فى هذا المجال منذ أفلاطون . ولكن على الرغم من عدم إنكار جهود هؤلاء فى هذا الميدان ، فالرأى عند الأكثرين أن الفضل كل الفضل فى ذلك ينسب - بكل فخر واعتزاز - إلى أعمال العبقرى السويسرى «فرديناند دى سوسير» ، الذى استطاع بحكمته وعمق فكره أن يبنى هرما علميا له استقلاله وخواصّه ، هو «علم اللغة» بمعناه الدقيق ، كما نعرفه اليوم .

وهكذا شيّد البناء ، وفتّحت أبوابه ونوافذه ترسل وتستقبل ، واتسع ميدانه وكثر رجاله فى أنحاء من العالم مختلفة . وعرّفه مجموعة من ثقاتهم فى أيسر صورة وأسهلها ، فقالوا : «علم اللغة هو العلم الذى يدرس اللغة بطريقة علمية» . ويعنون باللغة هنا أية لغة على وجه الأرض بقطع النظر عن أصحابها وأحوال معيشتهم وأنماط حضارتهم وبيئاتهم الاجتماعية . ويستوى فى ذلك أن يكون لتلك اللغة تاريخ ثقافى مكتوب أو غير مكتوب ، أو أن يكون لها نظام كتابى أو لم تخضع بعد لأى من النظم الكتابية ، كما هو الحال فى لغات بعض القبائل أو البيئات فى أفريقيا .

ومن فصل القول أن نقرر أنهم يعنون بالدراسة العلمية ، تلك الدراسة التى لها منهج أو مناهج محددة ، تستخدم وسائل البحث العلمى ومبادئه فى النظر والتحليل والوصول إلى نتائج معيّنة . يقررون أو يقرر أغلبهم أن أية دراسة لغوية لا تستحق نعتها بالعلمية - شأنها فى ذلك شأن سائر العلوم - ما لم تتوفر فيها أربع خواصّ ، هى الوضوح والنظامية والموضوعية وإمكانية التطبيق .

ويعنون «بالوضوح» explicitness أن تكون الفِكَر المطروحة واضحة ومسجلة بصورة سهلة خالية من التعقيد قدر الإمكان ، وأن تأتى هذه الأفكار متتابعة منطقيا فى سلسلة متكاملة مترابطة الحلقات ، كل واحدة منها امتداد لسابقتها ، وتمهيد للاحقتها .

ومن الواضح أن تطبيق هذه الخاصة على دراسة اللغة تطبيقا حاسما يحتاج إلى حصافة ونظر دقيق . ذلك أن هذه الدراسة مشحونة بأفكار ذات سمات خاصة ، من شأنها أن تحرم الدارس من تطبيق هذا المبدأ (الوضوح) تطبيقا كاملا . فهناك - كما نعلم جميعا - اختلافات واضحة فى الحقل اللغوى فى طرائق المعالجة واستخدام المصطلحات وتحديد مفهوماتها ، كما هو الحال مثلا فى تعريف الكلمة والجملة وأركانها المكونة لها ... إلخ .

وعلاج هذه المشكلات ونحوها يمكن الوصول إليه بواحد من اثنين : إما أن يحدد الدارس منذ البدء موقفه الخاص من هذه المشكلات وطريق تعامله هو معها ، مع التزامه بما رأى وحدّد وعيّن فى عمله كاملا ، وإمّا أن يأخذ بالرأى الأشيع والأكثر مناسبة لعمله ، مع الإشارة إلى هذا الاختيار وأسباب تفضيله بالنسبة لموضوعه .

أما الخاصة الثانية للعِلْم وهى «النظامية» systematicness ، فهى وثيقة الصلة بالخاصة الأولى . وهى الوضوح . وهى تعنى باختصار شديد الأخذ بمنهج محدّد فى النظر إلى المادة المدروسة من جمع وترتيب وتفسير وتحليل . للباحث أن يختار المنهج الذى يراه مناسبا مع الالتزام به فى العمل كله ، متحاشيا «العشوائية» فى تفسير المادة

واختيار المصطلحات . وأهم من هذا كله ، إخضاع المادة المدروسة للتصنيف ووضعها فى نظم ذات خواص تناسب ما خصصت له من موضوع أو نقاط ، مع تجنب الخلط بين هذه النظم أو تداخلها .

والالتزام بالمنهج المختار أمر فى غاية الأهمية ، إذ إن الخلط فى المناهج ، يؤدى إلى الخلط فى النتائج ، كما أن هذا الخلط يعنى قصورا فى كفاية الدارس واستيعابه لمادته . واستخدام المصطلحات استخداما عشوائيا مصيره الغموض واللبس ، الأمر الذى يفقد العمل مهمته ، ويوزع أفكار القارئ يمنة ويسرة حتى يصل إلى الحقيقة ، وربما لا يصل وهو الأكثر فى مثل هذه الحالة .

وتصنيف المادة ووضعها فى نظم وفقا لخواصّها ضرورة تقتضيها طبيعة اللغة ، إذ إن اللغة بناء مكوّن من لبنات وعناصر ذات اختلاف كبير فى مادتها وطبيعتها ، الأمر الذى يوجب مقابلة هذا الاختلاف بما يناسبه من نظم ، مهما تعددت وتنوعت .

ومن الخطأ والخطر أيضا حشر الحقائق المتفقة فى شىء والمختلفة فى شىء بعضها مع بعض ، إذ إن هذا النهج يقود الدارس حتما إلى التأويل والافتراض بل إلى التزييف فى نتائج البحث . والأوفق بل من الضرورى فى مثل هذه الحالة الأخذ بمبدأ تعدد الأنظمة فى معالجة مثل هذه الحالة ، حتى تستبين الحقيقة وفقا لواقع المادة المدروسة .

ونأتى بعد إلى الخاصة الثالثة من خواص العلم ، وهى «الموضوعية» objectivity . يشك بعض الدارسين فى إمكانية تحقيق «الموضوعية» تحقيقا دقيقا فى الدرس اللغوى ، إذ إن الباحث فى هذا الحقل ليس فى مكنته الوصول إلى «موضوعية» تقاس بما يجرى فى علوم أخرى كالكيمياء وعلم الأحياء وعلم الاجتماع ... إلخ . ذلك أن العمل فى هذه العلوم ونحوها يجرى على نسق دقيق

من حيث الملاحظة والتجربة والوصول إلى نتائج عملية يدركها الجميع وقابلة للاختبار . وهذه الأمور فى جملتها عصيّة المنال فى حال النظر فى اللغة .

نقول : هذا الشك له ما يسوّغه إذا أخذنا «الموضوعية» فى البحث اللغوى بالمعنى الدقيق للموضوعية فى العلوم المذكورة ونحوها . ولكن المقصود بالموضوعية هنا أنها تعنى النظر فى الظواهر اللغوية نظرا واقعيا مباشرا والحكم عليها حكما منضبطا ، بحيث نصل إلى نتائج متسقة مع النظر والحكم غير مشوبة بالاضطراب أو المخالفة . أو بعبارة موجزة : الموضوعية هنا تعنى «الوصول إلى ما يمكن إثباته والتحقق من وجوده» . ومعناها أيضا التخلص من النظر الشخصى أو المتأثر بآراء سابقة أو تصور من الباحث مفترض افتراضا .

إن هذا النظر وذاك التصور من الباحث يقودان إلى الغموض والتعسف فى الحكم ، وكثيرا ما يناقضان الحقيقة ، وليس لهما موقع فى النظر العلمى بمعايير المثالية المرضى عنها هنا وهناك .

أما الخاصة الرابعة من خواص العلم فهى «إمكانية التطبيق» applicability . وهى فى الواقع خاصة مترتبة على تحقيق الخواص السابقة ، وهى نتيجة طبيعية لها . وهى أيضا تتضمن سلامة الوصول إلى أحكام عامة يمكن تطبيقها على مفردات أو جزئيات المادة الخاضعة للدرس . فإذا حرمت هذه الأحكام من هذه الإمكانية ، كان العمل فى مجمله مشوبا بالنقص وعدم الدقة فى مراعاة الإجراءات اللازمة فى منهج البحث .

والرأى أن الثقات من اللغويين فى العصر الحديث متفقون على تحقيق هذه الخواص الأربع فى البحث اللغوى ، ليستقيم لهم رأيهم فى حسبان الدرس اللغوى علما له استقلاله وحدوده . وواضح من آثارهم اليوم أنهم يجهدون فى الالتزام

بهذه الخواص والأخذ بها ، وإن اختلفوا فيما بينهم فى أسلوب المعالجة اللغوية ومناهج البحث فى اللغة .

أهم وجوه الاختلاف عندهم اختلافهم فى تحديد حقل الدراسة وطبيعة المادة الخاضعة للبحث .

فمن ذلك مثلا أن «دى سوسير» مؤسس علم اللغة يرى أن هذا العلم يقتصر عمله على ما سماه langue ، أى اللغة المعيّنة ، بوصفها مجموعة القواعد والضوابط المخزونة فى ذهن الجماعة أصحاب هذه اللغة . أما ما نعته بالاسم parole ، أى الكلام أو الأحداث الفعلية المنطوقة الواقعة من المتكلم الفرد ، فليس من مسئولية هذا العلم ، وإنما يقع فى دائرة علم النفس . وهذا الجانب الفردى المنطوق هو ما نعبر عنه «بالكلام» فى العربية speech أو speaking باللغة الإنجليزية .

ويقرب منه أو يشبهه فى هذه الثنائية اللغوية ما سلكه «تشومسكى» فى ثنائيته ، وهى ما أشار إليها بالمصطلحين «البنية العميقة» deepstructure و «البنية السطحية» surfice structunc . وهو معنّى فى الأساسى بالجانب الأول دون الجانب الثانى ، إذ إن تركيزه على البنية العميقة كان لبيان أن الإنسان (بمعناه العام) لدية مقدرة لغوية تشبه جهاز الكمبيوتر ، صالحة للتوليد منها ما لا نهاية له من الجمل الصحيحة . وهذا التوليد أشبه بالبرمجة لهذا الجهاز فى صورة تحويل هذه الجمل إلى صنوف متعددة تحمل المعنى العام ، ولكنها تختلف فى صورها السطحية . وكان اهتمامه أيضا موجها إلى استخلاص القواعد العامة للغة ، وصولا من ذلك إلى تأسيس ما يسمى «بالقواعد العالمية» universal grammar .

وفى الجانب الآخر من الصورة ، نلاحظ أن كلا من «بلومفيلد» و «فيرث» لا يأخذ بهذا التفريق بين جانبى اللغة ، ويرى أنهما متكاملان ، ويعتمد كل منهما أيضا على الكلام المنطوق ، سمّه لغة أو كلاما ، لا فرق عندهما . ولكن هذا

الاتفاق فى عدم التفريق لا يعنى بحال من الأحوال اتفاقهما فى منهج الدرس وطرائق الدرس والتحليل ، كما هو معروف .

ولكلٍ من هذه النظرات الأربع أتباع ومخالفون هنا وهناك فى جميع أنحاء العالم ، وإن كانت هذه التبعية والخلافة لا تعنى الاتفاق الكامل مع هؤلاء الرواد الأربعة . هناك اتفاق أو ما يشبهه فى أساسيات النظر ، بوصف هذه الأساسيات انطلاقة صالحة للعمل ، وإن جاءت أساليب العمل والسير فيه على وجه يخالف فى قليل أو كثير مسالك الروّاد .

ومن الملاحظ أيضا أن كثيرا من هؤلاء التابعين والخالفين يوجّهون عنايتهم ويركزون فى عملهم على **اللغة المنطوقة** ، إذ إنها تتسم بسمات معيّنة حرمت منها اللغة المكتوبة . ففى النطق والأداء الصوتى للغة خواص لا يمكن أن تفصح عنها النصوص المكتوبة . فهذه النصوص فى صورتها العامة جامدة ساكنة ، خالية من تلك الخواص النطقية البالغة الأهمية فى عملية الإيصال والتوصيل ، كالنبر وموسيقى الكلام (التنغيم) والفصل والوصل ، وما يلفّ كل ذلك من ظروف ومناسبات فى مقامات الكلام وسياقه الاجتماعى .

ويؤيد هؤلاء رأيهم بأن اللغة المكتوبة لا ترقى بحال إلى مرتبة الكلام المنطوق فى بيان الحقيقة اللغوية التى تهدف إلى استخلاص القواعد والظواهر الصوتية التى تميز كلاما من كلام ، وتعين فى الوقت نفسه على الفهم والإفهام . ودليل ذلك أن الناس يختلفون فى تفسير النصوص المكتوبة واستخلاص القواعد منها . ذلك ، لأنهم يختلفون فى قراءتها وأوجه أدائها أداء صوتيا مناسبا . وكم قابلتنا وتقابلنا صعوبات من وقت إلى آخر فى استيعاب المواد المكتوبة - نثرا أو شعرا - لفقدان كثير من العناصر الصوتية التى تعين الدارس على الوصول إلى هدفه ومقاصده من تعيين خواص المواد المدروسة بصورة صحيحة تنبئ عن الواقع .

ومع ذلك ، يقرر هؤلاء المهتمون بالمنطوق أنه لا ضير من أن ينحو علم اللغة نحو المادة المكتوبة لغرض من الأغراض . ولكن هذا الاتجاه الجائز أحيانا يقتضى تناول المكتوب تناولا حصيفا ، آخذا فى الحسبان ضرورة إحياء النص المكتوب بمحاولة أدائه أداء صوتيا مناسبا ، مع محاولة تصور موقف اجتماعى موائم لمادة هذا النص . ولكنهم - مع هذا الجواز - يقررون أن دراسة المكتوب تدخل فى إطار لغوى محدود ، هو ما يمكن تسميته بالدراسة اللغوية التاريخية ، أو تحقيق النصوص .

وهكذا استقر علم اللغة وحدّدت معالمه ورسمت خطوط العمل فيه فى كل من أوربا وأمريكا ، وبات من فضل القول مناقشة هذا الاستقرار وذاك التحديد .

والآن نتساءل : ما نصيب هذا العلم بمفهومه السابق من الوجود أو الاستقرار أو التحديد عند العرب ؟ تساؤل كبير جدير بالنظر . ولكن الإجابة عنه تحتاج إلى وقفات متأنية ونظرات دقيقة تغطى مسار الدرس اللغوى عند هؤلاء القوم عبر التاريخ . ولكن ليس فى مقدورنا فى هذا المقام أن نأتى بتفاصيل القول فى هذا الأمر ، ومن ثم ساغ لنا الاكتفاء بإشارات خفيفة تكشف عن هذه المسيرة بصورة من الصور .

فى البدء نقرر أنه لا يمكن لمنصف أن ينكر تلك الجهود الجبارة وتلك الإنجازات الباهرة التى قام بها العرب فى القديم فى دراسة لغتهم من حيث العمق واتساع المجالات . نظر هؤلاء القوم وأجادوا النظر فى كل مستويات اللغة وأتوا فى كل ذلك بنتائج تفى بجهودهم وأهدافهم . ولكن كل هذا الذى فعلوا وقاموا به من عمل ليس من الدقة نعته بالمصطلح «علم اللغة» بالمعنى الذى حدّدناه قبل ، وأشرنا بوضوح إلى خواصّه وطبيعة العمل فيه . ذلك أن العرب فى القديم لم يستطيعوا - بحكم الزمان والخبرة - الوفاء ببعض هذه الخواص . من أهمها :

١ - أنهم لم ينظروا إلى اللغة على أنها بناء متكامل ، ذو جوانب وأركان مرتبط بعضها ببعض ارتباطا وثيقا . نعم ، إنهم نظروا فى كل جوانب اللغة تقريبا ، ولكنهم عزلوا هذه الجوانب بعضها ببعض ، كما لو كانت مستقلة أو ما أشبه . درسوا الأصوات والصرف والنحو ... إلخ . ولكن على وجه ينقصه التكامل ؛ إذ تناولوا هذه المستويات كما لو كان كل مستوى منها مستقلا بنفسه ، وليس لبنة أو ركنا مهما فى البناء يشدّ بعضه بعضا ، ومن ثم حُرِموا من استخدام ظواهر كل مستوى فى تفسير وتوضيح ظواهر ما يسبقه أو يلحقه من مستويات .

٢ - لم يلتزموا فى أعمالهم كلها بمنهج محدّد من مناهج الدرس ، بل خلطوا بين هذه المناهج خلطا ، قادهم إلى التعقيد والغموض ، كما يظهر ذلك واضحا فى كثير من أعمالهم . كانوا يعالجون الحقيقة الواحدة أو الظاهرة اللغوية الواحدة بأكثر من منهج وأكثر من أسلوب ، تارة بالمنهج الفلسفى ، وتارة بالتأويل والافتراض والحكم بالشذوذ ، وتارة ثالثة بطريق الوصف ... إلخ .

واستمر الحال على هذا الوضع بين السالفين والخالفين دون تغيير أو تعديل يذكر ، حتى حلّت بأرض العرب بارقة من نور فى أوائل الأربعينيات من القرن العشرين . لمعت هذه البارقة فى جهود رائدين كبيرين وأعمالهما ، هما دكتور على عبد الواحد وافى ودكتور إبراهيم أنيس ، حيث حظى الرجلان بهذه البارقة من الجو العلمى اللغوى بأوربا ، الأول من فرنسا والثانى من إنجلترا .

واتسعت دائرة النور اتساعا ملحوظا بجهود جمع من الخالفين الذين تلقّوا ثقافتهم اللغوية بصورة علمية دقيقة فى إنجلترا على وجه الخصوص ومن أوائل هؤلاء الخالفين محمود السعران وتمام حسان وعبد الرحمن أيوب وكمال بشر ومحمد أبو الفرج . وتتابعت مسيرة الخالفين من الدارسين فى أوربا أو بلادنا

العربية ، محاولين التأصيل والتعميق والتوسيع ، حتى ساغ لنا القول بأن «علم اللغة» حاول أن يجد له مكانا وموقعا خاصا على خريطة العلوم الإنسانية فى دنيا العرب .

وظل الحال كذلك لفترة غير قصيرة من الزمان مشهودة معلومة رشحت الدراسة اللغوية في هذه البلاد لنعتها بالمصطلح العلمى الدقيق «علم اللغة» الذى وجد له مكانا بارزا في مواد الدراسة فى الجامعات العربية ، بجوار المصطلح العربى «فقه اللغة» أو بديلا عنه .

وهكذا سارت قافلة اللغويين من الشباب على درب هؤلاء الروّاد ، تابعين ومقلدين لهم ، أو مبتكرين ومبدعين ، بالتفريع والتوسيع أو التعديل والإضافة ، وفقا لظروف كل دارس وموقعه وثقافته . ولم يقتصر الأمر فى ذلك على أهل المحروسة ، بل امتدت آثاره وملأت رياحه أجواء العالم العربى شرقه وغربه . وكان لهذا الامتداد وذاك الانتشار انعكاسات واضحة على المسيرة العربية ، حيث تعددت الدروب وتنوعت السبل ، وافترقت الرؤى حول طبيعة الدرس اللغوى بمعناه الدقيق .

انصرف فريق إلى الثقافة اللغوية الفرنسية ، وفريق ثان إلى الثقافة الإنجليزية ، وحار فريق ثالث فى اللحاق بأى من القبيلين ، فلم يجد بدا من العود إلى التراث اللغوى العربى ، يحاول النظر فيه من جديد ، علّه يستخلص منه أفكارا غير معهودة ، ويكشف عن خطوط منهجية تماثل أو تضارع شيئا مما يجرى فى السوق اللغوية المعاصرة . جهد هذا الفريق نفسه فى هذه السبيل ، رغبة فى اقتناص موقع له فى صفوف ذلك النفر من اللغويين الذين قدّر لهم أن يكتسبوا ويفيدوا شيئا غير قليل من مناهج الدرس اللغوى الحديث فى أوربا وأمريكا على حد سواء .

وكان ما كان . اتسع نشاط الدرس اللغوى ، وامتدت أطرافه وجوانبه إلى درجة أغرت نفرا من الشباب متحمسا ، تنقصه الخبرة والدراية الكافية ، فأخذوا يخطفون من هنا وهناك أفكارا متناثرة ذات ألوان مختلفة ، بل متباينة أحيانا . فوقعوا

فى مأزق عدم القدرة على لمّ هذه الأفكار ، وضمها بعضها إلى بعض والتنسيق بينها ليصنعوا منها بناء متكاملا ، يرشح نفسه لأن يكون اتجاها جديدا أو ابتكارا من الدرس ينسب إلى كل منهم .

اختلفت الأفكار وتباينت الرؤى ، وانقطع حبل الوصل بين الفرقاء ، وساد الجوّ اللغوى فى دنيا العرب ضرب من الفوضى باتجاه بعضهم نحو ما سموه «التحديث أو الحداثة» قفزا دون رويّة وتدبّر ، وميل بعض آخر تجاه «القديم» ، رافعين شعار «الأصالة» ، دون تحديد واع لمفهومها ، وما ينبغى أن يكون النظر فيها من حيث كونها تمثل فترة من زمن طبيعته التغيّر والتطور .

فليس من التجاوز إذن أن نقرر أن الدرس اللغوى فى بلادنا العربية الآن قد اهتزّت أركانه ، واختلطت جوانبه ، حتى ليصعب على المنصفين العارفين نعته بالمصطلح العلمى الدقيق «علم اللغة» ، كما رآه ويراه أهل الحرفة والثقات منهم ، على وجه الخصوص .

وزاد الأمر اضطرابا وتخليطا هرولة بعض من غير الكافين نحو الترجمة من الأعمال اللغوية غير العربية ، وهم فى الوقت نفسه غير مؤهلين التأهيل الكافى لهذا العمل الخطير ، لنقص فى معرفتهم اللغوية أو العلمية أو فيهما معًا .

ظهر هذا الخلط والاضطراب فى كثير من أعمالهم المترجمة ، حتى إن بعضا غير قليل منهم ، لم يوفق فى ترجمة المصطلحات التى هى - كما يعلم الثقات - مفاتيح العلوم .

ويكفى أن ندلل على هذا الخلط بأمثلة مما فعل - ويفعل - هؤلاء من ترجمة للمصطلح الأساسى فى الدرس اللغوى ، والكاشف عن هذا الحقل كله ، وهو Linguistics (linguestigus بالفرنسية) . وهو مصطلح - كما يعلم العارفون - قد

استقر مفهومه وتأكد معناه فى معظم أنحاء العالم ، وجرى البحث - ويجرى - فى إطار هذا المفهوم وفى المادة العلمية التى ينتظمها هذا المفهوم منذ زمن غير قصير ، بصورة واضحة لا لبس فيها ولا غموض .

طرح العرب عدة ترجمات لهذا المصطلح ، تقترب أحيانا وتبتعد أحيانا أخرى ، وفقا لوجهة نظر كل مترجم وثقافته ومدى معرفته بطبيعة الحقل العلمى المخصص له هذا المصطلح والكاشف عن حدوده وأبعاده ، بوصفه مفتاحا لتعرفه والدخول إليه للتعامل معه على وجه يفى بمفهومه العلمى ، كما يراه الروّاد المؤسسون لهذا العلم .

من الترجمات العربية التى قدمت لهذا المصطلح :

علم اللغة - اللغويات - علم اللسان - اللسانيات - علم الألسن - الألسنية - الألسنيات - فقه اللغة .

وإذا كان لنا أن نعلق على هذه الترجمات ، من واقع خبرتنا بالدرس اللغوى ومادته منذ أكثر من نصف قرن ، تعلما وتعليما ودرسا وبحثا وتأليفا ، نقول : المصطلح الأول (علم اللغة) هو الصحيح مبنى ومعنى ، وهو الذى يأخذ به جملة المحققين اللغويين فى مصر . وما نظن أن أحدا من هؤلاء يأخذ هذا المصطلح العربى بمفهومه القديم الذى عناه بعض الدارسين من الأسلاف القدامى ، وبعض الخالفين من المحدثين التقليديين . إن هؤلاء الدارسين من القبيلين يوظفون المصطلح «علم اللغة» فى مفهوم ضيق خاص من الدرس اللغوى العربى ، وهو «الثروة اللفظية أو ما يشار إليه أحيانا بـ «متن اللغة» .

تلمس هذا المفهوم الضيق واضحا فى أعمال نفر من القدامى الكبار ، أمثال ابن فارس وابن جنى والسكاكى وغيرهم ، كما تراه واسع الانتشار والاستخدام بين كثيرين من اللغويين المعاصرين الذين تنقصهم الخبرة والمعرفة الدقيقة بمفهوم

المصطلح العالمى linguistics ، ومقابله الفرنسى Linguistique . وقع هذا ويقع منهم ، وقد غاب عنهم أن «علم اللغة» بالمعنى الذى نراه - تمشيا مع الفكر اللغوى العالمى - ذو مفهوم أوسع وأعمق وأشمل ، بحيث يغطى درس اللغة (أية لغة) بطريقة علمية ، بدءا بأصواتها وانتهاء بكتابتها ، مرورا بالصرف والنحو والدلالة والثروة اللفظية وما لفّ لفّها . كما يعرض لمسائل عامة أخرى تفصح عن طبيعة اللغة وما يتصل بها من ظروف وملابسات عبر الزمان وما يصيبها من تغيّر أو تطور ، وفقا لأحوال هذا الزمان وعلاقتها بالمجتمع الذى تعيش فيه وتتبادل معه الأخذ والعطاء.

والمصطلح «اللغويات» (أو لغويات) ليس مصطلحا مبتكرا ، كما قد يظن بعضهم . وإنما هو ترجمة عربية للمصطلح الإنجليزى أو الفرنسى السابق ذكرهما . وهذه الترجمة يمكن قبولها بشىء من التسمح . إذ إنّ بنيتها الصرفية تشير فى إجمال إلى مفهوم يعدل مفهوم «علم اللغة» من حيث التعميم واتساع دائرة البحث فى اللغة . ولكن الدارس المحقق العارف بأسرار اللغة الإنجليزية لا تروقه هذه الترجمة ، ومن حقه أن يرفضها من وجهة النظر إلى مقابلها الإنجليزى Linguistics ، وبنيته الصرفية الخاصة . ذلك أن أصحاب هذه الترجمة قد وقعوا فى وهم ظاهر ؛ إذ هم - كما هو واضح - قد حلّلوا المصطلح الإنجليزى كما لو كان مكوّنا من عنصرين ، لكل منهما (فى هذا التركيب) دلالته الخاصة . هذان العنصران فى حسبانهما هما : Linguistic وهو عنصر يفيد الوصف ، ومعناه «لغوىّ» + حرف [S] الذى أخذوه على أنه علامة الجمع ، قياسا على حالات أخرى فى هذه اللغة .

ومن هنا جاءت ترجمتهم النهائية بصورة الجمع أيضا ، «اللغويات» أو «لغويات» . وحقيقة الأمر أن حرف [S] هنا ليس دليل الجمع ، وإنما هو للدلالة على «العلم» ، فيكون المعنى النهائى بالترجمة الدقيقة هو «علم اللغة» ، على أساس أن المصطلح الإنجليزى وحدة صرفية متكاملة . ونظيره فى ذلك كثير من المصطلحات العلمية فى هذه اللغة مثل semantics, physics إلخ .

أما الترجمات الخمس التي استخدم فيها لفظ «اللسان» بالإفراد ، أو الجمع منسوبًا وغير منسوب أو موظفا في صياغة مصدر صناعي والتي استبدل «اللسان» فيها «باللغة» فهي مشهورة في العُرف اللغوي العام إذ كثيرا ما يشار إلى الشيء باسم آلته على ضرب من المجاز . ولكن مما يعكّر الصفو على هذا الاستخدام أن فريقا مهما من اللغويين المحدثين يفرّقون بين جانبين «للغة» الإنسانية : جانب عقلي جمعي يتمثل في القواعد والقوانين المخزونة في ذهن الجماعة اللغوية ، وسمّوه «اللغة» (langue عند دي سوسير) أو «المقدرة» (cometence عند تشومسكي) وجانب مادّي منطوق بالفعل ونعتوه «بالكلام أو اللسان» (parole عند دي سوسير) أو «الأداء» (performawce عند تشومسكي) . وموضوع الدرس اللغويّ الحقيقي عند هؤلاء وأولئك هو «اللغة» أو «المقدرة» ، وأما «الكلام أو اللسان أو الأداء» فهو وسيلة لفهم اللغة وتحليلها وطريق الكشف عن طاقاتها وإمكاناتها في الابتداع والتوليد .

ومعنى هذا أن مصطلح «اللسان» بكل صوره في هذه الترجمات لو أخذ بمعناه الحقيقيّ (وهو الأصل) انصرف إلى الجانب «البرّاني» (الكلام أو الأداء) وهو غير المقصود بذاته في البحث والتحليل ، وأوقع في الوهم احتمال اطراح الجانب «الجوّاني» (العقلي أو المقدرة) وإخراجه من الحسبان ، في حين أنه الهدف والمعنيّ بالنظر في الدراسات اللغوية عند هؤلاء .

أضف إلى هذا أن بعضا من هذه المصطلحات يشوبها شيء من التجاوز وعدم الدقة في الصياغة . «فاللسانيّات» مثلا – بوصفه ترجمة للمصطلح linguistics – يُعترض عليه بمثل ما اعترض به على المصطلح «اللغويات» السابق الذكر ؛ من حيث عدم الدقة في التحليل الصرفي للمصطلح الإنجليزي ، ومن حيث إهمال فكرة «العلم» المشار إليها بحرف [S] . وهذا التجاوز نفسه ينطبق على المصطلحين

العربيين «الألسنيّة» و «الألسنيّات» ، بالإضافة إلى أن المصطلح الأخير فيه نوع من الشذوذ أو الغرابة بالنسبة للصياغة الصرفيّة العربية ؛ إذ ينتظم صيغتى جمع ، إحداهما للتكسير والأخرى لجمع المؤنث السالم .

أضف إلى هذا أن استخدام المصطلح «اللسان» وما تفرع منه من صور مختلفة بمعنى «اللغة» بطريق المجاز استخدام غير دقيق ، بل مرفوض عند كثير من المحققين ، إذ إن المجاز له لون من المعنى يخرج قليلا أو كثيرا عن المعنى الحقيقى . والمفروض فى تناول العلوم أن تسجل الأفكار والمناقشات والتحليل - وبخاصة المصطلحات - بلغة علمية خالصة ، مبرأة من المجاز أو أىّ أسلوب يحتمل معه الخروج عن حقائق العلم وطبيعته .

وهذا الذى نقول ينطبق برمته على مصطلح «اللسان» وما تصرف منه فى العربية ، حيث إن كلمة «اللسان» هذه استخدمت فى هذه اللغة فى معان كثيرة ، ملوّنة بألوان مجازية ليست نصًا أو ما يقرب منه فى المعنى الحقيقى فى الكلمة .

لو حاولنا استقصاء هذه الألوان لطال بنا الكلام فى غير موقعه . ويكفينا هنا أن نشير إلى شىء من هذه الألوان لتأكيد أن توظيف هذه الكلمة وفروعها فى معناها المجازى يبعد بنا عن بيان الحقيقة .

معلوم أن كلمة «اللسان» فى العربية تطلق بمعناها الأصلى والحقيقى على ذلك العضو المعروف من أعضاء النطق ، بل هو من أهمّها . ولهذه الأهمية ، ولكونه الأداة الفاعلة والمباشرة فى توليد ما استقر فى العقل والنفس من مكنون اللغة والإفصاح عن كل ذلك بصورة منطوقة مسموعة ، جرى استعمال هذه «الكلمة» فى معانٍ أو ظلال من المعانى متعددة ، بطريق المجاز أو التوسع فى المعنى . من ذلك مثلا :

١ - يطلق اللسان على «اللغة» ، بمعناها العام المتضمن حقيقتها العقلية والفسيولوجية والفيزيائية ، كما في قولنا «لسان العرب» أو «اللسان العربي» . وعلى هذا النحو جاءت تسمية ابن منظور لمعجمه المعروف «لسان العرب» ، والمقصود لغة العرب ، مثله في اللغة الإنجليزية مثلا The English Tongue ، أي اللغة الإنجليزية .

وبهذا المعنى نفسه يمكن تفسير «اللسان» بصوره المختلفة في القرآن الكريم . قال تعالى : «وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه» ، وقوله جل شأنه : «واختلاف ألسنتكم وألوانكم» .

٢ - يطلق اللسان على الكلام ، أي الأداء الفعلي للغة ، كما في قول شاعرهم :

لسان الفتى نصف ونصف فؤاده

فلم تبق إلا صورة اللحم والدم

وقول آخر :

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما

جعل اللسان على الفؤاد دليلا

٣ - استخدم «اللسان» في لغة العرب بمعنى «الكلمة» ، كما في قولهم : «ندمت على لسان مني» . وقد يعامل في هذه الحالة معاملة المؤنث ، وفي هذا دليل على أن المقصود به «الكلمة» ، كما ورد عنهم في نحو قولهم «أتتني لسان بني عامر» .

٤ - اللسان في العربية أيضا قد يعني «الثناء» ، كما في قوله تعالى : «واجعل لي لسان صدق في الآخرين» . ومعناه - والله أعلم - اجعل لي ثناء حسنا باقيا إلى آخر الدهر .

٥ – قد يعني «اللسان» الرسالة ، و«لسان القوم» ، أي متكلمهم . ويقرب منه ما جاء في الخبر : «لصاحب الحق اليد واللسان» ، ويُقصد به التقاضي .

٦ – وقد يخرج استعمال «اللسان» مجازا عن دائرة اللغة بكل جوانبها وصورها ، فيقال مثلا «لسان النار» ، «لسان البحر» ، على ضرب من التشبيه .

ولم يقف الأمر عند ذلك في استخدام هذه الكلمة ، بل تعدّاه فاشتقت منه أفعال بصيغ مختلفة لها من المعاني ما يدور حول المعاني المذكورة سابقا ، أو ما يقاربها على نحو من الأنحاء . جاء في كلامهم :

«ألسنه ما يقول أي أبْلَغَه وألْسِنّي فلانا : أبْلِغْه ، ولَسَنه أخذه بلسانه . ومنه في حديث «عمر» وقد ذكر امرأة : «إن دخلت عليك لسَنَتْك» أي أخذتْك بلسانها ، واصفا لها بالسلاطة وكثرة الكلام .

وخلاصة هذا كله أن استعمال «اللسان» (وما تفرع منه من صور) **مصطلحا** مترجما للمصطلحين الإنجليزي Lingustics والفرنسي Linguistigue استعمال **غير دقيق** ، بل يجاوز مفهومهما إلى حدّ ظاهر ؛ إذ إن هذين المصطلحين الأجنبيين (وهما الأصل في الموضوع كله) يعنيان علم اللغة بكل جوانبها العقلية والأدائية ، بل إنهما عند بعض الروّاد يعنيان «الجانب العقلي» للغة أو المقدرة اللغوية دون الجانب الأدائي . أضف إلى هذا أن استعمال المصطلحات في معانيها المجازية أمر غير مرغوب وخارج عن التقاليد العلمية ، منعا للبس وغموض المقصود .

والملاحظ على كل حال ، أن الخلط في ترجمة المصطلحات يظهر بصورة أوضح وأوسع في مجال العلوم النظرية أو ما تعرف أحيانا «بالعلوم الإنسانية» ، على العكس مما نعهده في حقول العلوم التطبيقية أو «العلوم» بمعناها الدقيق ، كالطب والهندسة وما إلى ذلك . والسرّ في ذلك يرجع إلى عدة أمور ، منها :

١ - أن العلوم النظرية تختلف فى «حقائقها» وجهات نظر الدارسين ، كما تختلف مناهجهم وطرائق درسهم لأبعادها وفلسفة تناولهم لها . وهذا الاختلاف فى المادة الأساسية للحقل المعيّن يؤدى حتما إلى عدم الاتفاق فى المصطلحات المعبّرة عن زوايا هذا الحقل وجوانبه .

٢ - أن المصطلحات الأجنبية المترجمة إلى العربية تستقى - فى حالات كثيرة - من مصادر علمية وثقافية ولغوية مختلفة ، كالإنجليزية والفرنسية والألمانية وغيرها . ومن الطبيعى أن يحمل كل مصطلح فى طيّاته تصّورا أو ملمحًا خاصًا ببيئته التى انتزع منها . وينطبق هذا على المصطلحات ذات الأصل اللغوى الواحد والمتشابهة أو المتقاربة فى نسجها الصوتى ، كما فى المصطلح الفرنسى phonologie والإنجليزى phonology . فهما معًا من أصل واحد ، ومازالت صورتهما النطقية متقاربة ، ومع ذلك يوظّفان فى مفهومين مختلفين قليلا أو كثيرا فى الدرس الصوتى الحديث .

٣ - المصطلح المنقول من اللغة الواحدة أو من المجال العلمى الواحد قد يطلق فى لغته الأصلية على معانٍ مختلفة ، وفقًا لوجهة نظر الدارسين ورؤيتهم لهذه المعانى وجوانبها . من ذلك مثلا المصطلح الإنجليزى phonetics الذى حار العلماء العرب فى ترجمته ؛ بسبب الاضطراب الواقع فى مدلوله الدقيق عند مستخدميه من اللغويين الإنجليز والأمريكان . ومِثْله فى ذلك المصطلح الآخر psycho - analysis الذى اقترح بعض الدارسين نعْته بوصف أو توضيحه بعبارة تحدّد المقصود منه بدقة ، كأن يقولوا مثلا : psycho - analysis عند «ينج» أو «أدلر» ، أو «فرويد» .

٤ - من أهم أسباب الخلط فى ترجمة المصطلحات فى هذه الحقول «النظرية» الضعف النسبىّ فى درجة التمكن من اللغات الأجنبية المنقول منها أو عدم

التمكّن من المادّة العلمية المنزوع منها هذا المصطلح أو ذاك . لا ننكر أن بعض الباحثين العرب يهجمون على الأعمال والمؤلفات الأجنبية ، دون أن تكتمل لديهم العدة والأدوات اللغوية الكافية للوقوف على أبعاد هذه الأعمال وأعماقها ، ومن ثمّ يأتى التجاوز فى النقل أو الترجمة للمادة العلمية ومصطلحاتها . وكذلك نعلم أن بعضًا آخر من هؤلاء الدارسين يحلو لهم (وهذا من حقّهم) أن يوسّعوا من دائرة «معارفهم» ، وينزعوا من أجل ذلك إلى الدخول بلا هوادة أو تريّث فى حقول دراسيّة أجنبية ليست من صميم تخصصاتهم أو ليسوا هم مسلّحين بخلفيّة علميّة عميقة أو مناسبة للميدان الذى إليه ينطلقون . وتكون النتيجة - شأنهم فى ذلك شأن الفريق الأول - الإخفاق فى توصيل دقائق العلم ومصطلحاته بطريق نقل الأفكار أو ترجمتها على سواء . ولسنا نعدم كذلك أن نجد قومًا آخرين تعوزهم العُدّة والأدوات فى الجانبين معًا ، وأعنى بذلك عدم تمكنهم من اللغة المنقول منها وفقدان الأرضية العلمية التى تصلح للإنبات والتفريع المستقرّ على أصول حقيقية فى هذا الميدان أو ذاك ، وبهذا يجمع هؤلاء القوم بين تجاوزات وقصور الفئتين السابقتين مجتمعتين .

٥ - المصطلح الأجنبى الواحد قد يستخدم فى حقل علمى معين بمعنى ، وفى حقل ثانٍ بمعنى آخر ، بل قد يحدث أن يوظف مصطلح بعينه فى أكثر من معنى فى الدائرة العلمية الواحدة ، وفقًا لطبيعة فروع الدرس فى هذه الدائرة وخواصّها . يظهر ذلك مثلا فى المصطلح «word» الذى يختلف مفهومه فى المجال اللغوى العام من حال إلى حال ، انسجامًا وتمشيًا مع مقتضيات المستوى المعيّن ، كالمستوى الصوتى أو الصرفى أو النحوىّ أو الدلالى ؛ حيث تقابل هناك بعدّة تفسيرات ينصرف كل واحد منها إلى مستوىً بذاته ، على الرغم

من انضواء هذه المستويات جميعا تحت مظلّة علميّة عامّة واحدة ، هى مظلة «علم اللغة» أو «الدراسات اللغوية» .

يحدث هذا ويقع فى دائرة «الإنسانيّات» أو «العلوم النظرية» ، فى حين أنا نلحظ أن مساحة الاضطراب فى ترجمة المصطلحات فى العلوم التطبيقية أو العلوم بمعناها التقليدى المعروف ، مساحة محدودة نسبيا ، وأن لها خطوطا فكرية تعمل على ضبط جوانبها وحصرها فى مسار تقل انحرافاته وتعرّجاته . ذلك أن هذه العلوم تحظى ويتمتع أهلوها بمجموعة من الخواصّ والظروف التى تجعل الأمر هيّنا عند النظر والمعالجة بالترجمة ، من ذلك مثلا :

١ - أن حقائق هذه العلوم لا تقبل كثيرا من الجدل وتناطح الآراء : إنها حقائق موضوعية ، والاختلاف حولها مقصور - فى أغلب الأحيان - على طرائق تقديمها وأساليب تناولها .

٢ - هذه العلوم أشبه «بدائرة مغلقة» على أصحابها ، فلا تفتح أبوابها إلا لمن تأنس بهم وإليهم من أهل الاختصاص ، دون غيرهم ممن ألفوا طرْق أبواب العلوم النظرية ، وإن كانت تعوزهم الأدوات التى ترشحهم للقبول أو التعامل الدقيق مع هذه العلوم ، ومن ثمّ يقعون فى مأزق التجاوز عند النقل بالترجمة .

٣ - أهل الاختصاص فى العلوم التطبيقية لهم دراية أعمق وأوسع باللغات الأجنبية التى يتعاملون معها ؛ إذ المألوف فى بلادنا أن هؤلاء القوم أو أكثرهم لهم وثيق صلة بهذه اللغات على مدى طويل من الزمن ، تعلّما وتعليما وبحْثا وتفكيرا . وهو وضع يحميهم - نوع حماية - من الوقوع فى خطيئة الخلط والاضطراب .

ولكن هذا كلّه لا يعنى أنهم أتوا ويأتون بمصطلحاتهم المترجمة خالية من النقص أو عدم الدقة . النقص واقع ويقع ، والخلط ملحوظ هنا وهناك . وقد يرجع ذلك فى جملته إلى اختلاف الثقافات العلمية أو البيئات اللغوية المنزوعة منها

مصطلحاتهم ، بالإضافة إلى احتمال عدم السيطرة على المادة من بعضهم وقصور فى استيعابها .

وللتخلص من هذا المأزق - مأزق القصور والضعف فى ترجمة المصطلحات كلها أو بعضها - رأى بعض الدارسين الأخذ بمبدأ آخر من مبادئ النقل وهو «التعريب» ، مع تطبيقة على كل المجالات العلمية والثقافية بوجه عام .

فقه اللغة :

«فقه اللغة» مصطلح عربى أصيل ذو تاريخ طويل فى التراث اللغوى عند العرب . لم يحدد الأقدمون مفهومه تحديدا حاسما ، وإنما تناولوا مواضيعه تناولا متناثرا هنا وهناك فى أعمالهم ، الأمر الذى أدى إلى الخلط بينه وبين مفهوم «علم اللغة» بالمعنى الدقيق المتعارف عليه الآن بين الثقات من الدارسين .

هذا الخلط ظهر واضحا فى أعمال كثير من اللغويين المحدثين ، حيث لا يحاولون التفريق بينهما ، ويوظفون المصطلحين «فقه اللغة» و «علم اللغة» كما لو كانا مترادفين ، بل إن بعضهم يقتصر على استخدام المصطلح الأول ويعنون به «علم اللغة» فى مفهومه ومجالات الدرس فيه ومناهجه ومدارسه ويحسبونه كما لو كان ترجمة للمصطلح linguistics .

ولسوف نحاول فى الصفحات التالية إلقاء الضوء على هذا الموضوع ، قصدا إلى بيان الحقيقة ، استنتاجا مما صنع الأقدمون فى إطار ما سموه «فقه اللغة» واعتمادا على ثقافتنا وخبرتنا الطويلة فى إطار ما يعرف «بعلم اللغة» ، كما أراده مؤسسوه وأهل الصناعة .

«فقه اللغة» مصطلح عربى منبثق من صميم اللغة العربية فى لفظه ومعناه ، وليس فى أصله ترجمة لمصطلح أجنبى أو تسمية عربية لنوع من الدراسة دخيل

على لغتنا أو مستحدث فيها ، وإنما هو مصطلح يكثر استعماله ويشيع ذكره في كتب العربية قديمها وحديثها ، ويطلق على نوع من البحوث اللغوية التي تتسم بالتنوع في مادتها وأهدافها . فكما يطلق فقه اللغة على بحوث ذات صبغة عامة كالكلام في أصل اللغة ونشأتها وخصائصها ، وتداخل اللغات وتوافق اللغات وتنوعها فروعا ولهجات ، نراه يتعرض لمسائل أخرى فرعية خاصة باللغة العربية . من ذلك دراسة القياس في اللغة والاطراد والشذوذ والاشتقاق والترادف والاشتراك اللفظي ، والفصيح من الكلام والمصنوع منه ، والمعرب والمولد . ومن ذلك أيضًا التعرض لمسائل أخص بكثير مما ذكر كدراسة الإبدال والقلب والنحت والتصحيف والتحريف .

ومن أهم الآثار العلمية التي تناولت بحوث فقه اللغة كلها أو بعضها بالمعنى المشار إليه سابقًا كتاب «الخصائص» لابن جني و «الصاحبي» لابن فارس و «المزهر» للسيوطي وبعض البحوث التي تعرض لها ابن سيده في كتابه «المخصص» وبعض البحوث في كتاب «فقه اللغة» للثعالبي . ومنها أيضًا كتاب «الاشتقاق» لابن دريد و «المعرب» من الكلام الأعجمي لأبي منصور الجواليقي و «شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل» لشهاب الدين الخفاجي و «سر الليال في القلب والإبدال» لأحمد فارس الشدياق .

يتبين من هذا أن مباحث فقه اللغة متنوعة في طبيعتها ومتعددة في مادتها وأهدافها . ولكنه ليس من الصعب على الدارس المدقق أن يجد بينها علاقات قوية تؤهلها لضمها بعضها إلى بعض ووضعها جميعا في دائرة واحدة من البحث اللغوي وإطلاق اسم واحد عليها . وإنه لمن الممكن كذلك عدها فروعا لأصل واحد ، ولكل فرع منها خصائصه ومميزاته . هذه الفروع يمكن ذكر أمثلة منها على الوضع التالي :

أولا : بحوث فى فلسفة اللغة ، كالكلام فى أصل اللغة ونشأتها . ويتصل بذلك الكلام على تنوع اللغات وتفرعها لهجات .

ثانيا : بحوث فى بعض القوانين العامة للغة كالكلام على القياس والاطراد والشذوذ وما إلى ذلك .

ثالثا : بحوث تتصل بمفردات اللغة ولكن من وجوه مختلفة ، كدراسة الاشتقاق بأنواعه ، والترادف ، والاشتراك اللفظى ، والفصيح والمعرب والإبدال والقلب وما إلى ذلك .

وبين الفرعين الأولين رابطة قوية من وجهة نظر خاصة . وهى أن بحوثهما ذات صبغة عامة يشوبها النظر الفلسفى الذى قد يكون ضروريا أو تقليدا فى تقديم العلوم . ومن ثم يمكن دراستهما فى منهج أو مرحلة الدراسات العامة التى تدخل فى دائرة «علم اللغة» بالمعنى الذى نرتضيه . أما الفرع الثالث فهو يتضمن دراسات تدور كلها أو معظمها حول مفردات اللغة بوجه من الوجوه . وهذه الدراسات فى الواقع يمكن إرجاع أغلبها إلى علوم اللغة الأخرى . فالاشتراك اللفظى والترادف مثلا لهما مكان فى علم المعنى أو السيمانتيك semantics الذى يشكل فرعا من فروع علم اللغة بالمعنى الحديث . والاشتقاق بصورة عامة وكذا الإبدال والقلب موضوعات جرى التقليد على معالجتها فى علم الصرف . أما الاشتقاق ، بمفهوم ابن دريد فى كتابه «الاشتقاق» ، الذى عنى به دراسة العلاقة بين الأسماء ومسمياتها وأصول هذه الأسماء ، فيمكن عده بحثا من البحوث اللغوية التى تنتمى إلى الدراسات المعروفة فى الإنجليزية onomastics (وموضوعها البحث فى الأعلام وأصولها كأعلام الأشخاص والقبائل والجبال والأنهار ونحوها) . وهذه الدراسات تعامل فى «علم اللغة» على أنها مبحث من مباحث «علم تاريخ الكلمات وأصولها» etymology . كما أنها تتصل من قريب أو بعيد بدراسة المعجمات ولها علاقة كذلك بفلسفة اللغة .

و «فقه اللغة» بالمعنى الذى بيّنا هو المفهوم من كلام العرب ومن آثارهم العلمية ، وهو الذى سار عليه بعض المحدثين من اللغويين . ولكنا نرى توسيع دائرة «فقه اللغة» بحيث يشمل تلك الدراسات اللغوية التى اصطلح العرب على تسميتها «متن اللغة» . وهى دراسات تهتم بمفردات اللغة وبيان معانيها ، أى أن موضوع دراسة «متن اللغة» عندهم هو المعجمات وما شاكلها من كتب ورسائل تحوى طائفة خاصة من الكلمات مع شرحها شرحا يختلف باختلاف طبيعتها ، وطبقا لهدف واضعى هذه الكتب والرسائل .

أما الأسباب التى تسوّغ لنا حسبان فقه اللغة شاملا لما يعرف عندهم بمتن اللغة بالإضافة إلى البحوث الأخرى التى سبق ذكرها فكثيرة منها :

١ - من المتفق عليه أن من أهم موضوعات البحث فى فقه اللغة دراسة الكلمات ومفردات اللغة بوجه من الوجوه أو على صورة من الصور ومتن اللغة - كما هو معروف - يهتم أولا وآخرًا بهذه المفردات والكلمات ، غير أنه يتناولها بالبحث من زاوية خاصة وذلك بطريق جمعها (كلها أو نوع خاص منها) ووضعها فيما يعرف بالمعجم أو ما شاكله مع بيان معانيها وتوضيحها . ومعنى هذا أن متن اللغة لا يخرج عن كونه فرعا من فروع فقه اللغة عندهم .

٢ - من الصعب تحديد طبيعة البحوث التى تتضمنها بعض المؤلفات اللغوية التى وصلت إلينا . «فالمعرب من الكلام الأعجمى» لأبى منصور الجواليقى و «شفاء الغليل فيما فى كلام العرب من الدخيل» لشهاب الدين الخفاجى مثلا ، يصح عدهما من بحوث فقه اللغة ، وهذا ما فعله لغويون ثقات (كالدكتور على عبد الواحد وافى فى كتابه علم اللغة ص٨٠ - ٨١) . وفى الوقت نفسه ليس من الخطأ أو تجاوز الصواب عدّهما من كتب متن اللغة ، إذ قد تعرضا لدراسة نوع خاص من المفردات والكلمات ، فهما بذلك يعدان معجمين من نوع

خاص ، أو رسالتين لغويتين ذات صلة قوية بالمعجمات . أضف إلى ذلك أن هناك مؤلفات أخرى تحوى بين دفتيها خليطا من بحوث بعضها ينتمى إلى فقه اللغة وبعض آخر شديد الارتباط بمتن اللغة أو هو من صميمه . ومثل هذا يوجد فى «فقه اللغة» للثعالبى و «المخصص» لابن سيده . وأكثر من هذا ، هناك «خصائص» ابن جنى الذى تعرض فيه صاحبه لأمشاج من المسائل اللغوية التى تنسب إلى فروع اللغة المختلفة . ففى هذا الكتاب من البحوث ما هو من صميم فلسفة اللغة ، وما هو جدير بتسميته صرفا أو نحوا ، كما أن به ما هو من موضوعات فقه اللغة وكذلك متن اللغة . وما أشك فى أن «فقه اللغة» ، هو أنسب المصطلحات العلمية التى يمكن إطلاقها على هذا الأثر العلمى ونحوه .

لذلك رأينا ضم هذه الدرسات بعضها إلى بعض وإطلاق اسم واحد عليها جميعا . ذلك الاسم هو «فقه اللغة» ، ولكن لا بأس من أن ننظر إلى «متن اللغة» (الذى يختص بالمعجمات ونحوها) على أنه فرع منه . وفى هذا المنهج الذى اخترناه تقليل من كثرة المصطلحات المختلفة حيث لا ضرورة ملحة تدعو إلى ذلك . ومما هو جدير بالذكر أيضًا أن هذه النظرة إلى الموضوع نظرة أكثر دقة وأقرب إلى الواقع ؛ حيث إن الدراسات التى نحن بصددها متصل بعضها ببعض اتصالا وثيقا فى طبيعتها ومادتها ، ومن الصعب أن نفصل بينها فصلا تاما . بحيث يصح لنا تسمية بعضها فقه لغة وبعضها الآخر متن لغة ، اللهم إلا إذا عددنا أحدهما فرعا للآخر .

وإنا لنلحظ فى بعض الآثار اللغوية فى القديم استخدام المصطلح «علم اللغة» بمعنى البحث فى الثروة اللفظية على ما نحو ما يجرى فى المعجمات وما إليها ، بالإضافة إلى بحوث تتعلق بالمفردات ومشكلاتها العامة ، أى لا من حيث معانيها فقط ، بل من حيث ما تتصف به من سمات فرعية كالأصالة أو عدمها ، وكالترادف والمشترك اللفظى والمجاز والحقيقة والنحت والاشتقاق (غير الصرفى) ،

وما إلى ذلك من كل ما له صلة بها ، بوصفها مفردات لا صيغا صرفية أو وحدات في تركيب الجملة .

نقل صاحب «المواهب الفتحية» هذا المفهوم أو نحوه عن بعضهم ، حيث يقول : وقال العلامة شمس الدين الأكفاني في «إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد» ، ما نصّه : «القول في اللغة ، وهو علم ينقل الألفاظ الدالة على المعاني المفردة وضبطها وتمييز الخاص بذلك اللسان من الدخيل فيه ، وتفصيل ما يدل فيه على الذوات مما يدل على الأحداث وما يدل على الأدوات ، وبيان ما يدل على أجناس الأشياء وأنواعها وأصنافها بما يدل على الأشخاص ، وبيان الألفاظ المتباينة والمترادفة والمشتركة »[1] .

وربما يفهم هذا المعنى أو ما يقرب منه من عبارة نقلها باحث حديث عن الفارابي الذي يقول : «علم اللغة ، هو علم الألفاظ الدالة عند كل أمة ، وعلم قوانين تلك الألفاظ . وهو الذي يعطي قوانين النطق الخارج ، أي القول الخارج بالصوت وهو الذي به تكون عبارة اللسان عما في الضمير»[2] .

أما عبد القاهر الجرجاني ، فيبدو لنا أنه يطلق المصطلح «علم اللغة» أحيانا على إطار من الدرس اللغوي يكاد يقترب من المفهوم العلمي لهذا المصطلح نفسه في الوقت الحاضر حيث يفهم من مناقشة طويلة له في كتابه «دلائل الإعجاز» أنه يطلق هذا المصطلح على الأصوات والصرف والنحو[3] . ويقصد بالنحو هنا العلم الباحث في الإعراب ومشكلاته ، يعني أنه العلم ذو القواعد المخصوصة التي تبحث في مجرد الصحة للكلام . أما الوجه الآخر للنحو ، وهو المختص بالنظر في التراكيب ونظمها مع مراعاة الأنسب منها للمقام وظروف الحال ، فيسميه «النظم» ، كما هو معروف .

(١) المواهب الفتحية ، جـ١ ، ص (٢ - ٣) .

(٢) دكتور عثمان أمين - في اللغة والفكر ص٧ (من مطبوعات معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٧) ، نقلا عن الفارابي في «إحصاء العلوم» ، تحقيق هذا الباحث نفسه .

(٣) دلائل الإعجاز ، ص١٠ (مطبعة الفتوح الأدبية ، القاهرة سنة ١٣٣١هـ) .

ومهما يكن الأمر ، فإن المصطلح «علم اللغة» فى هذه المقولات الثلاث السابقة لا ينبغى أن يؤخذ بمفهومه الدقيق المقرر بين الدارسين الآن ، الذى يعنى دراسة اللغة أية لغة ، من جميع جوانبها وأنحائها ، من حيث بنيتها ومكوناتها ومفرداتها ، وما يلف هذه اللغة أو تلك من مسائل عامة . إنه - فى رأينا - يعنى دراسة جانب أو جانبين من اللغة العربية وحدها . إن المصطلح «علم اللغة» فى هذه الحالات الثلاث لا يعدو أن يكون وجها من أوجه الدرس فى فقه اللغة .

ومن الجدير بالذكر أن المصطلح «فقه اللغة» قد وظف فى الدوائر اللغوية فى مصر منذ عقود متعددة من القرن الماضى - وما يزال يوظف حتى الآن - فى مفهوم خاص ، لم يعهده علماء العربية فى القديم ، ولم يصنعوا شيئا يذكر فى إطاره . أطلقه بعض الدارسين (وأغلبهم من المستشرقين) على كل دراسة تاريخية مقارنة فى المفردات وما إليها من صيغ صرفية أو تراكيب فى العربية وحدها على فتراتها الزمنية المختلفة ، أو فى العربية وأخواتها السامية على وجه الخصوص .

ويبدو لنا على كل حال - اعتمادا على ما يجرى حولنا من دراسات لغوية - أن المصطلح «فقه اللغة» أكثر توظيفا وأوسع انتشارا فى حقل الدراسات السامية التاريخية المقارنة . وهو توظيف يمكن قبوله ، لو اقتصر الأمر على هذا المجال من الدراسة ، ولكن الذى حدث أن هذه الخطوة التى نالها مصطلح «فقه اللغة» من كثرة التوظيف وسعة الانتشار ، قد أدت فى نهاية الأمر إلى الخلط بين مفهوم فى «فقه اللغة» و «علم اللغة» ، فى حين أن بينهما فرقا بل فروقا كثيرة .

هذا بالإضافة إلى أننا نرى - وفاء بثقافتنا وخبرتنا فى الدرس اللغوى - أن هذه الدراسات السامية التاريخية المقارنة نفسها لها مكان معلوم وموضع مشهود فى «علم اللغة» بمفهومه الواسع العريض الذى اتفق عليه علماء اللغة المعاصرون . إنها

فى عرف هؤلاء تقع فى إطار فرعين محدّدين من فروع «علم اللغة» ، هما علم اللغة التاريخى وعلم اللغة المقارن .

ولم يقف مفهوم «فقه اللغة» عند هذا الحدّ ، بل تجاوزه واتسعت دائرته عند بعضهم ليشمل دراسة اللغة المكتوبة ، وعلى تحقيق النصوص وما إليها ، حتى يكون مناظرا - فى رأيهم - للدرس اللغوى الأوربى فى فترة من الزمان الموسوم بالمصطلح philology ، فى حين أن هذا المصطلح الأخير نفسه قد أطلقه أصحابه فى زمن معيّن على أشتات من قضايا اللغة وعلى ظواهر لغوية مختلفة السمات والصفات ، الأمر الذى لا يؤهل ضمها بعضها إلى بعض مكوّنة بناء متكاملا من الدرس اللغوى . وأكبر الظن أن هذا المصطلح الأوربى لم يعد الآن له توظيف بأى من معنى من المعانى ، إلا فى حالة استرجاع ما جرى وما كان يجرى هناك ، قبل تأسيس «علم اللغة» بالمعنى الدقيق . فهذه الدراسات المتنوعة المختلفة تدخل فى إطار علم اللغة ، فى أى فرع مناسب من فروعه . وكذلك نحن ، نرى أن هذه الدراسات بكل أشكالها وصنوفها من صميم مسئوليات «علم اللغة» .

وخلاصة القول عندنا ، أن «فقه اللغة» (بمعناه الأخص أو الأعم) ما هو إلا فرع من فروع «علم اللغة» . وبمعنى آخر ، نقول : إن بحوث فقه اللغة بالمعنى الذى بيناه هنا يمكن إرجاعها جميعا إلى مباحث «علم اللغة» . فبعض هذه البحوث داخل فى المنهج التاريخى ، وذلك كالكلام على أصل اللغة ونشأتها ؛ وما إلى ذلك من أفكار تدور حول اللغة وليس لها اتصال ببنيتها ، وبعض آخر له موقع فى الصرف ، كالكلام على الاشتقاق وأوزان الكلمة وتصرفاتها . ونوع ثالث هو من صميم الدراسات المعجمية . وهذا ينطبق على كل ما يتعلق بالمفردات وجمعها وبيان معانيها العامة . وأهم من هذا كله أن «فقه اللغة» بأىّ مفهوم أخذت مصطلح عربى خاص ، مقصورة مسئولياته على البحث فى ظواهر لغوية معينة خاصة باللغة

العربية ، أو على النظر فى دراسات لغوية تاريخية مقارنة فى حقل الدراسات اللغوية السامية .

فقه اللغة إذن أخصّ بكثير من علم اللغة . فهو أولا مصطلح (بحكم تاريخه) ذو مفهوم ضيق لارتباطه باللغة العربية وحدها ، أو الدراسات اللغوية السامية . وهو ثانيا محدود الإطار والمجال ، إذ ينصرف العمل فيه إلى مسائل أو قضايا لغوية من نمط أو أنماط معيّنة ، كما يجرى العمل فيه الآن .

ومن هنا يسوغ لنا الاستغناء عن المصطلح «فقه اللغة» والاكتفاء بذلك المصطلح العام «علم اللغة» . ومع ذلك ، نقول : ليس هناك ما يمنع من الاحتفاظ بمصطلحنا العربى «فقه اللغة» ، لارتباطه بتاريخ طويل وتقليد ممتد عبر العصور فى الدرس اللغوى العربى والسامى بوجه عام . ولكن هذا الجواز مشروط بقصر مفهومه على الدراسات السابق بيانها ، وعدم الخلط بينه وبين ذلك الإطار الأعم والأشمل الموسوم «بعلم اللغة» ، إذ العلاقة بينهما علاقة الخصوص والعموم ، وليست علاقة الترادف .

الفصل الثانى

فى المدارس اللغوية

وبه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول :

دى سوسير وحواريوه

المبحث الثانى :

الخالفون

المبحث الثالث :

اللاسوسيرّيون

الفصل الثانى
فى المدارس اللغوية

إذا كان دى سوسير هو مؤسس علم اللغة الحديث وواضع حجر الأساس لهذا العلم ، فهو كذلك الأستاذ الأول الذى ذاعت أفكاره اللغوية وشاعت ، حتى عمت العالم . وأخذ الدارسون هنا وهناك يتلقفونها ، متبعين طريقه أو محاولين تعديل مناهجه ، أو واقفين منه موقف المخالفة . وبهذا كانت أفكاره بمثابة خيوط الضوء إلى علم واسع عريض المجال ، متنوع الاتجاهات والمناهج .

فى الصفحات التالية سوف نقدم موجزًا لأهم أفكار الرجل ، وأفكار آخرين من اللغويين المحدثين الذين تأثروا به ، أو أفادوا من أعماله أو خالفوه فى قليل أو كثير .

ولقد وقع اختيارنا على عدد محدود من اللغويين الكبار الذين وضعوا قواعد الدرس اللغوى الحديث ، وأقاموا أو - بالأحرى - أقام كل واحد منهم مدرسة لغوية تنسب إليه ، وفاء بجهوده وفضله فى تشكيل لبنات البناء وهندسة نظمها فى خط تفكيرى معين رسمته شخصيته ، وحددت أطرافه ثقافته ، وعيّنت جوانبه ظروف حياته الاجتماعية ، وما لفها من ظروف ومناسبات مختلفة اختلاف الزمان والمكان .

ومعلوم أن العلم - وعلم اللغة بالذات - ذو ارتباط وثيق بما يجرى فى مجتمعه وظروف بيئته . ومن هنا تتحدد أهدافه وتُخط مناهج البحث فيه ، مصاحبًا ذلك كله بحلقات التاريخ المختلفة التى من شأنها أن تعمل على العود إلى هذه المناهج والأهداف للنظر فيها بالتعديل أو التغيير ... إلخ .

وهذا ما حدث ويحدث بالفعل فى الحقل اللغوى ، بقطع النظر عن الزمان والمكان . فمن المعروف أن علماء العربية مثلاً جدّوا فى دراسة لغتهم ووضع قواعدها عندما ظهر اللحن وانتشر بين المسلمين غير العرب على وجه الخصوص . ومن هنا جاءت خططهم وأهدافهم متساوقة مع هذا الوضع ، حيث اعتمدوا فى عملهم على المنهج المعيارى الذى يرمى فى الأساس إلى تعيين قواعد وقوانين محكمة ، ينبغى اتباعها والأخذ بها ، حتى يصح اللسان ، وتسلم اللغة من الخطأ.

وعلماء اللغة الاجتماعيون - تمشيًا مع أفكارهم وثقافتهم - ينظرون إلى اللغة نظرة «براجماتيكية» . يقول واحد منهم «ها ياكوا» إن اللغة لا تكون ولا تظهر حقيقتها إلا فى إطارها الاجتماعى . ومبدأ التفريق بين ماسماه دى سوسير اللغة Langue وما سماه الكلام parole إن هو إلا تأثر بفكرة «العقل الجماعى» عند دركايم .

ولربما نرى الارتباط بين ثقافة الدارس وبيئته وبين منهجه فى دراسة اللغة أشد وأوضح فى حال لغويين كبيرين . أما أحدهما فهو بلومفيلد الذى تأثر تأثرًا بالغًا بما كان يجرى فى بيئته . كان علم النفس السلوكى مسيطرًا على الجو العلمى فى أمريكا ، كما كان هناك انشغال بدراسة لغات الهنود الحمر . ونهج شبان الأمريكان فى دراستها نظرة واقعية تركز على تحليل هذه اللغات بالصورة التى تبدو عليها ، دون دخول فى مناحى المنطق أو الفلسفة ... إلخ . ولهذا لا نعجب أن جاء عمل بلومفيلد فى الدرس اللغوى عاكسًا - بصورة أو بأخرى - لهذه الظروف العلمية ، متمثلاً ذلك كله فى منهجه المعروف بالمنهج السلوكى الوصفى .

وأما ثانى الرجلين الكبيرين فهو «فيرث» . لقد خط الرجل لنفسه خطًا يمتاز به بين غيره من اللغويين . وهو خط يتساوق تمامًا مع ثقافته وخبرته . كان متأثرًا إلى حد واضح بالعالم الأنثروبولوجى اللغوى «مالينوفسكى» ، كما قام فى فترة من

الزمن بتدريب مدرسى اللغات المختلفة . ومن هنا كان منهجه النظر فى اللغة فى جوّها الاجتماعى وتحليلها تحليلاً عمليًا واقعيًا بطريق الوصف .

وندلف الآن إلى عرض أفكار أمثلة من اللغويين الذين بدت فى أعمالهم آثار ثقافتهم وبيئتهم ، والذين فى الوقت نفسه قدموا للعالم - غربه وشرقه - تراثًا لغويًا ضخمًا ، امتاحت وتمتاح منه الأجيال الخالفة . وأصبحت أعمال كل واحد منهم تمثل مدرسة ذات خواص ومبادئ يشار إليها بوصفها من صنع هذا الرجل أو ذاك .

المبحث الأول

دى سوسير وحواريوه

The Saussureans

شكل «دى سوسير» أهم المدارس اللغوية الحديثة على وجه الإطلاق ، وأعمقها تأثيرًا فى مناهج التفكير اللغوى مهما تعددت رجاله ومدارسه . ولسوف نحاول فى الصفحات التالية أن نأتى على جملة أفكار «دى سوسير» ، كما جاءت فى كتابه المعروف «محاضرات فى علم اللغة» ، مشيرين فى الوقت نفسه إلى ما عنّ لحوارييه من تعليق أو شرح وتفسير لأراء شيخهم وزعيمهم .

فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين حظى الدرس اللغوى بالقارة الأوربية بعبقرية نادرة المثال . ونعنى بتلك العبقرية ذلك اللغوى السويسرى ، الشهير فرديناند دى سوسير Ferdinand de saussure .

يحتل دى سوسير فى نظر الدارسين مكانة خاصة ، قل أن يشاركه أو يدانيه فيها غيره من اللغويين المحدثين . إنه فى نظرهم أحد الرواد القلائل الذين وضعوا حجر الأساس لعلم اللغة الحديث . وهو بالإضافة إلى ذلك يمثل مدرسة فكرية جديدة من نوع لم يألفه الناس من قبل : مدرسة استطاعت أن ترسم خطوطاً أساسية من البحث كانت بمثابة اللبنات الأولى لكل الاتجاهات الجديدة فى الحقل اللغوى المعاصر .

لسنا ننكر أن القارة الأوربية قد شهدت فى تاريخها الطويل شخصيات لغوية أخرى فذة ، أمثال همبولت Humboldt ، نورين Noreen ، تروبتسكوي

Trubetzkoy ، مييه Meillet ، هيلمسلف Hyelmslev ولكن دى سوسير يفوق هؤلاء جميعًا بميزات عدة من أهمها :

(١) تعد أفكار دى سوسير وآراؤه بداية علم اللغة الحديث بوصفه موضوعًا أكاديميًا مستقلاً ، كما يبدو فى صورته الحاضرة .

(٢) كثير من الموضوعات والتعريفات العلمية المعترف بها فى العالم الآن والتى تعد أساسيات فى الدراسات اللغوية الحديثة ، قد اتضحت لأول مرة على يديه وبفضل جهوده الخاصة[1] .

(٣) الفكرة الجديدة المتمثلة فى التفريق بين «اللغة» و«الكلام» بالمعنى الذى رآه هو وحسبانه Langue (اللغة المعينة) هى الجديرة بالبحث وعلم اللغة خاص بها لا بالكلام Parole وهدفه الأساسى أن ندرس اللغة فى ذاتها وبذاتها . (In and For itself) .

والل لغة بهذا المعنى جزء من علم كبير واسع لم يتطور بعد هو ما سماه semiology (علم الرموز) . وقد فرق الرجل بين «السيميولوجى» و «علم المعنى» semantics فى حين أخطأ بعضهم الفهم فظنوا ألاّ فرق بينهما ، من هؤلاء أستاذنا فيرث وزميلنا د. تمام حسان وغيرهما .

(٤) والواقع أن كل ماقام به دى سوسير من ابتكارات ونظريات كان لخدمة نظريته الأساسية الكبرى ، وهى أن اللغة ظاهرة اجتماعية فى مقابل القول الشائع «إنها كائن حى» ، وهو فى هذه النظرة الاجتماعية متأثر ببعض الدارسين ، من أهمهم «دركايم» .

(٥) اللغة نظام بنوى ، وميكانيكيتها تعتمد على العلاقات ، ويعنى بها العلاقات الأفقية sentagmatic والعلاقات الرأسية paradigmatic .

---

(1) See, Robins: General linguistics (An Introductory Survey) . P. 32

وما يؤكد أهمية آراء هذا العالم ويشير إلى خطورة أفكاره ، أن أصبح اللغويون المحترفون يصنفون ويقسمون إلى مجموعات ، منسوبين إليه جميعًا . فهم على رأى أستاذنا فيرث - إما :

١ - Saussureans «السوسيريون» .

٢ - Post - Saussureans «الخالفون» .

٣ - Non - Saussureans[1] «اللاسوسيريون» .

٤ - Anti - Saussureans «معارضو السوسيريين» .

ويلخص «فيرث» ذلك كله بقوله : إن كتاب دى سوسير المشهور الذى لم يفهم إلاقليلاً ، كان حجرًا من أحجار الأساس فى علم اللغة[1] .

وما ذلك فى رأينا إلا لأن دى سوسير قد أثر فى الدارسين تأثيرًا لا يعدله بحال تأثير أى لغوى على الإطلاق ، فقد نجح الرجل فى إثارتهم جميعًا وشد انتباههم إليه ، بما ألقى فى الحقل اللغوى من أفكار جريئة ومبادئ غير مألوفة لهم من قبل . وقد حمل هذا بعض الدارسين إلى اتباعه والتحمس لتعاليمه كما دفع آخرين إلى معارضته والتصدى لنظرياته .

ولا ترجع شهرة دى سوسير ومكانته العلمية إلى كثرة إنتاجه أو كثرة المنشور منه . فكل ما نشر فى حياته لا يتجاوز ست مئة صفحة ، وهى تشمل رسالته للدكتوراه التى اتبع فى كتابتها الخطوط التقليدية لمناهج البحث ، كما تشكل بحثًا قيمًا عن «نظام الحركات» Vowel System فى اللغة الهندية الأوربية الأم : Proto - Indo - European . وقد قام بهذا العمل الأخير وهو فى سن العشرين (أو الثانية والعشرين ، على ما يرى بعضهم[2]) حين كان طالبًا بجامعة

---

(1) Firth, Papers in Linguistics, p.119

(٢) انظر مقدمة الترجمة الإنجليزية لكتاب دى سوسير : Course in General Linguistics, pxi (translated by. Baskin, and New Trends in Linguistics, by. B. Malmberg (مالمبرج) p.36. Peter Owen, London. 1960.)

ليبزج . ويقول الدارسون : إن هذا البحث – على الرغم من اعتماده على حقائق معروفة آنذاك – يعد أشمل دراسة وأعمقها فيما يختص بهذا الموضوع[1] . وتنتظم هذه الصفحات المذكورة كذلك دراسات أخرى من أنواع متفرقة .

أما شهرة دى سوسير الحقيقية فتنسب فى الأساس إلى محاضراته القيمة التى ألقاها على طلابه فى معهدين كبيرين من معاهد العلم فى أوربا . أولهما : معهد الدراسات العليا بباريس Ecole de Hautes Etudes حين كان فى الوقت نفسه يشغل منصب الأمين العام للجمعية اللغوية هناك . وثانيهما : جامعة جنيف ، حين تربع على كرسى الأستاذية سنة ١٩٠٦ خلفًا للعالم الكبير Joseph Wertheimer .

وقد كانت هذه الفترة الثانية – فترة أستاذيته بجنيف – أخصب سنى حياته وأكثرها تأثيرًا في عقول الدارسين . وهذه الفترة نفسها – على الرغم من قصرها – هى التى شاهدت أفكار هذا العبقرى التى تجاوز الحدود التقليدية للبحث اللغوى ، وتخط للباحثين خطوطًا جديدة تتسم بالأصالة والابتكار .

ولقد ألقى الأستاذ محاضرات هذه الفترة الثانية على ثلاث دورات ، بدأت عام ١٩٠٦ ، وانتهت عام ١٩١١ . وكان المفروض أن تخصص هذه المحاضرات كلها لعلم اللغة العام ، ولكن دى سوسير اضطر – بحكم طبيعة عمله فى الفترة الأولى – إلى أن يعرج من آن لآخر على تاريخ اللغات الهندية الأوربية ويصف مشكلاتها . ولقد كان من نتائج هذا السلوك – كما يقرر ناشرو هذه المحاضرات – أن الجزء الأساسى من موضوعه (وهو علم اللغة العام) لم يحظ بالعناية التى يستحقها[2] . وقد أدى هذا إلى حرمان الدارسين من مادة قيمة كان بوسع دى سوسير أن يقدمها إليهم فى سهولة ويسر .

---

(١) مقدمة الترجمة الإنجليزية للكتاب السابق ص xi .

(٢) مقدمة الناشرين للكتاب المذكور ص xiii .

وفى سنة ١٩١٣ وضع القدر نهاية لهذا الفكر الخصب بوفاة دى سوسير ، تاركًا طلاب اللغة جميعًا دون مرجع يلجأون إليه لتوضيح آرائه ونظراته ، وهى آراء لا يغنى فيها أى مرجع آخر ، ونظرات يعوزها البسط والتفصيل أحيانًا ، هذا بالإضافة إلى أنها فى جملتها من ابتكار الرجل ومن صنعه وحده .

وقد كان ذلك حافزًا للنابهين من طلابه إلى جمع «مذكراتهم» الخاصة بعد مراجعتها ومقارنتها بما عسى أن يكون الأستاذ تركه من مخطوط لدى أسرته ، وضم ذلك كله بعضه إلى بعض وإخراجه فى صورة كتاب كامل يحمل ذلك العنوان المشهور فى الدرس اللغوى الحديث :

Course de Linguistique Générale

وخرج الكتاب إلى الناس لأول مرة ١٩١٦[1] بعد جهود شاقة قام بها تلميذاه الوفيان . Carles Bally و Albert Sechehaye وقد ساعدهما فى بعض المراحل تلميذ ثالث هو A. Reidinger وقد اضطروا جميعًا إلى اتخاذ خطوات معينة تضمن صحة المادة وسلامتها والظفر بأفكار أستاذهم كاملة دون تزييف .

ولم يكن هذا العمل بطبيعة الحال أمرًا هينًا ، فمذكرات الطلاب مهما بلغت من الدقة يعوزها الوضوح والكمال أحيانًا ، لما قد يلحقها من اضطراب العبارة أو تكرارها أو تداخل الأفكار بعضها ببعض . ويزيد فى هذا الاضطراب والخلط أن دى سوسير كان يلقى بأفكاره على طلابه ارتجالاً ، كما كان كثير الحركة فى أثناء الإلقاء . وقد جعل هذا السلوك مهمة التسجيل لما يقول أمرًا على قدر كبير من الصعوبة . يروى كذلك أن الأستاذ كان يطلق العنان لأفكاره أحيانًا وينتقل من نقطة إلى أخرى دون تنبيه لطلابه أو تحذير لهم ، حتى ليكاد يخرج عن الموضوع أو يناقض نفسه من آن لآخر .

---

(١) ترجم الكتاب إلى الألمانية سنة ١٩٣١م ، وإلى الإسبانية سنة ١٩٤٥م ، كما ظهرت له ترجمة إنجليزية سنة ١٩٦٠م وعدة ترجمات عربية ظهرت مؤخرًا .

وقد وضع طلابه القائمون بهذه المهمة هذه الأمور كلها نصب أعينهم . ومن ثم راحوا يجمعون ما يمكن جمعه من مذكرات الدورات الثلاث ويقارنونها بعضها ببعض ، معتمدين على محاضرات الدورة الثالثة بوصفها نقطة بداية للعمل . وفي نهاية المطاف خرجوا بالكتاب في صورة متكاملة ، هي صورته الحالية .

ولكن على الرغم من هذا الجهد الكبير فقد بدت بالكتاب بعض أوجه القصور التي يستطيع أن يدركها من له دراية بالبحث اللغوى .

من أهم هذه الوجوه في نظرنا ما يتسم به الكتاب من تعقيد واضطراب في العبارة أحيانًا ، حتى ليعجز المرء في أكثر من مناسبة عن إدراك المقصود . وذلك بالطبع أمر يمكن تفسيره ، إذ من الصعب أن ترقى عبارة الطالب إلى عبارة الأستاذ في الدقة والوضوح ، وبخاصة في مثل تلك الظروف التي أحاطت بإلقاء دي سوسير محاضراته . وقد أحس الناشرون بهذا الأمر ، فكانوا يعمدون إلى توضيح ما استبهم بإشارات تفسيرية في هامش الكتاب .

وقد يوجه النقد مباشرة إلى الناشرين في بعض النقاط . من ذلك مثلاً أنهم حاولوا نسبة بعض الحقائق العلمية إلى أستاذهم ، على الرغم من أنها كانت معروفة من قبله ونوقشت بالفعل في بحوث سابقة لمحاضراته ، كما يبدو ذلك الأمر جليًا في بعض القضايا التي أثيرت حول موضوع التطور الصوتي phonetic change . ولكن الناشرين – مدركين احتمال توجيه هذا النقد – يجيبون – وهم على حق – بأن ما نسبوه لأستاذهم في هذا المجال ليس تزييفًا للأمور ، وإنما هو في الحقيقة من صنعه ، وإن كان ذلك من زاوية معينة . تتمثل تلك الزاوية في قدرة دي سوسير على ربط هذه القضايا بموضوع آخر لا شك إطلاقًا في أنه صاحبه وصانعه بالدرجة الأولى ، وهو منهجه الخاص بعلم اللغة الذي نعته «بالسنكروني» Synchronic في مقابل علم اللغة الدياكروني Diachronic [1] .

---

(١) انظر مقدمة الترجمة الإنجليزية للكتاب ، ص xiii وما بعدها .

على أن بالكتاب نقاط ضعف أخرى تظهر فى المادة العلمية ذاتها . ولكنها هذه المرة ترجع إلى دى سوسير نفسه . من هذه النقاط ما نلحظه هنا وهناك من إيجاز مخلّ ، حيث يكتفى الأستاذ أحيانًا بلمس بعض المسائل المهمة لمسًا خفيفًا ، فيترك القارئ نهبًا للغموض وسوء الفهم . وقد حدث ذلك بالفعل عندما عرض للسيمانتيك أو علم المعنى أو «السيمية» باصطلاح مجمع اللغة العربية بالقاهرة . فقد أشار إلى هذا الموضوع إشارات عابرة لا تشفى غلة ، ولا تمكن الدارس من تعرف رأى دى سوسير فيه تعرفًا دقيقًا . هذا ما فعله دى سوسير ، على الرغم من أنه قد ناقش فى كتابه بعض الجوانب المهمة للسيمية ، كالرمز اللغوى مثلاً أو ما سماه Le signe linguistique ، وعلى الرغم من أن فكرته عن هذا «الرمز» كانت بمثابة الانطلاقة الحقيقية لعلم «السيمانتيك» الحديث ، فقد كانت أساسًا مهمًا لتفريع قضاياه وإثارة مشكلاته ، على نحو ما يجرى فى الدراسات المعاصرة الخاصة بهذا العلم .

ربما يعتذر عن دى سوسير هنا بأنه فى حقيقة الأمر لم يكن يهدف فى هذه المحاضرات إلى معالجة كل نقاط الدرس اللغوى ، وإنما كانت لديه أفكار معينة ، يرمى إلى إبرازها وتأكيد أهميتها حتى يتبناها طلابه والدارسون من بعده .

وقد يؤخذ عليه كذلك أنه أهمل ما سماه «الكلام» أحد طرفى «ثنائيته» المشهورة المعروفة باللغة Langue والكلام Parole ، حيث لم يعطه نصيبًا من النظر والدرس . لقد ركز دى سوسير جل اهتمامه أو كله على «اللغة» ، ووجه كل عنايته إلى «العلم» الذى يكرس جهوده لبحثها وهو «علم اللغة» بالمعنى الصحيح ، على حين لم يأخذ «الكلام» ، فى حسبانه إلا على ضرب من التسمح وفى حدود ضيقة إلى حد بعيد . ولم يشأ دى سوسير كذلك أن يضع منهجًا أو أن يخط مبادئ علم معين لدراسة «الكلام» فى الوقت الذى يعترف فيه بأنه يستحق الدراسة ،

على الرغم من أنه صاحب ثنائية «اللغة - الكلام» التى كان ينبغى أن تقابلها ثنائية فى المنهج أو طرائق البحث .

ولا يعدم قارئ الكتاب كذلك أن يجد أفكارًا يناقض بعضها بعضًا ، كما يظهر ذلك مثلاً فى استعمال بعض المصطلحات . «فالرمز اللغوى Le Signe Linguistique» بوصفه مصطلحًا قد خرج باستعماله عن المفهوم التقليدى وهو «الدال Signifiant» وأطلقه على معنى جديد ينتظم مجموع شيئين متلازمين . إنه عنده وحدة سيكلوجية ذات وجهين هما «الفكرة Concept» أو ما يشار إليه عادة بالمدلول Signifié والصورة الذهنية للأصوات Sound image أو ما يشار إليه عند الآخرين بالدال Signifiant . وهذا يعنى أن «الرمز اللغوى» عنده وحدة متكاملة ذات جانبين لا يمكن فصلهما أو عزلهما بعضهما عن بعض ، شأنهما فى ذلك شأن صفحتى الورقة[1] .

وليس ينكر أحد على دى سوسير أو غيره حقه فى استعمال المصطلحات فى مفهومات جديدة ، متى قام بتحديدها ، وبيان المقصود منها ، ولكن الذى نأخذه عليه هو أنه قد خالف هذا الاستعمال بنفسه أحيانًا ، حيث كان يطلقه على المعنى التقليدى ، وهو «الدال» فقط ، الأمر الذى أدى إلى الخلط وسوء الفهم أحيانًا لبعض مسائل الكتاب .

ومهما يكن من أمر فكتاب دى سوسير يعدّ واحدًا من تلك الآثار العلمية التى وضعت على الطريق معالم بارزة فى مناهج البحث اللغوى الحديث والتى كونت - بجدتها وعمقها - علمًا مستقلاً له كيانه الخاص .

ولسنا نبالغ إذا قررنا أن محاضرات دى سوسير هذه كانت أكبر أثرًا من غيرها فى هذا المجال ، لاحتوائها على أفكار ومبادئ تعرف لأول مرة فى تاريخ

---

(١) انظر : مالمبرج ، السابق ص (٦٩) .

الدراسات اللغوية ، أو فى الأقل تولت شرح أو تقنين أمثلة جزئية من الأفكار ، كانت تطلق قبله هنا وهناك دون القدرة على الربط بينها وإخراجها فى صورة نظريات أو مناهج متكاملة .

ولعل أبرز سمة يتصف بها كتاب دى سوسير هى اهتمامه بالمبادئ العامة دون الدخول فى الدقائق والتفصيلات ، أو التعرض للأمثلة الجزئية إلا فى النادر اليسير . وفى هذه الحالة الأخيرة ، تظهر عبقرية الرجل فى محاولة تعرف الخيوط الرفيعة التى تربط هذه الدقائق بعضها ببعض والتى تقود إلى استخلاص قاعدة عامة على نحو ما من هذه الأمثلة المتفرقة .

والكتاب فوق هذا وذاك يمثل خلاصة آراء هذا اللغوى الكبير واتجاهاته نحو عدد من المسائل المهمة التى تكوّن فى جملتها نظرية متكاملة ، جديرة أن تنسب إليه وحده ؛ والحق أن مناقشة أية مسألة من هذه المسائل ، على نحو ما جرى فى محاضرات دى سوسير تقود فى نهاية المطاف إلى نظرية خاصة بهذه المسألة أو تلك . ولكنا على الرغم من ذلك نعد هذه النظريات «الجزئية» أو «النوعية» حلقات متصلة من التفكير تأخذ بيدنا فى النهاية إلى كُلٍّ متلائم الأطراف متناسق الوحدات ، تتمثل فيما يمكن أن يسمى «نظرية دى سوسير» فى البحث اللغوى .

وقد كانت أفكار دى سوسير ومبادئه اللغوية تدور فى عمومها حول هدفين رئيسين :

أولهما : تصحيح بعض الآراء الزائفة التى كانت تشيع فى أوساط التقليديين من اللغويين .

وثانيهما : محاولة تخليص البحث اللغوى من تبعيته للعلوم الأخرى وتخصيص علم مستقل ذى حدود معينة يقوم على النظر فى اللغة والكشف عن حقيقتها .

كما كان دى سوسير كذلك يصدر فى كل ما أتى به عن فكرة معينة ألحت عليه إلحاحًا شديدًا فى كل أعماله . تتمثل هذه الفكرة فى أن اللغة ظاهرة اجتماعية ، وليست كائنًا حيًّا (إلا على ضرب من المجاز) ، أو هى حقيقة اجتماعية social fact يمكن أو ينبغى أن تخضع لما تخضع له الظواهر الاجتماعية الأخرى ، من التحليل العلمى . واللغة بهذا المعنى ، ينبغى أن نأخذها - حين تتناولها بالدرس - على أنها «نظام بنوى» تتحدد قيمة كل عنصر فيه بالإشارة إلى وظيفته ، أى إلى علاقته بالعناصر الأخرى فى هذا النظام ، لا بالإشارة إلى خواصه اللغوية ، فيزيائية كانت أو سيكلوجية .

والمبادئ اللغوية التى ألقى بها دى سوسير إلى العاملين فى الحقل اللغوى كثيرة متنوعة . ولكننا هنا سوف نقصر الحديث على ثلاثة مبادئ أو ثلاث فكر . ذلك لأن دى سوسير هو الرائد الأول فيها ، أو على أقل تقدير هو صاحب الفضل فى إبرازها بتلك الصورة التى أدت إلى إحداث ثورة فى التفكير اللغوى ، وإلى دفع هذا التفكير إلى آفاق علمية لم يحلم بها سابقوه . أضف إلى هذا أن هذه الأفكار تشكل - فى حقيقة الأمر - الإطار العام لوجهة نظر هذا اللغوى الكبير فى دراسة اللغة ، كما أنها تنتظم - بطريق مباشر أو غير مباشر - أهم الأفكار الجزئية المتناثرة هنا وهناك فى محاضراته .

هذه الفكر الثلاث هى : **أولاً** : التفريق التام بين ما أطلق عليهما Langue , Parole . **ثانيًا** : التفريق التام بين طريقين لدراسة اللغة سماهما «الدراسة السنكرونية» و «الدراسة الدياكرونية» . **ثالثًا** : فكرة البنوية ، وقد كانت هذه الأفكار تمثل اتجاهات مختلفة تمامًا عما تعارف عليه التقليديون من اللغويين .

الفكرة الأولى :

يرى دى سوسير أن الظاهرة اللغوية لها جانبان دائمًا ، يستمد كل جانب منهما قيمته من الجانب الآخر. وهذه النظرة يطبقها دى سوسير على الكلام الإنسانى نفسه. فهو لهذا يفرق بين ثلاثة مصطلحات وثلاثة مفهومات هى :

١ - اللغة بمعناها المطلق أو العام ، أو بمعنى الظاهرة الاجتماعية وقد سماها هو langage ويقابلها فى اللغة الإنجليزية Language بدون أداة تعريف أو تنكير .

٢ - اللغة المعينة ، كاللغة العربية أو الفرنسية ... إلخ . وهى عنده La Langue وبالإنجليزية a Language , The Language على أساس أن هناك صفة ملحوظة ولكنها محذوفة ، مثل Arabic . (The Arabic Language) English , (The English language) ... إلخ .

٣ - الكلام الفعلى فى الموقف المعين ، أو النشاط النطقى من المتكلم الفرد، وسماه دى سوسير parole ويقابله speech فى الإنجليزية أو speaking على ما يراه بعضهم[1] .

---

(١) المصطلحات الثلاثة التى استعملها دى سوسير فى هذا المقام ، وهى parole, langue, langage مصطلحات فرنسية ، وهى ذات دلالات خاصة عنده ، كما سيتبين لنا فى هذا البحث . ومن ثم حرص كثير من الدارسين على الاحتفاظ بها دون الالتجاء إلى ترجمتها ، حتى لا يختلط الأمر ويسوء الفهم . ونحن من جانبنا نقرر أن أيًّا من هذه المصطلحات لا يمكن ترجمته إلى اللغة العربية ترجمة دقيقة بكلمة واحدة ، على ما هو المفروض أن يتبع فى مجال المصطلحات العلمية . أما الترجمة المناسبة لهذه المصطلحات – فى رأينا – فهى (على الترتيب المذكور سابقًا) : اللغة بالمعنى العام أو المطلق – اللغة المعينة – الكلام الفعلى . وقد نكتفى فى هذه الحالة الأخيرة ، بلفظة «الكلام» وحدها ، قاصدين بها ذلك النشاط اللغوى المنطوق من المتكلم الفرد فى الموقف المعين ، على نحو ما قصد دى سوسير نفسه بمصطلحه الثالث parole . وهذا المصطلح ذاته قد جرت عادة الدارسين ممن يكتبون بالإنجليزية على ترجمته بالكلمة speech . ولكن مترجم كتاب دى سوسير آثر مصطلحًا آخر ، هو speaking ليعنى به parole ، وخصص speech للدلالة على ما سماه دى سوسير langage (اللغة بالمعنى العام) . وما جرى عليه هذا المترجم الفاضل هنا أدق فى نظرنا ، لأن كلمة speaking أصدق فى الدلالة على ما عناه دى سوسير بالمصطلح parole وأقرب إلى المفهوم الذى رآه لهذا المصطلح الأخير . ولسوف نسير فى هذا البحث وفقًا للترجمة العربية التى اخترناها ، وإن كان هذا لا يمنع الجمع بين هذه الترجمة ومقابلها الفرنسى بلفظه ، أو الاقتصار على المصطلحات الفرنسية وحدها ، إذا اقتضى الأمر ذلك ، قصدًا إلى دقة التوضيح ، أو إلى الاختصار فى صيغ المصطلحات . ومما يؤكد صعوبة ترجمة مصطلحات دى =

فاللغة بمعناها المطلق Langage ملكة إنسانية أو مقدرة لغوية يتصف بها البشر جميعًا . وهى لذلك ملك الفرد والمجتمع، فهى إذن اجتماعية وفردية معًا lindividual and social .

وهذه اللغة غير واضحة الحدود ، غير متجانسة heterogeuous وهى متعددة الأشكال والأنواع ولا وجود لها فى الخارج والواقع، ويمكن أن نتصورها فى أعداد هائلة من الرطانات واللهجات .

واللغة بهذا المعنى لها اتصال بمجالات من أنواع شتى : مجالات فيزيائية مادية physical وفسيولوجية ونفسية physiological and psychological . وليس هناك علم مفرد يقوم بدراستها، كما أنه ليس فى استطاعتنا أن نحدد مكانها فى أجناس الحقائق الإنسانية إذ لا يمكننا تعرفها أو اكتشاف وحدتها ، إنها - كما يقول هو - incohnaissable .

ومن خواص هذه اللغة أنها تتضمن جانبين متقابلين : أنها تتضمن نظامًا ثابتًا مقررًا ، كما تتضمن التطور والديناميكية .

وبما أن اللغة بالمعنى المطلق langage ذات جوانب متعددة : الصوت وانطباعه الذهنى - النظام المستقر والتطور - الجانب المادى والجانب النفسى - الجانب الاجتماعى والجانب الفردى - إذا كان هذا كذلك فكيف ندرس اللغة بهذا المعنى ؟ إذا درسنا اللغة من هذه الجوانب كلها فسوف نفتح الباب لعلوم شتى ، كعلم النفس وعلم الإنسان anthropology ، القواعد المعيارية ، الفيلولوجيا ... إلخ.

= سوسير أن كثيرًا من اللغويين اختلفوا فى ترجمة هذه المصطلحات فبعضهم يترجم المصطلحين parole، langue بـ language، speech وبعض آخر يترجمهما بـ code، message وفريق ثالث يترجمهما بـ competence، performance ومن الواضح أن هناك فروقًا دقيقة بين الأصل الفرنسى والترجمات المذكورة وبخاصة بين الأصل الفرنسى و competence، performance .

لذلك كان لابد من حلٍّ ، وهذا الحل يكمن فى التمسك باللغة (المعينة) langue وتتخذها معيارًا لكل المظاهر الأخرى للغة بالمعنى المطلق .

هذان الجانبان المتقابلان يشيران إلى «ثنائية» دى سوسير الشهيرة أو ما سماهما langu اللغة المعينة وparole الكلام الفعلى الواقع من الفرد المعين .

ونستطيع أن نتصور هذه الثنائية بالطريقة التالية :

إذا خلّصنا هذا «العموم» المسمى langage فى البيئة اللغوية وأخذنا منه كل العناصر الفردية التى تتمثل فى الكلام الفعلى ، وكل الأصوات المنتشرة فى الهواء ، وكل الأحداث الفعلية الواقعة من أفراد المتكلمين . أو بعبارة أخرى ، إذا أخذنا واستخلصنا parole من langage فسوف يبقى لدينا أهم شىء فى الموضوع، أو سوف نحصل على هدفنا الأصلى وهو langue = اللغة المعينة .

وإنه لمن الأهمية بمكان ألا نخلط بين اللغة بمعناها المطلق واللغة المعينة كالعربية أو الفرنسية مثلاً ، حتى لا نقع فى تلك الأوهام التى لم ينتبه إليها بعض الدارسين.

وهذه هى الفروق المهمة بينهما ، كما قررها دى سوسير :

١ - اللغة بالمعنى المطلق - كما قررنا - غير واضحة الحدود ، أما اللغة المعينة فهى شىء محدد تحديدًا واضحًا ، ومن ثم نستطيع أن نتناولها بالدراسة ، بل إن اللغة المعينة هى - فى الحق - الموضوع الأساسى لعلم اللغة .

٢ - اللغة بالمعنى المطلق شىء غير متجانس. أما اللغة المعيّنة فهى متجانسة . والأولى مادية فسيولوجية نفسية والثانية نفسية صرفة .

٣ - اللغة بالمعنى المطلق فردية واجتماعية معًا ، على حين أن اللغة المعينة اجتماعية فقط ، إنها وظيفة جماعة المتكلمين فى البيئة المعينة وهى مخزونة فى شبه نظام دقيق فى الوعى أو العقل الجماعى .

٤ – اللغة في عمومها مقدرة طبيعية ، ولكن اللغة المعينة شيء يكتسب ، فهى عرفية تقليدية. والثانية لها مكان بارز بين الحقائق الإنسانية بفضل إمكانية تعرّفها وتعرّف حدودها بعكس الأولى في ذلك كله .

وهناك فروق أخرى جانبية نستطيع أن ندركها إذا ما عرضنا لوجوه الخلاف بين اللغة المعينة والكلام الفعلى. وإليك أبرز هذه الفروق :

١ – الكلام parole هو النشاط الصوتى المادى ، أو هو عبارة عن تلك الأصوات المنطوقة بالفعل من المتكلم الفرد فى الموقف المعين. وهو لذلك فردى فقط، ونفسى ومادى، أما اللغة المعينة فهى نظام من رموز مخزونة فى ذهن الجماعة اللغوية المعينة. وهى اجتماعية فقط ونفسية صرفة.

٢ – اللغة المعينة ليس فيها أصوات مادية حقيقية ، وإنما تحتوى على وحدات صوتية ذهنية أو فونيمات Phonemes. وليس بها كلمات أو جمل منطوقة بالفعل. وإنما بها أجناس صرفية ونحوية. أما الأصوات المادية المنطوقة، وكذا الجمل والكلمات الحقيقية فتوجد فى الكلام .

إن langue بهذا الوصف الذى أتى به دى سوسير إنما تنطبق على اللغة المعينة كالعربية فقط أو الإنجليزية فقط ، آخذين فى الحسبان خاصتهما الأساسية وهى كونها نظامًا لا أحداثًا منطوقة ، وكونها اجتماعية تنسب إلى جماعة المتكلمين لا إلى الأفراد .

ويوضح هاتين الخاصيتين معًا تفسيره للغة بهذا المعنى المعين بأنها «حصيلة كل القوانين اللغوية التى تحدد استعمال الأصوات والصيغ ووسائل التعبير النحوية والمعجمية فى البيئة اللغوية المعينة» . أو بعبارة أخرى ، كما قال «فيرث» : اللغة بالمعنى الذى أراده دى سوسير نظام من رموز صنفت إلى

أجناس . وهو نظام من قيم خلافية diffesemtial values وليس نظامًا من عناصر مادية واقعية ، فالناس لا يتكلمون هذه اللغة .

٣ - اللغة المعينة وظيفة جماعة المتكلمين فى البيئة المعينة. وهى ملك هذه الجماعة وليس للفرد عليها من سلطان . إنما سلطانه على الكلام: فهو صاحبه وهو المسيطر عليه ، يغير فيه بالزيادة والنقص والتطوير ؛ والكلام وظيفة الفرد وحده.

والفرق بينهما كالفرق بين القاعدة وتطبيق هذه القاعدة. والناس لا يتكلمون القواعد، وإن كانوا يتكلمون طبقًا لها ، ويحاولون تحقيقها ماديًا ، كما يظهر ذلك فى كلام الفرد فى الموقف المعين. أو - على حد تعبير دى سوسير نفسه - اللغة المعينة تشبه السيمفونية على حين يشبه الكلام العزف على الآلات الموسيقية بالفعل لتحقيق هذه السيمفونية ماديًا . أو قل : إن اللغة تقع من الكلام موقع القواعد التلغرافية من عملية إرسال التلغراف نفسه .

٤ - اللغة المعينة يمكن أن تدرس وحدها ، أى بقطع النظر عن تحقيقها المادى وهو الكلام parole . فاللغات الميتة كالسنسكريتية واليونانية واللاتينية وغيرها تجرى دراستها الآن - كما جرت من قبل - فى الجامعات ومعاهد العلم المختلفة ، على الرغم من أن الناس لا يتكلمونها، ولا يستعملها أحد فى التخاطب العادى .

أما الكلام فتحتاج دراسته إلى التعرض لأشياء أخرى، أو فى أقل تقدير ، لابد لهذه الدراسة من النظر فى اللغة ، إذ الكلام لا يكون إلا بوجود اللغة. وصاحبه - وهو الفرد - مضطر دائمًا إلى أن يتعلم هذه اللغة ، وإلى أن يظل دائمًا كما لو كان فى فترة تدريب على كيفية أداء هذه اللغة لوظيفتها .

وعلى الرغم من هذا التقابل الواضح بين اللغة المعينة langue والكلام parole فإن بين هذين الجانبين علاقات قوية ، ويعتمد كل منهما على الآخر .

فاللغة ضرورية للكلام حتى يكون مفهومًا مؤثرًا فى المجتمع المعين، إذ الفرد صاحب هذا الكلام إنما ينشئ جمله وعباراته وفقًا لقواعد هذه اللغة ونظمها المعهودة لأهل البيئة ، أو المخزونة فى أذهانهم بعبارة أصح. فالمتكلم الفرد - على حد تعبير دى سوسير - ليس فى استطاعته أن يربط الفكرة المعينة بالصورة الذهنية للكلمة، ما لم يكن واجه من قبل مثل هذا الربط فى كلام زملائه فى بيئته .

والكلام هو الآخر ضرورى لبناء اللغة وتكوينها ، وهو وسيلتها إلى التطور والنمو . ويتم التطور عن طريق تأثرنا بكلام الأفراد الكثيرين من حولنا ، الأمر الذى قد يؤدى إلى تعديل عاداتنا اللغوية أو تغييرها .

ومعنى هذا كله أن اللغة تعد أداة الكلام ، كما أنها نتاجه فى الوقت نفسه. فهى تمد هذا الكلام بالقواعد والقوانين التى يجرى على سننها تحقيقه المادى الفعلى ، كما أنها - بوصفها مجموعة من النظم الذهنية - تترسب فى أذهان الجماعة اللغوية المعينة ، وتختزن فى هذه الأذهان بعد الاستماع الطويل إلى المتكلمين - بوصفهم أفرادًا - فى البيئة الخاصة .

ولكن دى سوسير - على الرغم من اعترافه بهذا الارتباط وتلك العلاقة بين الجانبين - يرى أن اللغة المعينة والكلام شيئان مختلفان ، لكل منهما خواصه المميزة له . ويجب أن نتبع فى دراستهما طريقين منفصلين. وعلينا أن نختار أحدهما ، وقد اختار هو طريق اللغة لا طريق الكلام . لأن اللغة هى التى تعنيه أول الأمر وآخره، إذ هى الموضوع الأوحد لعلم اللغة بمعناه الدقيق ، كما يرى .

ولم ينكر دي سوسير حق «الكلام» فى النظر والدرس ، إذ يقرر أنه فى استطاعتنا - إذا كان الأمر ضروريًا - أن نطبق الاصطلاح العام «علم اللغة linguistics» على دراسة الجانبين كليهما فنتكلم حينئذ عما يمكن أن يسمى «علم لغة الكلام» Lingustics of speaking ولكن هذا العلم الأخير يجب ألا نخلط بينه

وبين «علم اللغة» بمعناه الصحيح أي Linguistics of Language ذلك العلم الذى ليس له من عمل إلا دراسة اللغة Langue . وقد استقر رأى دى سوسير فى النهاية على قصر بحوثه فى كتابه الشهير على دراسة اللغة دون الكلام، ولم يعرض لمادته إلا على ضرب من الاضطرار حين يعمد إلى هذه المادة لاستخدامها فى توضيح مشكلات اللغة وتفسيرها ، ولكن دون أن تغيب عنه الحدود الفاصلة بين الجانبين من حيث طبيعتهما ومادتهما ، ومن حيث منهج الدراسة فى كل منهما .

وعلى الرغم من اعتراف دى سوسير «بأهلية» الكلام Parole بالدراسة وعلى الرغم من تصريحه بإمكان تخصيص علم له «يسمى علم لغة الكلام» ، فإنه لم يحدد طبيعة هذا العلم ولم يعين جوانبه ، الأمر الذى أثار عليه ناقديه واتهموه بإهمال هذا العلم الذى كان على دى سوسير أن يعنى به ويوليه اهتمامًا مناسبًا ، حتى يتسق الأمر كله مع فكرته الأساسية القائلة بالتفريق بين اللغة والكلام .

أضف إلى هذا أن هناك فى كتابه عبارات عامة متناثرة توحى باحتمالات أخرى لدراسة «الكلام» . فهناك ما يوحى بأن علم النفس قد يكون هو المختص بالنظر فيه. وذلك ما فهمه «يسبرسن» بالفعل ونسبه إلى «بالمار» أحد أتباع دى سوسير فى فكرة التفريق بين اللغة والكلام. وهناك ما يشير إلى أن علم الأصوات Phonetics هو الذى يقوم بدراسته. وذلك ما استنتجه بعض آخر من الدارسين. وحقيقة الأمر أنه ليس من البعيد أو الخطأ أن يقوم العلمان معًا بدراسة الكلام والنظر فيه، كل من الزاوية التى تخصه . وهذا الاحتمال الأخير يمكن أخذه من وصف دى سوسير للكلام أكثر من مرة بأنه نفسى ومادى ، على حين يقرر فى مكان آخر بالكتاب أن «الكلام أو النشاط الفعلى الواقع من المتكلم الفرد إنما تقوم بدراسته مجموعة من العلوم» ، ولكن هذه العلوم كلها ليس لها مكان فى علم اللغة إلا من خلال ارتباطها باللغة نفسها. وفى هذه الحالة كذلك لم يشأ دى سوسير أن يعين هذه العلوم أو يحددها .

ومهما يكن من أمر فإن دى سوسير يعد فى نظرنا الرائد الأول فى التفريق بين اللغة والكلام بالوجه الذى طلع علينا به ، وبالصورة التى رسمها وحدد معالمها ، بحيث أصبح الجانبان كما لو كانا من طبيعتين مختلفتين، وبحيث أدى هذا التفريق إلى إحداث تغيير ثورى فى النظر إلى اللغة ، وإلى خلق مناهج بحث جديدة ما كان لها أن تظهر لولا هذا الابتكار .

ويأتى بعد ذلك «تشارلز بييه» الذى يميل إلى الأخذ برأى أستاذه دى سوسير فى مسألة التفريق بين اللغة والكلام ، غير أنه يرى أن أستاذه قد بالغ فى النظر إلى اللغة على أنها شىء عقلى صرف ، وأنها نتيجة العقل الجماعى، ولكنه هو نفسه يؤكد أهمية العنصر العاطفى فى اللغة أو ما يسميه Le Langage affectife .

ويرى «بييه» أن هناك صراعًا دائمًا بين كلام الأفراد واللغة ذات النظم التى لا تفى – ولن تفى – بحاجة المجتمع كله. فاللغة العقلية العادية المنظمة تفى بغرض إيصال أو توصيل الأفكار وفهمها . أما الكلام فهو خادم الحياة الحقيقى فهو يعبر عن الشعور والرغبات والأفعال ، وعناصر الكلام الابتكارية عاطفية وذاتية فى أساسها . والكلام فى صراعه الدائم مع اللغة يتغلب عليها .

أما «بالمار» فيرى تقريبًا ما يراه علماء اللغة السويسريون ، حيث يقول إن هذا الشىء المركب غير المتجانس والذى يشار إليه بالكلمة الغامضة Language (اللغة) هو فى الواقع يتضمن شيئين مختلفين وغير متقابلين .

الأول : مجموع النشاط الجسمى والعقلى الذى يبذله شخص ما حين ينقل (بالإشارة أو النطق أو الكتابة) إلى شخص آخر أفكارًا أو عواطف ، وهذا هو الكلام .

الثاني : مجموع التقاليد والعادات اللغوية التى اختارتها وأخضعتها للتنظيم جماهير المتكلمين بغية المحافظة على مستوى معين للتفاهم فيما بينهم، وهذا ما يسميه باللغة .

فالكلام إذن مجموعة من النشاط الشخصي على حين أن اللغة عبارة عن مجموعة من التقاليد والقوانين. ويمكن تشبيه الفرق بينهما بالفرق الذى يوجد بين القواعد والنظم التلغرافية وبين إرسال الرسالة التلغرافية نفسها عن طريق استخدام هذه القواعد. ومثله أيضًا الفرق بين نظام الرموز والإشارات البحرية وبين رفع الأعلام البحرية بالفعل ، طبقًا لما تتضمن هذه الرموز من قواعد . وكذا الحال فيما يوجد من فروق بين قواعد الموسيقا ونظمها وبين العزف نفسه.

والخلاصة كما يقول «بالمار» إن العمل أو النشاط ليس هو القانون نفسه الذى بمقتضاه ينفذ هذا العمل أو النشاط . فهما شيئان مختلفان من الناحية العملية والناحية النظرية ، وذلك لأن لدينا نظرية وخبرة لكل من الكلام واللغة. فنظرية الكلام يدرسها علماء النفس، وخبرة الكلام يمارسها الطفل فى مدارس الحضانة والتلاميذ الذين يدرسون لغة أجنبية على يد مدرس ناجح . ونظرية اللغة يدرسها علماء اللغة، وخبرتها يعرفها أولئك الذين يشتغلون بدراسة القوانين اللغوية نفسها أو تدريسها . فكلما نجحنا فى توصيل أفكارنا وعواطفنا إلى غيرنا فنحن بعملنا هذا نتعامل مع الكلام ، وكلما نجحنا فى تحليل وسائل التعبير أو تفسيره أو فى تكوين جملة من لغة أجنبية بطريق تركيبية صرفة فنحن نتعامل مع اللغة .

ويتبع «أولمان» المنهج نفسه فى التفريق بين اللغة والكلام فيقول : «اللغة نظام من رموز صوتية مخزونة فى أذهان أفراد الجماعة اللغوية ، ولكن الكلام نشاط مترجم لهذه الرموز الموجودة بالقوة إلى رموز فعلية حقيقية» ، وهو فى تفسير ذلك يقرر أن الكلمات لها صورتان من الوجود: وجود بالقوة ووجود بالفعل . فكل كلمة تسمع

أو تنطق تترك فى إثرها مجموعة من الانطباعات فى ذهن كل من المتكلم والسامع: انطباعات صوتية وانطباعات حركات أعضاء النطق. وكذلك تترك استعدادًا معينًا لإعادة هذه الحركات وإحداث هذه الأصوات نفسها. هذه الانطباعات - أو الفكر كما يسميها علماء النفس - تودع فى أذهاننا، ومن الممكن أن تصير حقيقة واقعية فى الكلام المتصل بكل سهولة وطواعية. ويستمر أولمان فى بيان رأيه فى ذلك قائلاً: «الكلام بطبيعته شىء عابر سريع الزوال ... أما اللغة فهى ثابتة مستقرة نسبيًا إذا قورنت بذلك. ومع أن اللغة خاضعة للتغير، فهى تتحرك فى هذا الاتجاه ببطء شديد، كما أن بعض التغيرات الرئيسية التى تلحقها تستغرق أجيالاً بل قرونًا حتى تنضج. أضف إلى ذلك أن الكلام نشاط متعمد مقصود. ولكن اللغة تفرض علينا من الخارج، ويكتسبها الفرد بطريقة سلبية، ويكون ذلك عادة فى الطفولة، كما لا يمكن أن تتغير أو تتبدل تبعًا للمزاج الفردى. وأن أى ابتكار أو تجديد ناشئ فى الأصل - كما هى العادة - فى كلام الفرد لابد له من موافقة الجماعة اللغوية قبل أن يتقرر وقبل أن يجد طريقه إلى نظام اللغة. وهذا أيضًا يعنى أن الكلام فردى على حين أن اللغة جماعية.

ويتساءل يسبرسن عن الفائدة العملية التى ربما نحصل عليها من التفريق بين اللغة والكلام. ثم يقول: إن هؤلاء العلماء السابقين قد أصابوا الحقيقة إلى حد ما، ولكنهم بالغوا فى الموضوع إلى حد بعيد. ويرى أن التفريق ما هو إلا صدى للتفريق بين «العقل الجماعى أو الشعور الجماعى» و «العقل الفردى أو الشعور الفردى». ويقرر يسبرسن أن العقل أو الشعور إنما يوجد فى الفرد، ويذكر أنه لو صح أن كل أفراد المجموعة الاجتماعية أو معظمهم فكروا بطريقة واحدة وسلكوا فى الحياة مسلكًا موحدًا، ما جاز لنا أن نقول إن هناك «عقلاً جماعيًا»، وإنما يمكن أن نقول إن هناك عقولاً متعددة يشبه بعضها بعضًا، ومن ثم فكرت بطريقة واحدة

وسلكت فى الحياة مسلكًا متشابهًا . ويختم يسبرسن كلامه بأن اللغة والكلام ما هما فى الواقع إلا جانبان لشيء واحد، وأن كلا منهما أسلوب من أساليب النشاط الإنسانى ذى الصبغة الاجتماعية، وإذا كان من الضرورى أن نفرق بينهما فيمكن القول بأن هناك ما يمكن أن يسمى لغة الجماعة ولغة الفرد .

ونحن نرى ما يراه يسبرسن ، بل ونضيف إلى ذلك أننا فى البحوث العلمية لا نفرق بين ما يسمى لغة الفرد ولغة الجماعة ، إذ إننا نعد الفرد جزءًا من بيئته ، وهو ممثل صحيح لها ، وهو فى كلامه يراعى - بطريق الشعور أو اللاشعور - النماذج اللغوية التى تعارف عليها أعضاء المجتمع ، ومن ثم جاز لنا أن ندرس لغة الفرد في بيئته. بل لعل ذلك أدق من دراسة لغة المجتمع كله ، إذ لا يمكن لأحد أن ينكر وجود فروق فردية متنوعة من شأنها أن تقود إلى تعقيد الدراسة والوصول إلى نتائج مضطربة .

ومهما يكن من أمر فإن دى سوسير بهذا التفريق بين جانبى اللغة أو الكلام الإنسانى قد أثار اهتمام الدارسين فتبعه بعضهم فى ذلك وعارضه آخرون ، كما رأينا .

وكان لهذا التفريق نتائج مباشرة فى البحث اللغوى فيما بعد . من أهم هذه النتائج :

١ - أدى هذا التفريق إلى دراسة الأصوات على مستويين : أحدهما «علم الأصوات العام» أو الفوناتيك Phonetics والثانى «علم وظائف الأصوات» أو الفنولوجيا Phonology وأصحاب هذا التفصيل يقصدون بالأول ذلك العلم الذى يدرس أصوات «الكلام» parole أى الأصوات المنطوقة بالفعل ، والنظر إليها من حيث خواصها النطقية والفيزيائية . أما الفنولوجيا فخصصها هؤلاء لدراسة أصوات اللغة langue أى الوحدات والفونيمات الصوتية Phonemes

التى يتكون منها النظام الصوتى للغة المعينة. فالأول يدرس الأصوات من الناحية المادية والثانى يدرسها من حيث وظائفها وقيمها فى اللغة المعيّنة .

٢ - نتج عن الفصل بين هذين المستويين الصوتيين (الفوناتيك والفنولوجيا) أن اختلف العلماء فى مكان الفوناتيك بالنسبة لعلم اللغة فبعض الدارسين أخرجه من علم اللغة ، على أساس أن علم اللغة . يختص بالقواعد والنظم اللغوية (فنولوجية أو صرفية أو نحوية ... إلخ) والفوناتيك لا يعنى بالقواعد وإنما يقوم بوصف الأحداث المنطوقة بالفعل . وهو عند هؤلاء أقرب إلى الفيزياء منه إلى علم اللغة ، وإن كان هذا الأخير فى حاجة إليه .

ورأى آخرون أن الفوناتيك جزء من علم اللغة ولكنه فى المرتبة الثانية ، أو هو كما يقول فريق ثالث : أن الفوناتيك يقع على حدود علم اللغة .

أما الفنولوجيا عند هؤلاء جميعًا فهو فرع ثابت مقرر من فروع علم اللغة ، لأنه يعنى بالقواعد والقوانين الصوتية ، فهو بذلك تتمشى مبادئه وأسسه مع مبادئ علم اللغة ذاته .

٣ - كان من نتيجة هذا الفصل بين هذين العلمين أن اتجه الدارسون فى دراسة الأصوات اتجاهين مختلفين: اتجاه يركز عمله على الفوناتيك وجوانبه ، حتى لا يكادون يهتمون بالفنولوجيا إلا نادرًا . وكان من نتيجة هذا التركيز ، أن فرعوا الفوناتيك نفسه إلى فروع ، فرع يهتم بجانب النطق، ويسمى علم الأصوات النطقى ، وفرع يعنى بدراسة الذبذبات الصوتية وتأثيرها فى الهواء ، وسموه علم الأصوات الفيزيائى ، وفرع ثالث يعنى بتأثير الأصوات على السمع وميكانيكيته وسموه علم الأصوات السمعى.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل أصبح الآن هناك من العلماء من يكرس

جهوده لهذا الفرع أو ذاك ،حتى أصبحنا نرى مدارس كاملة تقف نفسها وكل جهودها على فرع دون آخر .

أما الاتجاه الثانى فيمثله اهتمام بعض الدارسين بالفنولوجيا ومشكلاتها ، آخذين فى الحسبان - معظم الأحيان - وظائف الأصوات وقيمتها فى اللغة المعينة، وإن كانوا بالطبع لم يستطيعوا إهمال الفوناتيك ، إذ إن الفنولوجيا فى حاجة ملحة إلى الفوناتيك ، مهما كان المنهج الذى يتبعه الدارس .

٤ - كان من نتائج التفريق بين اللغة والكلام أن وقع بعض الدارسين فى محظور «الثنائية» . ونعنى بذلك أنهم نظروا إلى الأحداث اللغوية كما لو كانت مكونة من جانبين منفصلين : أحدهما الجانب الصوتى أو اللفظى الصرف (وهذا الجانب يقابل الكلام فى نظر دى سوسير) والثانى جانب المعنى أو المضمون أو المدلول (وهذا الجانب يقابل اللغة).

ومن عجب أن دى سوسير على الرغم من تفريقه بين اللغة والكلام ما كان يقصد إلى التفريق بين جانبى الحدث اللغوى.

إن كل ما كان يعنيه أولاً وآخرًا هو أن اللغة بطبيعتها ظاهرة اجتماعية (وليست كائنًا حيًّا ، كما كان يُظن قديمًا) . وهذه الظاهرة تتمثل فى مجموعة من القوانين المنظمة المخزونة فى ذهن أصحاب البيئة الخاصة، وأنها بذلك تختلف فى طبيعتها وخواصها عما سماه الكلام وهو النطق الفعلى من الفرد فى الموقف المعين. ومن هذه النظرة يرى دى سوسير أن «اللغة» لا الكلام هى موضوع علم اللغة بوصفه العلم الخاص بوضع القوانين اللغوية .

إن دى سوسير إنما يقصد فقط إلى بيان أن الأولى والأجدر بتخصيص علم اللغة لدراسته هو Langue لا إلى هذا الفصل الذى زعموا ، أو استنتجوا من كلامه.

وقد نتج عن هذا المحظور الذى وقع فيه هؤلاء أمران آخران لهما أهمية فى الدرس اللغوى وأحدثا خلافًا بين العلماء فى حقيقة الأمر فيهما .

الأول : لما كان الحدث اللغوى عندهم ذا جانبين ، أحدهما صوتى والآخر جانب المعنى ، قام هؤلاء بتفريع علم اللغة إلى فروع تقابل هذه الثنائية . فخصصوا بعض الفروع لدراسة الجانب الأول وبعضًا آخر لدراسة الجانب الثانى. وهذا التفريع واضح فى أعمال الكثيرين ، منهم «أولمان» كما سنرى فيما بعد .

الثانى: حين انتقل هؤلاء إلى دراسة المعنى أخذوا ينظرون فيه نظرة تطابق هذه الثنائية. ففى نظرهم أن الكلمة أو الجملة لها معنى ثابت مستقر، وهذا المعنى ينتمى إلى اللغة وملك لها ، على حين أن معنى الكلمة أو الجملة قد يتغير بتغير السياق والنظم المعين فى الموقف المعين ، وهذه المعانى تظهر فى الكلام الفعلى .

وقد بنى أولمان نظريته فى تفسير «المعنى» على هذا الأساس ، ويظهر ذلك بوضوح فى شىء آخر . ذلك أنه حين يتكلم عن «الرمز» اللغوى يشققه إلى جانبين : جانب الدال وهو اللفظ المعين وجانب المعنى وهو محتوى هذا اللفظ .

وكان الأولى بهؤلاء جميعًا ألا يقعوا فى هذا الخطأ ، وأن يعلموا أن الحدث اللغوى (كلمة أو جملة) وحدة متكاملة لا انفصام بين جانبيها، وكان عليهم أن يدركوا أن دى سوسير بتفريقه السابق إنما كان يقصد إلى رسم منهج علمى لدراسة «اللغة» ، تاركًا الكلام لدراسته بمناهج أخرى ، كما كان يرمى - أولاً وآخرًا - إلى بيان أن اللغة إنما هى مجموعة من القواعد والقوانين المملوكة للجماعة المعينة ، وأن الكلام ملك الفرد ، وبينهما علاقة كما أشار هو إلى ذلك .

الفكرة الثانية :

جاء دى سوسير فوجد اللغويين من قبله يقصرون دراستهم للغة على النهج التاريخى أو النهج التاريخى المشوب بشىء من الوصف المعتمد على أفكار فلسفية

أو معيارية ، وقد كانت هذه الدراسة ذاتها مشوبة بالقصور من بعض وجوهها ، إذ كانت تُعنى - فى الأغلب الأعم - بتتبع الظواهر اللغوية من فترة زمنية إلى أخرى، لا بوصفها عناصر فى نظم لغوية تتبين قيمها بمواقعها فى هذه النظم ، وإنما بالنظر إليها كما لو كانت ظواهر منعزلة ، أو - بالأحرى - كما لو كانت أمثلة جزئية لا تخضع لقواعد مطردة .

ثار دى سوسير على هذا الخط التقليدى ورأى أن هناك طريقين مختلفين لدراسة اللغة. أما أحدهما فسماه المنهج «الدياكرونى» diachronic أو التاريخى historical أو مايدعى أحيانًا بالنظرة «الديناميكية» dinamic . والثانى هو طريق التحليل «السنكرونى» synchronic أو ما عرف فيما بعد عند بعضهم بالوصفى descriptive وقد ينعت أحيانًا «بالثابت» static أو الآنى أو التزامنى .

ثم أخذ دى سوسير يفرق تفريقًا تامًا بين هذين الطريقين، فالمنهج الدياكرونى أساسه تعدد الفترة الزمنية ، حيث يلاحظ الدارس الظواهر اللغوية من فترة زمنية إلى أخرى ، قصدًا إلى تعرف ما أصابها من تغيُّر وتطور . ولكن المنهج السنكرونى خاصته الأساسية وحدة الفترة الزمنية ، مع قصر وظيفة اللغويين فى هذه الحالة على النظر فى وحدات التركيب اللغوى للوقوف على نوع العلاقات الداخلية بينها فى هذا التركيب . إن الدارس - على هذا النهج - لا يدخل عامل الزمن فى حسبانه وإنما يعنيه أولاً وأخرًا أن يأخذ اللغة على أنها «نظام بنوى» ثابت فى نقطة محددة من الزمن لا يتعداها .

والمنهجان فى نظره صالحان للأخذ بهما وضروريان للبحث اللغوى ، ولكن مع التمييز بينهما والتفريق بين وظائفهما . ومن ثم لا يجوز الخلط بينهما أو العمل بهما معًا فى آن . وحذر دى سوسير من اعتماد الدراسة السنكرونية بالذات على النظرة التاريخية ؛ لما يعقب ذلك من الخلط فى النتائج اللغوية، ولكن الطريقة

الدياكرونية لها أن تلجأ إلى المنهج السنكرونى، بل إن ذلك أمر ضرورى حيث إن تعدد الفترة الزمنية يعنى - بداهة - انتظام العمل لأكثر من دراسة سنكرونية سابقة . كل واحدة منها تختص بفترة زمنية واحدة .

الفكرة الثالثة :

وهى فكرة بالغة الأهمية لجدتها فى النظر اللغوى ولقوة تأثيرها فى أعمال الخالفين له، حتى إنها سيطرت على أفكار اللغويين سيطرة قلبت موازين الدراسات اللغوية كلها تقريبًا فى الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين .

ونعنى بها فكرة البنوية اللغوية فى النظر إلى اللغة. وقد اتسعت دوائر هذه الفكرة وتنوعت اتجاهاتها ، حتى غدت نظرية أو مدرسة بارزة من مدارس العمل اللغوى الحديث، تلك هى النظرية أو المدرسة البنوية .

وقد رأينا أن نرجئ الحديث عن «البنوية» عند دى سوسير لنضم أفكاره عنها إلى النظر فى الفكر البنوى بعامة ، منعًا للتداخل أو التكرار وقصدًا إلى تجميع أطراف الحديث عن هذه المدرسة بكل اتجاهاتها ومناحيها ، للخروج من ذلك كله إلى تعريف واضح بهذه المدرسة وأشهر رجالها وموقعها فى الدرس اللغوى .

وإذا كان لنا هنا أن نقف على مدى التأثير الذى أحدثته أفكار دى سوسير فيما يتعلق بالمبدأين الأولين بوجه خاص فى البحث اللغوى وأن نتعرف نوع التأثير واتجاهاته فى هذا الشأن كان من الضرورى أن نصاحب كتابه المذكور فى رحلته التاريخية الطويلة ، وأن نواكب محاضراته هذه فى مسارها العلمى عبر قارات العالم المختلفة .

لقد بدأت هذه المحاضرات رحلتها فور ظهورها فى صورة كتاب لأول مرة عام ١٩١٦م . ومن ذلك التاريخ حتى هذه اللحظة ، والكتاب يوالى أسفاره ويجدّ فى

مسيرته عبر قارات الدنيا، غربها وشرقها على سواء، إنك لتجده يحتل مكانًا بارزًا في مكتبات دور العلم وقاعات الدرس ومنتديات الفكر اللغوي في كل بلد أراد لنفسه أن يحظى بنصيب من هذه الثروة العلمية الجديدة وتلك الأصالة المنهجية التي حملها الكتاب إلى الناس .

لقد اتخذ تأثير الكتاب في أعمال الدارسين من بعد دي سوسير صورًا عدة ونحا في ذلك مناحي مختلفة . وإنه لمن الصعب في هذا المقام أن نحصر هذه الصور أو أن نعدد تلك المناحي. ويحسبنا أن نشير هنا إلى أمثلة محدودة من صور هذا التأثير فيما يتعلق بمبدأيه الأولين اللذين سبقت الإشارة إليهما ، ونعني بهما التفريق بين المنهج الدياكروني والمنهج السنكروني ورأيه في مفهوم «اللغة والكلام» والعلاقة بينهما .

وأول ما يلفت النظر في هذا الشأن هو أن الكتاب استطاع أن يجذب إليه عددًا من اللغويين وأن يوحد بين اتجاهاتهم وأفكارهم الرئيسية بحيث أصبحوا يكونون مدرسة لغوية جديدة ؛ عرفت فيما بعد بمدرسة دي سوسير ، أو «مدرسة جنيف» .

من أشهر أعضاء هذه المدرسة تلميذه الوفي تشارلز بيبه الذي طبق مبادئ أستاذه في التحليل السنكروني على اللغة الفرنسية، والذي استخدم هذه المبادئ ذاتها في عقد مقارنة بين نظامي اللغتين الفرنسية والألمانية . وكذلك سار هذا التلميذ في ركاب أستاذه ، بقبوله مبدأ التفريق بين اللغة والكلام ، وإن كان يرى أن أستاذه قد بالغ في النظر إلى اللغة على أنها شيء عقلي صرف، وأنها نتيجة العقل الجماعي أما هو (بيبه) فيؤكد أهمية العنصر العاطفي في اللغة .

أما أشهر تلامذته وأهمهم على الإطلاق فهو اللغوي الفرنسي الذائع الصيت «أنطوان مييه» الذي أخذ بوجهة نظر الأستاذ فيما يتعلق باللغة بوصفها نظامًا متكاملاً متناسق التركيب مترابط الوحدات ، والذي حذر - كما فعل أستاذه من

قبل - من خطر دراسة عناصر اللغة منعزلة عن سياقها البنوى . ولكن مييه على الرغم من هذا يميل إلى مخالفة الأستاذ فى بعض النقاط . من ذلك مثلاً أنه يأسف لما تعنيه النظرة البنوية التجريدية للغة ، كما أرادها دى سوسير من التجاهل الواضح للبشر الذين يستعملون اللغة ومن إغفالها لهذا العنصر المهم عند التحليل .

وقد رأى هذا الرأى نفسه اللغوى الإسبانى «أمادو ألُونسو» أحد المتأثرين بآراء دى سوسير وأفكاره الجديدة. يلخص «ألونسو» موقفه من هذه القضية بقوله : «إن نظرية دى سوسير اللغوية قد ظفرت بوضوحها الرائع وبساطتها المميزة على حساب تجاهل أهم شيء فى الموضوع وهو العنصر البشرى فى اللغة» .

ولم يقف تأثير الكتاب عند هذا الحد الذى ينتهى بتجمع عدد من التلاميذ حول آراء الأستاذ ومبادئه، وإنما استطاعت نظريات دي سوسير ومناهجه أن تنفذ بعمق واتساع عريض إلى أعمال اللغويين المحترفين على اختلاف بيئاتهم واتجاهاتهم الفكرية .

لقد أحدثت فكرة دى سوسير فى التفريق بين المنهجين الدياكرونى والسنكرونى فى دراسة اللغة ردود فعل واسعة متباينة، فعارضها قوم فى بداية الأمر ، مقررين سلامة القول بوجود هذين المنهجين ، ولكن التفريق التام بينهما كما فعل الأستاذ الأول أمر مبالغ فيه ولا تسوغه طبيعة اللغة ذاتها. وحجتهم فى ذلك - كما يرويها واحد منهم وهو يسبرسن الدنمركى - أن الدراسة السنكرونية التى لا تأخذ عامل الزمن فى الحسبان لا يمكن تطبيقها تطبيقًا سليمًا على اللغة، إذ من الصعب «تثبيت» هذه اللغة ووصفها دون الإشارة إلى ما قد تخضع له من تغير وتطور ، ودعموا حجتهم هذه بمجموعة من التساؤلات أوردها لنا يسبرسن على هذا النحو: متى يجوز لنا أن نقرر أن حالة ما من حالات اللغة قد انتهت ، وأن حالة أخرى قد حلت محلها ؟ كيف نتعامل مع تلك الآثار اللغوية القديمة التى تسللت

وعادت إلى الحياة في أساليب لغوية معينة ؟ أو ، كيف إذن تتناول هذه المستويات اللغوية المختلفة الظواهر ، كاللغة الدارجة ، وأساليب النثر العادية ، أو أساليبه الراقية ؟ أهذه المستويات لغات مختلفة أم هي لغة واحدة ؟

على أن هذه المعارضة لم تمنع مبدأ التفريق بين المنهجين من الانتشار والذيوع ، حيث أصبح لكل منهج أتباع وأشياع . وكان المنهج السنكرونى أسعد حظًا من صاحبه وتلقاه الناس بالقبول، واتجه إليه معظم الدارسين المحدثين فأفادوا منه ، وطبقه كل واحد منهم بصورة أو بأخرى ، والتزموا - بوجه خاص - بما تضمنه هذا المنهج من وجوب النظر إلى اللغة بوصفها نظامًا بنويًا تظهر قيمة وحداته بطريق النظر في علاقتها بعضها ببعض .

وهكذا امتد المنهج السنكرونى وأصبح يعنى شيئين متلازمين ؛ أولهما : وصف الحقائق اللغوية ، كما هى فى التركيب فى فترة زمنية معينة، ومن ثم أطلق عليه فيما بعد «المنهج الوصفى» ، وثانيهما : تناول اللغة على أنها شكل «بنوى» لا مادة منطوقة ، مع الأخذ فى الحسبان أن اللغة «كل متكامل» تظهر قيم وحداته عن طريق وظائفها ، وذلك بالإشارة إلى جاراتها فى التركيب ذاته . وقد سمى هذا الوجه الثانى فيما بعد بـ«النظرة البنوية» أو «التركيبية الشكلية» فى البحث اللغوى .

ولسنا نبالغ إذا قررنا منذ البداية أن «معظم الاتجاهات اللغوية الحديثة التى تؤكد أهمية منهج الوصف فى دراسة اللغة إنما ترجع مباشرة بطريق أو بآخر إلى دى سوسير نفسه كما ترجع إليه كذلك الأفكار الجديدة فيما يتعلق بالنظرة البنوية إلى اللغة» .

نجد هذين الجانبين كليهما واضحين فى أعمال اللغوى الإنجليزى «فيرث» الذى لا يحيد عن مبدأ الوصف فى كل ما أخرجه هو وتلامذته إلى الناس، كما تراه يلتزم بصورة أو بأخرى بالنظرة البنوية إلى اللغة. إننا لا ننكر أن فيرث هو الآخر

كان رائد مدرسة خاصة به، تنسب إليه وحده، كما لا تنكر أنه كان كثير الاعتراض على الفكرة البنوية للغة، بالمعنى الذى عناه رجال التحليل الفونيمى أو التحليل الصوتى الوظيفى ، من الأمريكان . ولكنه .. من المؤكد كان من رجال «النظرة البنوية» بصورة من الصور[1] تلحظ هذا فى بعض مصطلحاته كما تلمسه فى طرائق تحليله للغة .

ولقد أفاد الأمريكان المحدثون من المنهج السنكرونى عند دى سوسير ، أفاد منه زعيمهم بلومفيلد المتوفى سنة ١٩٥٣م ، فالتزم بمبدأ الوصف التزامًا واضحًا كما طبق النظرة التركيبية فى آثاره ، وأهمها كتابه الموسوم بـ «اللغة» والمنعوت بـ «إنجيل علم اللغة» عند الأمريكان . غاية الأمر أن بلومفيلد خلط عمله هذا بمنهج مرحلى قوامه النظرة السلوكية إلى الأحداث اللغوية. إن هذه الأحداث عنده لا تعدو أن تكون ردود فعل لمثيرات أو دوافع ، تتبعها استجابات عملية ، على أن هذا المنهج السلوكى ذاته لم يخلّ بالوفاء بمبادئ الوصف والتحليل التركيبى ، وهى مبادئ ترجع فى أساسها إلى العبقرى السويسرى دى سوسير .

ومنذ أن خط بلومفيلد هذا الخط وأغلب الدراسات اللغوية الأمريكية على اختلاف اتجاهاتها لا تستطيع تجاهله . فالوصف أصبح القاعدة العامة عند تلامذته ولاحقيه ، كما سيطرت النظرة البنوية على جل أعمالهم. يبدو ذلك واضحًا فى أعمال «زليج هاريس» Z.Harris أحد رواد النظرة البنوية فى أمريكا ، كما يشهد على ذلك كتابه المسمى «مناهج فى علم اللغة البنوى» Methods in Stractural Linguistics . وكل ما هنالك أن دراسات «هاريس» فى هذا الكتاب كانت مركزة على الجانبين الصوتى والصرفى للغة دون كبير اهتمام بالجانب النحوى.

---

(١) ومن الجدير بالذكر أن «فيرث» لم يدخل البتة فى الجدل الدائر حول التفريق بين «اللغة» و«الكلام» بالمعنى الذى رآه دى سوسير .

ولقد خرج إلينا اللغوى الأمريكى تشومسكى بنظرية عدّوها آخر صيحة فى البحث اللغوى ، وهى نظرية «النحو التحويلى» . وإنك لو دققت النظر فى تفاصيلها استطعت أن ترجعها بصورة أو بأخرى إلى فكرة دى سوسير عن «الدراسة البنوية» للغة .

والحق أن الأمريكان كانوا متأثرين أشد تأثر فى الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين بالمنهج السنكرونى عند دى سوسير ، بل لعلهم كانوا مبالغين فى ذلك ، إذ كانوا يعاملون اللغة ويتناولونها بالتحليل، كما لو كانت شيئًا جامدًا لا يتحرك أو شيئًا لا يصيبه التغير والتطور .

وجدير بنا هنا كذلك أن نشير إلى أن «النظرة السنكرونية» عند دى سوسير قد وجدت طريقها إلى أعمال الدارسين فى مدرسة «براج اللغوية» فى فتراتها الأولى بوجه خاص ، أو فى مرحلتها «الكلاسيكية» كما يطلقون عليها أحيانًا . نعم ، لقد كان لهؤلاء القوم - كما يقولون - معرفة من نوع ما بالمنهج السنكرونى وبالخاصة السنكرونية للغة، ولكن فكرة دى سوسير فى هذا الشأن كانت الدافع القوى لتعميق هذه الدراسة وجعل هذا اللون من التحليل خطًا تفكيريًا عامًا فى رحاب هذه المدرسة .

وهناك فى جانب آخر من جوانب القارة الأوربية نجد ذلك العالم الدنمركى الشهير «هيلمسلف» الذى تأتى آثاره امتدادًا حقيقيًا لطريق دى سوسير فى التركيز على «الخواص البنوية» للغة ، وفى تناولها على أساس أنها «بناء» أو «شكل» form لا جوهر أو مادة substance . إنه يصرح أكثر من مرة أن مهمة علم اللغة إنما هى وصف وحدات اللغة فى التركيب وبيان العلاقات بين هذه الوحدات .

ويستمر هيلمسلف فى تعميق هذه النظرة وتأصيلها حتى يصل بها إلى دراسة رياضية مستخدمًا فى ذلك مناهج علم الجبر ووسائله فى التحليل اللغوى.

وكان دائم الإلحاح على وجوب الاهتمام «بجوّانية» اللغة ، لا بجوانبها «البرانيّة» ومن ثم كان من أهم أهداف نظريته الوصول إلى ما سماه «علم اللغة الجواني» إنه – مثل دى سوسير – ينكر أن تكون اللغة مجرد أسماء لمسميات أو مجموعة من الرموز أو علاقات مميزة للأشياء فى الواقع الخارجي، إنها عنده مجموعة من العلاقات والارتباطات بين عناصر التركيب .

والخلاف الواضح بين الرجلين إنما يظهر فى إهمال هيلمسلف للجانب «العقلى أو النفسى» للرمز اللغوى وتركيزه على تحليل هذا «الرمز» بطريق «الوظائف الداخلية» التى يتكون منها و«الوظائف الخارجية» التى تربطه بغيره من الوحدات اللغوية ، ويتم ذلك كله فى إطار الطريقة «الجوانية» للتحليل .

وعلى الرغم من أن هيلمسلف ينص على أنه وصل إلى نظريته هذه مستقلا عن غيره ، فإنه لا ينكر فضل دى سوسير عليه ، وإفادته منه . لقد رأى فى أعمال دى سوسير تأكيدًا لأرائه وتشجيعًا لها . وفى اعتقاده أن نظريته هى أول نظرية تمشى فى اطراد على الأسس التى وضعها دى سوسير فى نظريته البنوية .

رحلة كتاب دى سوسير :

كل ما مضى يمثل الأفكار الأساسية لنظرية دى سوسير فى الدرس اللغوى ، وقد رأينا إكمالاً للفائدة أن نشير – وإن بإيجاز – إلى تأثير مبادئه وأفكاره كما وردت فى كتابه المعروف .

لقد ارتحل كتابه فى شتى بقاع الأرض رحلة كبيرة . ففيما يختص بالفكرة الأولى من فكر دى سوسير .. ونعنى بها – فكرة التفريق بين «اللغة» و«الكلام» – فقد كانت رحلة أطول مدًى وأكثر تشعبًا وأعمق تأثيرًا من صاحبتها . إن دى سوسير يعد فى نظرنا الرائد الأول فى التفريق بين اللغة Langue والكلام Parole ، بالوجه الذى طلع علينا به ، وبالصورة التى رسمها وحدد معالمها ، بحيث أصبح

الجانبان كما لو كانا من طبيعتين مختلفتين ، وبحيث أدى هذا التفريق إلى إحداث تغيير ثورى فى النظر إلى اللغة وإلى خلق مناهج بحث جديدة ما كان لها أن تظهر لولا هذا الابتكار .

ولكن هذا لا ينفى بحال من الأحوال وجود نوع ما من التفريق أو التقابل بين اللغة والكلام فى التراث اللغوى الإنسانى قبل دى سوسير ، ويظهر هذا التفريق النوعى فى صورتين رئيستين :

أولاهما : تتمثل فى وجود مصطلحات معينة فى بعض اللغات تومئ أو تشير إلى هذا التفريق النوعى . ففى اللغة العربية مثلاً ، يوجد المصطلحان : اللغة والكلام ، وبجانبهما أيضًا يوجد مصطلح ثالث هو «اللسان» وهذه الثلاثية موجودة فى اللغة الإنجليزية كذلك. فهناك language, speech, tongue وكان المصريون القدماء يستعملون أحيانًا المصطلح ro (بمعنى فم) فى مقابل «لغة» ، على حين كانت الكلمة mitdet تمثل الكلام الفعلى speaking .

أما اللاتينية ففيها المصطلحان : Sermo , Lingua وفى الألمانية Sprache و Rade ، وفى الهولندية : Taal و rede وفى الإسبانية hable langua وفى السويدية tál و språk [1] .

ففى هذه اللغات كلها ، يغلب أن يطلق المصطلح «لغة» أو ما يقابله على العرف أو النظام اللغوى العام، أو على الحقائق اللغوية بوصفها وحدات فى نظم مقررة يجرى عليها التقليد فى البيئة اللغوية المعينة، على حين يستعمل «الكلام» وما يرادفه فى معنى النشاط العضوى أو النطقى للإنسان أو فى معنى الأحداث اللغوية الواقعة بالفعل من المتكلم .

---

(١) انظر : جاردنر – نظرية اللغة والكلام The Theory of language and speech p.107 و«مالبرج» : اتجاهات حديثة فى علم اللغة New Trends in linguistics, p.o .

على أن هذا التقابل فى استعمال هذه المصطلحات لا يرقى بحال إلى مستوى التفريق الذى جاء به دى سوسير . فمن الواضح أن هذه المصطلحات (أو أغلبها) ذات مفهومات واسعة . وقد يحدث التداخل أو الخلط بينها أحيانًا .

«فاللغة» فى العربية مثلاً مصطلح ذو مدلولات عدة ، فقد يطلق على الثروة اللفظية ، وقد يعنى اللهجة ، وربما أطلق على «الكلام» نفسه ، هذا بالإضافة إلى معناه التقليدى المشهور.

و«الكلام» هو الآخر قد يعنى أشياء كثيرة ، منها : اللغة ، ومجموعة الأصوات المنطوقة ، والمحادثة واللهجة ، وقد يكون مرادفًا للجملة ، كما فى نحو قول ابن مالك: كلامنا لفظ مفيد «كاستقم».

وقد يشير إلى هذا التداخل أو الخلط ما لمسناه من استعمال بعض هذه اللغات لهذه المصطلحات . ففى الألمانية والسويدية تستعمل الكلمتان Sprache و Språk فى معنى «اللغة» على حين أن المصطلح الإنجليزى speech يطلق على «الكلام» ، على الرغم من انتماء هذه الكلمات الثلاث إلى أصل لغوى واحد، كما هو معروف . وفى السويدية ، الكلمة tal تعنى «الكلام» ولكن المصطلح الهولندى taal يعنى اللغة . وعلى فرض أن هناك فروقًا دقيقة بين «اللغة» و«الكلام» فى الاستعمال العام لهذه اللغات ، فإن هذه الفروق ذات طبيعة تختلف عما عناه دى سوسير بمصطلحيه المشهورين ، على الوجه المبين سابقًا . ولهذا لم يجد أكثر العلماء بدًّا من الالتزام فى غالب الأحايين بالمصطلحات الفرنسية التى استعملها هذا اللغوى الكبير فى هذا المجال ، حيث تأكدوا أن غيرها من المصطلحات فى اللغات الأخرى لا يستطيع الوفاء بما يرمى إليه دى سوسير ويعنيه .

أما الصورة الثانية التى تشعر بوجود فروق بين «اللغة» و«الكلام» فى التراث اللغوى ، فتظهر فيما يرويه التاريخ عن الهنود القدماء . يروى التاريخ أن هؤلاء الهنود

قد وجدت لديهم فكرة التفريق بين هذين الجانبين ، ونصوا على أن «الكلام شيء ، ومعرفة العناصر التى يحتوى عليها هذا الكلام شيء آخر» . أو بعبارة أخرى - كما يقرر أستاذنا فيرث - لقد أكد الهندوس القدامى الفرق الكبير بين الكلام ومعرفة هذا الكلام أو تحليله عن طريق نسبتهم أول تحليل للكلام - وبالتالى نسبتهم أسس قواعد الكتابة - إلى الإله إندرا Indra . (انظر فيرث Tongues of Men, p.15) .

وواضح من هذا أن هؤلاء الهندوس كانوا يدركون خواص كل من اللغة والكلام. ولكن هذا الإدراك - فى نظرنا - لم يتعد هذه المرحلة إلى ما بعدها ، بحيث تظهر آثاره فى الدرس العلمى ، وبحيث يضيف جديدًا فى طرق البحث اللغوى .

وحقيقة الأمر أن هذا التفريق الهندى بين الجانبين كان صادرًا عن دافع دينى بحت ، ظهرت نتائجه فى نسبة تلك الأعمال العظيمة (وهى القدرة على التحليل اللغوى ووضع أسس الكتابة) إلى آلهتهم .

وبهذا كله استقر لنا الرأى الذى تبيناه، وهو أن ما قام به دى سوسير فى هذه القضية يعد أول محاولة علمية فى تاريخ البحث اللغوى .

عندما صرح دى سوسير بأن اللغة «حصيلة من الرموز المخزونة فى أذهان الجماعة وأنها بذلك عقلية جماعية ، ومن ثم كانت الموضوع الأول والأخير لعلم اللغة، وأن الكلام المنطوق شيء مادى فردى ، وبذلك لا يدخل فى نطاق علم اللغة بمعناه الصحيح» - عندما قرر دى سوسير ذلك تشعبت آراء الدارسين من بعده إلى اتجاهين رئيسين فى هذا الشأن .

أما الاتجاه الأول فهو اتجاه معارض، ويتزعمه اللغوى الدنماركى يسبرسن الذى ينص على أن هذا التفريق يخالف طبيعة الأمور وواقعها ، فاللغة والكلام جانبان لشيء واحد، وكلاهما عقلى ومادى وكلاهما جماعى وفردى، وليس أحدهما أولى من الآخر بالنظر والدراسة. وإذا كان لنا أن نفرق بينهما كان ذلك

على أساس الواقع والاستعمال ، فنقول مثلاً : لغة الجماعة ولغة الفرد. وفى رأى أصحاب هذا الاتجاه أن دى سوسير فى نقطته هذه كان متأثرًا بآراء «دركايم فى التركيب الاجتماعى وفكرته حول ما أسماه العقل الجماعى» أو «الشعور الجماعى» و«العقل الفردى» أو «الشعور الفردى».

ويميل إلى هذا الرأى فى عمومه أستاذنا فيرث. والحق أن فيرث لم يتورط فى موضوع التفريق بين اللغة والكلام بالصورة التى خرج بها دى سوسير إلى الأوساط اللغوية . إن فيرث لا يرى التفريق بينهما، إذ لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر ، لا فى النظر ولا فى التطبيق . ويبدو أن فيرث كان أكثر اهتمامًا بالأحداث المنطوقة - سواء أسميتها لغة «أم كلامًا» لأن هذه الأحداث هى اللغة الحية التى تحمل فى طياتها الحقائق الاجتماعية والثقافية فى المجتمع المعين . وسر هذا الاهتمام من فيرث ليس غريبًا عن منهجه العام فى دراسة اللغة ، إنه منهج يقوم على نظرية «المقام» أو سياق الحال context of situation ومعناه عنده أنه لا يمكننا دراسة اللغة منعزلة عن سياقها الاجتماعى الذى تستعمل فيه .

ويقول آخرون : إن تفريق دى سوسير بين اللغة (المعينة) والكلام تفريق ذو أهمية ، إذ هو الأساس لمعظم النظريات اللغوية الحديثة ، ولكن هذا لا يعنى أن التفريق قد قبل دون معارضة ونقد ، أو أن المصطلحين قد حددهما واستعملهما دى سوسير بوضوح كافٍ أو بطريق ثابت مستقر . ويختم هؤلاء موقفهم بقولهم : إننا لا نستطيع أن ندرس اللغة إلا بطريق النظر فى المنطوق الحقيقى ، وهو الكلام ، ونستخلص منه نظام اللغة .

ويسير* **الاتجاه الثانى:** فى ركب الأستاذ مع خلافات يسيرة لا تخرج السائرين فى هذا الطريق عن الإطار العام الذى حدده دى سوسير . ومن البديهى أن يسلك تلامذته هذا النهج ، كما سبق أن بينا فيما يتعلق بتلميذه «بييه» الذى

رافق أستاذه فى قضيته هذه ، ولكنه تخلف عنه حين قرر أن دى سوسير قد بالغ فى التفريق بين اللغة والكلام .

وهناك خارج «مدرسة جنيف» يقابلنا «بالمار» الإنجليزى الذى يحذو حذو دى سوسير فى مبدأ التفريق فى عمومه ويقدم لنا تفسيرات أخرى لبيان الفرق بين اللغة والكلام .

وكذلك الحكم على جاردنر الذى ينضم فى نظرنا إلى أصحاب هذا الاتجاه . يظهر اتباعه لهذا المنهج فى تفسيره للحقيقة اللغوية وعناصرها وشرحه للعملية اللغوية وميكانيكيتها .

والحق أن جاردنر يفصح عن نهجه هذا بعنوان كتاب له ينتظم صراحة وبلا غموض فكرة التفريق السويسرية ، إذ أطلق عليه The Theory of Speech and language «نظرية اللغة والكلام».

وامتد هذا التأثير إلى واحد من أشهر المهتمين بالسيمانتيك أو علم المعنى فى إنجلترا . ذلك هو أولمان الذى يسير على الدرب ذاته ، حين يقرر بوضوح أن «اللغة نظام من رموز صوتية مخزونة فى أذهان أفراد الجماعة اللغوية ، ولكن الكلام نشاط مترجم لهذه الرموز الموجودة بالقوة إلى رموز فعلية حقيقية» .

ولم يكتف أولمان بهذا التفريق النظرى ، بل ظهر أثره فى أعماله فى أكثر من صورة ، من ذلك مثلاً أنه ينص على أن التحليل اللغوى ينبغى أن «يسير فى خطين متوازيين» أحدهما يعنى بالجانب المادى وهو يتمثل فى الأصوات المنطوقة بالفعل والآخر يختص بالنظر فى الجانب العقلى وهو المعنى .

وما هذان الجانبان فى نظرنا إلا انعكاس صادق لفكرة «الثنائية» التى جاء بها دى سوسير . ويظهر هذا التأثير بصورة أعمق فى مواضيع أخرى مهمة أولاها أولمان عناية كبيرة .

من أبرز هذه المواضيع ما شغل أولمان به نفسه حين أراد تفريع علم اللغة إلى فروعه المختلفة. لقد قام هذا الباحث بتفريع هذا العلم تفريعًا يطابق هذه الثنائية اللغوية مطابقة تامة. من ذلك مثلاً أنه لم يدخل «الفوناتيك» (علم الأصوات Phonetics) فى قائمة فروع علم اللغة ، على أساس أنه مختص بالنظر فى أصوات الكلام ، وهى أصوات مادية ، وليس من شأن اللغوى أن يعرض لها إلا بوصفها وسيلة لا غاية . أما العلم الذى نص عليه ، ورآه أهلاً لنظر اللغويين فهو «الفنولوجيا» أى علم وظائف الأصوات Phonology أو علم الوحدات الصوتية للغة ، لا الأحداث الصوتية المنطوقة فى الكلام .

أما التأثير الواضح لفكرة التفريق بين اللغة والكلام التى أتى بها دى سوسير فيظهر فى أعمال مدرسة مشهورة فى البحث اللغوى الحديث ، تعرف بـ«مدرسة براج اللغوية» . تلمس هذا التأثير عميقًا فى ذلك المبدأ المنسوب إلى رواد هذه المدرسة فى فتراتها الأولى. ونعنى به مبدأ التفريق التام بين علمين أو منهجين اثنين لدراسة الأصوات أحدهما هو «الفوناتيك» ، والآخر هو «الفنولوجيا» . ويخصصون الأول لدراسة الأحداث الصوتية المنطوقة فى الكلام الفعلى، أما الثانى فيكرس جهوده فى النظر فى النظم الصوتية للغة المعينة ودراسة وظائف أصواتها فى التركيب .

ولقد كان هناك فى أواخر القرن التاسع عشر إحساس عام بين اللغويين بوجوب التفريق بين الأصوات المنطوقة ، وأنماط الأصوات أو الوحدات الصوتية. فكر فى هذا التفريق – بصورة ما – يسبرسن الدنمركى وسويت الإنجليزى ، ولكن وضع الحدود الفاصلة بين الجانبين إنما جاء بطريقة حاسمة على يد الدارسين التشيكيين . وكان زعيمهم فى هذا الشأن هو العالم الشهير «تروبتسكوى» الذى وضع أسس «الفنولوجيا» ومناهج البحث فيه ، بوصفه فرعًا من فروع التحليل اللغوى، مناظرًا ومقابلاً للفوناتيك .

ولقد اعتمد تروبتسكوى فى عمله هذا على فكرة دى سوسير فى التفريق بين اللغة والكلام ، حيث طابق هذه الثنائية بثنائية «الفوناتيك والفنولوجيا» وحكم على الفوناتيك بأنه من العلوم الطبيعية ، على حين عد الفنولوجيا منهجًا لغويًا أو فرعًا مهمًا من فروع علم اللغة . على الرغم من اعتراف تروبتسكوى بأهمية الفوناتيك بالنسبة للفنولوجيا وعلم اللغة بعامة فقد قوبل بما قوبل به دى سوسير من اعتراضات على مبدأ التفريق بين الجانبين . فكلاهما مبالغ فى نظرته ، إذ اللغة والكلام - فى رأى المعارضين - شيئان لا ينفصلان ، وكذلك لا تتم الدراسة الصوتية دراسة دقيقة دون الاعتماد على الفوناتيك والفنولوجيا كليهما .

ومهما يكن الأمر فإنه من المؤكد لدى الدارسين أن مبدأ التفريق الذى أتى به دى سوسير هو الأساس الحقيقى لظهور مدرسة صوتية مميزة، ما كان لها أن تظهر بمنهجها هذا لولا أفكار هذا السويسرى العظيم . هذه المدرسة هى «مدرسة براج لعلم الأصوات» .

وهناك فى الجانب الآخر من الصورة مجموعة من اللغويين فى بلاد العالم المختلفة لم تشأ أن تقف عند مسألة التفريق بين اللغة والكلام وقفة خاصة ، وأن تبدى رأيًا حاسمًا واضحًا فيها ، ولكنا مع ذلك نلمح فى آثار بعضهم الميل أحيانًا إلى التسليم بمبدأ التفريق فى بعض صوره .

من ذلك مثلاً ما يعمد إليه بعضهم من محاولة الإشارة إلى الطبيعة المادية للكلام فى مقابل الطبيعة البنوية أو «النظامية» للغة. ومن ثم نرى هؤلاء يضعون حدودًا من نوع ما بين الفوناتيك والفنولوجيا، حتى لتجد الواحد منهم يعد «الفوناتيك» فرعًا ثانويًا من فروع علم اللغة ، أو يخرجه نهائيًا من هذا الحقل ، على حين يضع الفنولوجيا فى قائمة الفروع الأساسية لهذا العلم ، بوصفه منهجًا يعنى باللغة أو بنظامها الصوتى ، لا بالأحداث المادية للكلام المنطوق . يظهر هذا السلوك فى أعمال هكت الأمريكى ، ويشبهه إلى حد ما فى ذلك روبنس الإنجليزى .

المبحث الثانى
الخـالفـون
Post - Saussureans

١ - التقليديون :

الملاحظ أن بعض اللغويين فى الوقت الحاضر لا يزالون يتبعون العرف القديم الذى كان يجرى على تقسيم علم اللغة إلى فروع ثلاثة فقط هى :

(١) علم وظائف الأصوات phonology .

(٢) علم الصرف morphology .

(٣) علم النحو Syntax .

والملاحظ أيضًا أن هؤلاء اللغويين قد اقتصروا على «علم وظائف الأصوات» phonology ، ولم يذكروا «علم الأصوات العام» phonetics فى هذا التقسيم الذى اختاروه . وهذا المنهج فى الواقع إنما يتمشى مع رأى القائلين بالتفريق بين ما سموه «اللغة» وما سموه «الكلام» . وعندهم أن اللغة عبارة عن مجموعة القوانين والنظم اللغوية المخزونة فى ذهن الجماعة التى تملك هذه اللغة . أما الكلام فى رأيهم فهو الأحداث اللغوية الفعلية الصادرة من المتكلم الفرد وقت الكلام الفعلى نفسه . وتمشيًا مع مذهبهم هذا ، رأى هؤلاء القوم ومن سلك مسلكهم أن «علم الأصوات العام» phonetics إنما يختص بدراسة أصوات «الكلام» أما «علم وظائف الأصوات» phonology فهو خاص بدراسة الحقائق والنظم الصوتية للغة ..

وهذا هو سر اقتصار هذا النفر من اللغويين على هذا العلم الأخير ، وإهمالهم العلم الأول فى تقسيمهم المذكور ، إذ هم بصدد ذكر فروع ذلك العلم العام الذى وظيفته البحث فى «اللغة» لا «الكلام» . أما التفريق بين علم الأصوات العام وعلم وظائف الأصوات - على حسب ما يفهم من كلام أصحاب هذا الرأى ، وعلى حسب ما يتمشى مع مذهبهم فى الفرق بين اللغة والكلام - فهو أن الأول إنما يدرس الأصوات اللغوية من حيث كونها أحداثًا فعلية حقيقية ، معتمدًا فى ذلك على الناحيتين المادية والميكانيكية للأصوات ، وذلك بطريق وصفها من حيث نطقها ومخارجها وتأثيرها على السمع . أما الثانى - وهو علم وظائف الأصوات - فوظيفته تنظيم هذه الأحداث الصوتية وإخضاعها لقوانين عامة ، مراعيًا فى ذلك الآثار والصور الذهنية التى تطبعها الأحداث الفعلية للأصوات وتتركها فى الذهن.

ونلاحظ أيضًا أن هذا الاتجاه قد أهمل «علم المعنى اللغوى» semantics فى التقسيم ، وأغلق دونه أبواب الدراسات اللغوية ، أو على الأقل ، يمكن القول بأن هؤلاء العلماء قد قللوا من قيمة مشكلات هذا العلم وهونوا من شأنها ، إذ ضنوا عليها ولم يفردوا لها بحوثًا خاصة تقوم على معالجتها ، وتتوافر على دراستها دراسة علمية ذات منهج خاص . وكل ما فعله هؤلاء - أو بعبارة أدق - كل ما فعله نفر قليل منهم أنهم قنعوا بالتعرض «للمعنى اللغوى» تعرضًا خفيفًا فى مناقشات متناثرة هنا وهناك فيما قاموا به من بحوث عامة ، كما حدث فعلاً فى ذلك البحث الذى دبجه الأستاذ «رايسج» خاصًا بعلم اللغة اللاتينية ، حيث كان يعرج من آن إلى آخر على مشكلات المعنى فى أثناء دراسته لقواعد هذه اللغة . على أن افتراض أن هؤلاء العلماء قد اكتفوا بما يجرى فى المعجمات من دراسة معانى مفردات اللغة - هذا الافتراض لا يشفع لهم ولا يعفيهم من النقد . وذلك لسببين اثنين :

أولهما : أن دراسة «المعنى» بالمفهوم الذى يرتضيه اللغويون المعاصرون دراسة أشمل وأعمق مما تقوم به المعجمات من تفسير عام لمعانى المفردات

والألفاظ . وحقيقة الأمر أن دراسة المعنى على مستوى المعجم إن هى إلا جزء أو جانب واحد فقط من جوانب دراسات المعنى . بل إن بعض الدارسين المحققين - أمثال فيرث وغيره - يذهبون إلى أن بحوث المعنى على مستوى المعجم لها فرع مستقل من فروع علم اللغة : فرع تختلف مبادئ الدراسة وأسس البحث فيه عن مبادئ وأسس ذلك الفرع الذى اختص بدراسة «المعنى» بالمفهوم الجديد الذى أشاروا إليه بالمصطلح المشهور «السيمانتيك» slemantics .

ثانيهما : قد نقبل من هؤلاء القوم اكتفاءهم بدراسة المعنى فى المعجمات وما إليها ، ولكنا مع ذلك نوجه إليهم النقد من جهة أخرى ، وهى إهمالهم للمعجمات وصناعتها ، فهم لم يعدوها من فروع علم اللغة ، مخالفين بذلك ما سار عليه بعض اللغويين فى الوقت الحاضر .

كل هذه المآخذ وغيرها قد وعتها الأغلبية الساحقة من علماء اللغة ، وتحاشوا الوقوع فيها ، ومن ثم استقر الرأى فيما بينهم على جدارة المعنى ومشكلاته بدراسة مستقلة ، وأفردوا له منهجًا خاصًا فى الدراسات اللغوية ، ذلك المنهج هو ما اتفقوا على تسميته «بالسيمانتيك» أو علم المعنى . غير أن هؤلاء اللغويين اختلفوا فيما بينهم على «درجة» الأهمية التى يستحقها هذا المنهج ، وعلى «منزلته» من فروع علم اللغة الأخرى .

٢ - جراى :

يرى «جراى» Gray أن اللغة لها جانبان : جانب عضوى أو ميكانيكى physiological or mechanical ، وجانب نفسى psychological أو غير ميكانيكى non mechanical . فالجانب الأول يقابله فرعان من فروع علم اللغة هما : علم وظائف الأصوات ، وعلم الصرف . أما الجانب الثانى - وهو الجانب النفسى أو

غير الميكانيكى - فيقابله النحو وعلم المعنى . ثم يضيف جراى إلى هذه الفروع الأربعة فرعًا خامسًا هو «علم تاريخ الكلمات وأصولها» etymology .

يتضح من هذا التقسيم أن «جراى» قد اتفق مع أصحاب الرأى السابق فى الاقتصار على علم وظائف الأصوات phonology وإخراج (علم الأصوات العام) phonetics من فروع علم اللغة . وفى هذا ما يشير إلى أنه يسلك مسلك القائلين بالتفريق بين «اللغة» و «الكلام» ، ذلك التفريق الذى يستتبع تخصيص أحد علمى الأصوات باللغة والآخر بالكلام . على أن نظرة جراى إلى جوانب اللغة توجب عليه أن يعكس القضية ، فالمناسب للجانب الآلى أو الميكانيكى للغة إنما هو علم الأصوات العام لا علم وظائف الأصوات ، إذ إن الأول هو الذى يدرس الأصوات من الناحية الآلية والميكانيكية . أما الثانى فيدرس وحداتها وصورها الذهنية وهذا ما صرح به فعلاً كثير من أتباع مذهب التفريق بين اللغة والكلام ، وهذا التفريق هو أساس هذه النظرة إلى علمى الأصوات . ومع ذلك ، من الجائز أن يكون جراى قد استعمل المصطلح phonology (علم وظائف الأصوات) مكان المصطلح phonetics (علم الأصوات العام) وهذا ما يفعله أحيانًا بعض الدارسين ، وبخاصة أولئك الذين يتبعون المدرسة الفرنسية التى كثيرًا ما تستعمل هذين المصطلحين كما لو كانا مترادفين .

ومعنى هذا التقسيم على كل حال ، أن جراى قد نظر إلى اللغة نظرة تتضمن فكرة «الثنائية» فى الأحداث اللغوية dualism of speech - events . وهذه الفكرة هى ما تعنيه بعض المدارس اللغوية من أن أحد جانبى اللغة «عضوى أو ميكانيكى» (أو مادى أو جسمانى كما يحلو لبعضهم أن يدعوه) وأن الجانب الآخر «نفسى أو غير ميكانيكى» (أو عقلى على حد تعبير بعض الدارسين) . وفى رأينا أن هذا التقسيم لجوانب اللغة يتضمن أن الأحداث اللغوية مكونة من عنصرين

متميزين ، يمكن الفصل بينهما أو عزلهما بعضهما عن بعض ، والحق أن هذا الاتجاه يفهم صراحة من تقسيم جراى لعلوم اللغة على الوجه السابق . وإلا فلماذا يعنى تخصيصه علمى وظائف الأصوات والصرف بالناحية الميكانيكية ، وعلمى النحو والمعنى بالناحية النفسية ؟ إن هذا لا يعنى إلا شيئًا واحدًا ، هو إمكانية الفصل بين العناصر المكونة للأحداث اللغوية ، بل وجوب هذا الفصل .

ونحن لا نذهب هذا المذهب ولا نأخذ به ، إذ إن رأينا فى هذه القضية - بل وفى كل قضايا اللغة ومشكلاتها - ينبنى على أساس أن الأحداث اللغوية وحدة متكاملة : وحدة قد تتضمن عناصر ميكانيكية وأخرى نفسية . ولكنها مرتبطة بعضها ببعض ارتباطًا وثيقًا ، بحيث لا يمكن لجانب منها أن يستقل بذاته أو أن يكون بنفسه وحدة متميزة ، ومن ثم لا يجوز لنا أيضًا أن نفرد فرعًا معينًا من فروع علم اللغة لدراسة جانب معين من هذه العناصر ، وفرعًا ثانيًا لدراسة الجانب الآخر . أضف إلى ذلك أن الاعتراف «بثنائية» الأحداث اللغوية فيه اعتراف ضمنى «بثنائية» الإنسان الذى تصدر عنه هذه الأحداث dichotomy of man ، أى اعتراف بإمكانية الفصل بين عنصريه : المادى والروحى ، أو الجسمى والعقلى . وهذه قضية - إن صحت فى بعض العلوم - لا تصح فى علم اللغة ولا يؤخذ بها فى البحوث الخاصة به . والواقع أن الرأى السائد الآن بين المحققين من العلماء هو العمل على وضع قواعد العلوم الإنسانية ونظمها على أساس الوفاء بحاجات الإنسان المادية والروحية جميعًا : حاجاته بوصفه إنسانًا متكامل العناصر والجوانب ، وهم بذلك يستهدفون سعادته ورفاهيته ، بعد أن أيقنوا أن الاهتمام بأحد الجانبين وإهمال الآخر لابد أن يقود فى النهاية إلى الشقاء وعدم الاستقرار فى مجالات الحياة الإنسانية على اختلاف ضروبها وأنواعها .

٢ - بلومفيلد :

يرى «بلومفيلد» Bloomfield أن علم اللغة ينقسم إلى فرعين رئيسين هما : علم الأصوات phonetics وعلم المعنى .

وهذا الرأى الذى رآه «بلومفيلد» فيما يختص بتقسيم فروع علم اللغة يمكن ربطه من جهة أخرى بمذهبه فى اللغة نفسها وفى دراستها بوجه عام . إنه يعتقد أن دراسة اللغة إنما تتم على مستويين رئيسين فقط . المستوى الأول مستوى صوتى محض ، وفيه يقصر الباحث اهتمامه على الناحية المادية للأصوات ، ولا يعير التفاتًا من أى نوع إلى المعنى الذى قد تحمله هذه الأصوات أو ترتبط به . وهذا النوع من البحث يتولاه «علم الأصوات» الذى يكرس جهوده حينئذ فى دراسة خصائص الأصوات ومميزاتها من الناحية الصوتية الصرفة ، وذلك بطريق النظر فى مخارجها وتأثيرها على السمع وفى الموجات الصوتية التى تحدثها فى الهواء . أما المستوى الثانى فهو مستوى البحث فى المعنى ، وفى هذه الحالة توجه الدراسة إلى البحث فى علاقة هذه الأصوات بمعانيها وارتباطها بها . وهذه الدراسة يقوم بها الفرع الرئيسى الثانى من فروع الدراسات اللغوية ، وهو «علم المعنى» . ووظيفة هذا العلم الأخير - كما حددها بلومفيلد - تنحصر فى بيان «أن مجموعة معينة من الأصوات اللغوية قد نطقت فى مواقف معينة ذات طابع خاص ، وحملت السامع على أن يقوم بأداء نماذج معينة من السلوك أو أن يستجيب استجابات معينة»[1] .

والذى جعل بلومفيلد يفسر وظيفة هذا العلم على هذا النحو هو مذهبه فى معنى «المعنى» نفسه . إنه يفسر المعني على أساس ميكانيكى سلوكى ، إذ يعتقد أن الأحداث اللغوية - كلمة كانت أو عبارة - إنما هى مثيرات تدفع السامع إلى

---

(١) انظر بلومفيلد «Language» ، ص٧٤ .

القيام بنوع معين من السلوك أو إلى الاستجابة بطريقة معينة أو بعبارة أخرى : إن معنى الكلمة أو الجملة عنده عبارة عن الأحداث العملية السابقة والتالية لهذه الكلمة أو الجملة[1] .

ويذهب بلومفيلد بعد ذلك إلى أبعد من هذا ، فيجعل «علم المعنى» شاملاً لكل من علم القواعد والمعجم ، وذلك لأنه يرى أن بحوث كل من هذين الفرعين «الثانويين» تقوم بدراسة المعنى بوجه من الوجوه أو بصورة من الصور . أما بالنسبة للمعجم فالأمر ظاهر ، إذ إنه من المعروف أن وظيفة المعجم البحث في معاني مفردات اللغة ، أو – على حد فهم بلومفيلد لمعنى «المعنى» – وظيفته بيان أن هذه الكلمة أو تلك تناسب هذا الموقف أو ذاك ، وتقتضي السامع أن يقوم بعمل معين أو بآخر . وأما بالنسبة لعلم القواعد ، فالقضية تحتاج إلى شيء من التوضيح . إن علم القواعد grammar يتكون عند بلومفيلد – وعند عدد آخر من العلماء – من علمين اثنين هما : الصرف morphology والنحو syntax فهذان العلمان يتعاونان فيما بينهما على الوصول إلى قواعد اللغة الصرفية والنحوية ، ووضعها في مجموعة معينة من النظم العامة التي تميز اللغة المدروسة من غيرها من اللغات . كما أن كلا من هذين العلمين يقوم في الوقت نفسه بأداء دوره المخصص له في بيان «معنى» الأحداث اللغوية التي يتعرض لها بالبحث والدراسة . فالصرف يدرس المعنى على مستوى «الصيغة[2]» . وبيان ذلك أن هذا العلم إذ ينص على أن هذه الكلمة أو تلك اسم أو فعل أو حرف ، أو أنها مفرد أو مثنى أو جمع ... إلخ ، يكون في الوقت نفسه قد وجه نظرنا إلى أن هذه «الصيغة» إنما تناسب موقفًا معينًا وتقتضي السامع أن يقوم بعمل معين أو بعبارة أخرى : أن

---

(١) انظر أيضًا المرجع نفسه ، ص٢٧ و ١٣٩ .

(٢) «الصيغة» مصطلح اخترناه في هذا المقام ليقابل الكلمة الإنجليزية (form) ، ويقصد بها الكلمة بعد أن تعرف على قيمتها الصرفية ، أي بعد أن نعرف أهي اسم أم فعل أم حرف مثلاً .

الصرف بعمله هذا يكون قد ربط الأصوات المكونة لهذه الصيغة المعينة بالموقف المناسب والاستجابة المناسبة من السامع ، وبهذا يكون قد قام بوظيفته نحو المعنى على الوجه الذى يراه بلومفيلد .

أما النحو فيبحث فى المعنى على مستوى العبارة والجملة . فالنحو حين يختبر صحة نظم «الصيغ» أو عدم صحة ذلك النظم ، أى حين يختبر مواقع هذه الصيغ وترتيبها على نسق معين ووضع خاص ، وحين يبحث فى العلاقات بينها طبقًا للمألوف والمتعارف عليه فى البيئة اللغوية المعينة - إنه عندما يقوم بذلك يكون قد أرشدنا فى الحال إلى ما يناسب هذه العبارة أو الجملة من المواقف الكلامية والاستجابات التى قد يستجيبها السامع ، ومعنى ذلك أن النحو حينئذٍ يكون قد بين نوع العلاقة بين العبارة أو الجملة والموقف الذى يمكن أن «تنطق» فيه والسلوك الذى نتوقع حدوثه من السامع حسب خبرتنا «بعادات» اللغة القومية . وبهذه الطريقة يتم لنا إدراك «معنى» الجملة أو العبارة ، بالمفهوم الذى ذهب إليه بلومفيلد فى معنى «المعنى[1]» .

تلك خلاصة القول فيما رآه بلومفيلد بالنسبة إلى بيان فروع علم اللغة . والواقع أن هذا الرأى الذى رآه بلومفيلد فيما يختص بفروع علم اللغة يضطرنا إلى مخالفته من عدة وجوه ، يمكن تلخيصها فى نقطتين رئيستين .

أولاهما : أننا لا ننكر على بلومفيلد اهتمامه بعلم المعنى ، ولكننا ننكر أن يكون هذا الاهتمام على حساب علوم أخرى لا تقل عن علم المعنى نفسه فى الأهمية والمنزلة ، أو أن يكون سببًا فى زحزحة هذه العلوم عن بيئاتها الطبيعية ، وفى حشر بحوثها ضمن بحوث تختلف عنها فى المنهج ، ولا تتفق معها فى

---

(١) من الجدير بالذكر أن نشير هنا إلى أن دراسة المعنى على مستوى النحو - بوجه من الوجوه أو بصورة من الصور - معروفة لدى العرب منذ زمن بعيد ، ومن هذا القبيل ما خلفه لنا عبد القاهر الجرجانى من آراء تتعلق بـ «نظم الكلام» .

الوظيفة . والرأى عندنا - كما هو رأى الدارسين المحققين - وجوب استقلال كل من علمى القواعد والمعجم ، وتخليصهما من تلك «التبعية» التى فرضها عليهما بلومفيلد ، إذ إن لكل منهما وظائفه وميادينه الخاصة به فى الدراسات اللغوية .

فالمعجم يدرس المعنى على مستوى الكلمة المفردة ، وقليلاً ما يعنى بغير المعنى العام لهذه الكلمة ، بخلاف علم المعنى - بالمفهوم الدقيق المأخوذ من المصطلح «السيمانتيك» - فموضوعه البحث فى المعنى على مستوى الكلمة والعبارة والجملة جميعًا ، ولا يكتفى بتسجيل المعنى العام ، بل لابد له من التعرض للألوان والظلال المعنوية الأخرى التى تستفاد من السياق والمقام ، أضف إلى ذلك أن السيمانتيك يراعى فى بحوثه دائمًا ظروف الموقف الكلامى وملابساته : تلك الظروف والملابسات التى ربما لا يتسنى للمعجم مراعاتها بل التى كثيرًا ما يهملها ولا يعيرها التفاتًا .

على أنه قد يكون من المقبول أن يعد المعجم داخلاً فى دائرة علم المعنى وتابعًا لمباحثه ، على أساس أن كلا منهما يقوم بدراسة المعنى على وجه من الوجوه[1] ، ولكننا لا نقبل مطلقًا تطبيق هذه «التبعية» على علم القواعد . فهذا العلم الأخير قد اختص - فى الدراسات اللغوية الحديثة - بدراسة المميزات الصرفية والنحوية للغة . معتمدًا فى ذلك على منهج معين : ذلك هو المنهج الشكلى . formal appraoch الذى تسير خطوات البحث فيه على أساس وصف الخصائص الموجودة بالفعل فى الكلمة أو العبارة والجملة ، وليس من شأنه بعد ذلك أن تكون هذه الكلمة أو العبارة أو الجملة قد أثارت السامع أو دفعته إلى القيام بعمل معين ، على نحو ما يفهم بلومفيلد من معنى المعنى . وهكذا نرى أن مسلك

(١) ذهب إلى هذا الرأى عدد من اللغويين الذين يرون أن مباحث المعجم تمثل فرعًا أو جانبًا من جوانب علم المعنى أو السيمانتيك ، بل إن هناك من اللغويين من لا يرى التفريق بين مباحث المعجم ومباحث السيمانتيك ونحن لا نرى رأى هؤلاء أو أولئك .

بلومفيلد فى جعله علم القواعد بطرفيه - وهما الصرف والنحو - تابعًا لعلم المعنى يؤدى إلى الخلط بين علمين متميزين : علم القواعد الشكلى Formal grammar وعلم المعنى الذى يجرى البحث فيه على أساس استخلاص معانى الكلمات والعبارات والجمل من السياقات المختلفة على مستوى اجتماعى .

وليس معنى ما تقدم على أية حال أن علم القواعد منفصل انفصالاً تامًا عن علم المعنى : إن جميع فروع علم اللغة بلا استثناء يتصل بعضها ببعض اتصالاً من نوع ما ، وكلها تستهدف هدفًا عامًا واحدًا ، هو بيان الحقائق اللغوية للكلام المدروس . وعلم القواعد بالذات من شأنه أن يمهد الطريق لدراسة المعنى دراسة دقيقة على مستوى اجتماعى ، ولكنه مع ذلك ليس تابعًا لعلم المعنى وإنما هو نده وقرينه .

ثانيتهما : أننا نختلف مع بلومفيلد فى تقسيمه علم اللغة قسمين اثنين رئيسين . هما علم الأصوات وعلم المعنى . إن هذا التقسيم يتضمن فكرة «الثنائية» فى الكلام الإنسانى . تلك الفكرة التى تعنى أن الأحداث اللغوية لها جانبان متميزان ، هما جانب الصوت أو اللفظ أو الشكل أو القالب ، وجانب المضمون أو المحتوى أو المدلول أو المعنى .

وهذه الثنائية تنبع عنها صراحة تلك «الثنائية» الأخرى التى ذهب إليها بلومفيلد فى تقسيم علم اللغة . فعلم الأصوات - طبقًا لهذا التقسيم - يقابل الجانب الأول ، ويقوم فى الوقت نفسه بدراسة هذا الجانب والنظر فيه ، أما علم المعنى فيقابل الجانب الآخر الذى يمثل موضوع البحث فى هذا العلم ، وهذا كله يعنى - بالتضمين أو بالتصريح - إمكانية الفصل بين جانبى الأحداث اللغوية ، وإمكانية دراسة كل جانب منهما على حدة .

ونحن – وإن كنا لا ننكر وجود هذين الجانبين فى الكلام الإنسانى – لا نرى إمكانية الفصل بينهما أو جواز عزل أحدهما عن الآخر فى الدراسات اللغوية بوجه خاص . إننا – كما قررنا فيما سبق – ننظر دائمًا إلى الحدث اللغوى – كلمة كان هذا الحدث أو عبارة أو جملة – على أنه وحدة متكاملة لا انفصام بين عناصرها أو أجزائها المكونة لها . ودراستنا لهذا الحدث لا تحيد عن هذا الأساس فى كل مراحل الدراسة وعلى كل المستويات اللغوية من صوتية وصرفية ونحوية .

٤ - أولمان :

يقرر أولمان أن خير سبيل إلى معرفة الفروع المختلفة التى يمكن أن يتكون منها علم اللغة إنما يتحقق بالنظر فى طبيعة الرموز اللغوية أو الوحدات التى يتألف منها التركيب اللغوى . وهذه الرموز أو الوحدات التى يعنيها أولمان هى رموز ووحدات من نوع معين ، تقتضى معرفتها الوقوف على أساس مهم من أسس البحث التى لم يتبعها هذا العالم فى معالجة هذه القضية فحسب بل اتبعها كذلك فى معالجة غيرها من القضايا اللغوية بوجه عام .

هذا الأساس هو ما ذهب إليه من وجوب التفريق بين جانبين من جوانب الكلام الإنسانى .

الجانب الأول هو ما سماه «دى سوسير» – رائد هذه الفكرة الثنائية – «الكلام» parole والجانب الثانى «اللغة» langue والرأى عند هذين العالمين – كما هو الرأى عند جميع أتباع هذه المدرسة – أن الكلام شىء فردى ، ومادته الأحداث اللغوية الحقيقية ، أى الأصوات والكلمات والعبارات والجمل المنطوقة المسموعة بالفعل ، وهذه المادة المنطوقة المسموعة على اختلاف أنواعها تترك فى أثرها مجموعات من الآثار أو الصور العقلية التى تنطبع وتستقر فى ذهن الجماعة

اللغوية المعينة ، وهذه الآثار أو الصور التى تمثل الأحداث اللغوية ومدلولاتها معًا – هى مادة اللغة التى يتم بها التفاهم فى المجتمع المعين[1] .

ومعنى هذا أن هناك فرقًا بين مادة الكلام ومادة اللغة . أو بعبارة أخرى ، إن رموز الكلام ووحداته تختلف عن رموز اللغة ووحداتها ، فالوحدات الأولى تتسم بالطابع المادى ، أما الثانية فهى وحدات عقلية أو ذهنية . والوحدات التى يعنيها أولمان فى هذا المجال والتى يبنى عليها رأيه هنا هى وحدات اللغة لا وحدات الكلام ، وذلك لأن اللغة عنده – وعند جميع من نهجوا نهجه – هى موضوع البحث فى علم اللغة ، وهى هدف الدارسين جميعًا . أما الكلام فهو شىء ثانوى ولا يعنى به اللغويون إلا بوصفه وسيلة لا غاية فى ذاته ، أى أنهم إذا أقدموا على دراسة هذا الكلام إنما يفعلون ذلك لا رغبة فى معرفة أو تعرف خصائصه ، وإنما يهدفون إلى اللغة وحقائقها من خلال دراسته .

ووحدات اللغة عند أولمان – طبقًا للمفهوم الذى أشرنا إليه سابقًا – تتكون من ثلاث مجموعات ، هى :

(أ) الوحدات الصوتية أو ما يسمى بالفونيمات phonemes .

(ب) الكلمات أو بعبارة أدق ، الصور الذهنية للكلمات .

(جـ) التراكيب أو بعبارة أدق ، الصور الذهنية لهذه التراكيب syntagmas .

وهذه الوحدات من الممكن دراستها والنظر فيها من نواح أو زوايا ثلاث ، لا يعنينا منها فى هذا المقام إلا اثنتان فقط ، هما :

(أ) وظيفة هذه الوحدات .

(ب) التركيب الداخلى لهذه الوحدات .

---

(1) See Ullman, The Principles of Semantics, pp. 8 - 27.

فوظيفة الفونيمات (ومفردها فونيم) التفريق بين الكلمات أو بين معاني هذه الكلمات ، وذلك كالتفريق الذى نلاحظه بين «كال» و «جال» مثلاً بسبب وجود الفونيم المسمى «كافا» فى الكلمة الأولى و «جيما» فى الكلمة الثانية . ووظيفة الكلمات هى الدلالة أو استدعاء الفكر ، أو صور الأشياء المشار إليها بهذه الكلمات . أما وظيفة التراكيب فهى الإفصاح عن العلاقات بين الأشياء التى تمثلها الكلمات التى تتكون منها هذه التراكيب . ثم يقرر أولمان بعد ذلك أننا إذا نظرنا إلى هذه الوحدات من الناحية الأولى - أى من ناحية الوظيفة - وجب علينا أن نقسم علم اللغة ثلاثة فروع رئيسية ، كل فرع منها يقابل مجموعة معينة من هذه الوحدات ، ويعنى بدراستها والنظر فيها هذه الفروع الثلاثة هى :

(أ) علم وظائف الأصوات phonology .

(ب) علم الكلمات lexicology .

(جـ) علم النحو أو علم العلاقات اللغوية syntax .

فعلم وظائف الأصوات هو الذى يقابل الوحدات الصوتية أو الفونيمات وهو الذى يختص ببحثها وتحديد وظائفها فى اللغة . وعلم الكلمات وظيفته البحث فى الكلمات ومشكلاتها ، أما النحو فمبحثه التراكيب وهدفه بيان العلاقات بين مفردات هذه التراكيب .

ولكن هذا التقسيم الثلاثى لفروع علم اللغة سوف يتعرض لشىء من التغير أو التعديل ، إذا ما نظرنا إلى وحدات اللغة من زاويتها الثانية ، وهى زاوية تركيبها الداخلى . يرى أولمان أن وحدات اللغة ، أو بعبارة أدق ، أن وحدات المجموعتين الأخيرتين - منها - وهى الكلمات والتراكيب - لها جانبان ، أحدهما الجانب الخارجى أو الدال signifiant على حد تعبير دى سوسير ، وثانيهما جانب المعنى أو المدلول signifié ، وهذان الجانبان قد يطلق عليهما أحياناً الصيغة والمعنى أو

القالب والمضمون . وهذه الثنائية فى عناصر هذه الوحدات تقتضى حتمًا ثنائية تقابلها فى العلم الذى اختص بدراستها . ومن ثم كان من الضرورى تفريع كل من علم الكلمات وعلم النحو فرعين اثنين . فعلم الكلمات يتفرع إلى علمى الصرف المعجمى ، والمعنى المعجمى ، أما علم النحو فيندرج تحته علم الصرف النحوى وعلم المعنى النحوى .

ولكن هذا التقسيم الثنائى لعناصر وحدات اللغة لا يطبق - عند أولمان - على الوحدات الصوتية أو الفونيمات ، وذلك لأنها - فى نظره - خالية من عنصر المعنى . وليس لها من وظيفة إلا مجرد التفريق بين الكلمات . فهى إذن وحدات ذات عنصر واحد ، ولا تحتمل التشقيق والتنويع ، ومن ثم لا تقتضى تفريعًا فى العلم الذى يقوم بدراستها ، وهو علم وظائف الأصوات .

والنتيجة التى وصل إليها أولمان من هذا كله هى أن النظر فى وحدات اللغة من الناحيتين السابقتين معًا - وهما ناحية الوظيفة وناحية التركيب - يؤدى حتمًا إلى تفريع علم اللغة على الوجه التالى :

(أ) علم وظائف الأصوات .

(ب) علم الكلمات :

١ - علم الصرف المعجمى lexical morphology .

٢ - علم المعنى المعجمى lexical semantics .

(جـ) علم النحو :

١ - علم الصرف النحوى syntactic morphology . أو علم الصرف التركيبى فى الجملة .

٢ - علم المعنى النحوى syntactic semantics . أو علم المعنى التركيبى فى الجملة .

ويرى أولمان أن هذا التفريع من أقرب التفريعات إلى المثالية والكمال وأن منطق الأشياء يشير إلى ضرورة الأخذ به ، لأن فيه – على حسب ما يفهم من كلام هذا الباحث – ما يقابل حاجة اللغة وما يشبع رغبة الدارس المدقق فى الحصول على مناهج علمية واضحة الحدود والمعالم : مناهج تيسر له سبيل البحث فى الظواهر اللغوية المختلفة بحثًا لا خلط فيه ولا اضطراب .

ومهما يكن الرأى فى مثالية هذا التقسيم أو عدم مثاليته ، ومهما تكن نظرتنا إلى الأسس والمبادئ التى بنى عليها ، فنحن نستشف منه أن صاحبه قد عنى بعلم المعنى عناية فائقة ، وأنه لم يأل جهدًا فى إبراز هذه الأهمية وتأكيدها . فهو – وإن لم يجعل هذا العلم قسيمًا للفروع الرئيسية ومقابلاً لها – قد أوجب على الدارسين تناوله والتعرض له على مرحلتين اثنتين : المرحلة الأولى عندما يكون البحث فى المعنى على مستوى الكلمة المفردة ، وهذه المرحلة من اختصاص «علم المعنى المعجمى» ، وهو ذلك العلم الذى عينه أولمان لدراسة معانى الكلمات دراسة عامة ، على نحو ما هو معروف ومألوف فى صناعة المعجمات . ومن الواضح أن علم المعنى المعجمى يعنى بناحية المعنى أو المضمون أو المدلول فقط ، أما الناحية اللفظية المحضة فيتولى شأنها قسيمه الآخر فى التفريع السابق وهو «علم الصرف المعجمى» . فهذا العلم الأخير إنما يركز كل اهتمامه على البحث فى أصول الكلمات وفى طرق تركيبها واشتقاقها وما إلى ذلك من قضايا خاصة باللفظ أو الدال signifiant ، كما يحلو لبعض الباحثين أن يسموه .

أما المرحلة الثانية التى نتعرض فيها لعلم المعنى فتتمثل فى دراسة المعنى على مستوى العبارة والجملة . وهذه المرحلة هى مجال البحث فيما سماه أولمان «علم المعنى النحوى» ويعنى به ذلك العلم الذى يتولى الكشف «عن وظائف الوسائل النحوية المختلفة التى تستعملها اللغة للإفصاح عن العلاقات بين

الأجزاء أو الوحدات المكونة للجملة أو العبارة . ومن هذه الوسائل التنغيم أو موسيقا الكلام ، وطرائق نظم هذا الكلام والسوابق واللواحق التى تغير المعنى الأساسى للكلمة ، وكذلك الأدوات على اختلاف أنواعها ، كحروف الجر وحروف العطف ... إلخ . ومن وظائف علم النحو أيضًا «بيان المعانى النحوية لأنواع الكلمة» ، كالأسماء والأفعال والأدوات .. وبيان «الدلالات التى تنبئ عنها أجزاء الجملة[1]» كالفعل والفاعل والمبتدأ والخبر . وكذلك يدخل فى نطاق هذا العلم البحث فى الوحدات العليا للغة كالنظر فى أنواع الجمل ، من استفهامية وإثباتية مثلاً ، وكالنظر فى هذه الجمل من حيث استقلالها أو اعتمادها على غيرها وارتباطها به . ومن البديهى أن وظيفة هذا العلم مقصورة على بيان جانب المعنى النحوى أو الوظيفة النحوية للوسائل أو الوحدات التى تتألف منها العبارات والجمل . أما جانبها اللفظى فهو من اختصاص «علم الصرف النحوى» ، وهو ذلك العلم الذى تنحصر وظيفته فى بيان نوع هذه الوسائل والوحدات ، والكشف عن خصائصها المميزة لها من الناحية اللفظية أو الصرفية المحضة .

من هذا يتبين لنا أن أولمان قد وزع مباحث المعنى اللغوى على فرعين اثنين من فروع علم اللغة ، ولم يقصرها على فرع واحد ، كما فعل غيره من الدارسين . الفرع الأول منهما – وهو علم المعنى المعجمى – هو فى الواقع ما تعنيه بعض المدارس الأخرى بالمصطلح المشهور : علم المعنى أو السيمانتيك semantics ، فهذه المدارس حين تستعمل هذا المصطلح لا تعنى به إلا ذلك العلم الذى يعنى بدراسة معانى الكلمات على مستوى المعجم ، سواء أكانت هذه المعانى معانى أساسية أو أولية أم معانى فرعية أو ثانوية . أما ذلك الفرع الآخر الذى سماه أولمان «علم المعنى النحوى» والذى قرر أن وظيفته هى بيان العلاقات بين عناصر الجملة وبيان المعانى النحوية لهذه العناصر – أما ذلك الفرع فلا

(١) انظر أولمان : المرجع السابق ص٣٤ .

يدخل فى مفهوم المصطلح «سيمانتيك» عند أصحاب هذه المدارس : إن هذا الفرع يقابل ما يعرف عندهم بـ «علم النحو» بمعناه الفنى المعروف لدى أغلبية اللغويين . على أن الناظر المدقق فى وظيفة علم النحو عند هؤلاء ووظيفة علم المعنى النحوى عند أولمان سوف لا يجد فروقًا جوهرية بين هذين العلمين ، وإنما تتمثل الفروق فى بعض القضايا الجزئية التى ترجع فى أساسها إلى ثلاثة عوامل رئيسية هى :

١ - اختلاف الدارسين فى المبادئ التى ينبنى عليها تقسيم علم اللغة إلى فروعه المختلفة ، كمبدأ التفريق أو الفصل بين جانب اللفظ وجانب المعنى للكلام الإنسانى ، أو عدم الفصل بينهما ووجوب النظر إلى الحدث اللغوى على أنه وحدة متكاملة .

٢ - اختلاف وجهات نظرهم فى مكانة علم المعنى فى الدراسات اللغوية ، وفى وظيفة هذا العلم .

٣ - اختلاف الرأى فى تحديد معنى «المعنى» نفسه .

والحق أن أولمان نفسه قد صرح أكثر من مرة بأن المصطلح «سيمانتيك» حين يستعمل استعمالاً عامًا أى بدون ذكر صفة تحدد المقصود منه وتعينه ، يجب أن يؤخذ على أن المراد به إنما هو الفرع الأول فقط وهو علم المعنى المعجمى . أما إذا كانت الدراسة تعنى ببيان العلاقات بين أجزاء الجملة ببيان المعانى النحوية لهذه الأجزاء ، فعلى الدارس حينئذ أن ينص صراحة على أن المقصود هو علم المعنى النحوى أو السيمانتيك النحوى . وكل ما يعنيه أولمان بهذا التفسير هو مجرد وجوب تحديد المراد بالمصطلح «سيمانتيك» حين استعماله ، لا وجوب قصره على فرع واحد من الدراسات اللغوية كما فعل أتباع المدارس الأخرى .

وهذا الإيضاح الأخير ، يقودنا إلى القول بأن نظرة أولمان إلى علم المعنى وإلى مكانته في الدراسات اللغوية تلتقي – أو تكاد تلتقي – مع نظرة بلومفيلد إلى الموضوع نفسه . ويظهر هذا الالتقاء أو التشابه بين النظرتين فيما لو قارنا بين مسلكي هذين العالمين تجاه الميادين اللغوية التي يرى كل منهما أنها تنضوي تحت لواء علم المعنى . يرى بلومفيلد – كما سبق بيانه في موضعه[1] – أن هذا العلم يتفرع ثلاثة فروع هي ما سماها : المعجم ، الصرف ، النحو . ويذهب أولمان إلى تقسيمه قسمين اثنين هما : علم المعنى المعجمي وعلم المعنى النحوي ، فالمعجم عند بلومفيلد يقابل علم المعنى المعجمي عند أولمان ، والنحو عند الأول يقابل علم المعنى النحوي عند الثاني . وجدير بالذكر أن كلا من الفرعين المتقابلين يتفق مع الآخر في وظيفته ومجال اختصاصه ، وليس بينهما من فرق إلا في التسمية ، وإلا في بعض القضايا الجزئية التي يرجع الخلاف فيها إلى بعض المبادئ الخاصة بمناهج البحث اللغوي عند كل منهما . وهذه المبادئ نفسها هي التي دفعت بلومفيلد إلى أن يجعل «الصرف» – بالمفهوم الذي ارتضاه هو – فرعًا من فروع علم المعنى . ومهما يكن الأمر فمن الواضح أن كلا من هذين اللغويين قد اهتم بعلم المعنى اهتمامًا فائقًا وحاول جاهدًا توسيع دائرته ومجالاته بحيث يشمل جوانب لغوية ، هي في الواقع من اختصاص علوم أخرى مستقلة عن علم المعنى . فعلم النحو مثلاً ، أو ما سماه أولمان علم المعنى النحوي لا يدخل في نطاق السيمانتيك بالمعنى الذي يرتضيه من يعتد بآرائهم من اللغويين المعاصرين ، وكذلك الصرف ليس من السيمانتيك في شيء عند هؤلاء اللغويين وغيرهم .

وكذلك يظهر الاتفاق بين أولمان وبلومفيلد في قضية أخرى لا تتصل بعلم المعنى وحده ، وإنما تتعلق بجميع فروع الدراسات اللغوية كما تتعلق بالمبادئ التي ينبني عليها تفريع هذه الدراسات إلى تلك الفروع . هذه القضية تتمثل في نظرتهما

(١) انظر : المرجع السابق نفسه ، ص ٥٦ – ٥٧ .

إلى الحدث اللغوى (كلمة كان أو جملة أو عبارة) كما لو كان مكونًا من جانبين أو عنصرين متميزين ومنفصلين : أحدهما عنصر اللفظ أو الدال أو القالب والثانى عنصر المعنى أو المدلول أو المضمون . ويشهد على إيمانهما بهذه النظرة ذلك المسلك الذى سلكاه فى تقسيم علوم اللغة . فقد حرص كل منهما على تقسيم هذه العلوم بطريقة تضمن - بل تؤكد - تخصيص بعضها لدراسة الجانب الأول وهو جانب اللفظ ومرادفاته وبعضها الآخر للبحث فى الجانب الثانى وهو جانب المعنى أو المدلول أو المضمون . ولسنا نظن أن هناك سببًا آخر دفع ببلومفيلد إلى تقسيم علم اللغة قسمين رئيسين هما : علم الأصوات وعلم المعنى ، حتى يكون هناك تقابل تام بين هذين العلمين وبين الجانبين المذكورين . أما بالنسبة لأولمان فالأمر أوضح من هذا وأصرح . لقد قرر هذا العالم منذ البداية أنه سيبنى تفريعه لعلم اللغة على مجموعة من الأسس، منها الاعتماد على طبيعة «التركيب الداخلى» للوحدات أو الأحداث اللغوية ، وعلى النظر إلى هذه الوحدات أو الأحداث على أنها مكونة من جانبين متميزين : هما جانب اللفظ وجانب المعنى ، ومن ثم جاء تفريعه النهائى لهذا العلم مطابقًا تمام المطابقة لهذا الأساس الذى ذكره . وهذا الأساس نفسه يتمشى بدوره مع مبدأ آخر يؤمن به أولمان : ذلك هو مبدأ تقسيم الكلام الإنسانى قسمين ، الأول ما سماه «اللغة» والآخر ما سماه «الكلام» قاصدًا باللغة تلك القضايا والقوانين اللغوية المخزونة فى ذهن الجماعة ، وبالكلام تلك الأحداث الفعلية الصادرة من المتكلم الفرد فى أثناء الكلام الحقيقى .

وليس بخاف أن هذه النظرة إلى الحدث اللغوى وإلى الكلام الإنسانى تتضمن فكرة «الثنائية» فيهما ، تلك الثنائية التى سبق أن رفضناها بكل أنواعها والتى أنكرنا على الدارسين الأخذ بها فى الدراسات اللغوية . ومن ثم كان لابد لنا من رفض ما بنى عليها من قضايا ومشكلات ، ومن هذه القضايا ذلك التقسيم الذى أتى به أولمان هنا خاصًا بعلوم اللغة ، وتلك الوظيفة التى عينها لعلم المعنى.

المبحث الثالث

اللاسوسيريون

Non - Saussureans

هناك مدرستان لهما من الخواص الفكرية والثقافية فى النظر إلى اللغة ودراستها ما يصنفهما مدرستين مستقلتين أو ما يمكن تسمية أصحابهما اللاسوسيريين وهما مدرسة «فيرث» ومدرسة «تشومسكى» .

١ - فيرث Firth:

شغل فيرث كرسى علم اللغة بجامعة لندن سنة ١٩٤٤ . وظل فى منصبه هذا حتى عام ١٩٥٧م . ولكن تلاميذه ظلوا أوفياء للرجل ومنهجه ، فحملوا على عاتقهم مسئولية نشر مبادئه فى إنجلترا وفى خارجها ، حتى أصبح له أتباع ومؤيدون فى العالم كله ، وبخاصة فى الشرق العربى . ويمتاز فيرث من كثير من اللغويين فى أوربا وأمريكا بمجموعة من المبادئ التى ينفرد بها انفرادًا يكاد يكون تامًا ، أى لا يشاركه فيها أحد تقريبًا . ولفيرث مجموعة من المبادئ البارزة فى التحليل التى نستطيع أن نقرر إنها كفيلة بصنع هيكل متميز لنظرية لغوية .

استطاع «فيرث» أن يشكل لنفسه منهجًا خاصًا به ، يمكن حسبانه منفردًا فى النظر والتطبيق معًا . توصل إليه بعد خبرة طويلة فى البحث اللغوى ، دامت سنين طوالا . وقد استطاع فيرث فى هذه الفترة أن يكون نظرية لغوية جديدة أن تنسب إليه وحده ، فهو صانعها ومبتكر أصولها وواضع الخطوط العامة والخاصة

التى ينبغى على الباحث اللغوى أن يتبعها فى كل مراحل الدراسة . وكان أول ما وجه إليه الاهتمام فى عمله هذا هو التخلص من كل أوجه القصور والنقص التى اتسمت بها النظريات والمناهج الأخرى ، والتى تتمثل فى اعتماد أصحاب هذه النظريات والمناهج على المبادئ أو الأفكار الفلسفية والنفسية والمنطقية فى بحوثهم . لقد قرر هذا اللغوى الكبير منذ البداية أن يجعل نظريته هذه نظرية لغوية صرفة ، تستمد مبادئها وأسسها من الواقع اللغوى نفسه ، وترمى إلى بيان الحقائق اللغوية كما هى بدون إقحام عامل الذاتية أو الافتراض والتخمين فيها . وكان ينكر على غيره من اللغويين التجاءهم إلى بعض العلوم الأخرى يستمدون منها العون فى معالجة قضاياهم اللغوية وتفسيرها . ويشتد هذا الإنكار ويقوى حين يحاول هؤلاء اللغويون أن يجمعوا أو يخلطوا بين مبادئ هذه العلوم - كلها أو بعضها - ومبادئ الدراسات اللغوية . فهذا المسلك - عنده - إنما يؤدى فى النهاية إلى تكوين منهج واهٍ ضعيف ، تنقصه وحدة العناصر وتكاملها ، والنتيجة الحتمية لتطبيق هذا المنهج هى الخلط فى الدراسة والاضطراب والزيف فيما يصل إليه الدارس من نتائج .

يتحدد الإطار العام الذى رسمه فيرث للبحث اللغوى بمجموعة من الخطوط العريضة التى يهمنا منها فى هذا المقام مايلى :

١ - اللغة ظاهرة اجتماعية ، شأنها فى ذلك شأن العادات والتقاليد ، وهى من صنع الإنسان وابتكاره ، ومن ثم فهى لصيقة به وقريبة إليه ، بل هى جزء من معناه الذى لا تدرك حقيقته إلا بها . فأنت عربى ، لا بالدم والجنس ، وإنما بمجموعة من الخصائص والمميزات ، أهمها أنك تتكلم اللغة العربية .

٢ - اللغة بهذا المعنى هى نتاج الإنسان ومحصوله اللفظى فى المجتمع المعين ، ولكنها نتاج عقله وجسمه معًا ، وليست نتاج عقله فقط كما يظن بعضهم ، إن

كل جزء فيك له دوره المعين ووظيفته الخاصة فى إصدار هذه الأصوات التى نسميها لغة ، والتى ندركها - أول ما ندرك - عن طريق الفم وغيره من الأعضاء التى سميت تجاوزًا «أعضاء النطق» .

٣ - هذا الإنسان فى نظرنا وحدة متكاملة العناصر والجوانب ، إن تكوينه من عنصرى المادة والروح أو الجسم والعقل لا يعنى التفريق أو الفصل بين هذين العنصرين ، بحيث يجوز النظر إلى كل منهما منفصلاً عن صاحبه . إن صح هذا التفريق أو الفصل فى بعض العلوم فإنه لا يصح فى الدراسات اللغوية بحال من الأحوال ، ألم نقرر من قبل أن اللغة نتاج عقل الإنسان وجسمه معًا؟ إذا ثبت هذا ، فأنى لنا أن نفرق بين عناصر صاحب اللغة وهو الإنسان ؟ .

٤ - يلزم من كل ما تقدم أن الأحداث اللغوية - كلمات كانت أو عبارات أو جملاً - هى الأخرى وحدات متكاملة العناصر ، ومن ثم لا يجوز لنا أن نفصل عنصرها الصوتى أو اللفظى عن عنصر المعنى أو المضمون فيها ، وعلى هذا ليس لنا أن نخصص فروعًا معينة من علم اللغة لدراسة الجانب الأول ، وفروعًا أخرى للنظر فى الجانب الثانى ، كما فعل بعض الدارسين من اللغويين .

٥ - «الإنسان» جزء من بيئته التى يعيش فيها ، وهو ممثل صحيح لها ، إذ تنعكس فيه كل خصائصها من عادات وتقاليد ، ومن هذه العادات لغته القومية التى يراعى فيها - بطريق الشعور أو اللاشعور - كل النماذج والقواعد التى تعارفت عليها هذه البيئة ، والتى أصبحت جزءًا من مقوماتها الاجتماعية . ومعنى هذا أنه لا فرق من الناحية العملية بين لغة الفرد ولغة الجماعة التى ينتمى إليها ، وإن صح القول بوجود فروق ، فهى فروق ثانوية ترجع إلى خصائص الفرد ومميزاته الجسمية والعقلية ، ولكنها لا تمس من قريب أو بعيد جوهر اللغة أو خصائصها الأساسية التى جعلت منها لغة عربية أو إنجليزية أو فرنسية أو أية

لغة أخرى ، على حسب ما تكون الحالة المعينة . وهذه الحقيقة تقودنا إلى القول بعدم التفريق بين ما سماه بعضهم «اللغة» وما سموه «الكلام» ، قاصدين باللغة تلك القواعد والنظم اللغوية المخزونة فى ذهن الجماعة المعينة ، وبالكلام تلك الأحداث والأصوات الفعلية الصادرة من المتكلم الفرد . بل إننا - كما سبق أن ذكرنا أكثر من مرة - ننكر هذا التفريق ، لأنه - بالإضافة إلى عدم اعتماده على أسس حقيقية - يتضمن فكرة «الثنائية» فى الكلام الإنسانى ، تلك الثنائية التى تعنى أن أحد جانبى هذا الكلام جانب عقلى أو نفسانى وأن الجانب الآخر جانب مادى أو ميكانيكى . إننا ننظر إلى الكلام الإنسانى على أنه وحدة متكاملة العناصر ، وليس من الجائز لنا أن نفصل هذه العناصر بعضها عن بعض فى الدراسات اللغوية .

٦ - ثبوت وحدة العناصر وتكاملها للإنسان ولكل ما يصدر عنه من أصوات لغوية - سواء أسميتها أحداثًا أم لغة أم كلامًا - يقتضى أن يكون منهج البحث فى اللغة هو الآخر ذا وحدة متكاملة الجوانب والمبادئ . ومن ثم قد اشترط فيرث منذ البداية - كما سبقت الإشارة إلى ذلك - أن يكون طريقنا فى الدراسة طريقًا لغويًا محضًا ، لا تشوبه أية شائبة من التفكير المنطقى أو الفلسفى أو النفسانى أو غير ذلك من أنواع التفكير التى قد تؤدى إلى الازدواج أو الثنائية فى مبادئ هذا المنهج وأسسه .

أما جوانب هذا المنهج المتكامل فتتمثل فى مجموعة من الخطوات الرئيسية التى يؤدى بعضها إلى بعض والتى يرتبط بعضها ببعض ارتباطًا وثيقًا . هذه الخطوات هى ما اصطلح على تسميتها بفروع علم اللغة . وهذه الفروع فى نظر فيرث هى :

- علم الأصوات العام phonetics .

- علم وظائف الأصوات phonology .

- علم الصرف morphology .

- علم النحو syntax .

- المعجم أو الدراسة المعجمية Lexicography أو Lexicon .

- علم المعنى semantics .

٧ - المعنى اللغوى ، وهو عند فيرث ذو مفهوم خاص لم يسبق إليه من قبل .

المعنى اللغوى عنده هو حصيلة العمل اللغوى كله بلا استثناء ، ليس المعنى عنده شيئًا يبحث عنه في العقل أو المنطق أو حتى في القاموس . إن المعنى عنده مجموعة الخواص اللغوية للحدث اللغوى المعين ، فمعنى كلمة «ولد» مثلاً شيء مركب spectrum تشكله عناصر لغوية متعددة هي :

(أ) الخواص الصوتية بمعنى أن هذه الكلمة لها تركيب صوتى من نمط معين وأنها مؤلفة من هذه الأصوات بالذات ، وبيان ذلك يعنى تعرف خواصها الصوتية ، هذه الخواص هي جزء من معناها العام .

(ب) وبالنظر في هذه الكلمة صرفيًا نحصل على جزء من معناها هو معناها الصرفي ، وهذا نفسه يطبق على النظر فيها نظرًا نحويًا . إننا حين نتعرف خواصها النحوية (أى أين تقع وما حالها الإعرابى في هذه الجملة أو تلك) نكون قد تعرفنا معناها النحوى وهو جزء ثالث من معناها العام .

(جـ) ولكلمة (ولد) معنى قاموسي ، والمعنى القاموسي هو الآخر جزء من معناها ، ولكنه معنى تجريدى يحمل جوهر المعنى العام . ولكن السياق الاجتماعي قد يؤدى إلى استعمال الكلمة استعمالاً اجتماعيًا معينًا ، فيضفى عليها ظلالاً من الدلالة هي الدلالة الاجتماعية ، كما في قوله «يا ولد» وتعنى اسكت مثلاً .

تعرف هذه الجوانب الخمسة لكلمة (ولد) يؤدى إلى تعرف معناها اللغوى عند فيرث . وببساطة شديدة نقول : إن تعرف معنى أى كلمة أو عبارة عنده يقتضى منا تحليلها تحليلاً لغويًا كاملاً على مستويات التحليل اللغوى ، صوتيًا وصرفيًا ونحويًا ومعجميًا ودلاليًا ، أى النظر إلى استعمالها فى سياقاتها المختلفة .

وواضح من كل هذا أن فروع علم اللغة تتساوى من حيث الأهمية والمكانة ، وليس أحدها بأولى ولا أهم من الآخر فى الدراسة ، إذ إن لكل منها وظيفته الخاصة ودوره المعين فى البحث اللغوى ، حيث إن كل فرع منها يعد خطوة ممهدة لما يأتى بعده من فروع . ومن الجدير بالذكر أن هذه الفروع - على الرغم من انفراد كل منها بدور معين - تعمل كلها فى سبيل الوصول إلى هدف عام واحد ، ذلك الهدف هو بيان حقائق اللغة المدروسة أو هو - على حد تعبير فيرث - بيان المعنى اللغوى للأحداث الكلامية . والمعنى اللغوى عنده ليس شيئًا مخزونًا فى الذهن أو فى العقل أو علاقة بين الشىء وفكرته ، وإنما هو عبارة عن مجموعة الخصائص والمميزات اللغوية ، وهذه الخصائص والمميزات لا يمكن النظر فيها دفعة واحدة ، ولا يقوى على دراستها فرع واحد من علوم اللغة . وعلى هذا كان من الضرورى أن تسير الدراسة على مراحل أو خطوات يسلم بعضها إلى بعض . فالأصوات بشقيه مثلاً يتولى الكشف عن الخصائص والمميزات الصوتية للحدث اللغوى ، وهو بهذا الكشف يكون قد بين فى الوقت نفسه جزءًا من المعنى اللغوى العام لهذا الحدث ، ثم يأتى من بعده الصرف فيبنى دراسته على نتائج سابقة ، ويضيف إليها حقائق جديدة تقرب الشقة بينه وبين الفرع الذى يليه ، وهكذا يقوم كل فرع بدوره المعين فى هذا الشأن حتى نصل إلى علم المعنى أو السيمانتيك الذى تكون وظيفته حينئذٍ البحث فى الجزء الباقى من المعنى ، وهذا الجزء هو ما تطلق عليه **المعنى الاجتماعى** الذى يستخلص ويستفاد من الحدث اللغوى بطريق الاستعمال الحى فى السياقات المختلفة .

ولابد لنا عند استخلاص هذا المعنى الاجتماعى من مراعاة ظروف الموقف وملابساته ، وما يرتبط بذلك من أحوال المتكلمين والسامعين وعلاقتهم بعضهم ببعض ، كما ينبغى علينا أن نوجه اهتمامنا إلى ما يتميز به الكلام من صفات صوتية كالتنغيم والنبر ، وإلى ما يصحب هذا الكلام من إشارات جسمية كتحريك اليدين أو العين أو هز الرأس ... إلخ .

كل هذه الأمور ضرورية وحتمية فى دراسة المعنى على المستوى الاجتماعى ، وكلها عوامل ذات أهمية بالغة فى تحديد المعنى المراد بدقة ووضوح . فالعبارة الدارجة «يا سيدى» مثلاً ، حين تؤخذ منعزلة عن سياقها ومقامها ربما لا تعنى شيئًا أو قد تعنى معانى كثيرة غامضة غير محددة . ولكنها حين تدرس فى سياقها ومقامها قد تعنى مجرد النداء ، أو الإعجاب أو الاشمئزاز أو غير ذلك من المعانى المحددة الدقيقة . ولا شك أن دراسة المعنى على مستوى السيمانتيك - بهذا المفهوم الذى ألمحنا إليه - يختلف عن دراسته على مستوى المعجم ، فالمعجم - كما هو معروف - إنما يعنى بالمعانى العامة للكلمات ، ولا يهتم عادة بالمعانى الدقيقة والألوان الأخرى التى تستفاد من المواقف الحية . لسنا ننكر أن بعض المعانى التى يسجلها المعجم قد تكون مستخلصة من سياقات معينة ، ولكنها بمرور الزمن وتطور الاستعمال تئول إلى التعميم والإبهام لا إلى التخصيص والوضوح .

من كل ما تقدم تبرز لنا حقيقة مهمة وهى : أن كل علوم اللغة بلا استثناء هدفها الوصول إلى المعنى اللغوى ، ولكن بالمفهوم الذى رآه فيرث ، وهو أنه مجموعة الخصائص والمميزات اللغوية للكلام المدروس . وكل علم من هذه العلوم يتولى بيان جزء من هذا المعنى ، على حسب وظيفته والدور المخصص له فى الدراسات اللغوية . وحصيلة الدراسات التى تقوم بها كل هذه العلوم مجتمعة ، هى المعنى الكلى لموضوع هذه الدراسات وفى هذا ما يدل على أن

فيرث يرى أن كل فرع من فروع علم اللغة يصح أن يسمى «علم معنى» بدون أداة التعريف ، وهذا بالطبع يطبق على السيمانتيك (semantics) الذى نقلناه إلى العربية باسم : «علم المعنى» بذكر الأداة . فذكر أداة التعريف فى المصطلح العربى إذن إنما جاء ليقابل المفهوم المشهور من المصطلح المشهور «السيمانتيك» عند المدارس الأخرى التى ترى أنه هو العلم الوحيد الذى يدرس المعنى ، أى بالمدلول الذى ارتضوه . ومن ثم رأينا - عند الكلام على رأى فيرث فى هذه القضية - أن ننعت المصطلح العربى بالنعت : «الاجتماعى» ، للتفريق بينه وبين غيره من الفروع ، ولبيان دوره المخصص له فى دراسة المعنى .

٨ - اهتمامه الأكبر كان موجهًا - فى سنواته الأولى فى الأقل - إلى الفنولوجيا وطور لنفسه منهجًا متميزًا يعارض به فكرة «الفونيم» (phonemics) عند الأمريكان . وهو صاحب فكرة «التطريز الفنولوجى» prosodic phonology ، أو ما يعرف فى الدرس العربى الآن «بالفنولوجيا التطريزية» أو «التطريز الصوتى» . ويعنى به ما يقابل الفونيمات الثانوية عند الأمريكان ، كالنبر والتنغيم والفواصل الصوتية ، ... إلخ .

ومن ثم ينكر فيرث إنكارًا تامًّا التفريق بين نوعين من الفونيمات بعكس ما فعل الأمريكان تمامًا . إنه لا يعترف بما يسمى الفونيمات الأساسية «فونيمات البناء» ، والفونيمات الثانوية «فونيمات الطلاء» .

إنه يتحدث عن الفنولوجيا ولكن فى إطار متكامل : هذا الإطار تتمثل بعض جوانبه فيما يعرف بالصوامت والصوائت (وحدات البناء) وبعض آخر فيما سماه هو (التطريز الصوتى) (وحدات الطلاء) والكلام على الجانبين لا يعنى انفصال أحدهما عن الآخر . إنهما جانبان لشىء واحد هو الخصائص الصوتية للحدث اللغوى المعين .

وفيرث يعد بمنهجه هذا رائدًا من رواد المدرسة اللغوية الاجتماعية التى تصر على وجوب النظر إلى اللغة دائمًا فى إطار اجتماعى . وله شهرة فائقة فى الاهتمام بالسياق لدرجة أن بعضهم نعته بالمغالاة فى شدة الاهتمام به . وقد كان من نتائج اهتمامه بالسياق أنه لا يفرق بين ما يسميه بعضهم بالمعنى الأساسى والمعنى الثانوى أو الهامشى . معنى الكلمة عنده هو استعمالها . الكلمة عنده لا معنى لها مطلقًا خارج سياقها ، وهى كلمة جديدة فى كل سياق تقع فيه . فليست المسألة إذن تعدد معانٍ وإنما هى تعدد استعمالات فى سياقات مختلفة .

٩ - وفى كل أعماله اللغوية كان يهتم بالعلاقات الداخلية بين وحدات التركيب ، ولكنه فى الوقت نفسه كان يهتم بالبنية السطحية مقتصرًا على المادة المتاحة أو العينات (Corpus) . وهو فى ذلك يتفق مع «البنوية الأمريكية» فى عمومها ، ويختلف جذريًا مع البنوية الأوربية (وبخاصة بالمفهوم الذى عناه كل من دى سوسير وهيلمسلف) ، لاكتفائه بالكلام دون اللغة وبالبنية السطحية ، ولاهتمامه البالغ بالعوامل الخارجية للكلام ، تلك العوامل التى أخرجها الأوربيون من الحسبان نهائيًا .

ينعته بعضهم بأنه بنوى - شكلى أو وصفى ، كما نعتوا بلومفيلد بذلك . ولكن بين الرجلين فروقًا كبيرة أهمها : الاهتمام بالمقام وظروفه وعدّه عنصرًا أساسيًا فى التحليل والاهتمام بالمعنى (بتفسيره الخاص) اهتمامًا كبيرًا ، والاهتمام بالعلاقات الداخلية بين وحدات التركيب وعدم الفصل الحاسم بين الأنظمة أو المستويات اللغوية - وهذا كله كان مهملاً فى منهج بلومفيلد .

إنه بنوى من نوع خاص يختلف فى مجمله عن بنوية دى سوسير وبنوية بلومفيلد . إنه مثل دى سوسير يهتم كل الاهتمام بالعلاقات الداخلية بين عناصر الكلمة ، ولكن ذلك كله فى إطار الكلام (لا اللغة بمفهوم دى سوسير) وفى إطار

السياق الاجتماعى الذى لم يعن به دى سوسير . وهو فى الوقت نفسه يشبه الأمريكان فى الاهتمام بالبنوية السطحية والاكتفاء بالعينة ، ولكنه يختلف عنهم فى جملة خواص : الاهتمام بالمعنى (بمفهومه هو) والاهتمام بالعلاقات الداخلة بين العناصر : إنها نسيج واحد ، وليست قطعًا متتابعة أفقيًا ، كما يفترق منهم بعدم الفصل بين المستويات اللغوية مع الاهتمام الفائق بالمقام .

١٠ - أنكر فيرث إنكارًا تامًا ما ذهب إليه دى سوسير من التفريق بين ما سماه «اللغة» بمعنى مجموعة القوانين العقلية المخزونة فى ذهن الجماعة و «الكلام» بمعنى الأحداث المادية المنطوقة بالفعل . يرى فيرث أن هذه «الثنائية» لها مضمون خطير ، إذ الاعتراف بها يتضمن الاعتراف بثنائية الإنسان نفسه ، والإنسان - وإن كان مكونًا من جسم مادى وروح - لا يمكن فصل الجانبين بعضهما عن بعض بحال - فكذلك لغته : ما سمى باللغة فيه الجانب العقلى والمادى وما سمى بالكلام فيه الجانبان كذلك . إذًا لا وجه للتفريق ألبتة ، وإذا كان لنا أن نفرق فتكون هذه التفرقة فى الكم لا فى الكيف . فيجوز لنا أن نتكلم عن لغة الجماعة ولغة الفرد .

ولغة الفرد هذه مثل من أمثلة لغة الجماعة وهى بذلك جديرة بالنظر والدراسة .

١١ - ينهج النهج الوصفى الدقيق ويطبقه فى أعماله تطبيقًا صارمًا حاسمًا ويعنى بوصف الحقائق اللغوية كما هى دون الالتجاء إلى أى نوع من علوم غريبة عن اللغة (فى رأيه) كالمنطق أو علم النفس ، كما يرفض التأويل والافتراض . وهو يعنى باللغات الحية المنطوقة ، ومن ثم يشجع البحث فى مجال اللهجات واللغات الخاصة ، لا على سبيل أنها أفضل أو أحسن ، وإنما على أساس أنها تمثيل صادق للحياة الاجتماعية التى يسلكها أصحاب هذه اللهجة أو تلك . أضف إلى ذلك أن الكلام المنطوق فيه دفء الحقيقة ، بخلاف الكلام المكتوب ، فهو جامد ساكن لا حياة فيه ويختلف الناس فى ترجمته بالنطق .

١٢ - لا ينكر فيرث أن علم اللغة ذو أنظمة متعددة أو فروع . ولكن هذه الفروع متكاملة لا يمكن فصلها بعضها عن بعض فصلاً تامًا أو ما يشبه أن يكون كذلك . هذه الفروع جميعًا تشبه فروع الشجرة من حيث الاستقلال والتبعية . فعلم الأصوات مثلاً يمكن النظر فيه مستقلاً ولكن على أساس الانتفاع بنتائج البحث فيه في الصرف والنحو والدلالة كذلك . وكذلك الشأن في العلاقة بين الصرف والنحو ، بل إن الأمر عنده أبعد من ذلك في هذه الحالة ، حيث إن الصرف عنده لا يعدو أن يكون منهجًا تمهيديًا للنحو أو هو الخطوة الأولى من النحو .

أما العلاقة بين النحو والدلالة فهي علاقة الجزء بالكل ، الكل هو المعنى وهذا المعنى له جانب نحوي وآخر صرفي وآخر صوتي . ومجموع هذه الأجزاء وحاصل جمعها هو المعنى العام للحدث اللغوي المعين .

وفيرث هنا يقترب من دي سوسير الذي لا يعترف بالتقسيم التقليدي لعلم اللغة إلى فروعه المعروفة : الأصوات - الصرف - النحو - الدلالة . ويختلف إلى حد كبير - في هذا الشأن - مع المدرسة الأمريكية .

١٣ - تأسيسًا على ما تقدم ، كان فيرث منطقيًا مع نفسه ومبادئه حين جعل فكرة السياق «غير اللغوي» (أو الاجتماعي) أو ما سميناه نحن «المسرح اللغوي» أساس نظرته في التحليل اللغوي . فعنده أن الكلام ليس ضربًا من الضوضاء يلقى في فراغ . ومدار فهم الكلام والقدرة على تحليله إنما يكون بالنظر إليه في إطار اجتماعي معين سماه سياق الحال . وهذا السياق ذو عناصر معينة متكاملة وهي ضرورية في عملية الفهم والإفهام . من عناصر هذا السياق :

١ - المتكلم .

٢ - السامع أو السامعون (أو جملة الحضور وجملة الأشياء الموجودة بالموقع) .

٣ – الزمان والمكان .

٤ – الكلام نفسه .

وعنده أنه لابد من النظر فى هذه الجوانب كلها وعلاقتها بعضها ببعض ، حتى يمكن فهم الكلام فهمًا جيدًا وحتى يمكن تحليله تحليلاً صحيحًا دقيقًا كذلك .

هذا بالإضافة إلى اهتمامه البالغ بما يصحب الكلام من طلاء يمثل فى الحركات الجسمية والإشارات المصاحبة للكلام .

وهذا الإطار الاجتماعى فى نظرنا يقابل ما يعرف بمطابقة الكلام للمقام الذى نص علماء العربية على وجوب مراعاته لتتم بلاغة الكلام . والفرق أن فيرث جعل «سياقه» أو «مسرحه اللغوى» أساسًا لفهم الكلام ، فى حين عد العرب هذه المراعاة أساس البلاغة ، لا مجرد الصحة اللغوية المطلقة . (انظر السياق عند العرب فى هذا الكتاب) .

٢ - تشومسكى :

هو صاحب المدرسة اللغوية المشهورة ، ذائعة الصيت فى العالم كله ، منذ ظهورها فى أواخر الخمسينيات فى القرن العشرين حتى الآن . تلك هى المدرسة التى اختارت لنفسها نظرية خاصة فى الدرس اللغوى ، تعرف عند العامة والخاصة بنظرية «القواعد التوليدية التحويلية» ، transformational generative grammar ، على أساس أنها تعنى بتفسير قواعد اللغة على مستوى التركيب . و«القواعد» هنا مصطلح ذو مفهوم خاص عند هذه المدرسة ، إنه ينتظم قواعد النحو والصرف والفنولوجيا والدلالة ، غير أن النظر إليها وفيها يكون من خلال التراكيب أو البنيات الأساسية المكونه لها . ووفقًا لهذا التعميم فى النظر اللغوى ، لم يشأ

أصحاب هذه المدرسة أو لم يعمدوا - كما عمد غيرهم - إلى فصل المستويات اللغوية بعضها عن بعض ، ونعنى بها المستويات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية ، وهذا يشبه ما سلكه دى سوسير فى هذا الشأن .

وقد جاءت هذه النظرة أو النظرية بوصفها رد فعل مباشرًا للفكرة «البنوية» عند الأمريكان بوجه خاص ، واعتراضًا عليها أو نقضًا لها ، إذ هى فى نظر التوليديين التحويليين عاجزة عن بيان الحقيقة اللغوية عن الكشف عن أسرارها والعلاقة بينها وبين الفكر ، فعلم اللغة عندهم وظيفته الأساسية الكشف عن «عقل الإنسان» .

لقد كان لصاحب هذه المدرسة ورائدها أو معلمها الأول اللغوى الأمريكى «تشومسكى» معرفة جيدة بالسلبيات والإيجابيات السائدة فى البحوث اللغوية فى الثلاثينيات والأربعينيات ، وبخاصة فى أعمال البنويين الشكليين (وعلى رأسهم بلومفيلد) ، فخط لنفسه - وللدارسين من بعده - خطة توصله إلى تصحيح المسار فى الدرس اللغوى ، وتخلصه مما وقع فيه غيره من نقص أو قصور .

كان وثيق الصلة بأعمال بلومفيلد وأتباعه ، كما كان تلميذًا «لهاريس» ، وقد أفاد من هذه الصلة وتلك «التلمذة» . أفاد من الأولى بالتخلص من مبادئ بلومفيلد فى عمومها ، لعجزها عن الوفاء بحاجة البحث اللغوى الدقيق الذى من شأنه أن يصل بنا إلى تأسيس علم دقيق له سمات الاستقلال والعمومية والتجريد ، وأفاد من الثانية (تلمذته لهاريس) إذ أخذ من عمله نقطة انطلاق مع تعميق وتشعيب ، الأمر الذى جعله فى النهاية مستقلا عنه ، أو قل مخالفًا له أيضًا.

بدأ المسار الحقيقى لعمل تشومسكى بظهور كتابه «البنى النحوية» Sytnactic Structures سنة ١٩٥٧ مطورًا له فى مجموعة من الكتب والبحوث ، من أهمها اتجاهات فى نظرية النحو Aspects of the Theory of Syntax ١٩٦٥ و «دراسات فى نظرية القواعد التوليدية» Topics in the theory of Generative Grammar, ١٩٦٦ .

ونظرية تشومسكى نظرية عميقة واسعة تحتاج إلى دراسات طويلة وجهد كبير لتعرف كل تفاصيلها وجوانبها المختلفة . ولسوف نقنع هنا بإيراد المعالم البارزة لهذه النظرية ، وهى معالم كافية - فى جملتها - لتحديد الإطار العام لهذا الاتجاه الذى تبناه صاحبنا هذا .

وفيما يلى أهم هذه المعالم أو المبادئ التى تميز اتجاهه من غيره ، وبخاصة اتجاه «البنويين السلوكيين أو الشكليين» ، كما يسمون أحيانًا . وهذه المبادئ ذاتها تعد نقدًا مريرًا لبلومفيلد وأتباعه :

١ - موضوع النظرية اللغوية الأساسى هو «إنسان متكلم - مستمع مثالى ، تابع لبيئة لغوية متجانسة تمامًا ويعرف لغته جيدًا» . فكل إنسان يتكلم لغة معينة يستطيع بصورة عفوية صياغة عدد لا نهاية له من الجمل ، كما يستطيع فهمها . وتشومسكى بذلك يرمى إلى وضع قواعد نموذجية أو مثالية للغة الإنسانية أو الطبيعية فى جملتها .

٢ - وهو لذلك يلتزم بالمنهج العقلى الذى يعد اللغة تنظيمًا عقليًا فريدًا من نوعه ، تستمد حقيقتها من أنها أداة التعبير والتفكير الإنسانى .

وهنا نراه ينسلخ أو يخرج عن دائرة ، البنويين الشكليين السلوكيين الذين يأخذون اللغة على أنها عنصر من عناصر السلوك أو هى رد فعل لمثير أو دافع ، والذين يرونها تنظيمًا من الأشكال السطحية وليست شبكة من المعانى أو البنى العميقة .

٣ - يفرق تشومسكى بين ما سماه «البنية العميقة» deep structure و «البنية السطحية» surface structure . ومعناه أن للغة عنده جانبين أحدهما ما سماه competence (الكفاية أو المقدرة) وثانيهما أطلق عليه performance «الأداء»

وهو فى هذا التفريق يكاد يشبه دى سوسير فى فكرة التفريق بين «اللغة» langue و «الكلام» parole ، ولكن مع فارق دقيق .

وهذا الفرق بينهما يظهر فى أن «اللغة» langue عند دى سوسير تعنى «اللغة المعينة ، كالعربية فقط أو الإنجليزية فقط ، فى حين أن «الكفاية أو المقدرة» عالمية عند تشومسكى ، والقواعد اللغوية عند دى سوسير قواعد لغة معينة ، أما عند تشومسكى فهى قواعد اللغة الإنسانية . و «الكلام» parole عند دى سوسير يعنى الأحداث اللغوية الواقعة من فرد بعينه فى موقف معين ، ولكن «الأداء» عند تشومسكى لا يرتبط بفرد معين فى الموقف المعين ، ولكن يعنى به الناتج السطحى للجانب العميق ، قد يكون هذا الجانب العميق واحدًا ولكن أداءه بالقواعد التحويلية قد يتعدد .

٤ – وما تقدم يفسر سر اهتمامه الكبير بالمعنى وجعله أساس الدراسة ، على العكس تمامًا مما فعله بلومفيلد وأتباعه ، حيث حاولوا التخلص من الدخول فى دائرة المعنى فى التحليل اللغوى بالمفهوم التقليدى المبنى على نظر عقلى . وحاولوا تفسيره بمنهج سلوكى .

٥ – ومن ثم – فى رأيه – لا يمكن الاعتماد بحال فى وضع نظرية لغوية متكاملة على الكلام الفعلى وحده . إن وصف الكلام المنطوق أو وصف عينة منه أو «المدوّنة» كما يسميها بعضهم corpus (كما فعل بلومفيلد ومدرسته) عاجز تمام العجز عن الوصول إلى قواعد اللغة ، تلك القواعد التى هى بمثابة المصدر الدائم العميق الذى يستمد منه الإنسان كلامه أو جمله الصحيحة ، على حد تعبير تشومسكى نفسه .

٦ – علوم اللغة عنده مجموعة من الأنظمة المترابطة (لاحظ اتفاقه فى هذا مع دى سوسير) ، ونظام النحو فيها بمثابة المركز أو الأساس الذى تدور حوله

ولخدمته بقية الأنظمة . ويستعمل تشومسكى مصطلح «القواعد» grammar بمعنى أوسع من المتعارف عليه ، فهى عنده - كما ألمحنا إلى ذلك سابقًا - تضم النظام الصوتى والصرفى والنحوى والدلالى .

٧ - اهتمامه الأساسى بالجملة لا بوحداتها أو أجزائها . ووظيفة قواعد اللغة عنده هى قدرتها على «توليد» ما لا حصر له من جمل . ويقصد بالتوليد أن هناك «بنية عميقة» داخلية لكل جملة ، وهى التى تحمل المعنى ، ويمكن الإشارة إليها بصورة معادلة رياضية بطريق التجريد بوساطة عدد من القواعد . فالجملة :

الجــــو لطيــــــف

يمكن تحليلها بالقواعد التالية :

القاعدة الأولى	: الجملة	: مبتدأ + خبر
القاعدة الثانية	: المبتدأ	: ال + اسم
القاعدة الثالثة	: الخبر	: ---- + اسم
القاعدة الرابعة	: ال	: أداة تعريف

وباستيعاب هذه القواعد نستطيع أن نولد أعدادًا أخرى من الجمل ، فإذا أضفنا إليها عناصر جديدة (مفردات) زادت إمكانية التوليد . وإلى هنا تسمى هذه الخطوة «القواعد التوليدية» generative rules وهى قواعد خاصة بالبنية العميقة .

وهناك مجموعة أخرى من القواعد تحول هذه البنية العميقة إلى أشكال سطحية ظاهرية تحمل المعنى العام ، ولكنها تختلف فى الصورة الخارجية أو البنية الظاهرية أو السطحية . نستطيع مثلاً أن نحول جملة إثباتية إلى منفية أو استفهامية ، كما نستطيع أن نحول جملة المبنى للمعلوم إلى مبنى للمجهول وهكذا . وهذا التحويل أيضًا له قواعد سماها تشومسكى بالقواعد التحويلية ،

وهى الخطوة الثانية فى منهج الرجل ، وبضمهما معًا سميت النظرية بنظرية «القواعد التوليدية التحويلية» .

وهكذا نرى أن تشومسكى قد ابتعد تمامًا عن البنوية بالمفهوم الذى سار عليه الأمريكان البنويّون ، وبخاصة بلومفيلد وتلامذته . وعلى الرغم من وجود شبه ظاهرى بينه وبين دى سوسير فى فكرة «الثنائية» فى اللغة (parole, langue) عند دى سوسير و (performance competence) عند تشومسكى ، فإن هناك فرقًا (بل فروقًا) بين الرجلين . أهمها أن دى سوسير معنى باللغة المعينة وتشومسكى باللغة الإنسانية فى عمومها ، وأن دى سوسير «بنوى» أصيل ينظر فى العلاقات بين وحدات التركيب ، وتشومسكى يركّز على فكرة التوليد من البنية العميقة ، وتحويلها إلى بنى سطحية .

أما الفروق بينه وبين الأمريكان البنويين ، فهى كثيرة . من أهمها :

١ - اهتمام تشومسكى باللغة بمعنى الكفاية أو المقدرة competence ، وتركيز الآخرين على الكلام المنطوق بالفعل .

٢ - اهتمام الأمريكان بالشكل أو البنية السطحية ، واهتمام تشومسكى بالبنية العميقة.

٣ - محاولة إخراج المعنى بالمفهوم التقليدى من الدراسة عند بلومفيلد وأتباعه ، فى حين أن المعنى هو الأساس فى التحليل عند تشومسكى .

ومما يذكر فى هذا المقام أن التركيز على المعنى أو البنية العميقة فى التحليل اللغوى أمر له وجود من نوع ما قبل تشومسكى . يظهر ذلك فى أقوال «همبولدت» الذى يرى أن الخاصة الأساسية للغة هى طاقتها الإنتاجية ، أى قدرتها على التوليد ، أى قدرة البنية العميقة التى تحمل المعنى على توليد ما لا حصر له من الجمل . كما تظهر هذه الفكرة أيضًا فى نظرة «سابير» إلى الفونيم (phoneme) ، بوصفها وحدة صوتية عقلية مثالية ، يمكن أن تتعدد صورها النطقية.

٤ - يقصد الأمريكان في عملهم إلى وضع قواعد عامة لمادة الدراسة ، أيًا كان نوعها ، في حين أن تشومسكي يهدف إلى وضع قواعد لغوية عالمية .

رأى وتعليق :

لتشومسكي أنصار وأتباع في كل أنحاء العالم اليوم وتأثيره في هذا المجال يقرب من تأثير «دي سوسير» في الدرس اللغوي بعامة ، وفي فكرة البنوية بوجه خاص . ولتشومسكي أيضًا معارضون كثيرون .

ونحن من جانبنا ، نحاول في هذا المقام إلقاء مزيد من الضوء على هذه النظرية بتقديم مجمل الانتقادات أو التساؤلات التي وجهت إلى «تشومسكي» في عمله هذا الذي قدمنا خلاصة مبادئه في إيجاز شديد .

١ - في البدء نقول : من المعلوم أن البحث اللغوي في القرن العشرين قد تحوّل من تناول اللغة ومكوّناتها من الجمل والعبارات المكونة لها إلى النظر في خصائص قواعد هذه اللغة والتنظير لها . وبالتدريج ، زاد الاهتمام بوضع الإطار العام لخصائص القواعد التي تجمع لغات عديدة مختلفة ، سعيًا إلى تأسيس ما يسمى «القواعد العالمية» universal grammar ، وذلك بتقديم أسس معينة تصلح لتحليل الظواهر اللغوية للغات مهما كان عددها . وإنما كان ذلك في رأى تشومسكي وغيره ، لأن تناول لغة معيّنة بذاتها يعد أسلوبًا قاصرًا ، ولا يرشح نفسه لصفة العلمية ، في حين أن تناول لغات متعددة ، ووضع أسس عامة لتحليلها جميعًا ، أقرب إلى روح العلم بمعناه الدقيق (science) .

وحجتهم في ذلك أنه لا يمكن وضع نظرية علمية بالمعنى الدقيق بالاعتماد على الظواهر اللغوية ، كما تبدو في المادة المتاحة أو العينة (corpus) ، لأن هذه العيّنة غير شاملة ، ولا تخلو من النقص والقصور ، بسبب أخطاء محتملة أو إهمال لبعض الظواهر ، أو نسيان من أصحاب اللغة لبعض الظواهر الأخرى .

لكن الاعتماد على «المقدرة» competence هو الأوفق فى تأسيس نظرية علمية محكمة ؛ لأن صاحب اللغة والباحث فى اللغة يتمتعان بالبديهة التى تساعدهما على التخلص من هذا القصور ، كما تخلصهما من الغموض والوقوع فى الأخطاء ، وتساعدهما لذلك على توليد وفهم جمل جديدة صحيحة وهذا هو أساس النظرية .

ويمكن الرد على هؤلاء بأن أية نظرية (theory) يكفى لتحقيق علميتها قدرتها على توضيح الواقع أو المادة المعينة الخاضعة للدراسة بصورة محتملة قابلة للتطبيق . وهذا الواقع فى حالتنا هذه يتمثل فى الرغبة فى فهم اللغة وتوضيح حقائقها ، أو قل ، إنه يتمثل فى رغبتنا فى معرفة كيف تعمل اللغة . وهذا ما يحدث بالفعل عند دراسة أية لغة فى واقعها الحقيقى . هذا بالإضافة إلى أن الاعتماد على «المقدرة» وحدها أو الجانب العقلى فقط يتسم بسمة الذاتية ، الأمر الذى يحرم العمل من الموضوعية أو يبعده عنها .

ويستمر الناقدون لمقولة تشومسكى وأتباعه : «إن المقدرة اللغوية عند الإنسان تعنى قدرته على توليد ما لا حصر له من الجمل الصحيحة» . يقولون ، موجهين هذا التساؤل : فى أى فترة تعنى بهذه «المقدرة» ؟ . إذا كان تشومسكى يعنى فترة الدراسة ، فما معيار صحة هذه الجمل المولّدة ؟ من المعلوم أن اللغة لا تثبت على حال واحدة ، إنها فى تغيُّر دائم . وهذا يعنى اختلاف معايير الصحة من فترة إلى أخرى . ويتساءلون أيضًا : كيف يستطيع الإنسان أن يولّد ، ومن أى شىء يولّد ؟ الأمر يقتضى أن يكون هناك مخزون يولد منه كالمخزون فى الكمبيوتر ؛ حيث يتم التعامل مع المادة الداخلة المخزونة ويولد منها بالبرمجة . هذه المادة المولّدة أو المبرمجة إنما هى ملك الأفراد والمجتمع . إذن ، لابد من أخذ هذا المجتمع وأفراده فى الحسبان . وهو ما يهمله تشومسكى .

٢ – فكرة الثنائية المتمثلة في «المقدرة» و «الأداء» التي طرحها تشومسكي فكرة مقبولة من حيث المبدأ ، فهناك جانب المعرفة وجانب الأداء في كل قدرات الإنسان ومحصوله المعرفي ، ولكن لا يمكن الاعتماد على أحد الجانبين دون الآخر . إنهما متلازمان ويكونان كلا متكاملاً ، وبخاصة في حال اللغة . ومن هنا وصف بعضهم مسلك تشومسكي في الاعتماد على «المقدرة» وحدها في كل مراحل الدراسة بأنها نظرية «عبثية» . ولكن بعض الدارسين يرون أن النقد لا يوجه إلى أساس النظرية ، وإنما يوجّه إلى منهج الدراسة والكشف عن هذه «المقدرة» التي التزم بها تشومسكي في كل مراحل الدراسة . إن تشومسكي في منهجه هذا يفترض منذ البداية وجود متكلم وسامع مثالي . وهذا الإنسان المثالي لا وجود له ، وإن وجد فإن «مقدرته» و «أداءه» يختلفان من وقت إلى آخر ، وفقًا لتغير الحال وظروف المجتمع .

٣ – تفترض نظرية تشومسكي أن قواعد اللغة نظام عقلي مجرد ، يعكس المقدرة العقلية عند الإنسان ، وهو نظام بعيد عن المتغيرات الاجتماعية وما صاحبها من تغيرات ثقافية واقتصادية ... إلخ . هذه المتغيرات أو هذه الظواهر كلها متقلبة ، ولا يجمعها نظام واحد . وهي لذلك في رأيه لا تصلح أن تكون جزءًا من نظام اللغة . حيث لا تستطيع القواعد اللغوية أن تقدم تفسيرًا لها . وهذه الظواهر المتغيرة (أو المتقلبة) إنما يقع تناولها على عاتق دارسين آخرين ، كعلماء الاجتماع والأنثروبولوجيا ، على ما يرى تشومسكي .

وهكذا حرم تشومسكي نظريته من النظرة الاجتماعية إلى اللغة ، وهكذا أيضًا كان من الصعب (في البدء في الأقل) الربط بين طرفي ثنائيته (المقدرة والأداء) من وجهة النظر الاجتماعية والأنثروبولوجية . ولكن بعد دراسات متوالية لهذه الثنائية ، حاول بعضهم إدخال بعض التعديلات التي كان لها أثر كبير في

تخفيف حدة التباعد بين طرفيها . حاول بعضهم الربط بين القواعد الجراماتيكية العميقة (deep grammatical rules) والعمليات أو الظواهر الاجتماعية . ومع ذلك ، فقد شاب هذه المحاولة – حتى وقت قريب – بعض أوجه النقص والقصور ، حيث إن التحليل الشكلي للقواعد (قواعد الأداء) كان مقصورًا على حالات محدودة نسبيًا من الكلام المنطوق (الأداء) . وجرت بعد ذلك محاولات أخرى لعملية الربط هذه ، حتى وصلت إلى فكرة ما سمّي «المقدرة الاتصالية» communicative competence . فإذا كانت المقدرة اللغوية linguistic conpetence تمنح المتكلم المقدرة على توليد جمل صحيحة ، فإن المقدرة الاتصالية تصنف قدرته على الاختيار من مجموع الجمل صحيحة القوانين الاجتماعية التي تحكم السلوك في المواقف التي تواجهه . فإذا كان المخزون (في المقدرة اللغوية) . كافيًا ومستوعبًا عند المتكلم أمكنه أن يتصرف ويأتي بالأمثلة المولّدة التي تناسب هذا الموقف أو ذاك ، وإن كان الأمر على العكس من ذلك فمعناه أن هذه المقدرة اللغوية بها نقص وقصور .

٤ – ولكن على الرغم من هذا التعديل في النظرية الذي يقرّب فهمها واتصالها بالواقع نسبيًا ، مازالت هناك اعتراضات أخرى كثيرة توجه إليها . من أهمها:

– الاعتراض على فكرة العالمية للقواعد ، وفكرة المثالية التي تفترض وجود متكلم – سامع مثالي يجيد لغته ولا ينحرف عنها ، إذ ما الرأي أو القول في اللهجات التي تنحرف قليلاً أو كثيرًا عن النماذج المثالية التي يفترضها تشومسكي ؟

– الاعتراض على محاولته تقعيد اللغة بمنهج منطقي رياضي بحت . ويختتم المعترضون أو المتسائلون كلامهم بقولهم : «إذا كان تشومسكي يرمي من كل ما

فعل أن يجعل الدرس اللغوى علمًا خالصًا (science) فهو مبالغ . ذلك أن اللغة خاصة إنسانية تخضع للتطور والتغير ، وهو فى هذا أيضًا يتجاهل عنصر الاتصال والتوصيل فى اللغة . وما رأى أصحاب هذه النظرية فى تلك الظواهر الصوتية التى تكسو الكلام وتفصح فى الوقت نفسه عن المواقف الاجتماعية ، كظاهرة موسيقا الكلام (التنغيم intonation) وغيرها من الفواصل الصوتية ... إلخ .

الفصل الثالث

فروع علم اللغة

وبه مبحثان

المبحث الأول : التفريع بحسب المادة اللغوية

المبحث الثانى : تفريعات بينية

الفصل الثالث

فروع علم اللغة

اتسعت دوائر البحث فى اللغة فى السنوات الأخيرة اتساعا مذهلا ، حتى إنك لتجد لها منافذ ومسالك تنفذ بها ومنها إلى ألوان مختلفة من فروع العلم الأخرى والمعرفة الإنسانية فى عمومها .

ويرجع هذا الاتساع فى نظرنا إلى ثلاثة أمور متصلة غير منفصلة .

أولها : انتشار الدراسات اللغوية واستقرارها والاطمئنان إلى أنها ذات أهمية فى الأخذ بيد الدارسين فى حقول علمية ومعرفية منوعة لها اتصال بالإنسان (صاحب هذه اللغة) وظروفه التاريخية والاجتماعية والثقافية والنفسية والتعليمية ... إلخ . وقد أدى هذا الوضع إلى دخول غير اللغويين المحترفين إلى ميدان اللغة ، ناشدين العون من أسرارها فى إلقاء الضوء على مشكلاتهم فى حقولهم العلمية الخاصة ، كما أغرى هذا الوضع كذلك عددًا من اللغويين إلى الأخذ بنصيب من العلوم الإنسانية غير اللغوية ، قصدًا إلى تعرف مدى ما يمكن أن يسهم به البحث اللغوى فى خدمه هذه العلوم ، وأملا فى إثراء عملهم اللغوى وتعميقه عن طريق التعرف المناسب لحقائق هذه العلوم التى من شأنها أن تمدهم بما ينمى معرفتهم اللغوية ويساعدهم فى إلقاء الضوء على حقائق اللغة الإنسانية .

وثانى هذه الأمور يتمثل فى اتساع دائرة اللغويين المحترفين ، وميلهم إلى التعميق والتأصيل ، مع اختلاف فى وجهات النظر ومناهج الدرس عند تناولهم لمادتهم كما

تبين لنا فى الفصل السابق - ومن ثم برزت إلى الوجود اتجاهات أو مدارس لغوية كثيرة ، تتفق فى أشياء وتختلف فى نواح أخرى ، منهجية وغير منهجية .

ويأتى الأمر الثالث ملخصا للموقف كله وكاشفا عن سر اتساع دوائر البحث اللغوى ، ونعنى بهذا الأمر تلك الحقيقة الواضحة للعارفين ، وهى أن دراسة اللغة تعنى دراسة الإنسان . ودراسة الإنسان تقتضى - فيما تقتضى - الوقوف على كل ما يتصل به من ظروف وملابسات عرضت لها أو اختصت بها علوم إنسانية شتى .

لهذا كله لا تعجب لكثرة التقسيمات والتفريعات لعلم اللغة ومناحى الاتجاهات والاهتمامات فى هذا الحقل الذى يعد الركيزة الأساسية فى البحث «الإنسانى» بعامة .

وسوف نحاول تقديم شيء من هذه التقسيمات ، مكتفين بالاشارة إلى أهمها بحثا ، وأشهرها تداولا ، وأكثرها استقرارًا وتأصيلا .

المبحث الأول
التفريع بحسب المادة اللغوية

يتجه هذا التفريع نحو المادة اللغوية ذاتها ، أى أنه يصنع لمقابلة مادة اللغة من أصوات وصيغ وتراكيب ... إلخ . وتكتسب فروعه أسماءها من الجانب اللغوى المعين الذى تقوم بدراسته والبحث فيه ، بقطع النظر عن أية جوانب خارجية تتصل بالبحث اللغوى بعامة ، كالمناهج التى تتبع فى التحليل ووجهات النظر الخاصة التى تتجه نحو الظروف والملابسات التى تتصل باللغة اجتماعيا ونفسيا وتاريخيا ... إلخ .

من هذه الزاوية يتفرع علم اللغة إلى مجموعة من الفروع ، يختلف الدارسون فى عددها وترتيبها وعلاقتها بعضها ببعض . ولقد استقر رأينا على التفريع التالى ، وهو أشهرها وأقربها إلى المنطق وأصلحها لحاجة الدارسين .

١ - علم الأصوات - وله جانبان : علم الأصوات (العام) أو ما نعربه نحن إلى «الفوناتيك» ، وعلم وظائف الأصوات ، معربا إلى «الفنولوجيا» .

٢ - علم الصرف .

٣ - علم النحو (علم التراكيب) .

٤ - علم المعنى .

٥ - المعجم .

٦ - علم الأسلوب .

وليس المقصود «بالمعجم» هنا «صناعة المعجم» ، وإنما المقصود النظر فى الثروة اللفظية وبحث مشكلاتها وتحليلها من جوانبها المختلفة التى تتبلور فى تحديد معانيها . وعلم المعنى عندنا أوسع فى اهتمامه ومسائله من النظر المعجمى ، ذلك أن علم المعنى يشمل فى دائرة اختصاصه البحث فى معانى التراكيب ومعانى المفردات ، ويمكن لذلك أن تقرر أن العلاقة بين علم المعنى والمعجم علاقة العام والخاص . على أن بعض الدارسين يقصر اهتمام علم المعنى على البحث فى المفردات ، ومن ثم يكتفون بالنص على علم المعنى مهملين «المعجم» من التقسيم . ومدرسة أخرى - مدرسة فيرث - لها وجهة نظر خاصة فى علم المعنى ، إذ يراه شاملا لكل المستويات اللغوية ، كما بيّنا سابقا .

وهناك وجوه نظر أخرى فى هذا التفريع . فمنهم من يخرج «الفوناتيك» (أحد فرعى علم الأصوات) من التقسيم على أساس أنه يعنى بدراسة الأصوات بوصفها أحداثا منطوقة لها جوانب مادية فسيولوجية وفيزيائية .. إلخ . وهو فى نظر هؤلاء أقرب إلى علم الفيزياء منه إلى علم اللغة ، وإن كان النظر فيه ذا أهمية فى البحث اللغوى بوصفه ممهدا للدخول فى هذا البحث .

وهناك من لا يفصل بين «الصرف» و «النحو» ويطلق عليهما معا علم «القواعد» ، بل إن مدرسة حديثة (مدرسة تشومسكى) تستعمل المصطلح «القواعد» grammar منتظما كل الفروع باستثناء «الفوناتيك» و «المعجم» . فكأن «القواعد عند أصحاب هذه المدرسة يرادف «علم اللغة» بمعنى من معانيه ، إذ إن علم القواعد عندهم يعنى علم وظائف الأصوات + علم الصرف + علم النحو + علم المعنى» مجتمعة .

ومهما يكن الرأى فى هذا التقسيم أو ذاك ، فمن المقرر عند العارفين أن الفروع الخمسة الأول (مهما اختلفت وجهات النظر فى التفريع) كل متكامل ، ولا

يمكن الفصل بينها فصلا حاسما : كل فرع ذو اتصال وثيق بسابقه أو لاحقه ، وكل منها يفيد فى النظر فى صاحبه أو مادته . وربما جاز الفصل بين هذه الفروع عند الضرورة ، كما يظهر مثلا فى محاولة التعريف بهذه الفروع للمبتدئين من الدارسين وفى حالة البحوث الدقيقة فى مجال التخصص فى فرع معين .

أما «علم الأسلوب» ، فقد اختلف الدارسون فى الحقل العام الذى ينتمى إليه ، وتنازعه اللغويون والأدباء ورجال النقد الأدبى . وتميل المدرسة الفرنسية بالذات إلى حسبانه من فروع علم اللغة ، وإن كان فرعا ذا سمات خاصة . وفى السنوات الأخيرة عندما ظهر الاتجاه اللغوى فى تحليل النصوص الأدبية ، نشط الدارسون فى هذا الاتجاه حتى انتهى المطاف بهم إلى تأسيس علم يفى بحاجتهم اللغوية والأسلوبية وسموه «علم الأسلوب اللغوى» Linguistic stylistics أو «علم اللغة الأسلوبى» Stylolinguistics .

وحقيقة الأمر عندنا أن «علم الأسلوب» ينتمى إلى مجالين : مجال الدراسات اللغوية ، وذلك بالنظر إلى «الأسلوب» على أنه بناء أو هيكل لغوى ، مكونة عناصره من وحدات لغوية ، جاءت منسوقة وفقا لمعايير لغوية على وجه من وجوه قواعد اللغة المعينة . و «الأسلوب» أيضا ينتمى إلى مجال الأدب ونقده ، بوصفه نوعا من التعبير منفردا بخواص تعبيرية مميزة لغوية وغير لغوية ، وبوصفه نمطا خاصا من الكلام يفى أو لا يفى بأغراضه الأدبية والثقافية والاجتماعية والنفسية أيضا .

ونحن – وإن لم نكن من رجال الأسلوب المحترفين – نرى أن «علم الأسلوب» له صلة وثيقة بعلوم اللغة والأدب والنقد ، وعلوم الاجتماع والنفس والجمال ، وتنزع مواده إلى هذه العلوم كلها ، وتعتمد – وإن بصور مختلفة – على محصلات هذه العلوم .

تعريف موجز بالفروع

ستحاول فى الصفحات التالية تقديم لمحات خاطفة عن الفروع السابقة كلها أو جلها ، قاصدين إلى مجرد . تعريف القارئ بحدودها وأساسيات ميادينها ، دون الدخول فى أية تفصيلات ، إذ إن ذلك يحتاج إلى بحوث ضخمة يغنى عنها ما يملأ الأسواق اللغوية من أعمال كثيرة متنوعة تعرض لهذه الفروع وجوانبها المختلفة بصورة أو بأخرى .

علم الأصوات :

هو العلم الذى يدرس أصوات اللغة . فإن وجهت الدراسة نحو المادة الصوتية نفسها أطلقنا عليه «الفوناتيك» تعريبا للمصطلح Phonetics ، بالمعنى الذى قصدنا إليه وهو النظر فى المادة الصوتية بوصفها أحداثا فعلية . والأولى فى هذه الحالة أن ننعت هذا المصطلح العام بنعت مخصص أو محدد ، فنقول «علم الأصوات العام» ، general Phonctics . وقد يكتفى أحيانا بالمصطلح العام «علم الأصوات» دون ذكر هذا النعت على ضرب من التسمح أو اعتمادا على ثقافة القارئ ، ولكن على أساس أن المقصود به توجيه وظيفته نحو دراسة المادة الصوتية المنطوقة ، لا نحو النظم والقواعد الصوتية وما إلى ذلك .

وعلم الأصوات فى هذه الحالة يتفرع إلى فروع ثلاثة :

١ – علم الأصوات النطقى أو الفسيولوجى وهو الذى يعنى بالأصوات من حيث كونها أصواتا منطوقة بواسطة جهاز معين هو جهاز النطق . وهو هنا يتجه نحو النظر فى هذا الجهاز وفى كيفية إخراج الأصوات وصفاتها النطقية الفعلية .

٢ - علم الأصوات الفيزيائى أو الأكوستيكى وهو الذى ينظر فى الأصوات من ناحيتها الفيزيائية أى من حيث تأثيرها على الهواء وما تحدث فيه من ذبذبات منتشرة بين فم المتكلم وأذن السامع .

٣ - علم الأصوات السمعى وهو ما يبحث فى تأثير هذه الذبذبات على الأذن وعلى العقل جميعا .

وأول هذه الفروع هو أقدمها وأشهرها وأكثرها تداولا فى معاهد العلم المختلفة . وقد يلحق بهذه الفروع الثلاثة فرع رابع هو علم الأصوات المعملى أو العملى أو التطبيقى أو الآلى . وهو - كما يظهر من التسمية - يعنى بإخضاع الصوت البشرى للأجهزة العلمية المساعدة التى من شأنها أن تعين الباحث على تعرف دقائق الأصوات وطبائعها .

وهذه الفروع الأربعة - منفردة ومجتمعة - إنما تعنى بدراسة الأصوات من الناحية المادية الصرفة ، أى دون النظر أو تركيز النظر فى قيمتها ووظائفها فى اللغة المعينة . أما الذى يبحث فى الأصوات من حيث قيمتها ووظائفها فهو ما يعرف «بالفنولوجيا» phonology أو علم وظائف الأصوات .

فإذا كان الجانب الأول بفروعه الأربعة يدرس صوت الباء مثلا من حيث صفاته النطقية بالإشارة إلى مخرجه وإلى طبيعته من حيث الانفجار والجهر مثلا أو يُتناول بالنظر إلى الذبذبات الناشئة عن هذا النطق وتأثيرها على السمع . إذا كانت هذه وظائف الفوناتيك بفروعه الأربعة ، فإن وظيفة الفنولوجيا البحث فى صوت الباء من حيث كونه وحدة صوتية تكون جزءا من النظام الصوتى للغة العربية ، وهو جزء ذو قيمة فى التركيب الصوتى فى هذه اللغة بحيث يستطيع أن يغير معانى الكلمات بالتبادل بينه وبين وحدة صوتية أخرى فى كلمتين متفقتين فى تركيبهما الصوتى باستثناء أحد هذين الصوتين ، كما فى نحو : بلد - ولد : فكل من الباء

والواو وحدة صوتية ذات قيمة ووظيفة صوتية تتمثل فى أن كلا منهما يميز كلمة من أخرى . فهنا لم تنظر إلى الصفات النطقية أو الفيزيائية للباء والواو ، وإنما نظرنا إلى دورهما فى التركيب الصوتى للكلمتين المذكورتين .

ولا يقتصر دور الفنولوجيا على النظر فى وظائف الوحدات الصوتية فى التركيب ، بل يتعداه إلى النظر فى تلك الظواهر الصوتية التى تكسو المنطوق ، كلمة كان أو جملة ، كالنبر والتنغيم (موسيقى الكلام) والفواصل الصوتية من وقفات وسكتات وفصل ووصل ... إلخ .

وما يقوم به الفنولوجيا أو علم وظائف الأصوات قد يطلق عليه أحيانا علم «الفونيمات phonemecs» أى العلم الذى يجرى وراء تعرف فونيمات اللغة المعينة وهى وحداتها الصوتية phonetic units من أصوات صامتة وصائتة (أو حركات) . وهو كذلك يقوم بالأدوار الأخرى التى يقوم بها «الفنولوجيا» ، وقد يكون الفرق بينهما - إن كان هناك فرق - فى طرائق الدرس والتحليل . وقد يستخدم «الفنولوجيا» عند بعضهم بمفهوم أعم من «علم الفونيمات» وحينئذ يكون هذا الأخير محصورا عمله فى النظر فى الفونيمات أو الوحدات الصوتية فقط .

على أنه من المهم أن ندرك أنه لا يمكن الفصل فصلا تاما بين الفوناتيك والفنولوجيا . فأنت حين تنظر فى حقل أحدهما لابد - شئت أم لم تشأ - من التعرض بطريق أو بأخر لمجال الفرع الثانى . ويمكن تشبيه العلاقة بينهما بالعلاقة بين «المادة الخام وطبخها» أو كما قال واحد منهم «الفوناتيك يجمع المادة الخام والفنولوجيا يطبخها» . ومن ثم يكتفى بعضهم - اختصارا - بالمصطلح «علم الأصوات» phonetics للإشارة إلى الفرعين جميعا .

علم الصرف :

علم الصرف ، ويسمى «المورفولوجيا» morphology ، هو العلم الذى يدرس «مورفيمات اللغة» ، و «المورفيم» worphene أصغر وحدة صرفية ذات معنى على مستوى التركيب . وتتمثل المورفيمات أساسا فى الكلمات واللواصق . واللواصق إما سوابق كما فى حروف «أنيت» التى تدخل على الفعل المضارع أو لواحق كالضمائر المتصلة كما فى ضربت مثلا ، والدواخل (أو الأحشاء) كالألف فى قاتل إذا قورنت بقتل . والقول بأن المورفيم أصغر وحد صرفية ذات معنى على مستوى التركيب يعنى أن المورفيم المعين إذا انضم إلى مورفيم آخر أو انضم إلى تركيب استلزم نسقا معينا من نظم الكلام أو تغيير معنى عما يلتحق به كلمة كان أو تركيبا . مثلا :

أكتب : بها المورفيم [أ] وهنا نستطيع أن نقول :

أنا أكتب ولا نستطيع أن نقول هو أكتب .

ولو قلنا كتبت استطعنا بالمثل أن نقول أنا كتبت ولا نقول هو كتبت .

وهكذا نجد أن كلا من المورفيمين السابقين قد حدد وحدات التركيب ونسّق نظمه ، ومن هنا كان لكل واحد منهما معنى أى قيمة صرفية محددة .

والعادة أن ينظر إلى المورفيم من ثلاث زوايا : من حيث الشكل والقيمة (أو المعنى) ومن حيث تصنيفه إلى أنماطه بالنظر إلى وظيفته وتوزيعه فى التركيب .

من حيث الشكل :

قد يتعدد شكل المورفيم للوظيفة الواحدة ، كما فى حالة الرفع فى اللغة العربية ، فقد يكون المورفيم ضمة أو واوا ، كما فى الأسماء ، وقد يكون نونا كما فى الأفعال . وقد يأتى المورفيم بصورة واحدة لأكثر من وظيفة ، كنون الرفع فى الأمثلة

الخمسة ونون المثنى والجمع ، ومنه أيضا الألف للنصب فى الأسماء الخمسة والألف للدلالة على التثنية ، والكسرة للجر فى أغلب الحالات والكسرة للنصب فى جمع المؤنث السالم ، والفتحة للنصب فى الأغلب والفتحة للجر فى الممنوع من الصرف ، والسكون قد يكون للجزم ، كما يكون للبناء ... إلخ .

من حيث الوظيفة والقيمة :

تصنف المورفيمات أيضا من حيث معانيها وقيمها الصرفية فى اللغة المعينة . من ذلك مثلا فى اللغة العربية : مورفيمات الإعراب - مورفيمات معانى الزيادة فى الأفعال - حروف «أنيت» وضمائر الرفع المتصلة وضمائر النصب المتصلة - مورفيمات الاستفهام والنداء والنفى وأدوات النصب والجزم فى الأفعال - مورفيمات التذكير والتأنيث - مورفيمات الإفراد والتثنية والجمع - مورفيمات التعريف والتنكير - مورفيمات الربط وأدوات العطف ... إلخ .

من حيث التصنيف إلى أنماط :

يعتمد هذا التصنيف على الوظيفة وعلى طرائق توزيع المورفيمات فى التركيب واختصاصها بتراكيب أجناس نحوية معينة . فأدوات النفى صنف (للأسماء أو الأفعال أو كليهما) وأدوات الاستفهام صنف ثان وأدوات الجزم صنف ثالث وأدوات النداء صنف رابع وهكذا .

وقد يكون المورفيم عنصرا منطوقا ، كما فى الأمثلة السابقة ، أو غير منطوق ، كما فى نحو كتب . ففى هذا المثال معنا مورفيم ذو قيمة ولكنه لم ينطق . وقد أشار إليه النحاة العرب بالضمير المستتر ، أى أن التقدير «كتب هو» . هذا المورفيم ونحوه يسمى المورفيم «الصفر» أى اللا شىء نطقا وإن كان ذا وظيفة إيجابية فى النظام الصرفى للأفعال فى اللغة العربية .

وقد يتمثل المورفيم في تغيير تركيب الصيغ أو حركاتها ، كما في الفعل المبنى للمجهول إذا قورن بالمبنى للمعلوم ، وهو ما يسمّى مورفيم المغايرة . وهذا المورفيم (مورفيم المغايرة) هو دليل الجمع في صيغ جمع التكسير جميعا .

وخلاصة القول في ذلك أن المورفولوجيا أو الصرف يبحث في الأساس في حقلين كبيرين . أولهما الاشتقاق وهو معروف والثاني التصريف أي الزيادات التي تلحق الصيغ أو تغير من تراكيبها للدلالة على الأجناس الصرفية ، كما يبحث في الأدوات بكل أشكالها ووظائفها وصنوفها . من ذلك مثلا :

علامات التثنية والجمع (مورفيمات العدد) .

علامات التأنيث والتذكير (مورفيمات النوع = التذكير والتأنيث) .

علامات التعريف والتنكير (مورفيمات التعريف والتنكير) .

علامات الإعراب (مورفيمات الإعراب) .

الأدوات بأنواعها كافة .

وهناك مورفيمات أخرى كثيرة كتلك الزيادات التي تدل على المشاركة (قاتل) أو الطلب (استفهم) أو التعدية (الهمزة في أجلس) ... إلخ .

وللصرف وظائف أخرى مهمة هي تصنيف الأجناس الصرفية الكبرى ، بناء على ما يوجد في الصيغ من مورفيمات ، وذلك كتقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف ، وتقسيم الفعل إلى ماض ومضارع وأمر ، وإلى متعد ولازم ... إلخ . وكما في تقسيم الاسم إلى مفرد ومثنى وجمع وإلى مذكر ومؤنث ومنكر ومعرف .... إلخ . وله كذلك أن ينظر في الحروف والأدوات وإن لم يعتمد هنا على شكل الصيغ وإنما يعتمد في هذا النظر على وظائف الأداة ذاتها .

فأدوات الجزم هى مورفيمات الجزم وطريق تعرفها صرفيا يكون باختصاصها بالأفعال وبأدائها لوظيفة معينة هى الجزم . وأدوات الاستفهام يحكم عليها بذلك إما بتغيير فى شكل التركيب الذى تدخل فيه أو للزوم الأداة موقعا معينا وإما (وهو الأهم) بسبب إحداث موسيقى معينة فى المنطوق كله .

والصرف خطوة مهمة للنحو أ وهو جزء منه ولا يمكن الفصل بينهما فصلا تاما بحال ، وقد يطلق عليهما معا «علم القواعد» (grammar) . وقد ينضم إليهما علم وظائف الأصوات (الفنولوجيا) فى رأى بعضهم .

بقى أن نشير إلى أن الدرس الصرفى الحديث اعتمد فى البحث والتحليل والوصول إلى الحقائق الصرفية وإلى تصنيف المكوّنات للجمل والعبارة على المورفيم دون الكلمة ، لأسباب علمية مهمة . منها :

١ - الاختلاف الكبير بين الدارسين فى تعريف الكلمة وبيان حقيقتها ، حتى إن أولمان يقول فى هذا الشأن «ليس هناك تعريف وحيد أو تعريف جامع مانع لمثل هذا النوع من المصطلحات المجردة . إنها مصطلحات يصعب تعريفها ، وإن كان من السهل تعرفها»[١] .

٢ - التعريف العام للكلمة ، كما فى المعاجم ، لا يكفى لتعيين الكلمة بدقة ، إذ إن هذا المعنى العام تلفّه أحيانا ظلال وألوان من المعنى بحسب الاستعمال . وفى كل حالة يصبح لها قيمة وربما وظيفة تختلف عن الحالات الأخرى .

٣ - تنوّع المناهج فى الدرس وتنوع اللغات يؤدى إلى تنوع تعريف الكلمة بتنوع هذا وذاك .

(١) دور الكلمة فى اللغة - ترجمة الكاتب .

٤ - الكلمة فى الكلام المنطوق ليس من السهل تعرف حدودها ، إذا إنها تتداخل مع ما يسبقها وما يلحقها . والاعتماد على بعض الظواهر الصوتية كالنبر مثلا لا يكفى لتحديد الكلمة ، إذ إنه فى الكلام المنطوق قد يتغير موقعه أو تتغير درجته ، فهو إذن معيار ناقص .

٥ - الاختلاف فى بنية الكلمة ، أهى الكلمة المجرد أم المزيدة ؟ والقول بأن الكلمة هى «أصغر صيغة حرة» بمعنى أنها يمكن النطق بها منعزلة ، لا يكفى أيضا لتحديد الكلمة ، إذ إن هناك عناصر لغوية ذات قيمة صرفية مؤكدة لا تخضع لهذا التحديد . من ذلك مثلا الضمائر المتصلة فى اللغة العربية .

٦ - ما الرأى فى الأدوات ، كأدوات النفى والجزم والنصب ؟. ربما تنطق منعزلة ، ولكنها ليست ذات قيمة أو معنى إلا بربطها بكلمات أخرى فى التركيب .

وهناك آراء أخرى كثيرة لتعريف الكلمة ، تتسم جميعا بالقصور وعدم الدقة ، وليس الأمر فى ذلك مقصورا على علماء الغرب ، بل إنا نلاحظ هذا القصور فى التعريفات التى أوردها لنا علماء العربية أيضا .

لهذا كله ، انصرف الدارسون فى الحديث إلى البحث عن عنصر صرفى آخر يمكن تعرّفه وتعريفه بصورة أدق ، بقطع النظر عن بنيته واتصاله أو انفصاله ، وله فى الوقت نفسه قيمة ومعنى فى التركيب ، فكان اتفاقهم على اتخاذ «المورفيم» morpheme ، أساسًا للتحليل الصرفى فى أية لغة من اللغات .

علم النحو : Syntax

اختلف الدارسون فى القديم والحديث فى وظيفة هذا العلم ، كما اختلفوا فى مفهومه وفى موقعه من المستويات اللغوية الأخرى ، كالأصوات والصرف ... إلخ . وكان الاختلاف الأظهر والأشيع فى طرائق البحث فيه وفى أساليب تقديه

إلى المتعلمين . ومن هنا كانت الشكوى من صعوبة النحو وجفاف مادته ، وعدم القدرة على استيعاب أحكامه .

ففي العربية مثلا له مفهومات عدة ، منها أنه «علم العربية» ، و «علم الإعراب» ، أو ما فسره بعضهم بأنه «العلم الباحث في أواخر الكلم إعرابا وبناء» . وتناول كثير من الدارسين أحكام النحو ومسائله كما لو كانت مستقلة بذاتها ، ومنعزلة عن غيرها من مسائل وقضايا المستويات الأخرى . وأصبح الكلام فيه وعنه يمثل الغرض الأوفى والهدف الأسمى من دراسة اللغة ، حتى خيل لبعضهم - والناشئة منهم بالذات - أن دراسة النحو هي دراسة اللغة في جملتها .

وزاد الأمر تعقيدا وصعوبة كثرة أساليب تناول المادة النحوية واختلاف هذه الأساليب إلى درجة التعارض أو التناقض ، الأمر الذي حوّل النحو لغزا من الألغاز التي لا يستطيع كشف أسرارها ومعرفة مضامينها إلا مؤلفوها ذوو الحنكة في ابتداعها وصنعها .

وكان ما كان ، أصبح المعلم التقليديّ الآن حائرا في كيفيات فكّ هذه الطلاسم ، وكيفيات تقديمها إلى المتعلمين ، فأخذ يدور حول نفسه يصيب أحيانا ويخطئ أحيانا أخرى ، والمتعلمون يتلقون هذا الخلط ويخرجون من دروس النحو بلا حصيلة تذكر ، أو - في أغلب الحالات - ينصرفون وأذهانهم يلفها ضباب كثيف يحرمهم من رؤية النور واكتشاف المسار الصحيح .

حدث هذا أو يحدث في حين أن القضية سهل ميسورة ، لو نحا المختصون نحوا علميا في تناول النحو وفي طرائق تقديمه للمتعلمين . وذلك سبيله وضوح مفهوم العلم وموقعه في الدرس اللغوي ومسئولياته في هذا الدرس .

ونحن من جانبنا نحاول في السطور التالية أن نقدم خطة متواضعة تفي بهذه الأمور كلها . وهي خطة ليست من صنعنا ، وإنما هي من صنع اللغويين المحدثين

الثقات ، وقد شكلوها عبر الزمان من واقع الخبرة والتجربة ، وقد آل الأمر بينهم فى النهاية إلى الأخذ بها وطرحها إلى الناس ، عامتهم وخاصتهم على سواء .

فنقول : علم النحو - ويسمى syntax بالإنجليزية - هو العلم الباحث فى التراكيب ، ومن ثم كان معروفا عند بعضهم «بعلم التراكيب» .

ويبحث النحو فى التراكيب من وجوه هى :

١ - الاختيار .

٢ - الضم والموقعية .

٣ - التعليق أو بيان العلاقات الداخلية بين وحدات التركيب .

٤ - الإعراب (فى اللغات المعربة) .

ونعنى بالاختيار ، اختيار الوحدات أو المورفيمات التى تكون التراكيب . والمفروض فى الاختيار اللغوى أن يكون اختيارا طبيعيا خاليا من عنصر المفاضلة أو الاختيار المتعمد الذى يفاضل بين المورفيمات الصالحة للتعبير ، إذ إن هذا الأخير أدخل فى علم الأساليب منه فى علم النحو .

ثم تأتى مرحلة الضم وهى مرحلة دقيقة تقتضى معرفة جيدة بقواعد البناء وأصوله وإدراكا واعيا بنظام ترتيب المورفيمات ووضعها فى نسق صالح مقبول بحسب قواعد اللغة المعينة . وهنا تراعى حدود الموقعية للمورفيمات ومناسبتها بعضها لبعض بحيث تفيد المعنى أى بحيث تصبح صحيحة من الناحية النحوية .

ففى قولنا : جاء الطالب مبكرا .

جاء ترتيب المورفيمات وضمها بعضها إلى بعض مطابقا لقواعد النحو فى اللغة العربية . وعلى العكس من ذلك إذا قلت :

ال + جاء + مبكرا + طالب

فهذه كلها مورفيمات عربية صالحة لأن تصنع تركيبا عربيا ولكن ضمها جاء بطريقة غير صحيحة فى هذه اللغة .

وقد نتوسع فى معنى الضم بحيث يشمل التبادل بين المورفيمات الصالحة لصنع تراكيب صحيحة ، ولكن نتيجة التبادل تؤدى إلى اختلاف التركيب بسبب اختلاف بعض المورفيمات أو اختلاف مواقعها ، ومن ثم تكون الفرصة للحصول على عدة تراكيب صالحة ولكن بعضها أوفق من بعض بالنسبة للفكرة أو للمقام . كما فى مثل :

إذا جئت أكرمك	أو	أكرمك إذا جئت
إن جئت أكرمك	أو	أن تجئ فأنا أكرمك

وهذا الضم فى الواقع مبنى على أساس المفاضلة فى الاختيار كذلك ، ومن ثم نحا بنا نحو علم الأساليب المبنى على عامل المفاضلة بين عناصر التركيب .

والاختيار والضم معا يكونان ما يمكن أن نعده نظيرا لفكرة «النظم» عند عبدالقاهر الجرجانى . والفرق الأساسى بين الاتجاهين أن «النظم» عند عبدالقاهر يُعنى فى الأساس باختيار الأفضل والأكثر مواءمة للمقام ، وبضمه كذلك على طريق أنسب وأوقع فى التأثير والتعبير ، على حين أنا هنا – فى الاختيار والضم – إنما نعنى بالصحة المطلقة من الناحية النحوية لا بما هو أحسن أو أفضل ، إذ إن وظيفة النحو البحث فى الصحة المطلقة . أما ربط الكلام بالمقام للبحث عن وجوه البلاغة فهو يمثل درجة أعلى ، تدخل فى الأساليب وعلوم النقد الأدبى . وركيزة العمل فى هذه العلوم هو «علم المعنى أو السيمانتيك» على ما هو معروف .

أما التعليق فالمقصود به ربط الكلام بعضه ببعض ربطا يتمشى مع قواعد اللغة المعينة من جهات عدة ، مثلا :

١ - من حيث المطابقة فى العدد (الإفراد والتثنية والجمع) والنوع (التذكير والتأنيث) والتعريف والتنكير ... إلخ .

٢ - من حيث ربط مورفيمات بعينها بمورفيمات أخرى محددة كربط أدوات الجزم والنصب بالفعل المضارع ، أو نون التوكيد بهذا الفعل وفعل الأمر .

٣ - أو من حيث طبيعة المورفيمات فى الأبواب النحوية المعينة ، كأن يكون الحال نكرة مشتقا وصاحبه معرفة ، أو أن يكون المفعول المطلق مصدرا من جنس فعله ، أو أن يكون المفعول لأجله مصدرا بمعنى من أجل كذا ... إلخ .

والنظر فى التعليق فى القواعد يعنى النظر فى الخواص الجزئية بكل أبواب النحو ، باستثناء الإعراب (فى العربية مثلا) . واستثناء الإعراب لا يعنى عدم أهميته ، وإنما يعنى أن الاختيار الصحيح والضم الصحيح والتعليق الصحيح يقود كل ذلك حتما إلى إعراب صحيح . فهو نتيجة العمل النحوى السليم أو قل هو دليل التعليق الصحيح .

أما الاعراب فهو الوظيفة الرابعة للبحث فى النحو . وقد بالغ النحاة العرب فى الاهتمام به ، حتى إن كثيرا من المتأخرين وزعوا المادة النحوية على أساس هذا الإعراب بوصفه العمل الأساسى عندهم . وهم فى ذلك - فى رأينا - على طريق غير مستقيمة ، إذ الأفضل التركيز على النظر فى الجهات الثلاث الأولى ، لأنها إذا تمت على طريق صحيحة كان الإعراب صحيحا ، كما ألمحنا إلى ذلك . ولقد كان لهذا الاهتمام المبالغ فيه بالإعراب أثر كبير فى وضع قواعد العربية ، إذ لم ينظروا فى قواعد التركيب الأخرى من موقعية وتعليق نظرا كافيا ، الأمر الذى ضحى بكثير من حقائق اللغة . وظهر لنا الأمر كما لو كان النحو هو الإعراب والإعراب وحده .

ولقد كان عبد القاهر الجرجانى أعمق فى النظر من النحاة المحترفين إذ بنى نظرية النظم عنده على قواعد النحو وقوانينه ، لا على إعرابه . وكان يعنى بقواعد

النحو وقوانينه تلك الجهات التى أشرنا إليها من اختيار وضم وتعليق صحيح ، بل إن التعليق عنده هو أساس النظم . إنه لم يهمل الإعراب لقد أخذه فى الحسبان ولكن على أساس أنه يمثل وظيفة من وظائف النحو وهى عنده وظيفة مهمة ولكنها تابعة يستوى فيها العالم والجاهل ، كما قرر السكاكى .

علم المعنى : Semantics

وظيفته البحث فى المعنى ، وقد يكون النظر فيه على مستوى الألفاظ أو التركيب . والنوع الأول يمثل دراسة تقليدية قديمة ، كما يظهر فى تسجيل المعانى العامة للألفاظ فى المعاجم أو فى التعرض لمجموعات معينة من هذه الألفاظ كما هو الحال فى دراسة الترادف والمشترك اللفظى ... إلخ .

ولكن لما ظهر قصور هذه الدراسة وعجزها عن بيان الحقيقة اتجهت دراسات المعنى إلى التراكيب للنظر فى معانيها أو معانى وحداتها المكونة لها وهى فى التركيب . ذلك أن الكلمة المعينة قد يكون لها معنى عام إذا أخذت منعزلة عن سياقها ، أى غير مستخدمة بالفعل فى تركيب أو عبارة ، ولكنها قد تؤدى معانى أخرى أو ألوانا منها إذا وظفت فى هذه التراكيب والعبارات . وربما يكون للكلمة الواحدة أكثر من معنى وأكثر من ظلال دلالية . فكان لابد إذن من التوجه نحو التراكيب لتعرف المعانى بدقة ووضوح .

وهذه الدراسة السيمانتيكية تتسم بالصعوبة وعدم الوضوح أحيانا ، وليس ذلك راجعا إلى الدراسة ذاتها بقدر ما هو مسبب عن عاملين آخرين مهمين فى هذا الحقل .

أولهما : اختلاف الدارسين فى «معنى المعنى» ، إذ لم يحدث اتفاق تام بينهم على هذه النقطة ، وذلك لاختلاف وجهات النظر . فمنهم من ينظر إلى

المعنى من زاوية عقلية أو نفسية ، وآخرون يفسرونه تفسيرا سلوكيا وفريق ثالث ينظر إليه من زاوية لغوية صرفة . ولشدة الخلاف على تحديد المقصود بالمعنى يميل بعضهم إلى إخراجه من الدراسة اللغوية ، بحجة أن تعرف المعنى يقتضى تعرف كل العادات والتقاليد وأنماط الثقافة والسلوك والخبرات والحرف والصنائع السائدة فى المجتمع المعين ، وذلك بالطبع أمر يصعب إدراكه أو يستحيل . وقد كان هذا الاتجاه سائدا فى بعض الأوساط اللغوية فى أمريكا (بقيادة بلو مفيلد) فى منتصف القرن العشرين تقريبا ، ولكن ما إن ظهر «تشومسكى» ونشط منهجه العقلى حتى تغير الوضع وانعكس الاتجاه وأصبح لعلم المعنى أهمية كبيرة ، وجذب إليه كثيرا من الدارسين الذين عمقوا ميادينه ونوعوا فى اتجاهات النظر فيه .

العامل الثانى يتمثل فى اختلاف مناهج النظر فى المعنى وطرائق تحليله ، إذ نرى كل فريق منهم ينهج نهجا خاصا فى هذه السبيل . حتى اختلطت الأمور على طلاب السيمانتيك وأصبحت أفكارهم موزعة بين هؤلاء وأولئك .

ومهما يكن من أمر فدراسة المعنى هى جوهر الدراسات اللغوية وقمتها ، ومن ثم كان لابد من التعرض لها بصورة أو بأخرى ، ولكل دارس أن ينهج الطريق الذى يراه أنسب لأغراضه .

وعلم المعنى فى أصح الأقوال فرع من فروع علم اللغة ، وفرع مهم كما بينا ، على أن بعضا من الباحثين يراه ألصق بعلوم البلاغة والنقد الأدبى ، وآخرين يعدونه فى وسط الطريق بين الدراسات اللغوية والدراسات النقدية ، وهو فى الوقت نفسه المدخل اللغوى إلى «علم الأسلوب» .

وقد اختلف الدارسون فى وظيفة هذا العلم ، فبعض يقصرها أو يكاد يقصرها على البحث فى معانى الألفاظ ، وآخرون يوجهون اهتمامه إلى دراسة المعنى على مستوى التركيب . وفى العقود الأخيرة نلاحظ اهتمام بعض الدارسين العارفين

بالجانبين كليهما (الدراسة على مستوى المفردات ومستوى التراكيب) ، وهذا فى الحق ما ينبغى الأخذ به والسير على دربه . ومن هنا لم تكن لهؤلاء حاجة إلى ذكر «المعجم» بوصفه فرعا من فروع علم اللغة ، إذ هو «شظية» من شظايا علم المعنى . ونحن بهذا السبيل نأخذ ، وإن كنا قد ذكرناه سابقا فى التفريع .

المبحث الثانى
تفريعات بينية

ظاهر مما تقدم أن التفريع السابق يتعلق بالمادة اللغوية ذاتها ، وبطرائق ومناهج درسها . وهذا التفريع هو ما يعنى به اللغويون المحترفون ، وهو الشغل الشاغل لهم ، يدورون فى إطاره ويعكفون على تعميق جوانبه ، وإن جاء تركيز بعضهم على جانب لغوى معين أو منهج معين ، وتركيز آخرين على جوانب أو مناهج أخرى ، وفقا لاهتمام كل فريق واتجاهاته فى العمل .

ومن هنا نستطيع أن ننعت ها التفريع (بجوانبه المختلفة) بعلم «اللغة الداخلى» على ضرب من التسمح والاختصار فى الإشارة والتعبير . و «علم اللغة الداخلى» بهذا المفهوم وظيفته عندنا البحث فى ذات اللغة للكشف عن أسرارها وحقائقها ، بقطع النظر عما يتصل أو يتعلق بها من عوامل خارجية ، كاتصالها بالعالم الخارجى من ثقافة أو حضارة ، وبغض النظر عن جوانبها النفسية أو العقلية أو الفلسفية ، أو البيئية والعرقية ... إلخ .

وهناك من جهة أخرى فروع لغوية حديثة العهد بالوجود نسبيا ، انضمت إلى حظيرة الدرس اللغوى بصورة من الصور ، ولكنها جميعا لا تبحث فى ذات المادة اللغوية بقدر ما توجه اهتمامها إلى عوامل خارجية ، لها نوع صلة باللغة بطريق التأثير والتأثر أو لها حاجة فى بيان العلاقة بين اللغة وهذه العوامل للإفادة من حقائق الجانبين حتى تكتمل الصورة لهذه المعجزة (اللغة) وتتضح أسرارها المتشعبة التى لها علاقة أكيدة بالإنسان وبحياته وأنماط سلوكه .

من أهم هذه الفروع فى نظرنا مجموعة معينة لها نوع استقرار وانتشار فى الوقت الحاضر، وغدا بعضها ذا مناهج وأساليب علمية فى البحث، ومن ثم وجبت الإشارة إليها فى صورة التفريع التالى :

١ - علم اللغة النفسى .

٢ - علم اللغة الاجتماعى .

٣ - علم اللغة الجغرافى .

٤ - علم اللغة الإثنولوجى .

٥ - علم اللغة الأنثروبولوجى .

٦ - علم اللغة السياسى .

٧ - علم اللغة التعليمى أو التربوى .

وهذه الفروع فى جملتها يمكن أن تكون إطارا معينا من النظر اللغوى، نطلق عليه «علم اللغة الخارجى» ، على أساس أن البحث هنا متجه إلى عوامل وظروف خارجية عن ذات اللغة ومادتها .

وهناك بالإضافة إلى كل ما تقدم «شظايا» بحثية فى اللغة وما اتصل بها لم يستقر وضعها بعد، ويمكن ردها كلها أو بعضها إلى واحد من الفروع السابقة فى التفريع الثالث، من ذلك مثلا :

١ - علم اللغة العقلى .

٢ - علم اللغة البيولوجى .

والأول منهما يدرس اللغة على أساس من «تفسيرات حدسية وفرضيات ذاتية عارية من البيانات اللغوية الحقيقية»، إذ إنه يركز على اكتناه العقل والعود إليه

فى تفسير اللغة ، وعلى الاهتمام بالمقدرة اللغوية لدى الإنسان . وهو بهذا الوصف ذو نسب قريب بعلم اللغة النفسى . وعلم اللغة العقلى فى الوقت نفسه يقابل ما عرف مؤخرا «بعلم اللغة الآلى» mechanistic linguistics .

أما الثانى فينظر إلى اللغة على أنها ظاهرة بيولوجية للإنسان بالتركيز على الجوانب العصبية والفسيولوجية .

تعريفات

١ - علم اللغة النفسى : psycholinguistics

إنه يمثل مجموعة من الدراسات التى تلحق بعلم اللغة وتركز عملها فى البحث عن العلاقة بين المتكلم والكلام الذى يرسله وعن الأثر الذى تحدثه الرسالة فى السامع . والعلاقة بين علم اللغة وعلم النفس علاقة لها جذور قديمة وبخاصة بين أولئك الذين يعتمدون فى تفسير الحقائق اللغوية على أسس عقلية أو نفسية . وقد توثقت هذه العلاقة بمرور الزمن حتى أصبح هناك حقل متميز من الدرس يجمع بين الجهتين وأصبح يسمى «علم اللغة النفسى» ، أو «علم النفس اللغوى» ، على ما يرى بعض الدارسين ، وحظى باهتمام خاص وصار علما له حدوده وأبعاده ومناهجه منذ الستينات .

ولقد كان من الدوافع إلى الاهتمام به والأخذ بمبادئه فى السنوات الأخيرة ظهور اتجاهات جديدة فى دراسة اللغة ، تتمثل فى أفكار «تشومكى» ومنهجه فى دراسة اللغة . إنه - مثلا - يرى أن أهم شىء يمكن أن يقوم به علم اللغة هو دراسة العقل البشرى The role of liguistics is to discovr the mind of man وذلك بالطبع ليس غريبا على «تشومسكى» الذى ينحو نحوا عقليا واضحا فى تفسير اللغة ، والذى يرى كذلك أن أفضل طريق للنظر فى «علم اللغة» . حسبانه فرعا من «علم النفس الإدراكى» cognitive psychology .

وجدير بالذكر أن «علم اللغة النفسى» لم يشغل فكر دى سوسير ، وليس له مكان فى مبادئه ، وذلك لأنه لم يعرض لدراسة «الكلام» parole . وكذلك الحال

فى كل الاتجاهات البنوية فى عمومها . إن البنويين جميعا مهتمون «بالبنية» أو «الهيكلية» اللغوية منعزلة عن المتكلم أو أية عوامل خارجية ، من أهمها السياق غير اللغوى . فالنظر إلى المتكلم يدخل فى علم النفس والنظر إلى السياق غير اللغوى من اختصاص علم الاجتماع أو علم اللغة الاجتماعى عند هؤلاء .

ومن أهم نقاط البحث فى علم اللغة النفسى محاولة تعرف كيفية اكتساب الطفل لغته وكيف يكتسب الألفاظ ومعانيها - كيف ومتى ينمى الطفل قدراته على فهم التراكيب ونظمها - كيف ومتى يستوعب نظام التصريف فى اللغة ... إلخ .

على أن كثيرا من هذه الأسئلة وما أشبهها ظل حتى هذه اللحظة دون إجابة واضحة ذات قيمة .

ومن نشاط البحث فى هذا العلم كذلك محاولة تعرف أسباب الاضطرابات اللغوية والنفسية والدراسات المتعلقة بأمراض اللغة وأسباب العيوب الكلامية والنطقية وكيفية علاجها ، على أن العيوب الكلامية المتعلقة بالنطق قد أفرد لها مؤخرا علم خاص هو علم اللغة البيولوجى .

وباختصار يمكن القول بأن علم اللغة النفسى يدرس كل الموضوعات التى تعرض بصورة أو بأخرى لعلاقة اللغة بالفكر ، أو لكيفية فهم السامع لما يسمع ، وكيفية التخطيط من قبل المتكلم لنطق جمله تعبيرا عن أفكاره ، وكيفية اختيار مفرداته ، وكيفية اختزان مفرداته فى الذاكرة ومدى صعوبة استحضارها أو سهولته ، وكيفية اختزانه لجمل اللغة - أيختزنها بحسب معانيها أم بحسب ألفاظها ؟ ... إلخ .

وبعبارة أخرى ، ليست وظيفة علم اللغة النفسى الوصف أو التحليل اللغوى للكلام ، وإنما وظيفته الاهتمام بالعلاقات التى تربط بين الرسالات الكلامية والفرد

الذى يرسلها أو يسمعها : إنه يدرس مسيرة التواصل الكلامى ، وتتابع الصور الكلامية . ويمكن عده فرعا من فروع «علم اللغة التطبيقى» .

٢ – علم اللغة الاجتماعى : Sociolinguistics

فرع من الفروع الملحقة بعلم اللغة ، وهو – بوصفه علما – فرع حديث العهد بالوجود نسبيا ، إذ برز على الساحة العلمية فى أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن العشرين ، ومنذ ذلك التاريخ وهو يزداد نموا واتساعا وتحديدا لاهتماماته ونقاط البحث فيه . وأصبح له رجاله وطلابه على مستوى اللغويين ورجال علم الاجتماع جميعا . وظهرت فيه أعمال علمية كثيرة تعرف به وتحدد أبعاده وترسم مناهجه وتشير إلى أهميته وإلى ما يتوقع له من نتائج تفيد الدارسين فى اللغة من جميع مناحيها وزواياها ، سواء أكانوا لغويين خلصا أم اجتماعيين أم رجال «علم النفس الاجتماعى» Sociophsychology أم رجال التربية ... إلخ .

وليس معنى ما تقدم على كل حال أن هذا الفرع من الدرس لم يكن معروفا من قبل ، أو أن نقاط البحث فيه لم تكن معروفة أو خاضعة للنظر قبل هذا التاريخ المشار إليه سابقا . إن بعض مواضيعه كان محل نظر اللغويين بصورة أو بأخرى ، ولكن هذه النقاط كانت تعالج ضمن الإطار العام لعلم اللغة على أساس أن اللغة (فى رأى بعض الدارسين) ظاهرة اجتماعية ، وأن بينها وبين المجتمع الذى تعيش فيه تبادلا مستمرا من حيث التأثير والتأثر . فهناك فى علم اللغة درج الكثيرون من اللغويين على تناول قضايا معلومة تدخل فى إطار هذا العلم مثل : وظيفة اللغة فى المجتمع ، وتنوع اللغة إلى لهجات أو أنماط من الكلام بحسب البيئة أو الثقافة أو الحرفة والصنعة ... إلخ .

فالذى حدث مؤخرا إذن هو نوع من التجميع لنقاطه ومسائله مع تعميقها والتوسيع فى المناحى والجهات التى يمكن أن ينتظمها هذا العلم . أضف إلى ذلك

أن عصرنا هذا الذى نعيش فيه يمتاز بالاهتمام الفائق بالتخصصات الدقيقة وإعطائها نوعا من الكيان أو الاستقلال . وعلى هذا النحو ظهر ما سموه «علم اللغة الاجتماعى» ، وبدا كما لوكان فرعا منفصلا عن علم اللغة . ولكن هذا الانفصال فى رأينا هو انفصال نظرى ، إذ من الصعب أن نجد حدودا حاسمة بينهما ، بل هناك تداخل واهتمام مشترك فى كثير من قضايا اللغة ، وبخاصة من وجهة نظر مجموعة من اللغويين عرفوا بأصحاب المدرسة الاجتماعية فى النظر إلى اللغة .

وإذا أردنا أن نقدم نوعا من التحديد لهذا الفرع قلنا : إنه العلم الذى يدرس اللغة من حيث علاقتها بالمجتمع ، أو العلم الذى يحاول الكشف عن القوانين والمعايير الاجتماعية التى توضح وتنظم سلوك اللغة وسلوك الأفراد نحو اللغة فى المجتمع .

وكثيرا ما يثار السؤال : أهناك حدود فاصلة بين علم اللغة بمعناه العام وعلم اللغة الاجتماعى ؟ هناك قوم يؤكدون وجود هذه الحدود بين العلمين ، حيث إن علم اللغة عندهم ينحصر اهتمامه فى البحث عن اللغة وبنيتها وخواصها التركيبية ، دون التفات إلى السياق الاجتماعى الذى تتعلم فيه هذه اللغة أو تستعمل ، ثم يأتى عالم الاجتماع بعد ذلك - إن شاء - فينظر فى تلك القواعد والقوانين التى لها ارتباط بالمجتمع ، كأن ينظر مثلا فى التنوعات المختلفة للتعبير عن الفكرة الواحدة ، وفقا للمجموعات المختلفة فى البيئة اللغوية . وهذه هى نظرة أصحاب المدرسة البنوية (Structural School) وكذلك الحال عند تشومسكى ومن لف لفه من أصحاب المدرسة اللغوية التوليدية التحويلية التى لا تهتم بالنظرة الاجتماعية إلى اللغة ، وتركز جهودها فى النظر العقلى النفسى .

وهناك آخرون يقفون موقفا مخالفا ، ويرون أن دراسة اللغة دون الإشارة إلى المجتمع نظرة غير دقيقة ، شأنها فى ذلك شأن من يدرس سلوك الصداقة دون أن يربط سلوك أحد الصديقين بسلوك الآخر .

وهذا الرأى مقبول من جهتين ، أولا : أننا لا يمكن أن نتكلم عن لغة معينة فى فراغ ، لأنها نفسها ظاهرة اجتماعية ومنسوبة إلى قوم معينين ، وهم الذين يتكلمونها . ثانيا : الكلام له وظيفة اجتماعية : إنه وسيلة الاتصال ، كما أنه طريق تعرف المجموعات المختلفة فى البيئة الواحدة ، ومن ثم لو عزلنا دراسة الكلام عن النظر فى المجتمع ، فإننا نحرم من فرصة التفسير الاجتماعى للظواهر اللغوية المستعملة .

ومن أنصار هذا الرأى الثانى «فيرث» ومدرسته المعروفة باسم مدرسة لندن اللغوية . ويميل «هدسون» Hudson إلى هذا الاتجاه ويفضله ، على الرغم من أنه يلحظ فرقا بين علم اللغة وعلم اللغة الاجتماعى ، وهو فرق فى درجة الاهتمام . فعلم اللغة الاجتماعى يركز عمله على الجانب الاجتماعى للغة ، فى حين أن علم اللغة يكتفى بأن يأخذ فى حسبانه الجانب الاجتماعى للغة أخذا ما عند دراستها والنظر فى قواعدها وضوابطها . ولهذا استقر رأى هدسون على أن يتحدث عن عالم اللغة وعالم اللغة الاجتماعى ، كما لو كانا عالمين مختلفين ، وإن التقيا أو التقت اهتماماتهما فى كثير من القضايا والنقاط .

وجدير بنا فى هذا المقام أن نشير إلى مصطلح آخر يستعمل أحيانا فى هذا الحقل الدراسى ، ذلك هو «علم الاجتماع اللغوى» . درج بعض الدارسين على استعمال المصطلحين «علم اللغة الاجتماعى» و «علم الاجتماع اللغوى» كما لو كانا مترادفين يطلقان بالتبادل على شىء واحد أو فرع واحد من الدرس اللغوى الاجتماعى أو الاجتماعى اللغوى . من هؤلاء مثلا «فيشمان» Fishmann ، على حين يفرق آخرون بينهما ، وهو عندهم تفريق فى درجه الاهتمام ، أى أن الفرق يظهر عند التركيز على جانب دون آخر : الاهتمام بالجانب اللغوى أو الجانب الاجتماعى ، كما يظهر الفرق كذلك عندما يكون الباحث المعين أقدر من صاحبه وأكثر خبرة منه فى التحليل اللغوى أو العكس : أى التحليل الاجتماعى .

وهناك على كل حال نقاط التقاء كثيرة بينهما ، ومن ثم ليس ضروريا أن نحاول التفريق بينهما أكثر مما ذكر ، حيث إن كثيرا مما يكتبه الباحثون فى علم اللغة الاجتماعى يمكن بكل سهولة أن ينتظم بحوث علم الاجتماع اللغوى .

وحرىّ بنا أن نشير هنا إلى أن للعرب أفكارا مهمة فى الدرس اللغوى ، يمكن أن ندعى انتماءها إلى علم اللغة الاجتماعى بصورة أو بأخرى . ويمكن لنا فى هذا المجال أن تذكر القارئ بثلاث فكر أو اتجاهات لوحظت فى أعمال الدارسين العرب من لغويين وعلماء اجتماع ، ونكتفى للتمثيل لذلك بثلاثة أمور هى :

أولا : لاحظ العرب منذ بدء تقعيد لغتهم العلاقة بين اللغة والبيئة : لاحظوا اختلاف الكلام باختلاف البيئات الجغرافية والثقافية . فعندهم ما يمكن أن يسمى اللغة المشتركة أو النموذجية ، وهناك كذلك اللهجات التى استطاعوا أن يربطوا بينها وبين بيئتها ، بل إنهم سموها بأسماء قبائلها أو بيئاتها الجغرافية ، فهناك اللغة الحجازية ، والتميمية ولغة الطائيين ولغة أزد عمان ... إلخ . وهذا ملحظ دقيق ودليل الرؤية الصادقة للعلاقة بين الكلام والمجتمع . نعم ، نحن لا ننكر أنهم كانوا يسعون من وراء ذلك إلى اختبار هذه اللغات ومعرفة خواصها لاختيار أجودها وأحسنها المتمثل فى الفصحى ، وذلك لهدف قومى ودينى ، هو العمل على وحدة اللغة من أجل وحدة القومية ووحدة الدين الممثل فى القرآن الكريم ، ولكن على الرغم من ذلك ما زالت الحقيقة واضحة ملموسة فى إدراكهم العلاقة بين الجانبين : اللغة والبيئة أو المجتمع . وهذا أمر مقرر معروف ، وإن لم يدخلوا فى ذكر التفاصيل والجزئيات الخاصة بتوزيع اللغة وتنوعها وأسباب ذلك .

أما أنهم ركزوا على الجانب اللغوى من هذه الظاهرة (ظاهرة التنوع) فتفسيره ميسور ، فهو يتمثل فى فكرة الاختيار ، اختيار ما سار على نهج ما رسموا من قواعد ، وطرح ما عداه وعده شاذا أو خاصا بقوم من الأقوام ، وإن أجازوا صحته والاستشهاد به ، كما صرح بذلك ابن جنى «ولغات العرب كلها حجة» .

ثانيا : كتاب سيبويه نفسه خير شاهد على إدراك هذه العلاقة ، ذلك أن الكتاب لم يعن بالتقعيد بالصورة التى نلمسها فى أعمال المتأخرين من النحاة . لقد عمد الرجل فى مجمل كتابه إلى إيراد الأمثلة والشواهد مستقاة من بيئاتها ، فكأن أشبه بالراوى لأقوالهم وطرائق التعبير عندهم . وكان ينقل عن كثير من «اللغات» ناسبا نقوله إلى أصحابها مع اختلاف بيئاتهم وثقافتهم وأنماط تعبيرهم من الشعر والنثر معا . وتسجيل «قواعد» اللغة بهذه السبيل فيه دليل واضح على الوعى بالعلاقة بين اللغة وأصحابها من حيث التأثير والتأثر .

ثالثا : ولم يقف الأمر عند النحاة وأضرابهم من الباحثين ، بل تعداه إلى عدد من المفكرين والأدباء فى القديم . وما الجاحظ إلا مثل حى لهذا السلوك وشاهد على هذا الإدراك ، وإن لم يكن الرجل معنيا بالتقعيد اللغوى أو اختيار صيغة لغوية تتخذ مثالا ومعيارا تحتذى . والحق أن أمثلة كثيرة وردت فى آثاره كالبيان والتبيين والحيوان تشير بوضوح إلى عمق الرؤية بتنوعات المتكلمين وبيئاتهم وحرفهم وصنائعهم وطباعهم كذلك . وإنا لنلمح ذلك بسهولة عند كلامه عن السماكين والشحاذين والأعراب وغيرهم من أصناف البشر .

وهذه النظرة الاجتماعية إلى اللغة نجدها بارزة ذات عمق واتساع عند ابن خلدون أيضا . فقد استطاع بثاقب نظره أن يعى معنى التغير أو التنوع اللغوى بتنوع البيئات الاجتماعية ، فتكلم عن اللغة المشتركة وأفاض فى الحديث عن اللهجات وخواصها . كما أدرك أن تنوع هذه اللهجات أمر طبيعى يتمشى مع قواميس الأشياء وقوانين الظواهر الاجتماعية . والحق أن ما جاء به ابن خلدون فى هذا السبيل - على الرغم من ذكره متناثرا فى مقدمته - يصلح أن يكون بداية علمية لذلك الفرع من الدرس الذى تطور أخيرا وأصبح علما مستقلا يعرف بعلم اللغة الاجتماعى أو علم الاجتماع اللغوى ، وهذه التسمية الأخيرة أنسب لابن خلدون وحرفته ، وهى حرفة علماء الاجتماع ، كما هو معروف .

وإن تنس لا تنس فى هذا المقام تلك الفكرة اللغوية الاجتماعية البلاغية التى تفصح عنها مقولتهم المشهورة «لكل مقام مقال» . فهذه العبارة على وجازتها ترسم طريقا واسعا عريضا للبحث اللغوى الاجتماعى . ذلك أنهم أدركوا أن اللغة لا تلقى فى فراغ ، وإنما هى مرتبطة ارتباطا وثيقا بمقامها أو سياقها الاجتماعى . وهذا الربط – كما نعلم – أساس من أسس عملية الفهم والإفهام ، بل هى المنطلق الحقيقى للدرس اللغوى عند المدرسة اللغوية الاجتماعية ، كما يظهر ذلك مثلا فى أعمال «فيرث» ومدرسته .

نعم ، نحن ندرك أن اهتمامهم بربط الكلام بالمقام إنما كان لسعيهم من ورائه إلى إرشاد المنشئين ، وتوجيههم إلى اختيار الأفضل والأحسن من طرائق التعبير ، حتى يأتى الكلام بليغا مؤثرا محققا هدفه . ولكننا – مع ذلك – نلمح بسهولة ووضوح صدق رؤيتهم وعمق إدراكهم للعلاقة بين التنوعات اللغوية (أو الأسلوبية) ومقتضى الحال أو ماجريات الكلام . وهذه الرؤية هى أساس العمل فى علم اللغة الاجتماعى ، كما هو مقرر .

وعبد القاهر الجرجانى له لمحات ظاهرة فى هذا المجال ، وإن كنا نعد ما ذكره فى هذا المجال أقرب إلى علم الأسلوب الأدبى منه إلى علم اللغة الاجتماعى ، إذ هو يركز على طرائق التعبير أو التنوعات اللغوية لاختيار الأنسب منها والأوقع فى النفس والأقرب إلى الذوق ، دون ربطها ببيئة لغوية معينة . ومع هذا ما زال عبدالقاهر من الداعين بصورة أو بأخرى إلى وجوب ربط الكلام بمقامه ، وهذا الربط – كما أسلفنا – من صميم البحث فى علم اللغة الاجتماعى .

وخلاصة ما تقدم أن اللغة عند طائفة كبيرة من اللغويين ظاهرة اجتماعية ، ومن ثم يجب النظر إليها فى إطار المجتمع الذى تعيش فيه . وعلى هذا يمكن القول . إن علم اللغة عند هؤلاء هو واحد من العلوم الاجتماعية أو فرع من فروع علم الاجتماع .

والحقيقة أن العلاقة بين هذين العلمين معترف بها عند غالبية المدارس اللغوية ، بقطع النظر عن الاتجاهات الخاصة لكل منها ، غاية الأمر أن الفرق بينها يظهر فى التركيز على هذا الجانب أو ذاك .

وما يقوم به «علم اللغة الاجتماعى» الآن من دراسات وبحوث كان - وما يزال عند بعضهم - جزءا لا يتجزأ من الدراسات اللغوية بمعناها العام . ويمكن أن نؤكد ذلك بإيراد أمثلة مما يقوم به علم اللغة الاجتماعى الآن . إنه مثلا يعرض لاختلاف اللغات باختلاف المجتمعات ، ولتنوع اللغة إلى لهجات بعوامل اجتماعية ثقافية ، كما ينظر فى أساليب هذا التنوع على أساس من الظروف الاجتماعية ، وكذلك يعرض لكيفية التوصل إلى لغة مشتركة صالحة للتفاهم بين جميع طبقات المجتمع المعين .

وينظر علم اللغة الاجتماعى أيضا فى المشكلات اللغوية الناجمة عن تعدد اللغات فى الوطن الواحد ، ومحاولة الوصول إلى «معيار» لغوى يتخذ أسلوبا عاما للاستعمال القومى فى المجتمعات التى تعانى من هذه المشكلة . وقد يقترب به البحث فيه حتى يصل إلى علم «الأساليب» أو يتداخل معه ، إذ قد ينشغل بدراسة الخواص اللغوية لمجموعة الناس أو لفرد من الأفراد . وبذلك نكون قد اقتحمنا مجال «علم الأسلوب» . والفرق بينهما إنما يتضح فى أن علم اللغة الاجتماعى يركز جهده على الخواص اللغوية بوصفها ظاهرة اجتماعية أو ثقافية خاصة ، على حين يسعى علم الأسلوب إلى تقييم هذا السلوك اللغوى أو ذاك وتقدير موقعه من الناحية التعبيرية أو الفنية من وجهة نظر الناقد الأدبى .

ومن الجدير بالذكر أن علم اللغة الاجتماعى علم ذو أهمية وطرافة أيضا . فهو يلقى ضوءا على السلوك الاجتماعى والخواص الاجتماعية من عادات وتقاليد فى المجتمع المعين . وقد تقود مثل هذه الدراسة إلى الكشف عن طبقات المجتمع كشفا

موضوعيا صحيحا . وهو أيضا ذو أهمية فى دراسة لغات المجتمعات النامية ، وهى دراسة من شأنها أن تعين المعْنيّين بشئون التعليم فى هذه البيئات على اكتشاف الشكل اللغوى الذى يمكن أن يتخذ أساسا أو معيارا للغة التعليم أو اللغة أو اللهجة التى ينبغى أخذها أساسا للتفاهم على المستوى القومى العام .

٣ – علم اللغة الجغرافى : **geographical linguistics**

وظيفة هذا العلم دراسة التغيرات اللغوية فى أبعاد جغرافية فى إطار غير زمنى ، ذلك أنه يهتم بالأبعاد الجغرافية للظواهر اللغوية فى لهجات اللغة المعينة، دون النظر فى العوامل التاريخية لهذه التغيرات ، كما يهتم بصناعة الأطالس اللغوية لبيان التوزيع الجغرافى لهذه الظواهر . ومع اهتمامه بالأبعاد الجغرافية يأخذ علم اللغة الجغرافى فى الحسبان أبعادا أخرى كالعوامل الثقافية والحرفية والمهنية أيضا . فقد يحدث أن تجد فى البيئة الجغرافية الواحدة تغيرات أو ظواهر لا ترجع إلى البعد الجغرافى وحده ، وإنما ترجع إلى سبب أو أسباب أخرى غيرما ذكرنا . وهذه التغيرات والظواهر حينئذ يمكن أن تسمى اللهجات الاجتماعية social dialecs أو sociolects التى هى فى حقيقة الأمر نتاج التفاعل بين الأبعاد الجغرافية والأبعاد الأخرى .

ومعنى هذا أن علم اللغة الجغرافى يشبه «علم اللهجات» dialectology أو هو هو فى نظر بعضهم . على أن بعض الدارسين يوسع فى اختصاص الأول فيستخدمه فى تصنيف اللغات المختلفة على أساس مواقعها الجغرافية ، لاعلى أساس أصلها ونسبتها اللغوية ، كأن يقال مثلا لغات أوربية أو آسيوية أو أمريكية شمالية ... إلخ .

والعلمان معا (علم اللغة الجغرافى وعلم اللهجات) لهما روابط قوية وأنساب وثيقة بالعلوم الاجتماعية كلها ، وبخاصة علم اللغة الاجتماعى .

والحق أن علم اللغة الجغرافى (وقرينه علم اللهجات) ليس إلا جناحا أو جانبا من علم اللغة الاجتماعى . والفرق بينهما - إن كان هناك فرق - إنما يظهر فى أمرين :

١ - علم اللغة الجغرافى يدرس التغيرات فى إطار الأبعاد الجغرافية وعلم اللغة الاجتماعى ينظر فى علاقة هذه التغيرات بالمجتمع وطبقاته وثقافاته ... إلخ .

٢ - الأول يحاول وضع القوانين والنظم لهذه التغيرات من الوجهة اللغوية الجغرافية والثانى ينظر فى مجموع هذه التغيرات دون كبير اهتمام بوضع القواعد والنظم اللغوية : إنه يكتفى بالنظر فى علاقة التغيرات بالمجموعات اللغوية .

٤ - علم اللغة الإثنولوجي : ethno - Liguistics[1]

ويسمى علم اللغة العرقى أو السلالى . وهو علم حديث العهد بالوجود نسبيا . ويعنى بدراسة الصلة بين اللغة والثقافة للأجناس البشرية وأنماط سلوكها ، بغية الوصول إلى فهم حقيقى للمجتمعات الخاضعة للدراسة . فهو يدرس اللغة لا لذاتها وإنما بوصفها تعبيرا عن سلالة أو جنس من البشر أو شعب معين أو ثقافة معينة . وقد يمتد العمل فيه أيضا إلى الاهتمام بلغات المجموعات البدائية ، كما حدث بالفعل فى أمريكا عند توجيه النظر إلى وصف اللغات الهندية الأمريكية .

إنه ضرب من البحث يربط بين علم اللغة وعلم السلالات «ethnalogy» (أو الأجناس البشرية) ، بحيث يفيد كل منهما من صاحبه من حيث المادة والمنهج . هذا بالإضافة إلى أن هناك قضايا إنسانية تحتاج إلى النظر فى العلمين معا وربطهما بعضهما ببعض . وهو متداخل مع علم اللغة الاجتماعى ومع علم اللغة الأنثروبولوجى (الآتى ذكره) . وهذا الأخير يتداخل مع علم اللغة الاجتماعى أيضا.

(1) ethno -comes from "ethnology" which means the sience of races and their relations to one another and characteristics.

٥ – علم اللغة الأنثروبولوجي : anthropological-linguistics[1]

والعلاقة بينه وبين السابق علاقة وثيقة ، حتى إن بعضهم يستخدم المصطلحين بالتبادل ، لاشتراكهما في التركيز على الصلة بين اللغة والثقافة ، ولاشتراكهما كذلك في النظر في لغات المجتمعات البدائية التي ليس لها نظام كتابي أو إنتاج أدبي .

على أن البحوث الحديثة قد وسعت في اختصاصات علم اللغة الأنثروبولوجي (علم اللغة الإنساني) ، حيث يقوم بالربط بين اللغة والثقافة (بالمعنى الواسع) للنوع البشري عبر كل الأزمان وكل الأماكن ، كما يأخذ في الحسبان الصفات البيولوجية والثقافية المحلية . وبعبارة موجزة يعنى هذا العلم بدراسة التفاعل القائم بين اللغة والإنسان نفسه بجوانبه العضوية والثقافية .

ولعلماء العربية المحترفين وغير المحترفين نظرات ذات بال في هذا الحقل . من ذلك حديث بعضهم هنا وهناك عن بعض الصيغ أو العبارات أو صور النطق المختلفة باختلاف الثقافة أو العرق والسلالة . وللجاحظ في هذا الباب لمحات طيبة ، وبخاصة فيما يتعلق بالنطق وسماته . ومن ذلك قوله : «وقد يتكلم المغلاق الذي نشأ في سواد الكوفة بالعربية المعروفة ، ويكون لفظه متخيرا ، ومعناه شريفا كريما ويعلم – مع ذلك – السامع لكلامه ومخارج حروفه أنه نبطي» . هذا بالإضافة إلى حديثه في كتاب «الحيوان» عن كلام السماكين وغيرهم من أهل الحرف المختلفة[2].

(1) Anthropology = whole science of man, phyciological and psychological science of man - study of man as an animal.

(٢) ومن المفيد أن نذكر أن عيوب النطق لها جوانب عدة . جانب لغوي وجانب نفسي (يعالجه علم اللغة النفسي) وجانب عرقي أو ثقافي (يعالجه علم اللغة الأنثروبولوجي والإثنولوجي) وجانب اجتماعي أو بيئي (يعالجه علم اللغة الاجتماعي) وجانب عضوي (يعالجه علم اللغة البيولوجي) وأمثلة هذه العيوب متناثرة في أعمال الجاحظ وبخاصة في كتابه الحيوان .

٦ – علم اللغة السياسي : Institutional Linguistics

ومهمته السعي وراء دعم اللغة المشتركة وتقويتها ، قصدا إلى توحيدها وتخليصها من شوائب الغربة واللهجات . وهو يسلك الطريق نفسه في سبيل توحيد نظام الكتابة في البيئات ذات اللغات المختلفة . وقد يمتد اهتمام هذا الفرع إلى دراسة لغة الخطب والأحاديث السياسية التي تلقى في المحافل الرسمية وغير الرسمية ، لتعرف خواصها واتجاهاتها اللغوية في التعبير ، حتى نقف على الأساليب المختلفة للنزعات الحزبية وغير الحزبية في المجتمع المعين . وقد يمتد العمل في هذا العلم إلى دراسة لغة الإعلام الموجه ولغة الدعاة والمؤتمرات النوعية الموجهة .

وهذا الفرع – كما ترى – لا يعدو أن يكون «شظية» من علم اللغة الاجتماعي ، ويمكن ردها إليه وضمها إلى جوانبه المختلفة . وكذلك الحال بالنسبة للفروع السابقة ، ونعني بها علم اللغة الجغرافي وقرينه علم اللهجات وعلم اللغة الإثنولجي والأنثروبولوجي ، فكلها أجنحة لعلم اللغة الاجتماعي الذي اتسعت دائرته واستقرت مبادئه ، بحيث يرشح نفسه لأن يكون أهلا لهذه الفروع كلها . إنه – بمعناه الواسع – يشمل كل ما يتعلق بالروابط بين اللغة والمجتمع ، ومن ثم لاغرابة في ضم هذه الاتجاهات الفرعية إلى حظيرته . أما علم اللغة الاجتماعي بمعناه الضيق فتنحصر وظيفته في الاهتمام بالخطوط العامة التي تميز المجموعات الاجتماعية الخاصة من حيث دخولها في المجموعة اللغوية العامة ، ومن حيث اختلافها بعضها مع بعض ومع المجموعة اللغوية العامة .

٧ – علم اللغة التربوي :

هذا العلم في الواقع بدعة من بدع الأمريكان الذين يخرجون على العالم بجديد كل يوم . إن علم اللغة التربوي – إن كان هناك علم مستقل بهذا الاسم –

ينحصر اهتمامه فى المادة اللغوية التى تقدم إلى المتعلمين ، بمعنى النظر فيها وفى مستوياتها ، وفقا لقدرات التلاميذ وأعمارهم وثقافتهم وبيئاتهم كذلك .

وهو بهذا المعنى يعتمد على علوم اللغة الأخرى أو يستمد معظم مسئولياته منها . فبعض جوانب هذا العلم يدخل فى إطار علم اللغة العام وبعض ثانٍ فى علم اللغة النفسى وثالث فى علم اللغة الاجتماعى . وكل أو جل ما يقوم به يمكن أن تلقى مسئولياته على «علم اللغة التطبيقى» .

تفريعات أخرى :

بقى أن نشير إلى تفريعين آخرين مهمين ، جرى بعض الدارسين على ذكرهما والتنبيه عليهما ، مكتفين فى ذلك بتسمية فروعهما وإطلاق المصطلحات عليها ، دون محاولة لتحديد جوانبها أو بيان لمفهوم هذه المصطلحات . وينحصرنا فى هذا الشأن تفريعان اثنان ، هما :

الأول :

تفريع من حيث العمومية والخصوصية ، أو من حيث الاتساع والشمول من جهة ، وضيق المجال وتخصيص النشاط اللغوى المعين من جهة أخرى .

ومن ثم كان لدينا ما يعرف **«بعلم اللغة العام»** ، ويقابله ما يمكن أن نسميه نحن **«علم اللغة الخاص»** تجوزا . وأمثلة الفرع الثانى كثيرة ، كأن نقول علم اللغة العربية – علم اللغة الإنجليزية أو علم اللغة العربى – علم اللغة الإنجليزى ... إلخ .

والمعنىّ بعلم اللغة العام هو العلم الذى يدرس اللغة بوصفها خاصة إنسانية ، بقطع النظر عن بيئتها أو خواصها أو أصلها ، وبقطع النظر عن اللغة المعينة أو دارسيها أو اتجاههم فى دراسة لغتهم (كالمدرسة العربية التى حصرت عملها فى اللغة العربية) أو فى منهجهم الذى عرفوا به فى دراسة اللغة بعامة (كالمدرسة الأمريكية التى

تسلك مسلكا خاصا فى دراسة اللغات أو مدرسة دى سوسير ... إلخ) . وذلك من خلال مبادئ ومناهج عامة صالحة للتطبيق على أية لغة على وجه الأرض .

فعلم اللغة هنا ذو وظيفة عامة ، من حيث المادة ومن حيث المنهج إذ هو معنىّ باللغة الإنسانية وبوضع المبادئ والأسس والمناهج التى يمكن أن تتبع فى دراسة هذه اللغة الإنسانية .

ودى سوسير نفسه الذى اشترط حصر الدراسة فى اللغة المعينة ، ما يزال عمله واقعا تحت مظلة علم اللغة العام ، لأن مبادئه وأفكاره اللغوية إنما جاءت لرسم خطة وتحديد طريق لدراسة أية لغة يراد التعامل معها . ويشهد على ذلك كتابه المشهور محاضرات فى علم اللغة العام Course in General Linguistics . ولكنه مع ذلك يشترط عند تطبيق هذه المبادئ والأفكار أن يحصر العمل ويجرى التحليل فى اللغة المعينة ، قصدا إلى بيان خواصها المميزة لها ، حتى لا يقع اضطراب أو خلط فى الدراسة . فمبادئه وأفكاره عامة من حيث النظر وخاصة من حيث التطبيق .

أما «علم اللغة الخاص» فهو ضيق المجال بيئة أو اتجاها ، وغالبا ما ينعت بما يميز إطاره من هذين الجانبين منفردين أو مجتمعين . فقد يكون هذا النعت منصرفا إلى دراسة أو دراسات لغوية خاصة بلغة بذاتها ، كما هو الحال فى اللغة العربية فى القديم ، حيث انكب اللغويون العرب على دراسة لغتهم دون غيرها . ومن ثم جاز أن يطلق على هذا العمل «علم اللغة العربية» . ولكن هذا لا يعنى أن مبادئهم أو جملة منها غير صالحة للتطبيق على لغات أخرى . ويظهر ذلك بوجه خاص فى الدراسات اللغوية الهندية فى القديم ، حيث تركزت أعمال الدارسين هناك على «اللغة السنسكريتية» وما تفرع منها أو اتصل بها ، ومع ذلك كانت مبادئ الدرس واتجاهاته فى تحليل هذه اللغة منطلقا لنظر لغوى عام صالح للأخذ به فى معالجة

اللغات الأخرى . وقد ظهر ذلك جليا فى أعمال «بانينى» الذى أرسى مجموعة من الأسس والنظرات التى امتد أثرها حتى اليوم .

وهناك فى الجانب الآخر اتجاهات لغوية خاصة ، اتسمت بمجموعة من السمات فى طرائق البحث والتحليل ، وارتبطت بأعمال مجموعة معينة من الدارسين بوصفهم أصحاب هذا الاتجاه المعين أو ذاك . ويمكن أن يطلق على أعمالهم حينئذ اسم خاص مميز ، فيقال مثلا : علم اللغة الأمريكى - علم اللغة البريطانى - علم اللغة الفرنسى - علم اللغة العربى ... إلخ . وجدير بالذكر أن التسمية هنا منصرفة إلى مناهج البحث وأساليب التحليل اللغوى ، لا إلى اللغة المعينة ، بعكس الحالة الأولى فهى منصرفة إلى لغة معينة . فهذه الاتجاهات والمبادئ ليست موضوعة للغة بذاتها ، وإنما هى مناهج ومبادئ عامة رأى أصحابها أنها صالحة للتطبيق على أية لغة ، وإن كان أصحاب هذه الاتجاهات ينتمون إلى بيئات معينة فرنسية أو بريطانية أو أمريكية أو عربية ، وينهجون فى أعمالهم مناهج ذات سمات بحثية خاصة ، تميزهم من غيرهم من أصحاب المناهج الأخرى .

الثانى :

تفريع للعلم من حيث النظر والتطبيق ، وهنا يبرز لنا فرعان مشهوران الآن ، هما :

١ - علم اللغة النظرى .

٢ - علم اللغة التطبيقى .

هذا الأخير (علم اللغة التطبيقى) قد لقى فى السنوات الأخيرة دفعات قوية ، وكثر المهتمون به وتنوعت جهودهم حتى أصبح الآن علما أو خطا من العمل اللغوى له مجالاته وحدوده واهتمامه التى غدت أشبه بفروع منبثقة من أصل له نوع من الاستقلال .

بين علم اللغة النظرى وعلم اللغة التطبيقى :

تخضع اللغة لنوع من التطبيق منذ بدأ الدرس النظرى فيها لأن الجانب النظرى لابد أن ينتهى إلى جانب تطبيقى أو أن يهدف إليه كما يبدو فى تعليم اللغة مثلا .

ولكن حاجة الإنسان الحديث وتعدد مناحى نشاطه اللغوى قادت إلى إيجاد فرع من الدراسة يعنى بجوانب متميزة من العمل اللغوى لها خواص أو لها نتائج عملية بحتة ذات منفعة ملموسة ، مادية أو غير مادية .

هذا الفرع هو ما أطلق عليه مؤخرا «علم اللغة التطبيقى» . والجوانب اللغوية التى تدخل فى حقل هذا العلم تتسم جميعا بالسمة العملية أو الآلية أو الإجرائية ، ومن أهم مواضيع هذا العلم ما يلى :

١ - صناعة المعجمات .

٢ - عملية الترجمة (أو فن الترجمة) .

٣ - إخضاع اللغة للآلة ، وأهمها الكمبيوتر أو الحاسوب وكذلك أجهزة معامل الأصوات .

ويضيف بعضهم إلى هذه الجوانب علم اللغة النفسى وعلم اللغة الاجتماعى وكل ما يتصل به من فروع ، أى علم اللغة الجغرافى وعلم اللهجات وعلم اللغة الأثنولوجى وعلم اللغة الأنثروبولوجى وعلم اللغة السياسى والتربوى ، على أساس أن كل واحد منها له قيمة عملية ذات فائدة مباشرة للإنسان فى هذه المجالات .

أما أهم فروع هذا العلم فهو تعليم اللغات ، قومية أو أجنبية . ولأهمية هذا الفرع من الناحية التطبيقية لم يحاول بعضهم التفريق بين «تعليم اللغات» و «علم اللغة التطبيقى» فى الدلالة والمفهوم ، ويأخذ المصطلحين كما لو كانا مترادفين يطلقان على مفهوم واحد ، وهى وجهة نظر لها مسوغاتها .

والرأى عندنا على كل حال أن دراسة اللغة إما نظرية أو تطبيقية وكثيرا ما تجتمع الجهتان فى العمل اللغوى الواحد ، غاية الامر أن التركيز على إحدى الجهتين قد يكون أوضح فى عمل من الأعمال منه فى عمل آخر . ومن البدهى أن كل دراسة تطبيقية مهما كان نوعها ترتكز بصورة أو بأخرى على الجانب النظرى . والدراسات النظرية المتعمقة فى النظر والتحليل دون الخوض أو الدخول المباشر فى الجانب التطبيقى لا تخلو بحال من السمة التطبيقية بصورة أو بأخرى . الرسائل العلمية مثلا ، وهى أعلى درجات البحث النظرى أو الدراسات الأكاديمية الصرفة هى الأخرى ذات سمة تطبيقية ، إذ إن الدارس أو الباحث يقوم بإخضاع مادته لقوانين وقواعد معينة ، وهذا الإخضاع هو ضرب من التطبيق : تطبيق الحصيلة النظرية على مواضيع أو نقاط محددة بصورة خاصة .

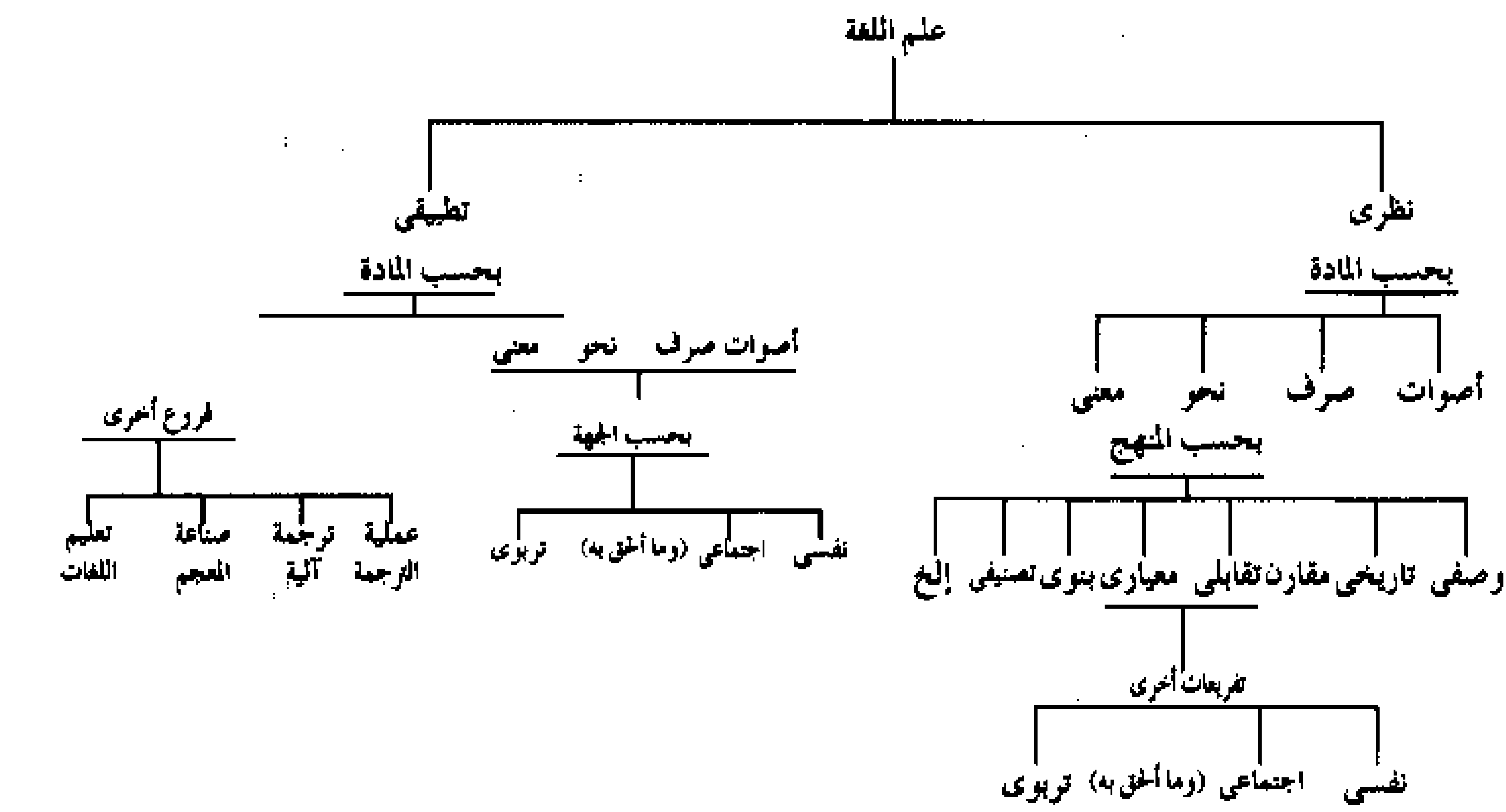
هذا الذى نقول قد يصلح مسوغا لعدم محاولة الكلام على جانب نظرى وآخر تطبيقى ، كما لو كانا متناظرين لا جانبين لشىء واحد هو الدراسات اللغوية أو «علم اللغة» ، ولكن تنوع الدراسة فى الحقل اللغوى وميل بعض الأعمال إلى الجانب النظرى أو التعمق فيه واتجاه بعض آخر إلى الجانب العملى أو التطبيقى والتركيز على هذه السمة ، دعا بعض الدارسين المتحمسين لفكرة التخصص وتصنيف أنواع التخصصات ووضع نوع من الحدود بينها إلى الكلام على دراسة لغوية نظرية وأخرى تطبيقية .

ونحن إن أخذنا بهذه الثنائية نرى أن التقسيم المنطقى ينبغى أن يكون على نمط آخر يخالف فى قليل أو كثير ما أوجزناه سابقا .

يقسم علم اللغة ابتداء إلى علم اللغة النظرى وعلم اللغة التطبيقى ، ولكل منهما فروع . فهما يتفقان فى رأينا فى التفريع الأول الذى ذكرناه سابقا ، أى علم الأصوات (بجوانبه المختلفة) وعلم الصرف وعلم النحو وعلم المعنى ... إلخ . فكل

هذه الميادين قد يكون العمل فيها نظريا وقد يكون تطبيقيا ويتفقان جزئيا كذلك فى التفريع الثانى ، فكل من علم اللغة النفسى وعلم اللغة الاجتماعى بتوابعه من فروع أخرى وعلم اللغة التربوى؛ له جانب نظرى وآخر تطبيقى . وينفرد علم اللغة النظرى بمناهج المدرس : إذ إن علم اللغة الوصفى أو التاريخى ... إلخ . هى مناهج وطرق للدرس وهى تناسب طبيعة العمل النظرى . أما العمل التطبيقى فليس من المناسب أن نسميه وصفيا أو تاريخيا أو معياريا ... إلخ.

وينفرد علم اللغة التطبيقى بالجوانب العملية الصرفة ، كالقيام بعملية الترجمة (ونقول : القيام لأن الترجمة نفسها نظريا هى من مسئوليات علم اللغة النظرى) وكالتعامل اللغوى مع الآلة والأجهزة الحاسوبية ونحوها . وفيما يلى جدول التقسيم فى نظرنا :



ويلحق بتعليم اللغات (فى الجانب التطبيقى) جوانب لغوية أخرى ، مثل «التقابل اللغوى وتحليل الأخطاء» و «تصميم اختبارات اللغة» و «محو الأمية» ، على أن هذه الجوانب الثلاثة تدخل فى «علم اللغة التربوى» .

الفصل الرابع

فى مناهج الدرس فى علم اللغة

الفصل الرابع
فى مناهج الدرس فى علم اللغة

مناهج الدراسة فى اللغة كثيرة كثرة المدارس والجهات العلمية المعنية بالنظر فى اللغة فى الشرق والغرب على سواء . وربما تتعدد المناهج أيضا بتعدد الأفراد ذوى الاهتمام أو الاختصاص فى الدرس اللغوى ، سواء أكان هؤلاء الأفراد يدّعون الاستقلال في حرفتهم هذه ، أم كانوا ذوى نسب من نوع ما لمدرسة لغوية معروفة ، ولكنهم فى الوقت نفسه يميلون إلى اتجاه أو اتجاهات معينة ، تخرج قليلا أو كثيرا عما استقر فى دوائرهم العلمية وحددت معالمه ، بوصفه منهجا ، أو تقليدا للبحث ينسب إلى هذه المدرسة أو تلك .

والملاحظ على كل حال أن هذه الكثرة من المدارس أو الهيئات أو الأفراد قد أدّت فى النهاية إلى نوع من الخلط والاضطراب فى المناهج هنا وهناك أحيانا ، الأمر الذى يجعل من الصعب استقصاء هذه المناهج ، أو تقديمها فى جملتها بصورة علمية دقيقة .

لهذا كان اقتصارنا فى الصفحات التالية على تلك المناهج أو الاتجاهات ذات الحدود المعلومة التى تشكل أرضية علمية تنماز من غيرها بمجموعة من الخواص والسمات الفكرية والإجرائية ، بوصفها منهجا أو طريقا خاصا للبحث والدرس ، منسوبا إلى مدرسة أو إلى فرد باحث مبدع ، أو إلى فترة تاريخية من الزمان ، بقطع النظر عن منشئيها أو مبدعيها فى البدء .

ومناهجنا المختارة التالية هى تلك التى استقر وضعها وشاع وذاع أمرها هنا وهناك فى الدرس اللغوى بعامة ، وهى :

١ - علم اللغة التاريخى (أو الدياكرونى أو التطورى أو الديناميكى) .

٢ - علم اللغة المقارن .

٣ - علم اللغة المعيارى .

٤ - علم اللغة الوصفى (أو السنكرونى أو التزامنى أو الآنىّ) .

٥ - علم اللغة التقابلى .

وهناك بالإضافة إلى ذلك فروع منهجية أخرى يمكن أن تلحق بهذا التفريع ، إما لأنها داخلة فى إطاره بصورة ما ، وإما لأنها تتعلق بالمنهج وأسلوب التحليل ، ولكنها فى الوقت نفسه تتسم بخصوصية النظرة المتمثلة فى التركيز على جانب معين من اللغة أو طبيعتها .

من أهم هذه الفروع الأخرى :

١ - علم اللغة البنوى .

٢ - علم اللغة التصنيفى .

٣ - علم اللغة التوليدى التحويلى المشهور (بالقواعد التوليدية التحويلية) .

وفيما يلى ذكر ونوع بيان لهذه الفروع أو المناهج :

المنهج التاريخى : historical

وكثيرا ما يسمى «علم اللغة التاريخى» ، أو المنهج «الدياكرونى» diachronic بتسمية مؤسسه الحقيقى دى سوسير . وقد يطلق عليه بعضهم المنهج «الديناميكى» dynamic أو التطورى .

وأساس العمل به أنه يتناول اللغة على فترات مختلفة من الزمن ، فهو يتعقبها ويلاحظ ما وقع لها من تطور وتغير عبر الزمن . فأساس هذا المنهج تعدد الفترات الزمنية التى تؤخذ فى الحسبان عند التصدى لدراسة اللغة المعينة . وهذا المنهج يطبق على كل ظواهر اللغة دون استثناء ، فلك أن تتعقب أصوات لغة من اللغات أو صرفها أو قواعدها النحوية أو مفرداتها ومعانيها على فترات مختلفة من الزمن ، مستهدفا بذلك كله تعرف ما عرض لها فى أثناء هذه الفترات من تغير .

والفرق الأساسى بين الطريقتين الوصفية والتاريخية هو «وحدة الفترة الزمنية» فى الطريقة الأولى و «تعددها» فى الثانية ، ومن المهم أن تعرف أن الدراسة اللغوية التاريخية لا يتأتى قيامها على وجهها العلمى الصحيح دون الدراسة الوصفية للمراحل المختلفة التى مر بها تاريخ اللغة موضوع الدرس . وعلى العكس من ذلك لا تحتاج الدراسة الوصفية لدراسة تاريخية ، بل إن خلط البحث الوصفى واعتماده على فروض تاريخية غالبا ما يقود إلى نتائج خاطئة وافتراضات غير علمية . وقد كانت الدراسة فى القديم - أى قبل وضوح معالم المنهج الوصفى - تعنى بالجانب التاريخى أكثر من عنايتها بالجانب الوصفى . وفى أحيان كثيرة يظهر الخلط بين المنهجين فى تفسير القضايا اللغوية فى أعمال بعض اللغويين الكبار مثل العلامة الدنمركى يسبرسن .

والمنهج التاريخى فى البحث اللغوى من شأنه أن يعيننا على تحديد معالم زمنية تفصل بين مرحلة لغوية وأخرى ، وبتتبع هذه المراحل واحدة بعد الأخرى نستطيع بسهولة أن نؤرخ تاريخا دقيقا للغة موضوع الدرس . والملاحظ أن اللغة العربية لم تحظ بهذا النوع من الدراسة بعد ، ومن هنا كانت الصعوبة فى تعرف مراحل التطور الذى أصابها . ومن هنا أيضا كانت الفكرة الخاطئة التى تشيع بين الكثيرين بأن اللغة العربية هى هى لم تتغير فى كل مراحلها ، ذلك لأنه ليس

لدينا الدليل العلمى القاطع على هذا التطور بسبب عدم وجود المادة التى تؤيد القائلين بالتطور ، على حين لو طبقت الطريقة التاريخية تطبيقا علميا صحيحا على هذه اللغة لكان لدينا الآن تراث ضخم من الحقائق اللغوية التى تؤكد تطور هذه اللغة . ومن المهم أن نعلم أن عدم تسجيل هذه الحقائق اللغوية المتطورة من فترة إلى أخرى لا يعنى بحال من الأحوال عدم تعرض العربية للتطور . إن الدراسة الدقيقة للنصوص العربية فى أصولها الحقيقية لجديرة بأن تضع بين أيدينا الكثير من الأدلة على أن هذه اللغة - شأنها شأن غيرها من اللغات - لم تنج من هذا القانون اللغوى العام . ولم يبق علينا الا أن نبدأ فى هذا العمل الجبار الجليل الشأن .

المنهج المقارن : comparative

وهو منهج ضرورى للدراسة التاريخية بالذات . فالدراسة التاريخية - كما عرفنا - حركة تطورية تظهرنا على ما يمر به تاريخ لغة ما من تغير ، ولكن هذا النوع من الدراسة لا يكفى لبيان كل الحقيقة . فالمنهج المقارن ضرورى لتفسير بعض الظواهر اللغوية . فإذا كان المنهج التاريخى يخبرنا أن هذه اللغة أو تلك تتشعب إلى لهجات أو لغات متعددة وأن هذه اللهجات أو اللغات قد تلحقها تطورات وتغيرات تبعدها عن أصلها أو أصولها - إذا كان هذا هو عمل المنهج التاريخى فإن الدراسة المقارنة هى التى تستطيع تفسير هذه الظواهر كلها ، وذلك بطريق المقارنة بين فترات تاريخ اللغة المعينة ، لتعرف الخصائص المشتركة بين هذه الفترات وتعرف وجوه الخلاف بينها والوصول من ذلك إلى قواعد عامة تشير إلى نواحى الاتفاق والافتراق بين هذه الفترات التاريخية .

وكما يطبق المنهج المقارن على تاريخ اللغة المعينة أو على فتراتها الزمنية المختلفة ، يطبق كذلك على مجموعة معينة من اللغات المنتسبة إلى أصل واحد ،

بغية الرجوع بها إلى أصلها أو أصولها الأولى ، محاولا فى كل خطواته الوصول إلى مجموعة من السمات المشتركة التى توجد فى هذه اللغات ، ومن ثم يستطيع أن ينشئ ما يسمى عادة بالدرس اللغوى المقارن .

وقد كان هذا المنهج المقارن أو بالأحرى هذا المنهج التاريخى - المقارن هو السائد فى أواخر القرن الثامن عشر وطوال القرن التاسع عشر . فعندما اكتشفت اللغة السنسكريتية واكتشفت علاقتها باللاتينية والإغريقية عكف الدارسون على مقارنة مجموعات كبيرة من اللغات الموجودة آنذاك فى آسيا وأوربا ، مستهدفين بذلك تعرف القرابات اللغوية التى توجد بين هذه اللغات . وبهذا المنهج يمكن الوصول إلى اللغة الأم - أو فى الأقل - محاولة تركيب هذه اللغة الأم من مجموعة العناصر المشتركة بين اللغات التى تجرى عليها المقارنة .

وقد كان هذا المنهج اللغوى طريقا إلى الوصول إلى ما سمى فيما بعد بالفصائل اللغوية ، وذلك بتصنيف اللغات إلى مجموعات بحسب ما يبدو فيها من سمات وصفات مشتركة . ومن هنا ظهرت فصيلة اللغات الهندية الأوربية أولا ثم فصيلة اللغات السامية ثم توالت البحوث فى هذا الطريق حتى تمكن العلماء من تأسيس فصائل لغوية أخرى كثيرة .

وقد كان بعض المغالين من أصحاب المدرسة التاريخية - المقارنة يحاولون الوصول إلى ما هو أبعد من هذا وأعقد ، وهو أصل اللغة الإنسانية . وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التى بذلت فى هذه السبيل ، لم ينجح أحد حتى اليوم فى الإجابة عن هذا السؤال : ما أصل اللغة الإنسانية ، وكيف نشأت ؟ ... إلخ . وما زالت الإجابة عن هذا السؤال ونحوه صعبة بل مستحيلة ، لأن الإجابة مدفونة فى أعماق التاريخ ، وجلّه لم يسجل كما نعرف . وبسبب وعورة الطريق إلى هذه

الإجابة عن هذا السؤال وبسبب عدم الجدوى والفائدة من الإجابة عنه إجابة لغوية مقنعة ، نفض الباحثون الثقات أيديهم من محاولة الإجابة عن هذا السؤال .

وفى نهاية الأمر نود أن نشير إلى أن المنهج المقارن ذو اتصال أيضا بالدراسة الوصفية ، كما يتصل بالدراسة التاريخية . فقد يقوم المرء أحيانا بوصف لهجتين أو لغتين من أصل واحد فى فترة محددة ، ثم يقارنهما بعضهما ببعض لتعرف وجه الاتفاق ووجه الافتراق بينهما ، كأن يتصدى الباحث لدراسة لهجة عربية حديثة دراسة وصفية ثم يقوم بمقارنتها بأختها - ولو فى وطن عربى آخر - بعد دراستها هى الأخرى دراسة وصفية .

هذه المناهج الثلاثة مناهج معروفة فى البحث اللغوى ، وكل منها صالح للتطبيق بشروطه وأهدافه . والملاحظ أنها - أو بالأدق - أن التاريخى منها فى حاجة إلى الوصفى ، والمنهج المقارن يعتمد على التاريخى وعلى الوصفى معا . أما الوصفى فيمكن القيام به وحده دون الالتجاء إلى أىّ من المنهجين الآخرين ، بل على العكس من ذلك فإن خلط المنهج الوصفى بغيره من المناهج يؤدى حتما إلى الاضطراب والتعقيد .

وهذه المناهج الثلاثة أيضا تعدّ طرقا من طرائق البحث فى علم اللغة ، فى حين أن بعض الدارسين - وبخاصة فى أمريكا - يميل إلى جعلها علوما لغوية مستقلة ، فبدلا من أن يعدوها مناهج فى إطار علم واحد هو علم اللغة ، يرى بعضهم حسبان كل منها علما مستقلا أو فرعا من فروع علم اللغة ، ويسميها هؤلاء التسمية التالية : علم اللغة الوصفى ، علم اللغة التاريخى وعلم اللغة المقارن ، وهذا الأخير هو ما كان معروفا فى القديم ، بالاسم «فقه اللغة المقارن» .

المنهج المعيارى ، normativa

المنهج المعيارى هو المنهج التقليدى الذى سار عليه التقليديون من واضعى قواعد اللغات الكبرى منذ اليونانيين حتى يومنا هذا .

وقد نشأ أول ما نشأ فى اليونان وتأثر به غيرهم من الرومان والسريان ثم العرب وغيرهم . وهو منهج متأثر بالبحوث الفلسفية والمنطقية فى مبادئه وأسسه . فقد كانت الظواهر اللغوية تدرس فى القديم على أساس أنها جزء من الفكر الفلسفى – المنطقى . وإن من يدقق فى التقسيمات اللغوية التقليدية وفى المصطلحات التى استعملها اللغويون التقليديون ، وفى مفهومات هذه المصطلحات – إن من يدقق النظر فى ذلك كله يخرج بنتيجة تؤكد هذا الزعم الذى زعمناه . فتقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف ، ثم تعريف الاسم بأنه ما دل على ذات ، والفعل ما دل على حدث وزمن ، والحرف ما لا يدل على شىء بنفسه – كل هذا يشير إشارة واضحة إلى سيطرة الفكر المنطقى على التفكير اللغوى . فاللغوى العارف لا يعنيه ارتباط الصيغ اللغوية بالواقع والخارج بقدر ما يعنيه ارتباط هذه الصيغ بعضها ببعض فى التراكيب . فخواص الفعل مثلا عند اللغويين ليست تظهر فى ارتباطه بالزمن المعين والحدث المعين ، وإنما تظهر فى صوره الشكلية الوظيفية المعينة بحسب كل لغة . والفعل فى العربية مثلا تتمثل خواصه الشكلية فى ارتباطه بمجموعة من السوابق واللواحق ، هى أنيت فى حالة الفعل المضارع وضمائر الرفع المتصلة فى حالتى الماضى والأمر . أما خواصه الوظيفية فتتمثل فى موقعه وارتباطه بصورة معينة بما يسبقه أو يلحقه من مكونات الجملة .

ويبدو أن هدف الدارسين المعياريين فى القديم كان البحث عن مجموعة من القواعد والنظم التى تتسق مع قواعد التفكير المنطقى العام (logic) ، حتى يقودهم هذا إلى وضع حدود حاسمة تفصل بين نوعين من الكلام والاستعمال اللغوى : صحيح وغير صحيح أو جائز وغير جائز .

هذه فى الواقع هى فكرة المعيارية ، وهى تتلخص فى وضع أطر عامة وقوانين معينة تكون بمثابة المعيار والمقياس لكل ما يقال ويستعمل من الكلام ، بمعنى وجوب خضوع الاستعمال اللغوى لتلك الحدود المرسومة ووجوب عدم خروجه عنها . فإن خرج الاستعمال عن هذه الحدود عُدّ غير صحيح أو شاذا إلى آخر ما ورد من تعبيراتهم فى ذلك كما يتضح فى النحو العربى مثلا . فاللغة عند أصحاب المنهج المعيارى هى ما يجب أن يقال لا ما يقال بالفعل . وهذا هو الفرق الأساسى بين هذا المنهج والمنهج الوصفى : فالأول يعنى - كما قلنا - بما يجب أن يقال والثانى يعنى بالواقع والحادث بالفعل . والرأى عند غالبية الدارسين الآن أن الاعتماد على الواقع الحادث بالفعل أدق وأصلح فى إجراء البحوث اللغوية الأكاديمية من فكرة فرض قواعد معينة . ذلك لأن لكل لغة منطقها الخاص (its common sense) الذى قد يتفق وربما لا يتفق مع المنطق العام (logic) . إنها دائما فى تغير وتطور فإذا ما خضعت لبعض القوانين المعيارية اليوم ربما لا تخضع لها غدا وهكذا ... إلخ .

ومع ذلك ينبغى أن نشير هنا إلى حقيقة مهمة ، هى أن الطريقة المعيارية هى الأنسب للمراحل الأولى من تعليم اللغة القومية وقواعدها ، حيث إن الهدف حينئذ هو محاولة المحافظة على اللغة المعينة والتمكن من قواعدها ، وربط الأمة بلسان واحد . ولا يكون ذلك بالطبع إلا بتلقين الناشئة مجموعة منضبطة من القواعد حتى يسيروا على هديها فيما ينشئون من كلام . ونحن وإن كنا نجيز هذا السلوك فى المراحل الأولى من التعليم توصى المعياريين الاهتمام بالواقع اللغوى الحادث بالفعل أولا ، لاستخلاص القواعد من هذا الواقع مع ضبطها ضبطا محكما فى صورة قوانين معيارية ، كما نوصى أيضا بعدم فرض قواعد المنطق العام على قواعد اللغة . ويكفيهم فرض قواعدهم بشرط أن تكون كلها مأخوذة ومستخلصة من واقع اللغة نفسها ، لا مفترضة افتراضا أو مستنتجة استنتاجا ، على زعم أن التفكير المنطقى يجيز هذا السلوك اللغوى أو ذاك .

يتبين لنا من هذا كله أن هناك علاقة بين المنهج المعيارى والمنهج الوصفى من جهة ، وأن هناك تقابلا بينهما من جهة أخرى . أما العلاقة فهى اعتماد الأول على الثانى لا العكس ، أما التقابل فيتمثل فى تلك الحقيقة الواقعة ، وهى التى تعنى أن المعيارية تنبنى – كما قلنا – على أساس ما يجب أن يقال أو يستعمل ، والوصفية على أساس ما يقال بالفعل . وكذلك يمكن أن يقال إن هناك تقابلا بين المنهجين التاريخى والوصفى ، فالمنهج التاريخى أساسه تعدد فترات تاريخ اللغة ، أما الوصفى فأساسه وحدة الفترة اللغوية .

ومعنى هذا كله أن المنهج الوصفى يقابل كلا من المنهج التاريخى والمنهج المعيارى وإن كان هذا التقابل من زوايا مختلفة : فهو يقابل المنهج التاريخى من حيث تعدد الفترة ووحدتها ، ويقابل المنهج المعيارى من حيث الاعتماد على ما يجب أن يقال وما يستعمل بالفعل .

ومهما يكن الأمر ، فإن المنهج الذى يشيع الأخذ به الآن فى البحوث العلمية اللغوية هو المنهج الوصفى .

المنهج الوصفى : descriptive

أساس هذا المنهج – بقطع النظر عن أسمائه المختلفة – هو أنه يختص بدراسة اللغة المعينة فى فترة محدودة من الزمن وفى بيئة لغوية محددة . وتحديد المدة الزمنية هنا أمر نسبى ، فقد تطول هذه المدة وقد تقصر ، ولكن لا يجوز إطالتها إلى الحد الذى يطمس الحقيقة ويشوه الواقع ، إذ إنه من المستحيل دراسة لغة من اللغات دراسة وصفية دقيقة دفعة واحدة فى تاريخها الطويل . ذلك أن اللغة ليست جامدة أو ساكنة ، بل هى متحركة متغيرة طوال الوقت ، وإن كنا لا نشعر بذلك أحيانا . وهذا التحرك والتطور يعنيان بالطبع وجود فواصل زمنية فى تاريخ كل لغة . فواصل تميز مراحلها المختلفة بعضها من بعض بسبب التطور الذى يصيبها والتغيرات التى

تلحقها . فمن المستطاع مثلا أن نضع حدودا زمنية لمجموعة من المراحل التى مرت بها اللغة العربية فى تاريخها الطويل : فالعربية فى العصر الجاهلى تتميز من العربية فى صدر الإسلام وعهد بنى أمية ، وهاتان المرحلتان تختلفان عن العربية فى العصر العباسى بصورة من الصور أو وجه من الوجوه . وهكذا نستطيع أن نعين عددا آخر من المراحل حتى وقتنا الحاضر . وكل مرحلة من هذه المراحل صالحة لأن تكون موضوعا للدراسة الوصفية ، مع وجوب الاهتمام بعدم الخلط بين الفترات المتعاقبة ، إذ إن هذا الخلط سيؤدى إلى خلط فى الحقائق اللغوية ، كما سيؤدى إلى خلط الدراسة الوصفية بالدراسة التاريخية .

والمنهج الوصفى بالمعنى العلمى الدقيق حديث العهد بالوجود ، إذ قد تحددت معالمه واتضحت قسماته على يد العالم السويسرى دى سوسير ، حين خرج على اللغويين برأيه المبتكر الجديد ، وهو وجوب التفريق بين منهجين من الدراسة : الدراسة السنكرونية والدراسة الدياكرونية للغة . والأولى أساسها وعماد العمل فيها الوصف ، وقد كانت فكرة الوصف قبل دى سوسير غامضة غير محددة عند السابقين من اللغويين ، وكانت فى أكثر أحيانها مختلطة - باضطراب وتشويه - بالفكرة التاريخة فى البحث . ويبدو أن منهج الوصف فى اللغة ظهر أول ما ظهر - بصورة ما - فى الهند منذ زمن بعيد ، حيث اضطرت الحاجة علماءها إلى العكوف على دراسة بعض النصوص الدينية دراسة تحليلية بغية تسهيلها على الناس مستهدفين بذلك هدفا دينيا . وظلت الحال تسير ببطء فى هذا الاتجاه حتى جاء اللغوى الهندى العظيم «بانينى» وقام بدراسة لغته دراسة وصفية تحليلية بدرجة دقيقة تفوق مثيلاتها اليوم من بعض الوجوه (يرجع تاريخ عمل بابينى إلى ما بين ٣٥٠ و ٢٥٠ ق.م) .

وقد لقى المنهج الوصفى بعد دى سوسير انتشارا وقبولا فى الأوساط اللغوية فى الغرب ، حيث انتقل مع المبادئ اللغوية الأخرى التى ابتكرها هذا العالم إلى

عواصم أوربا وأمريكا . وهناك فى هذه البلدان المختلفة عكف الدارسون على هذا المنهج بالبحث ، وأشبعوه إيضاحا وشرحا ، كما أدخل عليه بعضهم نوعا من التفصيل أو التعديل أحيانا ، حتى أصبح المنهج الوصفى الآن ذا اتجاهات عدة يمكن تمييزها بعضها من بعض فى بعض الوجوه . على أن هذه الاتجاهات جميعا تتفق فى الأساس الأول الذى وضعه العبقرى السويسرى . هذا الأساس هو «وحدة الفترة الزمنية» منضافا إلى ذلك وجوب قصر الدراسة على لغة معينة . وليس هذا الأساس الثانى ثانويا فى الأهمية عند دى سوسير أو عند غيره ممن اتبعوا طريقته ، إنه مهم أهمية الأساس الأول وإن لم ينص الأستاذ الأول (دى سوسير) على ذلك صراحة . ذلك لأنه منذ البداية يؤكد ويصر على أن وظيفة علم اللغة إنما هى البحث فى اللغة المعينة أو ما سماه langue فى مقابل ما سماه Parole أى الكلام الفعلى الواقع من المتكلم الفرد فى الموقف المعين .

ويعترض بعض الدارسين على المنهج الوصفى ويصفونه بالقصور من جهات عدة منها :

١ - أن المنهج الوصفى يكتفى بالإجابة عن السؤال : «ماذا» ؟ ولا يجيب عن السؤال «لماذا» ؟ أى أنه لا يشغل نفسه بالبحث عن السرّ فى وجود هذه الظاهرة أو تلك ، كما لا يعنيه الوقوف على ما وراء هذه الظواهر من أفكار أو معانٍ أو بنى عميقة ... إلخ ، وهذا المنهج كذلك لا يجرى وراء تحديد الصحيح وغير الصحيح من الاستخدام اللغوى ، لأنه - عادة - يكتفى بوصف ما لديه من مادة ، ولا تهمّه المعايير التى ينبغى اتباعها والأخذ بها .

٢ - هذا المنهج ينقصه «الشمول» ، إذ إنه لا يستطيع حصر كل ظواهر اللغة ، لأنه يقنع بوصف ما تجمع لديه من عينة أو مدونه corpus وهى ناقصة فى الأغلب الأعم ، ولا تمثل اللغة من كل جوانبها وأطرافها .

٣ - تطبيقه على اللغة المعينة فى فترة معينة يؤدى إلى عدم الوحدة فى القواعد اللغوية من جهتين :

الجهة الأولى :

أن قصر العمل به فى فترة زمنية معينة يؤدى حتما إلى الحصول على قواعد معينة للغة المدروسة فى فترة معينة وإلى قواعد أخرى لذات اللغة فى فترة أو فترات مختلفة .

الجهة الثانية :

اقتصاره على لغة معينة يؤدى إلى حرماننا من الوقوف على القواعد اللغوية للغة الإنسانية فى عمومها . واللغات الإنسانية (الطبيعية) فى نظر هؤلاء المعترضين تشترك فى كثير من العناصر الأساسية والقواعد الجوهرية . ومعرفة هذه العناصر والقواعد مطلب مهم عند بعض المدارس ، منها المدرسة التوليدية التحويلية .

وعلى الرغم من هذه الاعتراضات ، فمازال المنهج الوصفى واقعا موقع الأفضلية عند جملة كبيرة من المدارس اللغوية الحديثة ومن أهمها وأشهرها تمسكا بهذا المنهج مدرسة لندن التى أسسها ووضع قوائمها فيرث .

لهذا رأينا - تتميما للفائدة - أن نشر إلى كيفيات تفعيل هذا المنهج عند هذا اللغوى الكبير .

المنهج الوصفي وتفعيله عند «فيرث»

يعتمد المنهج الوصفي عند فيرث - كما يعتمد عند غيره - على دعامتين اثنتين أساسيتين هما :

١ - وحدة الفترة الزمنية من تاريخ اللغة المعينة .

٢ - وصف الحقائق اللغوية كما هي ، أو بعبارة أخرى وجوب الاعتماد على الواقع والحادث بالفعل في الاستعمال اللغوي .

هذان الأساسان هما الركيزتان اللتان يعتمد عليهما أي عمل وصفي في البحث اللغوي . وقد رأى فيرث - ضمانا لتحقيق هذين الأساسين في نظره - أن يضع خطوطا عريضة تحدد دائرة البحث الوصفي ، بحيث يجري العمل داخل إطار معين : إطار يسمح بشيء من الحركة ، لكن دون انحراف أو خروج عن الدائرة يؤدي إلى خلط بين المناهج . من أهم هذه الخطوط ما يلي :

أولا : يجب أن تجري الدراسة في إطار اجتماعي ، بمعنى أنه لابد أن ننظر إلى الكلام المدروس في موقف لغوي معين . وهذا الموقف اللغوي نفسه له عناصر لابد من الاهتمام بها . من ذلك : ملاحظة حال السامعين والمتكلمين وملاحظة الأشياء الموجودة في هذا الموقف . فالكلام على هذا إن هو إلا عنصر واحد من عناصر المسرح اللغوي ، ومن ثم لا يتم الفهم إلا بمراعاة كل عناصر المسرح من شخوص وديكور وعدد وآلات وكلام . كما يجب أيضا ألا ننسى الملابسات الأخرى التي تصحب الكلام ، كحركات الشخوص وإشاراتهم .

ومن المعروف أن بلومفيلد يهتم بالموقف كذلك . لكن هناك فرقا مهما بين موقفه وموقف فيرث . فالموقف اللغوي عند بلومفيلد مسرح أيضا . ولكن شخوصه

تتحرك بطريقة سلوكية ، فهو يشبه مسرح العرائس ، حيث تتحرك العرائس بفعل فاعل ، بمعنى أنها لا تتحرك إلا إذا وجد دافع أو مثير يدفعها إلى الحركة ، مستهدفين الحصول أو الوصول إلى رد فعل أو استجابة معينة ، على حين تتحرك شخوص مسرح فيرث حركة تلقائية ، نتيجة للتفاعل الطبيعى بين عناصر هذا المسرح . فالشخوص تتحرك وتتكلم لا بدافع سلوكى ، وإنما بدافع الارتباط القوى بين العناصر المختلفة . فكل عناصر المسرح مرتبط بعضها ببعض ارتباطا شديدا ، لا تستطيع فصل أحدها عن بقيتها . وهذا الارتباط (وهذا هو المهم) ليس ارتباطا سلوكيا ، وإنما هو ارتباط تقليدى عرفى ، بمعنى أن ما حدث فى الموقف المعين إن هو إلا صورة حقيقية عرفية ثابتة ومقررة فى عرف البيئة المعينة . وهذا العرف : يقتضى حدوث هذه الوقائع ووجود هذه العناصر .

ثانيا : تعدد مستويات الدراسة وتعدد أنظمة التقعيد . يرى فيرث أن هدف الدراسة اللغوية هو بيان المعنى اللغوى . وهذا المعنى اللغوى لا تصل إليه كاملا إلا إذا تناولنا الأحداث اللغوية على مراحل أو مستويات هى فروع علم اللغة .

ومعنى ذلك أن هذه الفروع مترابط بعضها ببعض ، ونتائج كل فرع منها ضرورية للبحث فى الفرع الذى يليه وهكذا إلى النهاية ، حتى نحصل على مجموع خصائص الكلام المدروس . وهنا يبرز سؤال مهم : ألا يجوز الاقتصار على فرع واحد أو فرعين من فروع علم اللغة فى البحث اللغوى ؟ أو بعبارة أخرى : ألا يجوز أن ندرس الأحداث اللغوية من زاوية الأصوات فقط أو النحو فقط ؟

والإجابة عن ذلك تتلخص فيما يلى : من المؤكد أنه يجوز الاقتصار على فرع واحد أو فرعين من فروع علم اللغة ، أى أنه لا مانع مطلقا من أن نتناول لغة ما أو لهجة ما من الناحية الصوتية وحدها أو النحوية وحدها . ولكن هذا مشروط بشرط مهم ، هو أن الباحث فى فرع واحد من هذه الفروع لا يمكنه بحال من الأحوال أن

ينجح فى عمله دون أن يكون ملما بأصول البحث ومبادئه فى الفروع الأخرى لعلم اللغة . وذلك لسبب واضح وهو أن بعض الحقائق الصوتية مثلا تحتاج بالضرورة إلى التعرض لبعض القضايا الصرفية أو النحوية . وكذا يمكن القول بالنسبة لدارس النحو ، فهو لا يستطيع أن يصل إلى نتائج صحيحة دقيقة دون أن يكون على علم قوى بقواعد البحث فى الفروع الأخرى ، بل نضيف إلى ذلك أن النحو بالذات يحتاج الباحث فيه إلى التعرض من وقت إلى آخر لبعض القضايا الصوتية ، كما أن البحث النحوى الناجح لا يمكن أن يتم بحال من الأحوال دون دراسة صرف اللغة موضوع الدراسة .

على أن الطريقة المثلى هى أن تقوم بدراسة عامة لكل خصائص اللغة المعينة (صوتية وصرفية ونحوية ومعجمية) أولا ، ثم نعكف على دراستها مرة أخرى دراسة تفصيلية دقيقة من الزاوية المعينة التى نريد إجراء البحث فيها . فإذا كان هدفنا دراسة اللغة دراسة نحوية علمية جادة وجب علينا بادئ ذى بدء أن نعرض لأصواتها ولو بطريق إجمالى موجز ، وكذلك يحسن الوقوف على ألفاظها وخصائص هذه الألفاظ .

ثالثا : الأخذ بمبدأ تعدد الأنظمة . والمقصود بتعدد الأنظمة ، وجوب تجنب إخضاع الظواهر اللغوية المتفقة فى شىء والمختلفة فى شىء لنظام واحد أو لقاعدة عامة واحدة . الواجب تناول كل ظاهرة أو مجموعة الظواهر المتفقة فى خصائصها تناولا مستقلا ، حتى لا نضطر إلى التأويل أو الحكم بالصحة على بعض الظواهر وبالخطأ أو الشذوذ على بعضها الآخر ، أو حتى لا نضحى بالحقيقة اللغوية فى مقابل حشد الحقائق المختلفة تحت قاعدة واحدة .

ومن المستحسن أن نوضح هذه النقطة بالتمثيل .

في الناحية الصوتية : من المعروف أن علماء العربية القدامى اعتبروا الهمزة والهاء والحاء والخاء والعين والغين أصواتا حلقية ، أى حاولوا إخضاعها لنظام صوتى واحد أو قاعدة واحدة ، وكان أساس هذا السلوك - فيما نعتقد - يرجع إلى :

١ - عدم وضوح الفروق الصوتية بين هذه الأصوات لدى هؤلاء العلماء .

٢ - اشتراك هذه الأصوات في ظاهرة صرفية معروفة هى أنها تفضل الفتحة (بدلا من السكون) إذا وقعت وسطا في بعض الصيغ ، مثل نهر وبحر ... إلخ .

ومن ثم كان قول قائلهم :

همز فهاء ثم عين حاء مهملتان ثم غين خاء

مشيرا إلى هذه الأصوات كلها وجامعا لها تحت قاعدة واحدة .

ولكن البحث الصوتى الدقيق يوجب علينا أن تنعم النظر في الفروق بين هذه الأصوات من حيث النطق أولا ومن حيث التأثير السمعى ثانيا . ولقد توصل النظر الدقيق في هذه الأصوات إلى القول بأنها ثلاثة أنواع من حيث النطق والتأثير السمعى : حنجرية وهى الهمزة والهاء ، وحلقية : العين والحاء ، وحنكية قصية : الغين والخاء . أو بعبارة أخرى إن البحث الصوتى الدقيق أوجب علينا وضع ثلاثة أنظمة صوتية لهذه الأصوات الستة .

في الناحية الصرفية والنحوية : عد النحاة العرب «هنا وهناك» من أسماء الإشارة على أساس أنها تفيد المفهوم الذى ارتضوه تعريفا لاسم الإشارة . ونسى هؤلاء النحاة أن هاتين الصيغتين تختلفان جذريا عن بقية صيغ الإشارة من الناحية الصرفية ، يتمثل ذلك مثلا في عدم قبولهما التثنية والجمع أو التذكير والتأنيث . وهاتان الصيغتان أيضا تختلفان نحويا عن بقية صيغ الإشارة كذلك . فتوزيعهما النحوى في الجملة لا يمكن أن يقارن بتوزيع بقية أسماء الإشارة . تقول مثلا :

«الولد هنا أو هناك» وتتم الجملة حيث إن «هنا وهناك» تكون كل منهما شبه جملة واقعة خبرا للمبتدأ ، أما قولك : «الولد هذا» ، فالكلام ناقص ويحتاج إلى خبر .

إن الصيغتين «هنا وهناك» تدخل ضمن مجموعة أخرى من الصيغ هى مجموعة الظروف وهى تكوّن شبه جملة . ومعلوم أن شبه الجملة لا يقع فى اللغة العربية مبتدأ بحال ، فى حين أن ذلك جائز لكل أسماء الإشارة الأخرى ، كما هو معلوم . نحن نعلم أن النحاة أشاروا إلى شىء من هذا فى كلامهم ، ولكنهم ما زالوا بعيدين عن جادة الصواب حيث وضعوها فى باب اسم الاشارة . وهذا يعنى ضمنا أن لها وظائف اسم الإشارة ، أو بعض هذه الوظائف ، فى حين أنهما بعيدتان صرفيا ونحويا عن هذه الأسماء . أما أنهما يفيدان الإشارة العقلية أو الحسية بمعنى أنك قد تشير بيدك إلى المقصود حال الكلام أو تتصور هذه الإشارة ، فهذا لا ينبئ بحال عن وظائفهما اللغوية .

بعد تحديد هذا الإطار اتضح للدارس طريق البحث وكيفية السير فيه ، ولا ينقصه حينئذ إلا تطبيق مبادئ هذا الإطار على المادة اللغوية . فما هذه المادة ؟ وكيف الحصول عليها أو كيف نجمعها ؟

جمع اللغة :

إن مادة البحث هى اللغة بالطبع . ولكن هذا الإطار العام الذى خططناه يوجب علينا أن نعين المقصود باللغة ، إذ هو مصطلح واسع المفهوم عام الدلالة . فقد تكون اللغة منطوقة وقد تكون مكتوبة . وقد تكون ذات أبعاد جغرافية واسعة تحتضن مجموعة من البيئات ذات المستويات الاجتماعية المختلفة ، فتسمى باللغة المشتركة أو العامة ، وقد تكون محصورة فى نطاق جغرافى واجتماعى محدود فتسمى لهجة .

ونبادر فنقول إن مادة البحث - آخذين فى الاعتبار كل حدود الإطار السابق - هى اللغة المنطوقة أو ما يحلو لبعضهم أن يسميها اللغة الحية The living language . على أن هذا لا يعنى بحال من الأحوال أن اللغة المكتوبة ليست من اختصاصنا أو أنها ليست ذات أهمية فى الدراسة والبحث . إن لها كيانا فى دائرة الدرس اللغوى ، ولها قدر من الأهمية ، بل ربما توجب الظروف أحيانا أن نتناولها بالدراسة . أما أننا قد حددنا هنا المادة باللغة المنطوقة ، فلسبب واضح ، ذلك أن اللغة المنطوقة - على عكس صاحبتها المكتوبة - تتماز بمجموعة من الخواص التى تعين على فهمها وتيسّر تحليلها تحليلا صادقا ، كالظواهر الصوتية من نبر وتنغيم وفواصل صوتية ، منضافا ذلك كله إلى مقام الكلام ، وهو عنصر أساسى فى الفهم والإفهام . أما اللغة المكتوبة فتعوزها هذه الخواص كلها أو بعضها ، ومن أهمها الموقف أو المقام اللغوى الحى أو ما سميناه بالمسرح اللغوى .

وللموقف أهمية بالغة فى البحث اللغوى الحديث ، بل إننا لا نكون مبالغين حين نقرر أن أية دراسة لغوية دون اهتمام خاص بالموقف لا يمكن أن تنجح أو أن تقود إلى نتائج علمية صحيحة . فالموقف (أو المسرح) بالنسبة للكلام إطار عام ذو وحدات متكاملة متفاعلة ، وهذا الكلام نفسه ليس إلا وحدة من هذه الوحدات . ومن ثم لا يمكن فصل هذا الكلام أو عزله بعيدا عن بقية البناء ، إذ هو - فيما لو نزع وانعزل عن بقية الوحدات - شىء مشوه ممسوخ أو هو شىء جامد جمود أمثلة المعلمين فى فصول تعليم اللغات . وهو أيضا لا يعدو - حينئذ - أن يكون سلسلة من الأصوات أو نوعا من الضوضاء الخالية من دفء الجو الطبيعى وحرارته ، والعارية من روح الواقع والحقيقة .

يتبين لنا إذن أن اللغة المكتوبة تحتاج فى دراستها إلى نظرة تخالف - فى كثير من الوجوه - النظرة المرسومة لدراسة الكلام المنطوق . وإذا كان لنا أن ندرس

الكلام المكتوب ، وجب علينا أن نوجه عنايتنا إلى هذه الخواص المفقودة المشار إليها سابقا ، وهى المقام أو المسرح وخواص النطق ، وأن نعمل على تعويض هذا النقص بوسائل أو طرق أخرى .

فبالنسبة للمقام والمسرح المفقود فى الكلام المكتوب نستطيع أن نشكل create مسرحا يناسب النص الذى نتناوله بالبحث . تشكيل المسرح هنا ، عمل شاق يحتاج إلى لباقة وذكاء ، كما يحتاج إلى ثقافة واسعة . إذ إن الأمر قد يوجب علينا حينئذ أن نتعرف ظروف هذا النص : زمنه ومكانه وكاتبه ومناسبة كتابته ، والجو العام والخاص الذى يحيط بتأليف النص ويصاحبه . ومعنى ذلك أننا قد نكون فى حاجة إلى استشارة علوم التاريخ والأدب والاجتماع والسياسة المعاصرة لهذا النص وصاحبه ، كما قد يكون من اللازم أن نعرف شيئا عن عادات بيئة المؤلف وتقاليدها . ويمكننا فى كل الحالات أن نتصور موقفا (أو مسرحا) حقيقا مستمدا تصورنا له من واقع المواقف الحية الموجودة بالفعل أو التى كانت موجودة فى البيئة المعينة : موقفا ملائما - فيما نتصور - لهذا النص بوصفه وحدة من عناصره المتكاملة .

ولعل فى كلامنا هذا ما يفسر ضرورة الرجوع إلى علوم ومعارف كثيرة حين التعرض لنص أدبى قديم . فالوقوف على الأجواء السياسية ، والاجتماعية والأدبية بل والشخصية للمؤلف أمر ضرورى فى رأينا لفهم مثل هذا النص ، إذ هو جزء لا يتجزأ من هذه الأجواء كلها أو بعضها . أو بعبارة أخرى ، إن هذا النص ليس إلا عنصرا واحدا من عناصر مسرح كبير ، فلابد إذن من وضعه فى مسرحه حتى نستطيع فهمه وتذوقه .

أما فقدان عنصر النطق فى الكلام المكتوب فتمكن معالجته بطريقتنا الخاصة . تلك هى أن نطبق عليه ما يسمى بنظرية «النطق الضمنى» . ومعنى ذلك

أن نلجأ إلى هذا النص – بعد وضعه فى مسرحه المناسب الذى شكلناه – ونحاول نطقه نطقا طبيعيا لا تكلف فيه ولا صنعة ، حتى لا نفقده أصالته وحقيقته . وهذا النطق الذى يقوم به الدارس فيما بينه وبين نفسه له شروط مهمة منها : أن يكون الدارس لغويا متمرنا على مثل هذا العمل ، وأن يكون متكلما قوميا بالنسبة للغة المكتوب بها النص ، وأن يكون نطق النص – كما ألمعنا إلى ذلك – مستوحى من النص نفسه ومن المسرح المشكل لهذا الغرض . إذا تم لنا ذلك نستطيع فى سهولة ويسر أن نخط طريقنا فى دراسة النصوص المكتوبة . ولكننا نقرر ، فنقول : إن دراسة اللغة المكتوبة لا يمكن أن تنجح نجاح دراسة الكلام المنطوق . فمهما وفقنا فى تصور المسرح المفقود ، وفى نطق المكتوب ، لا يمكن أن نصل إلى أعماق هذا الكلام وأغواره البعيدة التى لا يمكن استكشافها أو الوصول إليها إلا بالمسرح الأصلى المملوء بالحيوية والصدق ، والمملوء بعناصر قد تبدو ثانوية فى نظر بعضهم ولكنها أساسية فى إلقاء الضوء على الكلام وخصائصه .

لهذا كله يتجه البحث الحديث إلى الكلام الحى المنطوق لأصالته وصدقه وواقعيته . وهو لذلك عامل مهم فى تطوير مناهج الدراسة ، إذ هو يكشف من حين إلى آخر عن أسرار أو ظواهر لغوية من شأنها أن تأخذ بيد الدارس وتعينه على ابتكار طرق جديدة أو تعديل خطط قديمة أو العدول عنها نهائيا . وهذا العمل أمر فى غاية الأهمية فى الحضارة الإنسانية : فروح الابتكار فى الدرس والمنهج ، أو تعديل الأفكار والخطط من وقت إلى آخر طبقا لمقتضيات الظروف والأحوال – كلها عوامل تدفع بالحضارة والفكر الإنسانى قدما إلى غايات نبيلة هى خدمة البشرية وتمكينها من حياة أفضل وأسعد .

والكلام الحى المنطوق – كما سبق أن أشرنا إلى ذلك – له صور عدة فى الوطن المعين ، ومن ثم توجب علينا الدراسة الوصفية أن نحدد – فى بداية

البحث - بيئة اللغة وصيغتها . والبيئة الجغرافية قد تكون عريضة واسعة أو ضيقة محدودة . وكل من الإمكانيتين جائز الأخذ به ، غير أنه كلما ضاقت رقعة البيئة الجغرافية كان العمل أجود وأوفق فى الوصول إلى نتائج صحيحة واضحة خالية من الاضطراب والخلط . وهذه البيئة المختارة - واسعة أو ضيقة - تحتوى عادة على صور مختلفة من الكلام : فهناك كلام الحياة العادية ، وكلام التجارة وكلام الزراعة وكلام السوق أو الأمثال ... إلخ . ومن ثم نوصى الدارس - إذا لم يقع اختياره على الكلام العادى فى الحياة اليومية - أن يحدد صيغة الكلام الذى يختار : أى اللهجة الخاصة أو الأسلوب الكلامى الذى سوف يتناوله بالدرس .

وبعد الاختيار يبدأ فى جمع المادة . وجمع المادة يقتضى حرصا وخبرة . فإن كان الدارس من أهل البيئة المختارة ، فمن الجائز أن يعتمد على نفسه فيسجل - بالكتابة والأجهزة - ما شاء له أن يسجل . ولا عليه - بل قد توجب الظروف - أن يستعين ببنى بيئته ، يأخذ منهم ما يراه صالحا للدرس وما يعتقده مناسبا لموضوعه . وله فى هذه الحالة أن يوظف شخصا أو عدة أشخاص معينين يساعدونه فى جمع هذه المادة .

وهذا التوظيف هو الواجب والضرورى فيما لو كان الدارس من بيئة غير بيئة الكلام الذى وقع عليه الاختيار . ففى هذه الحالة يتحتم عليه أن يستعين بما يسمى مساعد البحث informant . ويشترط فى هذا المساعد أن يكون هو وآباؤه الأقربون من أهل البيئة الأصليين . ويستحسن أن يكون ممثلا لأوساط الناس فى الثقافة والمستوى الاجتماعى بل والسن كذلك ، فذلك أضمن وأقرب إلى الصحة . ويستحسن كذلك أن يكون ملما بأصول الكتابة والقراءة ، فذلك مما يسهل الأمر على الدارس .

أما المطلوب من هذا المساعد فيتلخص فى تكليفه بإعداد قصص وحكايات من واقع البيئة ومن صميم الحياة فيها ، ثم يلقيها أو يقرؤها على الدارس الذى يجب عليه أن يسجل كل ما يلقى إليه بالكتابة والأجهزة .

على أن هناك صعوبات عدة تقابل الباحث كلما تدرج فى بحثه ، منها أنه ربما يكتشف ثغرات فى الموضوع من وقت إلى آخر . وهنا يجب أن يكون لبقا فى أخذ المادة المطلوبة من المساعد . فقد يستطيع الوصول إلى ما يريد منه بالأسئلة المباشرة أو غير المباشرة أو بطريق الترجمة ، أو بطريق تصور مواقف لغوية معينة ويسأل المساعد أن يضع النص المناسب لهذه المواقف .

وفى كل الحالات يجب على الباحث أن يتنبه إلى ما يلى :

١ - يجب أن يخرج من ذهن المساعد فكرة الصحة أو عدم الصحة فى الكلام ، ويناشده أن يتكلم تلقائيا دون تكلف أو صنعة . ومن الخطر على الباحث أن يعتمد على تفسير المساعد للظواهر اللغوية ، فقد يصيب حينا ، ولكنه يخطئ فى أحيان كثيرة .

٢ - على الباحث أن يقلد المواطنين فى كلامهم وأن يحاول الكلام باللغة المدروسة والتفاهم بها قدر الطاقة .

٣ - على الباحث أن يختلط بالناس : يختلط بهم فى البيوت وفى الشوارع وفى السوق وفى الحقل وفى ندواتهم وجلساتهم المنزلية وأسمارهم .

٤ - يجب أن يتم التخطيط الرئيسى للبحث فى الحقل اللغوى نفسه أى فى البيئة صاحبة اللغة المدروسة .

٥ - إذا ما رحل عن الحقل اللغوى واكتشف ثغرات فى البحث ، فله أن يرجع إلى الحقل لملء هذه الثغرات أو أن يستدعى مساعده أو مساعدا آخر يستوى معه فى الشروط السالفة الذكر .

ومهما يمكن من أمر فالموضوع كله في حاجة إلى خبرة ومران طويلين ، والباحث الذكى يستطيع أن يكيف نفسه طبقا لظروفه الخاصة ، كما يستطيع أن يتخلص من كل أو جل الصعوبات التى تقابله . وكل ما يعنينا هنا إنما هو رسم خطة مجملة لكيفية جمع المادة .

المنهج التقابلى : Contrastive

وهو منهج حديث نسبيا ، لجأ إليه الدارسون لاستخدامه فى مجال تعليم اللغات . وهو - كما يبدو من التسمية - يقوم فى الأساس بمقابلة حقائق لغة معينة بحقائق لغة أخرى ، تيسيرا على المتعلمين ، كأن نقوم بعرض أصوات العربية على دارسيها من الإنجليز ، ومقابلة هذه الأصوات بنظائرها فى اللغة الإنجليزية لبيان وجوه الاتفاق والاختلاف فى هذه الناحية . وبهذه الطريقة يسهل على المتعلم الإنجليزى أن يستوعب أصوات العربية .

والمنهج التقابلى (بعكس المقارن) وصفى فى الأساس ويقوم بالمقابلة بين اللغات التى ترجع إلى أصول مختلفة ، وهو - بالإضافة إلى ذلك - منهج تعليمى أى يستخدم فى التعليم وفى تعليم اللغات الأجنبية بوجه خاص .

هذه الفروع السابقة كلها فروع منهجية . إنها بيان لأهم المناهج أو الاتجاهات فى كيفية دراسة اللغة وطرائق تحليلها . وهى بهذا الوصف مناهج عامة ، إذ يمكن الأخذ بها وتطبيقها على كل اللغات وكل الظواهر أو المستويات اللغوية بلا فرق ، صوتية كانت هذه المستويات أم صرفية - نحوية أم دلالية .

وهناك بالإضافة إلى ذلك كما أشرنا سابقا ، خطوط منهجية أخرى ، قد تلتقى مع سابقتها فى بعض الوجوه ، وقد تدخل فى إطار بعضها ، بطريق أو بآخر . ولكنها - فى الآونة الأخيرة - قد امتازت منها وانتحت مناحى خاصة ، بتركيزها

على مستويات لغوية معينة ، أو باهتمامها بأسلوب محدد من التحليل تتفرد به من حيث حصر كل أو جل الجهود فيه وجعله - فيما يبدو - نقطة البداية والنهاية فى الدرس ، دون كبير نظر فيما عداه من طرائق أو مناهج .

وهذه الخطوط المنهجية الجديدة قد اتسعت دوائرها وتعمقت أصولها إلى درجة ترشحها للاستقلال والانفراد أو ما يشبه أن يكون كذلك . من أهم هذه الخطوط وأشهرها علم اللغة البنوى .

علم اللغة البنوى : Structural Linguistics

علم اللغة البنوى أو ما يطلق عليه أحيانا «علم اللغة البنائى» أو ما ينعته اللغويون العرب «علم اللغة البنيوى» (بالياء بعد النون) هو منهج أو مناهج من الدرس توجه نحو تحليل اللغة والنظر فى عناصرها على وجه معين وطريق مخصوصة . وتكثر الإشارة إليه «بالنظرية البنائية أو البنيوية»[1] Structuralism .

---

(١) لنا على المصطلحات العربية ملاحظتان . الأولى جرت عادة اللغويين العرب على استعمال الصيغة «بنيوى» بنون ساكنة بعدها ياء مفتوحة فواو ، نسبة إلى «بنية» ، وصاغوا منها المصدر الصناعى «بنيوية» على ذات المنوال ، وهذا خطأ صرفى مشهور وقع فيه الكثيرون . والصحيح «بنْيِيّ وبنْيِيّة» بنون ساكنة بعدها ثلاث ياءات . أو «بنوى» فربى و«بنوية» بنون مفتوحة فواو مكسورة بدون ياء ، إذ قلبت هذه الياء واوا ، كما فى «قرية» فالنسبة إليها «قرْييّ» أو «قروى» . وفى هذا الباب يقول سيبويه (الكتاب جـ٢ ص٣٤٦ - تحقيق الأستاذ / عبد السلام هارون) : «هذا باب الإضافة إلى كل اسم آخره ياء ، وكان الحرف الذى قبل الياء ساكنا ، وما كان آخره واوا وكان الحرف الذى قبل الواو ساكنا . وذلك نحو ظبى ورمْى وغزو . تقول : ظبيىّ ورمْيىّ وغزْوىّ ونحوى . ولا تغير الياء ولا الواو فى هذا الباب ، لأنه حرف جرى مجرى غير المعتل فإذا كانت هاء التأنيث بعد هذه الياءات فإن فيه اختلافا . فمن الناس من يقول فى رمية رمْيىّ وفى ظبية ظبْيى وفى دمية دمْيى ، وفى فتية فتْيىّ (قارن بنية !) وهو القياس ... وأما يونس فكان يقول فى ظبية ظبوىّ وفى دمية دُمْوى وفى فتية فتوي» . ومن ثم نرى أن صحة المصطلح هى بنَوىّ (بفتح النون وحذف الياء) .

الملاحظة الثانية : يؤثر بعضهم استخدام المصطلحين «التركيبى» و «التركيبية» ترجمة للمصطلحين الإنجليزيين Structural و Structuralism ، لأن هذين المصطلحين يعنيان فى أدق معانيهما : دراسة اللغة أو النظر فى وحداتها وعناصرها فى تراكيب ، مع الأخذ فى الحسبان ما بين هذه الوحدات والعناصر من علاقات وارتباطات ، على نحو يحيلها إلى كل متكامل ، مركبة أجزاؤه ومتشابكة فى انضباط على المستوى الأفقى . أما «البنائى» وما تفرع منها فهى - وإن كانت تفيد معنى الضم أو التماسك أو الوحدوية - قد يُفهم منها أنها تنبئ عن فكرة =

وهذه النظرية البنائية (أو البنوية) تنتظم فى إطارها العام مجموعة من الاتجاهات المتفقة فى بعض الخطوط العريضة التى تؤهلها - بوجه عام - لأن يطلق عليها جميعا اسم واحد ، سواء أكان هذا الاسم عِلْما أم نظرية أم مدرسة ، ولكنها فى ذات الوقت تتفرع إلى مناح متعددة لكل منحى منها سمات أو مبادئ خاصة تنماز بها من بقية أقرانها .

وقد سيطرت أفكار هذه النظرية على البحث اللغوى فى الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين سيطرة بالغة ، حتى إنها جمعت حولها نفرا غير قليل من الدارسين فى جميع أنحاء العالم ، وزحزحت أو حاولت أن تزحزح المناهج اللغوية الأخرى من مواقعها ، وتحتل مكانها جميعا . وانتقل تأثيرها من الدرس اللغوى الخالص إلى ميدان الأدب ونقده ، لدرجة أن صارت «البنوية» الشغل الشاغل للأدباء والنقاد حتى أوائل السبعينيات ، وكانت السمة البارزة فى أعمالهم . وكان للمفكر الفرنسى Rolan Barthes جهود مشكورة فى الربط بين علم اللغة والنقد الأدبى من خلال نظرته البنوية إلى ما سماه «الأثر» (أو النص) الذى يعده ذابنية لغوية خاصة . ولم ينج أدباء العربية ونقادها من هذا التأثير ، بل أصبح الواحد منهم يعتز ويفخر بل يباهى بأنه «بنوى» ، وأنه بذلك يفوق أقرانه الذين لم ينالوا حظ معرفتها واتخاذها منهجا للتحليل الأدبى . وفى ظننا أن بعضا منهم ما زالوا يسيرون على درب «البنوية» ويطبقون أفكارها ، فى حين أنها هى

= «الرأسية» ولا تعنى «الأفقية» إلا على ضرب من التسمح . هذا بالإضافة إلى انتفاء فكرة «التشابك والتداخل بين العناصر المفهومة من المصطلحين الإنجليزيين المذكورين . ومع ذلك فالمصطلحات «بنائى وبنائية» أولى وأقرب إلى الصحة من «بنيوى وبنيوية» وإن كان هذان الأخيران أشهر وأكثر استعمالا فى الدرس اللغوى الحديث . ومن ثم لا مانع لدينا من استخدامهما ، ولكن مع الأخذ فى الحسبان ما قررنا سابقا من وجوب التصحيح فى الصيغة ، إلى «بِنَوى وبِنَوية» بدلا من «بنْيوى وبنْيوية» . ومما يذكر فى هذا المقام أن بعض الدارسين قد استعملوا المصطلحين «الهيكل والهيكلية» استعمالا متناثرا فى كتاباتهم للإشارة إلى «البنوى والبنوية» ، وهذا - فى الحق - أدق استعمالا وأقربه إلى الصواب وهو الأولى بالاتباع من سائر المصطلحات العربية الأخرى التى جاءت ترجمة للمصطلحين الإنجليزيين Structural Structuralism ، وما يناظرهما فى اللغات الأوربية الأخرى .

نفسها قد زحزحت (أو كادت تزحزح) عن مكانها في الدرس اللغوى ، لتخلى موقعها لمناهج وأفكار أخرى جديدة ، حتى قيل إن البنوية قد ماتت . ذلك لأن دوائرها قد اتسعت وجاوزت النصوص الأدبية واللغوية إلى مجالات أخرى تشمل البنية الكلية للفكر الإنساني . ومن ثم فقدت التركيز والموضوعية ، ودخلت فى متاهات فلسفية لا يمكن تحديدها أو رسم ملامحها .

والقول بأن «البنوية» مدرسة أو اتجاه أو منهج واحد قول فيه تسمح : إنها فى واقع الأمر عدة مدارس أو اتجاهات ، بينها وجوه اتفاق وافتراق . تشترك كلها فى الأرضية التي انطلقت منها وفى بعض الثوابت من المبادئ التى حددت معالمها الأولى ، ومازتها من غيرها من المناهج السابقة . ولكنها فى ذات الوقت - وبمروره - تفرعت إلى مناح واتجاهات عدة ، لكل منها لون أو سمة أو خاصة تفرق بينها وبين زميلاتها بصورة أو بأخرى . ومن ثم يسوغ لنا أن نقول : هناك «بنويّون» ، لا منهج «بنوى» أو مدرسة «بنوية» واحدة . وإذا قلنا بوحدة المنهج أو المدرسة فإنما نعنى بذلك الإطار العام الذى يجمع شتات هذه الاتجاهات والأفكار تحت مظلة واحدة ، على ضرب من التعميم ، وتمييزا لها جميعا من تلك المناهج والمدارس الأخرى التى تناظرها ، وتقع منها موقعا مستقلا بذاته .

و «البنوية» اللغوية فى أساس مفهومها وأبسط صورة وأوجزها لهذا المفهوم منهج عام يأخذ اللغة على أنها «بناء» أو «هيكل» ، أشبه شيء بالهيكل الهندسى المتشابكة وحداته ذات الاستقلال الداخلى ، والتى تتحدد قيمها بالعلاقات الداخلية بينها ، وذلك بمعزل عن أية عناصر خارجية . ونعنى بها الإنسان صاحب اللغة (منطوقة أو مكتوبة) والسياق الخارجي أو غير اللغوى ، إذ إن هذين العنصرين ليسا من اختصاص علم اللغة فى نظر البنويين . ومعنى ذلك أن تحليل أى نص لغوى يعتمد على نظرتين ، هما استقلاليته عن أية ملابسات أو ظروف خارجية ، وتشابك وحداته وترابطها فيما بينها داخليا .

والنظرة الأولى (استقلاليته) فيها خلاف كبير بين اللغويين بعامة وبين البنويين أنفسهم ، أما تشابك وحداته واعتماد قيمها على هذا التشابك والترابط فلم يقع فيه خلاف ملحوظ فى جملة الدراسات اللغوية قديما وحديثا .

ولنا أن ندعى أن علماء العربية أنفسهم أخذوا بهذا العنصر (التشابك والترابط الداخليين بين الوحدات) فى تحليلهم للغتهم . يظهر ذلك بوجه خاص فى مناقشاتهم للموقعية والمطابقة . وما الإعراب فى نظرنا إلا تلخيص كامل لوجهة النظر هذه . فقولك «محمد» فاعل فى نحو : «حضر محمد» ، يعنى موقعية معينة ذات ارتباط وتعلق وثيق بوحدة سابقة هى «الفعل» ، بالإضافة إلى ما يتضمن هذا الإعراب من عوامل بنوية (أو تركيبية) أخرى ، كالمطابقة بين الفعل والفاعل من حيث العدد والنوع ... إلخ . والحق أننا - بهذا المفهوم - نستطيع أن نقرر أن اللغويين فى عمومهم «بنويون» بصورة أو أخرى .

ومهما يكن الأمر ، فإن «البنوية» - كما قررنا سابقا - تفرعت إلى مسالك ودروب عدة ، ولكل منها علامات خاصة بها تستحق النظر والمناقشة . ولكننا هنا سوف نقصر حديثنا على المعالم الرئيسية فى هذا الطريق الطويل ، مكتفين بذكر شىء عن أهم أعلام «البنوية» فى أوربا وأمريكا .

ووقع اختيارنا على علمين مهمين فى هذا المجال : دى سوسير بوصفه واضع حجر الأساس فى هذا الاتجاه البنوى وبوصفه يمثل الأوربيين ، وبلومفيلد بوصفه أبرز «البنويين» فى أمريكا ، ولكل أتباع ومخالفون .

دى سوسير والبنوية :

كان دى سوسير الرائد فى كثير من الأفكار اللغوية ، ومن أهم أفكاره النظرة «البنوية» إلى اللغة ، فهى المنطلق الأساسى للبنوية فى الدرس اللغوى . وهذه النظرة

لم تكن مستقلة عن أفكاره الأخرى ، ونعنى بذلك فكرتين منهما بوجه خاص ، وهما «السنكرونية» (أو الوصفية) فى مقابل «الدياكرونية» (أو التاريخية) ، وثنائيته المشهورة «اللغة والكلام» وتفريقه الحاد بينهما . فهذه الأفكار الثلاث مترابطة متكاملة ، وليس من السهل أن نعزل واحدة عن الأخرى فى نظر دى سوسير فى الأقل.

سعى دى سوسير إلى تكوين نظرية جديدة للدرس اللغوى ، عمدها الأساسية ثلاثة[1] : اللغة لا الكلام هى موضوع الدراسة ، واللغة فى نظره «شكل» أو نظام ومنهج تحليل هذا النظام هو المنهج «السنكرونى» (الواصف الآنى) .

ومعنى هذا أن «بنوية» دى سوسير لا يمكن فهمها أو استيعاب أبعادها إلا بهذه النظرة الخاصة ، وهى نظرة متكاملة (كما أشرنا) ، وفقا لرؤية الرجل ومبادئه التى قد تفترق فى قليل أو كثير عن وجهات نظر بنوية أخرى ، كما سيتبين لنا فيما بعد .

وفكرة «البنوية» عند دى سوسير فكرة سهلة تتلخص فى نظرته إلى اللغة بوصفها نظاما أو منظومة system أو هيكلا أو شكلا lorm (بعبارته) مستقلا عن صانعه أو الظروف الخارجية التى تحيط به . وينظر إلى هذا الهيكل أو النظام من داخله ومن خلال مجموع وحداته المكونة له ، بوصفها تمثل كلا قائما بذاته .

ويضيف ما يؤكد ذلك بقوله : «يهمنا النظام لا الأشياء الخارجة عنه» . وتعريفه للغة يعنى إخراج كل شىء خرج عن نظام اللغة أو ما يسمى external ، وهذا يعنى كل شىء قد يعرض له الإنسان عند الدراسة للغة بالمعنى المطلق ،

---

(١) هناك للنظرية مبدأ رابع مهم يتمثل فى فكرته عن «الرمز اللغوى» (بجانبيه الدال والمدلول) وقيمته اللغوية . وهذا المبدأ كان منطلقا جديدا للنظر فى المعنى اللغوى ومشكلاته ، ودفع الدارسين من بعده إلى مراجعة أفكارهم فى الموضوع ، الأمر الذى أدى إلى ظهور مدارس واتجاهات مختلفة فى قضية المعنى . ومهما يكن من أمر فهذا المبدأ الرابع أدخل فى «علم المعنى» Semantics ، ويحتاج إلى وقفة خاصة ، إذ التركيز فى هذا المقام الذى نحن فيه مقصور على فكرة «البنوية» للغة .

كالتاريخ السياسى والمؤسسات العامة ، وكل ما يتعلق بانتشار اللغات واللهجات . إن دى سوسير يعترف بهذه الأشياء الخارجية ، ولكنه اقتصر على العناصر الداخلية internal . ومثل للفرق بين الجانبين برقعة الشطرنج .

اللغة عنده ليست مادة أو جوهرا substance ، إنما هى شبكة واسعة من التراكيب والنظم ذات العلاقات الداخلية . وهى أشبه شىء برقعة الشطرنج التى لا تتحدد قيم قطعها بمادتها المصنوعة منها ، وإنما بمواقعها والعلاقات الداخلية بينها فى هذه الرقعة . فكما أن كل قطعة منها تتحدد قيمتها وترتبط بموقعها على هذه الرقعة ، كذلك تتحدد قيمة كل تركيب أو قيمة كل وحدة فى التركيب بالنظر إلى المواقع والعلاقات مع بقية التراكيب أو الوحدات . وتأتى هذه القيم من منظور القيم الفارقة أو الخلافية بين هذه التراكيب وتلك الوحدات .

فنظرة دى سوسير إلى اللغة إذن نظرة تجريدية تعنى بالبنية العميقة ، لا بالبنية السطحية التى تتمثل فى المادة الكلامية الواقعة . ودراسة العلاقات ذات القيم الخلافية بين التراكيب أو الوحدات تتم عنده من جانبين : الجانب الأول جانب أفقى syntagmatic والجانب الثانى رأسى paradigmatic .

يعنى الجانب الأول (السنتجماتيكى) بتعيين طرائق تكوين العناصر اللغوية (كلمات أو لواصق) إلى عناصر أكبر وأكثر تعقيدا أو إلى جمل وعبارات وبيان العلاقات بين هذه العناصر . وهنا يكون التركيز على خواص التركيب من حيث موقعية عناصره المكونة له ونوع الارتباط الواقع بينها ، آخذين فى الحسبان أن قيمة كل عنصر إنما تتضح بنوع علاقته بما يصاحبه من عناصر أخرى فى ذات التركيب.

وبعبارة أخرى ، كل عنصر لغوى إنما تحدده قيمته ووظيفته ، أى علاقته بالعناصر الأخرى فى النظام اللغوى ، وليس عن طريق الإشارة إلى عناصر غير لغوية ، مادية أو فسيولوجية .

وينظر الجانب الثانى فى العلاقات البراديجماتيكية ، وهى العلاقات بين العناصر اللغوية فى النظام اللغوى أو فى الجدول الصرفى الذى يمد التراكيب بالوحدات المكونة له . ففى الجملة :

محمد فاهم

العلاقة بين «محمد» و «فاهم» علاقة أفقية سنتجماتيكية وهى علاقة المبتدأ بالخبر ، وهى هنا علاقة وظيفية ، والعلاقة الشكلية الأفقية السنتجماتيكية بين هذين العنصرين هى التتابع الأفقى فى التركيب .

وكل عنصر منهما فى نفس الوقت ذو علاقة رأسية براديجماتيكية بعناصر أخرى فى النظام اللغوى أو الجدول الصرفى لم تقع فى هذه الجملة ، وإن كانت صالحة فى الوقوع مواقعها فى تراكيب أخرى . «فمحمد» ذو علاقة رأسية بأى عنصر من الجدول الصرفى الذى تنتمى إليه عناصر محددة مثل : هو - صديقى - الرجل - هذا ... إلخ . من كل تلك العناصر الاسمية التى تصلح مبتدأ فى اللغة العربية . و «فاهم» عنصر من الجدول الصرفى الذى تنتمى إليه عناصر صالحة للوقوع خبرا فى اللغة العربية مثل : ذكى - مصرى - فى البيت ... إلخ .

والقيمة اللغوية عند دى سوسير ، أى المعنى ، إنما تحدده وتعينه مجموعة هذه العلاقات ، ولا يمكن فهمه أو الوصول إليه إلا فى ضوء هذه العلاقات .

وبهذا النهج استطاع دى سوسير أن يستغنى عن التقسيم التقليدى للوصف اللغوى إلى نحو وصرف وأصوات ومفردات[1] . حيث إن كل جوانب النظام اللغوى يمكن وضعها فى إطار هذين الاتجاهين : الرأسى والأفقى . فالنظام اللغوى إن هو

---

(١) وهذا النهج كذلك واضح فى أعمال تشومسكى الذى يطلق المصطلح «قواعد» على كل قواعد اللغة ، صوتية كانت أم صرفية أم نحوية أم دلالية .

إلا نظام للجداول الصرفية التى يقوم كل عنصر فى داخلها بتحديد العناصر الأخرى وتعيينها . وفى الوقت نفسه يتوقف دخول أى عنصر من هذه العناصر فى التتابع الأفقى على الجدول التصريفى المعين أو الجنس الصرفى للعنصر (أهو اسم أم فعل ، معرف أم منكر ... إلخ) .

وهنا نلمس شبها واضحا بين هذا النهج الذى ارتآه دى سوسير وما جاء به عبد القاهر الجرجانى من أفكار رئيسية فى النظم . ذلك أن فكرة النظم هذه تعتمد فى أساسها على اتباع قواعد النحو من حيث وضع الكلام فى مواقعه ، ومن حيث النظر فى العلاقات بين وحدات التركيب ومدى موافقة ذلك لقواعد النحو . وهنا يبرز الشبه بين ما قرره عبد القاهر وما ارتآه دى سوسير من النظر الأفقى للتراكيب ، فالنظر السنتجماتيكى عند دى سوسير يناظر فكرة «الاختيار» عند عبد القاهر التى هى جزء مكمل لفكرة النظم ، حيث إن النظم الصحيح إنما يكون باختيار العنصر اللغوى (الكلمة ، أو جزء الكلمة) المناسب لموقعه فى التركيب ، غير أن فكرة الاختيار عند عبد القاهر أوسع : إن الاختيار عنده على ضربين :

١ - مجرد اختيار أو التقاط الصيغ المفردة المناسبة للتركيب المعين ، وهذا هو ما يشبه النظر الرأسى عند دى سوسير .

٢ - اختيار المفردات أو التراكيب اختيارًا مقصودًا بتفضيل تركيب على آخر (يؤديان معنى عاما واحدا متقاربا ، ولكن أحدهما أفضل) لملاءمته للمقام .

وهذا النوع الثانى لا شأن لدى سوسير به إطلاقا ، لأنه من أعمال البلاغيين أو رجال الأسلوب . هذا بالإضافة إلى أن عبد القاهر (وغيره ممن يعنون بفنون البلاغة والأسلوب) يختلف عن البنويين (أو معظمهم) فى اهتمامه بالعوامل الخارجية للنص المتمثلة فى السياق غير اللغوى أو المقام الذى يعد ركيزة

البحث البلاغى عند العرب ، فى حين أن كثيرا من البنويين يخرجون هذه العوامل الخارجية من نظرهم فى التحليل البنوى .

ومن المقرر أن «البنوية» فى الدرس اللغوى الحديث ترجع فى أصولها ومبادئها الأساسية إلى دى سوسير الذى وضع حجر الأساس لهذه الفكرة ، وجاء الناس من بعده يشيدون وينوعون فى الطرز ويشقون منافذ هنا وهناك على هذا الأساس وبالاعتماد عليه ، حتى برزت لنا أساليب وطرق للتحليل البنوى تختلف فى التفاصيل وتتفق فى الثوابت .

وهذه خاصة مميزة لدى سوسير : يأتى بالأفكار الرائدة والمبادئ المبتكرة ويدفع بها إلى الدارسين دون أن يصنع منها نظرية كاملة ذات أبعاد وجوانب تغطى أطراف القضية المطروحة . حدث هذا فى فكرته القائلة بالتفريق بين اللغة والكلام ، حيث لم يبين لنا كيفية دراسة هذا الكلام ولم يشأ أن يضع منهجا للنظر فيه . وهناك عندما تحدث عن السنكرونية والدياكرونية لم يجب عن تساؤلات كثيرة ، منها : كيف تثبت اللغة عند وصفها سنكرونيا ؟ وما مقدار الفترة الزمنية اللازمة لذلك ؟ ... إلخ .

وهنا فى حالة «البنوية» اكتفى بتقديم لمحات عن أصولها ومفهومها ، دون الدخول فى تفصيلها . ومع ذلك كان لهذه الفكرة آثار واسعة عميقة . تظهر هذه الآثار فى جملة من المدارس الكبرى فى أوربا منها مدرسة جنيف - مدرسة براج - مدرسة كوبنهاجن ، ففى كل من هذه المدارس أعلام بارزة يسوغ لنا أن نعد كل واحد منها مدرسة ذات سمات خاصة ولها تلامذة وأشياع .

فمن الأعلام البارزة فى أوربا تلميذاه الوفيان أنطوان مييه وتشارلز بييه ، وقد حذا كل منهما حذو الأستاذ فى جملة أفكاره ومبادئه الخاصة بالبنوية ، فنرى «مييه» مثلا يقرر (بما يشبه مقولة الأستاذ) أنه من الخطأ النظر إلى الوحدات اللغوية كما لو كانت منعزلة ، وإنما ينبغى أن تؤخذ على أنها نظام مترابط متماسك ، . ونلمس ذات

الاتجاه عند «بييه» ، وإن كان هذا الأخير يهتم بوسائل التعبير الفردية، تلك الوسائل التى تميز شخصا من آخر والتى تبين الاختلافات التعبيرية عند الأفراد .

ونأتى إلى مدرسة براج التى تشكلت سنة ١٩٢٦ والتى أخلصت لمبادئ دى سوسير فى جملتها ، حتى إن أفكارها لتتطابق وتتماثل مع مبادئ الأستاذ فى «البنوية» وغيرها . فاللغة فى تصور رواد هذه المدرسة «إن هى إلا نظام من العلائق» ، ولكن مع تركيز على الجانب الوظيفى (أى القيمة اللغوية للوحدات المكونة للتركيب) . وطبقوا هذا المبدأ خير تطبيق على «الفونولوجيا» بوجه خاص ، ومن أعلام هذه المدرسة «جاكبسون» و «تروبتسكوى» ، وهما من أصل روسى . وهذا الأخير هو صاحب كتاب «مبادئ الفنولوجيا» المنشور فى «براج» سنة ١٩٣٩ وترجمه إلى الفرنسية «كانتينو» سنة ١٩٤٩ لأول مرة .

وقد اتبعت هذه المدرسة فى عملها المنهج السنكرونى ، تماما كما سلك دى سوسير فى أعماله .

ولم تخرج مدرسة «كوبنهاجن» عن الخطوط العريضة لمبادئ دى سوسير . ويمثل هذه المدرسة (وهو رائدها فى الاتجاه البنوى) العالم الدنمركى «هيلمسلف» .

أما أنه أخذ شيئا عن الأستاذ (دى سوسير) أو اتبع أساسياته فى «البنوية» فيتمثل فى أن هيلمسلف اهتم باللغة (لا الكلام) ، ونظر إليها على أنها بنية أو هيكل أو نظام . وأن اللغة هدف لذاتها وليست وسيلة ، وهى أيضا نظام مغلق منعزل عن العوامل الخارجية الاجتماعية والثقافية والأدبية والتاريخية .

ولكنه زاد على الأستاذ وعمق أفكاره الشخصية فى الموضوع ، حتى إنه ليعد مدرسة «بنوية» قائمة بذاتها . ذلك أنه نحا بمنهجه نحوا منطقيا فلسفيا ورياضيا كذلك ، وهو منهج لم يكن معروفا فى الدرس اللغوى قبل ظهور «تشومسكى» ونظريته «التوليدية التحويلية» .

الوظيفة الأساسية للغوى عند هيلمسلف هى أن يضع نظاما تجريديا لفهم اللغة ، وإنما يتم ذلك بالنظر إلى اللغة على أنها «عملية رمزية» تدخل فى إطار علم الرموز (semiotics ، semiology أى دراسة النظم الرمزية فى عمومها) . وهو علم صالح للتطبيق على كل العلوم الإنسانية . وهو فى هذا المجال يفرق بين المحتوى content والتعبير expressien . ففى نظام علامات المرور مثلا يعد اللون الأحمر تعبيرا ، محتواه هو الوقوف . وهذه العلاقة علاقة متبادلة ، فكما أن اللون الأحمر يدل على الوقوف ، فكذلك يدل اللون الأخضر على استمرارية المرور .

فإذا استقر لنا هذا التصور للعلاقات الرمزية ، كان على اللغوى أن يبحث دائما وأبدا عن العلاقات فى النص أو النظام اللغوى . والعلاقات فى النظام اللغوى علاقات رأسية (كالعلاقات بين مفردات الجدول الصرفى عند دى سوسير) أى براديجماتيكية ، أما العلاقات فى النص فهى علاقات أفقية أى سنتجماتيكية . وهنا نعود فنقول : إن هيلمسلف قد اقترب أو تماثل مع دى سوسير فى نظرته لما سماه العلاقات الخلافية أو الفارقة على المستويين الأفقى والرأسى كليهما .

ولكنه (هيلمسلف) يأخذ الوظيفة فى الحسبان ، ويعنى بها الدور الذى يؤديه العنصر اللغوى (وحدة صوتية - وحدة صرفية - كلمة - تركيب ... إلخ) فى البنية النحوية للتعبير ، فكل عضو أو عنصر فى الجملة له قيمة فى تشكيل المعنى العام للجملة .

ومع ذلك ينبغى ألا نركز على وصف هذه العناصر ، وإنما يكون التركيز على العلائق التى تربطها بعضها ببعض . ولا يفرق هيلمسلف بين العلائق الأفقية والرأسية فى الأهمية ، فإن العناصر اللغوية لا قيمة لها دون النظر إلى الجانبين معا بصورة متساوية . وهنا نرى وجه خلاف بينه وبين مدرسة براج التى

تعطى أسبقية للعلاقات الرأسية والمدرسة الأمريكية البنوية (فى جملتها) التى تولى اهتماما بالعلاقات الأفقية ، أما العلاقات الرأسية عندهم فهى ضمنية ويحددها التحليل النهائى .

وقد سمى هيلمسلف نظريته هذه بالجلوسيماتيكية glossematics المأخوذة من كلمة إغريقية هى glóssa بمعنى «لسان» . وهى نظرية مجردة تجريدا عنيفا معتمدة على المنهج الاستنباطى (لا الاستقرائى) ، وينقصها التطبيق الموضح ، كما يشوبها الغموض وكثرة المصطلحات الفلسفية التى يمكن أن تضلل اللغويين .

ومن المهم أن نعلم أن بينه وبين دى سوسير فرقا واضحا فى واحد من أهم المبادئ . فبينا دى سوسير معنيٌ أولا وأخيرا باللغة المعينة نجد هيلمسلف يحاول دراسة اللغة بالمعنى العام دون خصائص لغة معينة : إن اللغات عنده - مهما كان الاختلاف بينها - تشترك فى بعض النقاط الجوهرية ، وعلينا أن نحاول البحث عن هذه النقاط . وهو بهذا يأتى فى الطريق الوسط بين البنويين (المهتمين باللغة المعينة ، كما فى أوربا والكلام كما فى أمريكا) والتوليد بين المشغولين بالمقدرة أو الكفاية اللغوية عند الإنسان[1] .

بلومفيلد والبنوية :

يعد بلومفيلد علما من أعلام الدراسات اللغوية فى أمريكا ، وكتابه «اللغة» Language يحسبونه هناك «إنجيل علم اللغة» . وفى هذا الكلام كثير من الصدق ، حيث إن البحث اللغوى الأمريكى الحديث - مهما تعددت اتجاهاته ومناهجه - يدين بالفضل لهذا الرجل ومبادئه ، سواء أكان ذلك بالاتفاق معه أو بمعارضته .

(١) أفدنا فى الكلام عن «هيلمسلف» مما جاء فى كتاب الدكتور محمد الحناش : البنيوية فى اللسانيات (وصححتها البنوية - بنون مفتوحة بعدها ولو غير مسبوقة بياء) ، دار الرشاد الحديثة - الدار البيضاء ط (سنة ١٩٨٠م) .

والحق أن بلومفيلد يقع فى أمريكا موقع دى سوسير فى أوربا من حيث الأهمية فى التأثير وجدة الأفكار وتنوعها وكثرة الأتباع والتلاميذ ، وإن كان الثانى (دى سوسير) أسعد حظا من صاحبه فى الشهرة واتساع دائرة الأتباع والمريدين ، لا فى الحقل اللغوى وحده ، وإنما فى دوائر علمية أخرى كالنقد الأدبى وعلم الأسلوب . ذلك أن دى سوسير كان أسبق زمنا وريادة فى الابتكار والتجديد فى الفكر اللغوى ، كما كانت أفكاره ومبادئه منابع ثرة يمتاح منها الماتحون مهما اختلفت بيئاتهم وحقولهم العلمية الإنسانية ، لما اتسمت به من عمق ومذاق جديد غير معهود آنذاك .

وقد أفاد بلومفيلد نفسه من هذا المعين السوسيرى ، وإن لم يصرح بذلك . فقد تأثر به أو أخذ عنه فكرتين مهمتين فى مقامنا هذا ، وهما النظرة السنكرونية فى التعامل مع اللغة والفكرة البنوية للغة فى عموم معناها . وهما - كما نعلم - نظرتان أو فكرتان متلازمتان فى المنهج البنوى فى عمومه . ولنا أن نقول إن بلومفيلد قد بالغ مبالغة ظاهرة فى اتباع هاتين النظرتين والعمل بهما نظرا وتطبيقا .

والبنوية عند بلومفيلد (وأتباعه) بنوية من نوع خاص ، وهى فى الوقت نفسه جناح أو مبدأ من منظومة من المبادئ التى تكون إطارا أو منهجا عاما لا يمكن فهمه أو تعرفه على وجه مقبول إلا بالنظر فى جملة هذه المبادئ بصورة ما .

ويجدر بنا قبل الدخول فى بيان هذه المبادئ أن نشير إلى شىء من الأجواء العلمية والثقافية التى كانت تسود المجتمع الأمريكى فى أثناء انشغال بلومفيلد بأعماله اللغوية ، والتى كان لها أثر مباشر فى اتجاهاته ومبادئه فى الدرس اللغوى .

كانت هناك مجموعة من العوامل التى أثرت فى التفكير اللغوى الأمريكى بعامة ، وفى تفكير بلومفيلد وتابعيه بصفة خاصة .. من هذه العوامل انشغال الأمريكان بدراسة اللغات الهندية الأمريكية ، وهى لغات لم تكن مكتوبة فى

الأغلب الأعم . وقد انصرف شباب اللغويين التابعين لبلومفيلد إلى وصف هذه اللغات وبخاصة من مستوييها الفنولوجي والصرفي . وفي الأربعينيات من القرن العشرين اتجه اللغويون الأمريكيون إلى كتابة «قواعد» جديدة لبعض اللغات المهمة بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية ، كاللغة اليابانية والصينية والروسية وبعض أشكال اللغة العربية ، وعلى الرغم من وجود «قواعد» لهذه اللغات فقد رأى الأمريكان صياغة قواعد أخرى لها تناسب حاجتهم ، وهي تقديم أسس صالحة للسيطرة على طريق استعمال هذه اللغات ونطقها وتعرف الصيغ والتعبيرات اللغوية الضرورية للكلام الفعلي وفهم الجمل العادية .

وقد دفعت هذه الظروف اللغويين الأمريكان إلى اتباع منهج عملي موضوعي مبني على الملاحظة والتجربة بعيد عن التأويلات والافتراضات أو البحث فيما يسمى البنية العميقة للغة . وقد أكد هذه النظرة «الواقعية» - في رأيهم - تأثرهم بعلم النفس السلوكي الذي ظهر واضحا في تحليلهم للكلام وحسبان هذا الكلام عنصرا من عناصر سلسلة من المثيرات أو الدوافع ، ومن الاستجابات وردود الأفعال . وعندهم أن الأحكام العلمية المتعلقة باللغة لا يمكن إصدارها بحال إلا على أساس الحقائق الموضوعية ، ويعنون بذلك تلك الحقائق التي يمكن ملاحظتها ملاحظة فعلية مباشرة .

ومن هنا جاء اختلافهم مع اللغويين الأوربيين (ومن ضمنهم دي سوسير) في بعض النقاط التي ميزت منهجهم ورشحته لنوع من الاستقلال ، وإن كان ينعت من وجهة نظر خاصة بأنه منهج «بنوي» .

إن بلومفيلد «بنوي» (وكذا أتباعه) من زاويتين اثنتين فقط ، هما :

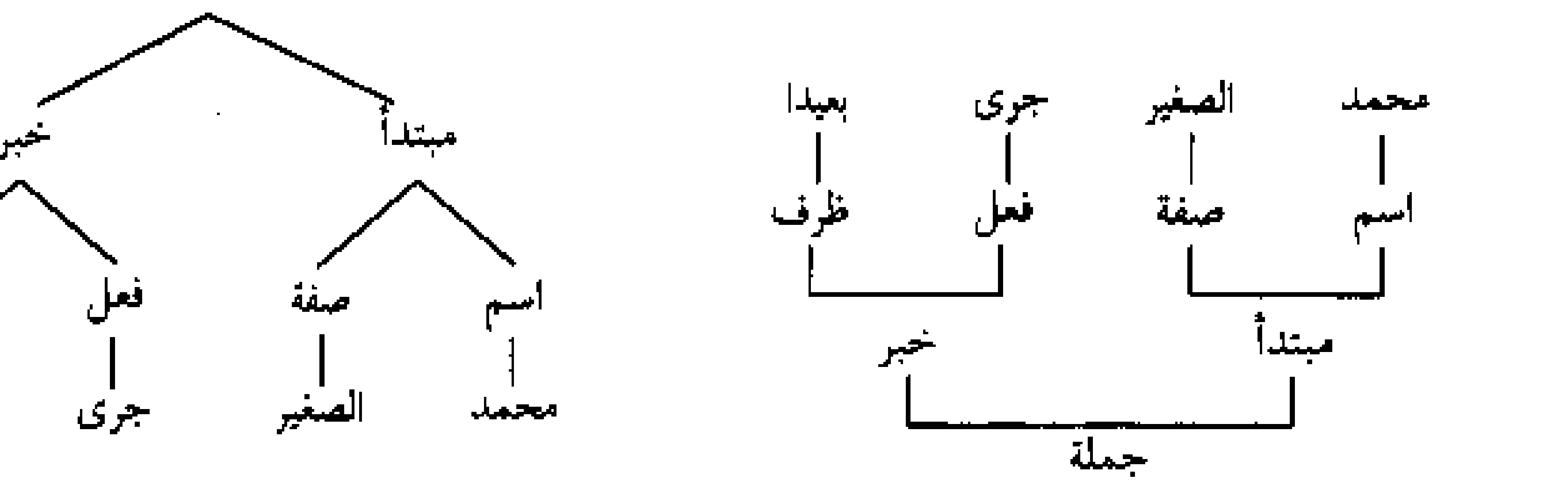
١ - النظر إلى اللغة على أنها نظام من وحدات منسوقة في تركيب بشكل أفقي ، ولكل وحدة مكان تشغله في هذا التركيب أو هذه السلسلة الأفقية .

٢ - تؤخذ اللغة بهذا الوصف منعزلة عن الظروف الخارجية والملابسات الأخرى كالعوامل الثقافية أو الاجتماعية ... إلخ . نعم ، نحن لا ننكر أن بلومفيلد يشير إلى الموقف أو المقام الذى يلقى فيه الكلام ، ولكن موقف أو مقام بلومفيلد ليس عاملا موضحا أو مفسرا أو عنصرا من العناصر المعينة على التحليل ، أو التى تؤخذ فى الحسبان عند هذا التحليل : إن المقام عنده ليس الا مجرد إطار عملى تجرى فيه سلسلة المثيرات العملية واللغوية وردود الأفعال اللغوية والعملية أيضا . وهذا الموقف أو المقام يختلف جذريا عن نظيره عند المدرسة الاجتماعية وبعض البنويين الذين يرون أن للفرد صاحب الكلام أثرا فى التركيب وأشكاله (مثل بييه تلميذ دى سوسير) .

وعلى الرغم من هذا الاتفاق فى بعض مبادئ البنوية بعامة فإننا نلاحظ أن بلومفيلد وأتباعه نحوا بهذه البنوية نحوا يبعدها عن البنوية الأوربية بشكل محلوظ.

ومن الفروق الواضحة بين «بنوية» بلومفيلد والأمريكان بعامة والبنوية الأوربية ما يلى :

- وهذا فرق مهم يتعلق بفكرة «الأفقية فى البنوية» (وهى من مبادئ البنوية بعامة) : إن بلومفيلد ينظر إلى الوحدات فى التركيب الأفقى لا على أساس أنها وحدات فى تتابع متصل متشابك أو خيط (thread) من العناصر ، بل على أساس أنها قطع (pieces) من المكونات أو الوحدات لكل منها موقع أو نقطة محددة ولها اسم مميز لها ، كما يظهر فى صورة الشجرة التالية :



ومعنى هذا أن السلسلة الكلامية يمكن أن تجزأ إلى وحدات مستقلة ، على نحو ما يجرى في «القواعد التقليدية» ، غاية الأمر أن هذا النهج يتسم بشيء من العمق والشمولية ، لأنه على الرغم من هذا التقطيع أو تلك «التجزئة» يعمد إلى بيان الأصناف أو الأجناس الكلامية التى يصح أن تقع فى هذه المواقع المحددة فى الشجرة السابقة . ووفقا لهذا يمكن تحديد أصناف العناصر اللغوية التى تدخل فى هذه الفئة أو تلك : أسماء - صفات - أفعال - أدوات - ... إلخ . أو بعبارة أخرى ، يمكن تعرف أصناف أو أجناس الكلم بطريق توزيعها فى السلسلة الكلامية أو التعرف على مواقعها الممكنة فى اللغة . ومن هنا سمى هذا المنهج بالمنهج «التوزيعى» distributional . والحق أن المنهج الأمريكى فى عمومه منهج توزيعى بصفة خاصة و «بنوى» بصفة عامة .

وحاصل ذلك كله أن بلومفيلد وأتباعه لا يهتمون اهتماما مناسبًا بالعلاقات الداخلية بين الوحدات فى الترتيب ، تلك العلاقات التى تبين قيمة كل عنصر بالإشارة إلى العناصر الأخرى ، بطريق المفارقة أو المخالفة ، كما نص على ذلك البنويون الأوربيون . ومن هنا أيضا اضطر هؤلاء إلى الفصل بين المستويات اللغوية من صوتية وصرفية ونحوية ، ونظروا إلى كل نظام أو مستوى كما لو كان منفصلا عن صاحبه ، وهو ما لم يأخذ به دى سوسير وأتباعه .

وربما كانت هذه النظرة التى تنهج نهج «التقطيع» والفصل بين الوحدات فى التحليل اللغوى الأمريكى ، هى السبب المباشر فى اتجاه بلومفيلد (وأتباعه) إلى التفريق بين نوعين من الفونيمات : النوع الأول ما سماه الفونيمات الأساسية (أو القطعية ، كما يسميها بعضهم) وهى التى تتمثل فى صوامت اللغة وصوائتها ، والثانى يتمثل فيما أطلق عليه الفونيمات الثانوية (أو فوق القطعية) ، وهى تلك السمات الصوتية التى تكسو التركيب كله وتكسبه قيما معينة ، من شأنها توضيح

المعنى وإعطاء التركيب قيمة نحوية ودلالية معينة ، فيصبح استفهاما أو إثباتا أو تعجبا ... إلخ ، من هذه السمات النبر والتنغيم .

٢ - نظر بلومفيلد إلى اللغة على أنها مادة substance أى أحداث فعلية ، وليست هيكلا أو مجموعة من النظم التجريدية ، وركز فى دراسة العلاقات بين هذه الوحدات المادية على الفنولوجيا أولا ثم الصرف والنحو .

ونظرة بلومفيلد (وأتباعه) إلى اللغة على أنها مادة تأتى وفقا لموضوع الدراسة عنده . إنه يعنى بالكلام (parole , speech) باصطلاح دى سوسير) لا باللغة (langue) ، على النقيض تماما مما فعل دى سوسير والمدرسة الأوربية بعامة نعم إنه لم يحاول التفريق بين اللغة والكلام ، ولكن عمله كله - نظرا وتطبيقا - محصور فى اللغة من ناحيتها المادية أى الأحداث الفعلية الواقعة أو الكلام . ومن ثم عرفت نظريته أحيانا بالنظرية المادية materialistic theory .

ويؤكد ما قلنا محاولته تفسير الكلام على أنه عنصر من سلسلة من المثيرات والاستجابات ، متبعا فى ذلك المنهج السلوكى فى علم النفس : فالكلام عنده لا يكون إلا بمثير يدفع المتكلم إلى أن يتكلم ويصبح الكلام نفسه رد فعل لهذا المثير ، كما يصير فى الوقت نفسه مثيرا لغويا لرد فعل أو استجابه عملية . ومن هذه الزاوية سمى منهجه أيضا بالمنهج السلوكى أو الآلى mechanistic or behaviouristic approach .

٣ - اكتفى التحليل عند بلومفيلد بالنظر فى «العينات» corpus ، أى المادة المتاحة التى أمكن جمعها ، على أساس أن فيها من النماذج أو الأنماط أو القواعد العامة ما يغطى جملة اللغة أو الكلام الواقع تحت الدراسة . فهذه العينات فى رأيه تمثيل صالح للغة فى عمومها ، وما جاء فيها أو استخلص منها من قواعد تأتى اللغة كلها على منواله .

٤ – ولم يقف الأمر بهذه المدرسة إلى هذا الحد ، إذ قنع أصحابها بالنظر فى البنية السطحية لهذه العينات مع إغفال البنية العميقة ، أى أنهم أخذوا بفكرة تحليل المكونات المباشرة والموجودة بالفعل فى التراكيب ، وأهملوا النظر فيما وراء هذه المكونات من بنيات باطنة تستمد البنية السطحية منها وجودها ومعلوم أن البنية العميقة أو الباطنة هى نواة المعنى العام للتركيب . وقد سميت هذه النظرة بنظرة «المكونات المباشرة» inmediate constituents .

وربما كان السبب فى قصر عمله على الموجود بالفعل دون الموجود بالقوة وحصر جهوده فى الصورة المادية للغة المتمثلة فى المكونات الفعلية للجمل والعبارات ، يرجع إلى اهتمامه بالواقع الملاحظ ملاحظة مباشرة . وكان بلومفيلد فى هذا يلجأ إلى وصف المكونات عن طريق النظر إلى شكلها أى خواصها الشكلية وإلى مواقعها فى التركيب ، دون كبير التفات إلى علاقاتها الأفقية بعضها ببعض ، على عكس ما كان يجرى بين البنويين الأوروبيين .

ومن ثم ، أطلق الدارسون على هذا النهج «المدرسة البنوية الشكلية» . فهى بنوية لأنها تنظر إلى العناصر اللغوية فى تراكيب ، وشكلية لاعتمادها فى الوصف على الشكل والصورة أكثر من النظر إلى الوظيفة أو المعنى .

ولقد هوجمت هذه الفكرة ، لأنها ناقصة وقاصرة فى نظرهم ، ولأن النظرة إلى المكونات المباشرة دون النظر إلى البنية العميقة لهذه المكونات تعجز عن الوصول إلى معرفة حقائق اللغة ، ونعنى بها المقدرة الكامنة فى الإنسان والتى تمده بزاد لا ينفد من جمل وعبارات كلما احتاج إليها . كما أن وصف المكونات المباشرة لا يمكنه أن يتعدى اللغة أو العينة المعينة التى تقع تحت الدراسة ، على حين أن هناك مناهج لغوية أخرى تحاول أن تصل من أعمالها إلى تحديد نوع من القواعد تطبق على اللغة الإنسانية بعامة .

كما اكتشف المهاجمون لهذه الفكرة أنها لا تستطيع أن تقوم بتحليل كل أنواع الجمل فى اللغة المعينة ، فإن الجمل قد تطول وتتعقد العلاقات بين مكوناتها . وفكرة تحليل المكونات المباشرة قد أهملت فى قليل أو كثير النظر فى هذه العلاقات . وكذلك لا تستطيع فكرة المكونات المباشرة الادعاء بأنها نظرت فى كل جمل اللغة أو عباراتها ، إذ من الواضح أن عملها مقصور على ما وقع تحت نظرها ، أى العيّنة .

٥ - يحاول بلومفيلد وأنصاره من بعده إخراج المعنى بمفهومه التقليدى من الحسبان فى التحليل اللغوى على أى مستوى من المستويات ، وذلك يرجع - فى رأيه - إلى صعوبة أو استحالة تعرّف المعانى بدقة ، إذ إن ذلك يقتضى المعرفة الدقيقة بكل ما يجرى فى المجتمع المعين من خبرات وحرف وصنائع وعادات وتقاليد ... إلخ . وذلك يشبه أن يكون مستحيلا . ويكتفى بلومفيلد فى كل أعماله بتحليل الأحداث اللغوية كما تبدو فى ظاهرها ، دون الدخول فى قضايا المعنى بالمفهوم الذى عناه غيره من اللغويين . ويرى أنه من الممكن النظر فى قضية المعنى هذه بطريق آخر هو الطريق السلوكى ، أى على أساس أن كل منطوق له دافع أو مثير كما يستتبع استجابة أو رد فعل ، وبناء على هذا النهج ينظر إلى الأحداث اللغوية على أنها جزء من موقف أو إطار . جزؤه الأول الدافع والمثير والثانى المنطوق نفسه والثالث رد الفعل أو الاستجابة العملية . والمعنى عند بلومفيلد لا يعدو أن يكون جملة الأحداث السابقة والتالية للمنطوق .

ولقد كان هذا الاتجاه - أى محاولة إخراج المعنى من الدراسة وعدم الاعتماد على النواحى العقلية فى التحليل اللغوى بعامة وفى قضية المعنى بوجه خاص - رد فعل مباشرا لما كان يجرى قبل بلومفيلد من العلماء التقليديين الذين كانوا يعتمدون اعتمادا كبيرا على النواحى العقلية فى بحوثهم .

يتبين من جملة ما تقدم أن بلومفيلد «بنوى» من وجهة نظر خاصة ، وأن ضمه تحت مظلة البنويين إنما جاء على ضرب من التعميم أو التسمح ، فيما لو أخذنا بمفهوم البنوية كما عناها الأوربيون .

والحق أن منهج بلومفيلد وأتباعه في الدرس اللغوى نحا مناحى عدة في التحليل اللغوى ، وكل منحى منها يصح أن يعد اتجاها مميزا ينسب إليه وإلى نظرته في الدراسة . ومن ثم لاغرابة أن ينعت منهجه بمجموعة من النعوت ، وكل نعت منها صالح للإشارة إلى منهجه وطرائقه في البحث . فمنهجه «بنوى» structuralism و «شكلى» formalism و «مادى» materialistic و «سلوكى» behaviouristic و «ميكانيكى» mechanistic .

وقد يجمع بين نعتين منها في آن واحد للإشارة إلى منهجه ، فيقال منهج «البنوية – السلوكية» behaviourism structeralsm أو «البنوية – الشكلية» – formalism structuralism ... إلخ . وكلها جائز وصحيح ، ويعتمد الأمر على الزاوية التى تنظر منها إلى عمله .

والطريف في الأمر أن أشيع الإشارات إلى منهجه (وبخاصة من معارضيه في أمريكا) هو «البنوية» ، ولكن على ضرب من النقد والتقليل من شأن هذا المنهج الذى ينعت أيضا بالبنوية الشكلية (في مقابل البنوية العميقة) ، والتلميح بعدم صلاحيته لدراسة اللغة .

ومع ذلك لم يقف نشاط «البنوية» بمفهوم بلومفيلد في أمريكا ، حيث واصل تلاميذه وأتباعه مسيرة الأستاذ ، وإن بشيء من التطوير أو التجديد أو حسبان عناصر جديدة في التحليل . من ذلك مثلا أن قوما من تابعيه لم يقتصروا – كما فعل الأستاذ – على تحليل البنية السطحية من الناحية الشكلية وحدها ، بل أدخلوا

وظيفة وحدات التركيب فى الحسبان ، ومن ثم أوشكوا الدخول فى جانب المعنى أو البنية العميقة .

أما التغيير الملحوظ فى «البنوية» الأمريكية فقد ظهر فى عمل رجلين معروفين فى الحقل اللغوى العام . أما أولهما فهو «زليج هاريس» الذى أخذ بمبدأ «المكونات المباشرة ، والنظر إلى الشكل» أو «البنية السطحية» - كما فعل بلومفيلد - ولكنه نظر إلى الجملة نظرة أعمق ، حيث أخذها نواة يمكن تطويلها أو توسيعها إلى ما لا نهاية ، مع الاهتمام بالعلاقات بين المكونات فى الجملة ، على النقيض مما فعل بلومفيلد فى هذا الشأن ، إذ اكتفى هذا الأخير بالعناصر الموجودة بالفعل ، دون كبير التفات إلى هذه العلاقات . ومن الجدير بالذكر أن نظرة «زليج هاريس» هذه كانت بمثابة انطلاقة إلى نظرية جديدة تماما على يد «تشومسكى» ، وهى نظرية «القواعد التوليدية التحويلية» transformational generative grammar .

وثانى هذين الرجلين هو «بايك» Pike الذى رأى التخلص إلى حد بعيد من نظرية بلومفيلد فى «البنوية الشكلية» التى تقوم أساسا على تصنيف وحدات الجملة وبيان إمكانات توزيعها على حساب الوظيفة أو المعنى . لقد طور «بايك» لنفسه نظرية سماها «نظرية القوالب» tagmemics . إنه أولا ركز على الجانب النحوى ، فنظر إلى الجملة على أنها «قالب» ينتظم مجموعة من الخانات slots أو المواقع ، ولكل خانة أو موقع فئة خاصة من الكلمات (أو العبارات والجمل) فى النصوص الطويلة fillers . إنه - بعكس بلومفيلد - لا يقف عند تعيين وحدات الجملة وبيان فئتها أو نوع الكلم الذى تنتمى إليه ، بل لابد من تحليل الجملة بوصفها تتابعا من خانات ، كل خانة منها تشير إلى الوظيفة وإلى نوع الكلم الذى ينتمى إلى هذه الوظيفة ، والذى يصلح لأداء هذه الوظيفة . ويمكن توضيح ذلك

بالقول مثلا : خانة المبتدأ تُملأ بالاسم المعرفة ، وخانة الحال بالاسم المشتق وخانة التمييز بالاسم الجامد وهكذا على ما هو معروف .

وواضح من المثال أن هذه النظرية تشبه إلى حد كبير نظرية النحاة العرب فى تحديد أنواع الكلم الصالحة للمواقع المختلفة .

ومع ذلك ما زال الدارسون ينظرون إلى أفكار «بايك» على أنها امتداد للاتجاهات الرئيسية لتقاليد «البنوية الشكلية» .

ويجدر بنا فى النهاية أن نقرر أن «البنوية» فى عمومها مرت بثلاث مراحل يمكن تمييزها بعضها من بعض . وهذه المراحل فى نظرنا ثلاث :

المرحلة الأولى : مرحلة دى سوسير والأوربيين فى عمومهم . وكان جل اهتمامهم باللغة (لا بالكلام) وبيان العلاقات الداخلية بين وحدات الجملة ، تلك العلاقات التى تعد النواة للمعنى العام لهذه الجملة .

الثانية بنوية بلومفيلد وأتباعه الخلص وهى البنوية الشكلية ، وهى تهتم بالكلام (لا باللغة) وتحصر عملها فى البنية السطحية على أساس من النظر الشكلى .

الثالثة «بنوية» أمريكية موزعة سارت على جملة من مبادئ بلومفيلد ، ولكنها أدخلت الوظيفة أو المعنى فى الحسبان .

وجاءت بعدُ أو مواكبة للمرحلة الثالثة نظرات «زليج هاريس» وهى ذات سمة «بنوية» ، فى الطريق الوسط بين البنوية الشكلية (بنوية بلومفيلد) والنظرية التوليدية التحويلية . ونظرات «بايك» وهى محاولة جديدة (قديمة) ، ولكنها ما زالت فى رأى بعضهم تقع تحت مظلة «البنوية» بصورة ما .

ومهما يكن من أمر فقد جاء على «البنوية» وقت سيطرت فيه على الدراسات اللغوية (وغيرها) ، حتى أصبحت فى نظر بعضهم مرادفة «لعلم اللغة» نفسه . ثم

تطور البحث ونحا مناحى جديدة حتى تجمد العمل واقعيا «بالبنوية» (والشكلية منها بوجه خاص) ، وإن كانت فى نظرنا ما زالت صالحة للتطبيق والدرس والنظر ، لعمق بعض أفكارها وتشعب هذه الأفكار . وللدارس أن يختار منها ما يشاء .

أما التطور الجديد فقد ظهر بأعمال تشومسكى الذى أتى بنظرية جديدة ، بوصفها رد فعل مباشرا للبنوية الأمريكية ، وبخاصة تلك التى سار عليها بلومفيلد وتلاميذه وهى البنوية الشكلية . لقد تهكم تشومسكى على هؤلاء واتهم نظريتهم بالعجز والقصور عن بيان حقيقة اللغة ، ونعت جهود البنويين الأمريكيين جميعا بأنها نظرية «التصنيف والتوزيع» taxonemics وهى ما تسمى أيضا بعلم اللغة التصنيفى .

القسم الثانى

التفكير اللغوى عند العرب

يقع هذا القسم فى مدخل وخمسة فصول

المدخل : نظرات عامة

الفصل الأول :

مستويات الدرس اللغوى ومناهجه :

الفصل الثانى :

في الثروة اللفظية والمعنى :

الفصل الثالث :

في الدرس الصوتي :

الفصل الرابع :

في الدرس الصرفي :

الفصل الخامس :

رأى في دراسة العربية وتقديمها للمتعلمين :



المدخل

نظـرات عـامـة

المدخل
نظرات عامة

لم يكن بدعًا أن يثير العرب قضية لغتهم بين الفينة والفينة ، استجابة لوعى قومى أو مردودًا لصحوة فكرية . ولكن الملاحظ أنهم ما إنْ يمسكوا عن المناقشة والمجادلة النظرية حتى ينسحبوا من الميدان ، وينفضَّ السامر وينصرفَ كل واحد إلى ذات نفسه وخاصة شئونه . وتصبحَ القضية أشبهَ بذكرى من الذكريات أو بقصة تاريخية تتناولها الأجيال ، إلى أن تجد فرصة مماثلة فيتناولوا الأمر مرة أخرى بالأحاديث المكررة ، دون أن نجد لذلك كلّه أية نتيجة عملية ، ودون أن نلمس له أىَّ صدى من الجهات المسئولة والمعنية بشئون اللغة والثقافة العربية فى عمومها .

أضف إلى هذا أن معظم ما قيل وما يقال فى هذا الشأن تتوجه أفكاره فى الأغلب الأعم نحو أمثلة أو مسائلَ جزئية أو مظاهر شكلية تتعلق بالعربية ووضعها المعاصر . فهناك قوم يجأرون بالشكوى من كثرة اللحن فى أوجه الإعراب أو أوزانِ الصيغ الصرفية أو نطق بعض الأصوات ، وآخرون يعتبون على المثقفين ، - والمتخصصين منهم بالذات - لعدم قدرتهم على التعبير عن أنفسهم كتْبًا ونطقًا بلغة صحيحة فصيحة .

ونحن من جانبنا لا ندعى القدرة على الإتيان بما عجز عنه الآخرون ، وإنما نود هنا أن نحاول تشخيص شىء من أدواء العربية نظرًا وتطبيقًا فى الحديث والقديم ، ثم نخلص إلى اقتراح أسلوب أو منهج لدرسها (أو بالأحرى) تعليمها فى وقتنا هذا الذى نعيش فيه .

فى البدء ينبغى أن نشير إلى نقطة مهمة تتعلق بالواقع المعاصر للغة العربية .

إذا نظرنا إلى واقع العربية الآن هنا وهناك استطعنا أن نقرر فى الحال أنه واقع يشوبه شىء كثير من الخلط والاضطراب . فلدينا عربية واسعة الأطراف والجنبات ، ولكنها غيرُ منضبطة الحدود ، غيرُ موحدة السمات والصفات . إنها تنتظم أشتاتًا وأخلاطًا من ضروب الكلام وأنواعه وأساليبه . فيها الصحيح المكتوب ، وفيها الفصيح المغلوط ، وفيها العامى والدارج ، وفى هذين النوعين الأخيرين عشراتُ الأنماط بل مئات . هذا بالإضافة إلى ذلك التلوث اللغوى الذى ظهر على ألسنة بعضهم فى صورة ألفاظ وأساليب غير عربية فى زماننا هذا ، دون داعٍ أو ضرورة .

ولسنا نبالغ إذا قلنا إن هذا الخلطَ والاضطراب فى الاستعمال اللغوى العربى يرجع فى شىء كثير منه إلى ما يسود الساحةَ العربية من عدم التناسق أو التجانس أو الوحدة فى ميادين الفكر والسلوك علميًّا وثقافيًّا واجتماعيًّا واقتصاديًّا كذلك . ففى ميدان العلوم مثلاً نجد أقوامًا ينزعون إلى علوم الغرب شكلاً ومضمونًا وآخرين يتجهون نحو الشرق ، وفئةً ثالثةً تخلط بين هذا وذاك بالنقل أو الاقتراض أو التقليد . فإذا ما انتقلنا إلى الجو الثقافى العام ألفيناه يسير فى اتجاهات غير متآلفة وغير واضحة الخطوط والمعالم . ولسوف يدهش المرء حين ينظر فى أنماط السلوك الاجتماعى نظرة الدارس المتأمل ، راقبْ الناس فى الشارع العربى ، تأمّلْ أزياءهم على ضرب من التمثيل . سوف تلاحظ أشتاتًا من الألوان والتقدير والتفصيل والتطريز والطول والقصر إلى آخر ما هنالك من أنماط الطُّرُز والقصّات ، كما يقولون.

إنهم يختلفون كذلك فى طرائق الطعام وإعداده وتقديمه وطرائق الجلوس إليه وتناوله . كل هذا التنوع أو التوزع أو التفرق يناظره توزع وتفرق فى اللغة ، إذ اللغة عاكسة لكل مناحى حياة الإنسان وألوانِ نشاطه وسلوكه مهما تعددت مسالكُ هذا

النشاط وتنوعت . فليس غريبًا إذن أن نجد فى لغتنا أنماطًا أو مستويات من الكلام مختلطةً متشابكة متداخلة ، ليس بينها حدود دقيقة مميزة .

وإذا ساغ لنا بشىء من التجوز والتسامح أن نضع شيئًا من الحدود بين هذه الأخلاط ، وأن نعيّن (نوع تعيين) النقاطَ الأساسية الفاصلة بينها ، أمكننا الوصول إلى عدة مستويات للغة العربية ، وهى نفسُها مستوياتٌ عامة يجوز أن ينتظم المستوى الواحدُ منها أكثر من صورة أو أكثَر من أسلوب . وهذه هى جملة المستويات التى استطعنا بالبحث أن نتعرف الإطار العام لكل منها ، وأن نقف على شىء من خواصها ومميزاتها :

هناك : (١) عربية التأليف الجيد ، (٢) عربية وسائل الإعلام المكتوب ، (٣) عربية وسائل الإعلام المنطوق ، (٤) عربية المثقفين ، (٥) لهجاتٌ ورطانات عربية تعد بالعشرات أو المئات . ويأتى على القمة من هذا كلّه العربيةُ الفصحى المتمثلة فى كتاب الله وأحاديث رسوله ﷺ ، وما جاء على شاكلة منها فى آثارنا العلمية التى ألقى بها إلينا سابقونا من أفذاذ العربية ومفكرى المسلمين .

وباستثناء لغةِ القرآن والحديثِ النبوى وما سار على هديهما ، نلاحظ أن ما يمكن قبولُه أو الأخذ به - بصورة من الصور - من الأنماط اللغوية المذكورة ينحصر فى النمطين الأولين ، أى فى اللغة المكتوبةِ بصورة أساسية . ولكنْ يعكر الصفوَ علينا وعلى هذه اللغة أنها لغة مكتوبة ، قليلاً ما تستخدم أو توظّف نماذجُها فى الكلام المنطوق . وإذا ما استُعمِلتْ فيه جاءت محشوةً باللحن والتحريف . ويقع هذا من جملة المثقفين ، بل من المتخصصين ومعلمى اللغة أحيانًا . وهنا يكمن الخطر وتظهر المشكلة اللغوية على حقيقتها . ذلك أن اللغة المكتوبة ليست لغةً بالمعنى الدقيق ، إنها لغة فيها تكلّف واصطناع وتخضع للمعاودة والمراجعة . فصِحتُها لا تعنى الصحة المطلقة ، ولا تعنى كذلك أن لدينا لغةً عامةً يشترك فى

فهمها العامة والخاصة . إنما اللغة الحقيقية فى عرف الدارسين هى اللغة المنطوقة ، وهى التى ينصرف إليها المصطلح العلمى «لغة» عند العارفين .

فأين نحن من هذه اللغة المنطوقة ؟ إنها فى الحق فاقدة «الهوية» غير واضحة المعالم والحدود ، كما أن جوهرَها أو أساسياتها الفصيحةَ أو ما يقرب منها قد انعدمت أو تاهت فى زحام بلبلة الألسن العامية والبيئية التى تصيح صياحًا عربيًا متنافرًا . وهذا - فى جملته - أبعد ما يكون عن الفصحى فى صورتها الصحيحة أو ضرب منها فى أحسن تقدير . وهذه البلبلة كذلك هى دليل فقدان الوحدة اللغوية أو التقارب بين المستويات الكلامية على وجه مقبول .

هذا هو حال العربية الآن ، ويحتاج الأمر إلى نظر واعٍ حصيف فى هذه المشكلات ، وقد أتينا على شىء من ذلك فى كتابنا «اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم» .

فلننصرف الآن إلى الأسلاف لعلنا نتعرف جهودهم فى القديم فى دراسة لغتهم ، وما لفّ هذه الجهود من صعوبات أو مشكلات ظهرت آثارها فى اللغة ذاتها .

الكلام عن العرب فى هذا المجال أمر يطول شرحه وتفصيله ، ولكن لا علينا إن أتينا فى هذا المقام بإشارات خفيفة تشبه حسوة طائر من بحر عميق . ذلك - أولاً - أنهم كانوا سباقين فى الدرس اللغوى والكشف عن أسرار «لسانهم» هذا المشهود له بالفصاحة والبيان . ولم يكن هذا السبق مقصورًا على فرع لغوى دون آخر ، وإنما امتدت جهودهم إلى كل المستويات اللغوية من أصوات وبنية الكلمة وبناء الجملة (الصرف والنحو بمعناهما الدقيق) ، بالإضافة إلى تجميع الثروة اللفظية وتصنيفها ثم تسجيلها فيما عرف بكتب اللغة والمعجمات . وإن ننس لا ننس صنيعهم المعروف فى ذلك الجانب اللغوي البيانى الأسلوبى الموسوم لدى العامة والخاصة بالبلاغة وعلومها . ومن الطريف أن يعلم الناس أن هذا التفكير اللغوى

البيانى كان قديم العهد بالوجود، ظهرت سماته وأمثلته المتفرقة من فترة تسبق عصر التدوين بسنوات طوال . ظهر هذا اللون من التفكير بصورة من الصور فيما كان يلجأ إليه شعراء الجاهلية من صياغة أعمالهم الشعرية بلغة مشتركة خالية - نوع خلو - من اللهجات المحلية أو القبلية ، حتى تلقى قصائدهم قبولاً واستحساناً فى الأسواق الأدبية المعروفة . وما القصائد الموسومة بالحوليات إلا مثل آخر لهذا التفكير اللغوى القديم ، إذ كان من عادة بعض المبرزين من الشعراء مراجعة ما ينظمون ومعاودة النظر فيه لمدة قد تستغرق حولاً أو نحوًا من ذلك ، بغية تجديد منظومهم وإخراجه فى صورة لغوية بيانية ذات امتياز وتفوق .

وقصة الخنساء مع حسان بن ثابت حين راجعته وناقشته فى بيت له مشهور تؤكد هذا الزعم الذى نزعم من وجود الحس اللغوى والتذوق الأدبى البلاغى منذ زمن بعيد ، قبل ظهور المحترفين وأهل الصناعة فى ميدان الدرس اللغوى بمعناه التقليدى المعروف . جاء فى قصيدة لحسان أنشدها فى سوق أدبية قوله :

لنا الجفنات الغر يلمعن فى الضحى
وأسيافنا يقطرن من نجدة دما

فنظرت فيه الخنساء نظرة تنم عن وعى وإدراك لغويين عميقين ووجهت كلامها إلى «حسان» قائلة : لقد أضعفت كلامك ونزّرته فى عدة مواضع : قلت «الجفنات» وهو جمع يفيد القلة ، وكان الأولى منه «الجفان» دليل الكثرة ، وقلت «الغر» والغرة بياض فى الجبهة ، لو قلت «البيض» لكان أوقع . وقلت «يلمعن» واللمعان شىء يظهر ويزول بسرعة وأولى منه «يشرقن» وقولك «الضحى» لا يناسب المقام ، لأن الضيفان إنما يفدون فى أوقات غير ما ذكرت . و «أسيافنا» جمع قلة وأعمق منه «السيوف» بصيغة الكثرة ، وقلت «يقطرن» وأكد منه فى التعبير أن

تقول «يسلن» لدلالته على غزارة الدم المراق وذكرت «دمًا» بالإفراد، وهو لا يفيد ما يفيده الجمع .

فإذا ما انتقلنا إلى اللغويين المحترفين الذين نصبوا أنفسهم وكرسوا جهودهم للدرس اللغوى ، ألفَينا غزارة المادة ووفرة الإنتاج وشمول البحث واتساع مراميه وأطرافه . وهذه كلها أمور معروفة يدركها المتخصصون وأنصاف المتخصصين ، وما انفك هؤلاء وأولئك يرددون هذه المقولة ويكررونها ، حتى حفظها العامة والخاصة على سواء وملوا سماعها ، وانصرفوا من حولها ومن حول الهاتفين بها .

وكان الأولى بهؤلاء جميعًا أن يولوا وجوههم نحو الكيف لا الكم ، نحو المبادئ والأفكار التى تكمن خلف هذه الوفرة وتلك الغزارة فى الإنتاج . أو بعبارة أخرى ، كان عليهم أن ينظروا فى طرائق التفكير ومناهج البحث التى اتبعها الدارسون العرب عند دراسة لغتهم ومحاولة تقعيدها ووضع القوانين والضوابط العامة والخاصة لظواهر العربية ومكوناتها على مستويات الدرس اللغوى المختلفة . وهذا الطريق لو سلكناه أمكننا أن نحدد موقع الدارسين العرب بين اللغويين قديمًا وحديثًا ، واستطعنا أن نقيّم محصولهم الفكرى فى هذا المضمار الواسع المتشعب الأطراف والمناحى . وهذا ما نود أن نشير إليه إشارات خاطفة (ولكنها دالة) فى هذا المقام الذى نعرض فيه بإيجاز شديد لاتجاهات التفكير اللغوى فى العالم من حولنا.

كان العرب يصدرون فى أعمالهم اللغوية عن هدفين متصلين غير منفصلين . أما أولهما فهو هدف دينى ، يتمثل فى خدمة الإسلام والمحافظة على كتاب الله ، ذلك الكتاب الذى نزل بلغة القوم بعامة ، دون تمييز أو تفضيل للهجة أو لسان قبلى أو بيئى ، وإن كان لا يخلو من أمثلة متفرقة منها ، تكرمة لأهليها وتشريفًا لهم . ويرمى الهدف الثانى إلى إبراز «الهوية» العربية ، وتجميع اللسن واللهجات المتفرقة وتوجيهها نحو مسار واحد ، يتمثل فى لغة عامة أو مشتركة (هى الفصحى) ، تزيل

الحدود والفوارق بين أفراد المجموعة العربية وتعمل على التقريب بينهم ، فكرًا وثقافة وأملاً ووجهات نظر .

انطلاقًا من هذين الهدفين وتحقيقًا لهما ، انصرف العرب إلى دراسة لغتهم والنظر فى أسرارها وظواهرها بغية ضبطها وتعيين حدودها بالتقعيد والتقنين ، فأخذوا فى جمع المادة من بيئاتها الأصلية ، واتبعوا فى ذلك مبدأ علميًا دقيقًا ، يصر البحث اللغوى الحديث على تحقيقه وتطبيقه . ذلك هو مبدأ «المشافهة» ، ونعنى به تلقى اللغة عن أصحابها بطريق الاستماع المباشر إلى الكلام الحى المنطوق فى بيئته وسياقه . وسلكوا فى سبيل ذلك طريقين متكاملين : يمثل أحدهما (وكان الأشيع استخدامًا) فى نزول اللغويين أنفسهم إلى البوادى والبيئات التى عينوها مصدرًا صالحًا للأخذ منها ، فيختلطون ويلاحظون ويسجلون مادتهم ثم يعودون بها إلى مقارهم للنظر والتحليل والتقعيد . أما ثانى هذين الطريقين فيأخذ وجهة أخرى ، تلك هى نزوح بعض الرواة أو رجال القبائل أنفسهم إلى حيث يقطن العلماء ويعيشون ويمدونهم بحاجتهم من نصوص أو أمثلة أو شواهد ، تسد نقصًا أو تضيف جديدًا أو تؤكد ظاهرة أو قاعدة .

ويقتضينا العدل والإنصاف أن نقرر أن العرب بذلوا جهودًا جبارة فى خدمة لغتهم ، ونظروا فى كل جوانبها نظرات عميقة شاملة . ولم يفتهم فى واقع الأمر شىء يعرض له الدرس اللغوى الحديث من مسائل تتعلق بمادة اللغة ، بل زادوا عليها وأضافوا إليها موضوعات انفردت بها اللغة العربية . وكانت نظرتهم إلى لغتهم نظرة عملية ، حيث دفعهم حرصهم عليها والاعتزاز بها إلى دراستها دراسة جادة ، تضمن صيانة لغة القرآن الكريم من التحريف واللحن على كل المستويات اللغوية.

فنظروا فى أصوات اللغة وفى مفرداتها ومعانى هذه المفردات ، وفى صيغها وتراكيبها ، وخلفوا لنا فى كل ذلك الجليل من الآثار ، ووضعوا تحت أيدينا تراثًا

لغويًا عملاقًا يستأهل الثناء والتقدير . ولم تقف جهودهم عند دراسة هذه الجوانب التى تتصل بمادة اللغة نفسها ، بل قدموا لنا كذلك ضروبًا شتى من القضايا والمشكلات التى تتصل بلغتهم وفكرتهم عنها ومكانتها عندهم . كما ولجوا أبوابًا أخرى من البحث اللغوى العام ، على شاكلة ما قام به غيرهم من الدارسين فى الأمم الأخرى .

ومعنى هذا كله أن جملة المواضيع أو الأبواب اللغوية التى يعرفها ويقوم ببحثها والنظر فيها المحدثون من رجال اللغة - هذه المواضيع والأبواب قد عرفها العرب وعرضوا لها بوجه أو بآخر .

أو بعبارة أخرى ، نستطيع أن نقول إن ميادين البحث فى اللغة عند العرب تشبه أو تماثل - من حيث العموم والشمول - تلك التى تشغل أنفسنا بها اليوم ، ونكرس كثيرًا من جهدنا لمناقشتها . وربما يدل على هذا الشمول قول قائلهم ، معدِّدًا علوم اللغة العربية :

نحو وصرف عروض بعده لغة ... ثم اشتقاق وقرض الشعر إنشاء

كذا المعانى ، بيان ، خط ، قافية ... تاريخ ، هذا لعلم العُرب إحصاء

فهذه العلوم المذكورة تقابل فروع علم اللغة بالمعنى الذى ارتضاه كثير من الدارسين فى الحديث . بل تزيد عليها .

فقرض الشعر بمعنى التعبير عما فى النفس شعرًا ، والإنشاء (ويبدو أن المقصود به كتابة الأدب نثرًا) والتاريخ ، كلها علوم لها مجالاتها الخاصة بها ولا يعرض لها علم اللغة الحديث فى قليل أو كثير . أما أوزان الشعر وموسيقاه - وقد

أشير إليها هنا بالعروض والقافية - فقد أصبحت محل اهتمام اللغويين المحدثين لارتباط أنماطها ونماذجها التى صيغت وفقًا لها ببعض القوانين الصوتية العامة ، وبخاصة تلك التى تحدد تكوين المقاطع وتركيبها فى هذه اللغة .

وعلم المعانى المشهور بضمه إلى علوم البلاغة إن هو إلا دراسة لغوية تدخل فى إطار علم النحو بمعناه الدقيق ، وقد نعته بعضهم «بالنحو العالى» . وعلم البيان فى بعض أبوابه أو معظمها يدخل فى نطاق الدرس اللغوى الحديث : فالمجاز بأنواعه والكناية فى بعض صورها يعرض لها علم المعنى أو السيمانتيك Semantics على أساس أنها أمثلة لتعدد المعنى وتنوعه أو على أساس أنها صور للتغيير الذى يصيب معانى الكلمات والعبارات .

ويقصد بالمصطلح «لغة» فى البيتين السابقين البحث فى المفردات ودراستها وجمعها على نحو ما فى المعجم والرسائل اللغوية ، وهو بهذا المعنى يرادف المصطلح الآخر . «متن اللغة» فى أصل إطلاقه .

اما «الاشتقاق» المذكور هناك فالمقصود به - على ما نفهم - البحث فى أصول الكلمات وما تفرع عنها ، وربط هذه الفروع بتلك الأصول من حيث اللفظ والمعنى معًا ، على نحو ما يجرى فى تلك الأبواب المعروفة بالاشتقاق الكبير والاشتقاق الأكبر ، وهى أبواب برع فيها جماعة من اللغويين نستطيع أن نطلق عليهم اسم «المدرسة الاشتقاقية[1]» . وهذا النوع من الدرس - فيما نعتقد - هو الأساس لبحوث أوسع وأشمل ، أطلق عليها أيضًا اسم آخر هو «فقه اللغة وقرينه متن اللغة» وهما يمثلان جوانب معينة من البحث يعتد بها علم اللغة الحديث .

وليس المقصود بالخط فى البيتين فن الخط ، بمعنى تحسين الكتابة وتجويدها ،

(١) من رواد هذه المدرسة ابن دريد وابن فارس وابن جنى ، أو «الأبناء الثلاثة» كما نشير إليهم نحن أحيانًا .

وإنما المراد به الرسم والإملاء وكلاهما يمثل نقطة مهمة من نقاط المباحث الصوتية في العرف الحاضر .

ولكنا على الرغم من هذا الحصر الشامل نلاحظ أن فرعًا مهمًا من فروع علم اللغة قد أهمل ذكره فى البيتين السابقين . ذلك الفرع هو علم الأصوات وربما يرجع الإهمال إلى واحد من السببين الآتيين أو كليهما :

١ - لم تخصص فى القديم أعمال مستقلة للدراسات الصوتية الخالصة[1] فالخليل - رائد هذه الدراسات - قد عرض لها فى مقدمة كتابه «العين» عرضًا يوحى بأنها لم تكن سوى مقدمة أراد الدخول من خلالها إلى عمله الأصلى وهو ترتيب معجمه هذا ترتيبًا صوتيًا .

وسيبويه - على الرغم من دقة ما أتى به وجودته - تناول أهم قضاياه الصوتية تحت باب غامض يعرف «بالإدغام» فى التراث اللغوى عند العرب . والإدغام ظاهرة صوتية وصرفية معًا ، وقد عولجت علاجًا مضطربًا غير دقيق ، لاعتمادهم أحيانًا على بعض المبادئ غير اللغوية في دراستهم . من ذلك مثلاً التجاؤهم إلى الفروض العقلية والتأويلات جريًا وراء أصول الكلمات . ومنها كذلك (بل من أهمها) حشدهم لكثير من الأمثلة ذات السمات المختلفة ، وتناولها معًا بمنهج واحد . ولقد فعلوا هذا على الرغم من أن ظاهرة الإدغام ترجع فى بعض هذه الأمثلة إلى عوامل صوتية صرفة ، على حين تفسر هذه الظاهر نفسها فى البعض الآخر على أنها حصيلة واقعية لتطور تاريخى أصاب هذه الصيغة أو تلك .

فكان من الضرورى إذن الفصل بين هذين النوعين من الأمثلة وتناولهما بطريقتين مختلفتين .

---

(١) باستثناء كتب التجويد (القراءة والإقراء) ، فهى أعمال صوتية جيدة ، ومع ذلك لم يدخلها اللغويون فى الحسبان .

أضف إلى هذا أن سيبويه ألحق دراساته الصوتية بآخر بحوثه اللغوية . فبدت كما لو كانت شيئًا إضافيًا أو تذييلاً لجملة أعماله كما يبدو واضحًا في الطبعات التي بأيدينا لهذه الأعمال حيث وقعت بحوثه الصوتية في أواخر الجزء الأخير من أثره الخالد المعروف «بالكتاب» .

وربما فاتتهم الإشارة إلى «سر صناعة الإعراب» لابن جني بسبب تأخره الزمني نسبيًا ، وبسبب ما يشوب هذا الكتاب من خلط المادة الصوتية بقضايا فرعية متنوعة : صرفية ونحوية ... إلخ . ومع ذلك فهذا الكتاب عمل صوتي متكامل من حيث المبادئ والقوانين الصوتية العامة .

٢ – جاء على اللغويين وقت أهملوا فيه النظر في أصوات اللغة نظرًا جادًا . وتركوا أمر هذه الدراسة إلى علماء التجويد والأداء القرآني ظنًا منهم أنها دراسة خاصة بهؤلاء القوم وأضرابهم ممن كرسوا جهودهم لقراءة القرآن الكريم وإقرائه .

وقد نزيد على ذلك سببًا ثالثًا يشيع ذكره بين غير العارفين من الناس في الحاضر ، وربما كان الأمر كذلك في الماضي ، وهو أن دراسة اللغة يمكن أن تتم على المستويين النظري والتطبيقي دون التفات إلى الأصوات .

ولقد كان السكاكي أكثر توفيقًا وأبعد نظرًا حين أدرك أهمية الأصوات ، فنص على ضرورة «التنبيه على الحروف وأنواعها» ، وهو يعدد ما أسماه «علوم الأدب» أو «أنواعه» .

وعلوم الأدب الرئيسية في نظره هي الصرف والنحو المعاني والبيان ، عدا ما أطلق عليه «نوع اللغة» أو «علم اللغة» يقول في هذا المعنى :

«وقد ضمنت كتابي هذا من أنواع الأدب دون نوع اللغة ما رأيته لابد منه وهي عدة أنواع متآخذة . فأودعته علم الصرف بتمامه وأنه لا يتم إلا بعلم الاشتقاق

المتنوع إلى أنواعه الثلاثة وقد كشفت عنها القناع وأوردت علم النحو بتمامه وتمامه بعلمى المعانى والبيان» ثم يأتى بمسوغات التركيز على هذه العلوم الأربعة ويوضح لم سلك هذا المسلك بالذات فيقول :

«وإنما أغنت هذه ، لأن مثارات الخطأ إذا تصفحتها ثلاثة : المفرد والتأليف وكون المركب مطابقًا لما يجب أن يتكلم له ، وهذه الأنواع - بعد علم اللغة[1] هى المرجوع إليها فى كفاية ذلك ما لم يتخط إلى النظم . فعلما الصرف والنحو يرجع إليهما فى المفرد والتأليف ويرجع إلى علمى المعانى والبيان فى الأخير»[2] .

ولكن السكاكى فى حقيقة الأمر لم يقتصر على هذه العلوم الأربعة ، بل أدخل فى حسبانه علومًا أخرى إضافية ، تسبق أو تلحق علومه الرئيسية . أما العلوم التى من شأنها أن تسبق فتتمثل فى الدراسات الصوتية التى يرى أنها خطوة ضرورية قبل الدخول فى تفاصيل قضايا الصرف ومشكلاته إذ لا يتم الوصول إليها «إلا بعد التنبيه على أنواع الحروف التسعة والعشرين ومخارجها[3]» .

ثم يأخذ السكاكى فى دراسة هذه الحروف ، مصنفًا إياها من وجهات نظر مختلفة ، ثم يختتم بحثه الصوتى بتقديم رسم توضيحى لجهاز النطق عند الإنسان، موزعًا الحروف على المواضع المختلفة لهذا الجهاز . وهو عمل - وإن بدا قليلاً فى كميته بسيطًا فى فكرته - يدل على وعى بأهمية الأصوات وعلى إدراك عميق بالرابطة التى تربطها بغيرها من علوم اللغة .

---

(١) المقصود بعلم اللغة هنا «متن اللغة» أى دراسة المفردات أو الثروة اللفظية .

(٢) السكاكى : مفتاح العلوم ص٢ - ٣ .

(٣) حروف العربية فى النظر الدقيق ثمانية وعشرون ، ولكن السكاكى وآخرين أدخلوا ضمنها الحرف «لا» . وهو غير صحيح لأن اللام موجودة والألف أيضًا (بمعنى الهمزة) موجودة فى أول الألفباء أما ألف المدّ فى مثل قال فهى حركة ولا محل لها هنا لأنه يتحدث عن الصوامت .

والعلوم الأخرى التى ألحقها السكاكى بالعلوم الرئيسية هى ما أسماه بعلمى الحد والاستدلال ، ثم العروض والقافية . أما سبب إلحاقها فقد عبر عنه بقوله :

«ولما كان تمام علم المعانى بعلمى الحد والاستدلال لم أر بدًّا من التسمح بهما ، وحين كان التدريب فى علمى المعانى والبيان موقوفًا على ممارسة باب النظم وباب النثر ورأيت صاحب النظم يفتقر إلى علمى العروض والقوافى ثنيت عنان القلم إلى إيرادهما»[1] .

وهكذا نرى أن ما أورده السكاكى من علوم رئيسية وإضافية إنما تمثل فى نظرنا فروعًا لعلم اللغة ، وذلك بالطبع باستثناء علمى الحد والاستدلال حيث لا علاقة لهما بهذا العلم (ولا بالأدب أيضًا فيما نعتقد) .

وفى رأينا أنه كان الأولى بالسكاكى أن يسمى علومه هذه بعلوم اللغة و «علوم العربية» وذلك - كما يقول باحث حديث - لأن بعض ما ذكر لا يقف عند الأدب ولا تقتصر جدواه على الأديب صانع الأدب أو ناقده إلا بضرب من التكلف فى التأويل ، بل ربما كانت عبارة «العلوم اللسانية» أو عبارة «علوم اللسان العربى - وهى العبارة التى اختارها ابن خلدون وأطلقها على مجموعة تلك العلوم - أكثر مناسبة وأقوى دلالة على ما يراد منها . وقد عدها أركانًا أربعة ، هى : علم اللغة وعلم النحو وعلم البيان وعلم الأدب»[2] .

وحقيقة الأمر أن بعض الباحثين التقليديين - قدامى ومحدثين - كثيرًا ما يستعملون المصطلحين «علم العربية» و «علم الأدب» كما لو كانا مترادفين وضعا

---

(١) السكاكى : مفتاح العلوم ص٣ .

(٢) دكتور بدوى طبانة : البيان العربى (ط٢) ص١٢ .

والمصطلح «علم اللغة» فى هذا النص يراد به «متن اللغة» كما سبق أن أشرنا إلى ذلك .

لشيء واحد ، ثم يفرعونهما إلى فروع ، بعضها - في نظرنا - خاص باللغة وألصق بمباحثها ، وبعضها الآخر إنما مجاله الأدب وميادينه .

من ذلك مثلاً ما أورده لنا صاحب المواهب الفتحية نقلاً عن بعض السابقين من أن علوم الأدب أو العلوم العربية اثنا عشر ، بعضها أصول وبعضها فروع .

أما الأصول فهي : علم اللغة (أي متن اللغة) ، علم الصرف ، علم الاشتقاق ، علم النحو ، علم المعاني ، علم البيان ، علم العروض ، علم القافية .

والعلوم الفروع هي : علم الخط ، قرض الشعر (ويراد به التعبير عما في النفس شعرًا) وعلم إنشاء النثر ، علم المحاضرات[1] .

ومن الطريف أن نجد هذا التقسيم نفسه يتمشى مع ما كان معهودا وهو نسبة العلوم التي نعتها بالأصول إلى اللغة ، وعدها - تبعًا لذلك - علوم اللغة ، أو علم اللغة بصيغة المفرد ، وإضافة العلوم الفروع إلى الأدب والحكم عليها بأنها من فروعه وميادينه .

وعلم الخط المذكور في التقسيم السابق ينبغي إضافته إلى علوم اللغة ، إذا أريد به رسم الحروف وقواعد الإملاء . أما إذا قصد به تجويد الكتابة وتحسينها فلا وجه لذكره في هذا المقام إلا على ضرب من التسمح .

وخلاصة القول في هذا الموضوع أن علماء اللغة العربية قد تناولوا في بحوثهم كل فروع المعرفة التي نعدها اليوم مستويات أو جوانب لعلم واحد ، يضمها جميعًا بوصفها مراحل أو خطوات من الدرس ترمي إلى غرض مشترك بينها .

ويستوي في ذلك أن يكون هذا التناول في إطار تلك الفروع المحددة التي توجه إلى مادة اللغة نفسها ، كعلم الأصوات ، والصرف والنحو والمعجم وعلم

---

(1) المواهب الفتحية ، للشيخ حمزة فتح الله جـ1 ص18 .

أما علم البديع الذي لم يذكره هنا فهو ذيل لعلمي البلاغة (أي المعاني والبيان) .

المعنى ، أو أن يكون ذلك في صورة عامة لا تنتمي إلى أي من هذه الفروع ، كما يظهر في بعض الميادين والبحوث التي هي بمثابة المقدمات للعلم أو التي تعين على فهم حقائقه ، أو التي ترتبط بمناهج البحث فيه . ومن أمثلة ذلك الكلام على : اللغة ووظيفتها ، اللهجات وتنوعها ، الصواب والخطأ ... إلخ .

فهذه الفروع المحددة وتلك الميادين العامة ينتظمها جميعًا ذلك العلم الذى اتفق حديثًا على تسميته «علم اللغة» أو - كما ينعت أحيانًا - علم اللغة العام ، general linguistics .

وليس يغير هذه الحقيقة أن يطلق علماء العربية أسماء مختلفة على هذه الفروع وتلك الميادين . فسواء أسموها علوم العربية أو علوم اللسان العربى أو علوم الأدب أم غير ذلك ، فهى لم تزل تمثل جوانب علم اللغة وتحدد ميادينه العامة وإن كانت مادتها مقصورة على اللغة العربية .

الفصل الأول

مستويات الدرس اللغوى ومناهجه

وبه مبحثان :

المبحث الأول :

العلاقة بين المستويات

المبحث الثانى :

مناهج البحث فى اللغة

المبحث الأول
العلاقة بين المستويات

من المقرر الآن فى الدرس اللغوى الحديث أن المستويات اللغوية (أصوات + صرف + نحو ... إلخ) متشابكة متداخلة إلى درجة تحيل عزل بعضها عن بعض عزلا كاملا عملا غير دقيق ، بل غير مقبول من ثقات الدارسين . ولكن يبدو أن بعض علماء العربية لم يدركوا تمام الإدراك مدى العلاقة والارتباط بين فروع الدراسات اللغوية أو مسائل اللغة المختلفة فى عمومها . ومن ثم نراهم ينظرون إلى هذه الفروع أو المسائل كما لو كانت منفصلة ، لا يضمها إطار عام مشترك يوحى بوحدتها وانتظامها جميعا تحت موضوع رئيسى واحد .

نعم ، إننا لا ننكر إدراكهم لنوع من الارتباط بين هذه المستويات ، وهو كونها تخدم غرضا رئيسيا واحدا ، هو الحفاظ على اللغة وصيانة القرآن الكريم من اللحن والتحريف . ولكن الارتباط الذى نعنيه هنا هو أن علوم اللغة (ومسائلها العامة كذلك) لا تعدو أن تكون جوانب لشىء واحد أو حلقات فى سلسلة واحدة . وهى بهذا المعنى تستلزم أمرين هامين :

أولهما إنه لا يجوز الفصل بين هذه الفروع فصلا ينبئ عن استقلال أى واحد منها والاكتفاء به فى معالجة أية قضايا لغوية ، بما فى ذلك تلك القضايا والمشكلات التى هى من صميم اختصاصه وأولى وظائفه .

وهذا الكلام يقودنا إلى الأمر الثانى وهو ضرورة اعتماد كل فرع على الآخر وحتمية الالتجاء إلى نتائجه وخلاصة بحوثه للاستفادة منها فى معالجة قضايا الفروع الأخرى وتوضيحها .

فعلم الصرف مثلا لا يمكن أن يستقل عن النحو ، وعلم النحو فى أشد الحاجة إلى ما يقرره الأول ويسجله من حقائق ، وكل منهما يلتمس العون من علم الأصوات من آن إلى آخر .

ولكن الأمر - فيما نعتقد - على خلاف ذلك من ناحية التطبيق فيما خلف علماء العربية أو معظمهم من آثار لغوية . فهناك نجد الفرع اللغوى المعين تناقش قضاياه ومسائله كما لو كانت منفصلة عن قضايا ومسائل الفرع السابق عليه أو اللاحق له ، وكما لو كان هذا الفرع نفسه مستقلا بذاته وليس فى حاجة إلى معونة غيره ، وليس من شأنه أن يقدم العون لفروع البحث الأخرى .

حقا إن هذه الفروع أو معظمها (كالأصوات والصرف والنحو مثلا) قد تناولها بعضهم فى أثر علمى واحد ، وذلك هو ما سلكه بالفعل شيخ النحاة سيبويه ، حيث جاء كتابه مشتملا على مسائل النحو والصرف وكثير من قضايا الأصوات ، غير أن هذا الجمع فى مؤلف واحد لا يعنى أن سيبويه قد أدرك بوضوح مدى العلاقة بينها ، بدليل أنه لم يفد الإفادة المرجوة فى استغلال نتائج البحث فى هذه العلوم لخدمة بعضها بعضا ، على وجه ينبئ بتكاملها ووحدتها فى مادة الدراسة والهدف معا .

وإن نظرة فاحصة فى هذا الأثر الجليل وفى غيره من الآثار اللغوية الأخرى لتؤيد هذا الزعم وتؤكده .

ففى هذه الآثار كلها أو جلها لم يستطع أى عالم من أصحابها أن يشعرنا بمدى الارتباط بين الأصوات مثلا وبين علمى الصرف والنحو ، إذ لم نر أى دليل واضح من أدلة هذا الارتباط فى مناقشة هذين العلمين ومسائلهما .

وما نظن أن أحدا من الدارسين العارفين يشك فى أن كثيرا من مسائل الصرف العربى بالذات لا تتأتى دراستها دراسة دقيقة إلا بالاعتماد على القوانين الصوتية وأخذها فى الحسبان فى كل مراحل الدرس . فمسائل الإعلال (بنوعيه) والإبدال مثلا فى مسيس الحاجة إلى معرفة جيدة بالأصوات وخواصها وإلى الرجوع إلى القواعد الصوتية للغة العربية للاسترشاد بها فى تحليلها ، إذا كان لنا أن نعالجها معالجة لغوية دقيقة .

ولشدة ارتباط مسائل هذين البابين (ونحوهما) بالأحكام والقوانين الصوتية ، نرى وجوب دراستها فى إطار مستقل من البحث يلحق بعلم الأصوات لا بالصرف أو ضمن نطاق ذلك الفرع الجديد من الدراسة اللغوية الذى يشار إليه الآن بالتحليل الصوتى - الصرفى ، morphophonemic analysis .

وفى اعتقادنا أن سيبويه حين عرض للمسائل الرئيسية والأساسية فى الأصوات إنما فعل ذلك لتفسير ظاهرة الإدغام . ولكن ظاهرة الإدغام هذه ليست إلا صورة واحدة من صور الإبدال ، كما أنها فى حقيقة الأمر قضية صوتية فى الأساس .

وليس النحو بأوفر حظا من زميله الصرف من حيث وجوب ربطه بالأصوات واعتماده على نتائج البحث فيه . والذى نعرفه أن علماء العربية لم يستفيدوا من الدراسات الصوتية فى مناقشة ما يحتاج إلى ذلك من مسائل النحو ومشكلاته .

والسر فى ذلك واضح وهو أن ما عرضوا له من بحث صوتى ليس - فى جملته - من ذلك النوع الذى يمكن أن يعتمد عليه النحو ويفيد منه فى تحليل

مادته . لقد اقتصر هؤلاء القوم - كما هو معروف - على دراسة الأصوات (الحروف) المفردة ، وبعض الظواهر العامة التى تنتج عن اتصال هذه الأصوات بعضها ببعض فى الكلمة المعينة ، وذلك كظاهرة الإدغام التى أولوها عناية خاصة . ولكنهم لم يلمسوا من قريب أو بعيد تلك الظواهر الأخرى التى تتصف بها الكلمة أو الجملة بوصفها كلاً جاء على نسق معين من التأليف الصوتى ، ومثال هذه الظواهر النبر stress ونظام توزيعه فى الجملة ، والتنغيم أو موسيقى الكلام intonation إلى غير ذلك من أنماط التطريز الصوتى prosodic features ، كالفواصل الصوتية ، التى يعتمد عليها النحو فى تحليل بعض مسائله وتفسيرها إلى حد كبير .

فالتنغيم مثلا عامل مهم فى تصنيف الجمل إلى أنماطها المختلفة من إثباتية واستفهامية وتعجبية ... إلخ ؛ إذ تتحدد قيمة كل نمط منها وفقا للون موسيقى معين، على الرغم مما قد تحتويه الجملة من أدوات صرفية من شأنها أن تساعد على تحديد نوعها ، كأدوات الاستفهام وصيغتى التعجب مثلا . وفى كثير من الأحيان ، يكون التنغيم وحده هو الفيصل فى الحكم على نوع الجملة كما يحدث ذلك مثلا حين تخلو الجمل الاستفهامية من أدوات الاستفهام ، أو حين تكون الجملة مشتملة بالفعل على أداة استفهام ، ولكنها - بحسب تعبيرهم - خرجت عن أصلها .

وهناك فى النحو العربى الكثير من الأبواب التى تحتاج فى تحليل مادتها تحليلا علميًا دقيقا إلى موسيقى الكلام وتنغيمه . من ذلك باب الاختصاص . فهناك فى قولنا :

نحن العرب أكرم الناس أخلاقًا

ينص النحاة على أن كلمة «العرب» كلمة مقصودة بالاختصاص (وليست خبرا لنحن) مستدلين فى ذلك بمجىء الكلمة منصوبة . وقد يعينهم على هذا الفهم كذلك موقع هذه الكلمة ذاتها فى الجملة ، حيث جاءت متلوة بلفظة «أكرم» وهى

لفظة صالحة للإخبار بها فى حدود ذاتها ، كما أنها هى الأنسب والأوفق لأداء هذه الوظيفة فى هذا الموقف بعينه .

وعلى الرغم من صحة هذا النهج الذى نهجه هؤلاء النحاة ، فقد فاتتهم أهم أمارة من أمارات هذا التحليل . ونعنى بهذه الأمارة تلك السمات الصوتية التى يتصف بها هذا المنطوق utterance والتى تتمثل أساسا فى التلوين الموسيقى الذى يصاحبه . فهذه الجملة بتحليلها السابق وفى موقفها المعين يصاحب نطقها نغمتان مختلفتان ، وإن كانتا متصلتين غير منفصلتين . الأولى منهما تصاحب الجزء الأول من المنطوق ، وهى من ذلك النوع الذى يدل على أن الكلام لم ينته بعد ، وهى ما تسمى بالنغمة الصاعدة rising tone ويصاحب هذه النغمة فى هذا الموقف عادة وقفة خفيفة pause ووقوع نبر قوى strong stress على كلمة «العرب» دلالة على اهتمام خاص بها . أما النغمة الثانية فتصاحب الجزء الباقى من الجملة ، وهى من ذلك النمط الذى يدل على انتهاء الكلام وتمامه ، وتسمى «نغمة هابطة» falling tone . ويمكن التنبيه إلى هذه السمات الصوتية فى الكتابة بوضع فاصلة (،) عقب الجزء الأول من الجملة ونقطة (.) فى نهايتها هكذا :

نحن العرب ، أكرم الناس أخلاقا[1]

والتنغيم كذلك يمكن الاعتماد عليه فى توجيه الإعراب وتفسير صوره المختلفة . ففى الشاهد المشهور التالى :

كم عمة لك يا جرير وخالة

فدعاء قد حلبت على عشارى

(١) وضع الفاصلة هنا أدق فى التعبير عن المقصود من وضع لفظة العرب بين شرطتين (– العرب –) ذلك لأن الشرطتين تعنى وجود سكتة خفيفة قبل صيغة «العرب» وبعدها وهذا لا يوافق النطق الصحيح الذى لا يجيز هذه السكتة قبل هذه الصيغة .

جوز النحاة أن تكون «كم» خبرية أو استفهامية ، ومن ثم جوزوا أكثر من وجه إعرابى للكلمة التالية لها ، وهى «عمة» وما عطف عليها وهى «خالة» . وما قدره هؤلاء النحاة من إعراب تقدير صحيح لا تأباه قواعد اللغة من حيث هى ، ولكنا بالنظر إلى طريقة نطق البيت نستطيع أن نحسم الأمر ونقرر ما إذا كانت «كم» خبرية فقط أم استفهامية فقط . وذلك لأن اللون الموسيقى الذى يصاحب نطق البيت يختلف من إمكانية إلى أخرى ، إذ موسيقى الاستفهام غير موسيقى الأجناس الأخرى من الكلام .

وفى اعتقادنا أن تجويز الاحتمالين معا مبنى على الصورة الكتابية للبيت ، لا على نطقه ؛ إذ إن نطقه فى الموقف المعين لا يمكن أن يقع إلا على وجه واحد . فإذا ما حدث ونطق مرة أخرى بصورة موسيقية مختلفة فقد اختلف الأمر وأصبح البيت بيتين من وجهة النظر اللغوية ، بسبب اختلاف الإعراب والمعنى والموقف المناسب لكل حالة كذلك .

وهناك بعض الظواهر الصوتية العامة التى يمكن الاعتماد عليها فى توجيه الإعراب كذلك . من ذلك مثلا ما نطلق عليه نحن «الفواصل الصوتية» أو ما يمكن أن يشار إليه بالوقفات والسكتات . وفى مقدورنا أن نبين دور هذه الفواصل فى مجال الإعراب بالآيات التالية :

(ألم ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين)

قدم علماء التفسير واللغة عدة أوجه لإعراب هذه الآيات . وسنكتفى هنا بإيراد ثلاثة منها ، مستخدمين الفواصل الصوتية فى تحليلها وعلامات الترقيم اللازمة ، بوصفها تمثيلا كتابيا لهذه الفواصل :

(١)

ذلك الكتاب .　　　لا ريب .　　　فيه هدى للمتقين .

فالآيات فى هذه الحالة ثلاث ، تكون كل منها جملة مستقلة محددة بسكتتين ، واحدة سابقة وأخرى تالية لها ، وقد أشير إلى ذلك بوضع النقاط التى تفيد تمام الكلام وانتهاءه . وتلخيص الإعراب حينئذ هو ما يلى :

ذلك الكتاب : جملة من مبتدأ وخبر ، والألف واللام فى الكتاب «لإفادة الحقيقة» والمعنى أن ذلك هو الكتاب الكامل الحقيقى بأن يختص به اسم الكتاب لغاية تفوقه على بقية الأفراد فى حيازة كمالات الجنس» .

(تفسير أبو السعود جـ١ ص١٨)

لا ريب : لا نافية للجنس ، وريب اسمها ، والخبر محذوف تقديره : «موجود» والجملة مستأنفة مؤكدة لما قبلها .

فيه هدى للمتقين : جملة ثالثة من خبر مقدم ومبتدأ مؤخر هو «هدى» وللمتقين متعلق بهدى .

(٢)

ذلك الكتاب .　　　لا ريب فيه .　　　هدى للمتقين .

الآيات هنا ثلاث أيضا ، ولكن تركيبها مختلف ، كما هو واضح ، ومن ثم اختلف الإعراب والمعنى كلاهما . والإعراب هنا كما يلى :

ذلك الكتاب : إعرابها كالحالة السابقة .

لا ريب فيه : جملة مكونة من لا النافية للجنس واسمها وخبرها ، وهى إما مستأنفة للتأكيد أو فى محل رفع خبر ثان لاسم الإشارة «ذلك» .

هدى للمتقين : هدى خبر لمبتدأ محذوف تقديره «هو» . وهذه هى الآية الثالثة .

(٣)

ذلك الكتاب لا ريب فيه .   هدى للمتقين .

الآيات هنا آيتان فقط . ويبدو الاختلاف واضحا بينهما وبين تركيب الاحتمالين السابقين ، وذلك يوضحه الإعراب التالى :

ذلك الكتاب لا ريب فيه :

ذلك مبتدأ والكتاب بدل أو عطف بيان له ، و «لا ريب فيه» جملة من لا النافية للجنس واسمها وخبرها ، فى محل رفع خبر المبتدأ وهو «ذلك» . وهنا نلاحظ اتصالا صوتيا بين جزءى الآية : «ذلك الكتاب» و «لا ريب فيه» وذلك – على هذا الاحتمال – لارتباط الكلام بعضه ببعض فى المعنى والإعراب معا ، ومن هنا لم يجز لنا أن نضع النقطة (.) بين هذين الجزءين ، لأن النقطة فى وضعها الصحيح إنما تدل على انتهاء الكلام . وتمام الكلام هنا ليس بأحد هذين الجزءين دون الآخر ، وانما تمامه بهما كليهما .

هدى للمتقين :

هى الآية الثانية . وتحليلها الإعرابى هو التحليل المذكور فى الاحتمال السابق .

ولا يغيب عن بالنا بالطبع فى هذا المجال أن نذكر حقيقة واقعة لا يمكن الغض من شأنها . ذلك أن علماء البلاغة استطاعوا أن يفيدوا من الدراسات الصوتية إفادة ظاهرة ، عندما تكلموا عما سموه «التلاؤم والتنافر» بين الحروف وراحوا يضعون قواعد وقوانين عامة لهذين الضربين من التأليف ، حتى يكون الأمر واضحا أمام

المنشئين للكلام نثرا ونظما . وقد حاول هؤلاء العلماء - على اختلاف مناهجهم - أن يربطوا هاتين الظاهرتين (وغيرهما) بصفات الأصوات ومخارجها وما تتسم به من مميزات أخرى ، على ما هو معروف فى البلاغة التقليدية[1] .

وعلى الرغم من أهمية ربط علوم البلاغة بالدراسات الصوتية واستغلال حقائق هذه الدراسات فى خدمة تأليف الكلام ، فإن هذا الربط وذلك الاستغلال قد وجها نحو ما نسميه بالصحة الخارجية للكلام ، تلك الصحة التى تتمثل فى جودة الكلام وامتيازه مع مراعاة مطابقته لمقتضى الحال . وهذه - كما نرى - مسألة تمثل جانبا واحدا من جوانب النظر فى التأليف ، بالإضافة إلى أنها تنبع - بالدرجة الأولى - عن الذوق الشخصى والنظر الذاتى . وهما أمران لا يطمئن إليهما الدرس اللغوى الحديث ، وغالبا ما يهملهما ويرفض الاعتماد عليهما . ومن ثم يلقى بهذه المسألة كلها إلى علم الأساليب stylistics ، دون علم اللغة بالمعنى الدقيق ، linguistics proper .

فكان الأولى والأهم إذن أن يتركز استغلال حقائق الدرس الصوتى فى تحليل قضايا الصحة الداخلية للتأليف وتفسيرها ، أى فى دراسة قضايا الصرف والنحو ومشكلاتهما ، تلك القضايا والمشكلات التى تستمد منها قوانين نظم الكلام وتأليفه على وجه صحيح صحة مطلقة .

أما فيما يختص بعلاقة الصرف بعلم النحو فيبدو أنها هى الأخرى غير واضحة تماما فى أذهان بعض لغويى العرب قديمهم وحديثهم على سواء . ذلك أن هؤلاء اللغويين درجوا على مناقشة الكثير من قضايا الصرف ومسائله كما لو كانت هدفا بذاتها . على حين أنها فى حقيقة الأمر لا تعدو أن تكون بمثابة مدخل إلى دراسة النحو ومعالجة مشكلاته .

---

(١) انظر مثلا : «النكت فى إعجاز القرآن للرمانى (ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن)» تحقيق محمد خلف الله أحمد ، و د. زغلول سلام ص٨٧ وما بعدها ، وسر الفصاحة لابن سنان الخفاجى ، والمثل السائر لابن الأثير ... إلخ .

والعلاقة بين الصرف والنحو هى كالعلاقة بين مادة البناء والبناء نفسه . ولا شك أن الهدف والمقصد الأسمى انما هو البناء الذى يستطيع الإنسان أن يفيد منه إفادة مباشرة من إيواء ووقاية ومتعة كذلك . وهذا هو حال النحو الذى يتعامل مع الجمل والكلام المنظوم المشتمل على عناصر الفهم والإفهام ووسائل ربط الإنسان بأخيه الإنسان فى المجتمع . ومعنى هذا أن النحو (وهو هنا يمثل البناء الكبير) هو خلاصة البحث اللغوى على كل المستويات (وبخاصة الأصوات والصرف) ، وهو محورها الرئيسى الذى تدور حوله ومن أجله كل الجهود فى العمل اللغوى بعامة.

ولسنا ننكر على كل حال أن هذا البناء ما كان له أن يتم ، بل ما كان له أن يوجد بدون المادة التى تشكله وتقيم أركانه . وهذه المادة تتمثل فى مواضيع الصرف (المعتمد هو الآخر على الأصوات والمستمد منها مادته) ومن ثم كان لابد من توجيه شىء كبير من الجهد لمناقشته ودراسته . ولكن لا على أساس أنه غاية فى ذاته ، وإنما بوصفه وسيلة لغيره ، وخطوة ممهدة له .

إننا حين نقرر فى الصرف أن الاسم إما مفرد أو مثنى أو جمع مثلا ، ينبغى فى الحال أن ندرك أن هذا العمل إنما تظهر قيمته فى استغلاله على مستوى العبارات والجمل ، حين ننظر فى قواعد المطابقة بين وحدات هذه الجمل والعبارات ومدى ارتباطها بعضها ببعض من الإفراد والتثنية والجمع . ومن ثم نرى ضرورة الانتقال من الدرس الصرفى إلى الدرس النحوى مباشرة وجعلهما كما لو كانا امتدادا لشىء واحد ، أو كما لو كانا كلا متكاملا ، وإن كانا ذا جانبين أو مرحلتين.

وعلى الرغم من هذا الذى نقول ، فإن التراث اللغوى العربى الذى بأيدينا لا يتمشى مع روح هذا الأسلوب الذى نراه لدراسة الصرف . فهناك فى هذا التراث تقابلنا بعض الآثار التى تشتط فى معالجة الصرف ، وتنحو بمسائله نحو المناقشات الجزئية التى تتركز حول الكلمات بوصفها ألفاظا ، لا بوصفها أمثلة أو

أنماطا من الأمثلة ، نستطيع أن نستخلص منها قواعد عامة تخدم الباحث فى التراكيب وقضايا النحو . هذا بالإضافة إلى ما يتخلل بعض الأعمال الصرفية من محاورات وافتراضات جدلية قطعت كل صلة بين الصرف والنحو وفوتت على النحويين فرصة الإفادة من معظم ما قرر الصرفيون .

ولسنا نبالغ إذا قررنا أن هذا الأسلوب فى معالجة الصرف وفى عدم ربطه بالنحو ربطا يؤكد تكامل العلمين واعتمادهما بعضهما على بعض أشد اعتماد وأوثقه - هذا الأسلوب يغلب اتباعه فى معظم الآثار اللغوية التقليدية بما فى ذلك كتاب سيبويه ، وأعمال غيره من النابهين الذين أولوا الصرف عناية خاصة ، كالمازنى وابن جنى وغيرهما . والفرق بين هؤلاء العلماء فى هذا الشأن إنما هو فى تطبيق هذا المنهج الذى تظهر أسوأ صوره فى كتاب «التصريف» للمازنى وشرحه «المنصف» لابن جنى .

ولم يزل هذا الأسلوب نفسه جاريا حتى الآن فى مؤلفات المحدثين التقليديين ، ولم يزل الصرف يدرس فى معاهدنا ومدارسنا مستقلا عن النحو غير متصل به ، على حين تشير طبائع الأشياء ومناهج البحث الصحيح إلى ضرورة النظر إليهما متصلين غير منفصلين .

وإذا جاز لنا أن نفصل الصرف عن النحو فإنما يكون ذلك فى حدود إطار ضيق لا يعدو حالتين اثنتين :

أولاهما : حالة البحث العلمى والدراسة على مستوى التخصص .

ثانيتهما : حالة التعريف بالعلم وتحديد ميادينه وتعرف طبيعة البحث فيه .

وهناك على كل حال بعض اللغويين الأذكياء الذين استطاعوا أن يربطوا مادة العلمين بعضها ببعض على وجه من الوجوه وأن يفيدوا من هذا الربط بصورة ملحوظة . من هؤلاء اللغويين الزجاجى فى كتابه «الجمل» .

فنراه فى هذا الكتاب يأتى بالمادة الصرفية ثم يستغلها فى الحال فى معالجة قضايا النحو، واصلا مناقشته بعضها ببعض على وجه يفيد وحدة العلمين. نلاحظ هذا السلوك مثلا فى باب الأفعال، حيث يستهل الزجاجى كلامه بدراسة التقسيمات الصرفية المعروفة للأفعال، ثم يتبع ذلك ببحث خواص التراكيب فيناقش الإعراب وحالاته المختلفة التى تتصل بهذا الباب بالذات. وقد يضطر أحيانا إلى العودة إلى بعض مسائل صرفية أخرى ذات صلة بموضوع الدرس، كأن يعرض مثلا لأدوات النصب والجزم فى إطار هذا الباب العام الذى أشرنا إليه. وهذه العودة قد تمليها طبيعة الموضوع وضرورة البحث فيه. وليست من باب الفضول أو الخلط فى المنهج.

أضف إلى هذا أن الزجاجى فى كتابه هذا قد امتاز من زملائه اللغويين بميزتين ظاهرتين :

أولاهما : أنه حين يعرض لقضايا الصرف لخدمة النحو إنما يأتى بالقدر الملائم للمقام ولا يدخل فى فضول أو استطراد، ويتم ذلك كله بوضوح فى العبارة والفكرة وبأسلوب يدل على فهم وإدراك لشدة ارتباط العلمين بعضهما ببعض.

والميزة الثانية : مرتبطة بالأولى ومترتبة عليها، ذلك أن الزجاجى - لحرصه على الإتيان بالقدر الملائم فقط - لم يتورط فى تلك القضايا التقليدية التى جرى أغلب الصرفيين على مناقشتها، على الرغم مما تتضمنه من مجاوزة الواقع أحيانا، وما يصحب مناقشتها وبحثها من تأويلات وافتراضات تعسفية بعيدة عن روح المنهج اللغوى السليم، كما يظهر ذلك مثلا فى بابى الإعلال والإبدال.

قد يقال إن كتاب الزجاجى المشار إليه كتاب نحو فقط، أى ليس كتاب نحو وصرف. ولكن هذا القول غير دقيق، إذ الكتاب ينتظم دراسة صرفية نحوية متكاملة من وجهة نظر صاحبه، وإن كانت المسائل النحوية (فيما لو أفردت

وعزلت عن مصاحبتها وهذا أمر غير مرغوب فيه) تمثل الجزء الأكبر من البحث . وهذا مسلك فى حد ذاته جيد ، إذ النحو هو مقصد الدراسة وهدفها فيما نعتقد ، لأن النحو هو قمة الدراسة اللغوية وهو تجسيد لقواعد اللغة فى عمومها ، من قواعد صوتية وصرفية ونحوية . ومعالجة الصرف أو الأصوات فى مثل هذه الأعمال إنما تكون على أساس أن هذه المواضيع وسيلة لا غاية : وسيلة لخدمة النحو ودراسة قضاياه .

وهذا هو ما سلكه الزجاجى فى هذا الكتاب بالفعل ، إذ اقتصر على تلك المسائل الصرفية التى تخدم النحو ، والتى تعد مدخلا طبيعيا إليه .

ومع هذا ، فإن الزجاجى قد خانه التوفيق أحيانا فى تطبيق هذا المنهج ، حيث نراه من وقت إلى آخر يبدو كما لو كان غير مدرك لمعنى العلاقة بين الصرف والنحو : إذ نجده فى بعض المواقف يبدأ بقضايا النحو مناقشا إياها مع استخدام المادة الصرفية ومعالجتها . ثم يعود بعد هذا إلى إيراد هذه المادة الصرفية ومصطلحاتها . وكان الواجب أن يعكس الترتيب كما يقتضيه منطق البحث .

ونلاحظ كذلك أن كتاب الزجاجى المشار إليه قد اتبع فى ترتيب أبوابه وموضوعاته ترتيبا يخالف المتقدمين والمتأخرين على سواء ، وهو ترتيب لم يتضح لنا أساسه ولم تظهر لنا فلسفته بعد .

والزجاجى كغيره من اللغويين تناول الأصوات تناولا موجزا ، ولم يتناولها لذاتها ، وإنما بوصفها وسيلة للدخول فى موضوع الإدغام وخدمة مشكلاته ، وكان الزجاجى واضحا فى هذا القصد حيث درس الأصوات تحت باب الادغام . ويبدو من مسلكه أنه لولا الإدغام ما عرض لهذه الأصوات ألبتة . وتدل على هذا الذى نقول

عبارة الزجاجى نفسه ، فبعد أن يعقد الباب بعنوان الإدغام يقول : «فأول ذلك معرفة مخارج الحروف ومراتبها وتباينها ومهموسها ومجهورها وسائر ذلك من أنواعها»[1] .

وهو فى هذا يسلك مسلك غيره من اللغويين الذين - على الرغم من جودة ما أتوا به - لم يحاولوا ربط الأصوات بمواضيع أخرى ذات أهمية كبرى فى مجالى الصرف والنحو معا . على أن الزجاجى فاق زملاءه اللغويين وامتاز منهم فى هذا الشأن بالتعرض لقواعد الهجاء والإملاء وهى مسائل تدخل فى نطاق علم الأصوات ولا شك[2] .

السكاكى وابن جنى :

وهناك عالمان جليلان يجدر بنا أن نشير إليهما إشارة خاصة في هذا المجال : مجال العلاقة بين فروع علم اللغة ، وهما السكاكى وابن جنى .

فنلاحظ أن السكاكى يدرك أن هناك رابطة وثيقة وعلاقة متينة بين هذه الفروع ، وهو يشير إلى ذلك أكثر من مرة ، حيث يقرر أن تمام هذه العلوم إنما يعتمد

(١) انظر : الجمل للزجاجى ، تحقيق ابن أبى شنب الأستاذ بكلية الجزائر ط٢ (باريس ١٩٥٧) .

(٢) ولكتاب «الجمل» للزجاجى وجوه حسنة أخرى تتعلق بطريقة عرض المادة وتحليلها ولمنهجه فى التأليف وأسلوب الصياغة . ولقد أشار إلى شىء من هذا الدكتور عبد الفتاح شلبى فى كتابه «أبو على الفارسى» حيث يقول : «أسلوب الزجاجى فى الجمل سهل سمح ، لا تعقيد فيه ولا التواء ولا أثر للعلل النحوية أو التدليل المنطقى فيه» ثم يقول : وشىء آخر أراه أرضى الناس عن كتاب الجمل ، ذلك لأنه كتاب جامع للقواعد النحوية والصرفية فى ايجاز يجدى على المبتدئين والمنتهين جميعا . يعطيك القاعدة العامة فى جمل بعيدة عن تأويلات المتأولين وفى أسلوب سهل لا ترى فيه عوجا ولا أمتا من تعقيدات المعقدين وتفريعات النحاة والتجويزات المشهورة عنهم فى المسألة الواحدة حتى لتختفى الضوابط وتتشعب المسالك . ويظهر أنه قصد قصدا إلى التيسير على شداة العربية ، فسمى كتابه «الجمل» . وفى تلك التسمية ايحاء بالاختصار والتركيز معا» . ويؤكد الدكتور شلبى مزايا هذا الكتاب حين يقارن بينه وبين كتاب آخر للزجاجى (هو الايضاح فى علل النحو) حيث يقرر «إذا كان الزجاجى قد التزم المنطق . فى كتابه» الايضاح فى علل النحو فإن الزجاجى قد ترك المنطق جملة فى كتابه الجمل . فقد أخلى هذا الكتاب من المنطق ومسائله وأقيسته وقضاياه وبراهينه وتعليله وتدليله خلوا يكاد يكون تاما» . المرجع المذكور . ص٦٢٩ - ٦٣١ و ٦٣٥ .

على ربطها بعضها ببعض . فهو يذكر مثلا أن تمام الصرف فى دراسة الأصوات ، وأن النحو لا يستغنى عن الصرف .

أما بالنسبة للنحو فقد قررنا أن النحو أساس لتأليف الكلام لمجرد الصحة ، وأن علم المعانى يرتبط به من حيث إنه يبحث فى الجملة كالنحو ، وإن كان على مستوى فوق مستوى الصحة المجردة . وفى نظر السكاكى أن علم البيان شعبة من علم المعنى .

هذا الذى يقوله السكاكى صدق وحق ، ولكننا نلاحظ أن السكاكى لم يفد الإفادة المبتغاة من تلك الأسس الجيدة التى وضعها . ويبدو من جملة كلامه أنه اكتفى بهذا الأسلوب النظرى ، ولكنه لم يشأ - أو لم يستطع - أن يطبق نظريته هذه عند مناقشة قضايا هذه الفروع .

فبالنسبة للأصوات ، اكتفى هذا العالم الجليل بحسبانها المادة الخام لتأليف المفردات ، ولكنه لم يستخدم مادته الصوتية فى معالجة أى قضية صرفية أو نحوية ذات بال . وكل ما أفاده من دراسة الأصوات هو استغلال حقائقها وخواصها فى الكلام على موضوع يحلو لكثير من البلاغيين أن يعرضوا له ، هو موضوع «التلاؤم والتنافر» فى الحروف .

وحين عرض السكاكى للصرف ركز على نقاط تأتى فى الدرجة الثانية من مباحث الصرف الحقيقية ، بل إن بعض المحدثين يرى إخراجها من هذا الفرع نهائيًا. هذه النقاط تتمثل فى قضايا الاشتقاق بأنواعه وما يرتبط بها من البحث فى اللفظة المفردة ، بوصفها لفظة ، لا بوصفها لفظة ذات وظيفة صرفية يظهر أثرها فى الجملة .

وعلى الرغم من أن السكاكى نص على وجود علاقة وثيقة بين النحو والمعانى ، نراه يفشل فى تطبيق هذا القول ، إذ نراه فى المناقشة والدرس يفصل بين العلمين فصلا واضحًا ، ويفرق بينهما تفريقًا عجيبًا ، على الرغم من اشتراكهما فى البحث

فى الجملة . فعنده أن النحو يختص بالصحة المجردة ، وهذه منزلة لا قيمة لها فى نظره ، إنها «بمنزلة أصوات الحيوان عنده ، على حين يرى أن علم المعانى هو صاحب المنزلة السامية لأنه يبحث فى مطابقة الجملة للمقام وفى هذا تتفاوت الأقدار» .

وكان الأجدر بالسكاكى أن يحاول ربط العلمين بعضهما ببعض فى التطبيق كما نص هو على ذلك من الناحية النظرية . فالنحو والمعانى يشكلان علمًا متكاملا نستطيع أن نسميه علم التراكيب ، وهذا هو الاسم التقليدى فى الدراسة اللغوية الغربية .

على أن مطابقة الكلام للمقام لا تتم ولا يمكن أن تتم إلا بعد مراعاة قواعد النحو ، وهذا ما أدركه العبقرى اللغوى عبد القاهر الجرجانى . والسكاكى نفسه لم يستطع أن يفلت من هذه الحقيقة ، فنراه من وقت إلى آخر يلجأ إلى قواعد النحو لتوضيح أو تفسير قاعدة أو فكرة ترتبط بعلم المعانى .

أما ابن جنى فقد عرض لكثير من وسائل الأصوات والصرف والنحو (وغيرها) فى آثاره ، وعلى الأخص فى كتابه الموسوم «بالخصائص» ، كما تناول قضايا صوتية مهمة متنوعة فى كتابه «سر صناعة الإعراب» وعرض فى أثناء هذا التناول لكثير من مشكلات الصرف والنحو أحيانًا .

وعلى الرغم من هذا التناول لهذه الفروع فى هذه الآثار لا نستطيع القول بأن ابن جنى ربط هذه الفروع بعضها ببعض على الوجه السليم ، أو أنه استخدم نتائج الفرع السابق فى إلقاء الضوء على مسائل الفرع اللاحق له .

إن ابن جنى فى الخصائص يعرض لنوعين رئيسيين من قضايا اللغة .

النوع الأول : يتمثل فى الكلام على تلك المسائل العامة التى يناقشها بعض الدارسين على أساس أنها نوع من المدخل إلى دراسة المادة اللغوية ذاتها أو بوصفها خطوات على الطريق إليها . وهذه دراسة لها أهميتها ولا شك ، وكثيرًا ما تعين

الباحث على إلقاء الضوء على مشكلاته اللغوية الحقيقية . ولكنا هنا نلاحظ أن ابن جنى كثيرًا ما يخلط هذه المسائل العامة بعضها ببعض ويستطرد منها - دون ضرورة أو حاجة تدعو إلى ذلك - إلى موضوعات من أنواع شتى ، صرفية ونحوية ، بل صوتية كذلك . وهكذا تختلط المادة بعضها ببعض إلى درجة أن الإنسان تصعب عليه متابعة مناقشته أو الوقوف على الموضوع الأساسى والأصلى فى هذه المناقشة.

أما النوع الثانى : من القضايا التى عرض لها ابن جنى فى خصائصه فهى أشبه ما يكون بمناقشة المنهج أو الاتجاه الفكرى الذى يتبناه ابن جنى فى بحوثه ودراساته اللغوية ، أو قل - إن شئت - إنه نوع من فلسفة البحث اللغوى . ثم يحاول من آن إلى آخر أن يوضح آراءه أو أن يبرهن على صحتها بمناقشة مسائل لغوية منوعة ، صوتية وصرفية ونحوية وغيرها .

وفى هذا النوع الثانى كذلك نلاحظ أن الاتجاه السائد عند هذا الدارس العظيم هو الاستطراد والانتقال من مشكلة إلى أخرى لأدنى مناسبة ، بل بدون مناسبة واضحة أحيانًا . والأسلوب الغالب فى أعمال ابن جنى هو حشد المادة والإلقاء بها أمام القارئ يستخلص لنفسه منها ما يشاء ويترك ما يشاء .

وبالنسبة لموضوعنا هذا ، وهو البحث عن مدى الصلة بين فروع علم اللغة نستطيع أن نقرر فى إيجاز أن ابن جنى لم ينجح فى ربط هذه الفروع بعضها ببعض ربطًا يوحى بوحدتها أو تكاملها ، كما أنه لم يوفق - فى أكثر الأحيان - إلى استغلال مادته العلمية فى خدمة هذه الفكرة .

وحقيقة الأمر أن المنهج الغالب على ابن جنى فى خصائصه هو حشد أمثلة صوتية وأخرى صرفية وثالثة نحوية بعضها مع بعض ، وخلط ذلك كله بنماذج مختلفة من البحث اللغوى العام ، كالكلام على الظواهر اللهجية واللحن واللغة ونشأتها ... إلخ ، دون أن يربط بعضها ببعض برباط منطقى يقوده فى الحال إلى

تأسيس علم واحد يجمع هذا الشتات من القضايا ، ويخضعها لمنهج عام يتبع فى دراستها ومناقشتها .

ومثل هذا الذى نقوله هنا ينطبق على أسلوب ابن جنى فى أثره الجليل «سر صناعة الإعراب» . إننا لا ننكر عبقرية الرجل فيما جاء به هناك وناقشه من مسائل صوتية ذات خطر وبال ، وبخاصة تلك المقدمة الرائعة التى قدم بها بقية فصول الكتاب . كذلك لا يمكن أن نقلل من شأن المسائل الصرفية التى أوردها متناثرة هنا وهناك فى أثناء مناقشاته . ولكنا - مع ذلك - نأخذ على هذا الباحث أنه لم يستطع رؤية الخيط الدقيق الذى يصل الأصوات بالصرف ، ومن ثم لم تتح له فرصة الربط بين العلمين بصورة تعينه على فهم قضاياه . والاتجاه الغالب فى هذا الكتاب (باستثناء المقدمة التى قصرت على الأصوات) هو الانتقال من الأصوات إلى الصرف (والنحو أحيانًا) من باب الاستطراد ، لا من باب ترتيب الحقائق ترتيبًا منطقيًا من شأنه أن يقود إلى نتائج واضحة محددة .

وهناك نقطة ثانية يظهر فيها الخلاف بين العرب القدامى والدارسين المحدثين ، وهى فى الوقت نفسه ذات ارتباط بالنقطة الأولى ومترتبة عليها . لقد أدى عدم إدراكهم لنوع العلاقة بين فروع الدراسات اللغوية إلى إطلاق مجموعة من المصطلحات ذات المفهومات الغامضة ، أو المتداخلة بعضها مع بعض أو المترادفة فى معانيها ، على بعض فروع هذه الدراسات بصورة تنبئ عن خلط واضطراب فى تحديد مفهومات هذه الفروع .

من أشهر هذه المصطلحات تلك المصطلحات التى يأتى ذكرها فى معظم المناقشات اللغوية التى لا تختص بفرع دون فرع ، والتى تلقى نظرات عاجلة أو متأنية على الدرس اللغوى بعامة . من ذلك مثلا :

اللغة – متن اللغة – علم اللغة – علم العربية – علم الأدب – العلوم اللسانية علوم اللسان العربى ... إلخ .

اللغة :

ربما يكون هذا المصطلح هو الأشيع ذكرًا والأقدم تاريخًا والأكثر إطلاقًا على هذا الضرب من الدراسة التى تختص بالبحث فى «أحوال المفردات من حيث جواهرها وموادها» ومعنى هذا أن المصطلح «اللغة» (أو لغة بالتنكير) أصبح عندهم ذا مفهومين مختلفين :

الأول : اللغة بمعنى الكلام الإنسانى الذى يشكل مادة الدراسة اللغوية كلها language .

والثانى : فرع من فروع الدرس اللغوى ، أو علم اختص ببحث المفردات وأحوالها على نحو ما يجرى فى المعجمات ونحوها[1] .

وقد يضيفون إلى هذا المصطلح أحيانا كلمة «متن» أو «علم» ، فيصبح المفهوم أخص ، وأضيق مما يحتمله الإطلاق الأول ، وتصبح المصطلحات حينئذ ثلاثة ، هى : «اللغة» ، «متن اللغة» ، «علم اللغة» ، وقد سيقت كلها بمعنى واحد وأطلقت كذلك على مسمى واحد ، كما يفهم من كلامهم .

والمشهورة فى التراث اللغوى القديم (وكذلك فى أعمال التقليديين من المحدثين) استعمال هذه المصطلحات الثلاثة استعمال المترادفات ، وإطلاقها – بدون تفريق – على ذلك اللون من الدراسة التى تعنى بالنظر فى المفردات من حيث جمعها وترتيبها على وجه من الوجوه ، ومن حيث ارتباطها بمدلولاتها فى الخارج والواقع .

---

(١) وقد يزيد بعضهم معنى ثالثًا ، فيستعمل المصطلح «اللغة» بمعنى العلم الباحث فى كل فروع اللغة العربية أو ما يسمونه أحيانًا «علوم الأدب» .

ومعنى هذا أن ميدان هذا العلم أو هذا الفرع اللغوى المسمى بهذه المصطلحات الثلاثة إنما هو البحث فى الثروة اللفظية للغة وما يتبعها من مشكلات تتعلق بأصولها أو معانيها . ويتمثل ذلك فى المعاجم بكل أنواعها وما شاكلها من رسائل وكتيبات لغوية تعنى بحصر طائفة من المفردات ذات الموضوع الواحد أو الموضوعات المتشابهة .

وربما تتضح هذه الوظيفة ويتحدد إطارها العام من هذا النص الذى ساقه لنا صاحب «المواهب الفتحية» فى هذا الشأن . يقول : «واعلم أن التأليف فى علم اللغة مبنى على أسلوبين : لأن من العلماء من يذهب من جانب اللفظ إلى المعنى بأن يسمع لفظًا ويطلب معناه ، ومنهم من يذهب من جانب المعنى إلى اللفظ . وقد وضعوا لكل من الطريقين كتبًا . فمن وضع بالاعتبار الأول فطريقه فى حروف التهجى جعل أواخرها أبوابًا وأوائلها فصولا ، كالجوهرى فى الصحاح ومجد الدين فى القاموس وابن مكرم فى اللسان ، أو بالعكس كابن فارس فى المجمل والمطرزى فى المغرب . ومن وضع بالاعتبار الثانى جمع الأجناس بحسب المعانى وجعل لكل جنس بابًا كالزمخشرى فى قسم الأسماء من مقدمة الأدب (ومنهم من يعتبر الأول والثانى وما يثلثهما كالفيومى فى المصباح)» .

ويقرب من هذا المفهوم للمصطلح «علم اللغة» ما نقله صاحب المواهب أيضًا عن المولى أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زاده ، حيث يقول هذا الأخير : «علم اللغة علم باحث عن مدلولات جواهر المفردات وهيئاتها الجزئية التى وضعت تلك الجواهر معها لتلك المدلولات بالوضع الشخصى وعما حصل من تركيب كل جوهر وهيئاتها الجزئية على وجه جزئى وعن معانيها الموضوعة لها بالوضع الشخصى»[1] .

---

(١) المواهب الفتحية فى علوم اللغة العربية للشيخ حمزة فتح الله جـ١ ص٢١ - ٢٢ .

و «علم اللغة» عند صاحب المواهب الفتحية يرادف «اللغة» ، و «متن اللغة» فلا فرق بينها عنده ، كما يدل على ذلك قوله : إن «اللغة كما تطلق على العلم الباحث عن جواهر المفردات ، تطلق كثيرًا على العلم الباحث عن اللفظ الموضوع مطلقًا ، وهو شامل لجميع فنون الأدب ، فللتنصيص على المراد زيد لفظ المتن[1] ، أي متن اللغة .

وأحيانًا يضيف هذا الدارس نفسه أحد المصطلحين إلى الآخر ، كما جمع مثلا بين «علم» و «متن» في تسمية واحدة تتمثل في مصطلح جديد هو «علم متن اللغة» . يقول : «اعلم أنه يقال لعلم اللغة علم متن اللغة بزيادة لفظة «متن» لأن اللغة قد تطلق على ما يشمل جميع أقسام اللغة العربية ، وإضافة «العلم» إليه للبيان . وإنما سمي متن اللغة لكونه أصلا لما عداه والمراد هو علم متن اللغة[2]» .

واستعمال المصطلحات الثلاثة : لغة ، متن اللغة ، علم اللغة ، بمعنى واحد أمر مشهور في الدرس اللغوي القديم ، كما جرى عليه كذلك بعض المحدثين التقليديين.

فهذا أحمد بن فارس في كتابه الصاحبي يستعمل المصطلح الثالث «علم اللغة» ويعني به العلم الباحث في المفردات على الوجه الذى أشرنا إليه . ولسنا نستطيع أن نفهم منه ما قد يراه البعض من أن ابن فارس يعني به علمًا أوسع مفهومًا وأشمل دلالة على وجه يقرب من المفهوم الحديث لهذا الاصطلاح (انظر فيما بعد) . ذلك لأن سياق الكلام يمنع هذا التفسير ولأن ابن فارس استعمله بحيث يناظر ما سماه «علم العربية» ويقصد به النحو[3] . والنحو – كما هو معروف – أحد

---

(1) المواهب الفتحية ١/٢١. ونلاحظ أنه في هذا النص استعمل المصطلح «اللغة» في معنيين ، أولهما ما يرادف «علم اللغة» بالمعنى السابق شرحه ، والثاني معنى واسع يشمل كل علوم اللغة العربية أو ما سماه هو «فنون الأدب» (وهناك بالطبع معنى ثالث وهو المعنى العام للغة بمعنى الكلام الإنساني أو المادة اللغوية نفسها) .

(2) السابق ص٢٠ .

(3) الصاحبي لابن فارس ص٣١ .

فروع علم اللغة ، بالمعنى الحديث . ويشبهه فى هذا الاتجاه ذاته صاحب المزهر حيث يقول : «والفرق بين علم النحو وبين علم اللغة أن علم النحو موضوعه أمور كلية وموضوع علم اللغة أشياء جزئية وقد اشتركا معًا فى الوضع[1]» .

أما السكاكى فكان أصرح من صاحبه فى هذا الشأن ، إذ جعل «علم اللغة» مساويًا فى المدلول «لمتن اللغة» و «اللغة» . يقول فى المفتاح : «وقد ضمنت كتابى هذا من أنواع الأدب دون نوع اللغة ، ما رأيته لابد منه» أما أنواع الأدب الرئيسية عنده فهى أربعة : الصرف والنحو والمعانى والبيان . وهذه الأربعة تمثل جانبًا من الدرس يختلف تمامًا عن جانب «علم اللغة» . يقول : «وإنما أغنت هذه (يقصد العلوم الأربعة المذكورة) لأن مثارات الخطأ إذا تصفحتها ثلاثة : المفرد والتأليف وكون المركب مطابقًا لما يجب أن يتكلم له . وهذه الأنواع بعد علم اللغة هى المرجوع إليها فى كفاية ذلك ما لم يتخط إلى النظم[2]» .

ولم يخرج ابن خلدون عن هذا الإطار العام فى استعمال هذه المصطلحات ، إذ نراه – فى مقدمته – يستعمل المصطلحين «اللغة» و «علم اللغة» بمعنى واحد ، وهو ذلك المعنى الذى يشاركهما فيه المصطلح الثالث «متن اللغة» ، الذى نص أكثرهم على اختصاصه بالبحث فى الثروة اللفظية ومشكلاتها[3] .

ولم يقتصر الأمر فى استعمال هذه المصطلحات الثلاثة بهذا المفهوم على الدرس اللغوى القديم وما تلاه فى عصور مختلفة ، بل لم نزل نلحظه فى آثار بعض المحدثين وأعمالهم اللغوية منها وغير اللغوية[4] ، غير ناظرين إلى ما يستتبعه هذا

---

(١) المزهر للسيوطى ١/ ٤٣ .

(٢) مفتاح العلوم للسكاكى . والمقصود «بالنظم» هنا «نظم الشعر» لا النظم بالمعنى المعروف عند عبد القاهر الجرجانى .

(٣) انظر : مقدمة ابن خلدون جـ٣ ص : ١٢٥٤ ، ١٢٥٨ ، تحقيق : د. عبد الواحد وافى .

(٤) انظر : أضواء للثقافة والفكر جـ٢ ص٤٣٧ وما بعدها للأستاذ على الجندى وزملائه ، حيث يستعملون المصطلحين «متن اللغة» و «علم اللغة» بالمعنى الذى قرره السابقون ، بل يطلقون المصطلح «فقه اللغة» أو «علم فقه اللغة» أيضا على هذا المعنى نفسه .

الاستعمال من غموض ، وما ينطوى عليه من تساهل . وهذا التساهل - وإن صح قبوله فيما مضى حيث كانت المصطلحات تطلق بدون تحديد واضح لمفهوماتها - لا ينبغى الأخذ به الآن ، حيث استخدمت مناهج جديدة للبحث اللغوى ، تأبى الخلط فى المصطلحات وترفض التحديد السطحى لمفهوماتها .

وإذا كان لنا من رأى نبديه فيما يتعلق بهذه النقطة فهذا موجزه :

لتبق للقدماء مصطلحاتهم ولتظل بمفهوماتها التى حددوها . فهذا تراث لا ينبغى تزييفه أو اطراحه . ولكن علينا أن نعى المقصود بما حددوا وقرروا فى هذا الشأن ، وأن ندرك أن هذه المصطلحات الثلاثة تستعمل على سبيل الترادف بينها فى هذا التراث اللغوى ، وأنها جميعًا لا تعنى أكثر من كونها تطلق على أسلوب من أساليب الدرس اللغوى يوجه فى الأساس نحو الثروة اللفظية بوصفها مفردات ذات دلالات جزئية ، لا بوصفها صيغًا صرفية أو وحدات ذات دلالات نحوية فى التراكيب . ودراسة المفردات على هذا النحو تتمثل - بالدرجة الأولى - فى المعجمات وما إليها من تلك الرسائل اللغوية التى تعنى بجمع طائفة (أو طوائف) من المفردات ودراستها بوجه يشاكل ما يجرى فى هذه المعجمات .

أما فى المحيط الثقافى الحديث فينبغى قصر الاختيار على المصطلح «متن اللغة» ، وحده دون مرادفيه وإطلاقه - إن أردنا - على هذه الدراسة الموجهة نحو المفردات وحدها . ويجوز بضرب من التسامح والتساهل استعمال المصطلح الآخر «لغة» بهذا المفهوم ذاته ، على شريطة أن يدرك الدارس أن هذا المصطلح نفسه تنقصه الدقة اللازمة للمصطلحات العلمية ، وذلك بسبب إطلاقه على ثلاثة معان مختلفة فى جملة التراث اللغوى عند العرب[1] . هذه المعانى هى :

---

(١) وقد يطلق على غيرها ، كإطلاقه على اللهجة أو أسلوب الكلام إلى غير ذلك من المعانى .

١ - اللغة بالمعنى المعروف ، أى الكلام الإنسانى الذى يشكل مادة الدراسة اللغوية كلها .

٢ - علوم اللغة على اختلاف ضروبها وألوانها ، وكثيرًا ما يحدث الخلط بين هذين المعنيين عند الدارسين .

٣ - دراسة الثروة اللفظية أى المفردات على الوجه المشار إليه سابقًا .

ولقد أدى هذا الاستعمال المختلف الوجوه لهذا المصطلح إلى شىء من الخلط وعدم الوضوح أحيانًا فى التطبيق . فكثيرًا ما نقابل بهذا المصطلح معطوفًا عليه علوم لغوية أخرى على وجه يصعب معه أحيانًا إدراك المراد والمقصود به . فهناك مثلا فى مقدمة ابن خلدون نجد فصلا معقودًا باسم «علوم اللسان العربى»[1] ، ثم يأخذ هذا العالم الجليل فى بيان أركان هذه العلوم فينص على أنها أربعة هى : «اللغة والنحو والبيان والأدب» . فالمصطلح «لغة» فيما لو أخذ منعزلا عن سياق الكلام فى الموضوع كله جاز تفسيره بأى من المعانى الثلاثة المشار إليها سابقًا . ولكن القراءة الفاحصة للمناقشة التالية تفيد أن المقصود به هو «متن اللغة» .

ولقد ظهرت فى السنوات الأخيرة بحوث لغوية تحمل عناوين تنتظم هذا المصطلح اللغوى وغيره . منها : «اللغة والنحو بين القديم والجديد» ، و «من قضايا اللغة والنحو» ، وغيرهما كثير . وهنا بعد قراءة هذه البحوث ونحوها يصعب على المرء أن يقرر بسهولة ما إذا كان العطف عطف مغايرة أو عطف الخاص على العام . وعلى الأول يكون المقصود باللغة الثروة اللفظية وما إليها مما يسمى «متن اللغة» كذلك ، وعلى الثانى يكون المراد به اللغة فى عمومها أى ذلك المحصول اللغوى بكل مظاهره وخواصه : صوتية أو صرفية أو نحوية . وإذا صح أن هذا التفسير الثانى

(١) الجزء الرابع من هذه المقدمة ، تحقيق الدكتور وافى .

هو المعنىٰ في هذين الأثرين بالذات فقد كان الأولى بصاحبيهما في نظرنا الاقتصار على لفظ «اللغة» ، إذ هو بهذا المعنى الذى أوردناه يصدق على النحو وعلى غيره من الفروع التى تختص بالنظر فى اللغة . أما أن التفسير الأول هو المقصود فإن المادة التى تنتظمها هذه البحوث وأضرابها لا تؤيده ولا تصلح مسوغًا له .

على أن بعض اللغويين العرب يستعمل المصطلح «لغة» وما تصرف منه استعمالا دقيقًا ، ويضعه فى الموضع الذى يفيد مقصود الباحث أو الكاتب بدقة ووضوح . من ذلك مثلا ما جاء به صاحب المزهر محاولا التفريق بين ما سماه «اللغوى» ، «النحوى» حيث يقول : «وقال عبد اللطيف البغدادى فى شرح الخطب النباتية : اعلم أن اللغوى شأنه أن ينقل ما نطقت به العرب ولا يتعداه . وأما النحوى فشأنه أن يتصرف فيما ينقله اللغوى ، ويقيس عليه ، ومثالهما المحدث والفقيه ، فشأن المحدث نقل الحديث برمته ، ثم إن الفقيه يتلقاه ويتصرف فيه ويبسط فيه علله ويقيس عليه الأمثال والأشباه[1] . ففى هذا النص قد جاء المصطلح «اللغوى» (منسوبًا إلى اللغة) واضح المفهوم والدلالة ، بحيث تخرج المفهومات الأخرى من القصد .

ومهما يكن من أمر ، فما زلنا ننصح الباحثين بعدم الاستعمال المصطلح «اللغة» وما تصرف منه هذا الاستعمال الضيق ، بمعنى إطلاقه على دراسة المفردات وما شابه ذلك ، ونرى وجوب قصره على المعنى العام المعروف وهو الكلام الإنسانى فى عمومه Language وبهذا يكون الاصطلاح «اللغوى» أعم فى المفهوم وأشمل فى المضمون مما تعارف عليه التقليديون ، فيعنى حينئذ كل من اشتغل باللغة ونظر فى أى جانب من جوانبها ، سواء أكانت هذه الجوانب صوتية أو صرفية أو نحوية وتتعلق بالثروة اللفظية ومفردات اللغة .

---

(١) المزهر للسيوطى ١/٥٩ .

أما المصطلح «علم اللغة» (ثالث المصطلحات التى يطلقونها على دراسة الثروة اللفظية وما إليها) فلا يجوز الآن بحال من الأحوال إطلاقه على هذه الدراسة الجزئية الضيقة ، إذ قد أصبح هذا الاصطلاح فى العرف الحديث ذا مفهوم واسع شامل ، يضم كل الفروع الدراسية التى تتناول اللغة من أى جانب شئت . ومن هذه الفروع «اللغة» أو «متن اللغة» بالمفهوم الذى رأوه لهذين المصطلحين ، ومنها كذلك الأصوات والصرف والنحو ، وغيرها من الفروع التى سبقت الإشارة إليها.

وإذا جاز لنا أن نوافق القدامى على إطلاق هذه المصطلحات الثلاثة (لغة ، متن لغة ، علم لغة) على هذا المدلول الضيق من البحث (وهو النظر فى المفردات) فإنه لا يجوز لنا بحال أن نوافقهم على سلوكهم نحوه من جعلهم إياه كما لو كان شيئًا منفصلا عن بقية علوم اللغة ، أو كما لو كان ذا طبيعة وموضوع يختلفان عن طبائع هذه العلوم ومواضيعها .

إن هذه العلوم جميعًا (ومن ضمنها ما سموه «اللغة» وما يرادفها) كل لا يتجزأ ، ذو موضوع واحد ، هو الكلام الإنسانى . وكل واحد من هذه العلوم أو الفروع إنما يختص بالنظر فى هذا الكلام من زاوية معينة ، وحصيلة عملها كلها هو الدرس اللغوى فى عمومه ، والذى ينبغى أن تطلق عليه حينئذ التسمية الحديثة «علم اللغة» linguistics .

لهذا لم يكن من الدقة فى شىء أن يعمد بعضهم كالسكاكى مثلا إلى إخراج «علم اللغة» أو ما سماه هو «نوع اللغة» وعزله عما أطلق عليه «أنواع الأدب» ، كما يتبين ذلك من قوله : «وقد ضمنت كتابى وهذا من أنواع الأدب دون نوع اللغة ما رأيته لابد منه[1]» . ذلك لأن «علم اللغة» بمفهومهم لا يعدو أن

(١) السكاكى : المرجع السابق ص٢ .

يكون جزءًا من كل ، هذا الكل يتمثل فى جميع علوم اللغة التى أطلق عليها السكاكى «أنواع الأدب» .

أما بقية المصطلحات التى يغلب إطلاقها فى هذا المجال والتى سبق أن أشرنا إلى بعضها فيما مضى ، فهى أوضح من سابقتها فى المفهوم وأكثر تحديدًا فى معناها . ولكن كثرتها وإطلاق بعضها على سبيل الترادف قد يوقع الإنسان فى لبس أحيانًا .

علم العربية :

وهو المشهور إطلاقه فى القديم على ما يعرف «بالنحو» ، وقد ظل محتفظًا بهذا المفهوم فى كثير من الآثار اللغوية ، كما يظهر مثلا فى كتاب الصاحبى لابن فارس . على أن بعض الدارسين المتأخرين كالشيخ حمزة فتح الله يجعل هذا المصطلح مرادفًا لما سماه «علم الأدب» على الرغم من أن الفصل المخصص لدراسة هذا العلم معقود بعنوان «فى العلوم العربية» .

وعلم الأدب كما يروى هذا الدارس عن غيره يشمل اثنى عشر فرعًا ، بعضها أصول وبعضها فروع . فعلم العربية على هذا المعنى وكذلك علم الأدب علم واسع الأطراف متعدد الحلقات ، إذ هو حينئذ يشمل كل ما ينتظمه علم اللغة بالمعنى الحديث من فروع ويزيد عليه أنواعًا أخرى من الدرس ليست ذات صلة مباشرة بالدرس اللغوى ، كعلم «إنشاء النثر» وعلم المحاضرات[1] ... إلخ .

علوم اللسان العربى :

وهذه التسمية التى اختارها ابن خلدون وعد أركان هذه العلوم أربعة ، هى : اللغة والنحو والبيان والأدب . وهذا معناه أن هذه العلوم تشمل الدراسات اللغوية والأدبية جميعًا .

---

(١) انظر : المواهب الفتحية ١/١٨ - ١٩ .

وتقرب من هذا الاستعمال مصطلحات أخرى يرد ذكرها كثيرًا فى التراث اللغوى والأدبى على سواء ، مثل «العلوم اللسانية» ، «علوم اللغة العربية» «علوم الأدب» أو «علم الأدب» (بالإفراد) .

وكل هذه المصطلحات ذات مدلولات واسعة تنتظم الفروع اللغوية وغيرها من ألوان الثقافة العربية وبخاصة الأدب .

والأولى بنا الآن أن نعمد إلى تحديد مصطلحاتنا وتعيين حدودها واختيار الأنسب منها لمقام الدرس وظروفه . والمناسب فى مجالنا هذا هو المصطلح الحديث ذو الإطار الواضح المحدد فى الحقل اللغوى وحده . وهو «علم اللغة» بالمعنى الحديث الذى يضم كل فرع دراسى أو بحث علمى يوجه إلى اللغة من أية زاوية .

ومن الطريف حقًا أن تجد باحثًا قديمًا يطلق هذا المصطلح الأخير (علم اللغة) على إطار دراسى لغوى يشبه إلى حد بعيد ما قررناه نحن بالنسبة لهذا المصطلح ذاته . هذا الباحث هو عبد القاهر الجرجانى الذى يسوق مناقشة طويلة فى كتابه «دلائل الإعجاز» يفهم منها أنه يطلق هذا المصطلح على : الأصوات والصرف والنحو[١] . ويقصد بالنحو هنا العلم الباحث فى الإعراب ومشكلاته ، أى ذلك العلم ذو القواعد المخصوصة التى تبحث فى مجرد الصحة للكلام . أما الوجه الآخر للنحو وهو المختص بالنظر فى التراكيب ونظمها مع مراعاة الأنسب منها للمقام وظروف الحال فيسميه «النظم» كما هو معروف .

وربما يفهم هذا المعنى نفسه أو ما يقرب منه من عبارة نقلها باحث حديث عن الفارابى الذى يقول : علم اللغة هو «علم الألفاظ الدالة عند كل أمة ، وعلم قوانين تلك الألفاظ . وهو الذى يعطى قوانين «النطق الخارج» أى القول الخارج بالصوت وهو الذى به تكون عبارة اللسان عما فى الضمير»[٢] .

---

(١) دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجانى ص١٠ (مطبعة الفتوح الأدبية القاهرة سنة ١٣٣١هـ) .

(٢) الدكتور عثمان أمين : فى اللغة والفكر ص٧ (من مطبوعات معهد البحوث والدراسات العربية سنة ١٩٦٧) وهو ينقل هذا الرأى عن الفارابى فى «إحصاء العلوم» تحقيق هذا الباحث نفسه .

المبحث الثانى
مناهج البحث فى اللغة

فى الفترات القديمة من الزمن حين أقدم اللغويون العرب على دراسة لغتهم ، لم تكن هناك مناهج أو طرائق للبحث يمكن مقارنتها بما يجرى اليوم فى حقل الدراسات اللغوية . وذلك بالطبع أمر يمكن فهمه وتقبله ، إذا نظرنا إلى بعد المسافة التاريخية ، وبما يعنيه ذلك من انعدام الوسائل التى تعين على وضع خطط محددة واضحة ، وما يعنى أيضا من عدم وصول التفكير الإنسانى إلى ما وصل إليه الفكر المعاصر من الاستعانة بالكثير من فروع العلم والمعرفة فى معالجة قضاياه ومشكلاته .

والحق أن المقارنة بين الفترتين – القديمة والحديثة – أمر يصعب تحديد وجه الحق فيه ، لعدم تكافؤ الطرفين وما أتيح لكل منهما من فرص . فلتكن نظرتنا إذن مقصورة على تقويم هذا المنهج ومناقشته ببيان ما كان يمكن أن يقع لو أتيحت لهم فرص تقارن بما لدينا ولو كان لديهم ما لدينا من علوم متشعبة ، ومسالك للثقافة منوعة .

وأول ما يسترعى النظر فى هذا الموضوع هو ضخامة العمل الذى قاموا به فى الحقل اللغوى وغزارة المادة التى تناولوها بالدراسة . وهو مجهود نبيل يشكرون عليه ويستحقون الثناء العميم من أجله ، وبخاصة إذا علمنا هدفهم الأول ومقصدهم الأسمى من هذا الجهد الكبير .

إنهم فى هذه المسئولية الكبيرة كانوا يهدفون – فى الأساس – إلى المحافظة على لغتهم القومية وصيانتها ، وهم بذلك يخدمون كلام الله ودين الله كذلك

فالهدف إذن قومي وديني معا . وهو هدف جليل ، لا يدركه ولا يحاول السعي إليه إلا كل مخلص ذي مبادئ إنسانية كريمة .

ولكنهم في سبيل الوصول إلى هذا الهدف ، كانوا أحيانا يشغلون أنفسهم بما ليس في طبيعته أن يقود إليه أو أن يمهد له الطريق ، كما كانوا لا يلتزمون في عملهم طريقا واحدا أو ضربا مستويا أو وسيلة محددة واضحة . وإنما كانوا يعملون ويجهدون ويكدون بقطع النظر عما في الطريق من صعوبات أو ما وضعوه هم بأنفسهم في هذا الطريق من صعوبات .

لذلك جاء أسلوبهم في الدراسة خليطا من ألوان التفكير ، ومزيجا من طرائق البحث ، هذا بالإضافة إلى ما يبدو في هذا الأسلوب من قصور وما يظهر فيه من تجاوز يقعده عن الوصول إلى هدفهم الحقيقي .

وسوف نحاول في الصفحات التالية أن نبرز الخطوط الرئيسية لهذا الأسلوب بحسب تصورنا نحن ، مشيرين في كل ذلك إلى مواطن الجودة أو عدمها في كل ما نقول .

فأول ما نلحظه من ذلك أن علماء العربية وقعوا في تجاوزات منهجية لا يقرها البحث العلمي . ولسوف نشير إلى أهم هذه التجاوزات في إيجاز موجز كما سيتبين لنا في السطور التالية :

أولا : عدم التكامل أو فقدان وحدة المنهج :

يبدو أن عدم ادراكهم لفكرة التكامل بين الفروع المختلفة للدراسات اللغوية وعدم وضوح العلاقة بين هذه الفروع في أذهانهم ، قد أوقعهم في تجاوز منهجي هو عدم وجود خطة أو طريقة أو منهج للبحث صالح للتطبيق على كل جوانب الدرس في اللغة . أو بعبارة أخرى ، إنهم لم يستطيعوا وضع نظرية عامة أو رسم خطوط

عريضة تسمح بالتحرك فى إطارها والعمل بمقتضى ما تنص عليه أو تشير إليه من مبادئ وأسس ، سواء أكان هذا العمل أو ذاك التحرك مرتبطا بالأصوات أم بالصرف أم بالنحو أم بغير ذلك من قضايا اللغة .

ولكن الذى نلحظه هو أنه كانت لديهم مجموعة من الطرق أو الأساليب فى الدراسة تجىء مختلطا بعضها ببعض تارة ومنفردة تارة أخرى ، فللأصوات ودراستها أسلوب ، وللصرف اتجاه وللنحو أمشاج من الأساليب والاتجاهات .

فقد كان حظ الأصوات أن نالت طريقة ما يسمى الآن «بالملاحظة الذاتية» ونعنى بها استخلاص الحقائق وتصنيفها ووضع القواعد الخاصة بها عن طريق التجربة الشخصية أو الانطباع الذهنى الناتج عن هذه التجربة . ففى هذه الحالة التى معنا (حالة الأصوات) تكون الملاحظة الذاتية بتذوق الأصوات ومحاولة نطقها نطقا فعليا واقعيا أو محاولة وصف ما انطبع فى الذهن واستقر من قواعد صوتية وصفا صحيحا ودقيقا وفقا لتذوق الدارس ومعاناته .

وهذا النهج فى دراسة الأصوات نهج سليم . ولم تزل الدراسات الصوتية الحديثة - على الرغم مما لديها من إمكانيات آلية منوعة - تعد الملاحظة الذاتية بطريق النطق الفعلى والاستماع إلى هذا النطق ، الأداة الأساسية فى البحث الصوتى على كل مستوياته ومراحله .

وهكذا نجد أنفسنا أمام أسلوب للبحث دقيق فى بابه سليم فى موقعه ، وهو دراسة الأصوات بالذات . ولكنه لم يزل أسلوبا جزئيا اكتفى أصحابه باستغلاله فى هذا الميدان بصفة أساسية دون غيره من الميادين اللغوية ، على حين أنه لم يكن من الصعب تطبيق هذا الأسلوب على تلك الميادين ، وبخاصة إذا علمنا أن «الملاحظة الذاتية» إن هى إلا صورة من صور منهج علمى صالح - دون شك -

للتطبيق على كل فروع اللغة . ذلك المنهج العام هو منهج الوصف الذى تتنوع صوره الجزئية بتنوع هذه الفروع .

أما الصرف فالأسلوب الغالب فى دراسته هو أسلوب الافتراض والتأويل . ويظهر هذا بوجه خاص فى أبواب الإعلال والإبدال ، وهذه الأبواب قد شغلت حيزا كبيرا فى الثروة الصرفية ، كما أنها قد استنفدت جهودا ضخمة فى تحليل مادتها وتفسيرها . ويرجع الالتجاء إلى هذا الأسلوب الافتراضى التأويلى إلى سبب رئيسى مشهور .

يتمثل هذا السبب فى ولع علماء العربية بربط الصيغ المتفقة فى شىء المختلفة فى شىء آخر بأصل صرفى واحد وإرجاعها إليه ، ثم محاولة تفسير أوجه الخلاف كلما وجدت بطريق التأويل أو افتراض الصور والمسالك التى تشير إلى هذا الأصل ، وتحتوى على مكوناته أو عناصره الأساسية . وذلك مثلا كما فى قولهم : قال أصلها قول . بافتراض نموذج ينتظم حرف الواو الموجود فى الأصل الذى يرونه أنه المادة الأساسية التى تفرعت عنها هذه الصيغة وغيرها ، هذه المادة الأساسية هى «ق و ل» .

وكان الأولى بهؤلاء العلماء أن يعالجوا «قال» ونحوها بالصورة التى تبدو بها ، ما لم يكن تفسيرهم هذا مستندا إلى حقائق تاريخية ، فحينئذ يسوغ لهم عقد مقارنة بين حالتى الصيغة فى فترتين مختلفتين من الزمن . ومن الغريب أن علماء العربية لم ترقهم هذه النظر التاريخية على الرغم من إمكانيتها كما تدل على ذلك قواعد اللغة ، وفضلوا عليها ذلك المنهج الذى نهجوه .

هذا بالإضافة إلى بعض الأفكار الفلسفية والمنطقية التى تنبث من آن إلى آخر فى أعمالهم الصرفية . ومن أمثلة ذلك أسس تقسيم الكلمة إلى أنواعها

الثلاثة : الأسماء والأفعال والحروف ، وتقسيم الفعل إلى أصنافه الثلاثة : الماضى والمضارع والأمر .

ولقد كان النحو أقل فروع العربية حظا من حيث منهجية البحث . إنه من الصعب أن نتكلم عن منهج معين التزم اتباعه أو غلب تطبيقه على هذا التراث النحوى الهائل الذى خلفه السابقون .

إن خطة الدراسة فى النحو خليط من أمشاج وأنواع شتى من الاتجاهات والأفكار والمبادئ التى يصعب أن تعثر على الخيوط الواصلة بينها أو أن تدرك مدى ارتباطها بعضها ببعض . إن هذه الاتجاهات وما يصاحبها من أفكار ومبادئ ليس من النادر أن تجد التناقض بينها واضحا ، أو أن تحس بالاضطراب الناتج عن محاولة تطبيق هذا الخليط غير المتناسق من أساليب البحث والدراسة .

ولنكتف هنا بإيراد أمثلة لهذه الأساليب المتنافرة التى اتبعت فى دراسة النحو العربى ، مشيرين فقط إلى تلك الأساليب العامة التى من شأنها أن تكون خطة من نوع ما للدراسة اللغوية فى عمومها . أما تلك الأساليب أو الاتجاهات التى اتبعت فى مناقشة القضايا الجزئية الداخلة فى إطار النحو فتحتاج إلى دراسات مستقلة نأمل أن نأتى بها فى المستقبل إن شاء الله .

١ - الاتجاهات الفلسفية والمنطقية :

ويظهر أثر هذه الاتجاهات فى كثير من مشكلات النحو العربى . من أهمها مشكلة العامل وما تفرع عنها من قضايا فرعية لا حصر لها . فالعامل لابد أن يعمل ولابد أن يكون له أثر ظاهر أو مقدر ، وكل معمول لابد له من عامل ، وعن هاتين القضيتين الفلسفيتين تفرعت مسائل ضخمة عرفت بالتعقيد . من ذلك مثلا سائل الحذف والاستتار ، والتنازع والاشتغال ، فهذه كلها مسائل ما كانت تثار

بهذه الصورة المعروفة بها فى النحو العربى لولا هذا الاتجاه الفلسفى البعيد عن روح اللغة .

٢ - التأويل والافتراض :

والالتجاء إلى التأويل دليل التناقض فى الأحكام ، نتيجة لتضارب المناهج أو عدم دقتها . وهذا الاتجاه فى الوقع شديد الارتباط بالاتجاه السابق أو هو مثل له ، إذ التأويل فى أغلب أحواله محاولة تفسير الكلام بما يتمشى مع قواعد المنطق العام ، على الرغم من مخالفته لمنطق اللغة وواقعها . ويظهر ذلك بوجه خاص فى محاولة تفسير علل البناء والإعراب ، وفى توجيهات الإعراب كذلك[1] .

٣ - المعيارية :

والاتجاه المعيارى هو الاتجاه السائد فى النحو العربى . والمعيارية مبنية على أساس فكرة تقليدية مشهورة تمثلها العبارة الآتية : «اللغة هى ما يجب أن يتكلمه الناس ، وليست ما يتكلمه الناس بالفعل» .

وعن هذه الفكرة تفرع منهجان متقابلان : أحدهما المعيارى وهو الذى يعنى بتوجيه عناية الناس إلى ما يجب اتباعه فى قواعد اللغة ، وبالحكم بالخطأ على كل مخالفة ما يلقى إليهم من قواعد وقوانين ، والثانى الوصفى ولا تعدو وظيفته

---

(١) من الجدير بالذكر أن الاتجاهين الفلسفى المنطقى والتأويلى الافتراضى يبرزان الآن بوضوح فى أعمال بعض اللغويين المحدثين . من هؤلاء اللغويين «تشومسكى» أو المدرسة «التوليدية التحويلية» التى تفسر الظواهر اللغوية على أساس ما يفترض اختزانه فى الذهن الذى يمثل المقدرة اللغوية عند الإنسان . وأصحاب هذه المدرسة يرمون إلى إثبات أن المقدرة اللغوية عند البشر جميعا واحدة ، وأن اللغات الإنسانية كلها تتفق فى البنية الأساسية أو العميقة للغة . والاختلاف بين هذه اللغات إنما يظهر فى البنية السطحية المعبر عنها بالأصوات الخاصة بكل لغة بعينها . وهم بذلك يحاولون تأسيس علم لغة قادر على تناول كل اللغات وإخضاعها لمنهج تحليلى واحد ، أملا فى الوصول إلى ما يسمى «بالقواعد العالمية» . وهذا المنهج - وإن بدا مغريا - مملوء بالافتراضات وفيه علامات الحدس والتخمين . ونحن وإن لم نأخذ به حتى الآن - نقرر أنه يلتقى فى كثير من حالاته مع طرائق التحليل عند علماء العربية .

تسجيل الواقع اللغوى كما هو بدون التورط فى مسائل الصواب والخطأ ، فهو إذن منهج يبحث عن الحقيقة لذاتها على حين يسير الأول على فرض ما يراه الدارسون من قواعد ، وإلزام الناس بها .

والمنهج المعيارى بهذا الوصف هو ما سار عليه رجال النحو العربى من أول يوم حتى هذه اللحظة . وهو منهج تعليمى فى أساسه ، إذ هو يؤخذ وسيلة من وسائل تعليم اللغة القومية وقواعدها للأجيال المختلفة ، على حين أن منهج الوصف هو منهج البحث العلمى الموضوعى ، وهو فى الوقت نفسه صالح لأن يتخذ أداة ناجحة فى التعليم كذلك . ولكنه قد يكون أصعب من صاحبه فى هذا المجال بالذات .

وقد يكون لعلماء العربية عذرهم فى تركيزهم على هذا النهج المعيارى ؛ إذ هم من بداية الأمر معنيون بتوجيه الناس نحو الصحيح وغير الصحيح من قواعد اللغة ، ومهتمون بتخليص اللغة من الشوائب والشواذ «قصدا إلى المحافظة عليها وصيانتها من التحريف واللحن» .

ومن الجدير بالذكر أن نوضح هنا أن النهج الوصفى هو الآخر خليق بأن يحافظ على اللغة ويرعى سلامتها ، ولكنه ينظر إليها على أنها ظاهرة متطورة ، وأن ما قد ينظر إليه على أنه لحن أو تحريف ليس إلا صورة من صور التطور والتغير اللذين يلحقان باللغة على فترات الزمن .

والحق أن المنهج المعيارى لا يكون ، ولا يمكن تصوره إلا بعد القيام بدراسة شاملة للغة المراد بحثها ، وإلا كان هذا الأسلوب المعيارى مبنيا على التخمين والافتراض وما إلى ذلك من القياس المنطقى ونحوه . وكلها أسس ضعيفة لا تصلح بحال أن تكون أدوات سليمة فى خطة البحث العلمى .

٤ - الاتجاه الوصفى :

على أنا لا نعدم أن نقابل من وقت إلى آخر قضايا نحوية مهمة نوقشت وحللت على أسس وصفية سليمة . ولكن يغلب أن يكون هذا الوصف مسوقا بصورة عفوية ، ومطبقا بصورة جزئية لا تسمح بالقول بأن المنهج المتبع فى دراسة النحو العربى منهج وصفى .

ومن أمثلة الوصف قول ابن مالك ، واصفا الفاعل وأحواله من حيث الموقعية والإعراب ، وتطابق الفعل معه أو عدم هذا التطابق :

الفاعل الذى كمرفوعى أتى
زيد منيرا وجهه نعم الفتى

وجرد الفعل إذا ما أسندا
لاثنين أو جمع كفاز الشهدا

وقد يقال سعدا وسعدوا
والفعل للظاهر بعد مسند

وليس من النادر أن نجد المسألة الواحدة يختلط فيها منهج الوصف مع مناهج أو اتجاهات أخرى . كما يظهر مثلا فى قول ابن مالك :

بالجر والتنوين والندا وال ... ومسند للاسم تمييز حصل

فنلاحظ أن منهج الوصف واضح فى الشطر الأول على حين اعتمد الناظم على الفكرة الفلسفية فى الشطر الثانى .

ثانيا : إهمال عامل الزمن :

لم يشأ العرب أن يأخذوا عامل الزمن فى الحسبان ، فلم يعترفوا – على ما يبدو – بأن اللغة ظاهرة اجتماعية قابلة للتطور على مر الأيام ، وقد جاءت خطة دراستهم العامة على وفق هذا التصور غير الدقيق .

لقد درسوا العربية فى فترة محددة لم يتجاوزوها ، فلم ينظروا فيما قبل هذه الفترة أو بعدها نظرة علمية ، أو لم يحاولوا الاستفادة من ماضى اللغة أو النظر فيها على فترات التاريخ المتعاقبة .

لقد تمثل هذا النهج الضيق فى وقف الاستشهاد فى علوم اللغة بمنتصف القرن الثانى الهجرى تقريبا للحضر وأواخر الرابع للبدو . وكان من نتائج هذا القصر أمران مهمان ، قادا فى النهاية إلى صعوبات جمة فى طريق تفسير حقائق العربية ، وفى طمس تاريخها الطويل بعد هذا التاريخ الذى حددوه نهاية لجواز الاستشهاد .

هذان الأمران هما :

١ – لم يحاول العرب إدراك حقيقة واضحة ، هي أن العربية ليست إلا امتدادا لنفسها عبر تاريخ قديم يرجع في قدمه إلى اللغة الأم أو السامية الأصلية . ومن ثم لم ينظروا في هذا التاريخ ولو بطريق غير مباشر أي بوساطة النظر في أخواتها الساميات ، على حين أن هذا النظر كان من شأنه أن يلقي بعض الضوء على كثير من مشكلات العربية التي حار علماء العربية في توضيحها وتحليلها . ولسنا نشك فى أن هذه المشكلات كلها أو بعضها كان من السهل التخلص منها بطريق استشارة هذه اللغات . وليس لدينا الوقت لتحديد هذه المشكلات أو حصرها ، فهي ولا شك كثيرة معقدة تحتاج إلى بحوث خاصة . إننا نستطيع فى هذا المجال أن نشير إلى أمثلة بسيطة في مجال

الأصوات والصرف يبدو أن تفسيرها العلمى يعتمد فى أساسه على النظر فى فترات سابقة أو فى اللغات السامية .

هناك مثلا أصوات فى اللغة العربية اضطرب علماء العربية فى وصفها وتحديد خواصها ، كأصوات الجيم والقاف والكاف وكظاهرة التنوين وهمزة الوصل ... إلخ . وكلها حالات كانت فى حاجة إلى الرجوع إلى فترة تاريخية سابقة.

وهناك فى الصرف الأفعال الجوف والناقصة ، وما نعرفه عنها من اضطراب فى تحليلها ومعالجة تصريفاتها المختلفة ، الأمر الذى أدى إلى تجاوز فى إصدار الأحكام واستخلاص القواعد الخاصة بها . وفى ظننا أن هذه الأفعال تعرضت لتطور لغوى أصاب بنيتها وحول صورها إلى صيغ مختلفة عما كان لها فى القديم . وربما يشير إلى هذا الاحتمال وجود نوعين من الصيغ للكلمة الواحدة ، كما فى مدين ومديون . وما ذلك في رأينا الا أن احدى الصيغتين متطورة عن الأخرى وربما سهل هذا التطور وسوغه وجود أصوات العلة فى هذه الصيغ ، وهى أصوات أكثر قبولا للتطور الصوتى من غيرها .

٢ – وقف الاستشهاد بتاريخ معين معناه إغلاق باب البحث فى هذه اللغة بعد هذه الفترة التى حددوها نهاية لدراستهم . وقد حدث هذا بالفعل ، إذ لم يقدم واحد منهم على دراسة اللغة من أى زاوية أو جانب بعد هذا التاريخ ، ولم يكتفوا بهذا ، بل حكموا على كل الظواهر اللغوية التى وجدت بالعربية بعد هذا التاريخ على أنها أمثلة صريحة للخطأ والانحراف . وكان الأولى فى نظرنا فتح باب الدراسة للغة فى فتراتها المتعاقبة ، وليكن حكمهم عليها كما يشاءون ولهم بعد هذا أن يفرضوا اللغة أو النموذج اللغوى المعين الذى يريدون أن يلقوا به إلى أيدى المتعلمين ، ولكن تبقى لنا بعد ذلك ثروة هائلة من التراث اللغوى المتراكم على مرور الزمن .

ولقد كان من النتائج المباشرة لهذا النهج غير العلمى أن أصبحنا اليوم عاجزين تماما عن إدراك ما أصاب العربية فى عصورها الطويلة ، وأصبحنا مكتوفى الأيدى لا نستطيع دراسة تاريخ هذه اللغة أو معرفة خطوط التطور الذى لحق بها ، أو ظروف هذا التطور وما ارتبط به من أسباب .

وهكذا نجد أنفسنا اليوم أمام قواعد لغة كان يتكلمها الناس منذ ما يزيد على أربعة عشر قرنا ، جاهلين تماما قواعدها المستحدثة نتيجة التغير اللغوى . وقد أضاف هذا الأمر صعوبة ظاهرة إلى تلك الصعوبات الكثيرة التى تنتظمها العربية وقواعدها.

لسنا نريد بذلك إهمال القواعد التقليدية لهذه اللغة أو اطراحها ، وإنما نعنى أنه كان من الضرورى أن تكون لدينا ثروة لغوية أخرى تواثم الزمن المتغير ، حتى نستطيع استغلال هذه الثروة واستخدامها عند الحاجة ، وما أشد حاجتنا اليوم إلى مثل هذا الاستغلال والاستخدام . وبهذه الطريقة حرمت اللغة العربية من الدراسة اللغوية التاريخية ، على عكس ما حدث للأدب وفنونه .

فلدينا بالنسبة للأدب تاريخ مصنف ، تبرز فيه علامات الزمن المتغير وظروفه المتطورة ، وأصبحت لدينا فكرة واضحة عن معالم هذا الأدب وخواصه عبر التاريخ .

أما فى الحقل اللغوى فالمسألة يمكن تصويرها هكذا : اللغة بوصفها أداة الفهم والإفهام تتغير وتتطور أردنا أم لم نرد ، على حين ظلت قواعدها جامدة لم تنتقل قيد أنملة عن الصورة التى سجلت بها فى العصور الخوالى . وهكذا أصبحت القواعد - فى كثير من الحالات - لا تصور الواقع ، أو تمثله ، بل إنها أحيانا تناقضه . ومن الواضح أنه ليس فى مقدورنا اطراح لغتنا الحاضرة لأنها أداة التفاهم الواقعى . كما أنه ليس فى طوعنا إهمال القواعد التقليدية لأنها جزء من تراثنا . ونحن بهذا الوضع أصبحنا فى موقع التناقض وهو موقف نتج عن هذا الأسلوب الذى اتبعوه فى دراستهم والذى جاء قاصرا من وجهة النظر العلمية .

وهكذا يتضح لنا أنه لم يكن هناك خط تفكيرى فى دراسة اللغة وقواعدها ، وإنما كانت هناك اتجاهات شتى ومبادئ متنوعة ، يختلط بعضها ببعض ، بل وربما ناقض بعضها البعض الآخر، وإنه لمن الصعب أن نقرر أنه كان هناك منهج واحد متكامل الخطوات مترابط الأطراف .

وليس يعترض علينا بوجود مناهج أو طرائق للبحث واضحة المعالم ممثلة فيما أتى به كل من المدرستين الكبيرتين ، البصرة والكوفة من أساليب . ذلك لأن ما سجلناه من قصور ونقص فى أسلوب دراسة اللغة ينطبق عليهما دون تفريق ، فليس لإحدى المدرستين منهج بالمعنى الدقيق ، وإنما لكل منهما مجموعة من الاتجاهات التى يغلب بعض معين منها على مدرسة دون الأخرى .

فطريقة البحث عندهما تتسم بعدم التكامل وبالخلط بين المبادئ اللغوية والفلسفية وغيرها ، كما تتسم بعدم الالتزام بخط تفكيرى واحد ، وتنفرد المدرسة البصرية بالاعتماد على الأفكار الفلسفية أكثر من الكوفية ، كما تنفرد هذه الأخيرة بالاهتمام الزائد بكل ما هو مسموع وبالقياس عليه .

وليس من شأننا هنا أن نعقد مقارنة بين المدرستين ، وإنما يكفينا أن نشير إلى أن المدرستين جميعا خرجتا عن حدود المنهج الصحيح فى كثير من النقاط . أهمها بالنسبة للبصريين الاهتمام بالجانب الفلسفى المنطقى فى تقعيد اللغة والتوسع فى الأخذ عن العرب وعدم تحديد البيئة بالنسبة للكوفيين .

وبناء على ما تقدم ليست هناك فى رأينا مدارس لغوية ، كوفية أو بصرية أو غيرهما ، وإنما هناك مجموعات من الدارسين عاشت كل مجموعة من مدينة مختلفة ، فهى إذن مدارس جغرافية لا علمية .

ولنا مع ذلك أن نشير إلى انطباعاتنا الخاصة عن هذه القضية فى شئ من الإيجاز فنقول : إن البصريين قد حددوا بيئة اللغة المدروسة نوعا ما ، إذ هم قد

أخذوا مادتهم عن عدد معين من القبائل ، ولكنه على الرغم من هذا التجديد وقعوا تحت سيطرة الفلسفة والمبادئ الأجنبية عن البحث اللغوى ، فجاء عملهم مضطربا معقدا .

أما الكوفيون فقد اعتمدوا على السماع واهتموا بكل ما يقال اهتماما واضحا ، ولكنهم مع هذا خلطوا المادة بعضها ببعض خلطا عجيبا ، فلم يميزوا كلام بيئة من كلام أخرى ، ولم يفرقوا بين أساليب الكلام ، فهم يهتمون بالنثر والشعر على سواء كما يهتمون بكلام المثقفين «والأجلاف» دون تمييز بين الفريقين وهكذا وقعوا فى خلط واضطراب عجيبين كذلك .

ومعنى هذا أن البصريين وفقوا فى شىء ولم يوفقوا فى أشياء ، وبالمثل يمكن أن نصف الكوفيين كذلك . ويمكن القول على كل حال أن الكوفيين أقرب - من البصريين - إلى روح المنهج الصحيح ، فالاهتمام بالمسموع - أى الواقع اللغوى - أمر له أهميته وخطورته فى الدرس اللغوى ، لأن فيه اهتماما بالمادة الحقيقية وهى اللغة . ولكنهم على الرغم من ذلك لم يوفقوا فيما وصلوا إليه من نتائج بسبب الخلط فى المنهج والخلط فى المادة التى جمعوها إذ تعددت مصادرها واختلفت بيئاتها ، ومن ثم جاءت قواعدها مضطربة غير واضحة .

هذا كله لا يعنى أن أعمال العرب فى جمع اللغة وتقعيدها جاءت خالية من صفات الجودة أو التوفيق . لقد كانت لهم بوادر طيبة ، ونظرات صائبة فى كثير من خطواتهم التى قاموا بها فى هذا الشأن . نذكر من ذلك على ضرب من التمثيل فقط مبدأ بارزا أخذ به هؤلاء الأفاضل فى عملهم الكبير ، وهو أسلوبهم فى «جمع اللغة» ، متبعين ذلك بنماذج من طرائق تفكيرهم فى معالجة لغتهم .

وإنما اخترنا هذا المبدأ لكونه يمثل أساس الانطلاق فى البحث اللغوى المعتمد على وصف الحقائق وتحليلها بالصورة التى تبدو بها دون إعمال نظر منطقى أو

فلسفى ، ودون دخول فى مناقشة قضايا الصواب والخطأ وما إلى ذلك من أفكار ذاتية أو معيارية .

وهذا المبدأ كذلك يعد الركيزة الأولى فى المنهج الوصفى الذى مازلنا نؤثره على غيره من المناهج فى تعرف الحقائق اللغوية فى البيئة المعينة ، والذى اخترناه سبيلا إلى الدرس والتحليل والنظر والمناقشة فيما نعرض من أفكار ونظرات فى القضايا اللغوية العربية المعروضة .

ومهما يكن من الأمر ، فليس من المبالغة فى شىء أن نقرر أن للعرب قدما ثابتة وجهودا رائعة فى الدرس اللغوى بعامة . لقد تركوا لنا ثروة هائلة من العمل اللغوى الواسع العريض الذى لم يزل - فى مجمله - يضارع ما يناظره من وجوه النظر فى الدرس اللغوى الحديث .

جمعوا الثروة اللفظية وقلبوا معانيها وصنفوها وطرحوها فى رسائل أو كتيبات ومعاجم ، وتناولوا أصوات العربية وصيغها وتراكيبها ، ولم يفتهم أن يتناولوا أساليبها وأنماط هذه الأساليب .

ولنا أن نقدم فى الفصول التالية أمثلة واقعية من جهودهم واهتمامهم بلغتهم ودراستها . وهى أمثلة تكشف بوضوح عن هذا الاهتمام وتشرح فى الوقت نفسه طرائق تفكيرهم وأساليب معالجتهم لهذه اللغة .

ولسوف نكتفى فى هذه الفصول بإلقاء الضوء على شىء مما صنعوا وجهدوا به أنفسهم فى مجال الثروة اللفظية وما يلفها من قضايا التصنيف والمعانى ، وفى الأصوات والصرف ، مع إشارات عابرة يقتضيها هذا السياق أو ذاك إلى لمحات خفيفات من مسائل النحو وروائع الأسلوب والبلاغة .

ومما يذكر لهم من المحاسن فى تقعيد النحو أيضًا أنهم راعوا وظائفه المعتمدة المعروفة فى الدرس اللغوى الحديث من اختيار للمفردات ووضع لها فى مواقعها

المناسبة لها فى الجملة وربطها بعضها ببعض من خلال المطابقة متبوعًا ذلك كله بالنظر فى الإعراب وقواعده ووجوهه المختلفة . ولكن على الرغم من جودة هذا العمل ودقته جاءت أفكاره متناثرة موزعة هنا وهناك فى آثارهم ، ولم تصنف التصنيف المناسب لكل حالة .

فقد عرف هؤلاء القوم هذه القواعد وطبقوها بوجه أو بآخر ، فهى محققة فى كتاب سيبويه ، وإن لم يصرح هو بذلك ، وإن لم يضعها فى مقدمة فلسفية لعمله . ولكن عقد أبواب الكتاب بالطريقة التى اختارها تنم عن فهم لهذه الوظائف ، ومناقشاته للأمثلة الجزئية فى أثناء هذه الأبواب نوع من التطبيق العملى لها .

وآثار المتأخرين هى الأخرى فيها مراعاة لهذه الوظائف ، غير أن هذه المراعاة غير خاضعة لنظام دقيق وليست مطبقة بطريقة علمية منظمة .

فهناك فى هذه الآثار نلاحظ مناقشة الموقعية التى تتمثل فى الكلام على التقديم والتأخير فيما يختص بموقع المبتدأ والخبر مثلا أو الصفة والموصوف . وهناك فى أثناء هذه المناقشات نلاحظ إشارات غير قليلة إلى قواعد المطابقة من حيث العدد (الإفراد والتثنية والجمع) والنوع (التذكير والتأنيث) ، ومن حيث التعريف والتنكير .

وهذه القواعد تفصح عن نوع العلاقات الداخلية بين الصيغ فى التركيب . أما الإعراب فقد نال حظه بل إنهم بالغوا فى العناية به حتى كادوا أن يفسدوا النحو بالإغراق فى مناقشته .

والحق أن هذه الأمثلة لا تنهض دليلا قويا على أن العرب قد عرفوا هذه الوظائف ووعوا أهميتها بالقدر الذى يعرفه ويعيه المحدثون . ولكن هناك فى التراث العربى أمثلة أخرى تفوق سابقتها وتفضلها ، لأنها جاءت على وفق المنصوص عليه فى الوقت الحاضر ، بل بعضها مطابق له تمام المطابقة .

صرح القاضي عبد الجبار المتوفى سنة ٤١٥هـ في كتابه المغني (جـ١٦ ص١٩٩) بقوله : «اعلم أن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام ، وإنما تظهر في الكلام بالضم على طريقة مخصوصة . ولابد مع الضم من أن يكون لكل كلمة صفة ، وقد يجوز في هذه الصفة أن تكون بالمواضعة التي تتناول الضم ، وقد تكون بالإعراب الذي له مدخل فيه وقد تكون بالموقع» .

يرى هذا العبقري أن الكلمات المفردة لا قيمة لها ولا معنى ، وإنما تظهر فائدتها أو فصاحتها بضمها بعضها إلى بعض . ولكن هذا الضم (ويقابله النظم عند عبد القاهر) لابد لتحققه من أشياء ، هي : المواضعة ، ومعناها التعرف - بطريق التقليد أو العرف اللغوي - على نوع الكلمة أو الكلمات التي تكون التركيب . والمواضعة على هذا المعنى تطابق ما سميناه سابقا بالاختيار .

ولابد للضم كذلك من أن يكون للكلمات مواقع محددة ، وأن يكون لها إعراب مخصوص . أما التطابق أو الارتباط الداخلي الذي لم يشر إليه هذا الباحث صراحة فهو متضمن في الكلام ، إذ وجود الضم يستلزم وجود هذا الارتباط . ومن البديهي أن لا صحة للضم إلا إذا كانت العلاقات الداخلية للمفردات هي الأخرى صحيحة . فالضم والارتباط الداخلي أمران متصلان غير منفصلين .

وخلاصة هذا الكلام أن عبد الجبار أدرك في زمنه البعيد ما ننادي به اليوم واشترط حصوله لتحصل فصاحة الكلام . وفصاحة الكلام في نظرنا تطابق ما نسميه نحن بالصحة الداخلية للكلام (في مقابل الصحة الخارجية وهي مطابقة الكلام للموقف) . والصحة الداخلية لا تتحقق إلا بصحة التركيب من حيث قواعد الأصوات والصرف والنحو ، وهذا الأخير هو قمتها بل هو خلاصتها ونتيجتها النهائية .

ومثل هذا الكلام بل أوثق اتصالا منه بموضوعنا ما هو معروف عند عبدالقاهر الجرجانى فيما يتعلق بنظرية نظم الكلام . لقد نسب عبد القاهر هذه الوظائف السابقة إلى النحو بالتصريح لا بالتلميح ، إذ ربط النظم بقواعد النحو وشروطه . يقول عبد القاهر «اعلم أنه ليس النظم إلا أن تضع الكلام الوضع الذى يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه الذى نهجت فلا تزيغ عنها ، وتحفظ الرسول التى رسمت فلا تخل بشىء منها . وذلك أنا لا نعلم شيئا يتبعه الناظم بنظمه غير أن ينظر فى وجوه كل باب وفروقه» .

وهكذا يرى هذا الباحث العظيم أن علم النحو يبحث فى النظم وأصوله وقواعده . والنظم الذى يقصده عبد القاهر يطابق ما سميناه : الاختيار والموقعية معا . والنظم - كالضم - متصل اتصالا وثيقا بالارتباط الداخلى بين صيغ التركيب .

أما فيما يختص بالوظيفة الرابعة للنحو - وهى الرعراب - فالأمر أوضح من أن يشار إليه ، إذ نحو العربية بالذات لا يكون - ولن يكون فيما أرى - بدون إعراب .

وبهذين المثالين يسوغ لنا أن نقرر أن علماء العربية كانوا روادا فى معرفة دور النحو ووظيفته فى بحث اللغة ، وأنهم استطاعوا تطبيق المبادئ المقررة لهذه الوظائف بطريقة أو بأخرى . أما أن علماء البلاغة التقليدية كانوا أكثر إدراكا وفهما من غيرهم لهذه الوظائف فليس يقدح فيما قررنا ، لأن هؤلاء العلماء لغويون بالدرجة الأولى فى نظرنا . واهتمام البلاغيين بالتراكيب - على نحو ما فعلوا فى علم المعانى - يضعهم فى صفوف اللغويين المحترفين ، والنحويين منهم بوجه خاص، ذلك لأن دراسة التراكيب هى الوظيفة الأولى والأخيرة للنحو . وهذا يعنى فى نظرنا أن علم المعانى فى البلاغة التقليدية هو نحو صرف وقد سماه بعضهم «النحو العالى» وهى تسمية موفقة إلى حد كبير .

الفصل الثانى
فى الثروة اللفظية والمعنى

وبه مبحثان :

المبحث الأول :

فى الثروة اللفظية

المبحث الثانى :

فى المعنى والسياق

الفصل الثاني

[illegible]

وفيه مبحثان :

المبحث الأول :

في الفقه الإسلامي

المبحث الثاني :

[illegible]

المبحث الأول
فى الثروة اللفظية

ليس بمنكور ما قام به العرب من جهود نحو الثروة اللفظية ، بوصفها اللبنات الأساسية المشكّلة للبناء الكبير : اللغة . وكانوا من السبّاقين فى هذا المجال من حيث الكم والكيف معًا ، أو قل ، لم يسبقهم أو لم يفقهم فى هذا المجال - على ما يروى بعض الثقات - إلا الصينيون ، كما كان لليونانيين معرفة بهذه الصناعة ، ولهم فيها مؤلفات مدوّنة معروفة .

و«للمعجم» عند العرب مفهوم وتاريخ . هذا المصطلح بهذه الصيغة وهذا الوزن يرجع فى الأصل إلى الجذر الثلاثى المكون من العين والجيم والميم «عجم» . وهذا الجذر الثلاثى يفيد الإبهام والخفاء ، ومن ذلك قولهم «رجل أعجم وامرأة عجماء» : إذا كانا لا يفصحان ولا يبينان . ثم دخلت الهمزة على هذا الأصل ، وتسمى همزة الإزالة ، فيقال «أعجمت الكلام» أى أزلت عجمته وأذهبت خفاءه ؛ فجاءت منه صيغة «المعجم» على وزن «مفعل» . فالكلمة بهذا الوزن يمكن تصنيفها اسم مفعول (من الرباعى أعجم) أو مصدرًا ميميًا أو اسم مكان ؛ فهى على الأول تعنى «الكلام الموضح المفسر» وعلى الثانى توحد بمعنى «الإعجام» أى التوضيح والبيان ، وعلى الثالث تعنى «مورد البيان والتوضيح» .

أما فى الاصطلاح ، فالمعجم يعنى المؤلف أو الكتاب الذى يضم المفردات المتاحة من اللغة المعينة ، أو الخاصة بقطاع منها ذى مجال علمى أو فنى خاص ،

ويقوم بترتيب هذه المفردات على نسق معيَّن ، مقرونة بشرح معانيها على وجه يزيل إبهامها وغموضها .

وصناعة المعجم بهذا المفهوم لم تكن معروفة عند العرب فى الجاهلية أو بعد ذلك بقليل . وربما يرجع الأمر فى ذلك إلى أسباب مختلفة ، من أهمها ، فى نظرنا ما يلى :

١ - لم تكن الكتابة قد انتشرت بعد ، فلم يكن يجيدها منهم إلا القليل .

٢ - كانوا يلجأون إلى المشافهة للاستفسار عما قد يعرض لهم من معانٍ ، أو يلجأون إلى استشارة الأشعار فى مثل هذه المعانى ، ويجدون بغيتهم فيها . بدليل ما ورد عن ابن عباس : «إذا تعاجم شىء من القرآن فانظروا فى الشعر فإن الشعر عربى» .

ومعنى ذلك أن الحاجة لم تكن أنذاك ملحة لمثل هذه الصناعة لأن البدائل كانت موجودة ومطروحة .

ثم بدأت الحاجة إلى المعجم تتعاظم بعد ظهور الإسلام ، نظرًا لوجود بعض الألفاظ التى استغلقت على بعض الناس ، ومنهم أئمة عظام مثل عمر بن الخطاب الذى سأل وهو على المنبر عن معنى كلمة «الأبّ» فى قوله تعالى : ﴿وفاكهة وأبا﴾ ، وسؤال ابن عباس عن معنى كلمة «فاطر» فى قوله تعالى : ﴿الحمد لله فاطر السموات والأرض﴾ ، ثم اشتدت الحاجة إلى المعجم باتساع الدولة الإسلامية ودخول الأعاجم فى الإسلام . وكانت البدايات المعجمية التى أخذت تتلمس طريقها ، فسمعنا عن «سؤالات نافع بن الأزرق» وصاحبه «نجدة بن عويمر» لابن عباس ، حيث سألاه عن معانى بعض الكلمات ووضعا شرطاً له أن يؤكد كل معنى بشاهد من كلام العرب ، فكان ابن عباس عند شرطهما . ثم بدأت الرؤية تتفتح أكثر بظهور مؤلفات الغريبين ، غريب القرآن وغريب الحديث . ثم أصبح المسرح مهيئًا لظهور الصناعة المعجمية بمعناها العلمى الدقيق ، خاصة أن الضرورة إلى ذلك

باتت ملحة بعد انتشار الإسلام ودخول غير العرب فى دين الإسلام . فكانت الريادة فى هذا الميدان مدفوعة بالدافع الدينى المتمثل فى شرح ألفاظ اللغة التى هى فى الوقت نفسه لغة الدين .

واستقرت فى ذهن عالم العربية الأول الخليل بن أحمد فكرة **المعجم**، حيث رأى أن يجمع ألفاظ اللغة العربية فى مصنف يلم شتاتها ويجلو غامضها ، فأخرج كتابه الرائد «معجم العين» الذى أخذ بيد الصناعة المعجمية العربية إلى طريقها الصحيح ، وأرسى تقاليد هذه الصناعة ، التى ما لبثت أن تفرعت مساراتها وتنوعت ، ولكنها جميعًا تلتقى عند هدف سامٍ ونبيل هو الحفاظ على مادة اللغة العربية ، **لغة القرآن الكريم دستور الإسلام** .

وإذا تتبعنا مسار المعجم العربى نجده يصب فى فرعين رئيسيين :

الأول : معاجم المعانى . وتعنى بها تلك المعاجم التى تعنى بجمع الألفاظ وفقا لموضوع معين ، وترتيبها وتصنيفها فى باب بعينه أو كتاب بذاته .

الثانى : معاجم الألفاظ . وهى تلك التى تقوم على تجميع الألفاظ على وجه العموم دون تقيّد بموضوعات أو بمعان معينة ، وتصنف وتبوب ألفاظها على أساس الشكل والصيغة .

وفيما يلى ذكر أو بيان موجز عن النوعين كليهما .

معاجم المعانى :

معاجم المعانى هى تلك المعاجم التى صنفت أبوابها وفقًا لمعانٍ وموضوعات معينة ، وهذه النوعية قديمة قدم النوعية الأخرى التى تصنّف مادتها على أساس الشكل والصيغة . ويرى بعض الباحثين أن معاجم المعاني كانت أسبق إلى الوجود من قرينتها ، مستندين فى ذلك إلى توجه الدارسين في بداية الأمر إلى لغة القرآن

الكريم والحديث الشريف لاستجلاء ما جها من معان غامضة، وكذلك إلى الموضوعات التي ارتبطت بحياتهم ومعيشتهم مثل: «الإبل» و «المطر» و «النبات» و «الإنسان» ... إلخ .

وقد اتخذت معجمات المعاني ثلاث صور رئيسية، هي :

١ - الكتيبات أو الرسائل اللغوية . وهي عبارة عن مؤلفات صغيرة الحجم تتناول الألفاظ الخاصة بموضوعات معينة ، ومن النماذج التي تمثل هذا الاتجاه :

- كتاب «الصفات» للنضر بن شميل (ت ٢٠٣هـ)

- كتاب «الخيل» لأبي عمرو الشيباني (ت ٢٠٦هـ)

- كتاب «الإنسان» لأبي عبيدة (ت ٢٠٩هـ)

- كتاب «المطر» لأبي زيد الأنصاري (ت ٢١٥هـ)

- كتاب «الإبل» للأصمعي (ت ٢١٦هـ)

٢ - كتب الغريبين، غريب القرآن وغريب الحديث ، وهي تلك الكتب التي عنيت بإجلاء الألفاظ التي غمضت معانيها في القرآن الكريم والحديث الشريف ، ومنها :

- «غريب القرآن» لعبد الله بن عباس (ت ٦٨هـ) ، وهناك شك في نسبته إليه.

- «الغريب المصنف» لأبي عبيدة (ت ٢٠٩هـ)

- «غريب الحديث» لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ)

- «الفائق في غريب الحديث» للزمخشري (ت ٥٤٨هـ)

- «النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)

٣ - كتب أو معاجم عامة تضم العديد من الموضوعات ، وليست مقصورة على موضوع معين كما سبق . ومن أمثلة هذا النوع :

- «فقه اللغة وسر العربية» للثعالبي (ت ٤٢٩هـ)

- «المخصص» لابن سيده (ت ٤٥٨هـ)

والمعجم الأخير يعد القمة التي وصلت إليها معاجم المعاني ، فقد جاء وافيا ، حيث جمع فيه «ابن سيده المرسي» الأندلسي مادة غزيرة صنفها في معجمه على هيئة أبواب وفقًا لموضوعاتها ، وقد بدأ معجمه بباب «خلق الإنسان» وهذا المعجم مطبوع في سبعة عشر جزءًا .

معاجم الألفاظ :

يقوم هذا الصنف من المعاجم بجمع الألفاظ عمومًا دون تقيد بموضوعات معينة . وسبق أن ذكرنا أن الخليل بن أحمد هو أول من ألف في هذا الاتجاه .

ومعاجم هذا الاتجاه تتفق جميعًا في حشد المفردات وإجلاء معانيها ، ولكنها تختلف اختلافًا واضحًا في أسس تصنيف مادتها ، فهناك مدارس عدة ، تتفق في كونها معاجم للألفاظ ، وتختلف في أساس التبويب والتصنيف الذي يتبعه كل منها ، كما تختلف في كمية المادة ، ومن أهم هذه المدارس :

- مدرسة الترتيب المخرجي . ورائدها الخليل بن أحمد .

- مدرسة القافية . ورائدها الجوهري .

- مدرسة الترتيب العادي . ورائدها أبو عمرو الشيباني .

مدرسة الترتيب المخرجي :

وتسمى أيضًا «مدرسة الخليل بن أحمد» وأحيانًا يسميها بعضهم «مدرسة التقليبات» . وأحيانًا أخرى يحلو لآخرين أن يطلقوا عليها «مدرسة العين» ، وكلها - كما سنرى فيما بعد - أسماء لها ما يسوغها .

وقد أقام الخليل نظامه على أربعة أسس أو مبادئ ، هى :

١ - الترتيب المخرجي . ٢ - الترتيب الكمى .

٣ - التجريد . ٤ - التقليبات .

أولا - الترتيب المخرجي :

أراد الخليل أن يصنف مادته داخل المعجم ، فوجد نظامين للترتيب الأبجدى . الأول نظام الأبجدية الفينيقية[١] ، والثانى نظام نصر بن عاصم[٢] ، وهو النظام الألفبائى العادى . وأبى أن يأخذ بأى منهما ، وذلك تجنبًا من البدء بالهمزة . ونسب إليه فى تفسير ذلك قوله : «لم أبدأ بالهمزة لأنه يلحقها النقص والتغيير والحذف» ، فأعمل فكره حتى هداه إلى ابتكار ترتيب جديد يقوم على أساس ترتيب الأصوات وفقًا لمخارجها ، واختار أن يبدأ بأعمق هذه المخارج ، ثم يتدرج نزولاً إلى الأدنى . فبدأ بالعين ، ولم يبدأ بالهمزة للسبب السابق ذكره ، ولم يبدأ بالهاء لأنها على حد تعبيره «مهموسة خفية لا صوت لها ، فنزلت إلى الحيز الثانى وفيه العين والحاء ، فوجدت العين أنصع الحرفين» .

---

(١) كان العرب فى الأقطار التى شاعت فيها الكتابة قد اقتبسوا من الأبجدية الفينيقية ترتيبها للحروف ، ذلك الترتيب الذى ورثته عنه أيضًا جميع الأبجديات السامية الأخرى ، وكانوا يلحقون الأحرف العربية الزائدة بما يشبهها فى رسمها من حروف تلك الأبجديات . وكلمة (أبجدية) هذه نسبة إلى لفظة (أبجد) وهى أولى الكلمات الست التالية : أبجد ، هوز ، حطى ، كلمن ، سعفص ، قرشت . وهذه الكلمات تجمع حروف الهجاء الفينيقية الاثنين والعشرين بترتيبها المأخوذ من تسلسل الحروف فى الكلمات نفسها . أما الأحرف العربية الزائدة عن ذلك فهى الستة التالية : ث ، خ ، ذ ، ض ، ظ ، غ . وقد أطلق العرب عليها اسم «الروادف» ، لأنهم أردفوها بحروف الكلمات الستة الأولى ، مؤلفين بها كلمتى «ثخذ» ، «ضظغ» ، ومجموع هذه الكلمات الثمانية كان يطلق عليها «الأبجدية العربية» .

(٢) نظر نصر بن عاصم الليثى بأمر الحجاج فى حروف الأبجدية فوجد الترتيب قد باعد بين الأخوات ، فقام بجمع المتشابهات على النحو الذى نعرفه الآن ، ولم ينتشر هذا الترتيب إلا فى أواخر القرن الثانى الهجرى ، ونسميه الآن الترتيب الألفبائى .

ومن الجدير بالذكر أن ترتيب الخليل لم يراع الناحية المخرجية وحسب ، ولكنه راعى كذلك طبيعة الأصوات من الصحة والاعتلال ، حيث بدأ بالصحاح ، والتزم فى ترتيبها الناحية المخرجية ، ثم أعقبها بالعلل ، فجاء ترتيبه على النحو التالى :

ع ح هـ خ غ - ق ك - ج ش ض - ص س ز - ط د ت - ظ ذ ث - ر ل ن - ف ب م - و ا ى ء .

ونلاحظ أنه جاء بحروف العلة الثلاثة ، وهى الواو والألف والياء فى نهاية الترتيب وضم إليها الهمزة ، وذلك لأنه يرى أن الحروف الأربعة هوائية ، أى لا تنسب إلى مخارج معينة .

وقد صاغ بعضهم هذا الترتيب شعرًا ليسهل على الدارسين حفظه فقال :

يا سائلى عن حروف العين دونكها
فى رتبة ضمها وزن وإحصاء

العين والحاء ثم الهاء والخاء
والغين والقاف ثم الكاف أكفاء

والجيم والشين ثم الضاد يتبعها
صاد وسين وزاى بعدها طاء

والدال والتاء ثم الظاء متصل
بالظاء ذال وثاء بعدها راء

واللام والنون ثم الفاء والباء
والميم والواو والمهموز والياء

وصاغها بعض آخر على النسق التالي :

عاد حب هند خلبني

غازيا قلبي كذا جورها شديد

ضلت صبابات سيفي

زل طريق ديارها ترديد

ظبية ذات ثوب رقيق

لها نور فؤادي به مشدود

وعد الصديق يمين أحلف به

إن صوتها في أذني تشدد

ونلاحظ في الأبيات الأخيرة أن الترتيب كامن في أوائل الكلمات .

وانطلاقا من مبدأ الترتيب المخرجي قسم الخليل معجمه إلى مجموعة من الكتب ، اختص كل منها بحرف معين ، فهناك كتاب للعين وكتاب للحاء وآخر للهاء ... إلخ .

وخصص للحروف الصحاح خمسة وعشرين كتابًا تبدأ بكتاب العين وتنتهي بكتاب الميم ، ثم خصص لحروف العلة الأربعة كتابًا واحدًا فقط وهو السادس والعشرون .

ثانيا - الترتيب الكمي :

بعد أن انتهى الخليل من تصنيف معجمه إلى كتب ، واجهته مشكلة البحث عن أساس لتصنيف المادة داخل الكتاب الواحد ، فاختار أن يصنفها على أساس

الأبنية ، فنظر إلى الأبنية الموجودة فى اللغة العربية فوجدها «أربعة أصناف : من الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي» وجاء تصنيفه على الصورة التالية :

- الثنائي : ما جاء على حرفين نحو : قد ، هل ، بل ونحوه من الأدوات .

- الثلاثي الصحيح نحو : ضرب ، جعل .

- الثلاثي المعتل : وعد - وعل .

- الثلاثي اللفيف : وشى - هوى .

- الرباعي مثل : دحرج - عقرب .

- الخماسي نحو : اسبكرّ - اقشعرّ - سفرجل - شمردل .

وبهذا المبدأ قسم الخليل كل كتاب من كتبه السابقة إلى ستة أبواب التزم فيها الترتيب السابق ، حيث بدأ بالثنائي وانتهى بالخماسي .

والثنائي عنده يشمل المضعف مثل «شدّ» والمضاعف نحو «قدقد» .

ثالثا - التجريد :

ونعني بهذا المبدأ تخليص الكلمة من أحرف الزيادة حتى تصل بها إلى حروفها الأصول على النحو التالي :

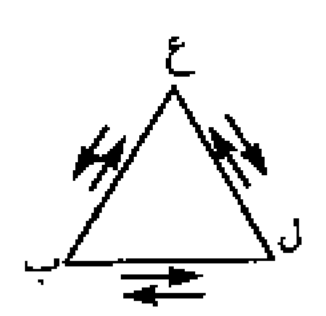
استعداء : ع ، د ، و . العاديات : ع ، د ، و

الموريات : و ، ر ، ى . الصلاة : ص ، ل ، و

وقد اتبعت المعاجم التي تلت الخليل هذا المبدأ ، ولم يشذ عن ذلك إلا القليل .

رابعا - التقليبات :

ونعنى بها تقليب الكلمة للإتيان بكل صورها المختلفة ، وقد لجأ الخليل إلى هذه العملية لكى يضمن حصرًا محيطًا بألفاظ اللغة ، فالكلمة الثنائية تعطينا صورتين نحو : قد ، دق ؛ هل ، له . والكلمة الثلاثية تعطينا ست صور على النحو التالى : الفعل «لعب» يعطينا الصور التالية : علب ، عبل ، لعب ، لبع ، بعل ، بلع ، ويمكن تصور هذه العملية من خلال الرسم التالى :



والكلمة الرباعية نحو دحرج لها أربع وعشرون صورة يمكن تصورها على النحو التالى :

نبقى الحرف الأول كما هو ونجرى العمليات التالية :

- نجعل الحاء ثانيًا ونُحدث تبادلاً بين الثالث والرابع نجد : دحرج - دحجر .
- نجعل الراء ثانيًا ونُحدث تبادلاً بين الثالث والرابع نجد : درحج - درجح .
- نجعل الجيم ثانيًا ونُحدث تبادلاً بين الثالث والرابع نجد : دجحر - دجرح.

سنلاحظ أننا قد حصلنا على ست صور ، فإذا كررنا العملية مع بقية الحروف سنجد أن كلا منها يعطينا العدد نفسه ؛ إذن ٤×٦ = ٢٤ صورة . والكلمة الخماسية لها مئة وعشرون صورة .

ونشير هنا إلى أن الخليل قام بإثبات الصورة المستعملة ، أى التى استعملتها اللغة ، وأهمل تلك الألفاظ التى لم تستعمل .

خطوات الكشف :

إذا أراد باحث أن يكشف عن معنى كلمة من الكلمات فى معجم العين فعليه اتباع الخطوات التالية :

- تجريد الكلمة ، أى تخليصها من أحرف الزيادة حتى نصل بها إلى الأصول .

- ترتيب الحروف الأصول ثانية وفقًا لترتيب الخليل .

- ستكون الكلمة فى كتاب الحرف الأول بعد إعادة الترتيب .

- وفى باب الثنائى - الثلاثى الصحيح - الثلاثى المعتل - الثلاثى اللفيف - الرباعى - الخماسى .

أمثلة : عِشْ - صل - صديق - الكف .

- بمقتضى العملية الأولى سنصل إلى الأصول التالية : ع ى ش ، و ص ل ، ص د ق ، ك ف ف .

- بمقتضى العملية الثانية يكون الترتيب على هذا النحو : ع ش ى - ص ل و ، ق ص د ، ك ف ف .

- بمقتضى العمليتين الثالثة والرابعة سنبحث عن الكلمات السابقة فى :

ع ش ى	كتاب العين باب الثلاثى المعتل .
ص ل و	كتاب الصاد باب الثلاثى المعتل .
ق ص د	كتاب الصاد باب الثلاثى الصحيح .
ك ف ف	كتاب الكاف باب الثنائى .

وهناك معاجم أخرى سارت على نهج الخليل ، وأخذت بمنهجه مع وجود بعض أوجه الخلاف اليسيرة . ومن هذه المعاجم ما يلي :

البارع لأبي علي القالي (ت ٣٥٦هـ) .

وقد ارتضى أبو علي مبادئ الخليل الأربعة ، ولكنه خالف الخليل في نص الترتيب ، حيث أحدث بعض التعديلات على ترتيب الخليل حتى وصل إلى ترتيب خاص به جاء على النحو التالي :

هـ ح ع خ غ - ق ك - ض ج ش - ل ر ن - ط د ت - ص ز س - ظ ذ ث - ف ب م - و أ ى

وحصر أبو علي أبواب معجمه في ستة أبواب هي : الثنائي المضاعف - الثلاثي الصحيح - الثلاثي المعتل - الحواشي والأوشاب - الرباعي - الخماسي .

ونلاحظ هنا أن أبا علي قد جمع اللفيف مع المعتل في باب واحد ، وأضاف بابا جديدا أسماه «الحواشي والأوشاب» ضمنه بعض أسماء الأصوات ، وبعض الألفاظ التي تحاكي أصواتها مدلولاتها .

- «تهذيب اللغة» لأبي منصور الأزهري المتوفى ٣٧٠هـ .

وقد حذا حذو الخليل في كل ما صنع ، ولم يخالفه إلا مخالفة يسيرة في المادة التي حشا بها كتابه .

- «المحيط» للصاحب بن عباد المتوفى ٣٨٥هـ .

- «المحكم» لأبي الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده المرسي الأندلسي (ت ٤٥٨هـ) .

وهذان المعجمان لا يختلفان عن كتاب العين إلا في وجوه يسيرة لا تمنعنا من القول بأن هذين المعجمين وما سبقهما من معاجم تدور جميعًا في الإطار نفسه الذي رسمه الخليل في معجم «العين» .

مدرسة القافية :

نظرًا لصعوبة مدرسة الترتيب المخرجي ، فكر بعض العلماء في تذليل صعبها وتيسير أمرها ، فابتكر إسماعيل بن حماد الجوهري نظامًا جديدًا عرف باسم «نظام القافية» ، وقد بلور الجوهري نظامه الجديد في معجمه الشهير «تاج اللغة وصحاح العربية» والمعروف بالصحاح .

وكلمة «الصحاح» تنطق بالكسر وتكون عندئذٍ جمعًا مفرده صحيح من باب ظريف وظراف ، وقد تنطق بالفتح وتكون الكلمة عندئذٍ مفردًا نعتًا على نمط شحيح وشحاح .

وقد أقام الجوهري معجمه على أساس الترتيب الألفبائي المألوف ، ثم قسم المعجم إلى أبواب ، وقسم الأبواب إلى فصول ، وخصص لكل حرف بابًا باستثناء الواو والياء ، فقد جمعهما في باب واحد .

ويقوم معجم الصحاح على ثلاثة مبادئ مهمة :

الأول : تجريد الكلمة من أحرف الزيادة .

الثاني : اعتبار الحرف الأصلي الأخير أساسا في ترتيب المعجم ، ومن ثم قسم هذا المعجم إلى أبواب بحسب نهايات الكلمات في اللغة العربية ، فباب الهمزة يضم كل الكلمات التي تنتهي حروفها الأصلية بالهمزة .

الثالث : تصنيف المادة داخل كل باب على هيئة فصول يراعى فيها الحرف الأول الأصلي من الكلمة . ففي كل باب فصل للهمزة وفصل للباء وآخر للتاء إلى آخر حروف الألفباء . ففصل الهمزة يشتمل على كل كلمة حرفها الأول الأصلي همزة ، وفصل الباء يضم كل كلمة تبدأ حروفها الأصلية بحرف الباء .

وقد تناول مجموعة من الدارسين معجم الصحاح بالشرح أو التعليق أو الاختصار . ومن المعاجم التي دارت في فلك الصحاح :

- **تهذيب الصحاح** .

- **التكملة والذيل والصلة للصاغاني** .

- **التنبيه والإيضاح عما وقع في كتاب الصحاح** ، وهو المعروف باسم «حواشي ابن برى» .

- **مختار الصحاح للرازى** . قد أعاد الأستاذ محمود خاطر ترتيب مادته وتصنيفها على أساس الألفباء العادية ، أى بالنظر إلى الكلمة بحسب حرفها الأول فالثانى فالثالث .

ومن العلامات البارزة فى مدرسة القافية مجموعة من المعاجم ، نعدّ منها :

«لسان العرب» لجمال الدين بن منظور المصرى الأفريقى المتوفى ٧١١هـ ، ويعد اللسان موسوعة معارف ضخمة ، فقد ضم بين دفتيه ألوانًا من الثقافة وأنواعًا من المعرفة . وقد طبع في عدة طبعات منها طبعة أنيقة ظهرت فى خمسة وستين جزءًا وأعيد طبعه مؤخرًا على النظام الألفبائى العادى . أى بالنظر إلى الكلمة بحسب حرفها الأول فالثانى فالثالث .

- **«القاموس المحيط»** للفيروزابادى المتوفى ٨١٧هـ . ويعد تلخيصًا للسان ، ويقع فى أربعة أجزاء تشتمل على ثمانية وعشرين بابًا ، وقد جمع الفيروزابادى فى الباب السابع والعشرين الواو والياء معًا ، على حين خصص الباب الثامن والعشرين للمواد المنتهية بالألف اللينة .

- **«تاج العروس من جواهر القاموس»** للزبيدى المتوفى ١٢٠٥هـ ، ويعرف هذا المعجم باسم «التاج» ، ويدور فى فلك «اللسان» .

- **«الجاسوس على القاموس»** لأحمد فارس بن يوسف بن منصور الشدياق .

خطوات الكشف فى معاجم مدرسة القافية :

١ - نجرد الكلمة من أحرف الزيادة حتى نصل إلى الحروف الأصلية .

٢ - بعد التجريد نبحث عن الكلمة فى باب الحرف الأخير فصل الحرف الأول .

أمثلة :

أناس - العالمين - الحسناء - الدنيا - الحياة .

- بمقتضى الخطوة الأولى نصل إلى الأصول وهى بترتيب الكلمات السابقة:

ن و س ، ع ل م ، ح س ن ، د ن و ، ح ى و .

- وبمقتضى الخطوة الثانية نبحث عن هذه الكلمات على النحو التالى :

باب	فصل
السين	النون
الميم	العين
النون	الحاء
الواو	الدال
الواو	الحاء

مدرسة الترتيب الألفبائى العادى :

أولاً - بدايات هذه المدرسة :

هناك ثلاثة من العلماء مهدوا لظهور هذه المدرسة ، وهم :

١ - أبو عمرو الشيبانى (٩٤ - ٢٠٦هـ) صاحب معجم «الجيم» ذلك المعجم الذى طبعه مجمع اللغة العربية بالقاهرة بعد تحقيقه ، ويتسم هذا المعجم بالسمات التالية :

- جاء المعجم فى تسعة وعشرين بابًا تبدأ بالهمزة وتنتهى بالياء .

- لم يعن صاحب المعجم بتجريد الكلمة من زوائدها .

- وكذلك لم يعن بالترتيب الداخلى للكلمات داخل الأبواب .

- كثرة الإشارة إلى لهجات القبائل وغزارة الشواهد الأدبية نثرًا وشعرًا .

٢ - ابن دريد الأزدى (٢٢٣ - ٣٢١هـ) صاحب معجم «الجمهرة» . ويتسم هذا المعجم بمجموعة من السمات منها :

- العناية بتجريد الكلمات .

- إعادة ترتيب الأصول وفقًا للترتيب الألفبائى العادى ، والبحث عن الكلمة فى كتاب الحرف الأول فى الترتيب الجديد ، ومثال ذلك الكلمات : جبر - ربح - صبر ، تصبح بعد الترتيب : بجر ، بحر ، برص ، وعلى ذلك نبحث عن الكلمات الثلاث فى كتاب الباء .

- قسم كتابه إلى أبواب على أساس الكمية ، فنجد عنده الأبواب التالية : الثنائى - الثلاثى الصحيح - الثلاثى المعتل - الرباعى الأصلى - ما يلحق بالرباعى - الخماسى الأصلى - وأخيرًا باب النوادر .

ونلاحظ هنا أن ابن دريد قد تأثر بمنهج العين تأثرًا واضحًا ، وإن لم يلتزم بترتيبه المخرجى .

٣ - ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) صاحب المعجمين المعروفين «المجمل ، والمقاييس» ، ويتميز معجما ابن فارس بالسمات التالية :

- قسم المعجمين إلى أبواب على أساس الترتيب الألفبائى العادى . ولكنه أضاف تعديلاً جديدًا ، حيث تعامل مع الألفباء على أساس أنها دائرة لا تبدأ دائمًا بالهمزة ، وإنما تبدأ بالحرف الأول فى الكلمة ثم تدور حتى تصل

إلى الهمزة وتتعداه إلى الحرف الأول مرة أخرى ، أى أصبح الحرف الأول هو مركز الدائرة الذى تنطلق منه ثم تعود إليه . ومثاله ذلك كلمة : جوذ ، تبدأ بالجيم عنده ثم يأتي بالذال لأنها تتبع الجيم فى الترتيب وأخيرًا بالرّاء ، وكلمة مثل : جبر ، تأتي الجيم أولاً ثم الراء لأنها تأتي بعد الجيم ثم أخيرًا الباء .

- قسم ابن فارس الأبواب على أساس الكمية ، أى إلى : الثنائى والثلاثى - وما جاء على أكثر من ثلاثة .

ثانيا - مرحلة النضج :

ونلاحظ في هذه المرحلة مجموعة من المعاجم ، منها :

- «أساس البلاغة» للزمخشري (٤٦٧ - ٥٣٨هـ) ، ويعد الزمخشرى من أوائل من طبقوا نظام الترتيب الألفبائى تطبيقًا سليمًا إلى حد ملحوظ ، وقد سلك طريقًا يخالف طريق سابقيه في جمع مادته وتحليلها ، فهو لم ينصرف كما انصرفوا هم إلى تتبع معانى مفردات المادة والإشارة إلى مشتقات الأصول وتصريفاتها ، وإنما اهتم بالفصل بين الحقيقة والمجاز . ولكى نبحث عن معنى كلمة من الكلمات فى أساس البلاغة ، ينبغى أولاً أن نجردها من الزوائد ، ثم نبحث عنها بعد ذلك فى باب الأول فصل الثاني .

- «المصباح المنير» لأحمد بن محمد الفيومى (ت ٧٧٠هـ) ، وهو كتاب صغير الحجم كبير الأهمية لسهولة مأخذه، ودقة ضبطه، والعناية بصيغ الفعل والمصادر والجموع .

ثالثا - مرحلة التجديد :

كان للنهضة المباركة التى هزت البلاد العربية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر أكبر الأثر فى انتشار المعاجم المطبوعة بين الناس ، وقيام مجموعة من

العلماء بنقد هذه المعاجم أو الموازنة بينها ، الأمر الذى جعل بعضهم يفكرون فى إعداد معجم سهل فى مراجعته ، موجز فى عبارته . فظهر العديد من المعاجم ، منها :

- «**محيط المحيط**» سنة ١٨٦٩م لبطرس البستانى ، وقد اختصره فى «قطر المحيط».

- «**أقرب الموارد فى الفصيح والشوارد**» سنة ١٨٩٠م لسعيد الخورى الشرتونى .

- «**المنجد**» سنة ١٩٠٨م للأب لويس معلوف ، وقد أضاف إليه الأب فرديناند توتل سنة ١٩٥٦م ملحقًا باسم المنجد فى الأدب والعلوم ، وهو معجم لأعلام الشرق والغرب ، يتضمن بعض الأوهام والأغلاط .

- «**البستان**» سنة ١٩٣٠م لعبد الله البستانى ، وقد جاء المعجم فى جزأين كبيرين ، وأثبت فيه كثيرًا من أسماء المخترعات الجديدة والمصطلحات العلمية ، وكذلك بعض الدخيل والمولد ، ثم اختصره البستانى فى مجلد واحد أطلق عليه اسم «فاكهة البستان» .

- «**متن اللغة**» سنة ١٩٥٨م للشيخ أحمد رضا ، وقد جاء المعجم فى خمسة أجزاء .

- «**الرائد**» ١٩٦٥م لجبران مسعود ، وهذا المعجم يثبت الكلمات بدون تجريد.

والجدير بالذكر أن البحث فى المعاجم السابقة ما خلا المعجم الأخير يقتضى تجريد الكلمة ثم الكشف عنها فى مادة الحرف الأول فالثانى فالثالث .

جهود مجمع اللغة العربية بالقاهرة :

قام المجمع بالإسهام فى هذا الميدان ، فقدم معجمه الأول «المعجم الوسيط» وأجزاء من معجمه الثانى «المعجم الكبير» . وفيما يلى فكرة موجزة عن كل منهما .

المعجم الوسيط :

أهم إصدارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ومن أوسع المعاجم العربية الحديثة انتشارًا ، وأكثرها تداولاً ، معجم مجدَّد ومعاصر ، يحتوى على الكثير من الألفاظ الحديثة والمصطلحات العلمية ، إلى جانب القديم السّهل المأنوس من ألفاظ الجاهلية وصدر الإسلام ، إضافة إلى مادعت إليه الضرورة من الألفاظ الدخيلة والمعرّبة والمولّدة والمحدثة ، كما يشتمل على صور لكل ما يحتاج شرحه إلى تصوير.

وقد بدأت فكرة هذا المعجم سنة ١٩٣٦ - كما جاء فى مقدمة طبعته الأولى، برؤية مشتركة لوزارة المعارف المصرية والمجمع اللغوى - تنصّ على أنّ من أهم الوسائل لإنهاض اللغة وضع معجم يقدّم إلى القارئ المثقّف ما يحتاج إليه من موادّ لغوية فى أسلوب واضح ، قريب المأخذ ، سهل التناول ، واتفق على أن يسمّى هذا المعجم «المعجم الوسيط» ، ووكل المجمع إلى لجنة من أعضائه وضع هذا المعجم ، انتظم عملها سنة ١٩٤٠م .

أصدر المجمع ثلاث طبعات من هذا المعجم ، كلّ طبعة منها فى جزأين كبيرين صدرت الطبعة الأولى سنة ١٩٦٠م ، والثانية سنة ١٩٧٢م ، ثم كانت طبعته الثالثة سنة ١٩٨٠م ، ويحتوى جزآها ١١١١ صفحة من ثلاثة أعمدة . والنية متجهة الآن إلى تحديثه .

رُتّبت موادّ هذا المعجم على حسب أصولها وفق الحرف الأول فالثانى فالثالث من حروف الهجاء ، كما هو شأن معظم المعاجم الحديثة ، ويتلخص منهجه فيما يأتى :

تقديم الأفعال على الأسماء ، والمجرّد منها على المزيد ، واللازم على المتعدّى ، وتقديم المعنى الحسّى على العقلى ، والحقيقى على المجازى .

ورُتّبت الأفعال على النحو التالى :

(أ) الفعل الثلاثى المجرّد : فَعَل يَفْعُل ، فَعَل يَفْعِل ، فَعَل يَفْعَل ، فَعِلَ يَفْعَل ، فَعُل

يَفْعُل ، فَعِل يَفْعِل . ورُسم ضبط عين المضارع فوق خط أفقي تصغيرًا وتحته (ـُـ) ، ثم جاءت بعده المصادر .

(ب) الثلاثي المزيد : المزيد بحرفٍ (أَفْعَل ، فاعَلَ ، فَعَّل) ، ويليه المزيد بحرفين (افْتَعَل ، انْفَعَل ، تفاعَل ، تفعَّل ، افْعَلَّ) ، ثم المزيد بثلاثة أحرف (استفعل ، افْعَوْعَل ، افْعَالَّ ، افعوَّل) .

(جـ) الفعل الرُّباعي المجرَّد . (د) الرُّباعي المزيد .

(هـ) فصل مضعف الرُّباعي عن مادة الثلاثي ، وذكره في موضعه من الترتيب الحرفي .

(و) ثم تأتي الأسماء بعد ذلك مرتبة ترتيبًا هجائيًا .

ويحاول المعجم الوسيط أن يحقق الأهداف التالية :

- التخلص مما شاب المعجمات القديمة من عيوب وصعوبات .

- مواكبة المادة المعروضة لكل العصور والمراحل التي مرت بها العربية .

- التخلص من الألفاظ الغريبة والمهجورة .

- مواكبة مصطلحات العلوم والفنون ، وفتح المعجم للألفاظ المولدة والمعربة والمستحدثة .

- الالتزام بالصيغ التي أقرها المجمع .

والمعجم يوظف مجموعة من الرموز للتوضيح والتفسير ، هي :

(ـُـ) لبيان ضبط عين الفعل المضارع .

(ج) للإشارة إلى الجمع .

(جج) للإشارة إلى جمع الجمع .

(و-) للدلالة على استعمال الكلمة لمعنى آخر .

(مو) للدلالة على أن الكلمة مولدة .

(مع) للإشارة إلى المعرب ، وهو اللفظ الأجنبى الذى خضع للأنماط العربية صوتيًا وصرفيًا .

(مج) للإشارة إلى اللفظ الذى أجازه المجمع .

(محدثة) للإشارة إلى اللفظ الذى يستعمل حديثًا فى عصرنا ويشيع استعماله بين الناس .

(د) يشير إلى الدخيل ، وهو اللفظ الأجنبى الذى دخل العربية بحاله .

ومما يذكر للمعجم الوسيط توضيحه بعض المواد بالصور والرسوم ، وشرح المادة من خلال الاستشهاد قدر الإمكان بالنصوص القرآنية والحديث وكلام الفصحاء من العرب نثرًا وشعرًا .

المعجم الكبير :

حينما أنشئ مجمع اللغة العربية سنة ١٩٣٢ كان من بين أهم أغراضه التى نصّ عليها مرسوم إنشائه ، أن يقوم بوضع معجم تاريخى للغة العربية ، وكوّن لجنة لهذا الغرض من كبار اللغويين العرب والمستعربين ، كان من بين أعضائها المستعرب الألمانى «فيشر» الذى عُنى بالمعجم العربى منذ أوائل القرن العشرين ، وتعاون معه المجمع لإخراج هذا المعجم التاريخى ، لكن قيام الحرب العالمية الثانية باعدت بينه وبين مصر ، ثم قعد به المرض ووافاه الأجل عام ١٩٤٩ ولم يخرج المعجم إلى النور .

لم يصرف ذلك المجمعَ عن الاتجاه لوضع معجم شامل يستوعب اللغة فى مختلف عصورها ، أسماه «المعجم الكبير» تفاديًا لما يقتضيه المعجم التاريخى من أعمال تمهيدية لم تتم ، وكانت رؤية المجمع وهو يخطط لهذا المعجم الكبير هى أنّ

العربية ليست مقصورة على ما جاء في المعجمات وحدها ، بل يجب تتبعها فى كتب الأدب والعلم ، وأنّ اللغة كلّ متّصل يرتبط حاضره بماضيه ، وينبغى أن يعبّر المعجم الحديث عن عصور اللغة جميعها ، وأن يستشهد فيه بالقديم والحديث على السّواء .

بدأ المجمع وضع هذا المعجم سنة ١٩٤٦ ، واستطاع أن ينشر جزءًا منه فى عام ١٩٥٦ فى نحو خمس مئة صفحة ، كتجربة دعا المتخصصين إلى النظر فيها لإبداء الرأى . وفى سنة ١٩٧٠ صدر الجزء الأول (حرف الهمزة) فى سبع مئة صفحة ، ثم تلاه الجزء الثانى (حرف الباء) ٧٦٨ صفحة سنة ١٩٨١ ، ثم الجزء الثالث سنة ١٩٩٢ ، الذى ضمّ حرفى التاء والثاء معًا فى ٣٩١ صفحة . ثم نشط المجمع فأصدر جزأين فى عام واحد سنة ألفين ؛ الجزء الرابع (حرف الجيم) ٧٥٥ صفحة ، والجزء الخامس (حرف الحاء) ٩٨٩ صفحة ، ثم كان آخر ما أصدره المجمع من هذا المعجم الكبير عام ٢٠٠٤ ، وهو الجزء السادس (حرف الخاء) فى ١٠٣١ صفحة . ويتميز المعجم الكبير بأنّ فيه جانبًا لغويًّا يصوّر اللغة تصويرًا كاملاً ، يجد فيه طلاب القديم والحديث حاجتهم ، وجانبًا موسوعيًّا يقدّم ألوانًا من العلوم والمعارف ؛ مصطلحات علميّة وفنيّة ، وبعض الأعلام لأشخاص وأماكن وبُلدان ، وشيئًا من أسماء النبات والحيوان . ومما يتميز به أيضًا أنّه يذكر فى صدر المادّة نظائرها السّامية – إن وجدت – مكتوبة بحروف لاتينيّة متلوّة بنطق عربيّ ، ثم يذكر بعد تلك النظائر المعانى الكليّة للمادة متدرّجة من الأصلى إلى الفرعى ، ومن الحسّى إلى المعنوى ، ومن الحقيقى إلى المجازى ، مستأنسًا فى بعضها بما ورد فى «مقاييس اللغة» لابن فارس ، ومستخلصًا بعضًا آخر من دلالات المادّة نفسها .

ومن مميزاته أيضًا محاولة رد الكلمات الأجنبية إلى أصولها ، وترتيب المادة ترتيبًا تاريخيًّا قدر الإمكان ، والاستعانة بالصور والرسوم فى شرح مادته .

ومنهج المعجم الكبير فى ترتيب موادّه ، وفى ترتيب المادّة من أفعال وأسماء هو المنهج نفسه الذى انتهجه المعجم الوسيط .

إضافة إلى تكملته للمادة اللغوية عند الاقتضاء تطبيقًا لقرار مجمعىّ ، والاستشهاد ما أمكن على الموادّ ، توضيحًا للمعنى وتأييدًا للاستعمال : الاستشهاد بالقرآن الكريم ، والحديث ، والنص الأدبىّ المنثور ، والشعر .

المبحث الثانى
فى المعنى والسياق

لعلماء العربية معرفة مؤكدة بعلم المعنى أو ما يسمى حديثًا بالسيمانتيك Semantics أو «السيمية» ، على ما يرى مجمع اللغة العربية . وإن كانت هذه المعرفة تتركز أساسًا على جوانب معينة من الدراسة ، ولم تأخذ فى الحسبان جوانب أخرى درج الدارسون فى الحديث على اتباعها وتناولها تناولاً علميًا دقيقًا .

عرض العرب لكثير من المشكلات والقضايا اللغوية التى تندرج تحت اسم «علم المعنى» بالمفهوم الحديث ، والتى تنتظمها أعمال الدارسين المحدثين ، وإن كان هذا التناول يختلف بصورة أو بأخرى بين الفريقين فى هذه المواضيع ذاتها . وقد كانت هذه المواضيع من الكثرة بحيث يحق لنا أن نقرر أن علماء العربية قد أسهموا بدورهم فى نمو هذا العلم وتفريعه على ما سيتبين لنا فيما بعد .

ولكنهم من جانب آخر لم يلتفتوا التفاتًا كافيًا إلى جوانب أخرى من الدرس ، هى من صميم البحث فى العلم . وتتمثل هذه الجوانب فى نقطتين اثنتين ذات أهمية خاصة من وجهة النظر العلمية .

أما **النقطة الأولى** فنعنى بها أن هؤلاء القوم لم يتبينوا العلاقة بين كثير من المسائل التى تناولوها وحاولوا دراستها ، ولم يفطنوا إلى الرابطة التى تربطها بعضها ببعض ، بحيث يمكن جمعها وتصنيفها ، وتخصيص فرع معين من الدراسات اللغوية يتولى أمرها ويكرس جهده ومبادئه للنظر فيها على وجه علمى .

إنهم - بدلاً من ذلك - وزعوا هذه المسائل والقضايا على فروع منوعة وألحقوها بهذه الفروع بصورة توحي بعدم إدراك واضح لموضوعها الحقيقي وميدانها الذي تنسب إليه . لقد درسوا بعض هذه المسائل في باب **المعجمات** وما إليها من رسائل ومصنفات تعنى بتجميع الألفاظ ، وتناولوا مجموعة منها في ذلك الميدان المشهور عندهم باسم «**فقه اللغة**» ، وعرضوا المجموعة ثالثة في **علوم البلاغة** ، وهكذا ... إلخ .

وكانت النتيجة والحال هذه أن حرموا وحدة المنهج في تناول ما أتوا به من مادة . وقد كانت هذه **النقطة الثانية** نتيجة مباشرة للنقطة الأولى ، أي أن عدم إدراك العلاقات بين الجزئيات قد حال دون الوصول إلى القواعد العامة أو وجوه الشبه المشتركة التي تسوغ إفراد فرع لغوي قائم بذاته يضم شتاتها ، ويعتمد على منهج ذي أطراف متكاملة يعنى بدراستها .

من هذا الذي ذكرناه يحق لنا أن نقرر أمرين مختلفين فيما يتعلق بهذا الموضوع .

إننا نستطيع - أولا - أن نقرر أن علماء العربية كانت لهم معرفة - ومعرفة قوية - بعلم المعنى (السيمانتيك) ، إذا أخذنا في الحسبان تلك المواضيع والمسائل الكثيرة المنوعة التي عرضوا لها والتي يمكن أن تندرج تحت هذا العلم وتدخل في ميدانه على ما يرى المحدثون . ولكنا نستطيع أن نؤكد - ثانيًا - أن معرفة هؤلاء القوم بهذا العلم كانت معرفة غير شاملة ، وذلك لعدم اهتمامهم بالخواص المشتركة التي تربط هذه المسائل بعضها ببعض بحيث يخصصون لها جميعًا فرعًا لغويًا مستقلاً ، كما فعلوا في الأصوات والصرف والنحو ، وبحيث يخضعونها جميعًا لإطار تفكيري واحد يكسبها صفة التكامل والانتماء إلى ميدان معين .

وليس يناقض ما قررنا تفوقهم في تأليف المعجمات وصناعتها ، على فرض القول بأن هذا التأليف وتلك الصناعة يمثلان فرعًا لغويًا ذا كيان خاص ومنهج أو

مناهج حددوها وعينوها بالفعل . ذلك لأن الدراسات المعجمية لا تمثل فى حقيقة الأمر إلا جانبًا واحدًا فقط من جوانب السيمانتيك فى بعض الآراء ، ولا تمثل شيئًا من هذا العلم على ما يراه آخرون . أضف إلى هذا أن الدراسة المعجمية عند العرب نحت نحوًا أحاديًا فى تحليل المادة ومناقشتها ، إذ قد درجت هذه الدراسة فى كثير من الحالات ، على الاهتمام الأكبر بالجانب اللفظى أو الصرفى للكلمة . وما يعرض لها من اشتقاق أو تفريع ، دون احتفال كبير بمشكلات المعنى وقضاياه .

أما علم المعانى فى البلاغة العربية فهو يمثل جانبًا مسهمًا من جوانب السيمانتيك بمعناه الحديث ، وإن كان البحث فى هذا العلم العربى قد اتسم بسمتين لا يأخذ بهما البحث المعاصر فى هذا الميدان .

السمة الأولى : تبدو فيما سار عليه علماء البلاغة العربية - باستثناء عبد القاهر الجرجانى ومن لف لفه - من تصنيف أنماط التراكيب على أسس منطقية وأخرى لغوية ، منتهين من ذلك إلى مناقشات مبالغ فيها انتهت بأحكامهم وقواعدهم إلى الصعوبة والتعقيد ، حتى لتجد نفسك فى حاجة إلى بليغ أديب (ولكن من طراز آخر) يفسّر لك أعمالهم وأفكارهم .

أما السمة الثانية : فتتمثل فى أن دراسة علم المعانى عندهم كانت ذات هدف خاص يسعون نحو تحقيقه . ونعنى بهذا الهدف الجرى وراء الكشف عن تلك القوانين التى تضمن الجودة والسمو فى التعبير ، والارتفاع بالكلام عن مستوى كلام العامة أو مستوى الصحة المطلقة التى تخلو - فى نظرهم - من المزية والفضل .

أما السيمانتيك فيعنى بالتراكيب وما تتضمنه من مشكلات لغوية خاصة بالنظم وقواعده ، دون التفريق بين مستوى وآخر ، ودون قصر الدراسة على نمط من الأسلوب أو التعبير أو الاكتفاء به . إن وظيفة السيمانتيك وظيفة عامة تُعنى بالكلام الإنسانى على اختلاف ضروبه ومستوياته .

على أن هذه السمات فى دراسات المعنى عند العرب يمكن قبولها إذا أخذنا فى الحسبان غزارة المادة التى أتوا بها فى هذا الباب ، وتنوع المسائل والقضايا التى حفلت بها آثارهم وأعمالهم الجليلة ، كما يحمد لهم اهتمامهم بالجيّد من الكلام فى إطار مقامه وظروف حاله .

ولقد سارت الدراسة فى هذه السبيل فى مسارات واتجاهات مختلفة ، فاتخذت مجموعة من المسائل طريقًا وانضمت إلى فروع منوعة من الدراسات اللغوية والأدبية ، كما تبعت طائفة أو طوائف أخرى منهجًا يختلف أو يتفق - فى قليل أو كثير - مع مناهج البحث فى الطوائف الأخرى ، على ما سيتبين لنا فى السطور التالية .

الاتجاه الأول : يبدو أن الدراسة فى ميدان المعنى اتجهت أول ما اتجهت نحو الألفاظ ومشكلاتها . فقد حرص الناس فى القديم على التقاط الألفاظ أو مجموعات منها ، ومحاولة تصنيفها وبيان معانيها بصورة أو بأخرى ، على نحو ما جرى فى تلك الرسائل الصغيرة والمصنفات التى كانت تعنى بجمع الألفاظ الخاصة بالموضوع الواحد ، كالرسائل التى صنعت فى المطر والإبل والشاه ... إلخ . ، وكما ظهر كذلك فى كتب الغريبين : غريب القرآن الكريم وغريب الحديث الشريف .

ويمكن أن يلحق بذلك - من حيث المنهج لا التاريخ - ما قام به علماء الأصول ورجال التفسير فيما بعد من التوجه نحو مصطلحات إسلامية معينة وردت فى القرآن والحديث والعمل على شرحها وتفسيرها بصورة قد تتحد أو تتعدد وفقًا لوجهة النظر الخاصة التى يتبناها هذا الفريق أو ذاك من رجال الأصول والتفسير .

وربما كان هذا النهج الأصولى أو التفسيرى مقدمة لعنايتهم بالألفاظ فيما يتعلق بمجال استعمالها ، من حيث تعميم المعنى أو تخصيصه ، أو توسيعه وتضييقه أو مجرد تحويل المعنى إلى معنى آخر ، بسبب الاستعمال والعرف . وقد حفلت

كتب فقه اللغة بالأمثلة الكثيرة لهذا النوع من البحث ، كما يبدو ذلك واضحًا فى «الصاحبى فى فقه اللغة» لابن فارس و «المزهر» للسيوطى .

فمثال التخصيص بعد التعميم ما نقله صاحب المزهر عن الجمهرة ، وهو قوله : «رَثُّ كل شىء : خسيسه وأكثر ما يستعمل فيما يلبس أو يفترش» . ومثال التعميم بعد التخصيص قوله : «رفع عقيرته» أى صوته . وأصل ذلك أن رجلا عقرت رجله فرفعها وصاح . فقيل بعدُ لكل من رفع صوته : «رفع عقيرته» . أما التحويل فيظهر فى المجاز المرسل .

وتوج هذا الاتجاه الخاص بالألفاظ وجمعها ومشكلاتها بظهور المعجمات التى كان الغرض الأول منها جمع الثروة اللفظية خوفًا عليها من الضياع . ولكن لم يلبث الأمر حتى اتسعت هذه الحركة المعجمية وظهرت معجمات قامت بالغرض الأصلى خير قيام ، وأضافت إلى ذلك الاهتمام بقضايا أخرى تتعلق بالألفاظ واستعمالاتها ومعانيها المختلفة ، مع توضيح كل ذلك بالمثال والشاهد . ويظهر هذا المنهج بوجه خاص فى الموسوعة العربية المسماة «لسان العرب» .

وهكذا نجد هذا الاتجاه الأول ذاته ينتظم ثلاثة أساليب من دراسة الألفاظ ومشكلاتها : أسلوب يتمثل خير تمثيل فى المعجمات وما إليها من رسائل ومصنفات خاصة بمواضيع معينة ، وأسلوب ثان يمكن أن نطلق عليه «دراسة المصطلحات» الشرعية والدينية منها بوجه خاص . أما الأسلوب الثالث فالأحرى به أن يدخل فى إطار الدراسات الخاصة بـ «تطور المعنى» ونعنى بذلك اختلاف وجوه الاستعمال من حيث التعميم والتخصيص أو تحويل المعنى بسبب التطور أو التغير الذى يلحق مدلولات الألفاظ . وكله مقبول وصحيح ، وإن كان الأولى إخضاعها جميعًا لأسلوب واحد أو منهج واحد فى الدرس والتحليل ، حتى تكتمل الصورة ويصبح العمل بناءً متكاملاً .

الاتجاه الثانى : وجه علماء العربية اهتمامهم نحو طوائف معينة من الألفاظ ، لأسباب تتعلق بصورها اللفظية أو معانيها أو بهذين الجانبين كليهما . فنظروا فى الترادف والمشترك اللفظى والتضاد والمجاز ، ووسعوا الدراسة فى هذه الأبواب ، حتى إن بعضهم ألف كتبًا مستقلة فيها ، مجتمعة أحيانًا ومنفردة أحيانًا أخرى . من هذه الكتب ما ألفه المبرد بعنوان : «ما اتفق لفظه واختلف معناه» حيث يعرض فيه لأمثلة من هذه الطوائف التى يصنفها بطريقته الخاصة فى مقدمة هذا الكتاب فيقول :

«من كلام العرب اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ، واختلاف اللفظين والمعنى واحد واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين» .

ومنها كذلك كتاب «الأضداد» لأبى بكر بن الأنبارى الذى يستهل كتابه هذا بقوله : «هذا كتاب ذكر الحروف التى توقعها العرب على المعانى المتضادة فيكون الحرف منها مؤديًا عن معنيين مختلفين» . وألف مجد الدين الفيروزابادى صاحب القاموس كتابًا فى الترادف سماه «الروض المسلوف فيما له اسمان إلى ألوف» ، كما ألف آخرون كتبًا تستقل بالبحث فى الألفاظ المترادفة الخاصة بالموضوع الواحد ، منهم ابن خالويه الذى ألف كتابًا فى أسماء الأسد وكتابًا فى أسماء الحية . ولصاحب القاموس المذكور كتاب فى أسماء العسل أسماه «ترقيق الأسل فى أسماء العسل» .

والملاحظ على كل حال أن هذه الطوائف من الألفاظ قد خضعت لمناهج من البحث مختلفة ووزعت دراستها أو دراسة بعضها على أكثر من فرع من فروع التفكير اللغوى . فبينما تحفل كتب فقه اللغة بالترادف والمشترك والتضاد نرى للمجاز موضعًا أو مواضع فى علوم البلاغة وفى فقه اللغة كذلك . كما تعرض كتب الثقافة العامة أو - بالأحرى - كتب البيان العربى لهذه الموضوعات أو بعضها على وجه من الوجوه ، على نحو ما جاء فى «البيان والتبيين» للجاحظ .

أما النظر العلمي الدقيق فيوجب ضم هذه الموضوعات بعضها إلى بعض ونسبتها جميعًا إلى فرع لغوى معين هو «علم المعنى» أو «السيمانتيك» سواء أعددته فرعًا من فقه اللغة أم حسبته يمثل جنبًا من جوانب علوم البلاغة ، كما يوجب مناقشتها تحت عنوان واحد هو ما أسماه بعض الدارسين «المعنى المتعدد» . وإنما كانت هذه الوحدة في منهج المناقشة لاشتراك هذه الموضوعات في سمة عامة واحدة ، هي التعدد . وقد يكون التعدد في الألفاظ فقط كما في الترادف أو في الألفاظ والمعنى كما في المشترك والتضاد أو في المعنى فقط كما في المجاز .

الاتجاه الثالث : عرض علماء العربية لعلم المعنى بوجه من الوجوه أو بصورة من الصور عند مناقشتهم لموضوع مشهور في بحوثهم هو «الاشتقاق» . والاشتقاق عندهم ذو صور مختلفة وأنماط متنوعة . اختلفوا في تحديد كل صورة ونمط منها ، بسبب اختلافهم في المصطلحات التي أطلقوها على هذه الصور والأنماط . وبسبب الخلط بين صورة وأخرى .

وأشهر أنواع الاشتقاق على الإطلاق ضربان رئيسيان . الضرب الأول الاشتقاق الصغير أو الأصغر . وعرفه صاحب التسهيل (على ما جاء في المزهر جـ١ ص٣٤٦) : أنه «أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية وهيئة تركيب لها ، ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة ، لأجلها اختلفا حروفًا أو هيئة ، كضارب من ضرب وحَذِرٌ من حَذِرَ» .

وأغلب ما يكون هذا الضرب من الاشتقاق في المشتقات السبعة المعروفة وهي اسم الفاعل واسم المفعول واسما الزمان والمكان ... إلخ . وقد ركز البحث في هذا الضرب في علم الصرف على ما هو معروف ومشهور .

وقد يلحق بهذا الضرب نوعان فرعيان :

(أ) يتمثل فى قرابة صيغة وتصاريفها من المادة الواحدة لصيغة أخرى وتصاريفها من المادة ذاتها . وهذا النوع كثير . منه ما رواه السيوطى (فى المزهر جـ١ ص٣٥٣ عن أبى بكر الزبيدى فى طبقات النحويين) قال : «سئل أبو عمرو بن العلاء عن اشتقاق الخيل فلم يعرف . فمر أعرابى محرم فأراد السائل سؤال الأعرابى ، فقال له أبو عمرو : دعنى فإنى ألطف بسؤاله وأعرف فسأله . فقال الأعرابى : استفاد الاسم من فعل السير . فلم يعرف من حضر ما أراد الأعرابى . فسألوا أبا عمرو عن ذلك ، فقال : ذهب إلى الخيلاء التى فى الخيل والعجب ، ألا تراها تمشى العَرَضْنَة ، خيلاء وتكبرًا ؟» .

ومنه كذلك (المزهر ١/٣٥١) قولهم : «شجرت فلانًا بالرمح ، تأويله جعلته فيه كالغصن فى الشجرة . وقولهم للحلق وما يتصل به شجْر ، لأنه مع ما يتصل به كأغصان الشجرة . وتشاجر القوم ، إنما تأويله اختلفوا كاختلاف أغصان الشجرة وكل ما تفرع من هذا الباب فأصله الشجرة» .

وهذا النوع الفرعى يبدو أنه يدخل فى باب ما سماه ابن جنى الاشتقاق الصغير أو الأصغر وهو باب مشهور كثير الأمثلة فى كتبهم . ويقترح بعضهم (وهو الأستاذ عبد السلام هارون فى مقدمة كتاب «الاشتقاق» لابن دريد تسميته بالاشتقاق الكبير ، وقد ألفت فيه كتب مستقلة منها «كتاب الاشتقاق» لابن دريد ، ولنا أن نعد منها كذلك «مقاييس اللغة» لابن فارس .

(ب) وهذا النوع الفرعى الثانى «يقصد به انتزاع كلمة من أخرى بتغيير فى بعض أحرفهما مع تشابه بينهما فى المعنى واتفاق فى الأحرف الثابتة وفى مخارج الأحرف المتغيرة وذلك نحو جثا وجذا ، وبعثر وبحثر ، ومكان شأس وشأز»[1].

---

(١) الأستاذ عبد السلام هارون فى مقدمة كتاب «الاشتقاق» لابن دريد ص٢٨ . نقلا عن الاستاذ عبد الله أمين فى كتابه «الاشتقاق» .

وهذا النوع ضمنه ابن جني بابًا واسعًا سماه «تعاقب الألفاظ لتعاقب المعاني» ، وهذا الباب على أضرب عنده ، منها هذا النوع ويقصد به أن «تتقارب الحروف لتقارب المعاني» ويمثل له بقوله تعالى : ﴿ألم تر أنا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم أزا﴾ أي تزعجهم وتقلقهم . فهو عنده «في معنى تهزهم هزًا والهمزة أخت الهاء ، فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين . وكأنهم خصوا هذا المعنى بالهمزة لأنها أقوى من الهاء وهذا المعنى أعظم في النفوس من الهز ، لأنك قد تهز ما لا بال له كالجذع وساق الشجرة ونحو ذلك»[1] .

وقد يسمي بعضهم هذا النوع بالاشتقاق الكبير ، منهم الأستاذ عبد الله أمين في كتابه «الاشتقاق» .

الضرب الرئيسي الثاني للاشتقاق : هو ما سماه ابن جني بالاشتقاق الكبير أو الأكبر . وقد عرفه بقوله : هو «أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثة فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحدًا ، تجتمع التراكيب الستةُ وما يتصرف من كل واحد منها عليه وإن تباعد شيء من ذلك عنه رُدَّ بلطف الصنعة والتأويل إليه»[2] . ويمثل لذلك بأمثلة كثيرة منها : «ك ل م - ك م ل - م ك ل - م ل ك - ل ك م - ل م ك» . وعقد هذه التقاليب الستة على معنى «القوة والشدة» .

وهذا الضرب الثاني برع فيه ابن جني براعة فائقة وادعى أنه من ابتكاره ، فيقول : «هذا موضع لم يسمه أحدٌ من أصحابنا ، غير أن أبا علي رحمه الله كان يستعين به ويخلد إليه ... لكنه مع هذا لم يسمه ، وإنما كان يعتاده عند الضرورة ويستريح إليه ويتعلل به وإنما هذا التقليب لنا نحن» . وقد اقترح الأستاذ عبد الله أمين تسمية هذا الضرب «بالاشتقاق الكبار» (بضم الكاف وتخفيف الباء) .

---

(١) الخصائص لابن جني ٢/١٤٦ .

(٢) ابن جني المرجع السابق ص ١٣٤ - ١٣٥ .

والحق أن فكرة التقليب ترجع إلى الإمام الأكبر الخليل بن أحمد على ما جرى عليه العمل فى كتابه «العين» ، غير أن ابن جنى طور هذا المبدأ وقتقه بأن ربط هذه التقاليب اللفظية بمعنى واحد تجتمع كلها عليه بوجه أو بآخر ، وربما كانت التسمية «بالاشتقاق الكبير أو الأكبر» من صنعه وحده ، كما قرر هو نفسه .

ومن هذا الذى مرّ نرى أن الاشتقاق عندهم موضوع متشعب الأطراف موزعة مباحثه بين علوم لغوية مختلفة ، أهمها الصرف وفقه اللغة بالمعنى التقليدى . كما نرى أنه درس لأغراض مختلفة ومناهج متباينة .

ووجه الحق فى الموضوع أن الضرب الرئيسى الأول من الاشتقاق موضعه الصرف كما فعلوا هم أو فعل أكثرهم . أما الفرعان المنبثقان عن هذا الضرب نفسه وكذلك الضرب الرئيسى الثانى (الاشتقاق الكبير أو الأكبر) فمكانها جميعًا علم المعنى أو السيمانتيك ، على أساس أنها دراسة تعنى بتصاريف الكلمة وما ينشأ عن ذلك من معان جزئية أو محاولة ربط هذه التصاريف كلها بمعنى أساسى واحد . والأولى بهذا النوع من البحث أن ينظر إليه فى إطار علم السيمانتيك التاريخى historical semantics ، إذ المفروض هنا أن يقوم الباحث بتتبع الصيغ على فترات الزمن المختلفة ليقف على ما أصابها أو أصاب بعضها من تطور أو تغير فى مدلولها . ولكن هذه النظرة التاريخية لم يتنبه لها علماء العربية ، وركزوا جهودهم على فكرة التصريف والتقاليب اللفظية مع افتراض وجود أصل دلالى لها جميعًا ، دون الالتفات إلى ما قد يكون هناك من معان جزئية تختلف فيها هذه الصيغ بعامل الزمن والتطور الطبيعى للغة .

على أن هناك عالمًا مشهورًا – هو أبو حاتم أحمد بن حمدان الرازى – قد حاول هذه المحاولة التاريخية وإن كان على نطاق ضيق فى كتابه الموسوم «بالزينة» بالإضافة – بالطبع – إلى مجهوده الواضح فى الفكرة الاشتقاقية ، كما فعل الآخرون .

الاتجاه الرابع : أما علم المعانى فى البلاغة التقليدية فهو يمثل ركنًا مهمًا من أركان علم المعنى أو السيمانتيك ، وبخاصة إذا أخذنا فى الحسبان طريق عبد القاهر الجرجانى فى مناقشة النظم وفكرته ، إن دراسة المعنى على مستوى الجملة أو التراكيب (على نحو ما فعل العرب فى علم المعانى) تحتل الآن قدرًا كبيرًا من الاهتمام من المشتغلين بالسيمانتيك ، بل إن بعضهم خصص لهذه الدراسة مستوى معينًا من هذا العلم سماه «علم المعنى النحوى» syntactic semantics فى مقابل «علم المعنى المعجمى lexical semantics وهو الخاص بدراسة المعنى على مستوى الكلمة المفردة .

ولكن ليس يغيب عن بالنا أن غالبية البلاغيين العرب انصرفوا فى معظم أعمالهم فى هذا الميدان إلى المناقشات اللفظية التى تتعلق بأنماط الجمل وصنوفها ، مهملين بذلك الهدف الأسمى ، وهو محاولة الكشف عن المعانى المختلفة التى يصير إليها الأمر نتيجة اختلاف قواعد النحو وأحكامه من تقديم وتأخير أو زيادة أو نقص فى الجملة أو العبارة . وقد قام بهذا العمل الأخير الشيخ الهمام عبد القاهر الجرجانى عند مناقشته لفكرة النظم . وكان بذلك رائدًا فى مجال «علم المعنى» أو السيمانتيك حتى إننا لنستطيع ربط أعماله بما يجرى فى الدرس اللغوى الحديث فى هذا الحقل .

وليس يفوتنا فى هذا المقام أن نشير إلى أن علماء البلاغة العربية على وجه الخصوص تناولوا نقطتين أخريين لهما ارتباط بعلم المعنى : أولاهما : قضية التنافر والتلاؤم فى الحروف المكونة للكلمة واتساق هذا التأليف مع المعنى حسنًا وقبحًا . الثانية : محاولة العمل على ربط أصوات الكلمات بمعانيها أو ما يعرف حديثًا بمحاكاة الأصوات ، أى تأليف الكلمات من أصوات توحى معانيها أو تعبر عن الأحداث المشار إليها بهذه الكلمات . وهذه النقطة الثانية تكون موضوعًا دراسيًا ذا أهمية خاصة عند بعض الدارسين فى علم المعنى والنقد الأدبى على سواء .

وفى إيجاز موجز نقول : لا يستطيع منصف أن ينكر ما للعرب فى القديم من إدراك ووعى بقضية المعنى على مستوى المفردات أو التراكيب كما ، لا يستطيع إنكار جهودهم الواضحة فى هذه السبيل المتمثلة فى غزارة المادة وتنوعها وكثرة أنماطها وصنوفها .

ولكن هذه النظرة المنصفة أيضًا تلاحظ أن هذه الأعمال المشكورة جاءت موزّعة متناثرة هنا وهناك فى مجالات من الدرس اللغوى مختلفة ، بحيث يضطر الدارس أو الباحث إلى أن يطوّف من موقع إلى آخر ، ويحاول لملمة جزئيات أو عناصر الموضوع المعين ، حتى يحظى بضالته . وكان الأولى بهؤلاء القوم أن يلتفتوا إلى ما بين هذه الجزئيات والعناصر من ارتباط أو تشابه فى الخواص الكلية ، وضمها بعضها إلى بعض فى صورة متكاملة . وبهذه السبيل كان فى الإمكان الوصول – فى سهولة ويسر – إلى تأسيس علم أو مستوى لغوى له كيانه وموقعه الخاص فى حقل الدراسات اللغوية ، كما صنعوا بالفعل مع مستويات أخرى ، كالصرف والنحو والبلاغة .

ومع هذا كله لا يسعنا فى هذا المقام إلا أن نسجل بكل الاعتزاز والتقدير ما رأوه وأدركوه ببصيرة نافذة من عوامل وضوابط بوصفهما قِوام النظر والتفسير والتحليل للمعنى وتوضيحه وتقييمه من حيث الصحة والخطأ ومن حيث الجودة والامتياز أو الضعف وسوء القصد . تتمثل هذه العوامل والضوابط مجتمعة فيما سمّوه «مطابقة الكلام لمقتضى الحال» . وهذه النقطة المهمة تجرنا حتمًا إلى ذكر شىء عن مفهومهم لهذه «الحوكمة» التى يعبّر عنها فى الدرس اللغوى «بالسياق» .

السياق عند العرب :

يشكل السياق مبدأ مهما فى الدرس اللغوى ، قديمه وحديثه على سواء ، وإن اختلفت درجة الاهتمام به من حيث الزمان ومناهج البحث فى اللغة . والسياق بمثابة العنصر الفاعل فى توضيح الكلام ، بل فى صحته والوصول به إلى

درجة القبول فى مبناه ومعناه . ومعنى ذلك أن عدم الاهتمام به وأخذه فى الحسبان ، قد يميل الكلام إلى مجرد ضوضاء تلقى فى الهواء .

وقد جرى العرف فى الحديث على النظر فيه من جانبين ، سّمى أحدهما «السياق اللغوى» أو سياق المقال linguistic context ، والثانى «السياق غير اللغوى أو سياق الحال» non - linguistic context . والمقصود بالأول وضع لثبات الكلام من حيث المؤامة والتآلف أو اللزوم ، بالنظر فيما بينها من ارتباط وموقعية وصلاحية هذه اللبنة أو تلك فى موضعها بالنسبة لما يسبقها ويلحقها من لبنات . ويتمثل الثانى فى الظروف والملابسات الاجتماعية التى تلفّ الكلام فى الموقف المعين الذى يلقى فيه . وهذه الظروف والملابسات تشكل فيما بينها وحدة متكاملة يشار إليها عادة بالمصطلح الإنجليزى context of situatian أو المقام باللغة العربية .

أهم هذه الظروف والملابسات : الكلام منطوقا أو مكتوبا – المرسل (نطقا أو كتابة) والمستقبل والعلاقة بينهما – الزمان – المكان وما فيه ومن فيه . فمراعاة هذه العناصر مجتمعة على قدر كبير من الأهمية ، إذا كان للكلام أن يحرز فائدة أو منفعة أو يفى بغرضه الذى أنشئ من أجله أو أريد له . وهذه المراعاة هى الموسومة عند علماء العربية بمطابقة الكلام لمقتضى الحال» .

ومن البديهى أن يهتم أى لغوى محترف ذى خبرة ودراية بالسياق اللغوى (سياق المقال) ، ذلك أن مسئولية هذا اللغوى تتركز فى الأساس على النظر الثاقب فى البناء (النص) وفى طرائق تشكيله من حيث الاتساق والمؤامة بين وحداته المكونة من صحة فى الاختيار والموقع والربط والإعراب (فى اللغات المعربة) . وهذا بالفعل ما جرى ويجرى بين الثقات العارفين من اللغويين هنا وهناك بقطع النظر عن الزمان والمكان ، وإن كان هذا الاهتمام يُنسب بصورة أوثق وألزم إلى من يعرفون «بالنحاة» . ومن هنا ، لم يقف بعض اللغويين عند هذا السياق اللغوى وقفة خاصة

لبيان أبعاده وشرح إجراءات العمل به ، إذ هو معلوم بالضرورة ، وهو أيضا مسئوليتهم الأولى والأخيرة فى صنعتهم هذه الموجهة فى الأساس إلى التراكيب .

أما السياق «غير اللغوى» (سياق الحال أو المقام) فقد نال حظا كبيرا واهتمام واسعا بين كثير من اللغويين فى العصر الحديث . ويقال إن صاحب فكرته هو الأنثروبولوجى اللغوى «مالينوفسكى» ، وسار على هديه الكثيرون ، ومن أهمهم «فيرث» صاحب مدرسة لندن اللغوية . والحق أن «فيرث» له فضل تعميق هذا المبدأ وتوسيع جوانبه ، والالتزام بتطبيقه فى كل أعماله ، حتى ليكاد ينسب إليه ، كما لو كان هو مبدعه ورائد العمل به .

والمهم فى هذا المقام أن نقرر بكل ثقة واطمئنان أن لعلماء العربية منذ القديم معرفة واثقة وإدراك عميق بالسياق ، بجانبيه اللغوى وغير اللغوى ، من حيث النظر والتطبيق على حدّ سواء .

والرأى عند العارفين أن العبارة المشهورة «مطابقة الكلام لمقتضى الحال» تتضمن بل تفصح عن الجانبين معا ، إذ إن معناها العميق أنه لا إحراز لمنفعة أو إدراك لمعنى الكلام ، ما لم يكن هذا الكلام منظوما ومؤلفا على وجه يطابق الحال . فالنظم والتأليف على طريقة مخصوصة رعاية للسياق اللغوى ، وملاءمته «للحال» رعاية للسياق غير اللغوى ، و «المقتضى» هو الرابط والجامع بينهما وحدة متكاملة أو بناء ذا كيان مخصوص .

وهذا أيضا هو ما يفهم صراحة من المقولة العربية المشهورة «لكل كلمة مع صاحبتها مقام» . فالمصاحبة تعنى المواءمة والملاءمة بين الكلم فى الجملة أو العبارة ، وهذا نص فى رعاية سياق المقال أو السياق اللغوى ، ومناسبة هذا التلازم والتآخى للمقام تنصرف فورا إلى الاعتداد بسياق الحال أو السياق غير اللغوى .

والرأى عندنا أن عبد القاهر الجرجانى فى طرحه فكرة النظم التى شغلته وشغلت اللغويين العرب من بعده ، لم يقتصر اهتمامه (على ما يظن بعضهم) على سياق المقال ، بإشاراته المتناثرة هنا وهناك فى كتاب «دلائل الإعجاز» إلى وجوب رعاية التآخى والتآلف بين لبنات أو مكونات الكلام ، بل تعدّى هذه النظرة الضيقة إلى إكمال معيار الإبانة وإحراز المتعة بتطبيق هذا الكلام على مقتضى المقام بمراعاة سياق الحال . وهذا الذى نقول هو ما تنطبق به أكثر من عبارة فى كتابه ، منها تلك العبارة اليسيرة نظما وشكلا العميقة مضمونا ودلالة : «النظم تآخى معانى النحو فيما بين الكلم على حسب الأغراض التى يصاغ لها الكلام»[1] .

وهذا فى الحق (مراعاة السياق اللغوى والسياق غير اللغوى) هو ما سار عليه النابهون من علماء العربية ، من نحاة وبلاغيين وغيرهم من المفكرين المنشغلين بصحة البناء اللغوى . وملاءمة موقعه وطلائه للبيئة الاجتماعية التى قُدر له أن يكون مناسبا بل متسقا مع خصوصيات هذه البيئة من ظروف ومناسبات تميزها من غيرها .

فالظن السائد عند غير العارفين من حسبانهم أن علماء العربية (وبخاصة النحاة) لم يلتفتوا أو لم يلتفتوا التفاتا كافيا إلى سياق المقال (السياق اللغوى) ظن مغلوط مجاوز للحقيقة والواقع . ذلك أن الاهتمام به مفهوم بالضرورة من تلك العبارات المأثورة السابقة ، ومؤكد أخذه فى الحسبان فى أعمال النحاة المحترفين وكبار اللغويين من أمثال عبد القاهر الجرجانى وكل من سار على نهجه فى تطبيق فكرة «النظم» ، كما شرحها صاحبها ، وكما تفصح به بكل جلاء ووضوح عباراته المتناثرة هنا وهناك فى أعماله ، كتلك العبارة الموجزة التى سجلناها سابقا .

والملاحظ على كل حال ، أن البلاغيين من علماء العربية أكثر وضوحا وأفصح بيانا فى هذا الشأن من النحاة ، وفاء بأهداف صنعتهم وبغية الوصول بها إلى مرتبة

---

(١) دلائل الإعجاز للجرجانى - ص٢ - طبع المنار - د.ت .

تفوق صنعة النحاة الخلّص ، وتجاوز مرتبة الصحة المطلقة للكلام التى انشغل وينشغل بها هؤلاء النحاة .

ومع ذلك لا نعدم أن نعثر على إشارات أو نصوص متناثرة فى أعمال النحويين ومن لفّ لفّهم ، تشير بوضوح إلى أهمية السياق اللغوى وأخذه فى الحسبان . يقول «ابن الأنبارى» ، مبطلا حجة منكرى التضاد ومثبتا حقيقته .. «إن كلام العرب يصحح بعضه بعضا ويرتبط أوله بآخره ، ولا يعرف معنى الخطاب منه إلا باستيفائه واستكمال جميع حروفه ، فجاز وقوع اللفظة على المعنيين المتضادين، لأنها يقدمها ويأتى بعدها ما يدل على خصوصية أحد المعنيين دون الآخر ، ولا يراد بها فى حال التكلم والإخبار إلا معنى واحد . فمن ذلك قول الشاعر :

كـــل شـــىء مـــا خـــلا الموت جـــلـــل

والـــفـــتـــى يســـعـــى ويـــلـــهـــيـــه الأمـــل

فدل ما تقدم قبل «جلل» وتأخر بعده على أن معناه كل شىء ما خلا الموت يسير ، ولا يتوهم ذو عقل وتمييز أن الجلل ها هنا معناه عظيم»[1] .

ومثله فى تأكيد أن النحاة لهم إدراك ومعرفة واثقة بأهمية السياق اللغوى ما سجله ابن جنى عند الكلام على تطابق «بعتُ» مبنيا للمعلوم و «بعتُ» مبنيا للمفعول فى النطق ، حيث يلجأ بعضهم إلى الإشمال (عند من يلتزم الكسرة) فى صيغة المفعول ، لمنع اللبس ، وبعضهم لا يبالى بالالتباس ، يقول ابن جنى فى ذلك : «ومنهم من يدع الكسرة ولا يبالى بالالتباس» ثم يعلل هذا الصنيع ، فيقول : «ولم يعبئوا بالالتباس ، لأنهم قد يصلون إلى إبانة أغراضهم بما يصحب الكلام مما يتقدم قبله أو بعده ، وبما تدل عليه الحال» . ويستمر ابن جنى فى تأكيد دور السياق

---

(١) ابن الأنبارى - كتاب الأضداد - طبعة الكويت - ص١ .

اللغوى فى إبانة المقصود وفهم الكلام ، فيقول : «ألا ترى أنك تقول فى تحقير (تصغير) «عمرو» عمير ، وكذلك تقول فى تحقير «عمر» ، وكلاهما مصروف فى التحقير ، وهذا باب واسع . وإنما تعتمد فى تحديد الغرض فيه بما يصحب الكلام من أوله أو آخره ، أو بدلالة الحال ، فإن لها فى إفادة المعنى تأثيرا كبيرا ، وأكثر ما يعتمدون فى تعريف ما يريدون عليها»[1] .

وهكذا نرى أن المشتغلين بالنحو وقضاياه لم يهملوا ألبتة السياق اللغوى ، وإن لم يقفوا عنده بتفصيل أبعاده بنظر مستقل ، أو بتسجيل صنوف الكلام وعباراته التى تناسب هذا المقام (السياق غير اللغوى) أو ذاك ، كما فعل البلاغيون . ذلك لأن النحاة منذ البدء منشغلون بالطبع والصنع بكيفيات تأليف الكلام ونظمه (السياق اللغوى) ، دون كبير التفات إلى ربط هذه الكيفيات وتنوعاتها بالمقام أو الحال (السياق غير اللغوى) وتنوعاته وصنوفه . إن النحاة - بحكم الصنعة - مشغولون بالصحة المطلقة للكلام ، فى حين أن البلاغيين على درجة فائقة من الاهتمام بالجودة أو الامتياز للكلام ، ولا يكون ذلك فى نظرهم إلا بمراعاة مقتضى الحال ، المتمثلة دائما فى مطابقة الكلام للمقام .

والقول بالنسبة لموقف النحاة من السياق غير اللغوى (سياق الحال أو المقام) يشبه موقفهم من السياق اللغوى . لقد اهتموا بسياق الحال وأشاروا إليه وإلى أهمية دوره فى فهم الكلام ، وإن لم يرق هذا الاهتمام إلى درجة ما صنع البلاغيون فى هذا الشأن . ودليل هذا الاهتمام ما صرح به ابن جنى أكثر من مرة فى النص الذى سجلناه سابقا . وأهم منه - فى رأينا - ما نلاحظه من توظيف سيبويه للمصطلح «الحال» ، والاعتماد عليه فى تفسير الكلام فى أكثر من موقع ، وبخاصة عند معالجته لمسائل الحذف والاستتار . من ذلك مثلا قوله : «.. إذا رأيت حلا متوجها وجهة

---

(١) المنصف شرح ابن جنى لكتاب «التعريف» للمازنى - ص٢٧٩ .

الحاج ، قاصدا فى هيئة الحاج فقلت : مكة ورب الكعبة ، حيث زكنت (ظننت ظنا فى هيئة اليقين) أنه يريد مكة ، كأنك قلت : يريد مكة والله»[1] . فسيبويه هنا قد اعتمد فى تفسير المحذوف (يريد) على حال الرجل وهيئته من ملبس واتجاه سيره .

وحقيقة الأمر أن مراعاة المقام أو الحال context of situation فى فهم الكلام وتفسير معانيه مبدأ علمى مقرر عند العرب على اختلاف تخصصاتهم ومسئولياتهم ، منذ أزمان قديمة تسبق معرفة الأوربين به بقرون عديدة . لقد أشار إليه الخليل وسيبويه وابن هشام من النحاة وغيرهم من رجال التفسير والحديث ، وعلى القمة من كل هؤلاء رجال البلاغة الذين اتخذوا هذا المبدأ معيارا أساسيا فى التعامل مع بضاعتهم المتمثلة فى وجوب التعادل والتوازن بين الكلام من هيئة وبناء والمقام أو الحال الذى يلقى فيه هذا الكلام ، أو يصنع من أجله . وانتهوا من ذلك كله إلى وضع قاعدتهم المشهورة وجوب «مطابقة الكلام لمقتضى الحال» ، بوصف هذه القاعدة أساس الحكم على الكلام من حيث كفايته فى أداء الغرض وإحراز المنفعة .

ويروى أن من أوائل من أدرك أهمية المقام وضرورة الأخذ به «بشر بن المعتمر» فى صحيفته ، إذ يروى عنه الجاحظ أنه قال : «والمعنى ليس يشرف بأن يكون من معانى الخاصة وكذلك ليس يتضع بأن يكون من معانى العامة . وإنما مدار الشرف على الصواب وإحراز المنفعة مع موافقة الحال ، وما يجب لكل مقام من المقام»[2] . ويستمر «بشر» فى تأكيد مقولته هذه وتوضيحها ، قائلا : «ينبغى للمتكلم أن يعرف أقدار المعانى ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين وبين أقدار الحالات ، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما ، ولكل حالة من ذلك مقاما ، حتى يقسم أقدار المعانى على أقدار المقامات ، وأقدار السامعين على أقدار تلك الحالات»[3] .

(١) الكتاب لسيبويه - تحقيق وشرح عبد السلام هارون - جـ١ ص٢٥٧ - دار العلم ١٩٦٦م .
(٢) الجاحظ : البيان والتبيين ، جـ١ ص١٥١ - مطبعة الاستقامة ١٩٤٧م تحقيق السندوبى .
(٣) الجاحظ ، السابق جـ١ ص١٥٣ .

ويأتى «القزوينى» فيشرح بوضوح مفهوم «مقتضى الحال» ، ويبين صوره المختلفة ، فيقول : «ومقتضى الحال مختلف ، فإن مقامات الكلام متفاوته . فمقام التنكير يباين مقام التعريف ، ومقام الإطلاق يباين مقام التقييد ، ومقام التقديم يباين مقام التأخير ، ومقام الذكر يباين مقام الحذف ، ومقام القصر يباين مقام خلافه ، ومقام الفصل يباين مقام الوصل ، ومقام الإيجاز يباين مقام الإطناب والمساواة ، وكذا مقام الذكى يباين مقام الغبى»[1] .

ولا ننسى فى هذا المقام أن نشير إلى جهود العلمين الكبيرين «الجاحظ» و «ابن جنى» بوجه خاص فى تناولهما فكرة «المقام» بوصفه سياقا اجتماعيا يلف الكلام ويمنحه قيمته ويكسب معانيه ، إذ بدونه يصبح الكلام مجرد ضوضاء تلقى فى الهواء . تلاحظ هذا الاهتمام البالغ من هذين العبقريين فى أعمالهما ، وإن جاءت هذه الجهود متناثرة موزعة هنا وهناك فى هذه الأعمال ، الأمر الذى يحتاج من الباحث فضل وقت وكبير جهد ، حتى يستطيع تقديم صورة أمينة لما صنع الرجلان فى هذا الشأن . ومن هنا ، كان الأولى تخصيص دراسة علمية مستقلة تعدل قيمة هذه الأعمال وتفى بأقدارها الرفيعة .

وظل هذا الاهتمام بالسياقين (اللغوى وغير اللغوى) مبدأ مقررا فى النظر والتطبيق على فترات الزمن المختلفة ، من البدء حتى العصور الحديثة ، فى مجمل أعمال البلاغيين . من ذلك مثلا ما صرح به الشيخ أحمد المراغى فى كتابة «علوم البلاغة» ، يقول : «المقام أو الحال هو الأمر الذى يدعوه (المتكلم) إلى أن يورد كلامه على صورة مخصوصة تشاكل غرضه . وتلك الصورة المخصوصة التى يورد عليها الكلام تسمى المقتضى أو الاعتبار المناسب . فمثلا الوعظ حال ومقام يوجب على

---

(١) القزوينى : الإيضاح فى علوم البلاغة - شرح محمد عبد المنعم خفاجى - جـ١ ، ص٨٠ - دار الكتاب اللبنانى ١٩٧٥م .

المتكلم البسط والإطناب ، حتى يبلغ كلامه أعماق قلوب المخاطبين ويبلغ منهم غاية ما يريد . وذلك البسط والإطناب مقتضى ، وإيراد الكلام على صورة الإطناب مطابقة للمقتضى[1]» .

ومن الجدير بالذكر أن فكرة المقام عند العرب يتسع مفهومها ليشمل عناصر وظواهر أخرى غير الكلام وشخوصه من مرسلين ومستقبلين . إنهم يأخذون فى الحسبان أيضا ما يصاحب هذا الكلام وما يبدو من شخوصه من حركات وإشارات جسمية وإيماءات ذات أشكال وألوان ، بوصفها جميعا عناصر فاعلة أو طلاء مميزا يمنح البناء خصوصيات تزيد من قيمته وتكمل هيئته التى ترشحه لأداء دوره فى عملية التواصل الاجتماعى على خير وجه .

يقول أبو حيان (كتاب الوزيرين ص١٤٠) بعد أن أورد حكاية من الحكايات، مبينا دور الحركات الجسمية فى منح الكلام جودته وبهاءه : «ومُلَح هذه الحكاية بنتثر فى الكتابة ، وبهاؤها ينقص بالرواية ، دون مشاهدة الحال وسماع اللفظ ، وملاحة الشكل فى التحرك والتثنى والترنح والتهادى ومد اليد وليّ العنق ، وهزّ الرأس والأكتاف واستعمال جميع الأعضاء والمفاصل» .

ويؤكد ابن جنى هذا المعنى بعبارة موجزة نظما عميقة الدلالة والمغزى ، حيث يشير إلى أن استماع الكلام وحده ، خاليا مما يكسبه الوفاء بدوره من مشاهدة ملامح الشخوص ، لا يُغنى فى مقامه ، ولا يستحق الإصغاء والإقبال عليه . يقول : «فلو كان استماع الأذن مغنيا عن مقابلة العين مجزئا عنه ، لما تكلف القائل ولا كلّف صاحبَه الإقبال عليه والإصغاء إليه ... وعلى ذلك قالوا (رب إشارة أبلغ من عبارة)» . ويستمر ابن جنى فى تأكيد أهمية المشاهدة الفعلية بين

---

(١) أحمد المراغى – علوم البلاغة – ص٥٢ – طبعة محمد مطر ١٩١٧م .

المرسل والمستقبل ، فيقول : «وقال بعض مشايخنا رحمهم الله : أنا لا أحسن أن أكلّم إنسانا فى الظلمة» .

والمعروف أن للعرب سبقا مؤكدا فى حسبان الحركات الجسمية وما يصاحبها من إشارات ، قسيمة للكلام أو نائبة عنه فى البيان والبلاغة وتوضيح القصد . ولقد اهتم الجاحظ بهذا الأمر اهتماما كبيرا ، حتى ليسوغ لنا القول بأن أفكاره فى هذا الموضوع جديرة أن تشكل دراسة علمية عميقة فى إطار النظر الاجتماعى للتواصل اللغوى وبيان العلاقة بين الكلام وحركات الشخوص وإشاراتهم فى الموقف الاجتماعى المعين ، تلك العلاقة الموسومة فى الدرس اللغوى والأدبى الحديث بالمصطلح Kinescis . ومعناه دراسة الحركات والإشارات وما إليها ، بصفتها مصاحبة أو جزءا من نظام التواصل باللغة .

فى البدء يلخص الجاحظ هذه الفكرة التواصلية الاجتماعية ودورها فى بيان المعنى بقوله : «والإشارة واللفظ شريكان ، ونعم العون هى له ، ونعم الترجمان هي عنه ، وما أكثر ما تنوب عن اللفظ» . وينتقل بعد إلى شىء من التفصيل فيقول : «وفى الإشارة بالطرف والحاجب وغير ذلك من الجوارح مرفق كبير ومعونة حاضرة فى أمور يسترها بعض الناس من بعض ، ويخفونها من الجليس وغير الجليس» - ومن هذا القبيل قول شاعرهم :

أشارت بطرف العين خيفة أهلها

إشارة مذعور ولم تتكلم

فأيقنت أن الطرف قد قال مرحبا

وأهلا وسهلا بالحبيب المتيم

ويدرج الجاحظ بعبقريته إلى مقام آخر من نوع معين من التواصل الاجتماعى ، هو «الغناء» ، فيذكر أن المغنين ليس فى وسعهم الاستغناء عن الحركة

فى أدائهم ، إذ لو فعلوا ذلك لذهب ثلثا كلامهم . يقول : «والمغنى قد يوقّع على القضيب على أوزان الأغانى ، والمتكلم قد يشير برأسه ويده على أقسام كلامه وتقطيعه . ولو قبضت يده ومنعت حركة رأسه لذهب ثلثا كلامه . ومن ذلك قول العباس بن أحنف :

فقلت لها يا فوزُ هل لى إليكم ... سبيل فقالت بالإشارة أبشر

ومن اللافت للنظر أن الجاحظ لم يفته أن يفكر فى الوسيلة الثانية من وسائل الاتصال الاجتماعى باللغة ، وهى الكلام المكتوب ، فيصف حاله وأثره ، ويقول : «القلم أحد اللسانين» ، أى أحد وسيلتى الاتصال بالكلام ، وهو (أى القلم والمراد الكلام المكتوب) «أبقى أثرا ، فاللسان (أى الكلام المنطوق) مقصور على القريب الحاضر ، والقلم مطلق فى الشاهد والغائب[1]» . وهكذا يصل الجاحظ منذ مئات السنين إلى ما رآه علماء اللغة الاجتماعيون المحدثون من التفريق بين هاتين الوسيلتين ، وهو ما يعنى أن لكل منهما حاله ومقامه المناسب له .

ولكن الجاحظ – على الرغم من هذه اللفتة الذكية – لم يشأ أن يدخل أو أن يشير إلى تفاصيل السمات اللازمة لمقام الكلام المكتوب ، وبخاصة أن هذا المقام محروم عن عنصر «النطق» ، وهو عنصر ذو أهمي بالغة فى عملية الإيصال والتوصيل . وقد راعى اللغويون المحدثون – وعلى رأسهم فيرث وحواريوه – علاج هذا الأمر (وهو غياب المقام) بوضع خطة جديدة ، من شأنها أن تعوّض هذا النقص . يقرر هؤلاء أنه فى استطاعتنا بالنسبة لهذا المقام المفقود أو الغائب (فى عرف العرب) أن نتصور أو أن ننشئ (create) مقاما أو مسرحا لغويا يناسب النصّ الذى بين أيدينا . وتصّور هذا المسرح الغائب يحتاج إلى لباقة وذكاء ، كما يحتاج إلى ثقافة

(١) البيان والتبيين للجاحظ – تحقيق عبد السلام هارون ، جـ١ ص٧٩ – ٨٠ .

واسعة . ذلك أن الأمر فى هذه الحالة يوجب علينا تعرّف ما يلف هذا النص من ظروف وملابسات : زمنه ومكانه وكاتبه وثقافة هذا الكاتب ، ومناسبة الكتابة ، والجو العام والخاص الذى يحيط بتأليف هذا النص وكاتبه .

ومعنى ذلك أننا قد نكون فى حاجة إلى استشارة علوم التاريخ والأدب والسياسة والاجتماع ، كما قد يكون من الضرورى أن نعرف شيئا عن عادات بيئة المؤلف وتقاليدها . ويمكننا فى كل الحلات أن نتصور موقفا أو مسرحا لغويا حقيقيا مستمدا تصور الدارس له من واقع المواقف الحية الموجودة بالفعل أو التى كانت موجودة فى البيئة المعينة : موقفا ملائما لهذا النص ، بوصفه وحدة من عناصره المتكاملة .

أما فقدان عنصر النطق فى الكلام المكتوب فيمكن معالجته بطريق ما يسمى بفكرة «النطق الضمنى» the implication of utterance . ومعنى ذلك أننا نعود إلى هذا النص - بعد وضعه فى مسرحه المناسب الذى تصورناه - ونحاول أداءه نطقا طبيعيا ، لا تكلف فيه ولا صنعة ، حتى لا نفقده أصالته وخواصه .

وهذا النطق الذى يقوم به الدارس فيما بينه وبين نفسه ، له شروط مهمة ، منها : أن يكون الدارس لغويا ذا خبرة ، وأن يكون متكلما قوميا بالنسبة للغة المكتوب بها هذا النص ، وأن يكون أداء النص نطقا مستوحى من أفكار النص نفسه ، وملائما للمسرح أو المقام الذى حاولنا تشكيله .

كل هذا الذى قدمناه لا يعدو أن يكون نظرة خاطفة أو لمحة سريعة فيما صنعه العرب فى القديم وطرحوه إلى الناس منذ مئات السنين فيما يتعلق بالسياق ، بجانبيه اللغوى (سياق المقال) والسياق غير اللغوى (سياق الحال) . وهذا - فى الحق - هو موقعهم فى الدرس اللغوى بعامة ، كما تشهد عليه آثارهم المشحونة بأفكار تضارع ما أتى ويأتى به المحدثون فى هذه الصناعة ، بل ربما تفوقها ، فيما لو أخذنا عامل الزمن البعيد الذى كان محروما من تلك العوامل الثقافية والفنية التى حظى بها المحدثون .

الفصل الثالث

فى الدرس الصوتى

الفصل الثالث
فى الدرس الصوتى

إنا لنلمس فى الدرس الصوتى بالذات روعة ما أتى به العرب ودقة ما توصلوا إليه من حقائق ونتائج علمية . وإنه لمن الصعب علينا فى هذا المقام أن نعرض لتفاصيل ما أتى به علماء العربية فى هذا الشأن . وسوف نقنع بتوجيه النظر نحو هذا الحقل الدراسى بإلقاء شىء من الضوء على بعض الخطوط العريضة التى تحدد أعمالهم وتميز اتجاهاتهم وخواصها الأساسية .

أما هذه الخطوط والنقاط الرئيسية التى نرى الإشارة إليها فى هذا المقام فهى :

١ - الأصالة والسبق التاريخى .

٢ - المنهج وطريقة البحث .

٣ - نماذج من الحقائق الصوتية التى خرجوا بها إلى الناس فى هذا الوقت السحيق من الزمن .

الأصالة والسبق التاريخى :

فى رأينا أن دراسة العرب لأصوات لغتهم دراسة أصيلة ، ليست منقولة فى منهجها أو طريق التفكير فيها عن غيرهم من الأمم . والقول بأنها ترجع إلى أعمال الهنود أو اليونان فى دراستهم الصوتية قول تعوزه الأدلة العلمية التى تستطيع أن تؤكد هذا الزعم أو تنفيه . على أن النظر الدقيق فى جملة ما طلع علينا به علماء

العربية فى مجال الأصوات اللغوية يحملنا على الجزم بأن هؤلاء العلماء كانوا يصدرون عن عقليتهم الخاصة وثقافتهم العربية .

فالمعروف أن نهج العرب فى دراسة أصوات لغتهم قد تم على أساس نطقى - فسيولوجى ، ناظرين إلى الخواص النطقية للأصوات ، آخذين فى الحسبان وظائف الجهاز النطقى وحركات أعضائه عند إصدار هذه الأصوات . ودليل ذلك تصنيفهم لها بحسب مخارجها ، كما هو معروف ومقرر عند الخليل وغيره . ولم يفتْهم الأخذ بهذا المبدأ الأساسى فى عملهم إلا فى صورة ثانوية ، عندما كانوا يلجأون إلى عنصر التأثير السمعى للأصوات ووقعها على الأذن ، ويظهر ذلك فى تصنيفهم للأصوات إلى ما سموها بالشديدة والرخوة ... إلخ .

ولقد جاء هذا النهج فى عمومه مخالفًا لما سلكه اليونان فى هذا المضمار ، حيث عكس هؤلاء الأخيرون طريق نظرهم ، فكان اعتمادهم الأساسى على الخاصة السمعية للأصوات ودرجات تأثيرها على الآذان ، على حين لم يعطوا الجانب النطقى الفسيولوجى إلا اهتمامًا ثانويًا غير مطرد .

أما الهنود فقد اعتمدوا فى دراساتهم على الجانبين النطقى - الفسيولوجى والسمعى كليهما ، شأنهم فى ذلك شأن العرب . ولكن هذا التشابه فى المنهج بين الفريقين - العرب والهنود - لا يعنى بالضرورة أن العرب قد اقتفوا أثرهم وقلدوهم فى عملهم هذا جملة وتفصيلاً . أضف إلى ذلك أن دراسة التفصيلات والجزئيات التى عرض لها هؤلاء وأولئك ، تشير بوضوح إلى وجود اختلافات كثيرة بين الفريقين فى المنهج وطريق البحث . وربما يظهر ذلك بصفة خاصة فى تعريف كل من المدرستين - الهندية والعربية - لتلك الأصوات الموسومة بـ «الحركات» ، لقد جاء تعريفها عند العرب مخالفًا فى الأساس لتحديدها عند الهنود . وردت تعريفات الحركة عند الهنود فى صور عامة لا تصل إلى تحديد الخواص الأساسية

للحركات تحديدًا واضحًا من ذلك قولهم مثلاً : الحركة «هي الصوت الذى يمكن أن يغنى» به ، the sound that can be sung «وهذا تعريف ربما يفيد معرفتهم بخاصة الحركات وهى حرية مرور الهواء من الفم . أما العرب فقد نصوا نصًا على خواص الحركات التى تتماز بها من الأصوات الصامتة (الساكنة) . تكلموا عن حرية مرور الهواء بصراحة كما أشاروا إلى أن الحركات كلها مجهورة . وقد أفاض ابن جنى فى ذلك عند الكلام عن الحركات الطويلة (حروف المد)[1] . كما أشار هذا الفيلسوف العربى إلى خاصة الحركات فى التركيب ، حيث قال : «إنما سميت الحركة حركة «لأنها تحرك الحرف وتقلقه» .

وليس من المغالاة فى شىء أن نقرر أن هذا التشابه المشار إليه سابقًا قد يعد من ذلك النمط الذى تشترك فيه الأمم المختلفة بحكم العوامل الثقافية وغير الثقافية ، وبحكم اتفاق العقلية البشرية فى الأساسيات التى تميز الإنسان فى كل الأصقاع والبقاع بخاصة التفكير والقدرة على النظر فى الأشياء . أما الفروق الحضارية بين بيئة بشرية وأخرى فترجع فى الواقع إلى الظروف والملابسات الخاصة التى تحيط بكل بيئة ، والتى تمكنها من القدرة على الإبداع والابتكار .

أما السبق التاريخى فذلك ما تشهد به آثارهم التى تضرب بعيدًا فى أعماق الزمان .

لا ننكر أن للهنود سبقًا معلومًا فى مجال الدراسات الصوتية (وغيرها من وجوه النظر فى اللغة) ، بل قل إنهم أسبق تاريخًا من العرب فى هذا المضمار . ولكن هذا لا ينفى بحال أن يكون العرب روادًا فى هذه السبيل ، وبخاصة إذا قارنا أعمالهم بموقف نظرائهم فى أوروبا وغيرها من بلاد العالم الواسع العريض . ولكل من الفريقين آثار غنية ظهرت واضحة بينة فى التفكير الصوتى فى جهات مختلفة من العالم فيما بعد.

(١) راجع «سر صناعة الإعراب» لابن جنى ، وكتابنا «علم الأصوات» لمزيد من البيان .

ويؤكد هذا السبق للفريقين (الهنود والعرب) معًا أقوال علماء الغرب أنفسهم . فهذا واحد منهم يقول : «لم يسبق الأوربيين فى هذا العلم (يعنى علم الأصوات) إلا قومان : «العرب والهنود» ، ويقرر فيرث أن الدراسات الصوتية نشأت فى أحضان لغتين مقدستين ، هما العربية والسنسكريتية . ومع ذلك فهذه الأقوال وغيرها لم تشر إلى أى الفريقين نقل عن الآخر أو قلّده ، وإنما تشير فقط إلى اشتراكهما فى السبق على غيرهم .

أما أمثلة السبق العلمى للعرب فكثيرة متنوعة ، نكتفى هنا بإيراد شىء يسير منها . يظهر ذلك مثلاً فى نظام «الألفباء» ونظام تأليفها . إن هذه «الألفباء» تتضمن فى تكوينها وتحديد رموزها مبادئ صوتية رائعة . لقد جاءت وفقًا لأحدث الآراء فى الدرس الصوتى الحديث التى تنص على أن أفضل الألفباءات وأكملها هى تلك التى تراعى ذلك المبدأ المشهور الآن : «رمز واحد للوحدة الصوتية الواحدة» فهناك فى هذه الألفباء رمز واحد للباء وآخر للتاء وثالث للثاء وهكذا ، مهما اختلفت مواقع هذه الوحدات فى الكلمة . والألفباء العربية - بهذا النهج - تفوق غيرها من الألفباءات قديمها وحديثها على سواء . انظر مثلاً إلى الألفباء الإنجليزية تلك الألفباء المضطربة التى يرمزون فيها بعدة رموز للوحدة الصوتية الواحدة ، فالصوت القصى الوقفة الانفجارية المهموسى (K) مثلاً يكتب مرة بالرمز [K] وأخرى بالرمز [C] كما فى نحو Cat والصوت الشفوى الأسنانى المهموس [F] يكتب مرة بالرمز [F] ومرة ثانية بالرمز [ph] كما فى نحو philosophy .

ولا يفوتنا هنا أن نذكر أن لعلماء العربية فضلاً فى تطوير الألفباء السامية التى أخذت عنها الألفباء العربية . ذلك أن الألفباء السامية كانت تشتمل على اثنين وعشرين رمزًا مجموعة فى قولهم : «أبجد هوز حطى كلمن سعفص قرشت». ولاحظ هؤلاء العلماء أن العربية جدت بها أصوات لم تقابل برموز فى هذه الألفباء

السامية ، وهى الثاء والخاء والذال والضاد والظاء والغين . ومن ثم وضعوا لها رموزها المعروفة الآن وهى مجموعة فى قولهم «ثخذ ضظغ» .

قام العرب بهذا الجهد العلمى الرائع منذ زمن طويل ، دون الاستعانة بأدوات البحث الصوتى الحديث ووسائله ، ومع ذلك جاء عملهم هذا بارعًا دقيقًا ، يحمل بين طياته دقة التفكير ودلالة السبق .

وتتابعت الجهود الصوتية فجاءت أعمال أبى الأسود والخليل بن أحمد ونصر ابن عاصم وغيرهم فى حقل الأصوات آية فى الدقة والأصالة ، يظهر ذلك بوجه خاص فى الشكل بالنقط الذى صنعه أبو الأسود (على ما هو معروف) وفى نقط الإعجام وترتيب الألفباء على الوجه المعروف لنا الآن (أ ب ت ث ... إلخ) ، وهما من عمل نصر وزميله يحيى بن يعمر . أما الخليل فقد صنع فى المجال الصوتى الكثير . من ذلك وضعه علامات الحركات القصار المعروفة لنا الآن ، بدلاً من العلامات بالنقط التى ابتكرها أبو الأسود . كما يظهر أثره فى ابتكاره موسيقا الشعر وبحوره المعروفة . وموسيقا الشعر – كما تعلم – منظومة فى أنماط موسيقية وتفعيلات محددة تخضع لنظام المقاطع وتركيبها الصوتى فى لغة العرب . ولم يكتف الخليل ابن أحمد بهذا الصنيع ، فقد عمد إلى ترتيب الأصوات فى مواضعها ونسبها إلى أماكن نطقها . تم ذلك كله فى صورة دقيقة لم تخرج عما قرره المحدثون إلا فى حالات جزئية تختلف فيها وجهات النظر بسبب المبادئ التى يبنى عليها هذا الترتيب وبسبب التطور الذى لحق بعض هذه الأصوات .

المنهج وطريقة البحث :

لم ينجح العرب فى بحوثهم اللغوية نجاحهم فى دراسة الأصوات ، وذلك من حيث المنهج وطريقة البحث . لقد كان هذا المنهج فى عمومه وصفيًا خاليًا من الافتراضات والمتاهات الفلسفية التى مست «الصرف والنحو» بصورة واضحة .

وقد كان هذا الوصف نفسه مبنيًا على أساس من أهم الأسس فى البحث الصوتى فى الوقت الحاضر ، وهو الملاحظة الذاتية . فقد تذوق علماء العربية الأصوات ، وحددوا مواقعها تحديدًا دقيقًا إلى درجة ملحوظة .

وقصة التذوق هذه (أى محاولة نطق الصوت لتحديد مكانه مخرجًا) سجلها التاريخ اللغوى فى القديم عن شيخهم الأول وهو الخليل بن أحمد . إنه حين أراد تحديد الأصوات العربية لم يرقه التأليف التقليدى المتمثل فى الألفباء العادية : أ ب ت ث ج ... إلخ . ولكنه رأى أن يبتكر نظامًا جديدًا مبنيًا على فسيولوجية النطق وإمكانية جهاز النطق عند الإنسان . ومن ثم أعمل فكره فى الأمر . فلم يمكنه أن يبتدئ التأليف من أول أ ب ت ث وهو الألف (أى الهمزة) لأن الألف فى رأيه حرف معتل يصيبه الحذف والتغير ، فلما فاته الحرف الأول كره أن يبتدئ بالثانى – وهو الباء – إلا بعد حجة واستقصاء النظر .

فتدبّر ونظر إلى الحروف كلها وذاقها فصير أولاها بالابتداء أدخل حرف منها فى النطق ، وكان ذواقه إياها أنه يفتح فاه بالألف ثم يظهر الحرف ، نحو : أ ب ، أت ، أ ث ، أ ح .. فوجد العين أدخل الحروف فى مخارج النطق (وهو الحلق فى رأيه) ، فجعلها أول الكتاب (كتاب العين) ثم ما قرب منها الأرفع فالأرفع حتى أتى على آخرها وهو الميم .

وبهذه الطريقة هداه فكره وذوقه للأصوات إلى ترتيبها – بحسب مواضع النطق – الترتيب التالى :

ع ح – هـ خ غ – ق ك – ج ش ض – ص س ز – ط د ت – ظ ث ذ – ر ل ن – ف ب م – و ا ى – همزة[1] .

---

(١) لاحظ هنا أنه وضع الهمزة فى موقع واحد مع «واى» وهى حروف علة ، لأنه مازال على رأيه من أنها (أى الهمزة أو الألف بلغتهم آنذاك) حرف معتل . وهذا المسلك منه يحتاج إلى مناقشة وتعليق (انظر كتابنا : علم الأصوات).

لسنا ندعى أن هذا الترتيب خال من التجاوز بحسب النظر الحديث ، ولكنه ترتيب يتضمن مبدأ أصيلاً ، كما ينتظم فكرة رائدة فى ترتيب الأصوات العربية .

ولم يكتف علماء العربية بهذا القدر ، بل عمدوا كذلك - بطريق التذوق - إلى تصنيف هذه الأصوات إلى أصناف بحسب الأماكن التفصيلية للنطق وبحسب صفاتها كذلك . ومن ثم قسموها إلى مجموعات متداخلة ، فهناك مثلاً : الأصوات الحلقية ، والقصية والشفوية وغيرها ، كما أن هناك ما هو «شديد» (وقفة انفجارية) وما هو رخو (احتكاكى) وما هو منحرف (جانبى) ... إلخ ، على ما هو معروف لنا جميعًا .

ولعله من تتميم الفائدة أن نؤكد هذا الذى نقول بعرض موجز لوجهة نظر سيبويه فى هذا التصنيف ، بوصفه المعلم الأول بعد شيخه الخليل .

الأصوات عند سيبويه :

لعل خير دليل على صحة الفكر الصوتى عند العرب ما أتى به سيبويه تلميذ الخليل . لئن كانت شهرة سيبويه فى علمى الصرف والنحو قد طبقت الآفاق وملأت أرجاء الأرض ، فإن جهوده الصوتية لم تنل حظها من العناية اللائقة بها ، ولم تزل غير واضحة المعالم والحدود لدى بعض الدارسين .

وقد يرجع السر فى ذلك إلى واحد من أمرين أو كليهما . أما أولهما فيتمثل فى صنيع الشيخ نفسه من تعرضه للأصوات فى آخر كتابه تحت باب معروف بالغموض والتعقيد هو «باب الإدغام» . وثانيهما أن دراسة الأصوات واستيعاب طبيعتها من الأمور التى تحتاج إلى قدرات خاصة ربما لا تتحقق عند كثير من الناس .

ولسوف نحاول فى هذا المقام إلقاء شىء من الضوء على التفكير الصوتى عند هذا العالم الجليل ، وعلى منهجه فى دراسة أصوات اللغة العربية وطريق

تحليلها ، قانعين فى ذلك بتناول أهم النقاط التى ترسم إطار هذا التفكير ، وتبين حدوده وأبعاده من وجهة النظر الحديثة .

إننا فى بداية الأمر لا نستطيع أن ننكر أن سيبويه قد أفاد من خبرات سابقيه - بخاصة أستاذه الخليل بن أحمد - فى حقل الدراسات الصوتية ، كما لا يجوز لنا فى الوقت نفسه أن نتناسى أو نهمل تلك الإضافات الذكية العميقة التى قدمها لنا فى هذا الشأن والتى أضاءت الطريق للخالفين من بعده .

لقد أخذ سيبويه عن أستاذه الخليل نظام تصنيف أصوات العربية بحسب مخارجها أو مواضع النطق ، غير ناظرين إلى الترتيب الألفبائى العادى ، شأنهما فى ذلك شأن رجال علم الأصوات اللغوية المحترفين فى العصر الحديث . ولكن سيبويه أبى إلا أن يخالف أستاذه ويتفوق عليه ، فيعدل من هذا التصنيف ويدخل عليه تغييرات ذات أهمية خاصة فى نظر الدرس الصوتى المعاصر . يظهر هذا التعديل والتغيير (أو قل التصحيح إن شئت) فى مسائل عدة من أهمها :

أولا :

- وضعه الهمزة فى أول الأصوات على أساس أنها أعمق الأصوات نطقًا ، مخالفًا بذلك أستاذه الذى لم يضعها هذا الوضع وضمها إلى أصوات العلة (الألف والياء والواو) على أساس أنها - فى رأيه - لا تثبت على حال واحدة ، إذ «يلحقها النقص والتغيير والحذف» ، ولأنها هوائية ، تخرج من الجوف ، فلا تقع فى مدرجة من مدارج اللسان ، على حدّ تعبير الخليل .

ويسجل سيبويه بهذا الصنيع تفوقًا ملحوظًا على الخليل ، إذ من المقرر أن الهمزة (ومعها الهاء) تخرج من الحنجرة وهى أعمق مناطق النطق فى العربية ، كما أنها حرف صحيح أو صامت consonant وليست من حروف العلة والحركات فى شىء .

ثانيا :

- وضع سيبويه الواو والياء - بوصفهما صامتين أو بعبارة أدق ، بوصفهما أنصاف حركات semi - vowels - في مواضعهما الصحيحة ، بحسب أماكن النطق . أما الخليل فقد نظر إليهما نظرة واحدة وعدهما صوتين هوائيين لا مخرج لهما معينًا ، وضم إليهما الألف (والهمزة كذلك) وكون من هذه الأصوات الأربعة قسمًا ثانويًا للأصوات وفصل هذا القسم (وهو قسم الأصوات المعتلة) عن الأصوات الأساسية التي سماها «الحروف الصحاح» .

وهذه اللمحة الذكية من سيبويه توحي بأنه يدرك أن للواو والياء وظيفتين في اللغة العربية . تتمثل الوظيفة الأولى في كونهما صوتين صامتين أو نصفي حركتين، ومخرجهما حينئذٍ هو ما سجله في ترتيب الحروف ، حيث وضع الياء في وسط الحنك وعدّ الواو شفوية . وهذا التحديد المخرجي لهذين الصوتين - بهذه الصفة المذكورة - تحديد صحيح إلى حد بعيد .

ويتضح إدراك سيبويه لهذه الوظيفة للواو والياء من جملة تصريحات له متناثرة في كتابه من ذلك مثلاً قوله (في باب ثبات الياء والواو وفي الهاء التي هي علامة الإضمار وحذفها) :

«وإذا قلت أريد أن أعطيه حقه فنصبت الياء فليس إلا البيان والإثبات ، لأنها لما تحركت خرجت من أن تكون حرف لين وصارت مثل غير المعتل نحو باء ضربه ، ويبعد شبهها من الألف لأن الألف لا تكون أبدًا إلا ساكنة»[1] يقصد بالألف هنا ألف المد وهي حرف علة قولاً واحدًا .

إن سيبويه ها هنا يحكم على الياء بأنها صوت صامت من الناحية الوظيفية . ويتأكد هذا الحكم من التنظير بينها وبين الباء التي هي صوت صامت اتفاقًا . وإنما

(١) الكتاب : ٢٩٣/٢ .

كانت الياء هنا مثل الباء فى ذلك ، لأنها وقعت موقعها إذ تحركت أى صاحبتها حركة تالية . ومن المستحيل اجتماع حركتين متتاليتين فى اللغة العربية ، وهذا أمر مقرر فى القديم والحديث على سواء . والواو كالياء فى هذا الحكم فى مثل هذا السياق ونحوه . يقول سيبويه : «وإذا قلت وأنت تأمر : «اخشى يّاسر واخشوا وّاقدًا أدغمت ، لأنهما ليسا بحرفى مد كالألف ، وإنما هما بمنزلة قولك احمد داود واذهب بنا ، لهذا لا تصل فيه إلا إلى الإدغام»[1] . فالياء والواو هنا إنما أدغمتا فيما بعدهما لوقوعهما مَوقع الأصوات الصامتة ، ولأدائهما وظيفة هذه الأصوات . ولا يمكن أن يكونا حركتين (هما الكسرة والضمة الطويلتان) أو حرفى مد ، لأن الحركات أو حروف المد لا يلحقها إدغام ألبتة .

أما الوظيفة الثانية لهذين الصوتين (والتى نظن أن سيبويه كان يدركها أيضًا) فهى كونهما حركتين خالصتين أو حرفى مد ، على حدّ تعبيرهم . ولم يشأ سيبويه أن يحدد مواضع نطقهما بهذه الصفة ، شأنهما فى ذلك شأن الحركات القصار ، ولكنه أشار إلى شىء من خواصهما النطقية ، حين أشار إلى أن الفتحة نصف الألف والكسرة نصف الياء والضمة بعض الواو . ومعلوم أن الفتحة والكسرة والضمة حركات خالصة وهى بعض الألف والياء والواو . وما ينطبق على الجزء ينطبق على الكل بالضرورة .

أما فيما يتعلق بموقع التفكير الصوتى عند سيبويه بالنسبة للخالفين من بعده، فإنا نلاحظ أن أعماله الصوتية كانت البذرة الخصبة لكل من جاء بعده وحاول الدخول فى هذا الحقل . وإن نظرة متأنية فى جهود واحد من أبرزهم وأذكاهم فى هذا المضمار - وهو ابن جنى - لتشهد على صدق ما نقول .

---

(١) السابق ص ٤٠٩ .

لقد سار ابن جنى على نهج سيبويه ، مع تعديل خفيف فى تصنيف الأصوات ، كما تبعه فى جملة ما قاله عن طبائع أصوات العربية وصفاتها ، بل إننا لا نعدم أن نجد نصوصًا كاملة منقولة أو مستوحاة من أقوال سيبويه ، سجلها ابن جنى فى أعماله مع تغليفها بصور تعبيرية تتفق ومنهجه فى التأليف وطرائق نظم الكلام . نجد هذا الصنيع واضحًا عند ابن جنى عند تعيين مواضع النطق لأصناف الأصوات وأنماطها . كما نلحظه فى سهولة ويسر عند الكلام على طريقة مرور الهواء عند النطق بما سموه أصوات اللين أو أصوات المد واللين .

ولم يقتصر ابن جنى على ذلك . وإنما أخذ عن سيبويه ملاحظات أخرى ، كتلك التى تتعلق بما يعرف بالحروف المستحسنة والحروف المستقبحة . والحق أن ابن جنى فى كثير من الحالات لا يعدو أن يكون شارحًا أو مفصلاً لما سجله سيبويه من قبل ، وإن كنا لا ننسى – بالطبع – تلك الإضافات الرائعة التى انفرد بها ابن جنى بين رجال الأصوات فى الحقل اللغوى العربى .

وإن ننس لا ننس فى هذا المجال ما لسيبويه من فضل فى ابتكار مجموعة ذات قيمة خاصة من المصطلحات الصوتية التى تناقلتها الأجيال من بعده ، والتى مازالت دقيقة فى معناها ودلالتها حتى هذه اللحظة .

* * *

ولنحاول الآن أن نلقى شيئًا من الضوء على أعمال سيبويه الصوتية من وجهة النظر المعاصرة فى كلمات موجزة ، تتجه فى الأساس نحو الخطوط العريضة التى تحدد منهجه وأساليب تحليله لأفكاره وعرضه لها .

لقد اعتمد سيبويه فى دراسته لأصوات العربية على الجانب الفسيولوجى أو النطقى physiological or articulatory فى الأساس . وهو جانب لم يزل ذا أهمية بالغة فى نظر الدارسين المحدثين ، وإن كان هؤلاء المحدثون قد أخذوا فى الحسبان

جوانب أخرى فى تحليل الأصوات اللغوية . من ذلك مثلاً الجانب الفيزيائى physical أو الأكوستيكى acoustic الذى ظهرت أهميته البالغة فى تعرف طبائع أصوات اللغة ومكوناتها الحقيقية .

وإنه لمن الطريف حقًا أن يسير سيبويه فى تصنيف أصواته وتحليلها على وفق ما تراه معظم المدارس الصوتية المعاصرة . لقد عمد - كما يعمد المعاصرون - إلى دراسة أصوات العربية على مرحلتين . اهتمت أولاهما بدراسة الأصوات على ذلك النهج المعروف لنا الآن باسم الفوناتيك phonetics ، الذى يعنى فى الأساس بدراسة أصوات اللغة بوصفهما أحداثا نطقية فعلية . أما ثانيهما فتهتم بدراسة الأصوات على نهج ما يعرف باسم الفنولوجيا باسم الفنولوجيا phonology (علم وظائف الأصوات) . وهو نهج يعنى فى الأساس بالنظر إلى الأصوات بوصفها أنماطًا types أو وحدات units أو فونيمات phonemes ، أى أنه حين يتناول الباء مثلاً يتناولها بوصفها باء لا تاء أو ثاء ... إلخ . ومعناه أن لكل من هذه الوحدات وظيفتها وقيمتها فى بناء الكلمة وفقًا للسياق .

ولئن كانت جهود سيبويه فى المرحلتين معًا جديرة بالنظر فلسوف نقنع هنا بإبراز أهم خطوات منهجه الذى سار عليه فى معالجة أصوات العربية على المستوى الفنولوجى ، أى بوصف هذه الأصوات أنماطًا وأنواعًا ، (لا بوصفها أحداثًا نطقية فعلية) ، أى بقطع النظر عما يصيبها من تغيرات فى بعض صفاتها فى النطق الفعلى لها فى سياقات معينة .

لقد قام سيبويه فى هذا الشأن بما يقوم به رجال الأصوات المعاصرون عند النظر فى الأصوات على هذا المستوى الوظيفى المذكور . تناول الأصوات الصحيحة أو الصوامت من وجهات نظر ثلاث هى :

أولا - تصنيف الأصوات من حيث الجهر والهمس :

من المعروف أن سيبويه لم يشر فى بحوثه إلى أوضاع الأوتار الصوتية التى تعد الأساس فى الحكم على الأصوات بالجهر أو الهمس . ولكنه مع ذلك استطاع بطريقته الخاصة أن يقسم أصوات العربية الصامتة إلى مجهورة ومهموسة . ووصل من ذلك إلى نتائج تتفق فى مجموعها مع ما نراه اليوم . ووقع الخلاف بيننا وبينه فى حسبانه الطاء والقاف والهمزة من الأصوات المجهورة ، على حين أن هذه الأصوات الثلاثة ليست مجهورة بحال من الأحوال فى نطقنا الحاضر للغة العربية فى مصر .

على أن هذا الخلاف يمكن تفسيره أو تسويغه . أما بالنسبة للطاء فيمكن تفسير نسبة الجهر إليها بواحد أو أكثر من الاحتمالات الآتية :

١ - ربما كانت الطاء تنطق فى القديم بما يشبه الضاد الحالية أوهى هى . ولعل مما يؤيد هذا الاحتمال أن سيبويه جعل الطاء (لا الضاد) النظير المفخم أو المطبق للدال لا للتاء . يقول سيبويه : «لولا الإطباق لصارت الطاء دالاً» ... إلخ . ومعنى هذا أن تطورًا لحق الطاء فى نطقنا المعاصر .

٢ - لعل شدة الانحباس وقوته فى نطق الطاء أوحت إلى سيبويه بأنه صوت مجهور .

٣ - يحتمل أن يكون سيبويه راعى نمطًا نطقيًا آخر كان سائدًا فى عصره فى بعض البيئات ، ونعنى بذلك ما يمكن أن يسمى بـ «الطاء المهموزة» glottalised ، كتلك التى نسمعها فى بعض جهات السودان وصعيد مصر ، وتنطق هذه الطاء بإضافة عنصر جديد ، هو إقفال الأوتار الصوتية حال النطق بها ، ومن ثم لا يمر الهواء خلال الحلق والفم ، ثم تنفصل الأعضاء المشتركة فى نطقها بعضها عن بعض فجأة فيخرج الهواء المضغوط خلف الأوتار بقوة ، ملتقيًا مع

الهواء المتدفع الخارج فى الفم . ولعلهم لذلك ظنوها مجهورة ، على حين أنه من الصعب وصفها بالجهر أو الهمس حينئذٍ .

والقول بأن القاف مجهورة يمكن تفسيره بأن سيبويه كان يصف نطقًا معينًا يتفق مع نطق هذا الصوت فى لهجات الحديث العام فى أكثر البلاد العربية الآن . فهم ينطقونه حنكيًا قصيًا مجهورًا [G] وربما يؤيد هذا الاحتمال أن سيبويه لم ينسب القاف إلى اللهاة ، وإنما نسبها إلى أقصى الحنك أو «أقصى اللسان» (كما عبر هو) ، وهو موضع نطق الكاف أو فى إطاره . وهذا الموقع إنما يناسب «الجاف» لا القاف . أو لعل سيبويه عاملها معاملة الجاف ڭ الفارسية .

والقول بأن الهمزة صوت مجهور قول غير موفق ، اللهم إلا إذا كان ينظر إلى الهمزة المسماة «همزة بين بين» ، أو إلى الهمزة متلوة بحركة ، وهى فى هاتين الحالتين صوت مجهور ولاشك .

وبانتهاء هذه المرحلة العامة التى تعنى بتصنيف الأصوات وفقًا لوظائفها وقيمها (لا بحسب الصور النطقية الفعلية لها التى قد تبدو عليها فى المواقع المختلفة) انتقل سيبويه إلى المرحلة الثانية ، حيث اختبر هذه الوحدات فى السياق النطقى الفعلى ليقف على أمثلتها أو تنوعاتها الصوتية بحسب ما يجاورها من أصوات . وبذلك يصل إلى حقيقة أن الوحدة الصوتية المسماة باء مثلاً قد تتعدد صورها أو تحقيقها النطقى phonetic realisation ، فقد تكون هناك الباء الوقفة الانفجارية المجهورة ، أو الباء المهمسة ، أو الباء الانحباسية التى تقل درجة الانفجار فيها إذا جاءت ساكنة ... إلخ . ومثل هذا الاختبار المستند إلى النطق الفعلى الذى قام به سيبويه فى كل أو جل أصوات العربية ينتمى إلى ذلك النهج الصوتى المعروف «بالفوناتيك» phonetics .

ولم يغب عن بال سيبويه أن المرحلتين كلتيهما متصلتان غير منفصلتين ، بمعنى أن الفصل بينهما فصلاً تامًا أو الاكتفاء بإحداهما دون الأخرى يحرم

الدارسين من الوصول إلى الحقائق الصوتية على وجه مرض أو مقبول . وقد تبين إدراكه لهذا المبدأ بوضوح من خطوات معالجته لمادته وطرائقه فى وصفها وتحليلها . ويتفق سيبويه - بهذا الأسلوب - مع مبدأ صوتى حديث مقرر ، يصر أصحابه على ضرورة اتصال المرحلتين بعضهما ببعض واعتماد كل واحدة منهما على الأخرى .

ثانيا - تصنيف الأصوات بحسب مواضع النطق :

صنف سيبويه أصوات العربية بحسب مواضع النطق تصنيفًا يقارن بما نفعله فى الوقت الحاضر . وليس من خلاف بينه وبين الدارسين اليوم إلا فى حالات قليلة ، يمكن التجاوز عن أكثرها . من ذلك مثلاً أنه لم يشر إلى الحنجرة فى تصنيفه هذا ، واكتفى بالاشارة إلى ما سماه الحلق ، وقسمه إلى ثلاثة أقسام : أقصاه ومنه الهمزة والألف والهاء ، وأوسطه ومنه العين والحاء وأدناه ومنه الغين والخاء . فكأن أقصى الحلق عنده يقابل الحنجرة أو منطقتها فى العرف الحديث ، وأوسطه يناظر الحلق الحقيقى وهو يمثل المنطقة الواقعة بين الحنجرة والفم . وأدناه يعنى أقصى الحنك بالتعبير المعاصر .

على أن قبولنا لهذا التفسير من سيبويه كان يوجب عليه أن يعد القاف حلقية لأنها (بصورتها الفصيحة اليوم) من منطقة اللهاة وهى منطقة سابقة على أقصى الحنك الذى يقابل أدنى الحلق عنده . وهى بهذا الوصف أعمق فى المخرج من الغين والخاء . ولنا هنا أن نفترض أن سيبويه لم يعد القاف حلقية أو من أدناه لأنه - كما سبق أن ألمحنا إلى ذلك - كان ينظر إلى الجاف [G] لا إلى القاف [q] ، والجاف من موقع الغين والخاء ، أو من موقع تال لهما .

ونلحظ كذلك أن سيبويه وضع الضاد فى موضع مستقل ومتقدم على موضع الطاء والتاء والدال ، على حين أن الضاد اليوم تخرج من ذات المخرج الذى تصدر منه أخواتها الثلاث المذكورة . على أن هذا السلوك الذى سلكه سيبويه هنا

قد يكون له ما يفسره ، وهو احتمال أن النطق القديم لهذا الصوت [الضاد] يختلف عما نمارسه فى مصر اليوم . (انظر قصة «الضاد والظاء» فى كتابنا «علم الأصوات»).

أما أظهر مواضع الخلاف بيننا وبينه فى الترتيب المخرجى للأصوات فيتمثل فى قرنه الألف بالهمزة ووضعه لها فى ترتيب الأصوات ، وهو - على ما نفهم - ترتيب الأصوات الصامتة consonants أو الحروف الصحاح بعبارتهم . والألف فى هذا السياق لا يمكن أن تكون إلا حركة ، هى الفتحة الطويلة . وذكرها هنا كان يوجب عليه ذكر الواو والياء الممدودتين أو الحركتين . ولكنه لم يفعل ، ومن ثم جاز لنا أن نعترض عليه من جهتين .

١ - ليس للألف مكان فى هذا الترتيب لأنها حركة خالصة .

٢ - وعلى فرض قبول وضعها فى هذا الترتيب على ضرب من التسمح ، فليس هذا موضعها . إنها ليست من منطقة الهمزة أو أية منطقة أخرى يخرج منها حرف صامت . إن الألف بوصفها حركة إنما ينسب نطقها إلى وضع اللسان وجزء معين منه ، هو وسطه تقريبًا .

والقول بأن ذكر الألف مصاحبًا للهمزة إنما هو ضرب من التفسير أو الترادف قول غير دقيق ، لأن سيبويه (ومن تبعه) قد ذكر حرف العطف فاصلاً بينهما فقال : الهمزة والألف ، والعطف يقتضى المغايرة ، على ماهو مقرر فى عرف النحاة .

ثالثا - تصنيف الأصوات بحسب كيفية مرور الهواء ،

تكلم سيبويه عما سماه «الأصوات الشديدة» و «الأصوات الرخوة» و «الأصوات بين الرخوة والشديدة» . والشدة - كما يفهم من كلامه - تعنى الانحباس أى انحباس الهواء فى نقطة معينة عند النطق بالصوت المعين . والرخوة تقتضى مد النفس أو جريان الصوت ، و «الحروف الرخوة إذا وقفت عليها خرج معها نفخة» .

والقسم الأول من تصنيف سيبويه يقابل ما يعرف حديثًا بالوقفات الانفجارية plosive stops ، فهى وقفات لأن فى بداية نطقها وقف الهواء ، وهى انفجارية لانفجار مفاجئ لهذا الهواء المضغوط .

والملاحظ على كل حال أن الأصوات التى عدها سيبويه شديدة هى تلك التى نسميها وقفات انفجارية باستثناء حالتين تتمثلان فى الضاد والجيم .

١ - لم يذكر الضاد ضمن الأصوات الشديدة على حين عددناها نحن وقفة انفجارية .

فلعل سيبويه هنا كان صادقًا فى ملاحظته ، حيث كان يتكلم عن ضاد مختلفة عن تلك التى نمارسها اليوم فى مصر . ولعل ما نسمعه فى بعض البلاد العربية اليوم - كالعراق والكويت - من نطقهم للضاد يمثل أثرًا باقيًا من النطق القديم لهذا الصوت . إنهم فى هذه البلاد ينطقون الضاد بصورة تمثل حلقة وسطى بين الضاد المصرية والظاء الفصيحة ، وهى فى نطقهم كذلك صوت رخو أى احتكاكى ، وهذا ما قرره سيبويه وتابعوه بالنسبة لهذا الصوت من حيث كيفية مرور الهواء .

٢ - أما الجيم فقد وصفها سيبويه بأنها صوت شديد (أى وقفة انفجارية) على حين أنها اليوم فى العربية ، بحسب نطق المجيدين لقراءة القرآن الكريم فى مصر ، صوت مركب أو وقفة احتكاكية affricate. ويمكن تفسير كلام سيبويه هنا بواحد من اثنين ، **الأول** : أنه كان يصف نمطاً آخر من النطق لهذا الصوت عرف فى بعض البيئات العربية ، وهو الذى أشار إليه بقوله «الجيم التى كالكاف» . وهذا الصوت هو ما ننطقه نحن الآن فى القاهرة فى حديثنا اليومى . ولكن يبعد هذا التفسير أن سيبويه نفسه نص على أن هذا النطق نطق غير مستحسن (الكتاب جـ٢ ص٤٠٤) ، **الثانى** : وهو الأقرب إلى الصحة ، لعل سيبويه كان متأثرًا بالجزء الأول من نطق الجيم المركبة

(الفصيحة) ، فهذا الجزء نوع من الدال وفيه وقفة غير تامة ، يكملها احتكاك متصل ليخرج الصوت مركبًا أو وقفة احتكاكية . فعده لهذه الجيم شديدة (أى وقفة فقط) إنما سببه إذن تأثره بالجزء الأول من النطق . ويؤيد هذا التفسير الثانى أن سيبويه حين وزع الأصوات على مخارجها وضع الجيم مع الشين والياء ونسبها جميعًا إلى وسط الحنك أو نحو منه . وهذا المخرج هو مكان نطق الجيم المركبة (الفصيحة) ، لا الجيم القصية الانفجارية (plosive) التى نمارسها الآن فى القاهرة فى حديثنا اليومى العادي ، ونسميها عادة الجيم القاهرية [g] .

أما القسم الثانى من تصنيف سيبويه وهو قسم الأصوات «الرخوة» فهو يقابل مجموعة الأصوات الاحتكاكية فى العرف الحديث . وسميت احتكاكية لاحتكاك الهواء بأعضاء النطق بسبب ضيق المجرى .

والأصوات التى عدها سيبويه رخوة هى التى أطلقنا عليها الأصوات الاحتكاكية ، باستثناء حالتين .

١ - أنه أخرج العين من الأصوات الرخوة ، على حين حكم عليها النظر الحديث بأنها احتكاكية . والواقع أن فى صوت العين شبهة ، إذ هى أقل الأصوات الاحتكاكية احتكاكًا ، ومن ثم نرى أن هناك مسوغًا لحيرة سيبويه فى الحكم عليها وعدها صوتًا بين الشديد والرخو .

٢ - أدخل الضاد ، كما سبق أن ألمحنا إلى ذلك ، ضمن الأصوات الرخوة (أى الاحتكاكية) وقد بينا تفسيرًا محتملاً لهذا الصنيع .

تلك خطوط عريضة تحاول أن تحدد أبعاد الإطار العلمى الذى دار فيه سيبويه عند تناوله الأصوات العربية الصامتة . وهناك فى آثاره الصوتية نقاط رئيسية أخرى ذات خطر وبال من الوجهة العلمية الحديثة . وليس فى مقدورنا هنا أن نعالجها أو أن نأتى عليها كلها أو جلها . ولكنه قد يكون من المناسب أن نشير إشارات خفيفة

إلى أمثلة محدودة من هذه النقاط ، إذ هى فى جملتها تضيء الطريق أمام الراغبين فى معرفة جهود هذا العبقرى العظيم فى مجال الدرس الصوتى .

أولا – لقد استطاع سيبويه بطريقة أو بأخرى أن يدرك أساس الفرق بين الصوامت consonants والحركات vowels . نعم . إنه لم يتكلم عن الحركات القصار (المعروفة بالفتحة والكسرة والضمة) ولكنه تحدث عن الحركات الطوال أو حروف المد وهى الواو والياء والألف . فأشار إلى خاصتيها الأساسيتين : أولاهما الجهر وثانيتهما حرية مرور الهواء من الفم بدون عائق أو مانع . استمع إليه يقول تحت باب «الوقف فى الواو والياء والألف» : «وهذه الحروف غير مهموسات وهى حروف لين ومد . ومخارجها متسعة لهواء الصوت وليس شيء من الحروف أوسع مخارج منها ولا أمد للصوت . فإذا وقفت عندها لم تضمها بشفة ولا لسان ولا حلق كضم غيرها ، فيهوى الصوت إذ وجد متسعًا حتى ينقطع آخره فى موضع الهمزة» .

ومن المعلوم أن ما ينطبق على الحركات الطوال ينطبق فى جملته على القصار إذ هى أبعاضها . وسيبويه نفسه يدرك هذه العلاقة الجزئية ، «فالفتحة من الألف» (ج٢ ص٢٧٠) والضمة من الواو (جـ٢ ص٢٨٣) ، وكذلك الكسرة بعض الياء .

ثانيا – تحدث سيبويه عن أصوات ذات صفات مميزة . وهى ما سماها أصوات الإطباق (أو التفخيم بلغة المحدثين) ، وبين علة هذه التسمية ، وقيمة هذه الصفة ، وهى قيمة دلالية فى الأساس ، إذ بها يتم التفريق بين الكلمات المتناظرة التى تحتوى على هذه الأصوات وعلى أخواتها المرققة ، كما فى مثل طاب × تاب – ضل × دل ... إلخ .

وهذه الأصوات المطبقة (وهى الصاد والضاد والطاء والظاء) ضم إليها سيبويه ثلاثة أصوات أخرى وهى القاف والغين والخاء ، وسماها جميعًا أصوات الاستعلاء . وأشار إلى شيء من خواص هذه الأصوات السبعة فى التركيب وبين أثرها على ما يجاورها ، وبخاصة ألف الإمالة . يقول : «هذا باب ما يمتنع من الإمالة من الألفات التى أملتها فيما مضى . فالحروف التى تمنعها الإمالة هذه السبعة الصاد والضاد والطاء والظاء والغين والقاف والخاء ، إذا كان حرف منها قبل الألف والألف تليه . وذلك قولك : قاعد وغائب وخامد وصامد وطائف وضامن وظالم . وإنما منعت هذه الحروف الإمالة لأنها حروف مستعلية إلى الحنك الأعلى . والألف إذا خرجت من موضعها استعلت إلى الحنك الأعلى ، فلما كانت مع هذه الحروف المستعلية غلبت عليها» .

ثالثا – أدرك سيبويه أن هناك مجموعة من الأصوات الشديدة ينبغى أن تنطق بطريقة خاصة فى سياقات معينة . هذه الأصوات هى : الباء – الجيم – الدال – الطاء – القاف . وهى تلك الأصوات التى سماها هو «أصوات القلقلة» ، وجمعها الدارسون من بعده فى قولهم «قطب جد» هذه الأصوات فى نظر سيبويه أصوات مجهورة شديدة ، وينبغى إذا وقفت عليها أن تتبعها بصويت . وتعليلنا لهذا الذى رآه سيبويه أن القلقلة تساعد على تحقيق انفجار هذه الأصوات والمحافظة على خواصها الأساسية . والملاحظ أن نطق هذه الأصوات ساكنة دون هذا الصويت الذى أشار إليه سيبويه يقلل من انفجارها (إذا كانت انفجارية) .

ولا يغيب عن بالنا أن عد القاف والطاء صوتين مجهورين إنما يتمشى مع ذوقه الخاص لهذين الصوتين ، أو مع ما كان يمارس من نطق هذين الصوتين فى بعض البيئات ، إذ كانا (على ما يبدو) ينطقان مجهورين . أما هما فى نطقنا الفصيح الآن – كما سبقت الإشارة إلى ذلك – فصوتان مهموسان .

والقول بأن الجيم من أصوات القلقلة (وهى أصوات شديدة بحسب ما قرروا، أى وقفات انفجارية) إنما يكون قبوله على أساس أن سيبويه (كما سبق أن قررنا) كان متأثرًا بالجزء الأول من نطق هذا الصوت . وتكون القلقلة فى الجيم إذن للمحافظة على هذا العنصر الأول فى نطقها الممثل فى الوقفة القصيرة المصاحبة بالاحتكاك . ولولا القلقلة فى الجيم الساكنة لتحولت إلى صوت احتكاكى صرف (أى رخو) ، كما فى مثل «اجتمعوا» بدون الصويت المذكور . ولنا أن نقول أيضًا (على احتمال ضعيف) إن سيبويه كان يشير إلى الصوت القصى الانفجارى المجهور [g] الذى عده صوتًا غير مستحسن . فهذا الصوت – ولا شك – تنطبق عليه خواص أصوات القلقلة .

وفى رأينا – على كل حال – أن القلقلة ينبغى أن تتبع فى كل الأصوات، الشديدة (الوقفات الانفجارية) مجهورة ومهموسة على سواء حين تأتى ساكنة ، محافظة على تحقيق انفجارها . وهذا ما رآه كثير من المتأخرين ، واستثنوا من ذلك الهمزة ، لما يدخلها من التخفيف حالة السكون «ففارقت أخواتها ، ولما يعتريها من الإعلال»[1] .

هذه النقاط المحدودة الموجزة تظهر لنا براعة سيبويه فى دراسة الأصوات ، وتوضح لنا عمقه فى تحليلها . والحق أن هذا الرجل يعد الرائد الحقيقى فى الدراسات الصوتية العربية ، وأن أعماله فى هذا المجال هى الأساس لكل الأعمال الصوتية من بعده . جزاه الله عن العربية خير الجزاء .

وهكذا نهج العرب نهجا يظنه بعضهم من صنع الفكر الحديث ، ويخالونه خاصة من خواص البحث العلمى الموضوعى فى الوقت الحاضر ، على حين تقرر

---

(١) ابن الجزرى : النشر جـ١ ص٢٠٣ .

الحقائق أن العرب قد سبقوا كثيرا من الأمم فى معرفته وتطبيقه للوصول به إلى نتائج قيمة .

كل ما تقدم لا يعدو أن يكون إشارة خفيفة إلى أساسيات الدرس الصوتى عند هؤلاء القوم وإلى طرائق تطبيق هذه الأساسيات على المادة الصوتية التى برزت بوضوح فى تصنيف سيبويه للأصوات . ولهم فوق هذا وذاك جهود صوتية أخرى لا تتعلق بالمادة ذاتها وإنما تتناول مسائل عامة ذات شأن بالفكر الصوتى بمعناه الواسع أو بالتعبير ووسائله الصوتية أو بما يجمع بين هذا وذاك .

لهذا رأينا أن نأتى بأمثلة عامة مما قدم هؤلاء القوم فى هذا الشأن واكتفينا بتلك الأمثلة التى من شأنها أن تشير إلى طبيعة التفكير الصوتى عندهم والتى تنبئ عن الخطوط العريضة التى رسموها لدراسة أصوات لغتهم وتحليلها ومعرفة أسرارها . ولسوف يتضح لنا فى الحال من هذه الأمثلة القليلة مدى وعى هؤلاء العلماء ودرايتهم بموضوعهم وسيطرتهم على مادتهم سيطرة الباحثين الواثقين ، الأمر الذى يسوغ لنا أن نضع أعمالهم موضع المقارنة مع أدق ما وصل إليه الدارسون المعاصرون .

ولسوف نكتفى هنا – لضيق المقام – بثلاثة أمثلة أو نماذج ، أولها يتعلق بنقطة مهمة يعرض لها الدارسون عادة فى البحوث الصوتية ، وتتمثل فى جهاز النطق وميكانيكيته . وثانيها يتعلق بمسألة صوتية ذات علاقة بالقيم التعبيرية ، والبلاغية ، قد تبدو غير ذات شأن عند غير العارفين ولكنها فى حقيقة الأمر ذات مغزى علمى خطير ، أما المثال الثالث فهو صوتى فى الأساس وذو قيمة بلاغية وأخرى صوتية تتعلق بأبنية الكلم العربى ، وتتمثل فى استخدامهم لمصطلح صوتى بلاغى معين .

نماذج عامة :

النموذج الأول :

لقد استطاع عالم عربى قديم هو ابن جنى ، أن يدرك معنى الجهاز النطقى ووظيفته وطبيعته . إنه يشبه هذا الجهاز بالناى ويقارن عملية النطق وما ينتج عنها من أصوات بحركات أصابع اليد على ثقوب الناى ، فكما أن هذا التحريك من وضع أصابع اليد ورفعها ينتج نغمات مختلفة ، فكذلك أعضاء النطق حين تعترض الهواء أو تسمح له بالخروج من هذه النقطة أو تلك . يقول ابن جنى فى هذا الشأن : «ولأجل ما نعرف من اختلاف سمعىّ فى حروف المعجم باختلاف مقاطعها التى هى أسباب تباين أصدائها ، شبه بعضهم الحلق والفم بالناى ، فإن الصوت يخرج فيه مستطيلا أملس ساذجا ، كما يجرى الصوت فى الألف غفلا بغير صنعة» . «فإذا وضع الزامر أنامله على خروق الناى المنسوقة وراوح بين أنامله اختلفت الأصوات وسمع لكل خرق منها صوت لا يشبه صاحبه . فكذلك إذا قطع الصوت فى الحلق والفم باعتماده على جهات مختلفة ، كان سبب استماعنا هذه الأصوات المختلفة» .

ثم يعود هذا العبقرى العربي فيوضح الصورة مرة أخرى ، ويبين فى جلاء سر اختلاف الأصوات الخارجة من هذا الجهاز ، وكيف يتم هذا الاختلاف فيقول :

«ونظير ذلك أيضا فى وتر العود ، فإن الضارب إذا ضربه وهو مرسل سمعت له صوتا ، فإن حصر آخر الوتر ببعض أصابع يسراه أدى صوتا آخر ، فإن أدناه قليلا سمعت غير الاثنين ، ثم كذلك كلما أدنى من أول الوتر تشكلت له أصداء مختلفة إلا أن الصوت الذى يؤديه الوتر غفلا غير محصور نجده بالإضافة إلى ما أداه وهو مضغوط محصورا ، أملس مهتزا ، ويختلف ذلك بقدرة قوة الوتر وصلابته ورخاوته . فالوتر فى هذا التمثيل كالحلق والخفقة بالمضراب عليه كأول الصوت من أقصى

الحلق ، وجريان الصوت فيه غفلا غير محصور كجريان الصوت فى الألف الساكنة . وما يعترضه من الضغط والحصر بالاصابع كالذى يعرض للصوت فى مخارج الحروف من المقاطع ، واختلاف الأصوات هناك كاختلافها هنا»[1] .

ولم يقتصر الأمر على هذا الوصف لميكانيكية النطق واختلاف أصداء الأصوات باختلاف مقاطع الهواء فى جهاز الكلام ، بل تعداه إلى توضيح كل ذلك بطريق الرسوم البيانية ، كما فعل السكاكى صاحب «المفتاح» الذى أورد لنا فى كتابه هذا شكلا هندسيا يوضح به هذا الجهاز ويوزع الأصوات العربية على أعضائه المختلفة . وهو عمل يدل على إدراك عميق ، كما يدل على فكر بارع بمقياس هذا الزمن السحيق الذى تم فيه وضع هذا الشكل الهندسى .

ويروى لنا التاريخ اللغوى قصة عن أبى الأسود الدؤلى تنبئ عن قدرة عجيبة فى فهم طبيعة الأصوات ، وتشير إلى إدراك عميق لخواصها المميزة لها . فقد جاء فى هذه القصة أنه فرّق بين الحركات العربية الثلاث (الفتحة والكسرة والضمة) على أساس فسيولوجى ، وذلك بالإشارة إلى أوضاع الشفاه حال النطق بها . ومن هذا الوضع نفسه أطلقت على هذه الحركات أسماؤها المعروفة بها حتى الآن : الفتحة والكسرة والضمة .

يقولون : كان قد طلب إلى أبى الأسود أن يضع نظاما للشكل «يصلح به الناس كلامهم ويعربون به كتاب الله» فأبى أول الأمر ثم استجاب فيما بعد عندما سمع رجلا يلحن فى القرآن وطلب إليهم واحدا من عبد القيس وقال له : خذ المصحف وصبغا يخالف لون المداد فإذا رأيتنى فتحت شفتى بالحرف فانقط واحدة فوقه ، وإذا كسرتها فانقط واحدة أسفله ، وإذا ضممتها فاجعل النقطة بين يدى الحرف» .

---

(١) هذه الأمثلة لها ذكر أكثر تفصيلا فى أماكن متفرقة من كتبنا . راجع «علم الأصوات» و «دور الكلمة فى اللغة» . والذى سوغ لنا هنا إيراد شىء عنها وجمعها مع غيرها من الأفكار الصوتية عند القدامى ، هو قصدنا إلى تأكيد ريادة العرب فى الدرس الصوتى .

وهكذا نرى هذا العبقرى العربى يسبق الدارسين بمئات السنين فى وضع أساس من أسس التفريق بين الحركات ، وذلك بالاعتماد على شكل شفتى الناطق . ومن المعروف أن تصنيف الحركات فى الدرس الصوتى الحديث يعتمد - فيما يعتمد - على هذا الأساس العضوى الفسيولوجى physiological الذى وعاه أبو الأسود الدؤلى منذ زمن سحيق .

النموذج الثانى :

ولم يقنع علماء العربية بهذا الجانب الصوتى المحض ذى الطابع اللغوى الصرف ، بل امتدت جهودهم إلى نواح صوتية تتصل بالأدب وصناعته بسبب قوى ونسب قريب .

لقد شغلوا أنفسهم - كما نعلم - بموضوع التلاؤم والتنافر فى التركيب الصوتى للكلام ، ووضعوا لذلك قوانين وقواعد عامة يعرفها المشتغلون بعلوم البلاغة العربية .

كما تناولوا قضايا منوعة فى هذا المجال . من أشهرها تلك القضية الحديثة التى شغلت أذهان الدارسين فى مجالى اللغة والنقد الأدبى على سواء ، ونعنى بها قضية العلاقة بين الألفاظ ومعانيها وإلى أى مدى يمكن استغلال الأصوات فى الإيحاء بالمعنى ومحاكاته بقصد المواءمة بين الشكل والمضمون ، حتى يخرج التأليف قويا والمعنى ناصعا جليا مؤكدا .

ولقد اختلفت اتجاهات الباحثين فى المجالين المذكورين بسبب اختلاف وجهات نظرهم واختلاف موضوعات الدرس عندهم . فللغويين مقاصدهم وأهدافهم ولرجال النقد الأدبى أغراضهم ومراميهم . ويكفى هنا أن نشير إلى رأى ابن جنى فى الموضوع حيث تحققت فى هذا الرأى صفات التكامل ، وسمات العمق .

لقد استطاع الباحث العربى ابن جنى (من علماء القرن الرابع الهجرى) أن يجمع بين الاتجاهين وأن يقرن بين المسلكين فيلقى إلينا بنصوص منوعة فى آثاره الخالدة ، تأخذ بيد الدارسين وترشدهم إلى ما يبتغون ، سواء أكان هؤلاء الدارسون لغويين أم نقادا للأدب وصناعته .

يعرض ابن جنى للموضوع بثلاث صور أو خطوات ، يسلم بعضها إلى بعض وتكون فيما بينها عملا متكاملا أو خطة ذات وحدة منهجية تقود فى النهاية إلى نتيجة واضحة هى :

إلى أى حد يمكن استغلال الأصوات فى محاكاة المعنى ؟ وما درجات هذا الاستغلال ؟ وما قيمته فى التأليف ؟

الصورة الأولى :

تتحقق هذه الصورة فى مناقشته لموضوع أصل اللغة ، حيث يرى أن كلماتها قد صيغت على نسق صوتى موائم لمعانيها ومحاك للأحداث المعبر عنها بهذه الكلمات وفى هذا المعنى يقول ابن جنى :

«إن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات ، كدوى الريح وحنين الرعد وخرير الماء وشحيج الحمار ونعيق الغراب وصهيل الفرس ونزيب الظبى ونحو ذلك ، ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد[1]» .

والحق أن ابن جنى - شأنه فى ذلك شأن الكثيرين من العلماء فى الشرق والغرب على سواء - مبالغ فى هذا القول إذ إنه من المشكوك فيه أن تكون كل كلمات اللغة تقليدا لأصوات الطبيعة . وإنما المنطق والواقع يقرران أن هذا الادعاء ينطبق على بعض معين فقط من الألفاظ ، جاءت أصواتها محاكية لمدلولها ، أو مقلدا لأصوات الأشياء المعبر عنها بهذه الألفاظ ، من ذلك مثلا

(١) راجع «سر صناعة الإعراب» لابن جنى .

فى اللغة العربية قهقه ، قرقر (لصوت البطن) ، قوقأ (لصوت الدجاج) ، قعقع (لصوت السيف) ... إلخ .

الصورة الثانية :

ويبدو أن ابن جنى قد فطن إلى مثل هذا الاعتراض الذى وجهناه ، فنحا منحى آخر فى قضية التأليف الصوتى ، وركز اهتمامه على تلك الصورة الثانية التى تتمثل فى اتجاه الإنسان أحيانا إلى تأليف كلماته صوتيا بحيث توائم الأحداث التى تشير إليها أو تحاكيها من حيث التأثير على السمع ، رغبة فى تقوية المعنىٰ وتوضيحه . وهذا النوع الثانى من التأليف متعمد وينطبق فقط على بعض الألفاظ ويهدف فى الأساس إلى خاصة التعبيرية التى هى دليل التأليف الجيد .

وقد عقد ابن جنى فى كتابه «الخصائص» بابا كاملا بعنوان «باب فى إساس الألفاظ أشباه المعانى» ناقش فيه القضية ، ونبه على شرفها وأهميتها . يقول هناك :

«اعلم أن هذا موضع شريف لطيف ، وقد نبه عليه الخليل وسيبويه وتلقته الجماعة بالقبول له والاعتراف بصحته ، قال الخليل : كأنهم توهموا فى صوت الجندب استطالة ومدا ، فقالوا : صرّ ، وتوهموا فى صوت البازى تقطيعا فقالوا : صرصر . وقال سيبويه فى المصادر التى جاءت على الفعلان (بفتح الفاء والعين) : إنها تأتى للاضطراب والحركة نحو : النقزان والغليان والغثيان ، فقابلوا بتوالى حركات المثال توالى حركات الأفعال[1]» .

ويؤكد ابن جنى هذا المعنى مرة أخرى فيقول :

«**فأما مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث** فباب عظيم واسع ، ونهج عند عارفيه مأموم . وذلك أنهم كثيرا ما يجعلون أصوات الحروف على سمت

---

(١) الخصائص لابن جنى ١٥٢/٢ .

الأحداث المعبر بها عنها ، فيعدلونها ويحتذونها عليها .. ومن ذلك قولهم : خضم وقضم . فالخضم لأكل الرطب كالبطيخ والقثاء وماكان نحوهما من المأكول الرطب . والقضم لقضم اليابس ... وفى الخبر : قد يدرك الخضم بالقضم ، أى قد يدرك الرخاء بالشدة واللين بالشظف . وعليه قول أبى الدرداء . يخضمون ونقضم والموعد لله . فاختاروا الخاء لرخاوتها للرطب ، والقاف لصلابتها لليابس ، حذوا لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث[1]» .

وهكذا يربط ابن جنى بين أجراس الحروف والمعانى المعبر عنها بها ، ويؤكد أهمية هذا الضرب من التأليف ، إذ به يقوى المعنى ويتأكد . ومما يؤيد ذلك أن استعمال هذه الكلمات فى الجمل والعبارات من شأنه أن يمنح الكلام كله سمات صوتية معينة وأن يخلق جوا موسيقيا خاصا من شأنه أن يوحى بالصورة المراد التعبير عنها ويجعلها قريبة معلومة .

كما يظهر ذلك مثلا فى قول البحترى يصف ذئبا يعض على أنيابه ويقضقضها من شدة الجوع :

يقضقض عصلا فى أسرّتها الردى

كقضقضة المقرور أرعده البرد

الصورة الثالثة :

ولم يقنع ابن جنى بهذه الصورة السابقة التى تتمثل فى مجرد اختيار الأصوات المناسبة للأحداث الدالة عليها ، فأضاف إليها صورة أعمق فى التعبير وأدخل فى تأكيد الكلام وتقويته . ونعنى بهذه الصورة الثالثة ، تلك التى تعنى بترتيب الأصوات وموقعها فى الجملة أو العبارة أو التركيب كله ، من حيث التقديم

---

(١) المرجع السابق ١٥٧ - ١٥٨ .

والتأخير والتى توجه اهتمامها نحو عقد المناسبة بين هذا النظم الصوتى وأطراف الحديث المعبر عنه بهذه الأصوات .

يقول ابن جنى فى هذا المعنى : إنهم «قد يضيفون إلى اختيار الحروف وتشبيه أصواتها المسموعة بالأحداث المعبر عنها بها ، ترتيبَها وتقديم ما يضاهى أول الحديث ، وتأخير ما يضاهى آخره وتوسيط ما يضاهى أوسطه ، سوقا للحروف على سمت المعنى المقصود والغرض المطلوب» .

وهذه الصورة الثالثة هى قمة التأليف الجيد ، إذ هى - بعكس سابقتها - لا تعتمد على الكلمات المفردة وإنما تعتمد على التراكيب ، حيث يعمد الكاتب أو الشاعر إلى إيراد جملة أو عبارة مؤلفة من كلمات ذات صفات معينة ومرتبة ترتيبا موسيقيا خاصًا ، بحيث تنقل السامع إلى الصورة المراد التعبير عنها ، وتجعله يعيش فيها ، أو تنقل إليه هذه الصورة وتجعلها بين يديه قريبة منه .

ولا يشترط فى الكلمات هنا أن تكون محاكية أو مقلدة لأصوات المدلول أو الأحداث الجارية فى تلك الصورة ، وإنما يشترط فى الجملة كلها أن تصاغ صياغة لفظية موسيقية ، تناسب المعنى قوة وضعفا وتوائم الأحداث الجارية فى الموقف بأجمعة . فوظيفة التراكيب فى هذه الحالة إنما هى الإيماء إلى المعنى أو الإيحاء به ، وليست وظيفتها ، ولا وظيفة مفرداتها التقليد الصوتى أو المحاكاة المباشرة .

ومن أمثلة هذه الصورة الشطر الأول من قول امرئ القيس :

مكر مفر مقبل مدبر معا ... (كجلمود صخر حطه السيل من عل) .

فالشطر الأول يحتوى على خواص صوتية ، تتمثل فى الكلمات القصار ذات المقاطع القصيرة والحركات القصيرة ، وفى أصوات الراء المشددة المكررة ، وكلها خواص صوتية جديرة أن تخلق جوا موسيقيا خاصا ، وصورة صوتية معينة قادرة

على الإيحاء بتلك الصورة التى تخيلها الشاعر وعبر عنها ، وهى وصف الحصان بسرعة الجرى والركض ، ففى كل من الصورتين نشاط وحركة وكرّ وفرّ .

ويمكن كذلك أن نمثل لهذه الصورة من التأليف الصوتى بقول العماد الأصفهانى مبشرا بفتح عكا :

«جالت خيوله ، وسالت سيوله ، وطلعت فى سماء العجاج نجوم خرصانه وقلعت قلائع تلك الجبال جبال فرسانه ، وحفرت حوافر الصلادم أصلاب الصلاب الصلاد ،وفصحت بإعراب الحماحم صواهل الجياد العراب» .

فهذه صورة صوتية سمعية توائم صورة الأحداث الواقعية ، وهى أحداث حرب قاسية شديدة ، يجول فيها الفرسان بخوذاتهم التى تلمع وسط الغبار الكثيف المتطاير من شدة الكر والفر . وهناك فى هذه الساحة - ساحة القتال المرير - يقتلع الفرسان الأشداء كل ما يقابلهم ، وتدك سنابك الخيل كل أرض صلبة .

ولسنا نشك فى أنك بعد قراءة هذا النص واستيعاب معانيه سوف تجد نفسك كما لو كنت فى هذه المعركة مشتركا فيها بقتال ، أو مسجلا لما يجرى فيها من أحداث ، وما ذلك كله إلا بفضل هذا التأليف الصوتى الرائع .

هذا الذى قدمنا لا يعدو أن يكون لمحة خاطفة من آثار الدارسين العرب فى البحث الصوتى . ولا تعدو هذه اللمحة أن تكون نوعا من توجيه النظر نحو هذه الآثار ، لمحاولة إخراجها إلى الناس فى صورة مشرقة تشهد لهم بالتفوق والبراعة فى هذا الفرع من العلم .

ولسوف يفخر الإنسان حين يعلم أن ابن جنى قد استعمل فى كتابه «سر صناعة الإعراب» المصطلح «علم الأصوات» للدلالة على دراسة الأصوات والبحث فى مشكلاتها المختلفة على نحو ما جاء فى الدرس الصوتى الحديث . يقول :

«ولهذا العلم - علم الأصوات والحروف - تعلق ومشاركة للموسيقى لما فيه من صنعة الأصوات والنغم» .

وفى ظننا أن هذا المصطلح بهذه الصورة وهذا التركيب قد جاء سابقا للمصطلح الأوروبى المقابل له وهو : phonetics

النموذج الثالث :

وهذا مثال آخر يدل على عمق الفكر الصوتى عند هؤلاء القوم ، وهو مثال ينتمى إلى الدرس الصوتى فى الأساس ، ولكنه - فى الوقت نفسه - ذو أهمية فى النظر البلاغى ومقاييس أبنية الكلام فى العربية . يتمثل ذلك فى مفهوم مصطلح «الذلاقة» عندهم .

كان للبحث الصوتى عند الخليل بن أحمد حظ واف ونصيب راجح . يظهر هذا الحظ ويتضح ذاك النصيب من تلك المقدمة الرائعة التى مهد بها لكتابه الموسوم بكتاب «العين» . فهناك - فى تلك المقدمة - يسجل الخليل جملة من المبادئ العامة لعلم أصوات العربية ، ويضع القوانين الأساسية التى بنى عليها الدارسون من بعده جملة تفريعاتهم وتفصيلاتهم فى هذا المجال .

ومن جملة ما أتى به الرجل فى هذا العمل الصوتى مجموعة من المصطلحات التى وجدت لنفسها مسارا عريضا عميقا فى آثار الباحثين من لغويين وبلاغيين وغيرهم . وهذه المصطلحات كثيرة متنوعة ، وسوف نكتفى اليوم بتناول واحد منها ، لما له من تاريخ مشهود ، ودلالة خاصة على عمق التفكير اللغوى عند العرب .

هذا المصطلح هو مصطلح «الذلاقة» . أطلقه الخليل على مجموعة من الأصوات هى : الباء والميم والفاء ، واللام والراء والنون ، وقد عبر عنها بعضهم بقوله : «مر بنفل» أو «فر من لب» . وما إن ظهر هذا المصطلح فى كتاب «العين» حتى

تلققه علماء العربية وغيرهم ممن عنوا بفن القراءة والإقراء ، وأخذوا فى تفسيره ، وذهبوا فى ذلك مذاهب شتى ، أظهرها اثنان :

الأول : يرى فريق منهم أن «الذلاقة» ذات مفهوم بلاغى يتعلق بسهولة النطق وذرب اللسان وحدته . ولكنها عند هذا الفريق تتوزع على منطقتين من مناطق النطق : ثلاثة «ذولقية» ، نسبة إلى ذلق اللسان أى طرفه ، وهى الراء واللام والنون وثلاثة شفهية وهى الباء والميم والفاء[1]» .

ويفهم هذا الكلام من رواية الأزهرى فى التهذيب عن الخليل حيث يقول : «قال (يعنى الخليل) : والحروف الصحاح على نحوين : منها مذلق ومنها مصمت . فأما المذلقة فإنها ستة أحرف فى حيزين : أحدهما حيز الفاء ، فيه ثلاثة أحرف كما ترى : ف ب م ، مخارجها من مدرجة واحدة لصوت بين الشفتين[2] لا عمل للسان فى شىء منها . والحيز الآخر حيز اللام ، فيه ثلاثة أحرف ، كما ترى ، ل ر ن ، مخارجها من مدرجة واحدة ، بين أسلة اللسان ومقدم الغار الأعلى . فهاتان المدرجتان هما موضع الذلاقة ، وحروفها أخف الحروف فى النطق وأكثرها فى الكلام وأحسنها فى البناء» .

الثانى : يرى فريق آخر أن مصطلح الذلاقة يعنى صفة مخرجية ، فيطلقه على هذه الأصوات الستة ، ولكن بالنسبة إلى مخارجها ، بقطع النظر عما يرتبط بها من خفة وسهولة فى النطق . يقول ابن سنان الخفاجى : «الحروف حروف الذلاقة ، «ومعنى الذلاقة أن يعتمد عليها بذلق اللسان وهو طرفه . وذلق كل شىء حده . وهى ستة أحرف : اللام والنون والفاء والباء والميم[3]» .

---

(١) وصف الفاء بأنها شفوية وصف فيه تجوز ، إذ هى شفوية – أسنانية ، يتم نطقها بوضع الأسنان العليا فوق الشفة السفلى .

(٢) انظر الملحوظة السابقة فيما يختص بمخرج الفاء .

(٣) إشراك الفاء والباء والميم مع اللام والنون فى المخرج «بأن يعتمد عليها بذلق اللسان ...» فى نطقها غير دقيق ، إذ لا دخل للسان فى نطق هذه الأصوات الثلاثة الأول وهى الفاء والباء والميم .

وهذا الاتجاه نفسه أخذ به ابن جنى وغيره من الدارسين ، على أساس أن هذه الحروف يعتمد عليها بذلق اللسان وهو صدره وطرفه .

وهناك من الدارسين من سلك منهج هذا الفريق الثانى فى نسبة هذه الأصوات جميعها إلى ذلق اللسان أو طرفه ، ولكنهم فى الوقت نفسه يخلعون عليها صفة الخفة والحسن في الأداء . يقول صاحب الجمهرة : «وسمعت الأشناندانى يقول : «سمعت الأخفش يقول : سميت هذه الحروف مذلقة لأن عملها في طرف اللسان وطرف كل شيء ذلقه ، وهى أخف الحروف وأحسنها امتزاجا بغيرها» .

ومهما يكن من أمر ، فإن القضية الأساسية التى نود إبرازها فى هذا المجال ليست قضية اختلافهم فى مفهوم مصطلح الذلاقة ، أو فى تحديد مواضع النطق لهذه الأصوات الستة ، وإنما هى قضية إدراكهم العميق لقيم هذه الأصوات ودلالتها على خواص اللغة العربية وتركيبها الصوتى .

يظهر هذا الإدراك لقيم هذه الأصوات فى نقطتين اثنتين مهمتين : أما أولاهما فتتمثل فيما عمد إليه الخليل من اتخاذ هذه الحروف الستة معيارا لتعرف أصالة أبنية معينة من الكلمات أو توليدها وابتداعها ، أو للحكم على «عروبتها» أو «عدم عروبتها» .

يقرر الخليل «أن حروف الذلاقة - لما خفت فى النطق وسهل على اللسان مذاقها - كثرت فى أبنية كلام العرب . ودليل ذلك أنك لا تجد الكلمة العربية الأصيلة من أبنية الخماسى والرباعى خالية من واحد من هذه الحروف أو أكثر . فإن جاءت معراة منها ، فاعلم أن تلك الكلمة محدثة مبتدعة ، ليست من كلام العرب ، لأنك لست واجدا من يسمع فى كلام العرب كلمة واحدة رباعية أو خماسية إلا وفيها من حروف الذلق والشفوية واحد أو اثنان أو أكثر» .

هذا الحكم الذى قرره الخليل بالنسبة لعروبة هذه الأبنية أو عدم عروبتها ينسحب على البناء الخماسى مطلقا دون استثناء ، وأما البناء الرباعى فقد أشار الشيخ إلى جواز وقوع كلمات منه خالية من هذه الحروف ، ولكنها كلمات نادرة ، ولها فى الوقت نفسه سمات معينة ، بحيث تقع فى واحدة من الإمكانات التالية :

١ - يخلو البناء الرباعى من حروف الذلاقة ، لكن مع وجوب احتوائه على صوت العين أو القاف ، وذلك - كما قرر هو - لما يتسمان به من طلاقة ووضوح جرس ، كما فى نحو «العسجد والقداحس» .

٢ - إذا كان البناء الرباعى اسما ، فمن الجائز خلوه من حروف الذلاقة ، ولكن مع اشتماله على السين أو الدال مع لزوم العين أو القاف . وسوغ هذا فى نظره أن «الدال لانت عن صلابة الطاء[1] وكزازتها وارتفعت عن خفوت التاء فحسنت ، وصارت حال السين بين مخرج الصاد والزاء فعذبت» .

٣ - إذا كان بناء الرباعى مؤلفا لحكاية الأصوات جاز خلوه من أحرف الذلاقة ولكن مع لزومه الهاء فاصلة بين حروفه المتشابهة مع لزوم العين أو القاف ، كما فى «دهداق» .

٤ - أما بناء الرباعى المضاعف فقد توسعوا فيه قليلا ، إذ يجوز خلوه من حروف الذلاقة ، وبخاصة إذا كان «حكاية مؤلفة» لتقليد الأصوات أو الأحداث المعبر عنها بهذا البناء ، كما فى «الضكضاكة» من النساء ، وذلك لأن الحكاية المضاعفة يجوز فيها «ما لا يجوز فى غيرها من تأليف الحروف» . أو بعبارة

---

(١) لاحظ التنظير بين الدال والطاء ، إذ يفهم منه أن الدال والطاء من باب واحد أو متماثلان فى جملة الصفات (باستثناء التفخيم أو الإطباق فى الطاء) . ومعنى هذا أن «الطاء» عند الخليل صوت مجهور لأن نظيره المرقق (وهو الدال) مجهور ، فى حين أن الطاء صوت مهموس فى نطقنا الحالى وهو نظير التاء (لا الدال) . وللطاء والضاد فى نظر بعض الأقدمين قصة (راجعها فى كتابنا «علم الأصوات») .

أخرى ، لأن المضاعف (للحكاية) «يجوز فيه كل غث وسمين من الفصول والأعجاز والصدور وغير ذلك» .

هذه المعايير الصوتية الرائعة فتحت مجالا واسعا أمام الدارسين ، ومكنتهم من تعرف دقيق للكلمات الأجنبية عن طريق النظر فى خواصها الصوتية . وما كان ذلك ليقع لهم إلا بفضل الخليل الذى أدرك بثاقب نظره قيمة هذه الأصوات الستة التى شغلته وشغلت الباحثين من بعده .

وقد انتقل هذا المبدأ المهم إلى أعمال من خلفوه الذين تأكد لهم صدق ما قرره الشيخ الأول . من هؤلاء ابن جنى الذى صرح بما صرح به الخليل ، وإن كان ذلك فى عبارة أوضح وأسهل مثالا . يقول ابن جنى فى كتابه «سر صناعة الإعراب» : «وفى هذه الحروف الستة (حروف الذلاقة) سر طريف ينتفع به فى اللغة . وذلك أنك متى رأيت اسما رباعيا أو خماسيا غير ذى زوائد ، فلابد فيه من حرف من هذه الستة أو حرفين وربما كان فيه ثلاثة» .

ثم ينتقل إلى بقية القصة مقررا أنك إذا «وجدت كلمة رباعية أو خماسية معراة من بعض هذه الأحرف الستة فاقض بأنه دخيل فى كلام العرب وليس منه . وربما جاء بعض ذوات الأربعة معرى من بعض هذه الستة ، وهو قليل جدا ، منه «العسجد والعسعوص ، والدهدقة والزهزقة ، على أن العين والقاف قد حسنتا الحال لنصاعة العين ولذاذة مستمعها وقوة القاف وصحة جرسها ولاسيما وهناك الدال والسين . وذلك أن الدال لانت عن صلابه[1] الطاء وارتفعت عن خفوت التاء . والسين أيضا لانت عن استعلاء الصاد ورقت عن جهر الزاى فعذبت وانسلت» .

---

(١) انظر الملحوظة السابقة . (ويؤكد هذا فى كلام ابن جنى التنظير بين السين والصاد فهما من مخرج واحد باستثناء التفخيم والترقيق) .

وليس ينفرد ابن جنى بهذا التأثر وذاك النقل عن الخليل ، فإنك لو تتبعت آثار الدارسين على اختلاف مناحيهم لوجدت هذه الفكرة وما ارتبط بها من قضايا مبثوثة هنا وهناك فى أعمالهم على فترات الزمن المختلفة . وإنما كان اقتصارنا هنا على أبى الفتح لتأكيد فكرة التأثر هذه بذكر واحد من أشهر خاصتهم الذين يرجى معهم أن يكونوا دائما مبتكرين لا مقلدين أو مرددين لأقوال غيرهم ، كما هو الحال عادة عند عامة الباحثين منهم .

وتظهر النقطة الثانية التى تشير إلى معرفتهم العميقة بأسرار الأصوات وخواص لغتهم فى تلك الحقيقة الناصعة التى تقرر أن هذه الأصوات الستة هى أكثر الأصوات العربية ورودا فى أبنية الكلمة ، وبخاصة الأبنية ذات الأصل الثلاثى .

يؤكد هذه الحقيقة ماقام به علم اللغة الإحصائى فى السنوات الأخيرة . لقد جاء فى بحث إحصائى قيم أجراه الدكتور على حلمى موسى على «الجذور الثلاثية» للكلمات العربية كما وردت فى معجم «الصحاح» ، أن أكثر الأصوات العربية ورودا فى هذه الجذور هى الأصوات التالية على الترتيب :

«الراء – الميم – النون – اللام – الباء – العين – الفاء – ثم الدال – القاف – السين» .

وهكذا نرى أن أصوات الذلاقة قد فازت بالمرتبة الأولى من حيث نسبة ورودها وكثرتها فى الاستعمال وفى بناء الأصوات الثلاثية . ووجود «العين» فى هذه المرتبة الأولى لا يبطل هذا الحكم ولا يناقضه . فالعين هى الأخرى ذات سمة صوتية معينة ترشحها لكثرة الاستعمال فى اللسان العربى . وقد قرر الخليل نفسه هذا الأمر ، حيث لاحظ أن بالعين «**طلاقة ووضوح جرس**» ، ومن ثم جاز أن تشتمل عليها تلك الأبنية الرباعية ، التى تخلو من حروف الذلاقة .

أما وقوع الدال والقاف والسين فى المرتبة الثانية من حيث كثرة الورود فأمره واضح . إن هذه الحروف هى الأخرى لها خواص صوتية أهلتها لأن تقع هذا الموقع التالى لحروف الذلاقة والسابق على بقية الأصوات . فهذه الحروف الثلاثة تنتظم صفات تقربها من صفات الذلاقة وتجعلها شبيهة بها . ففى القاف قوة وصحة جرس ، كما قال ابن جنى ، وفى الدال عذوبة ولين فاقت أختيها التاء والطاء . أما السين فقد «لانت عن استعلاء الصاد ورقت عن جهر الزاى فعذبت» ، وخف نطقها لهذه الصفات ، فكانت القاف والدال والسين أصواتاً صالحة لأن تحل محل أصوات الذلاقة فى الكلمات الخالية منها ، كما قرر علماء العربية أنفسهم .

فلله در هؤلاء القوم الذين استطاعوا بحسهم المرهف أن يقفوا على ما وصل إليه العلم الحديث ، ممثلا فى تلك النتائج التى وضعها بين أيدينا ذلك الجهاز العلمى الخطير المعروف بالكمبيوتر أو «الحاسوب» ، كما يسميه بعض الدارسين .

الفصل الرابع

فى الدرس الصرفى

الفصل الرابع
فى الدرس الصرفى

للعرب باع طويل فى الدرس اللغوى على مختلف المستويات ، فقد كتبوا فى الأصوات والصرف والنحو وفى المعجم والدلالة وأجادوا الكتابة فيها إلى حد ملحوظ ، ووصلوا فى دراسة بعضها - وهو النحو - إلى درجة أذهلت الأجيال المتعاقبة من حيث غزارة المادة ووفرتها ومن حيث القدرة على التحليل والتفريع والإحاطة بالشوارد والنوادر .

غير أن هذه الإجادة فى نظرنا لم ترق إلى حد يمنع النظر فى أعمالهم أو مساءلتهم فى بعض القضايا بنظرة علمية موضوعية ، ولم تبلغ هذه الإجادة كذلك الغاية التى تجعل مناقشتهم عبثا أو نوعا من التهجم : إن البحث اللغوى عند العرب له محاسنه وتجاوزاته ، ويختلف الأمر فى ذلك باختلاف الظرف والحالة المعينة .

وفى اعتقادنا أن الصرف العربى كان من أقل العلوم اللغوية حظا من الإجادة وحسن النظر . فبعضه مستساغ مقبول ، وبعض آخر يحتاج إلى معاودة البحث والدرس ويتطلب مراجعة الرأى فيه وفى قواعده التقليدية .

ولقد رأينا أن نشير هنا إلى بعض المسائل الصرفية التى يمكن اتخاذها خطوات أولية على الطريق الطويل إلى غاية منشودة ، هى الوصول بقواعد الصرف وقضاياه إلى صورة تتفق والواقع اللغوى وتسير بها نحو التيسير والوضوح للمتعلمين والدارسين . ومن ثم نستطيع أن نفيد من دراسة هذا العلم ونتخلص من تلك الاتجاهات والافتراضات الفلسفية التى يلجأ إليها الصرفيون التقليديون فى آثارهم القديمة والحديثة على سواء ، ونقترب بذلك إلى الحقيقة اللغوية الواقعة السهلة .

ولسوف نعرض فى دراستنا هذه لكل من المادة التى نظروا فيها والأسلوب الذى اتبعوه فى عملهم ، آخذين النهج الوصفى أساسا فى العمل والمناقشة ، بوصفه طريقا علميا صالحا للتطبيق فى قضيتنا هذه (وفى غيرها) ، وإن كانت هناك مناهج أخرى يمكن لمن شاء أن يرشحها للعمل . إننا مازلنا نرى أن طريق الوصف هو الأجدى والأقرب إلى الواقع والحقيقة . وقد يكون من المفيد أن نبدأ بإلقاء الضوء على المقصود بالمصطلح «الصرف» فى نظرهم وفى نظر الدرس اللغوى المعاصر فنقول : الصرف فى العرف اللغوى الحديث أحد مستويات البحث التى تتعاون فيما بينها للنظر فى اللغة ودراستها ، وهذه المستويات على أشهر الآراء هى :

علم الأصوات ، علم الصرف ، علم النحو ، الدراسات المعجمية والدلالية .

ومن المفيد أن نذكر أن هذه العلوم أو هذه الفروع تكوّن فى مجموعها كلا متكاملا ، وأن كل واحد منها مرتبط بسابقه ولاحقه ارتباطا وثيقا بحيث لا يجوز الفصل بينها فصلا تاما ، وكلها ترمى إلى هدف واحد هو بيان خواص اللغة المدروسة ومميزاتها .

وليس الترتيب بين هذه العلوم ترتيب أهمية أو أفضلية انما هو ترتيب يقتضيه منطق الأشياء .

ووقوع علم الصرف فى هذا الموقع الذى نراه يعنى بالضرورة أنه يعتمد فى مسائله وقضاياه على نتائج البحث الصوتى ، وهو فى الوقت نفسه يخدم النحو ويسهم فى توضيح مشكلاته وتفسيرها . والحق أن الرأى المعتمد عليه فى هذا الشأن يعد الصرف مقدمة للنحو أو خطوة تمهيدية له . والصرف فى نظر أصحاب هذا الرأى الذى نأخذ به ليس غاية فى ذاته ، انما هو وسيلة وطريق من طرق دراسة التراكيب التى يقوم بالنظر فيها علم النحو .

ومعنى هذا أنه لا يجوز عزل أحد هذين العلمين عن الآخر فى النظر والتطبيق ؛ لأن مسائلهما متشابكة إلى حد كبير . ونتائج البحث فى الصرف

لاقيمة لها ولا وزن فى نظرنا مالم توجه إلى خدمة الجملة والتركيب . ولهذا جرى التقليد الآن على مناقشة هذين العلمين معا ، وعلى التعرض لمسائلهما فى إطار واحد مع ملاحظة البدء بقضايا الصرف ، بوصفه مقدمة ضرورية . ويجمع العلمين كليهما فى هذا الرأى مصطلح لغوى واحد هو علم القواعد grammar الذى يشمل كذلك – طبقًا لبعض الأقوال علم وظائف الأصوات . phonology

أما مادة هذا العلم فهى الوحدات الصرفية morphological units أو morphemes . وربما تكون الوحدة الصرفية كلمة أو جزءا من كلمة فى بدايتها أو وسطها أو نهايتها، وقد تكون المغايرة بين الصيغ ، كالمغايرة بين الفعل المبنى للمعلوم والفعل المبنى للمجهول ، وقد تتكون الوحدة الصرفية من وحدة صوتية phonological unit أو أكثر ... إلخ[1] .

فالكلمات : قال ، نصر ، ضرب ، وحدات صرفية ، وحروف أنيت وحدات صرفية ، وكذلك ضمائر الرفع المتصلة ومنها الواو فى نحو ضربوا ، وهى هنا وحدة صوتية (فونيم) كذلك . فهذه الواو وحدة صرفية على أساس أنها دليل الجمع ، ولكنها فونيم على أساس أن لها قيمة صوتية وهى أنها ضمة طويلة ، وتستطيع أن تفرق صوتيا بين ضربوا وضربا مثلا .

وبإيجاز موجز ، نستطيع أن نقرر أن كل دراسة تتصل بالكلمة أو أحد أجزائها وتؤدى إلى خدمة العبارة الجملة أو – بعبارة بعضهم – وتؤدى إلى اختلاف المعانى النحوية – كل دراسة من هذا القبيل هى صرف فى نظرنا . فمن ذلك مثلا :

---

(١) لسنا نرمى هنا إلى بيان كل أنواع الوحدات الصرفية والعلاقات بينها وبين الوحدات الصوتية ، وليس همنا كذلك أن نعرض للآراء الكثيرة التى تختلف فى حقيقة الوحدة الصرفية ومعناها : أهى الصورة والشكل أم المضمون أم كلاهما . نحن نأخذ فى هذا البحث بأن الوحدة الصرفية تشمل الأمرين معًا : الصورة اللفظية ومعناها الصرفى . نحن ممن يرون عدم الفصل بين أجزاء الحدث اللغوى ، ونرفض كل ثنائية فيه .

تقسيم الكلمة من حيث الاسمية والفعلية وغيرهما .

النظر إليها من حيث العدد (الإفراد والتثنية والجمع) .

النظر إليها من حيث النوع (التذكير والتأنيث) .

الكلام عن الشخص (المتكلم والخطاب والغيبة) .

ولكن ليس من الصرف فى نظرنا البحث فى صيغ الأفعال من حيث أوزانها وكذلك البحث فى صيغ جمع التكسير من حيث أبنيته إلخ (انظر ص ٤١٩ وما بعدها) .

ويبدو من التراث القديم فى أولى مراحله أن مسائل الصرف وقضاياه كانت تدرس مختلطة بالنحو ، وكان الأثر العلمى الواحد يشمل قضايا العلمين (وغيرهما) معا ، كما يبدو ذلك واضحا فى كتاب سيبويه مثلا . ومن الواضح أن الفصل بين العلمين لم يكن قد ظهر آنذاك ، بحيث تفرد بحوث خاصة بكل من هذين الفرعين . واستمر هذا الاختلاط وهذا الاندماج بينهما طويلا من الزمن حتى لقد ظهر هذا السلوك فى أعمال بعض المتأخرين .

ولقد انعكس هذا الاتجاه على بعض التعريفات التى قدمت إلينا فى الفترات الدراسية المختلفة ، بحيث نرى كثيرا من الدارسين يلقون بين أيدينا بتعريفات أشبه ما تكون بالتعريفات الجارية اليوم من حيث اشتمالها على ما يعم الصرف والنحو جميعا .

يقول ابن جنى فى هذا الشأن : النحو «هو انتحاء سمت كلام العرب فى تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكبير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها فى الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شذ بعضهم عنها رد به إليه»[1] .

---

(١) خصائص لابن جنى جـ١ ص٣٤ .

وأوضح من هذا وأصرح فى هذا المجال قول الخضرى فى حاشيته على «ابن عقيل» محددا النحو بأنه : «يطلق على ما يعم الصرف تارة وعلى ما يقابله أخرى ، ويعرف على الأول بأنه علم بأصول مستنبطة من كلام العرب يعرف بها أحكام الكلمات العربية حال إفرادها كالإعلال والحذف والإبدال وحال تركيبها كالإعراب والبناء وما يتبعها من بيان شروط لنحو النواسخ وحذف العائد وكسر إن وفتحها أو نحو ذلك . وعلى الثاني يختص بأحوال التراكيب[1] .

هذان التعريفان يفيدان أن النحو يدرس الصيغ والتراكيب جميعا وهذا رأى مستساغ مقبول ، حين نعد النحو علما مطابقا لما يعرف بالجراماتيكا grammar أو ما يمكن أن نسميه علم القواعد ، وهو - كما سبق أن ألمحنا إلى ذلك - ما جرى عليه التقليد القديم فى مراحله المبكرة[2] .

غير أن هذا الجمع فى التعريف والتأليف بين الصرف والنحو لم يصلا بنا إلى النتائج العلمية التى كنا نتوقعها ، ولم ينجحا فى أداء غرضهما نجاحا تاما . ذلك أن مناقشة القضايا الصرفية فى هذه الآثار القديمة (وغيرها) لم تكن ترمى فى كثير من الأحيان إلى خدمة النحو والتمهيد لمسائله ، وإنما كان ينظر إليها كما لو كانت مستقلة أو تكاد أن تكون كذلك ، أو كما لو كانت غاية فى ذاتها لا وسيلة . ويستطيع المتصفح لكثير من الأعمال النحوية القديمة والمتأخرة على سواء أن يجد بعض الأبواب الصرفية التى لاقت عناية ودرسا ، ثم تركت هكذا منعزلة دون ربط بينها وبين قضيتها الممتدة إلى الفرع الثانى (وهو النحو) ومباحثه . ولا نعدم أن نجد أحيانا بعض مسائل الصرف محشورة أو مدسوسة فى أثناء الكلام على النحو دون

---

(١) حاشية الخضري على ابن عقيل ، جـ١ ص١٠ (المطبعة الميمنية - القاهرة سنة ١٣٠٥هـ) .

(٢) وذكر بعضهم ذلك المعنى بالتصريح إذ جعل النحو مساويا للجراماتيكا يقول الخوارزمى فى مفاتيح العلوم ص٤٢ : «هذه الصناعة تسمى باليونانية غرماطيكى وبالعربية النحو» وغرماطيقى تعريب للكلمة اليونانية التى تقابل المصطلح الإنجليزى .

أية مناسبة واضحة ، اللهم إلا التفلسف فى تصريف بعض الصيغ الواردة فى الكلام أو حبا فى الاستطراد .

زد على ذلك أن كثيرا من الآثار العلمية التى جمعت بين مادة الصرف والنحو بين دفتيها قد درجت على أن تؤخر مسائل الصرف كلها أو جلها إلى نهاية الكتاب أو المؤلف المعين . وهذا الاتجاه فى نظرنا أخطر من سابقه لسببين مهمين .

أولهما : قد يوحى هذا السلوك بصدق القول الشائع بين بعضهم بأن الخطأ فى بنية الكلمات وتصريفاتها (وهى مسائل صرفية) قد ظهر متأخرا عن الخطأ فى الإعراب ، ومن ثم كان من الطبيعى إعطاء الصرف منزلة متأخرة عن النحو ، وتأخير التأليف فيه عن الكتابة فى النحو . ومن الواضح أن هذه مقولة زائفة دون شك ، إذ اللحن – فى نظرنا – ، ومعناه الخروج عن القواعد العامة ، ظاهرة عادية تقع على كل المستويات دون تفريق فى الزمن والكثرة أو القلة . فكما وقع اللحن فى الإعراب وقع اللحن فى الصيغ وأبنية الكلمات ولا نستطيع بحال أن نحدد السابق أو اللاحق منهما . ولعل الذى أوقعهم فى هذا الخطأ هو أنهم لاحظوا الخطأ فى الإعراب قبل ملاحظتهم الخطأ الواقع على المستويات اللغوية الأخرى.

وليس من الصحيح كذلك أن نظن أن الخطأ فى مسائل الصرف «لا يذهب بالمعنى المقصود» كما صرح بذلك بعضهم ، فالخطأ فى الصيغ أو فى أية مسألة صرفية لا يقل خطورة عن الخطأ فى الإعراب ، وأى خطأ نحوى . ونستطيع أن نتصور صحة ذلك حين نخطىء فى أية صيغة صرفية فإنك تفسد المعنى وتزيله عن موضعه ، كأن تأتى بمفرد مكان مثنى أو بمبنى للمعلوم فى موضع مبنى للمجهول إلخ .

ثانيهما : تأخير الكلام عن الصرف يذهب بالغرض الأساسى من دراسته وهو أنه خادم للنحو وممهد له . فالتقليد اللغوى الحديث يقتضى البدء بالصرف ومسائله لتكون معدة فى يد الباحث النحوى أو الدارس للنصوص ، وهى الهدف

الأسمى فى أى عمل لغوى . فسبقه النحو - لا تأخيره عنه - أمر ضرورى إذا كان لنا أن نتجنب الخلط وأن نصل إلى نتائج علمية صحيحة .

ومعنى هذا كله أن ليست المسألة إذن مسألة الجمع بين الصرف والنحو فى تعريف واحد أو كتاب واحد . إنما العبرة فى جمع مسائلهما وقضاياهما على وجه يفيد الدارس ، ويأخذ بيده منطقيا من مرحلة إلى أخرى . ومعناه فى هذا المجال أن يبدأ بالصرف وينتقل منه مباشرة إلى النحو ، أو أن يمهد لمناقشاته النحوية بدراسة صرفية متصلة اتصالا مباشرا بما هو بسبيله من قضايا النحو .

لنفرض مثلاً أنا بسبيل دراسة أسلوب النفى فى العربية على هذين المستويين . المنهج الصحيح يقتضينا أن نجمع مادتنا ، ثم نلاحظها ونسجل ملاحظتنا بادئين بتعرف أدوات النفى ومحاولين تصنيفها إلى مجموعات بحسب خواصها ومميزاتها المستفادة من استعمالها فى النصوص ... إلخ . فإذا ما انتهى الدارس من هذه المرحلة الصرفية بادر بمعاودة النظر فى ظاهرة النفى على مستوى التركيب ، ليعرف خواصها ، وليقف على كيفية توزيع أدواتها فى الجملة وعلى أنماط هذا التوزيع واختلاف الأساليب باختلاف هذا التوزيع ... إلخ .

ولابن جنى رأى خاص فى الصرف ، وسماه «التصريف» ، ويعنى به النظر فى الكلمة من حيث أصولها وزوائدها ومن حيث أبنيتها وأوزانها ، كما يعرض لطريقة أخذ الكلمات بعضها من بعض ، أو بعبارة أخرى نقول : إن ابن جنى قصر البحث فى علم الصرف على النظر فى الكلمة ذاتها وفيما يحدث لها من تغييرات ، أغلبها لا يفيد فى خدمة العبارة والتركيب ، على خلاف المنتظر من الصرف الذى نفهمه ، وإن كان بعضها يفيد فى دراسات أخرى كدراسة المعجم .

أما الصرف أو التصريف بالمعنى الأشمل الأعم - وهو المعنى الذى صرح به غالبية المتأخرين - فيتبين من التعريفات التالية :

قال صاحب التصريح : التصريف «... فى اللغة تغيير مطلق . وفى الصناعة تغيير خاص فى بنية الكلمة لغرض معنوى أو لفظى . فالتغيير المعنوى كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع المصحح ، وذلك بتحويل زيد مثلا إلى «زيدان وزيدون» وتغيير المصدر إلى الفعل والوصف . وكذلك بتحويل الضرب مثلا إلى ضَربَ وضرّبَ بالتشديد للمبالغة فى الفعل واضطرب ، لوجود الحركة مع الفعل واضّرب وضارب . ومضروب وكضرّاب ومِضْراب وضروب وضريب وضَرِب للمبالغة فى الوصف . والتغيير اللفظى كتغيير قول من الأجوف وغزو من الناقص إلى قال وغزا بقلب حرف العلة ألفا لتحركه وانفتاح ما قبله ، والإبدال فى «أقتت» والحذف فى قل والإدغام فى ردّ . ولشبه التصغير والتكسير والنسب والوقف والإمالة بعلم النحو من حيث التعلق بالمركبات ذكرت معه[1]» (أى مع النحو) .

ويقول الأشمونى : التصريف «فى اللغة التغيير ومنه تصريف الرياح أى تغييرها وأما فى الاصطلاح فيطلق على شيئين :

الأول : تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعانى كالتصغير والتكبير واسم الفاعل واسم المفعول . وهذا القسم جرت عادة المصنفين بذكره قبل التصريف وهو فى الحقيقة من التصريف ، والأخر تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها ، ولكن لغرض آخر . وينحصر فى الزيادة والحذف والإبدال والقلب والنقل والإدغام ، ثم يقول : «وهذا القسم هو المقصود هنا بقولهم التصريف ، ولهذا التغيير أحكام كالصحة والإعلال . ومعرفة تلك الأحكام وما يتعلق بها تسمى علم التصريف[2]» .

---

(١) شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ، جـ٢ ص٢٥٦ ، (مطبعة مصطفى محمد ، القاهرة ١٢٥٨هـ) .
(٢) شرح الأشمونى ، جـ٤ ص١٧٥ – ١٧٦ (المطبعة التجارية ، القاهرة) .

وجاء فى حاشية الخضرى على ابن عقيل - عند الكلام على باب عقده الناظم تحت اسم التصريف - أن ... التصريف لغة التغيير ومنه تصريف الرياح أى تغييرها واصطلاحا يطلق على شيئين :

الأول : تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لاختلاف المعانى ، كالتصغير والتكبير واسمى الفاعل والمفعول والتثنية والجمع . وجرت عادتهم بذكر هذا القسم مع علم الإعراب (أى النحو) كما فعل الناظم ، وهو فى الحقيقة من التصريف . والآخر تغيير الكلمة عن أصل وضعها لغرض غير الاختلاف فى المعانى كالإلحاق والتخلص من السكونين ومن اجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون . ويسمى هذا التغيير بالإعلال وهو المراد هنا . وينحصر فى ستة أشياء الحذف والزيادة والإبدال والقلب والنقل والإدغام . فهذه كلها أنواع تحت الإعلال كما فى الصبان[1] . وفى الشافية وشرح العزى أن الإعلال خاص بتغيير حرف العلة بحذف أو قلب أو إسكان للتخفيف ، وماعدا ذلك ليس إعلالاً وقد يطلق التصريف على ما يعم الأمرين معًا[2] .

ويتضح لنا من هذه التعريفات أن الصرف أو التصريف أعم وأشمل فى مضمونه مما أراده ابن جنى بالمصطلح «التصريف» . إنه فى هذه التعريفات يشمل نوعين من التغيير . **الأول** تغيير فى الصيغ لإفادة معان جديدة أو - كما عبروا عنه - تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لاختلاف المعانى . ومثال هذا النوع تغيير الصيغة فى حال الإفراد مثلاً إلى التثنية والجمع أو تغييرهما من صورة التكبير إلى صيغة التصغير ... إلخ . ومن البديهى أن المعانى هنا ليس المقصود بها المعانى المعجمية ، وإنما هى المعانى أو القيم الصرفية التى تكتسبها الصيغة بتغييرها فى صورة جديدة ،

---

(١) الخضرى على ابن عقيل جـ٢ ص١٧٤ .

(٢) ومن ثم نخرج المغايرة فى أوزان الفعل الثلاثى وبعض صيغ جمع التكسير .

أو - قل - إنها الخواص الصرفية للكلمات التى يترتب على وجودها وجود خواص معينة فى الجمل والتراكيب .

أما النوع الثانى من التغيير الذى يعنيه المصطلح «التصريف» فهو تغيير فى شكل الكلمة وصورها دون أن يترتب على ذلك تغيير فى قيمتها أو معانيها الصرفية ، كتغيير الكلمة إلى وزن معين إلحاقًا لها بكلمة أخرى ، وكتغيير غزو إلى غزا مثلاً ... إلخ .

ومن هذا نرى أن المصطلح «التصريف» عند ابن جنى إنما يقصد به ما يطابق النوع الثانى فقط من نوعى التغيير المذكورين فى التعريفات السابقة ، ومعناه أن هذا المصطلح يختلف مدلوله فى القديم عن مفهومه عند المتأخرين .

وليس معنى هذا على أية حال أن ابن جنى أهمل النوع الأول إهمالاً تامًا أو أنه أخرجه من الدراسة . إن هذا النوع من التغيير ليس من التصريف عند ابن جنى ، وإنما هو جزء لا يتجزأ من النحو ، كما يدل على ذلك بوضوح ذلك التعريف السابق الذى قدمه للنحو . وبذلك يكون منهج ابن جنى متمشيا مع ما سار عليه الشيوخ الأوائل كسيبويه والمبرد اللذين جمعا مسائل الصرف مع بحوث النحو ، ومن ثم كان النحو فى مفهومهم يقابل ما يسمى بالجراماتيكا أو علم القواعد كما سبق أن أشرنا إلى ذلك .

ولعل هذا الفهم لآراء ابن جنى يفسر ما ذهب إليه من أن التصريف مكانه بعد النحو لاقبله . ذلك لأن التصريف - بحسب فهمنا لكلامه ومناقشاته - ليس التصريف الذى يقدم النحو ويمهد لدراسته ، وإنما هو نوع من الدراسة تعنى النظر فيما يعرض للكلمات من تغيير فى الصورة والشكل ، دون أن يؤدى ذلك إلى اختلاف المعانى . ومثال ذلك ما يعرض للألفاظ من زيادة أو حذف أو إعلال أو نحو ذلك من كل تغيير لا يفيد معنى جديدا . أما أن ابن جنى يرى عكس ما ذهبنا

إليه ويعد هذا التصريف الآخر مهما بالنسبة للنحو فذلك رأى غير دقيق ، وقد انخدع فيه بوضع أبوابه مختلطة بأبواب النحو فى بعض الآثار العلمية .

أو لعل من رأيه أن البحث فى هذه المسائل وأضرابها مما يفيد النحو ويخدم قضاياه على حين أن الأمر ليس كذلك بحال من الأحوال . كما سيتبين لنا فيما بعد .

ومهما يكن من أمر فالصرف أو التصريف بالمفهوم المذكور فى التعريفات السابقة وبالمعنى السائد بين التقليديين من المعاصرين يطلق فى رأينا على أخلاط من المسائل وأمشاج من البحوث . ولقد رأينا هنا أن تلقى ضوءا جديدا على هذه البحوث والمسائل ، لتعرف حقيقة الأمر فيها وعلى أحقيتها بالانتماء إلى الصرف أو عدم أحقيتها فى ذلك ، آخذين فى الحسبان ثلاثة أمور مهمة هى :

١ - هذه النظرة لا تدعى الشمول ، وإنما هى محاولة لإبراز بعض ما يعترض الدرس الصرفى من قصور ونقص فى منهج البحث وطريقة العلاج .

٢ - هذه الآراء لا تدعى الصحة المطلقة ، فهى أفكار رأينا أن نسجلها ولعل فى تسجيلها ما يعطى لها فرصة النضج أو التعديل أو التغيير .

٣ - محاولتنا هذه ترمى إلى إخضاع النظريات للتطبيق العلمى المفيد ، كلنا يشكو من الصرف وكلنا يحس فيه شيئا غريبا ،ولسوف نحاول فى هذا المقام أن نرسم خطوطا عريضة لمنهج يمكن الاستفادة منه فى هذا التطبيق العملى وفى التخلص من هذه الصعوبات .

يشتمل الصرف التقليدى على نوعين رئيسيين من الدراسة :

النوع الأول :

ويتمثل هذا النوع فى أبواب وبحوث هى من صميم الصرف بالمعنى الذى نفهمه، ونعنى بذلك تلك الدراسة التى تعرض لدراسة الكلمات وصورها لا

لذاتها ، وإنما لغرض معنوى أو للحصول على قيم صرفية تفيد في خدمة الجمل والعبارات . والصرف بهذا المعنى يقابل الجزء الأول فقط ،مما أطلق عليه الصرف أو التصريف في التعريفات السابقة ، ولا يقابل شيئا أو يقابل قليلا مما عناه ابن جنى بتعريفه للتصريف . ومما هو جدير بالذكر أن أصحاب التعريفات السابقة قد [illegible] حيث فرقوا بين نوعين من التغيير : تغيير لاختلاف المعانى وتغيير لفظى لا لغرض معنوى . فالتغيير الأول هو الجدير بالتسمية صرفا أما الثانى فليس من الصرف فى شىء . وهذا التفريق نفسه يوضح لنا السر فى أن المتقدمين وبعض المتأخرين - كالناظم - قد درسوا أبواب النوع الأول مع النحو ، ذلك لأن هذا النوع شديد الصلة بالنحو ومرتبط به ارتباط الجزء بالكل أو المادة الأساسية بالبناء الكبير . ودليل هذا الإدراك كذلك أن كثيرا منهم - ومنهم ابن جنى نفسه - قد ضمنوا النوع الأول من الصرف فى التعريفات التى قدموها للنحو .

ومن أهم أبواب الصرف بالإضافة إلى ما تقدم ذكره (ص٤٠٦) المشتقات - تقسيم الفعل إلى أزمنته المختلفة - التعريف والتنكير وأقسامهما - المتعدى واللازم - المتصرف والجامد - التذكير والتأنيث ... إلخ .

فالبحث فى هذه المسائل وأمثالها بحث صرفى صميم ، إذ هو مما يخدم الجملة ويجعلها ذات معان نحوية مختلفة ، بحيث لو تغيرت وحداتها تغيرت معانيها ، وإليك أمثلة توضح ما نقول :

حضـر محمـد   حضـرت فاطمـة

ذُكّر الفعل فى المثال الأول وأنث فى الثانى بسبب صرفى هو تذكير الفاعل وتأنيثه والمعانى النحوية هنا مختلفة ، بسبب اختلاف القيم الصرفية ويظهر الفرق بصورة أوضح فيما لو امتدت الجملتان :

حضـر محمـــد العاقـــل	وحضرت فاطمة العاقلة
وتقول أيضا : أنا حضرت	أنت حضـــــــرت

فكون «أنا» للمتكلم استدعى - تطابقا - أن يكون الضمير المتصل بالفعل هو تُ [tu] وكون «أنت» للمخاطب اقتضى أن يكون الضمير المتصل هو ت [ta] لا تُ (tu) مثلا . ومما يدل على وجود هذه الفروق اختلاف التحليل النحوى فى هذه الحالات .

والتصغير فى نظرنا من مسائل الصرف الحقيقية ، لأنه - فى العربية - ذو أثر واضح فى المعنى النحوى للجملة ، تقول :

رجل صغير (= موصوف + صفة)

رجيـــــل (= اسم مصغر وحده)

ومن الطبيعى أن يختلف الإعراب فى الحالتين .

والنسب كذلك مادة من مواد الصرف ، فالكلمة المنسوبة تنتمى إلى نوع من الكلمات لم تكن تنتمى إليه قليلا ، وبذلك تؤهل تأهيلا يؤثر على المعانى النحوية تقول :

رجل مصـــرى

حيث تقع (مصرى) صفة ، ولم تكن كلمة «مصر» قبل النسب صالحة لأن تقع هذا الموقع ، وانما يجوز وقوعها فى نحو : رجل من مصر . والفرق واضح بين الجملتين من الناحية النحوية ، لاختلاف التركيب واختلاف الإعراب معًا .

ومن صميم البحوث الصرفية كذلك دراسة المغايرة فى الصيغ ونعنى بها هنا المغايرة التى تؤدى إلى تغيير التركيب أو المعنى ، كالمغايرة بين المبنى للمعلوم والمبنى للمجهول تقول :

فهم الطالب الدرس (فعل + فاعل + مفعول)

ولكن فُهِم الدرس (فعل + نائب فاعـــــل)

فهذه الأمثلة السابقة كلها ذات قيم ظهرت آثارها في التركيب بوضوح ، ومن ثم كانت دراسة صرفية حقيقية .

ولا نستطيع هنا أن نمثل لكل حالات الصرف ، وأهم من هذا الاشارة إلى الأبواب الأخرى التى ليست من الصرف أو التى يمكن حسبانها منه ، ولكنها تحتاج إلى معالجة جديدة .

النوع الثانى :

ويشمل أبوابا ومسائل شتى من الصرف التقليدى تجمعها كلها خاصة ظاهرة ، تلك هى أنها جميعا تعنى بالنظر فى الكلمة من حيث الزيادة والأصل والأوزان والأبنية ، وما إلى ذلك من تغيير فى صور الكلمات ،وهى تغييرات لا تعطى معانى أو قيما صرفية تخدم الجملة والعبارة . وهذا النوع هوما يقابل النوع الثانى من التصريف أو الصرف فى التعريفات التى . أوردناها سابقا ، كما يطابق جل مسائل التصريف بالمعنى الذى عناه ابن جنى فى آثاره من حيث النظرية والتطبيق على سواء .

هذه الأبواب والمسائل كثيرة إلى حد تصعب معالجتها فى هذا المقام . ولسوف نكتفى هنا بايراد أمثلة لها ونلقى برأينا فيها وفى كيفية معالجتها ، كما يتضح ذلك فى الصفحات التالية :

أولا :

هناك أمثلة من مسائل هذا النوع ينبغى اطراحها وتركها لعدم جدوى البحث فيها على أى مستوى من مستويات الدراسة اللغوية . فهى أمثلة تتضمن

عمليات ذهنية نتجت من الإغراق فى بحث الجزئيات والمبالغة فى الجرى وراء فكرة الأصول والزوائد ، واعتقادهم أن للكلمات أصولا خلقية وزوائد تنضم إليها بحسب الحاجة والظروف المعين .

ومن ذلك مثلا الكلام على همزة التأنيث في نحو صحراء وأصلها المتقلبة عنه ، جاء فى المنصف شرح التصريف (جـ١ ص١٥٥ - ١٥٦) بشأن هذه المسألة ما يلى :

«وينبغى أن يعلم أن هذه الهمزة إنما هى منقلبة من ألف التأنيث التى فى نحو حبلى وبشرى . لكنها لما وقعت بعد ألف قبلها زائدة وجب تحريكها لئلا يلتقى ساكنان فقلبت همزة . وهذا مذهب سيبويه وهو الصحيح . ويدل على صحته وأن هذه الهمزة منقلبة عن ألف التأنيث المفردة ،أنك إذا أزلت الألف من قبلها بقلبها ، خرجت هى عن الهمزة ، وذلك قولهم فى جمع صحراء : صحارىّ . فهذه الياء الأولى المدغمة هى الألف التى كانت قبل الهمزة فى صحراء ، انقلبت ياء فى الجمع لانكسار ما قبلها كما تنقلب فى جمع مفتاح وغربال إذا قلت : مفاتيح وغرابيل . فلما انقلبت الألف إلى ياء انقلبت علامة التأنيث التى كانت بعدها فى صحراء ياء لوقوع الياء المنقلبة عن الألف قبلها وذلك قولك صحارىّ . وزالت الهمزة لزوال الألف الموجبة لها من قبلها . فلو كانت الهمزة فى صحراء غير منقلبة لم يلزم انقلابها فى الجمع . كما أنك لو جمعت قراء لقلت قرارئ . وكما قالوا فى جمع كوكب درى : دراريء لما كانت الهمزة أصلا غير منقلبة . فقولهم صحارىّ بلا همزة دلالة على أن الهمزة فى صحراء منقلبة ، إذ لو لم تكن منقلبة لوجب أن تقول : صحاريء ، كما قالوا : دراريء . وإذ ثبت أنها منقلبة فى صحراء فيجب أن يكون انقلابها عن الألف فى مثل حبلى» .

هذا مثال واحد من عشرات الأمثلة المبثوثة في الكتاب المشار إليه وفى غيره من الأثار كالخصائص ، وسر صناعة الاعراب لابن جنى أيضا ، وهذا الكتاب الأخير كتاب يعنى فى أساسه بالدرس الصوتى .

وهذا المثال لا تعليق لنا عليه : أنه يسفر عن نفسه .فإنه نوع من الافتراض الجدلى يُعْجز الدارسين عن التحصيل والإلمام بالقواعد . وفى إيجاز موجز نقول : إنه خال من أية فائدة عملية على أى مستوى من مستويات البحث فى اللغة ، وإن كان هذا الضرب من البحث يناسب المتخصصين ومن لف لفهم .

وفى رأيى أن الكلام فى مسائل هذا الباب كله نوع من الترف العلمى الذى لا نستطيعه فى وقتنا هذا ، ونوع من شغل الوقت وقتل الفراغ بقطع النظر عن أية نتائج عملية ، أو قل إن البحث فى هذه القضايا ونحوها نتيجة من نتائج الإغراق فى الافتراض بدافع إظهار البراعة فى الجدل إرضاء لنزعات مذهبية ، أو هو نتيجة لكل ما أشرنا إليه من عوامل . ولعل هذا النوع من القضايا هو ما رأى ابن جنى وجوب تأخيره عن النحو «لصعوبته» ، وذلك - فى الحق - يتمشى مع منطق الأشياء ، فليس هناك - فى رأيى - من يجيز لنفسه الانشغال بهذه المسائل الافتراضية قبل الدخول فى بحوث أساسية كبحوث النحو .

على أنه بشيء من التسامح ربما ساغ لنا النظر فى هذا المثال ونحوه ولكن على طريقة من البحث معينة ، تلك هى طريقة البحث التاريخى . وقد أرشدنا إلى هذا ما جاء فى النص السابق حيث وردت هذه العبارة : أن قولهم «صحارىّ» بلا همز دلالة على أن الهمزة فى صحراء منقلبة ، إذ لو لم تكن منقلبة لوجب أن نقول : «صحارىء» ، كما قالوا دراريء .

فنحن لا نستبعد أن تكون الصيغة فى فترة ما من تاريخ العربية هى فعلا «صحارىء» «بالهمزة ، ثم أصابها التطور والتغيير على مر الزمن ، وبهذا تستحق -

هى وماشابهها – النظر على هذا الأساس التاريخى . وبهذا تنضم إلى مثيلاتها من المسائل التى نرى وجوب معاملتها معاملة تاريخية ، مخالفين بذلك منهج الصرفيين العرب فى معالجتها ، كما سيتبين فيما بعد .

ثانيا :

فى الصرف أو التصريف بالمعنى التقليدى أبواب ومسائل كثيرة هى أولى بمتن اللغة (أو ما يسمى «اللغة» فى عرفهم أحيانا) منها بالصرف الحقيقى . ومن أوضح أمثلة هذا النوع بابان مشهوران :

الباب الأول :

أوزان الفعل الثلاثى وقد عدوها ستة . ففى رأينا أن هذه الأوزان ليست ذات قيم صرفية تخدم الجملة أو العبارة ولكنها ذات قيم لفظية تفيد معرفتها معرفة ألفاظ اللغة على وجهها الصحيح نطقا ودلالة معجمية . فكون الفعل المعين على وزن فَعَل يفْعِل أو يفعُل أمر يتعلق بصحة نطق الصيغة وربما يشير إلى دلالتها المعجمية ، ولكنه لا يفيد أثرا ملحوظا أو غير ملحوظ فى الجملة والعبارة . فمضارع ضرب مثلا لا تتغير وظيفته فى التركيب سواء أكانت عينه مكسورة أم مضمومة ، ولكن تتغير قيمته النطقية والمعجمية فيما لو استعملناه على وزن غير وزنه المنصوص عليه . ومعرفة هذه القيمة النطقية أمر فى غاية الأهمية ما فى ذلك شك ، ولكنها تدخل فى باب آخر غير باب الصرف . إنها من قضايا الثروة اللفظية أو هى من مباحث متن اللغة والمعجمات وما إليها . أضف إلى ذلك أن معرفة أوزان الفعل ليست هى الفيصل والمرشد الوحيد فى تعرف الصيغة المناسبة لهذا الفعل أو ذاك . هناك ما هو أهم منها وهو الخبرة والدربة العملية والسماع ، وهناك الثقافة اللغوية التى تعين على النطق بالصيغة الصحيحة . وكم حفظ أناس هذه الأوزان ووعوها ، ولكنهم لم

يستطيعوا صياغة الكلمات على أوزانها ، وبالعكس قد يأتى الرجل لألفاظ على أوزانها المعقودة لها دون أن يعرف هذه الأوزان أو يسمع بها .

على أن هذه الأوزان - وأن كانت محصورة محدودة - مازالت تخضع للسماع ، ومازالت صورها تتأرجح بين حالة وأخرى . ومازلنا نسمع ونقرأ الفعل الواحد بوزنين مختلفين ، ولعل هذا مرجعه إلى اختلاف اللهجات أو عدم الاستقرار على صورة معينة . ويبدو أن لهذا الادعاء أصلا تاريخيا ثابتا يقول باحث حديث : «إن الناظر فى النصوص وفى كتب اللغة يجد فيها شيئا يؤدى إلى الاعتقاد أن هذه الأفعال لم تكن مستقرة ولاسيما فى القرن الأول الهجرى ، وأن فعلا من الأفعال مثلا قد يكون على الوزن الأول (باب نصر) عند قوم من الناس ولكن من باب ضرب عند آخرين . وبقى هذا التردد فى اعتبار وزن الفعل طوال القرن الأول والقرن الثانى ، حتى تم تثبيت قواعد اللغة واستقرت هذه الأفعال على حال ثابتة ولاسيما الأفعال التى يكثر تداولها فى التخاطب والكتابة فى الأقل .

ولقد ورد شىء من هذا الذى نذهب إليه على ألسنة علماء اللغة . قال أبو زيد الأنصارى إذا جاوزت المشاهير من الأفعال (الثلاثية) فأنت بالخيار بين الضم والكسر أى ضم عين المضارع أو كسرها . وقال الفراء : الأصل فى المضارع الكسر.

وهذا التردد فى معرفة الأوزان وضبطها وتثبيتها قد تم فى لغة القرآن على الرغم من أن كتب اللغة ظلت تذكر اللغات المختلفة فى وزن الأفعال التى اختلفوا فيها . فقد قالوا فى (فسد) هو من باب نصر عند قوم وهو من باب كرم على رأى الآخرين . وهذه الحال تدل على أن الأفعال الثلاثية فى المرحلة السابقة لعصر القرآن لم تكن مستقرة على حال . وكان الحكم فيها للقائلين ، يؤلفون بين حركاتها كما يشاءون[1] .

---

(١) الدكتور السامرائى ، التطور اللغوى التاريخى ص٧٢ .

وبهذا يتضح لنا أن «أوزان الفعل الثلاثى» - على الرغم من محاولة حصرها وتقعيدها - لا تزال تسترشد الثقافة اللغوية والتلقى بالمشافهة جيلا عن جيل ، وهذه كلها أمور تتعلق بالثروة اللفظية . وإجادة نطقها جزء من إجادة اللغة والانحراف فى هذا النطق انحراف لغوى ، ولكن ذلك ليس من مباحث الصرف ، وانما هو من مواد متن اللغة ، لأن اختلاف الأوزان لا يعنى اختلاف وظيفتها فى الجمل والعبارات.

الباب الثانى :

يتمثل فى كثير من صيغ جمع التكسير وأبنيته بالصورة التى عولجت بها فى كتب الصرف التقليدية . فقد قنع الصرفيون هناك بمجرد سرد هذه الصيغ ، واكتفوا بذكرها دون التعرض لأية قضية تتعلق بقيمتها الصرفية ، ودون أن يشيروا من قريب أو بعيد إلى ما يترتب على استعمال هذه الصيغ من وظائف وقيم نحوية فى الجمل والعبارات .

وذكر هذه الصيغ وعدها مجردة من مناقشة معانيها الصرفية موضوع من مواضيع الدرس اللغوى ، ولكنها - بطبيعتها - تناسب متن اللغة لا الصرف ، إذ الأول يعنى بالألفاظ وأبنيتها المختلفة ، أما الثانى - وهو الصرف - فهو معنّى أولا وآخرا ببيان القيم التى يحملها هذا البناء أو ذاك أو هذا الوزن أو ذاك . وهى قيم ليست بالقيم الصوتية اللفظية ، وإنما هى خواص صرفية يظهر أثرها فى التركيب ، بأن يترتب على وجودها معان نحوية معينة .

يدل على ذلك أنك لو استعملت صيغة من جمع التكسير معينة دون أخرى ما ترتب على ذلك شىء فى الجملة ، وما اختلفت المعانى النحوية بحال من الأحوال (وإن اختلفت ظلال المعانى أحيانا لعوامل ثقافية أو اجتماعية) نقول :

شيوخ	عقلاء	وأشياخ	عقلاء
وبحوث	جيدة	وأبحاث	جيدة

دون أن نجد فروقا أو معانى نحوية فى أى من التركيبين على الرغم من اختلاف الصيغتين ، نعم قد تختلف المعانى المعجمية كما فى النحو :

قضاة محترمون ورجال محترمون

ولكن هذا كما ترى يرجع إلى أصل المادة لا إلى بنيتها أو أوزانها ، ومن ثم كان الأولى بهذه الصيغ كلها متن اللغة وآثار الثروة اللفظية لا الصرف بمفهومه الدقيق .

وربما سوغ صنيعهم هذا الذى سلكوه ما رأوه من ضخامة العدد فى صور جمع التكسير وتنوعها الكبير ، فحاولوا إخضاعها لشىء من التقعيد أو التقنين ، تسهيلاً على الدارسين والمتعلمين . ولكن هذا الذى فعلوه - وإن كان جديرًا بالبحث فى حد ذاته مازال فى نظرنا بعيدا عن الحقل الصرفى وأشد ارتباطا بمتن اللغة .

على أن هؤلاء الصرفيين قد نصوا - بعد عناء وجهد فى محاولة التقنين والتقعيد - على أن جموع التكسير سماعية على الصحيح لا قياسية ، فليست فى مجموعها تخضع لقواعد ثابتة مطردة .

أضف إلى ذلك أن كثرة هذه الصيغ وتنوعها ربما يرجعان إلى احتمال اختلاف اللهجات فى القديم . وهذا احتمال تؤيده الشواهد والآثار الواردة عنهم ، وقد أدرك هذا الذى ذهب إليه بعض الدارسين يقول أحدهم : «وربما دلت كثرة الجموع فى العربية على اختلاف اللهجات ولاسيما جموع التكسير . ويعنى هذا أننا نجمع كلمة واحدة على عدة صيغ من صِّيغ الجمع .. فالشيخ يجمع على «شيخة» ويجمع على «شيوخ» بضم الشين وعلى «شيوخ» بكسر الشين ، وعلى «أشياخ» ومثل هذا كلمة «الحب» بكسر الحاء ، فتجمع على أحباب و «حبّان» بكسر الحاء وتشديد الباء ، وحبوب وحببَة وحبَّة بكسر الحاء و «حب» بضم الحاء

ومثل هذا كثير فى اللغة العربية . وهو دليل على أن الجمع لم يستقر على حال . وأنه يشير إلى المرحلة التى كانت فيها اللغة غير مستقرة على صيغ ثابتة . من أجل هذا أحدثت هذه الكثرة فى الصيغ ، وسبب هذه الكثرة راجع إلى اختلاف الأقوام واختلاف الجهات[1]» .

على أن جمع التكسير بوصفه جمعا - بقطع النظر عن صيغه المختلفة - جدير أن يعالج فى علم الصرف ، ولكن من جهتين أخريين :

١ - لهذا الجمع مكان مناسب فى الصرف فيما لو نظرنا إليه على أنه قسم من فصيلة صرفية كبرى لها قيم معينة فى الاستعمال ، تلك هى فصيلة الجمع بعمومه ، أى الجمع فى مقابل المفرد والمثنى . ويشمل حينئذ ثلاثة أنواع رئيسية : جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم وجمع التكسير . وجمع التكسير بهذا الوصف - أى كونه جمعا - تختلف أحكامه النحوية عن المفرد والمثنى كليهما . ففى هذه الحالة سوف نلاحظ اختلافا نحويا فى التراكيب تتمثل فى أحكام المطابقة ، نقول :

رجل محترم - رجلان محترمان ولكن رجال محترمون باستعمال صفة مع جمع التكسير تختلف صرفيا عن الصيغتين الأخريين فى المثالين الأولين .

٢ - قواعد المطابقة مع جمع التكسير بالذات فى العربية تشكل نقطة جديرة بالنظر . ذلك أن بعض صيغ هذا الجمع تجوز معاملتها بصورتين مختلفتين من حيث أحكام المطابقة فى العدد والنوع ، تقول :

الرجال جاءوا والرجال جاءت

حيث عاملت الجمع فى المثال الأول معاملة جمع الذكر ، ولكنك عاملته فى

---

(١) إبراهيم السامرائى - السابق ص٧١ .

المثال الثانى معاملة المفردة المؤنثة . وهذا سلوك نحوى جائز لا شذوذ فيه ولا اعتراض عليه .

هاتان الجهتان السابقتان يسوغان معالجة جمع التكسير فى الصرف . ومن العجب أن الصرفيين أهملوا الجهة الأولى ، فلم نألف فى كتبهم ذكر جمع التكسير مع بقية الجموع ، وإنما خصصوا له بابًا مستقلاً واقتصروا فيه على ذكر الصيغ . أما الجهة الثانية جهة تنوع المطابقة فقد أشار إليها بعض النحويين عرضا فى بعض آثارهم . على أن هذه الاشارات الخفيفة تحتاج – فى نظرنا – إلى معاودة العلاج والنظر . فأغلب الظن أن الموضوع يحتاج إلى استقراء أوفى مما فعلوا حتى تتبين حقيقة أحكام المطابقة مع جمع التكسير بصورة علمية جادة .

ثالثا :

يشمل الصرف التقليدى فيما شمل أنماطا من الصيغ هى فى واقع الأمر أقرب إلى ميدان الأصوات منها إلى الصرف . من ذلك مثلا صيغة افتعل وفروعها إذا كانت فاؤها أحد حروف الإطباق (الصاد والضاد والطاء والظاء) أو كانت هذه الفاء دالا وذالا وزايا .

قالوا : فى الحالة الأولى تقلب تاء الافتعال طاء وفى الثانية تقلب التاء دالا ، فتقول : اصطبر ، اضطجع واطعن وظطلم والأصل اصتبر واضتجع واطتعن واظتلم كما تقول : ادّان وادكر وازداد . والأصل ادتان ، اذ تكر وازتاد .

فالصرفيون هنا يقدرون أصلا افتراضيا لهذه الكلمات ، لأن القياس الأصلى هو افتعل وعلى وفاقه جاء نحو ابتكر واشتجر ، ولكنهم وجدوا أن الأمثلة المذكورة بنوعيها لا تتمشى مع هذا الوزن ، فكان لابد من تفسير . وكان هذا التفسير الذى رأوه : فقالوا تقلب التاء طاء فى المجموعة الأولى ودالا فى المجموعة الثانية .

وهذا يتمشى مع منهجهم ومنطقهم فى معالجة قضايا الصرف ، ذلك المنهج الذى يتسم بسمتين واضحتين :

أولاهما : إيمانهم بفكرة الأصل ، بمعنى أن هناك أصلا ثابتا ترجع إليه كل الصيغ المتشابهة بطريق مباشر أن أمكن ، وإلا فبطريق غير مباشر مبنى على الافتراض والتأويل[1] .

ثانيتهما : محاولة حشدهم الأمثلة المتفقة فى شىء والمختلفة فى شىء آخر تحت نظام واحد ، أو إخضاعها لها لميزان واحد ، فابتكر واصطبر عندهم كلاهما على وزن افتعل وكلاهما يرجع إلى أصل ثلاثى هو الباء والكاف والراء فى الأول والصاد والباء والراء فى الثانى .

وعندنا أن هذه الأمثلة يجب أن تعامل معاملة مغايرة لما درج عليه الصرفيون التقليديون . تلك المعاملة هى أن ننظر إليها بحالتها الراهنة فتصف ما بها من ظواهر دون إخضاع لها لوزن افتعل وفروعه ؛ فنخرجها من هذا الباب . متبعين فى ذلك مبدأ «تعدد الأنظمة» فى البحث اللغوى الآخذ بمنهج الوصف ، ومخالفين حينئذ منهجهم الذى يقوم على أساس «وحدة الأنظمة» ، وهو مبدأ لعب دورا خطيرا فى الدرس اللغوى عند العرب ، وكثيرا ما جرهم إلى التأويل والتخريج والافتراض ، لأنهم مضطرون - باتباعه - إلى جمع الأشتات من الأمثلة تحت قاعدة عامة واحدة . ولو لم تنطبق عليها كل الانطباق ، كما فى حالتنا هذه .

---

(١) من الطريف أن هذا المنهج فى تفسير الصيغ المذكورة يناظر منهجًا لغويًا حديثًا ، عرف بمنهج المدرسة «التوليدية التحويلية» التى تفترض فى مثل هذه الحالات أن هناك «بنية عميقة» (وهى تناظر الأصل الافتراضى عند علماء العربية) و «بنية سطحية» هى ما ظهرت به الصيغة فى الاستعمال الفعلى وهذا المنهج - وإن كان صالحًا للنظر والأخذ به - لم نشأ أن نأخذ به هنا ، لأنه يقتضى دراسة اللغة كلها فى هذا الإطار .

أما التفسير العلمى لهذه الأمثلة ونحوها ، إذا كان لنا أن نأخذ بمبدأ الوصف ومبدأ تعدد الأنظمة فلا يتم إلا على أسس صوتية اقتضتها خواص الصيغ المذكورة ، فنقول :

السياقات الصوتية التالية مستحيلة فى العربية :

صوت مطبق + ت ، والمستعمل هو : صوت مطبق + ط .

د ، ذ أو ز ، + ت ، والمستعمل هو : د ، ذ (وتقلب دالا) أو ز + د .

وبهذا لم نجاوز الحقيقة فى شىء ولم نلجأ إلى شىء مفترض ، كما افترضوا هم أصلا لهذه الصيغ . أما إذا كان هذا الأصل الذى افترضوه له حقيقه تاريخية - بمعنى أن هذه الصيغ نطقت بالتاء لا بالطاء فى فترة من الزمن - فإن الأمر يختلف ، وأصبح من الضرورى تغيير المنهج ومعالجة هذه الأمثلة ونحوها بمنهج تاريخى . ولكن المادة الحاضرة والواردة الينا من التراث لاتعيننا فى هذا الشأن .

ويمكن أن تدخل فى هذا الباب كذلك تلك الأمثلة التى عالجوها تحت ما سموه «إبدال فاء الافتعال تاء إذا كانت واوا أو ياء كما فى قولهم اتعد من الوعد واتسر من اليسر» . فقد عاملوا هذه الأمثلة بالطريقة والمنهج اللذين عاملوا بهما أمثلة النماذج السابقة .

ونحن بالمثل نرى تفسير ما بهذه الأمثلة من ظواهر تفسيرا صوتيا ، فنقول السياقات الصوتية التالية ممنوعة فى العربية :

همزة وصل + و + ت والمستعمل هو : همزة وصل + ت + ت .

همزة وصل + ى + ت والمستعمل هو : همزة وصل + ت + ت .

على أن لنا تساؤلا ، نطرحه فى هذا المجال ، علنا نصل إلى رأى علمى فيه . أليس من الجائز أن تكون هذه الأمثلة متطورة تاريخيا (لا افتراضا) عن صيغ أخرى

نطقت بالفعل ، هى «او تعد» فى المثال الأول و«ايتسر» فى المثال الثانى ، ثم أصابهما تغير وصل بهما إلى حالتهما الراهنة ؟ احتمال[1] . وحينئذ تسهل معالجة هذا الضرب من الأمثلة وتتم معالجتها بتسجيل صورها التاريخية ، ثم صورها الحاضرة والقيام (إن شئنا) بالمقارنة بين الفترتين .

قد يعترض فيقال : إن الصرفيين قاموا بمثل هذا العمل ، إذ هم قد افترضوا لهذه الصيغ أصلا ، فنجيب بأن الأصل الذى قدروه أصل افتراضى لا أصل تاريخى . فما فعلوه إذن ليس وصفا لمرحلتين وإنما هو إرجاع صورة حاضرة إلى صورة مفترضة متوهمة وقصدوا بذلك تفسير ظاهرة لم يستطيعوا تفسيرها تفسيرًا علميًا سليمًا .

ثالثهما : وهناك فى الصرف العربى أمثلة كثيرة متناثرة يمكن معالجتها على أساس صوتى صرفى morphophonemic analysis ، بدلا من العلاج التقليدى الذى طبقه العرب عليها . ولسنا هنا نرمى إلى مجرد المخالفة أو إلى ادعاء التجديد دون مسوغ . إنما نهدف إلى تسجيل الحقائق كما تعلن عن نفسها دون افتراض ، أوتوهم يشوه هذه الحقائق ويعقدها ويجعل البحث فيها عبثا دون طائل .

من أشهر هذه الأمثلة فعل الأمر الثلاثى الأجوف نحو «قل» . درج الصرفيون على القول بأن أصله قُول : التقى ساكنان فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار قل[2] .

ومن الواضح أن هذا الأصل الذى نصوا عليه أصل افتراضى لا أساس له من الحقيقة ، إذ لم ينطق – فيما نعلم – هذا الفعل على وفق هذا الأصل الذى قدروه فى الكلام الفصيح .

(١) وإذا صح هذا الاحتمال يكون التطور حينئذ مر بمراحل ، يشير إلى بعضها ما ورد عن بعض الحجازيين فى هذا الباب من جعلهم الفاء بحسب الحركات التى قبلها ، فيقولون ايتصل موتصل (راجع الخضرى على ابن عقيل جـ٢ ص١٦٧) .

(٢) القول بأن الواو هنا ساكنة غير دقيق . إنها فى هذا المثال ونحوه ضمة طويلة ، وهى لم تحذف وإنما قصرت .

وكل ما حدث فى رأينا هو أن الفعل نطق من بداية الأمر بهذه الصورة «قل» . أما أنه لم ينطق «قول» كما كان المتوقع فيما لو نظرنا إلى الأصل ، فذلك لسبب صوتى . هذا السبب الصوتى يتلخص فى أن اللغة العربية (الفصحى) لها أنماط معينة من المقاطع ، وبالبحث وجد أن التركيب المقطعى : ص + ح ح + ص[1] ممنوع فى هذه اللغة إلا فى حالتين اثنتين هما :

١ - حالة الوقف .

٢ - إذا كان (ص) الأخير أحد متماثلين مدغمين ، وكان المتماثلان أصليين فى الكلمة نحو :

ضالين : : ص + ح ح + ص / ص + ح ح + ص .[2] .

دابة : ص + ح ح + ص / ص + ح + ص . (على الوقف بالهاء) .

ومن الواضح أن فعل الأمر من قال (أو مضارعه المجزوم بالسكون) لا يدخل فى هاتين الحالتين ، ومعناه بلغة الأصوات أن طبيعة التركيب المقطعى منعت وقوع الصيغة قول (فعل أمر) ، ومعناه كذلك أنه لم يحذف شىء من هذه الصيغة ، وإنما قصرت الضمة الطويلة المتمثلة فى «الواو» .

وبهذه الطريقة نفسها نستطيع معالجة الفعل المضارع المؤكد المسند إلى ضمير الجماعة ، نحو لتكتبن . قالوا : أصله : لتكتبوننّ حذفت نون الرفع لتوالى الأمثال فالتقى ساكنان الواو والنون المشددة ، فحذفت الواو وبقيت الضمة دليلا عليها .

---

(١) ص = صوت صامت مثل الباء والتاء والثاء ... إلخ ، ح ح = حركة طويلة كتلك التى تمثل بالألف فى قال وبالياء فى قيل وبالواو فى يدعو .

(٢) وهذه الحالة فسرها لغويو العرب بقولهم : «تجيز لغة الحجاز التقاء الساكنين إذا كان أولهما ألفًا والحرف الآخر مدغمًا فى مثله ، مثل شابّة - الضالّين» ... إلخ . وقالوا : وفى لغات بعض العرب تبدل الألف همزة فرارا من التقاء الساكنين» . قال أبو حيان فى البحر : «حكى أبو زيد دأبّة وشأبّة بـ «الهمزة» وجاءت منه ألفاظ . ومع ذلك لا يقاس على هذا الإبدال لأنه لم يكثر كثرة تسمح بالقياس» . وقال أبو زيد : «سمعت عمرو بن عبيد يقرأ : «فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جأن» (بالهمزة) ، فظننته قد لحن ، حتى سمعته عن العرب دأبة وشأبة» (بالهمز) .

ونحن نقول : لتكتبن نطقت هكذا منذ البداية ، وهذا الأصل الافتراضى الذى قدروه لا أساس له من الواقع . أما تفسير هذا النطق (لتكتبنّ) فهو كما يلى :

النون المشددة هى نون الرفع ونون التوكيد الخفيفة ، إذ من المستحيل وقوع النون الثقيلة هنا ، لاستحالة وقوع ثلاثة أصوات متماثلة متتابعة فى العربية . ولم تنطق الصيغة حينئذ لتكبونّ بالسبب السابق وهو أن طبيعة التركيب المقطعى تمنع هذا السياق ، ص + ح ح + ص إلا فى الحالتين المشار إليهما سابقا . وهذه الحالة ليست من أمثلتهما ، كما هو واضح ، اذ النونان (المدغمتان) ليستا من أصل الكلمة ، وانما جاءت كل منهما لغرض معين .

قد يسأل بعضهم : وأين الفاعل حينئذ ؟ فأقول الفاعل هنا هو الضمة القصيرة التى تقع بعد الباء فى المثال السابق ، ومعناها حينئذ أن مورفيم الفاعلية (الوحدة الصرفية الدالة على الفاعلية) فى هذه الحالة ونحوها هو الضمة ، ولكنها قد تكون طويلة (= و = uu) كما فى نحو يضربون ، وقد تكون قصيرة (ُ = u) ، كما فى مثالنا : لتكتبن . ومعروف أن المورفيم (كالفونيم) قد يظهر بصور عدة طبقا للسياق الصوتى أو تحت ظروف تسمى «ظروفا فنولوجية» .

وتسمى الصورة المعينة للمورفيم عضوا ويطلق عليها حينئذ المصطلح allomorph أى «المثال الصرفى» أو التنوع الصرفى للوحدة الصرفية . وليس فى هذا الذى نقوله غرابة ، فهو أولى بالاتباع من تفسير الصرفيين ، إذ هو يتضمن أشياء افتراضية ، كما يتضمن أشياء تناقض مبادئهم ، إذ كيف تحذف الواو وهى الفاعل ، مع أنهم نصوا على أن الفاعل لا يجوز حذفه ؟ .

وهناك أمثلة أخرى كثيرة غير هذه وتلك ، يمكن معالجتها معالجة صوتية ، لأنها أقدر على وصف الحقائق مما سلك علماء الصرف التقليديون ، ونأمل أن تأتى فى ذلك كله ببحث مفصل إن شاء الله .

رابعا : هناك أبواب فى الصرف التقليدى عولجت - فيما نظن - علاجًا غير دقيق ، وهى بصورتها المسجلة فى آثارهم لا تفيد متعلم اللغة فى شىء ، وربما يفيد بعضها المتخصصين فى الوقوف على الآثار الواردة عن السلف . فهذه الأبواب ونحوها أشبه بآثار علمية تفيدنا فى شىء واحد هو معرفة منهج التفكير عند هؤلاء اللغويين القدامى .

من هذه الأبواب باب الفعلين الأجوف والناقص وما تفرع منهما . فقال مثلا تصريفها التقليدى عندهم هو : أصلها قَوَل تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا . وغزا عندهم أصلها غزو وفعل بها ما فعل بالمثال السابق .

هذا الأصل الذى أشاروا إليه هو أصل افتراضى متوهم لا أصل حقيقى بحسب الآن ، وذلك هو ما نصوا عليه بالفعل ، كما سيتبين فيما بعد .

والذى دعاهم إلى هذا السلوك هو خضوعهم لمنهجهم العام وهو سيطرة فكرة الأصول على أذهانهم ، ومحاولة حشد مختلف الأمثلة تحت قاعدة واحدة أو تحت نظام واحد من البحث . فإذا لم تنطبق القاعدة انطباقا تاما على بعض الأمثلة ، فإنهم يحاولون إرجاع هذه الأمثلة إلى تلك القاعدة ولو بطريق التأويل الافتراضى، كما فى إرجاعهم كل فعل ثلاثى مجرد إلى النموذج الأساسى «ف ع ل» . فإن وافقت الصيغة الوزن فبها ونعمت ، وإلا وجب أن تفسر تفسيرا ما حتى تخضع لهذا الوزن.

وعندنا أن علاج هذه الأفعال بالطريقة السابقة علاج غير دقيق من الناحية العلمية . ويجب أن نأخذ فى مناقشتها وتصريفها طريقا واحدا من اثنين .

الأول : طريق وصفى يعنى بتسجيل الحقائق الموجودة فى الصيغة بالفعل فى إطار ما يسمى التحليل الصوتى - الصرفى morphophonemic analysis دون تأويل أو افتراض . وهنا فى حالتنا هذه سوف نجد أنفسنا فى حاجة إلى معونة الدراسات الصوتية . وعن طريق هذه الدراسات سوف نعلم أن قال فى

تركيبها الصوتى تختلف عن نصر مثلا . فكل منهما له تركيب مقطعى يختلف عن تركيب الآخر . فقال تركيبها الصوتى هو : ص ح ح / ص ح ، أما نصر فمقاطعها هى : ص ح / ص ح / ص ح ، فالأولى مكونة من مقطعين اثنين والثانية مؤلفة من ثلاثة مقاطع ، هذا بالاضافة إلى أن هناك فرقا فى كمية بعض المقاطع (ص ح ح × ص ح) .

وهذا الفرق الصوتى له قيمة فهو يشير إلى وجوب معاملة الصيغتين معاملة صرفية مختلفة ، وبخاصة فى باب الأوزان ، حيث إن الأوزان أولاً وآخرًا لا تخرج عن كونها مقاييس صوتية صيغت للقياس عليها . ومعناه وجوب النظر إلى قال وغزا ونحوهما نظرة تختلف عن تلك النظرة التى نعامل بها نصر ونحوه . فلو اتبعنا هذا الدليل الصوتى وسرنا على منهج الأوزان ، وبالطريق الوصفى وجب أن نقول إن قال وزنها «فال» وغزا ومنها «فعا» أما نصر فوزنها «فعل» .

ولا ضير فى هذا العمل بحال من الأحوال ، إذ هو ممثل للحقيقة الواقعة فضلا عن سهولته ، وتمشيه مع روح المنهج السليم . فهنا قد اتبعنا مبدأ «تعدد الأنظمة» polysystemic principle فى إطار المنهج الوصفى ، وهذا شىء تفرضه الحقائق الناطقة . فقد رأينا أن قال ونصر مثلاً – وإن كانا فعلين ثلاثيين مجردين – يختلفان فى تركيبهما المقطعى . وهذا يوجب علينا معاملتهما بطريق مختلف ، لأن اخضاعهما لقاعدة واحدة أو اتباع مبدأ «وحدة الأنظمة» monosystemic principle فى علاجهما سوف يؤدى إلى نتائج مضطربة معقدة ، كما هو الواقع بالفعل فى تفسير الصرفيين التقليديين لتصريف هذه الأفعال ونحوها .

أما الطريق الثانى لمعالجة هذه الأفعال وأمثالها فهو طريق المنهج التاريخى . ومعناه أنا نتتبع تاريخ الصيغ المختلفة لنكشف عما أصابها من تغيير ، وما حدث لها من تطور عبر فترات التاريخ المختلفة . ولنا هنا أن نتساءل : هل أتى على نحو قال

وغزا فترة من الزمن كانتا تنطلقان فيها قَوَل وغَزَو ، ثم عرض لهما تطور في أصوات العلة أدى إلى هذه الصيغة الحاضرة ؟ .

احتمال . وهو في رأيي – حتى هذه اللحظة – احتمال قوي يؤيده الواقع ، وهو وجود بقايا هذا الأصل التاريخي من نحو الفعلين أطول واستحوذ ، وكان المفروض فيهما أن يكونا على صورة أخرى هي أطال واستحاذ . جاء في شعرهم قول القائل :

صددت فأطولت الصدود وقلما

وصال على طول الصدود يدوم

ومثله بالنسبة لتصاريف الاسم المنقوص قوله :

تراه – وقد فات الرماة – كأنه

أمام الكلاب مصغيُ الخد أصلم

والقول بأن هذه الأمثلة ونحوها من ضرورات الشعر قول لا مسوغ له ، فهناك عشرات من الأمثلة من هذا الباب وغيره وردت بالتصحيح لا الإعلال في غير ضرورة . فهناك في الأسماء مثلا نحو الهَيَف والحَوَر والعَوَر ... إلخ .

وهناك اللهجة التميمة التي تصحح ولا تعل نحو مبيوع ومديون ومخيوط ومصوون ، إلى غير ذلك مما قد ينظر إليه على أنه بقية تاريخية لظاهرة أصلية في اللغة في فترة من فتراتها السحيقة من الزمن ، ولا حاجة بنا حينئذ إلى الأخذ بآراء الصرفيين من إخراج هذه الأمثله أو تخريجها بوجه من الوجوه لتتمشى مع الأصل الافتراضي الذي قدروه .

أما أن التطور قد لحق هذه الأبواب ونحوها (بحيث أصبحت قَوَلَ وغَزَوَ قال وغزا) دون غيرهما ، فذلك أمر يسهل فهمه فيما لو علمنا أن التطور هنا قد لحق

أصوات العلة ، وهي أسهل الأصوات قابلية للتطور . وقد ظل هذا الاتجاه سائرا فى العربية حتى أصاب لهجاتها الحديثة ، كما وقع لنحو يَوْم وبَيْت yawm - bayt فصارتا يوم وبيت yoom - beet ، حيث حلت الحركات محل أصوات العلة أو ما تسمى أنصاف الحركات .

ومن العجيب أن ابن جنى بعد مناقشة طويلة عريضة فى كل من «الخصائص والمنصف» ، يحاول جاهدا إنكار أن تكون هذه الأمثلة ونحوها ذات أصل تاريخى . يقول فى ذلك (الخصائص جـ١ ص٢٥٦ - ٢٥٧) «هذا الموضع كثير الإيهام لأكثر من يسمعه . وذلك كقولنا : الأصل فى قام قَوَمَ وفى باع بَيَع وفى طال طَوُلَ وفى خاف ونام وهاب خوِف ونوِم وهيِب وفى شد شدَد وفى استقام استقْوم وفى يستعين يستعْوِن وفى يستعد يستعْدِد . فهذا يوهم أن هذه الألفاظ - وما كان نحوها مما يدعى أن له أصلا يخالف ظاهر لفظه - قد كان مرة يقال ، حتى إنهم كانوا يقولون فى موضع قام زيد : قَوَم زيد وكذلك نَوِم جعفر وطول محمد وشدد أخوك يده واستعْدد الأمير لعدوه . وليس الأمر كذلك ، بل بضده ، وذلك أنه لم يكن قط فى اللغة إلا على ما تراه وتسمعه» . ويستمر قائلاً :

«وإنما معنى قولنا : أنه كان أصله كذا ، أنه لو جاء مجىء الصحيح ولم يعلّ لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا . فأما أن يكون استعمل وقتا من الزمان كذلك ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر» .

ولسنا ندرى لماذا ينكر ابن جنى أن يكون لهذه الأمثلة ونحوها أصول تاريخية مع وجود بقايا هذه الأصول فى النثر والشعر كليهما . إنها فى رأيى سيطرة النزعة «الجنية» الفردية والتمسك بقوالب من التفكير خاصة . وقد اضطره مسلكه هذا إلى التأويل والتخريج المبالغ فيه لكل ما ورد مخالفا لرأيه . فإذا جاءت أمثلة

فى الشعر عدها ضرورة ، مع أن الضرورة الشعرية - فى نظرنا - ليست من باب الخطأ ، كما يظن بعض الناس . إنها فى رأينا تجيء على وفاق قاعدة جزئية تختلف مع القاعدة التى «سموها» قاعدة عامة ، أو تجيء على وفاق لهجة من اللهجات أو تجيء على وفاق مستوى لغوى معين . وهذا كله - فى نظرنا - صحيح فى بابه ويعتد به كذلك . وهذا يعنى أن له أصلا واقعيا فى الحال أو فى الماضى وهذا ما نود إثباته وتأكيده .

وإغراقًا فى التأويل والتعليل ، لم يكتف ابن جنى بما سماه الضرورة ، وإنما لجأ إلى تفسيرات أخرى لا حاجة لنا بها .

فهناك ، عندما قابلته صيغة أطْوَلت فى البيت السابق ، لم يكتف بالحكم عليها بأنها ضرورة ، وإنما أضاف إلى ذلك قوله : (الخصائص جـ١ ص٢٥٧) : «هذا يدلك على أن أقام أقْوَم وهو الذى ترمى إليه وتتخيله . قرب حرف (كلمة) يخرج هكذا منبهة على أصل بابه ، ولعله إنما أخرج على أصله فتجشم ذلك فيه لما يعقب من الدلالة على أولية أحوال أمثاله» .

فابن جنى هنا يفترض أن أطْوَلت انما جاءت هكذا لتدلنا على أصل الباب الذى تنتمى إليه . وهذا الأصل يقتضينا أن نرد الصيغة إليه إذا جاءت على خلافه . وهكذا نرى أن الأصل الذى يتكلم عنه ابن جنى **أصل افتراضى متخيل** . وقد لجأ الشاعر إليه لينبه عليه وليشير إلى أنه الأصل الحقيقى للباب الذى ينتظم هذه الكلمة ونحوها . ونحن هنا نخالف ابن جنى فى رأيه هذا .

إن هذا المثال (ونحوه) منبهة على الأصل حقيقة ، ولكنه منبهة لا على الأصل الافتراضى الذى قدره ابن جنى ، وإنما على الأصل التاريخى الذى يعد هذا المثال وغيره بقية باقية منه .

ويؤيد رأينا هذا - خلاف ما تقدم - أمران مهمان :

الأمر الأول : وجود هذه الصيغ وأضرابها فى لهجات معينة ومنسوبة إليها نسبا صحيحا . ومن ذلك باب اسم المفعول من الأجوف الذى جاء مصححا لا معلا فى لهجة تميم . وقد يؤخذ هذا دليلا على أن التصحيح فى الفعل الأجوف وما تصرف منه له أصل تاريخى . أما بالنسبة للفعل الناقص وتصرفاته فهناك أمثلة مشهورة جاءت على أصلها التاريخى (وأصلها الافتراضى فى رأى ابن جنى) . من ذلك مثلا فى باب الأسماء كما فى البيت السابق وهو :

تــــراه - وقــــد فــــات الــــرمــــاة كــــأنــــه
أمــــام الــــكــــلاب مصغىُ الخد أصــــلــــم

ومنه فى الأفعال قوله :

هــــجــــوت زبــــان ثــــم جــــئــــت مــــعــــتــــذرا
مــــن هــــجــــو زبــــان لم تهجو ولم تــــدع

وقد وردت إلينا نصوص عن بعض العلماء تفيد أن هذا التصحيح هو القاعدة فى بعض اللهجات العربية .

يقول ابن كمال باشا : وإنما كتبت «الألف بعد واو الجمع للفرق بينها وبين واو الواحد فى مثل «لم يدعوا» إذا كان جمعا ولم «يدعو» إذا كان واحدا ، على لغة من قال إن الجازم لا يسقط الحروف فى الناقص ، بل يسقط الحركة فقط كما فى الصحيح[1] .

وبعد هذا النص ، استشهد هذا العالم بالبيت المذكور ، ولكنه استشعر

---

(١) ابن كمال باشا : الفلاح شرح المراح ص ٣٦

اعتراضا قد يوجه إليه هو ، فإن قلت : «الواو فى يدعو ساكن قبل دخول الجازم عليه ، فكيف يمكن اسقاط الحركة منه على هذه اللغة ؟ قلت : قال ابن جنى : إنه قدر أن يكون فى الرفع هو يدعوُ ويهجوُ بإثبات الضمة على الواو ، كما تقول هو يضربك فجاء الجازم وأسقط الحركة وبقيت الواو ساكنة» .

وهكذا بات من الواضح أن أصل يهجو yahguu هو يهجو yahguwu . وهذا الأصل – عندنا – أصل تاريخى ، أصابه التطور فيما بعد . ونقول هذا على الرغم من أن ابن جنى فى الرد على الاعتراض الذى استشعره ابن كمال باشا ما يزال يتمسك بأنه أصل افتراضى ، حيث يقول فى عبارته السابقة «إنه قدر أن يكون فى الرفع هو يدعوُ ويهجوُ «إلخ» .

ويؤكد ابن كمال باشا قولته هذه – وهى أن التصحيح لهجة – بقوله : «وقال ابن الحاجب وأما قول قيس بن زهير :

ألم يأتيك والأنباء تنمى

بما لاقت لبون بنى زياد

بإثبات الياء مع الجازم ففيه وجهان :

أن الياء اشباع ، كأن الكسرة أشبعت فنشأت عنها الياء ، والآخر أنه أجرى الفعل مجرى الصحيح ، كأنه قال : هو يأتيك بضم الياء ، كما تقول هو يضربك ، لأنه من لغة تحريك الياء فى الرفع وإسكانه فى الجزم حملا للمعتل على الصحيح» .

ونحن نقول إن التصحيح له آثار باقية فى لغات سامية أخرى كاللغة الجعزية ، وهى لغة سامية الأصل ، لا شك فى ذلك «لأن أصول اشتقاقها موجود فى اللغة العربية وغيرها من اللغات السامية ، وكل ما فيها من العنصر الحامى لا يعدو

كلمات غير كثيرة» . ومن المعروف أن هذه الجعزية «حافظت على أقدم الصور السامية فى حين أضاعها غيرها»[1] .

فوجود التصحيح فى الفعل الأجوف والناقص فى اللغة الجعزية إذن يؤيد زعمنا أن هذا التصحيح هو الأصل التاريخى فى السامية وفى العربية فى فترة من فترات تاريخها .

وإليك أمثلة من الجعزية يظهر فيها التصحيح - لا الإعلال - فى بعض الأفعال الجوف والناقصة :

الفعل الاجوف		الفعل الناقص
yəʃawar[2] = يحمل		salaya = صلى
yə ayə ṭ = يبيع	أو	salawa
bayana = تبين ، ميز		ramaya = رمى
dayana = دان		sahawa = صحا (الجو) =
		talawa = تبع ، تلا =

وهناك أمثلة من اللفيف جاءت مصححة كذلك :

ḥayəwa = حيى

dawaya = مرض

rawaya = روى

---

(١) ولفنسون : تاريخ اللغات السامية ، ص٢٦١ - ٢٦٢ .

(٢) هذه صيغة ما يسمى بالمضارع الخبرى .

فهذه الأمثلة – مضمومة إلى أمثلة العربية – تشير إلى حقيقة شبه مؤكدة ، هى أن الأفعال الجوف والناقصة (وتصرفاتها) أتى عليها فترة من الزمن كانت تنطق فيها بالتصحيح لا الإعلال . وهذا ما أردنا اثباته ؛ لأن الوقوف على هذه الحقيقة يفيدنا فى منهج البحث .

ونعود فنلخص رأينا فى الأفعال الجوف والناقصة (وتصرفاتها) ، فنقول : لك فى هذه الأفعال منهجان منفصلان :

أحدهما : وصفى ويعنى بوصف الموجود بالفعل ولا يجوز لنا أن نتعدى هذا الواقع بحال من الأحوال ، ونحصر عملنا فى الوصف دون التورط فى افتراض أو تقدير أو تخمين ، كما يجب أن نستفيد هنا من نتائج بحوث علوم اللغة الأخرى كالأصوات مثلا .

وثانيهما : تاريخى ولك فيه أن تتبع الحقائق اللغوية على فترات مختلفة من الزمن للوقوف على ما أصابها من تطور وتغير . ولك بعد هذه الخطوة أن تشير إلى أوجه الخلاف والاتفاق بين الفترات التاريخية .

ومن المهم أن نعلم أن المنهج الأول (الوصفى) لا يجوز له بحال أن يعتمد على الثانى . أما العكس فهو جائز ، بل لابد من اعتماد التاريخى على الوصف ، لأن التاريخى بكل بساطة يتضمن وصف أكثر من مرحلة .

الفصل الخامس

فى دراسة العربية وتقديمها للمتعلمين

الفصل الخامس
فى دراسة العربية وتقديمها للمتعلمين

اللغة (أية لغة) شبكة من العلاقات المتداخلة التى تشكل فيما بينها كلا متكاملا ، هو البناء أو النظام اللغوى المعين . هذه العلاقات يمكن أن نسميها «المستويات» المكوّنة لهذا البناء . فهناك المستوى الصوتى والصرفى والنحوى (التركيبى) والدلالى ، وكلها متصل بعضهما ببعض اتصالا وثيقا ، لا يدرك الرجل العادي الحدود الفارقة بينها . يتكلم هذا الرجل فيفهمه الآخرون من بنى قومه ، دون أن يعى أىٌ من القبيلين حقيقة هذا المستوى أو ذاك ، ولا يدرك الجميع دور كل من هذه المستويات فى عملية الفهم والإفهام .

ومعنى هذا أنه من الصعب - بل من المستحيل - الفصل التام بين هذه المستويات فى عملية الأداء الفعلى للكلام فى أقل تقدير. ولكن الدارسين المهتمين بهموم اللغة (وما أكثرها) الذين نصبوا أنفسهم وكرّسوا جهودهم لتعرف حقيقة هذا البناء (اللغة) ومادته ومكوناته ونوعية هذه المكوّنات وخواصّها ، كان من الحتم عليهم أن يقفوا وقفات طويلة أو قصيرة عند حلقة أو أخرى من حلقات هذه الشبكة ، قصدا إلى وضع قواعد ضابطة تميز كل حلقة من أختها ، وتيسّر على أهل اللغة استيعابها للإفادة منها عند التجاوز عن هذه القواعد ، أو الخلط فى أدائها ، فيفسد لسانهم وتتفرق كلمتهم وتتناثر أوصال لغتهم ، وتصبح أثرا بعدعين .

على هذا النهج المرشد الموجه ، سار علماء العربية فى القديم ، انطلاقا من مبدأين مهمين . أولهما المحافظة على كتاب الله وحمايته من اللحن والتحريف ،

وثانيهما محاولة التقريب بين الألسن المتفرقة فى صورة لهجات ورطانات ، وصولاً إلى لغة عامة مشتركة تجمع القوم على لسان واحد تثبيتًا لقوميتهم وتأكيدًا لهويتهم .

وساروا فى تحقيق ذلك عند وضع قواعد لغتهم على طريق من الدرس معيّن ، هو ما يعرف بالمنهج المعيارى normative or prescriptive approach . وهو منهج يعنى فى مجمله محاولة الوصول إلى قواعد أو معايير ثابتة ، يجب اتباعها ولا يجوز الخروج عنها ، فمن سار على هديها كان مصيبًا ومن تجاوزها أو خرج عنها كان مخطئا . وهذا المنهج المعيارى العربى – على الرغم من صلاحيته فى تعليم اللغة القومية – قد شابته بعض الشوائب التى عقّدت مسالكه ، ونحتْ به أنحاء تبعده إلى حدّ ملحوظ عن الوصول إلى أهدافه فى سهولة ويسر . ذلك أن هذا المنهج – فى أصل وضعه ورسم مبادئه وخطوطه – منهج مثالى من الصعب تحقيقه أو تطبيقه عمليًا إلا بالالتفاف حول مبادئه والتحايل فى تفسيرها . إن تحقيقه تحقيقا كاملا يشبه محاولة الوصول إلى قمة جبل عالٍ وعر المسالك متنوّع المطالع ، ومن ثم يلجأ الصاعد إلى هذه القمة إلى التعامل مع هذه المسالك والمطالع ، فينحو بجسمه يمنة ويسْرة تكرارا ومرارا ، لفقدان الطريق السوىّ المستقيم الذى يصل به إلى غايته دون عناء أو تعب .

وشبيه بهذا الصّنيع ما وقع لعلماء العربية عند تطبيقهم لمنهجهم هذا المعيارى ، حيث قابلتهم فى كثير من الأحيان ظواهر لغوية محرومة من الاطراد أو التماثل والتشابه ، فنحوا بها ومعها أنحاء مختلفة من التفسير والتوضيح ، أملاً فى إخضاعها أو الوصول بها إلى القاعدة المعيارية المعينة التى وضعوها فى البدء ، بوصفها – فى نظرهم – الضابط أو المرجع الأساسى الذى تعود أو تنسب إليه هذه الظواهر بصورة من الصور .

جمع العرب ما استطاعوا جمعه من مادة اللغة بطريق المشافهة المباشرة فى الأساس . ونظروا فيما جمعوه وحاولوا وضع قواعد ضابطة ترشد وتُلزم أهل اللغة باتباعها ، وهذا المنهج فى جمع اللغة صحيح مقبول ، ولكنهم لم يصلوا إلى الغاية فى هذا الجمع ، حيث إنهم اقتصروا فى البدء على النظر فيما يشبه «العينات» من الكلام ، ولم يكن فى مقدورهم - بحكم طبيعة اللغة وظروفها الاجتماعية - أن يقفوا على كل ما يجرى فى السوق اللغوية ، وانصرفوا بعدُ إلى وضع قواعد هذه «العينات» التى اتخذوها أساسًا ومنطلقا إلى هذا الوضع . وفى أثناء هذا الوضع أو بعده ، قوبلوا - قصدا أو عن غير قصد - بأنماط أخرى من الكلام لها نوع من الخصوصيات التى تخرج فى قليل أو كثير عما قرروا لهذه العَينات . كانت هناك لهجات ورطانات منوّعة ، دعاهم حرصهم الشديد على النظر فيها والبحث فى خصوصيتها هذه . وكانت النتيجة الحتمية لهذا النهج الوقوف على بعض الظواهر أو القواعد التى لا تتسق مع ما قرروا من ضوابط ملزمة لعيّناتهم .

وهنا كان المأزق الحقيقى الذى وقعوا فيه . كيف يكون التعامل مع هذه الظواهر والقواعد الخارجة- بصورة من الصور - عما رأوه وقرّروه معيارًا للغتهم ، وهو - فى نظرهم - معيار ملزم لا يصح الخروج عنه ؟ تمسّكوا بمعياريتهم ، وحاولوا إخضاع ما بدا فى هذه اللهجات والرطانات من تجاوزات لأحكامهم العامة التى وضعوها من قبل وإدخالها فى إطارها .

سلكوا فى هذا الصنيع مسالك شتى فتارة يفسرون هذه التجاوزات بالشذوذ أو الندرة ، أو الخروج عن القاعدة للضرورة وطورا يؤولون ما ظهر من تجاوزات تأويلاً فلسفيا ، خارجا عن واقع اللغة ، وفى أحسن الحالات ينسبونها إلى لهجة أو لهجات معيّنة . وفى النهاية يضمون كل هذه التجاوزات بتفسيراتها المختلفة بعضها إلى بعضها ويحشرونها حشرا تحت قاعدة واحدة ، وضعوها من قبل واستقروا عليها ، هى القاعدة المعيارية اللازم اتباعها .

ومن هنا كان الخلط فى منهج التقعيد الذى أدى فى النهاية إلى صعوبات ظاهرة فى تعرف حدود قواعد العربية ، وصعوبات أكثر وأشد فى استيعاب هذه القواعد وفى السير على طريق سوىّ واضح فى التعامل معها ، وترجمتها ترجمة صحيحة فى الأداء الفعلى للكلام .

وزاد الأمر صعوبة فى استخلاص قواعدهم ، اعتمادهم على الشعر اعتمادًا ملحوظا ، فى حين أن الشعر له خواصه النظمية والموسيقية التى قد تخرج به أحيانًا عما قرروا من قواعد وأحكام للغة العامة الأوسع انتشارًا والأكثر استخدامًا .

صحيح أن البصريين - على ما يروى - حددوا بيئة الكلام المدروس نوع تحديد ، فأخذوه من قبائل حاولوا تعيينها وتعيين مواطنها بصورة أو بأخرى ، ولكن هذا التحديد - على ما يبدو من آثارهم وشواهدهم - لم يكن حاسما ؛ إذ انصرفوا من وقت إلى آخر إلى بيئات أخرى ، يلتمسون منها وفيها بعض الظواهر اللغوية التى من شأنها أن تسد النقص فيما جمعوا ، أو أن تفسّر قاعدة ، أو أن تشير إلى احتمالات ترجمتها فى الاستخدام الفعلى ترجمة مغايرة . أما الكوفيون فقد توسّعوا فى هذا النهج غير الملتزم بتحديد البيئة أو تعيين مستوى الكلام الذى يستقون منه مادتهم ، فأخذوا من هنا وهناك ما حلالهم الأخذ دون تفريق . لقد روى عن الكسائى زعيمهم : «أنه كان يسمع الشاذ الذى لا يجوز من الخطأ واللحن ، وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات ، فيجعل ذلك أصلا يقيس عليه حتى أفسد النحو» .

ومهما يكن الأمر ، فقد وقع القبيلان - وإن بصورة مختلفة - فى محظور الأخذ من بيئات متنوّعة ، ومستويات من الكلام غير موحّدة ، الأمر الذى جرّهم إلى الالتجاء إلى طرائق أخرى من التفسير والتحليل تبعد بهم - قليلا أو كثيرا - عن معياريتهم التى اعتمدوها أساسًا للتقعيد .

وفيما يلى أمثلة منوعة تؤكد صحة زعمنا هذا الذى نرى ، وهى أمثلة تبيّن بوضوح أن هذا النهج الذى سلكوا كانت نتيجته الحتمية وجود أكثر من حكم وأكثر من وجه للحالة الواحدة ، الأمر الذى شاب الحكم الأول المعيارى بالقصور ، وزعزع مصداقيته بظهور ما جاوزه وخرج عنه من ظواهر مختلفة ، لا تخضع له ولا تنضم تحت مظلته إلا بالالتفاف حولها وتفسيرها تفسيرا يسّوغ وقوعها ، وإمكانية قبولها فى الإطار المعيارى العام أو فى إطارها الخاص إن أمكن ذلك .

وهذه الأمثلة أيضا لا تقتصر على جانب لغوى دون آخر . إن لها وجودًا ظاهرًا فى قواعد الأصوات والصرف والنحو جميعًا .

فى الأصوات :

ليس من النادر أن نعثر على مقولات عدة مختلفة فى وصف بعض الأصوات ، كالهمزة والجيم والقاف . مثلا فالهمزة (فى غير الموضع الأول من الكلمة) تحقق تحقيقا كاملاً أو تسهّل أو تخفف ، والجيم ذكروا لها عددا من الصفات ، ينطبق بعضها على ما تسميه الآن «الجيم الفصيحة» كما فى نطق القراء فى مصر ، وبعضها الآخر ينصرف إلى ما ندعوه «الجيم القاهرية» ، على وفق ما نسمعه الآن من غالبية أهل القاهرة وبعض الحواضر المصرية الأخرى . وهناك وصف ثالث ينطبق على ما نسمعه الآن من الشاميين . ووردت روايات أخرى تشير إلى نطقها ياء ، وهو ما يخبره الآن بعض العرب فى بلاد الخليج ، وبخاصة فى الكويت ، كما روى فى بعض الآثار إلى أنها قد تنطق دالاً كما فى نطق بعض أهالى الصعيد أحيانًا . وزاد الجاحظ وجهًا آخر لنطق هذا الصوت ، حيث قرر أنه قد ينطق زايًا ، ولكنه – فى الحق – نسبه إلى الأنباط .

أما صوت القاف فهو إما لهوى مهموس ، كما فى نطق مجيدى القراءات فى مصر ، وإما قصىّ مجهور كما نسمعه من أهل الصعيد . وكما هو شائع على ألسنة

المتكلمين فى كثير من البلدان العربية . وقد أشار بعض المستشرقين إلى أن نطق هذا الصوت همزة – كما فى نطق أهل القاهرة ونحوها – له آثار قديمة .

وإن رُمت معرفة حقيقة ما قرروا بالنسبة لصوت الضاد وقعت فى حيرة ، وخرجت خالى الوفاض ، اذ جاء كلامهم عن هذا الصوت [illegible] أصحاب هذه الكيفية أو تلك – جاء هذا الكلام مضطربا غامضا من الصعب استيعابه أو إدراكه بدقة .

وللراء قصة يطول شرحها إذا حاولنا استقصاء ما قرروا بالنسبة لخاصة هذا الصوت من حيث ظاهرة الترقيق والتفخيم . أقوال وآراء مختلفة بل متباينة ، لعدم القدرة على حصر مواقع هذه الحال أو تلك ، ولصعوبة نسبة أى من الحالين إلى قوم دون آخرين .

ومع ذلك ، قد نجح بعض المتأخرين فى حصر مواقع الترقيق لهذا الصوت بصورة تشكل قاعدة مقبولة ، غير مشيرين بدقة كافية إلى مواقع التفخيم . وربما كان ذلك منهم لكثرة هذه المواقع وتشعبها .

وقد أوجز هؤلاء المتأخرون مواقع الترقيق فى قول واحد منهم :

ورقق الراء إذا ما كسرت ... كذاك بعد الكسر حيث سكنت

مالم تكن من قبل حرف استعلا ... أو كانت الكسرة فيه ليست أصلا

ومضمون هذا القول أن الراء تفخم فى غير هذه المواقع المذكورة . أما تفصيل الأمر فى ذلك كله فيحتاج إلى بحث مستقل[1] .

(١) انظر كتابنا «علم الأصوات» لمزيد من البيان .

فى الصرف :

أما الصرف فلم ينج هو الآخر من اختلاف الآراء والأحكام حول الحالة الصرفية الواحدة . أوزان الفعل الثلاثى (وعدوها ستة) ، أهى قياسية أم سماعية . ولكثرة الاضطراب والتنوع فى الأوزان ، رأى بعض الثقات منهم أنها سماعية . ولصعوبة الحكم بقياسية هذه الأوزان ، لكثرة الاختلاف فى استعمالها ، قال واحد منهم وهو «الثقة» أبو زيد : «إذا جاوزت المشاهير من الأفعال فأنت بالخيار بين الكسر والضم» ، أى كسر عين المضارع أو ضمها .

واسم المفعول من الأجوف الثلاثى ، قاعدته عندهم أن يكون على صورة مخالفة فى شكلها السطحى لوزن الفعل الصحيح ، فهو فى الصحيح على وزن مفعول ى بنيتيه العميقة والسطحية معا ، كما فى نحو «مكتوب» - «مفهوم» إلخ ، ولكنه فى الأجوف يأتى على وجه آخر ، كما فى نحو «مقول» و «مبيع» . ووفقا لمعياريتهم يرجعونه إلى أصله «العميق» - فى رأيهم - ، فيقولون إن الأصل هو «مقوول ومبيوع» وأصابه الإعلال ، إخضاعًا له لمبدأ المعيارية التى اتخذوها منطلقًا للتقعيد . وليس هذا فقط ، فقد رووا أن هذا الأجوف قد يسمع على وزن مفعول أيضا ، كما فى نحو «مصوون ومبيوع ومخيوط» .

وصنّفوا أوزان جمع التكسير إلى ما سموها أوزان القلة وأوزان الكثرة ، وحاولوا - أو حاول بعضهم - تحديد أوزان القلة ، كما فى قول ابن مالك :

أفعِلةٌ أفعُل ثم فِعْلة   ثمت أفعال جموع قلة

ومع ذلك قد وقع فى الاستعمال الصحيح تبادل بين هذه الأوزان . هذا بالإضافة إلى أنهم كثيرا ما يردون أوزانا مختلفة لجمع المفرد الواحد ، كما فى «رغيف» فقد يكون «أرغفة ورُغفان» إلخ ، ولم يستطيعوا وضع مقاييس للأخذ بهذا

الوزن أو ذاك ، فى حين أن هذا التنوع فى الأوزان يرجع - فى حقيقة الأمر - إلى اللسن المختلفة .

وحقيقة الأمر أن «الصرف» بالذات محشو بالظواهر المتباينة ، الأمر الذى دعاهم إلى النظر فيها من زوايا فرعية مختلفة ، قصدا إلى ضمها تحت مظلة المعيارية ، بطريق أو بآخر . (**انظر تفصيل القول فى ذلك وفى غيره من مسائل الصرف ص وما بعدها**) .

فى النحو :

وسار التقعيد فى مسائل النحو المسار الذى اتبعوه فى المستويات اللغوية الأخرى ، من حيث إيراد أكثر من وجه وأكثر من صورة للحالة النحوية الواحدة ، وبخاصة فى الإعراب . وهذه أمثلة قليلة مما ورد عنهم فى هذا الشأن :

١ - يرفع المثنى بالألف وينصب ويجر بالياء ، وقد يلزم الألف فى جميع حالته ، ومنه قول القائل :

إن أبــــاهـــــا وأبــــــا أبــــــاهـــــا

قـــــد بـــلـــغـــا فــــى المجد غايتاها

حيث جاء «غايتاها» بالألف وهى فى موقع النصب .

٢ - الأسماء الخمسة ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء . ولكن يجوز إعرابها جميعا بالحركات القصيرة ، أى بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة فى الجر ، وسّموه الإعراب «بالنقص» ، كما فى نحو :

ومــــن يشــــابـــه أبــــه فــــمـــا ظــلـــم

وقول الآخر : **بأبه اقتدى عدىّ فى الكرم**

حيث جاء النصب فى الأول بالفتحة ، والجر بالكسرة فى الثانى .

وليس هذا فقط ، فقد ذكروا وجها ثالثا من الإعراب للكلمات «أ ب - أ خ - حم» ، فقرروا أنها قد تلزم الألف فى جميع حالات الإعراب ، كما فى الشطر الأول من البيت السابق : إن أباها وأبا أباها ، حيث وقعت «أباها» الثانية فى موقع الجر ، ومع ذلك جاءت بالألف ، لا بالياء . ونعتوا هذا الإعراب الإعراب «بالقصر» . وإلى هذا كله أشار ابن مالك بقوله :

وارفع بواو وانصبنّ بالألف	واجرر بياء ما من الأسماء أصفْ
أب أخ حم كذاك وهن	والنقص فى هذا الأخير أحسنُ
وفى أب وتالييه يندر	ذا النقص وقصرها من نقصهن أشهر

٣ - إذا كان الفاعل اسما ظاهرا مثنى أو جمعا وجب تجريد الفعل من علامات التثنية والجمع : فاز الشهيدان ، فاز الشهداء ، ومع ذلك قد يلحق الفعل بهذه العلامات مع وجود هذا الفاعل الظاهر ، وسمّوا هذا الجواز لغة ، فتقول فاز الشهيدان وفازوا الشهداء . وقد أشار ابن مالك إلى هذا بقوله :

وجرّد الفعل إذا ما أسندا	لاثنين أو جمع كفاز الشهدا
وقد يقال سعدا وسعدوا	والفعل للظاهر بعد مسندُ

٤ - ينصب الفعل المضارع إذا سبقته «أنْ» ، ومع ذلك أو ردوا لنا أمثلة جاء المضارع فيها منصوبا دون ذكر هذا الحرف الناصب ، كما فى قولهم : «تسمعَ بالمعيدى خير من أن تراه» . وعدّه البصريون شاذا ، والفعل منصوب بأن مقدّرة ، وجوّزه الكوفيون قياسا ، واحتجوا بنحو قوله :

ألا أيّهذا الزاجرى أحضرَ الوغى (بنصب أحضر) .

وقال المبرد يروى «أحضرُ» بالرفع وهو القياس .

٥ – لا يجمع جمع مذكر سالما ما كان صفة على وزن «أفعل» الذى مؤنثه «فعلاء» هذه هى القاعدة المعيارية التى ارتضوها ، فلا يقال فى «أحمر أحمرون» . ولما طرقت أسماعهم أمثلة تجاوز هذا الشرط عدّوه لهجة أو شاذًا ، كما فى قوله :

فما وجدت نساء بنى تميم حلائل أسودين وأحمرين

هذه أمثلة قليلة التقطت التقاطا من جملة أعمالهم فى مجالات الأصوات والصرف والنحو . وهى أمثلة تؤكد ما ألمحنا إليه سابقا من أنهم جمعوا مادتهم من بيئات مختلفة ومن مستويات من الكلام متعددة . وحاولوا مع ذلك إخضاع ما جاء فى هذه البيئات والمستويات من ظواهر لغوية – تختلف فيما بينها فى قليل أو كثير – لقواعد معيارية عامة ارتضوها أساسًا للحكم . دون مراعاة لخواصّ هذه البيئات وهذه المستويات التى كان من الأولى النظر فيها نظرا مستقلا ، وفقا للمبدأ اللغوى العام الذى يقرر وجوب تحديد البيئة والصيغة (المستوى المعين) للكلام المدروس ، ووضع نظم من القواعد خاصة بكل بيئة وكل مستوى ، حتى لا يختلط الأمر بعضه ببعض وتضيع الحقائق وسط هذا الكّم الهائل من التوجيهات والتفسيرات الغامضة أحيانا لكل ما خرج عن القاعدة المعيارية أو تجاوزها . وتكون النتيجة الحتمية لكل ذلك الاضطراب أو التباين فى الحكم على الظاهرة الواحدة ، كما حدث فى تسجيل بعض قواعد اللغة العربية من أصوات وصرف ونحو ، الأمر الذى أدّى إلى طرح هذه الأحمال الثقيلة من القواعد الأساسية والفرعية التى يصعب على المتعلمين وأنصاف المثقفين الإلمام بها أو استيعابها للانتفاع بها وترجمتها ترجمة صالحة فى الأداء الفعلى للكلام .

وقد أدّى إصرارهم على هذا المنهج المعيارى الذى أخذوا به بقطع النظر عما يبدو من اختلافات بين البيئات والمستويات . إلى النزوع إلى مسالك فرعية فى التحليل والتفسير ، حتى يصب الجميع فى بوتقة واحدة ، هى القاعدة المعيارية التى حسبوها أساس الحكم على الظاهرة المعينة .

من هذه المسالك الفرعية فى التفسير والتحليل :

١ - الحكم بالشذوذ على ما خالف قاعدتهم التى فرضوها أولا ، كما أشرنا إلى ذلك قبلا فى الحكم على مجىء نحو «أحمر» جمع مذكر سالما ، وغير هذا كثير .

٢ - الحكم بالضرورة فى حال الشعر إذا انتظم وجها من الإعراب يخالف ما قرروا .

٣ - الحكم بالندرة ، وقد أخذ به الكوفيون واحتجوا به وهو كثير .

٤ - والتأويل منهج فرعى من مناهج التحليل ، وهو منهج شائع عندهم فى مسائل النحو على وجه الخصوص . فقد قرر بعضهم أن «إن» الشرطية مثلا لا تدخل إلا على الأفعال ، ومن ثم كان عليهم تأويل ما جاء على خلاف ذلك ، كما فى قوله تعالى ﴿وإنْ أحد من المشركين استجارك فأجره﴾ فسروه على أن «أحد» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور ، وتقديره «وإن استجارك أحد ...» . وكما فى نحو :

ياليت أيام الصبا رواجعا

حيث يقدّرون خبر ليت محذوفا ، والتقدير «ياليت لنا أيام الصبا رواجعَ» أو «يا ليتها أقبلت رواجعَ» بالنصب فى «رواجعَ» فى التأويلين .

٥ - قد يفسّرون ما ورد مخالفا لقاعدتهم بأنه محض خطأ ، كما فى نحو «مصائب» بالهمزة ، والصواب «مصايب» بالياء ؛ إذ المفرد «مصيبة» وزنه «مُفْعِلة» ، لا «فعيلة» ، كما ظن أصحاب هذا الاستعمال الخطأ .

٦ - وفى أحسن الحالات يحكمون على ما جاء مجاوزا للقاعدة الأصلية بأنه لهجة ، كما ذكرنا سابقا فى حال اتصال الفعل بعلامات التثنية والجمع والفاعل اسم ظاهر مثنى أو جمع . والنحو - فى حال الإعراب بالذات - محشوّ بهذا القبيل من الأمثلة ، على ما هو معروف .

وهكذا يتضح لنا أن القاعدة الواحدة الأصلية قد تتجاوزها أمثلة وصور منوّعة ، الأمر الذى دعاهم إلى التفسير بوجه من الوجوه ، حتى يستقيم لهم ما قرروا فى البدء . وكانت النتيجة - كما ألمحنا إلى ذلك سابقا - كثرة التخريجات والتفسيرات كثرة يثقل على المرء متابعتها ، بله استيعابها فى كثير من الأحيان .

وليس هذا فقط ، بل لم يكن من النادر طرح أكثر من وجه أو تفسير للمثال الواحد ، أو الحالة الواحدة ، بسبب اختلاف الرواية . إنهم - كما هو معروف - اعتمدوا فى جمع مادتهم فى الأساس على المشافهة المباشرة ، ولكنهم ، من وقت إلى آخر ، كانوا يأخذون عن طريق الرواية أو ما نسميه «المشافهة غير المباشرة» . ومعلوم أن الراوى - مهما كانت حصافته وجودة أدائه - لا يمكنه أن يأتى بما يرويه عن غيره على وفق أداء المروىّ عنه بدقة كاملة ؛ إذ إن لكل من القبيلين ثقافته اللغوية وطرائق أداء كلامه الخاصة به .

والتراث اللغوى العربى مشحون - على المستويات كافة - بالأمثلة المروّية التى نالت قدرا من المناقشة والتوجيه ، حتى يستقيم لهم الأمر . من ذلك فى ميدان «النحو» مثلا بعض النماذج التى توضح ما نقول :

فاليوم أشربْ غير مستحقب

أخذ سيبويه الفعل «أشربْ» بالسكون ، لا بالرفع على أنه للمتكلم وليس هناك ما يجزمه ، واعترض عليه المبرّد ، وقال إنما الرواية : «فاليوم فاشربْ ، بصيغة الأمر .

ومثله تعدد الرأى فى إعراب مدخول «كم» وما عطف عليه كما فى :

كم عمة لك يا جرير وخالة

روى عنهم إعراب «عمة» وما عطف عليه «خالة» بالنصب على أن «كم» استفهامية ، كما روى إعرابهما بالجر على أن «كم» خبرية . وقيل أيضا يجوز فيهما الرفع .

ويبدو لنا أن الراوى فى أداء الشطر السابق أتى بوجه يخالف مّا جاء على لسان القائل الأصلى . ومن حسن الحظ أن اللغة فى صورتها المكتوبة الخالية من الضبط تحتمل الوجهين . أما فى الأداء الفعلى بالنطق ، فلا يحتمل الإعراب إلا وجها واحد : النصب وحده ، على أن «كم» استفهامية ، وللاستفهام أداء موسيقى يتماز به عن أداء الأجناس النحوية الأخرى ، أو الجر فقط ، على أن «كم» خبرية ، ولهذا النوع من التركيب موسيقاه ونغماته الخاصة به أيضا .

فالاختلاف فى الإعراب (على فرض رواية الشطر نطقا) سببه اختلاف الناطقين فى الأداء ، إذ لا يعقل ولا يتصور أن يكون ذلك من صُنع المتكلم الأصلى المرويّ عنه الكلام . القاعدة العلمية المقررة تقول : «المثال الواحد لا يلقى من المتكلم الواحد فى الموقف الواحد إلا بصورة واحدة» . فإن حدث ونطق مرة أخرى أصبح المثال مثالين والبيت بيتيْن مختلفين مبنى ومعنى .

وعلى الرغم من أن علماء العربية استقوا أغلب مادتهم بطريق المشافهة المباشرة ، فإنهم لم يلتفتوا أحيانا إلى كيفيات أداء الناطقين ، وما ينتظم هذا الأداء من تلوينات صوتية ، ونغمات موسيقية ، من شأنها أن تعين الدارس على التحليل والتفسير على وجه دقيق . وردت فى مسائل النحو (التراكيب) أمثلة كثيرة ، بالغوا أو تجاوزوا فى تحليلها لفقدان مراعاتهم لهذه الألوان الموسيقية وتلك النغمات فى المواقف الكلامية المختلفة .

من أوضح هذه الأمثلة ما سلكوه فى تحليل ما سمّوه «النعت المقطوع» ، وما قدموا له من أوجه إعراب مختلفة . لقد جوّزوا فى نحو قولنا «مررت بمحمد» (بالجر) أن يكون نعته مرفوعا أو منصوبا أى «مررت بمحمدٍ الكريمُ أو الكريمَ» ، على القطع ، بتقدير مبتدأ فى الأول وفعل فى حالة النصب .

ولسنا نعتمد هذا التخرج أو التحليل بحال ؛ إذ إن المتكلم الحصيف العارف بلغته لا يمكن أن يأتي بكلامه على هذا الوجه الذى ذكروا ، دون مراعاة لما يكسوه من ألوان موسيقية وللموقف الاجتماعى الذى قيل فيه .

الرأى عندنا أن المقولة «مررت بمحمدٍ الكريمُ (بالرفع) أو «الكريمَ» (بالنصب) مؤلفة من تعبيرتين : الأولى «مررت بمحمدٍ (بالجر) متلوّة بوقفة خفيفة أو سكتة ، ولكن يبدو أن المتكلم أحسّ بعدم استيعاب السامع للمقصود ، فوضح كلامه بالتعبيرة الثانية : الكريمُ بالرفع أو الكريمَ بالنصب ، أى هو الكريمُ أو أعنى الكريمَ ، بقصد التفسير والتوضيح . فالتعبيرة الثانية ليست نعتا بحال ، وإنما هى استئناف للإجابة عن سؤال محتمل من السامع ، هو : «من هو» ؟ أو «من تعنى» ؟. فأجاب المتكلم بالرفع فى الأولى والنصب فى الثانية . وقد ألمح بهذا الذى نقول بعض الثقات منهم ، كابن هشام والشيخ خالد الأزهرى فى «التصريح» .

ومثله ما ورد عنهم فى تحليل النعت بالجملة الطلبية ، وهى جملة منعوا وقوعها هذا الموقع ، وإن أتت وجب تأويل الكلام ، كما قال ابن مالك :

وامنع هنا إيقاع ذات الطلب	وإن أتتْ فالقول أضمِرْ تُصب

والمثال التقليدى لهذه الحالة قولهم «جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط» . وتأويل الكلام عندهم : جاءوا بمذق مقول فيه ، بتقدير وصف ليس طلبا ، هو «مقول فيه ...» .

وفى رأينا أن هذا التحليل تنقصه الدقة . والذى نزعمه أن العبارة «هل رأيت الذئب قط» ليست نعتا ، وإنما هى بمثابة التوضيح للون «المذق» . وتفسير هذا الزعم أن المتكلم أتى بعبارته الأولى «جاءوا بمذق» ، وأتبعها بسكته خفيفة ، ثم عنّ له أنْ يردفها بما من شأنه أن يحدد لون «المذق» ، فكانت عبارته «هل رأيت الذئب قط» ،

من باب التشبيه بشيء واقعى ملموس ، هو لون الذئب . أضف إلى هذا أن هذه العبارة الثانية - وإن جاءت فى صورة الاستفهام شكلا - ليست من الاستفهام فى شيء ، إذ إن المقولة كلها فى مقامها هذا لا تطلب أو تتوقع إجابة من السامع . ومثل ذلك ما يجرى على ألسنتنا العامية من نحو قولنا : «كان وشه أصفر ، شفت اللمونة» ، تشبيها للون الوجه بلون الليمونة ، لا أكثر ولا أقل .

وجدير بنا فى هذا المقام أن نشير إلى أن مراعاة طرائق الأداء النطقى للكلام ، بما يكسوه من موسيقى ونغمات ، مع أخذ المقام فى الحسبان ، من خير السبل وأنجحها فى التحليل اللغوى ، وبخاصة فى توجيه الإعراب عند وقوع أكثر من صورة له أو احتمال هذا الوقوع .

وهذا النهج نفسه قد يفيدنا فى توجيه القراءات القرآنية عند اختلافها فى صور الإعراب . من ذلك مثلا قوله تعالى : ﴿وجعلوا لله شركاء الجنَّ ...﴾ . فالقراءة المتبعة عندنا هى «الجنَّ» بالنصب ، على أن «الجنّ» مفعول أول و «شركاء» مفعول ثان مقدم (وجعلوا لله الجنَّ شركاءَ) . وهذا واضح لا غموض فيه ، ولكن قراءة أخرى جاءت برفع «الجنُّ» ، ولم تفسّر هذه القراءة تفسيرا دقيقا مقنعا . والأولى بالتفسير أن يكون بالاعتماد على طريق تلاوة الآية تلاوة مناسبة لهذا الوجه من الإعراب . وهذه التلاوة المناسبة فى رأينا تتمثل فى وقفة خفيفة أو سكتة ، بعد «شركاء» ، والبدء بكلمة «الجنّ» مرفوعة على الخبرية لمبتدأ محتمل تقديره «هم» ، فكأن التفسير أو التحليل اللغوى للآية الكريمة على القول برفع «الجنّ» خبرا ، يكون على الوجه التالى :

«وجعلوا لله شركاء ، من هم ؟ (الشركاء) الجنُّ أى هم الجنّ» .

ولنا فى هذا المقام أن نزيد القول بيانا لتأكيد ما أسلفنا الإشارة إليه ، وهو أن منهجهم المعيارى الملزم فى البدء بحكم معين للظاهرة اللغوية ينبغى اتباعه ،

اضطرهم إلى اتخاذ مسالك أخرى فرعية تمكنهم من إخضاع ما خرج عن هذا الحكم الملزم إلى القاعدة المعيارية، بطريق آخر كالتأويل أو الحكم بالشذوذ أو الندرة أو الضرورة إلخ، كما مثلنا لذلك قبلا.

من هذه المسالك الأخرى التى لعبت دورا بارزا فى تقعيد العربية، مسلكان مهمّان ظهر أثرهما واضحا فى تحليل كثير من الظواهر التى لم تأت على وفاق ما قرروا فى الأصل.

المسلك الأول:

انصرافهم من وقت إلى آخر إلى النظر المنطقى والفلسفى الذى غشى أعمالهم بسحابة تحرم المرء من الوقوف على حقيقة اللغة وطبيعتها. تتمثل هذه النظرة المنطقية الفلسفية فى فكرة «العامل» وما لفه من مشكلات، وما أفرزه من صعوبات فى طريق تعلّم اللغة واستيعاب قواعدها التى تشعبت يمنة ويسرة، دون رابط أو خط محدد واضح يقودها إلى الهدف فى يسر وسهولة.

قرروا - فيما قرروا - أنه لابد من وجود عامل فى كل ما يقال، وكل عامل لابد أن يعمل، وكل معمول له عامل. فإن جاء الأمر فى ظاهره على خلاف ذلك وجب تفسير الكلام وتحليله وفقا لمبدئهم هذا الذى التزموا به فى حالات كثيرة. وكانت النتيجة تراكم الأحكام وتكاثرها بصورة يندّ فهمها أو استيعابها إلا على نفر من المتخصصين ذوى الاستعداد الخاص لتلقّى هذه الأفكار. من هذه الأحكام المتكاثرة القول بالحذف والتقدير والاستتار (وجوبا وجوازا)، كما هو الحال عند تحليل كثير من مسائل النحو. ويأتى على القمة من ذلك بابا الاشتغال والتنازع وغيرهما.

وهذا النظر المنطقى الفلسفى فى تقعيد العربية يحتاج إلى وقفة متأنية تبين وجه الحق فيه أو الحاجة إليه. وهذه الوقفة - وإن كانت تستحق بحوثا ودراسات

مستقلة ليس هذا مكانها - يمكن لنا أن نقدم لها مبدأ مقررا فى الدرس اللغوى الحديث ، ينطلق منه الدارسون والباحثون إلى صنع ما يريدون صنعه .

هذا المبدأ هو : **اللغة (أية لغة) لا تخضع قواعدها للمنطق العام دائما ، وإنما لكل لغة منطقها** ، أي نظامها الخاص الذى تفصح عنه استعمالاتها الحقيقية أو ما يعبر عنه بالاصطلاح العام its commonsence .

ودليل أن اللغة ليس من الضرورى أن تخضع للمنطق العام ، ما يجرى فى اللغة العربية ذاتها من أحكام تخالف قواعد هذا المنطق فى كثير أو قليل . من ذلك مثلاً :

المطابقة فى التذكير والتأنيث بين العدد والمعدود من الأعداد ٣ - ١٠ ، حيث تأتى المطابقة بالمخالفة . وتنسحب هذه المخالفة أيضا على الجزء الأول من العدد المركب من ١٣ - ١٩ . وكذلك الحال فى المعطوف عليه فى أعداد ما بين العقود ، باستثناء . العددين ١ ، ٢ . تقول فى الجميع : **خمسة عشر رجلا وخمس عشرة امرأة ، وثلاثة عشر طالبا وثلاث عشرة طالبة** ، كما تقول : **خمسة وعشرون زميلا وخمس وعشرون زميلة** إلخ .

وليس هذا فقط فيما يتعلق بباب العدد فى النحو العربى . يأتى المعدود (أو التمييز) **مفردا** فى حين أن العدد نفسه يفيد ويعنى **الجمعية** . وهذا هو الحال فى الأعداد المركبة والعدد فيما بين العقود ، وفى العدد المائة والألف وما بعدهما :

خمسة عشر رجلاً ، ثلاث وثلاثون طالبة ، مائة جندى ، أو ألف مقاتل إلخ

وهكذا نرى أن هذه الأمثلة كلها جاءت على وجه يخالف ما يقتضيه المنطق العام logic ، فى حين أنها جميعا خاصة من خواص العربية ، جاءت على وفق نظامها **ومنطقها الخاص بها** الذى تنفرد به ، ولا تشترك فيه مع غيرها من اللغات التى نعرفها . وهذا يؤكد ما أسلفنا قوله من أن **لكل لغة منطقها** ، أى نظامها

وطرائق التعبير فيها . فكل ما جاء في أية لغة من ظواهر لغوية في حدود نظامها الخاص هو منطقي بالنسبة لها ولأهليها .

وإذا امتّد بنا الحديث بذكر أمثلة أخرى من النحو العربي تخرج عن دائرة المنطق العام ، لأتينا بالكثير منها . ويكفي هنا أن نشير إلى مثال واحد حار الدارسون في القديم والحديث في تفسيره تفسيرا منطقيا عاما . المنع من الصرف في طوائف معيّنة من الأسماء ، دون غيرها : ما علته وما منطقه ؟ العلة والمنطق يفسرهما منطق اللغة العربية الذي جاء مترجمًا على ألسنة أهليها ، وصار المنع من الصرف لبنة من نظام هذه اللغة ، واستقرّ هناك خاصة من خواصّها ، وأمكن تحديد أبعاده وجوانبه في قواعد معيّنة ، استخلصت من طبيعة اللغة ذاتها ، وفقا لمنطق استعمال أصحابها.

وهكذا نرى أن العود إلى المنطق العام logic في تفسير كل قواعد اللغة (أية لغة) ، يوقعنا في مأزق التعقيد والتأويل والتفسير الذي يجاوز واقع اللغة وخصوصيّاتها ، بوصفها ظاهرة اجتماعية ، لها مسلكها المنبئ عن مسلك مجتمعها التي تعيش به وفيه .

المسلك الثاني :

المسلك الثاني الذي ساد عملهم عند تقعيد اللغة تقعيدا معياريا ، هو السير على طريق ما يسمى «مبدأ وحدة النظام» monosystemic principle . ومعناه في إيجاز شديد ، إخضاع الظواهر اللغوية المتفقة في شيء والمختلفة في شيء أو أشياء تحت قاعدة واحدة أو حكم واحد ، بمحاولة تحليل ما اختلف تحليلا يردّه إلى ما رسموه قبلا من معايير ، وضم كل هذه المتفقات والمختلفات إلى نظام واحد . الفعل الأجوف الثلاثي مثلا : قال يقول وباع يبيع ، الأول على وزن فَعَل يفعُل من باب نصر ، والثاني وزنه فعَل يفعِل من باب ضرب . هذا حكمهم على هذين المثالين (وغيرهما

كثير) ، فى حين أن هناك اختلافا ظاهرا فى بنية الفعلين الأجوفين ، ومن ثم كان الأوفق والأولى النظر إليهما نظرا مختلفا على وفاق طبيعة ما انتظماه من عناصر أو مكوّنات حقيقية . ولكن صنعهم هذا الذى صنعوا اضطرهم إلى التصرف مع بعض هذه المكونات (وهى حروف العلة) بردّها إلى أصل مفترض ، حتى تنضم إلى ما كانت كل عناصره ومكوّناته صحيحة تحت نظام واحد . ولكى يكون التحليل على وفق ما رسموا ووضعوا من معايير ، انصرفوا إلى التأويل والتقدير بوسيلة ما سموه الإعلال بالقلب والنقل حتى يزُحزح المعتل إلى حظيرة الصحيح ، فالكل سواء فى الوزن والحكم أيضا فى نهاية المطاف .

وهكذا تبين لنا بوضوح أن الأخذ بمبدأ «وحدة النظام» غالبا ما يؤدى إلى التعقيد وتراكم الأحكام وتنويعها فى الحال الواحدة ، كما هو ظاهر فى كثير فى أعمالهم اللغوية على المستويات كافة . وكان الأولى فى نظرنا اتباع مبدأ «تعدد الأنظمة» polysystemic principle الذى من شأنه أن يخلّص الدارس من الالتجاء إلى التحايل على ما لديه من مادة بتفسيرها تفسيرا خارجا عن الحقيقة اللغوية ، بطريق التقدير أو التأويل أو الضرورة أو النسبة إلى مستوى لغوى مختلف كاللهجات والرطانات المختلفة .

إن مبدأ «تعدد الأنظمة» من شأنه أن يراعى كل مستوى لغوى على حدة ، ويقرر نظاما خاصا به : نظام للضرورات الشعرية ، وآخر لكل لهجة أو رطانة ، ونظام لما جاوز القواعد العامة ، بسبب اختلاف الروايات أو اختلاف سياق الحال إلخ . والأهم من هذا كله أن مبدأ «تعدد الأنظمة» يجنب الدارس الانصراف إلى التأويل والتقدير والافتراض فى تفسير الحقائق اللغوية ، كما حدث فى بعض الأمثلة المذكورة سابقا وغيرها كثير . فالفعل الأجوف الثلاثى مثلا مختلف فى بنيته عن الفعل الصحيح ، ومن ثم كان المفروض فصل القبيلين بعضهما عن بعض ووضع نظام خاص لكل منهما ، يتمشى مع طبيعة كل قبيل ، ويمثل خواصّه المعينة .

ففى حالة هذا الفعل الثلاثى الأجوف مثلا كان الأوفق أخذه بحاله ، وتحليله بالصورة التى جاء بها بطريق الوصف لمكوناته وهيئته الماثلة أمام أعيننا والواصلة آثارها السمعية إلى آذاننا . وهذه المكونات وتلك الهيئة تقرران أن الوزن فى «قال» هو «فال» ، وفى «يقول» هو «يفول» ، لا أكثر ولا أقل .

أضف إلى هذا ، أن هذا المثال ونحوه يمكن النظر إليه نظرة تاريخية . من المحتمل (وشواهده كثيرة فى العربية) أن يكون هذا الفعل استعمل فى الأصل مصححا لا معتلا ، ثم أصابه التغير الصوتى فى أصوات العلة ، وتحوّل إلى ما هو عليه الآن . ومعلوم أن أصوات العلة هى أكثر الأصوات قبولا للتطور والتغيّر .

ومهما يكن الأمر ، فهذه أمثلة لبعض الخطوط العريضة لمنهج علماء العربية فى تقعيد لغتهم . وهو منهج – لو نظرنا إليه نظرة علمية محايدة – ساغ لنا الحكم عليه وإبداء الرأى فيه بوجهتى نظر مختلفتين .

أولاهما :

أننا نراه منهجا صالحا مقبولا ، بل على قدر كبير من الامتياز والعمق والوفاء بأغراضه وأهدافه التى دفعتهم إلى الأخذ به ، ووضعوها نُصب أعينهم لتحقيقها قدر الطاقة ، مهما كانت هناك من صعوبات أو مجاوزات مع مناحى هذا المنهج المتنوع الجنبات والمسالك .

هذه الأغراض والأهداف فى رأينا – بناء على طبيعة ما قدموا وفعلوا واعتمادًا على ضخامة الجهد الذى بذلوا – ثلاثة : هدف دينى وآخر قومى وثالثهما هدف علمى .

يتمثل الهدف الدينى فى الحرص على المحافظة على كتاب الله من اللحن والتحريف وخشيتهم من التباس الأمر على الناس . ومن ثم كان لابد من تقعيد اللغة تقعيدا محكما ، بحيث يأتى هذا التقعيد فى إطار نظام معيارى ملزم ينبغى

الأخذ به ، فمن سار على هديه كان مصيبا ، ومن تجاوزه كان مخطئا . ومن هنا كان عليهم أن ينظروا فيما خرج عن هذا الخط المرسوم نظرات مختلفات لإخضاعه للقواعد العامة ، وإن بالحكم عليه بأحكام تسوّغ خروجه وتقربه من القبول والصحة ، مع وسْمه بسمات تنبئ عن خصوصياته ، كالحكم عليه بالضرورة أو الشذوذ ، أو بتأويله وتفسيره بنظر منطقى فلسفى .

ويتمثل الهدف القومى فى تمسكهم بهذا الخط المعيارى الواجب اتباعه واللازم النهج على منواله ، تقريبا للألسن والرطانات المختلفة البادية فى اللهجات بعضها من بعض والوصول من ذلك كله إلى لغة عامة مشتركة تجمع العرب على لسان واحد ، تأكيدا لقوميتهم ، وتحصينًا لهم من التمزق والتفرق ، وإدراكًا منهم أن اللغة الموحَّدة من شأنها أن توحّد اتجاهات أهلها وأفكارهم وأنماط سلوكهم . وفى ذلك كله تجميع للقوى وتعظيم للإرادة وحمايتها بسياج من المنعة ، حتى لا يتفرقوا شيعا ويصبحوا أثرًا بعد عين .

أما الهدف الثالث - وهو فى حقيقة الأمر مردود للهدفين الأولين - فيتمثل فى ضخامة ما خلّفوا من تراث لغوى ، يحكى للخالفين قصة جهودهم الصادقة فى اللغة العربية ، بوصفها نقطة الانطلاق إلى تنشيط الفكر وتفعيل طاقاته ، وتوسيع دوائره ، بحيث تمتد إلى آفاق أخرى فى مجالات العلوم والفنون المختلفة . وفى رأينا أن هذا النهج اللغوى الذى اتبعوه - على الرغم من صعوبته وتفرع مسالكه يمنة ويسرة - كان بمثابة مبادرة نيرة أضاءت الطريق أمام الصادقين المخلصين من العلماء والمفكرين للزحف إلى حقول أخرى ذات أشكال وألوان من المعرفة الإنسانية ، وبرزت جهودهم واضحة للعيان فيما طرحوا على خريطة الزمان والمكان من تراث علمى ضخم ، فى الفلسفة والمنطق والطب والهندسة وفنون العمارة وفنون الحروب ومحاورة الأعداء بالفعل والقول ، على ما هو معروف ومسجل فى صفحات التاريخ بأحرف من نور .

أضف إلى هذا أن هذه الثروة اللغوية الفائقة القدر والعمق قد قدمت للأجيال اللاحقة فرصة ذهبية للامتياح منها على طول الزمن ، أو لاختيار وانتقاء ما يناسب حالهم ويلائم حاجاتهم المتغيرة بتغير الزمان والمكان . ويبدو أن هذا الاختيار أو الانتقاء قد تغيّرت أو تعددت أشكاله وصوره عبر السنين ، حتى وصلنا فى عصرنا هذا الذى نعيش فيه إلى شكل من الاختيار يحتاج إلى وقفة ونظر .

ثانيتهما :

أما النظرة الثانية إلى هذا المنهج وإلى ما رتب عليه من تراكم الأحكام وتباينها أو تعارضها أحيانا ، فتسوغ لنا القول بأنه من الصعب الأخذ به بحاله عند تقديم اللغة وقواعدها إلى الناشئة من المتعلمين الآن ، وأضرابهم ممن ليسوا من أهل الصنعة . ذلك أن هذه الأحكام المتراكمة المتباينة المتعارضة فى قليل أو كثير ، وما لفّ كل أولئك من تحليلات وتفسيرات لا يجمعها خط من التفكير واحد ، يشكل حملا ثقيلا على أذهان المتعلمين ذوى الثقافات اللغوية المحدودة ؛ فلا يستطيعون التعامل أو التحاور معه أو استيعابه جملة وتفصيلاً . وتكون النتيجة اضطرابا فى التلقى وتشتيتا للفكر ، وحرمانا من الإفادة والتحصيل المرغوب بالقدر المطلوب . ومن ثم ينبغى فى هذه الحالة أن ننظر فى الأمر نظرا حصيفا راشدا ، بحيث نختار من جملة ما قدم هؤلاء الأسلاف من تراث ضخم واسع ما يلائم قدرات هؤلاء الناشئين ، ويناسب مواقعهم فى مراحل التعليم المختلفة ، وندرج بهم فى الترقى من مرحلة إلى أخرى ، باتساق واتِّزان ، حتى نصل بمن شاء منهم إلى مرحلة التخصص والبحث العلمى ، كل على قدر ما يأمل وما يستطيع صُنعه .

واضح من كل ما تقدم أن الصعوبة التى تواجه كثيرا من الناشئين وغيرهم ، لا ترجع إلى قواعد اللغة ذاتها ، وإنما الأمر كله يعود إلى منهج التقعيد الذى سار عليه هؤلاء الثقات من الدارسين القدامى ومن لف لفهم من المحدثين . ينبغى أن يعلم الناس أن هناك

فرقا كبيرا بين القواعد ذاتها والنظر فيها بتتبع نماذجها وأمثلتها وتحليلها للخروج منها بأحكام عامة فى صورة ما نسميه «التقعيد» .

اللغة المعينة هناك ، وخواصّها أى قواعدها موجودة مستقرة بصورة مطردة فى أحشائها شئنا أم لم نشأ . ولكن - وهذا واقع دائما وأبدا - قد تتعدد مناهج التحليل والتفسير بتعدد وجهات نظر الدارسين ومناهجهم فى معالجة هذه القواعد . وتكون النتيجة تعدد صور «التقعيد» التى كثيرا ما تتخالف أو تتباين أو تتعارض ، الأمر الذى يؤدى حتما إلى الاضطراب فى المتابعة والتحصيل والاستيعاب ، بالإضافة إلى ما تستتبعه من حمْل ثقيل على ذاكرة المتعلمين . أو بعبارة أخرى نقول : اللغة المدروسة واحدة وقواعدها واحدة ، ولكن قد تتعدد نماذج التحليل التى يودّ الدارسون الوصول من خلالها إلى وضع نظام اللغة أى تقعيد قواعدها . فالتعدد حينئذ فى المناهج لافى اللغة ولا فى قواعدها . وخلاصة الأمر فى ذلك أن قواعد اللغة أو أنماطها أو نماذجها موجودة باللغة ، ولكن التقعيد من صنع الباحث ، وقد يختلف الباحثون فى تناولهم لهذه القواعد ، باختلاف نظراتهم ومناهجهم ، ومن ثم تختلف النتائج أو تضطرب أو تتشابك أو تتعارض أحيانًا .

ومعلوم أنه لا يضير اللغة أن تدرس بأى منهج من المناهج ، ولكن من المعلوم أن يختلف - فى قليل أو كثير - كل منهج عن صاحبه فى مساره وتحليل مادته وفى نتائجه ، من حيث العمومية والخصوصية ، والإحكام أو الاهتزاز ، ومن حيث الوضوح أو الخلط ، ومن حيث الصعوبة والسهولة فى التناول والاستيعاب .

ومن هنا يكون الاختيار من بين هذه المناهج وحصيلة تفعيلها محكوما بما يناسب حاجة الباحث أو الدارس أو المتخصص وغير المتخصص من ناشئة المتعلمين فى مراحلهم الأولى : كل حسب موقعه وكفايته وأهدافه .

فإذا كان الأمر متعلقا بالمتعلمين غير المتخصصين وكان الاختيار هو الأخذ بما طرحه علينا الأقدمون من مادة لغوية هائلة ، وجب الاقتصار على تقديم الأصول دون المسائل الفرعية التى حرص الأسلاف على وضعها جنبا إلى جنب مع الأصول ، فإذا ما واجهها المتعلم الناشئ ضلّ الطريق ولم يدرك أيها الأصل وأيها الفرع . ومن ثم يختلط الأمر عليه ويخرج خالى الوفاض من هذا وذاك ، وتعمّ الشكوى من صعوبة قواعد العربية ، وهى فى حقيقة الأمر براء من كل ذلك . وإنما ترجع الصعوبة فى أساسها ومصدرها إلى «التقعيد» وكيفيات الوصول إليه ومناهج تشكيله . فالقاعدة الواحدة بعد تسجيلها ، كثيرا ما تلفّها مسائل فرعية أو تفسيرات جانبية لظواهر لغوية تخالفها فى قليل أو كثير ، نعتوها بالجواز للضرورة أو الشذوذ أو بكونها منسوبة إلى مستوى لغوى آخر ، فى صورة لهجات أو رطانات مختلفة .

منهج للتقعيد مقترح .

وعلى الرغم من أن هذا المسلك الذى رسمنا (وهو الأخذ بالقواعد الموروثة بعد تخليصها من شوائب التفريع والتباين والتخالف فى الأحكام والاقتصار على الأصول دون الفروع) صالح ومقبول نظريا ، فإن فى تفعيله وتطبيقه عمليا صعوبات حقيقية . تتمثل هذه الصعوبات فى احتمال اختلاف وجهات النظر فى وضع الحدود الفارقة بين الأصل والفرع ، كما تتمثل أيضا فى احتمال الخلاف بين المسئولين فى الاختيار من هذا الجانب أو ذاك ، طبقا لموقع كل منهم وثقافته واتجاهاته .

ومن هنا ساغ لنا أن نقترح منهجا آخر أيسر سلوكًا وأقرب منالا ، وأوفر مردودا ، وأوضح نتائج . والمنهج الذى يرشح نفسه للتفعيل فى إطار ما ذكرنا من سمات وخواصّ ، هو منهج الوصف .

والمنهج الوصفى - باختصار شديد - ينحصر دوره فى وصف الحقائق والظواهر اللغوية ، بتتبع الأمثلة والنماذج المتماثلة المتآلفة فى هيئاتها وخواصها ، ثم ينصرف بعدُ إلى تجميع مفردات هذه «العيّنة» ، لمعاودة النظر فيها والتنسيق بينها ، ليخرج منها بقاعدة عامّة واحدة تغطى هذه الأمثلة والنماذج وغيرها مما جاء على شاكلتها حذوك النعل بالنعل . وهكذا يستمر العمل فى سائر المادة الخاضعة للدراسة ، حتى تكمل المسيرة المتمثلة فى الغاية النهائية ، وهى الوصول إلى مجموعة الضوابط والقوانين الخاصة باللغة المعيّنة ، أو أىّ مستوى من مستوياتها الصوتية والصرفية والتركيبية ، وفقا للهدف المطلوب والغرض المرغوب .

واتخاذ الوصف منهجا بالمفهوم الذى ذكرنا يوجب على الدارس الالتزام به والسير على دربه حتى نهاية المطاف ، دون الالتجاء إلى مناهج أخرى تفسد عليه مسيرته ، وتعقّد مسالكه ، كالعود إلى المنطق أو الفلسفة ، أو النزوع إلى التأويل والتقدير ، أو أى اتجاه للتفسير بما يخالف واقع الكلام وحقيقته . إنه إن فعل ذلك وقع فى الخلط بين المناهج الذى يؤدى حتما إلى الخلط فى النتائج ، وهى ضوابط اللغة وقواعدها ، كما حدث ويحدث كثيرا فى أعمال بعض الدارسين فى القديم والحديث . هذا بالإضافة إلى أن هذا الخلط سلوك فى الدرس غير مقبول عند الثقات من أهل الصنعة .

ومنهج الوصف لا ينحصر دوره فى مجرد الوصف بمعناه المطلق ، وإنما يعنى النظر الدقيق فى المادة ، بتتبع نماذجها وتحليلا وتفسيرها ومناقشتها وإبداء الرأى فيها بطريق موضوعى يحاكى الحقيقة والواقع ، وتسجيل كل ذلك بطريق الوصف الكامل .

والمنهج الوصفى لا يكون ولا تصلح مسيرته إلا بمراعاة مجموعة من المبادئ ، هىَ أساس العمل فيه . من أهمها ما يلى :

أولا - تحديد الصيغة والبيئة :

نعني بتحديد الصيغة تعيين المستوى اللغوى أو نمط الكلام المقصود دراسته وتقعيد ضوابطه وأحكامه : أهو نثر أم شعر ، أهو الفصيح المتفق عليه أم عامّى إلخ . كما ينبغى تحديد بيئة هذا اللون من الكلام أو ذاك ، إذ إن اللغة المعنية الواحدة (بالمعنى المطلق) تختلف ظواهرها وخواصّها من بيئة إلى أخرى ، باختلاف الطبقات الثقافية والاجتماعية والجغرافية كذلك .

وهذا التحديد بجانبيه فى غاية الأهمية ، حتى لا يقع الخلط بين ألوان الكلام ، وتعوجّ الطرق أمام الدارس ، وتكون النتيجة فى النهاية الحصول على مجموعة من القواعد والضوابط المضطربة المتخالفة ، وقد تكون أحيانا متباينة متناقضة . وليس ببعيد عنا ما طرحه علينا علماء العربية فى القديم فى هذا الشأن ، حيث نلاحظ أن الحالة الواحدة تفسّر أو توجّه بأكثر من تفسير وتوجيه ، بسبب اختلاف خواصها وسماتها البادية فى هذا المستوى أو ذاك ، أو فى هذه البيئة أو تلك . وكان ما كان ، كم هائل من القواعد الأصلية والفرعية المختلط بعضها ببعض ، وحمل ثقيل من التفسيرات والتوجيهات واختلاف الآراء فى كيفيات الوصول إلى الحقيقة .

ثانيا - تكامل المستويات :

اللغة (أية لغة) شبكة من العلاقات أو الحلقات المترابطة المتداخلة ، ومن ثم ينبغى عدم الفصل بينها فصلا حاسما ، حتى لا تعزل هذه الحلقات ويضيع موقعها ودورها فى تكامل البناء ووحدته . ومعنى هذا أن هناك تداخلا بين قواعد المستويات المختلفة ، من أصوات وصرف ونحو (تركيب) ودلالة : كل مستوى ذو ارتباط وثيق بما قبله وبعده . والنظر فى الجميع ، غير منعزل عن مستوى أو آخر ، من شأنه أن يصل بنا إلى قواعد اللغة فى عمومها فى صورة أكثر وضوحا وأجلى تمثيلاً

لواقع الكلام المدروس . فالنظام الصوتى مثلا لا ينكر دوره فى تحليل بعض مسائل الصرف ، وبخاصة فى لغة مثل العربية ، كالقول بحذف الواو (الضمة الطويلة) فى نحو «لم يقُل» بتقصير الضمة الطويلة ، فى حين أن الفعل قبل الجزم هو «يقول» بضمة طويلة ، أشير إليها فى الكتابة بالواو . والسبب فى هذا التقصير سبب صوتى ، للتخلص من مقطع غير وارد فى النظام المقطى للغة العربية فى هذا المثال ونحوه . وليس هذا فقط ، فإن مراعاة ظواهر النظام الصوتى تساعد الدارس فى أحيان كثيرة على تحليل بعض مسائل النحو تحليلا دقيقا .

أما الصرف فهو أشدّ ارتباطا بالنحو ، بل هو فى رأينا واقع فى إطاره أو هو تمهيد له . إن مجمل مسائل الصرف لا تظهر قيمتها ولا تفيد كثيرا بذاتها ما لم يكن لها موقع فى التراكيب . فقولنا مثلا : الاسم قد يكون مفردا أو مثنى أو جمعا ، إنما تظهر قيمته الحقيقة فى الجملة أو العبارة ، عند النظر فى قواعد المطابقة بين وحدات هذه الجمل والعبارات .

ويأتى النحو - وهو الباحث فى التراكيب - مكملا للنظر الشكلى لبناء اللغة ؛ وبتمام المسيرة بالطريق السابق نصل إلى قمة الدرس اللغوى ، وهو المعنى . وللمعنى بمفهوماته المتعددة ووسائله وتفريعاته الواسعة العريضة بحوث خاصة تحتاج إلى نظر مستقل ، شأنه فى ذلك شأن أصوات اللغة بوصفها أحداثا منطوقة لا نظما أو ضوابط مستخلصة من هذه الآثار المنطوقة .

ثالثا - تعدد الأنظمة :

ليس من النادر وقوع بعض الأمثلة المتفقة فى شىء المختلفة فى شىء آخر على كل المستويات كافة صوتية وصرفية ونحوية . وفى هذه الحالة كثيرا ما يلجأ بعض الدارسين إلى معاملتها جميعا معاملة واحدة فى التحليل واستخلاص القاعدة العامة ، جريا وراء إخضاع هذه المتفقات المختلفات لحكم عام واحد ،

افترضوه منذ البدء معيارا للتقعيد والتحليل . يفعلون هذا اتباعا لمنهج وحدة النظام monosystemic principle ، بقطع النظر عما قد يؤدى إليه هذا المنهج من صعوبات وتعقيدات ، وما يتبعه أحيانا من تأويلات وافتراضات ليس لها مسوغ ظاهر إلا الرغبة الملحة فى لملمة الأمثلة ذات النسب القريب أو البعيد وجمعها فى حالة واحدة ، وحشرها جميعا فى بوتقة حكم واحد ، كما لو كان هذا الحشر دليلا على اتفاق مفردات المادة فى الذات والصفات ، وما الأمر كذلك بحال .

من ذلك مثلاً - كما سبق أن أشرنا فى الصرف العربى - معالجة علماء العربية للفعل الثلاثى الصحيح والأجوف بنظام واحد فى التحليل والتفسير ، كما لو كان النموذجان من قبيل واحد ، فى حين أنهما مختلفان شكلا وبناء . ومن ثم اضطروا إلى تأويل بناء الفعل الأجوف وهيئته برده إلى أصل مفترض يتسق فى النهاية مع الفعل الصحيح وزنا وبناء .

وكانت النتيجة الخلط بين النموذجين المختلفين بسبب الخلط فى منهج التحليل ، بالإضافة إلى ما يتضمنه هذا النهج من صعوبة على الدارسين وتعقيد للأمور . والأولى عندنا فى هذه الحالة - وفقا لمنهج الوصف - الأخذ بمبدأ تعدد الأنظمة ، بحيث يكون للفعل الصحيح نظام وللأجوف نظام آخر ، تمشيا مع واقع النموذجين وبنائهما الحقيقى ، ويتم تحليل أمثلتهما بالوصف ، وفقا لهذا الواقع وذاك البناء ، دون تأويل أو افتراض .

والأخذ بمبدأ تعدد الأنظمة - وإن بدا فيه شيء من الصعوبة فى التفعيل والتطبيق - أولى بكثير من صاحبه مبدأ وحدة النظام ؛ حيث إنّ الأول يصل بنا إلى نتائج تمثل واقع اللغة وحقيقتها ، وهو المقصود بالفعل من دراسة اللغة ، والثانى قد يفقد طريقه فى الوصول إلى هذا الواقع وتلك الحقيقة ، بانتحائه فى هذا الطريق مناحى معوجّة ، من شأنها تعقيد المسيرة التى ربما (وهو كثير) لا تصل إلى الهدف إلا بعد جهد جهيد ، وهو هدف فى أحيان كثيرة مغلوط مخلوط .

وخلاصة القول فى هذا كله أنه من الضرورى الأخذ بمبدأ تعدد الأنظمة عند الأخذ بمنهج الوصف بمعناه الدقيق . وذلك للأسباب الآتية :

١ – هذا المبدأ سبيل مهم من سبل تصوير واقع اللغة وحقيقتها ، دون تأويل أو افتراض .

٢ – تطبيقه بدقة يقود إلى نتائج واضحة ، لا تعقيد فيها ولا اضطراب .

٣ – يخلصنا من كثرة الأحكام وتباينها أو تخالفها فى الحالة الواحدة .

٤ – والنتيجة النهائية لكل ذلك سهولة التحصيل ويُسر الاستيعاب لقواعد اللغة ، وهو الهدف الأساسى من دراسة اللغة لأغراض التعليم وبخاصة فى مراحله الأولى .

رابعا - الاعتماد على النصوص :

لا تستخلص قواعد اللغة وأحكامها من فراغ ، وليس من المقبول ألبتة أن يعتمد الدارس على محصوله المعرفى من قواعد اللغة ، ويقدمها منعزلة عن مادتها ، فتفقد فعاليتها وحيويتها ، وتصبح قوالب جامدة ليس لها موقع فاعل فى البناء .

الطريق الوحيد اللازم اتباعه عند دراسة اللغة من أى زاوية من الزوايا هو **الاعتماد على النصوص** . وهذه النصوص يشترط فيها أن تكون ممثلة تمثيلا صحيحا للمستوى اللغوى الخاضع للدراسة وبيئته كذلك ، حتى نتجنب الخلط بين أنماط الكلام من فصيح وعامىّ ورطانات مختلفة ، وحتى يسلم لنا الأمر من الانزلاق إلى متاهات تنوّع اللسن فى البيئات المختلفة . فإذا ما وقع الدارس فى هذه التجاوزات المرفوضة ، كان مردود عمله وجهوده خليطا من الأحكام التى لا تمثل الحقيقة فى شىء ؛ نتيجة للخلط بين أنماط الكلام وبيئاته .

والأولى فى كل الحالات الاعتماد على النصوص المنطوقة . ذلك أن الكلام المنطوق فيه صدق الواقع ودفء الحقيقة . هذا بالإضافة إلى ما يتسم به من خواص

صوتية تكسو بناءه ، كالنبر والتنغيم والفواصل الصوتية التى من شأنها جميعا أن تنبىء عن أنماط التراكيب ، وتفصح عن خواصها النحوية (التركيبية) ، ومن ثم يأتى المعنى النحوى والدلالى واضحًا سهل الإدراك والاستيعاب ، وفقا للمقام الاجتماعى المعين الذى ألقى فيه هذا الكلام .

ومن الطريف أن علماء العربية حاولوا أن ينهجوا هذا النهج عند جمعهم اللغة بقصد التقعيد ، إذ كانوا ينزلون إلى البوادى لمشافهة أصحاب اللغة مشافهة مباشرة ، وهو الأغلب الأعم ، أو غير مباشرة كما فى حال تلقيهم المادة من أفواه الرواة ، على ما هو معروف . ولكنهم على ما يبدو لم يلتفتوا إلى ما يكسو المنطوق من الألوان الموسيقية التى من شأنها أن تساعدهم على التحليل والتفسير .

ولا مانع من الأخذ من المادة المكتوبة أو استشارتها عند الحاجة ، ولكن هذا النهج المعاون يحتاج إلى حصافة ورُشد عند التعامل مع المادة ، إذا كان لنا أن نحصل على طِلبتنا من الوصول إلى حقائق اللغة وخواصّها بصورة دقيقة يمكن الاعتماد عليها . وسبيل ذلك هو النظر الدقيق فى النص المكتوب ، بمحاولة فهمه وإدراك معانيه وترجمته ترجمة نطقية صحيحة وفقا لأنماط تراكيبه ، مع مراعاة مقامه وسياق حاله (السياق غير اللغوى) من مرسل (الكاتب) ومستقبل (المتلقى) ، وما يلفّ كل ذلك من ظروف ، وملابسات . وهذا يقودنا فى كل الحالات – سواء أكان الأخذ من المنطوق أم المكتوب – إلى صحة التحليل ودقة استنباط القواعد ؛ حيث إن الأمثلة ونماذجها مستقاة من واقع اللغة وحقيقتها ، دون اصطناع أو تكلّف ، كما يحدث كثيرا من الدارسين ، وبخاصة من بعض معلمى العربية غير المدركين لهذا النهج ، حيث يأتى هؤلاء وأولئك بأمثلة أو نماذج منها مصنوعة منزوعة من سياقها فتبدو قوالب جامدة لا تفيد فى قليل أو كثير .

وتأتى بعد مرحلة النظر والتحليل والتقعيد من خلال المادة (النصوص) المسجلة بأجهزة التسجيل أو – فى أقل تقدير – بالكتابة الصوتية ، حتى تحافظ على

صورتها الحية المنطوقة ، قدر الإمكان . ويبدأ التحليل والاستنباط من التراكيب أو الجمل ، وتؤخذ هذه التراكيب والجمل بوصفها كلا متكاملا ، دون تقطيع أو فصل بين عناصرها ومكوّناتها ؛ إذ إن هذه العناصر والمكوّنات لا تظهر قيمها وخواصّها إلا بتحديد مواقعها في البناء وبيان وسائل الربط بينها .

يبدأ العمل بالتركيز على ما يسمى بالجملة النواة المكوّنة مثلا من فعل وفاعل (أو نائبه) أو من اسم هو مبتدأ وخبره اسم أو شبه جملة أو جملة . وللباحث بعدُ أن يوسّع في جمله بعناصر سابقة أو تالية لها ، ويستخلص منها ما بدا فيها من ظواهر صوتية وصرفية ونحوية ، منتهيا بوضع قواعده في نظم خاصة بكل مستوى من المستويات المذكورة .

ولا يتم ذلك - بالطبع - بصورة صحيحة دقيقة إلا بعد النظر المتأنى في الجمل أو التراكيب ذات السمات المشتركة ، حتى نضمن الوصول إلى قواعد مطردة ، تدخل في إطار نظام واحد . فإن تخالفت الظواهر اللغوية فيما بينها اختلافا يستحق الوقوف عنده ، كان من الأولى وضع نظام آخر خاص بهذه المخالفات ، وفقا لمنهج الوصف الذى يوجب تعدّد الأنظمة في مثل هذه الحالات ، كما يحدث مثلا في لغة الشعر أو أى مستوى من الكلام مختلف .

وهكذا يستمر العمل . مع المتابعة والمراجعة للمادة لتأكيد النتائج النهائية ، مع ضرورة النظر في الجمل والتراكيب بوصفها كلاً ، متكاملا ، كما أشرنا إلى ذلك قبلا ، حتى لا يقع الباحث في مأزق الأخذ بمنهج التصنيف laxonemics الذى يعمد إلى تصنيف وحدات الجمل ومكوّناتها وقطع الوصل بينها ، كما لو كان كل منها منعزلا عن صاحبه ، هكذا (فعل + اسم + صفة + حرف جر ... إلخ) .

وهذا النهج التصنيفى هو ما ابتدعه في الحديث العالم اللغوى الأمريكى الشهير «بلومفيلد» وأتباعه في المراحل الأولى ، ثم لحقه شىء من التعديل والتغيير

بصورة ما فى فترات لاحقة ، حتى اقترب هذا المنهج من المناهج الآخذة بالنظر إلى التركيب جملة واحدة ، دون فصل بين مكوّناته . وهذا النهج أيضا هو ما نلاحظه فى أعمال بعض الدارسين فى القديم والحديث من علماء العربية ، حيث يعمدون إلى تحليل الجمل بالتركيز على مفرداتها بقصد بيان حالات الإعراب .

وفى رأينا أن النحاة العرب لم يلتفوا الالتفات المناسب إلى الجمل والتراكيب بوصفها وحدات متكاملة ، لا من حيث بناؤها ووظائفها ولا من حيث دلالاتها . ذلك أنهم مثلا لم يصنفوا الجمل إلى أجناسها العامة تصنيفا مستقلا من حيث الإثبات والنفى والاستفهام والشرط والنداء والتعجب إلخ ، كما لم يشيروا إشارات كافية إلى معانيها ودلالاتها فى ضوء المقام وسياق الحال وما يلفه من ظروف ومناسبات اجتماعية . واكتفوا فى أكثر الحالات بالتركيز على مفردات الجمل وأجزائها من حيث المبنى والمعنى ، ولم يحاولوا جمعها فى نسق واحد ، متآلف الذات والصفات فى إطار نظام واحد متكامل ، فجاء النحو فى جملته تقعيدا للمفردات ، لا لأجناس الجمل .

وتصنيف الجمل إلى أجناسها العامة بوصفها بناء متكاملا فى المبنى والمعنى ، يسهل على الباحث الحصول على الحقائق اللغوية كاملة دون زيف أو اصطناع . وله بعد - إن شاء التفصيل - الوقوف على خواصّ مفردات الجملة أو التركيب . ففى حالة الجمل المنفية مثلا يعمد إلى حصر أدوات النفى ، ويتأمل مواقعها وطرائق توزيعها ، وبيان مدخولاتها من أسماء أو أفعال ، وهكذا الحال فى الأنماط الأخرى للجُمل ، كالاستفهامية والشرطية إلخ . والباحث - آخذا بهذه السبيل - يضمن الوصول إلى جملة الحقائق الصرفية والنحوية معا ، وهو بهذا يؤكّد ارتباط العلمين بعضهما ببعض ، كما يؤكّد المقولة المشهورة عند الثقات من الدارسين من أن الصرف تمهيد للنحو أو مقدمة له . وهو بهذه السبيل أيضا يكون

- قد انخرط فى أهم وظائف النحو ، ونعنى بذلك الكشف عن موقعية مفردات الجملة ، وبيان العلاقات وأوجه الربط بينها . وفى هذا الكشف وذاك البيان ما فيه من إدراك خواص الجملة برمتها بوصفها بناء متكاملا فى مبناه ومعناه . وهذا ما التفت إليه بعض البلاغيين وعلى رأسهم عبد القاهر الجرجانى .

ومن الواضح أيضًا ، أنه - متى كانت النصوص مسجلة صوتيا أو مكتوبة بالكتابة الصوتية - من اليسير على الدارس أن يقف على الخواص الصوتية للغة المدروسة ، فيعكف على ملاحظتها وتتبع أنماطها وسماتها العامة والخاصة ، فيصل من كل ذلك إلى تشكيل النظام الصوتى لهذه اللغة . وبهذا النهج المتكامل الجامع بين هذه المستويات الثلاثة (الأصوات + الصرف + النحو بمعنى علم التراكيب) يصل الباحث إلى تشكيل أنظمة البناء وهيئاته المكوّنة له ، ويصبح هذا النهج ذا فائدة فى عملية الإيصال والتوصيل المتمثلة فى المعنى العام للجملة أو التركيب ، ذلك المعنى الذى لا يتم الوصول إليه إلا بهذا التحليل المتكامل لكل هذه المستويات المذكورة ، على ما ترى مدرسة «لندن» اللغوية ، بريادة أستاذنا «فيرث» .

وإلى هنا يجدر بنا أن نشير إلى نقطة مهمة قد يفوت إدراكها على كثير من الناس . ذلك أن كل منهج لتقعيد اللغة صالح للعمل به ومتقبل اتباعه ، ولكن فى إطار أهدافه وأغراضه ونوعية الآخذين به . فالقضية هى قضية اختيار هذا المنهج أو ذاك وفقا لحاجة المختار وموقعه فى دراسة اللغة أو تعلمها . فهناك من المناهج ما يلبى رغبة المتخصصين ، وهناك ما يصلح للمتخصصين والمتعلمين ، وهناك ما يناسب المتعلمين ، وبخاصة فى المراحل الأولى من التعليم .

والحقيقة المرّة تؤكد أنه من الصعب - إن لم يكن من المستحيل - الإفادة الكاملة من المناهج المطروحة فى السوق اللغوية أو التى تطرح فى المستقبل القريب أو البعيد بالنسبة للغة العربية فى وضعها الحالى فى جميع البقاع والأصقاع العربية .

تظهر هذه الصعوبة أو الاستحالة بوجه خاص فى تعليم لغتنا فى المراحل الأولى من التعليم . ذلك أن اللغة العربية قد عزلها أصحابها ، وابتعدوا عن التعامل معها وبها فى حياتهم العامة والخاصة . ولم يحدلها موقع يفى بقيمتها وقدرها بوصفها اللغة القومية إلا فى القليل النادر وفى ظروف محددة ، تفرضها المناسبات أو المسئوليات ، وما أقلها . الشارع العربى فى عمومه مشحون بالتلوث اللغوى ، من عاميات ورطانات ولسن أجنبية ، وبعربية ملحونة مغلوطة .

فإذا ما انتقلنا إلى فصول الدراسة فى كل المراحل بلا استثناء ، ألفينا عجبا من الأمر . تقدم موادّها فى اصطناع وتكلف ، وتقدم قواعدها فى صورة قوالب جامدة ، منعزلة عن مادتها الحية ، لا يدرى المتعلم مصدرها الحقيقى ، ولا يدرك كيف يفعّلها ويفيد منها فى ضبط كلامه وإحكام بنائه .

وكلنا يعلم أن هذا المتعلم قد يستوعب هذه القواعد بصورة ما ، وينجح فيها نجاحًا ملموسا فى الامتحان ، ولكنه - للأسف - يطرحها جانبا أو يهملها أو ينساها بمجرد مغادرته لمقعده فى فصول الدراسة . وهو فى حقيقة الأمر معذور ؛ إذ إنه لا يجد أية فرصة فى الانتفاع بها أو استخدامها ، حيث لا وجود فعليا أو حقيقيا للمادة التى يفترض أنها تمثل ضوابطها وقوامها الذى تقوم عليه ، وهى اللغة العربية فى صحيح معناها .

القضية هنا ليست قضية قواعد اللغة ، وإنما هى فى حقيقة الأمر قضية اللغة العربية فى عمومها ، بناء وقوامًا .

ليس من شأننا فى هذا المقام أن نناقش مشكلات لغتنا ، وما يلفها من صعوبات وتعقيدات ، ولكن لا علينا أن نشير هنا إلى أهم مشكلة تجابه هذه اللغة وتحرمها من التفاعل ومدّ حبل الوصل بينها وبين أهليها . تتمثل هذه المشكلة أساسًا فى الانفصاض من حولها ، غارقين فى استخدام العاميات والرطانات المحلية

والأجنبية ، ولا نحاول – إلا نادرا – الاقتراب منها أو التعامل معها بأدائها نطقا قدر الطاقة ، ويا ليتنا نأخذ بهذا النهج النادر . ولو بالتدريج ، حتى نمرن على هذا الأداء . وبمرور الزمن يعتاد الناس على هذا الأداء ويقوّمون ألسنتهم ، ويصبح هذا الأداء عادة وسليقة .

اكتساب اللغة (أية لغة) ينطلق من مبدأين متصلين غير منفصلين شيئا ما عبرنا نحن عنهما بقولنا : «اسمعْ وأسمعْ» . ومعنى ذلك باختصار شديد ، أن أهم عامل من عوامل اكتساب اللغة هو السماع الدائم المتكرر للغة المراد تعلمها ، والإسماع ، أي أداؤها جهرا ، فيُسمع الإنسان نفسه وغيره ، على وفق ما سمع واستقر في ذهنه . فالسماع حصيلته وجود اللغة بالقوة والإسماع – أي إيراد الكلام نطقا – يعني وجود اللغة بالفعل .

ودليل ما نقول تعاملنا مع العاميّات وغيرها من صور الكلام الجارية فى السوق اللغوية العامة . يتكلم الناس بالعاميات بطلاقة وإتقان لقواعدها وخصوصياتها دون معلّم أو حدود مرسومة ، أو مناهج مقررة . كل الذى حدث ويحدث هو التفاعل الحيّ بين هذه العاميات وأهليها : يسمعونها ليل نهار ويتكلمون بها طوال الوقت .

أما اللغة العربية الفصيحة فقد حرمت – وما تزال محرومة – من هذا التفاعل الذى ينبغى الالتفات إلى أهميته ودوره فى اكتساب هذه اللغة وتقريب الشقة – ما أمكن – بينها وبين أهليها . ولكن يبدو أن هذا النهج فى اكتساب اللغة قد غاب عن أصحاب اللغة ، عامتهم وخاصتهم على سواء ، فى حين أن لدينا من وسائل هذا التفاعل ما من شأنه أن يعين القوم ويمكنهم – وإن بالتدريج – من الاستفادة من هذا النهج ، وهو أمر سهل ميسور . وسائل الإعلام المنطوقة الإذاعة (والتليفزيون) والقراءة الجهرية (المطالعة) فى فصول الدراسة تقع موقع القمة فى

هذه السبيل ، وبخاصة أننا قوم نسمع ولا نقرأ . ولكن يبدو أن هذه القمة قد انهارت وليس لها أثر يعدل موقعها المأمول المرغوب : إعلام منطوق مشوب باعوجاج الألسن وتنافر الذات والصفات ، من عاميات متفرقات متنافرات ، وعربية - إن قدر لها وجود - مخلوطة مغلوطة ؛ والمطالعة - إن كان لها وجود - تقدم على هامش الدروس محرومة من تفعيل إمكاناتها التي تتمثل في تدريب التلاميذ على الأداء الصحيح على المستويات كافة ، صوتية وصرفية ونحوية ومعنى . والمعلم الحصيف العارف بموقعه وأهمية دوره ، في مكنته أن يجعل منها أرضا خصبة لاستزراع ما شاء له من معرفة لغوية تؤتى أكلها دون عناء يذكر . ولكن أنّى لنا ذلك كله ، والقوم غافلون عن هذه الفرصة الذهبية التي فاتهم اغتنامها على وجهها الصحيح . وبعد ذلك ومن قبله ، يجأر الناس بالشكوى من اللغة العربية وصعوبتها وجمودها ، ويصفونها بالعجز والقصور عن الوفاء بحاجاتهم . وهم في ذلك واهمون بلا شك ؛ إذ إن هذه الأوصاف كلها هم الأولى بها والأحق بنسبتها إليهم . لقد أزاحوها من مواقعها ، وانصرفوا عن الحوار والتفاعل معها ، فبدت في نظرهم نافرة ناشزة ، ليس من سبيل إلى اللحاق بها أو الاقتراب منها ولو حاولوا لظفروا بالائتناس إليها ، ونالوا قدرا غير قليل من عطائها .

وزاد من أوهام الشاكين تركيز شكايتهم على «النحو» بالذات ، كما لو كان «النحو» هو اللغة جسما وبناء غير ملتفتين إلى المستويات الأخرى . ذلك أن «النحو» ، وبخاصة الإعراب ، كثر الكلام فيه وحوله في فصول الدراسة وخارجها. وتناسى القوم - معلمين ومتعلمين - أن هذه المستويات الأخرى ، من أصوات. ومعانٍ - لها كيانها وأهميتها في دراسة اللغة وتذوقها وفهمها على وجهها الصحيح. فالأصوات مثلا هي لبنات الكلام ، وهي مادته الأساسية ، ومع ذلك لم نجد لها مكانًا في مقررات الدراسة في مراحل التعليم العام ، ويخطىء الناس -

متخصصين وغير متخصصين – فى أدائها ، وليس هناك من مرشد أو معلم . وليس هناك أيضا من الجماهير من يدرك أخطاءه النطقية فى كلامه ، وربما يظن أنه على صواب فى كل ما ينطق به . والأمر فى ذلك كله فى حاجة إلى تخصيص موقع معين لدراسة الأصوات أداء ونظاما . فى المراحل الأولى من التعليم فى الأقل .

والشكوى من النحو وصعوباته لها آثار قديمة . فقد روى الجاحظ فى «الحيوان» : «قلت لأبى الحسن الأخفش أنت أعلم الناس بالنحو ، فلم لم تجعل كتبك مفهومة ؟ وما بالنا نفهم بعضها ولا نفهم أكثرها ؟ وما بالك تقدم بعض العويص وتؤخر بعض المفهوم ؟ قال : أنا رجل لم أضع كتبى هذه لله ، وليست هى من كتب الدين ، ولو وضعتها هذا الوضع الذى تدعو إليه قلّت حاجتهم إلىّ فيه» . ويروى أيضا أن واحدا منهم قال : «النحو أوله شغل وآخره بغى» .

ومعروف ما كان يجرى بين الشعراء والنحاة من خصومات وجدل ومناقشات حول جواز هذا المثال أو عدم جوازه ، كما كان هؤلاء الشعراء يضيقون بعلل النحاة وأقيستهم . وهذا الجدل والنقاش جرى أيضا بين النحاة والقراء ، كما كان يجرى بين النحاة أنفسهم .

ولقد كان لهذه الشكاوى من صعوبة النحو وتعقيد مسائله صدى واسع فى أعمال الدارسين ، فى القديم والحديث . ففى القديم انصرف جماعة من النحويين إلى محاولة التيسير على المتعلمين بإصدار مختصرات نحوية ، وإن كانت فى جملتها ، تدور فى فلك المطولات التى تناسب المتخصصين ، من حيث احتواؤها على أبواب النحو ، أو اقتصارها على جانب منها ، ولكن دون تزيّد فى التفريعات أو التعليقات التى تثقل كاهل الدارسين ، مع اختلاف أصحاب هذه المختصرات فيما يقدّمون وما يطرحون جانبا من قضايا ومسائل نحوية .

من هذه المختصرات «مختصر النحو» للكسائي ، و«الأوسط في النحو» للأخفش ، و «الجمل في النحو» للزجاجي ، و«متن الآجرومية» لابن أجروم المغربي ، ومختصرات ابن هشام : «الإعراب عن قواعد الإعراب ، وقطر الندى وبل الصدى ، وشذور الذهب» ، وظلت هذه المختصرات تقدّم لناشئة المتعلمين بصورتها القديمة ، حتى مطلع العصر الحديث ، بل إن بعضها ما يزال مقررا على المتعلمين في أكثر من موقع في معاهد العلم المختلفة ، دون إعادة النظر فيها لتطويرها أو صقل مادتها من حيث الترتيب والتقسيمات ، وشرح غوامضها أو التعليق عليها.

أما حركة تيسير النحو في العصر الحديث ، فقد رادها رفاعة الطهطاوى في كتابه «التحفة المكتبية في تقريب اللغة العربية» . وقد كان هذا الكتاب بداية عهد جديد في المصنّفات التعليمية في قواعد اللغة العربية . استفاد فيه الطهطاوى من «متن الآجرومية» من حيث الاقتصار على الأبواب الأساسية للنحو ، كما استفاد من أعمال الفرنسيين في كتبهم الخاصة باللغة الفرنسية .

وتتابعت المحاولات بعد ذلك في سبيل تيسير النحو التعليمى وتخليصه من التعقيد والاضطراب وإن كانت هذه المحاولات قد تنوعت في اتجاهاتها ومادتها وأسلوب تقديم هذه المادة .

فمن هذه المحاولات ما يعد امتدادًا للمختصرات القديمة من حيث المحتوى ، ولكنها امتازت منها بأسلوب العرض والتمثيل والشرح والتفسير ، مع الإفادة من الأساليب التربوية في تقديم المادة العلمية في الكتب التعليمية بوجه عام . من هذه المحاولات ما ظهر في كتاب «قواعد اللغة العربية» لحفنى ناصف . وكتاب «النحو الواضح» لعلى الجارم ومصطفى أمين . وهذا الكتاب الأخير بقسميه (الابتدائى والثانوى) ينماز من سابقه وغيره من المحاولات الخالفة ، بذكر الأمثلة أو النص القصير الموضح للباب النحوى الذى يود صاحباه عرض مسائله ، ثم يتبع ذلك

بالشرح والتفصيل ، منتهيا باستنباط القاعدة المراد الوصول إليها ، مع إردافها بمجموعة من التدريبات التى تعين المتعلم على الفهم والاستيعاب . والحق أن هذا الكتاب يعد الانطلاقة الحقيقية إلى سائر الاتجاهات التجديدية فى قواعد العربية فى الوطن العربى كله .

وهذا ما حدث بالفعل ، إذ سرعان ما امتلأت السوق بمحاولات فردية وجماعية ترمى إلى تسهيل النحو وتقريب قواعده ، على المستويين التخصصى والتعليمى . ظهر كتاب إبراهيم مصطفى «إحياء النحو» (١٩٣٧) الذى قدم فيه رؤية جديدة ، تختلف فى مجملها عن كل ما قدمه الأقدمون من مناهج وآراء فى تقعيد أبواب النحو ومسائله . وعلى الرغم من كل ما وجّه إلى هذه الرؤية من انتقادات واعتراضات ، فإنها نجحت فى إثارة اللغويين والمهتمين بشئون اللغة . من هيئات وأفراد على حدّ سواء .

ففى عام ١٩٣٨ عهدت وزارة المعارف إلى لجنة من كبار اللغويين والأدباء النظر فى هذا الموضوع وتخليص النحو من تعقيداته ، فعمدت اللجنة أكثر ما عمدت إلى مسائل فرعية تتركز فى الإعراب ووجوهه ، وعرضت مقترحاتها على مجمع اللغة العربية بالقاهرة فأقرها فى مجملها ، ودخل المجمع بثقله إلى هذا الميدان ، وحاول رجاله تقديم أفكار متناثرة فى هذا الشأن ، ومازالت محاولته جارية على قدم وساق حتى الآن .

ثم توالت الجهود الفردية فى هذه السبيل ، وهى كثيرة . من أظهرها ما صنعه أمين الخولى ١٩٤٢ ، مركزا على نقد شديد لمنهج الدرس اللغوى العربى الذى أدى فى النهاية إلى اضطراب قواعد اللغة واضطراب الإعراب وكثرة وجوهه إلى حد يصعب على المتعلمين استيعابها .

ولم تقف الجهود الفردية عند هذا الحد ، بل ظهرت موجة عارمة من التيسير ذات اتجاهات عدة ، تختلف باختلاف ثقافات أصحابها ، وأهدافهم من التيسير . فكان هناك التيسير على المتخصصين من طلاب الدراسات العليا وأشباههم ، كما ظهر ذلك فى كتاب «النحو الوافى» لعباس حسن ، و «النحو المصفى» لمحمد عيد ، وإن كان هذا الأخير أخصر من سابقه فى الشرح والتفصيل . واشتد السباق فى تيسير النحو للمتعلمين ، متمثلا ذلك فى تلك العناوين البراقة مثل «تهذيب النحو» ، «القواعد الأساسية» فى تعليم النحو و «تجديد النحو» و«النحو الوظيفى» إلخ . هذا بالإضافة إلى نوع ثالث من التيسير بعناوين مختلفة ، حاول أصحابه الأخذ بالاتجاهين السابقين كليهما فى عمل واحد ، فجاء العمل فى هذا النوع خليطا من المستويات ليس ذا نفع كبير لأى من الفريقين المتخصصين والمتعلمين . ظهر هذا النوع بوجه خاص فى تلك المحاولات التى ملأت السوق اللغوية من كتيبات أو مذكرات تطرح على طلاب الجامعات والفرق العليا من التعليم العام .

حدث هذا ومازال يحدث حتى وقتنا هذا فى سبيل تيسير النحو وتقريب قواعده من الخاصة والعامة ، ومع ذلك لم يزل النحو ولم تزل مسائله مثارا للشكوى من الكافة ، وما انفكّ الناس عن اتهام اللغة العربية بأسرها بالجمود والتخلف وعدم قدرتها على تلبية حاجاتهم من وسائل الإيصال والتوصيل .

واتهام اللغة العربية بالجمود والتخلف اتهام باطل ، وينبغى أن يوجه إلى أصحاب اللغة أنفسهم ، إذ هم الذين عزلوها وكفوا عن الحوار معها ، ففقدت حيويتها ، وحرمت إمكاناتها من التفعيل والعطاء ، وانقطع حبل الوصل بين الجانبين أو يكاد ، وكان الجفاء ، وهم - فى الحق - مصدره وصانعوه .

أما الشكوى من صعوبة «النحو» وتعقيده فمردّها إلى مجموعة من الأسباب المتشابكة ، أهمها فى نظرنا سببان رئيسيان ينتظمان جملة ما يثار حول هذه المشكلة.

الأول :

السبب الأول : متصل اتصالا عضويا بما قررناه سابقا أكثر من مرة ونتيجة طبيعية له . ونعنى بذلك عزل اللغة صاحبة هذا النحو ، وعدم التفاعل معها بالاستعمال الحيّ المباشر . فكأن قواعد النحو حينئذ أشبه شيء بأحجار جُمعت لإرساء قوائم لبيت متوهم وجوده ، أو لتمكين جوانبه من الاستقرار وتشكيل هندسته تشكيلا يضمن له الصلاحية لأداء وظيفته المخصصة له من سكنى وراحة ومتعة كذلك . هذه القوائم ، تلك التى لم تنعم بالبناء ولم تحظ بما يبرز دورها من مادة ترتكز عليها ، لا تلبث أن تصدأ أو تتآكل ويغطيها التراب ، وتصبح أثرا بعد عين . كذلك الحال بالنسبة لقواعد العربية التى تجمّع وتقدّم للدارسين معزولة عن مادتها وبنائها ، وهى اللغة التى طرحت وتطرح لها هذه القواعد لضبطها والحفاظ على قوامها : اللغة العربية الآن (بهذا الوصف) فى وادٍ ، والقواعد المنسوبة إليها أو الموضوعة لها فى وادٍ آخر . فكيف إذن يأنس كل قبيل بقبيله ويعم التفاعل بينهما ، ويتبادلان الأخذ والعطاء ، مما يضمن لهما الحركة والحيوية والنمو والازدهار ؟ فلا عجب والحال هذه أن ينفر الناس من النحو ومشكلاته ويتندرون به وبواضعيه والمسئولين عنه .

الثانى :

يتمثل السبب الثانى فى الشكوى من هذا النحو (المعزول عن مادته) فى طرائق تقعيد مسائله وأساليب تقديمه للدارسين . منهج أو مناهج للتقعد مضطربة ، تنحو أحيانا إلى مسلك الأقدمين ، وتحاول أحيانا أخرى النزوع إلى ما سمّوه «التجديد أو التهذيب أو التفسير» باتباع منافذ للتقعيد معوجّة ، ينقصها التكامل أو التآلف بين خيوطها وخطوطها . يظهر ذلك واضحا فى أعمال من يُنعتون «بالمجددين» فى دراسة النحو ، حيث يعمد بعضهم إلى إهمال بعض أبواب النحو ،

أو ضمّ الحالات المتشابهة فى شىء والمتخالفة فى شىء بعضها إلى بعض ، وإخضاعها جميعًا لحكم واحد ، كما يبدو ذلك مثلا فى محاولة نفر منهم ضم خبر كان وأخواتها إلى باب الحال .

وقع هذا الخلط بين المناهج وما يزال يقع ، وكانت النتيجة خلطا فى القواعد واضطرابا فى نظامها . وليس هذا فقط ، فقد جاءت أساليب تقديم هذه القواعد للمتعلمين بصورة لا تفى بأغراضها من الفهم والتذوق والاستيعاب . تقدم القواعد وتشرح بأمثلة تقليدية مصطنعة أحيانا ، محرومة من سياق نصّ مناسب ، تظهر فيه وبه خواصها وتحدد مواقعها وأدوارها فى البناء . ومعلوم أنه لا فائدة من تقديم قاعدة غير مستخلصة من كلام متصل أو جملة من النصوص التى من شأنها أن تعين الدارس على استخلاص قواعده بتجريدها من السياقات الحقيقية والأمثلة الواقعية فى صورة حكم عام .

ويزيد الأمر صعوبة وخلطا انتحاء بعض المعلمين فى فصول الدراسة إلى استخدام اللغة العامية بلهجاتها المتنافرة فى دروس النحو . إنهم بذلك يفقدون القدوة والمثل الطيب أمام المتعلمين وأمام مسئولياتهم الأدبية . وتكون النتيجة النهائية ضياعا للوقت والجهد ، وحرمان المتلقين من الفهم الصحيح والاستيعاب لما يطرح عليهم من مادة ، لما أصابها من خلط وتشويه ، مصدرها الخلط والتشويه فى أسلوب التقديم ولغته .

ينضاف إلى كل هذه السلبيات فى معالجة النحو ومسائله ، ما درج عليه هؤلاء المجددون أو جملة كبيرة منهم من التركيز على «الإعراب» ووجوهه المختلفة ، مع الدخول فى تفاصيل هذه الوجوه من حيث الجواز والاحتمال أو المنع ، على عادة بعض الأقدمين فى هذا الشأن . وواضح أن هذا النهج من شأنه أن يشكل حملاً ثقيلا على ذاكرة المتعلم ، ولا يسعفه على الاستيعاب ، لكثرة الجزئيات

والفرعيات للحالة الواحدة ، فيحار فى لملمتها ، كما يحار فى الاختيار منها وفى تفضيل وجه منها على آخر .

ويبدو أن التركيز على الإعراب ، دون الجوانب الأخرى للنحو . (بمعنى علم التراكيب) ، أصبح عادة وتقليدا متبعا فى التأليف والتعليم فى عصرنا الحاضر ، حتى لكأن النحو هو الإعراب ، وأن الإعراب هو النحو ، وليس الأمر كذلك بحال من الأحوال .

النحو عند العارفين هو علم «التراكيب» syntax ، هو بهذا المعنى يختص بالنظر فى ثلاثة جوانب أساسية متصلة غير منفصلة . هى النظر فى مادة تشكيل البناء واختيارها ، وفى نظم هذا البناء وهندسته ، وفى طرائق أو وسائل الربط بين مكونات البناء . هذه الجوانب الثلاثة هى الشغل الشاغل للنحو فى كل اللغات ، وينضاف إليها جانب رابع ، هو الإعراب فى اللغات المعربة ، كاللغة العربية . و بعبارة أخرى ، ينظر النحو فى الصيغ أو الألفاظ المختارة من حيث مناسبتها أو عدم مناسبتها لهذا التركيب أو ذاك ، مع مراعاة موقع كل منها وملاءمتها لجاراتها ، وفقا للقواعد المقررة فى هذا الشأن فى اللغة المعينة ، وطبقا لأنماط النظم والهندسة فى بناء هذه اللغة . والنظر فى الصيغ أو مكونات البناء وفى مواقعها غير مجد ما لم يرتبط أو يتعلق بعضها ببعض على طريق مخصوصة ، حتى يكون هناك تماسك وسبك بين هذه المكونات ، فيصبح البناء (التركيب) ذا هيئة معينة وقوام خاص .

هذه هى الجوانب الثلاثة التى ينشغل بها النحو وينشغل النحاة عند النظر فى تراكيب اللغات بعامة . ويبقى الجانب الرابع وهو الإعراب الذى ينفرد به بعض اللغات . والنظر فى الإعراب مهّم ، إذ به تكمل مسيرة النظر فى تراكيب اللغات المعربة ، وهو المنبئ عن صحة هذه التراكيب أو عدم صحتها ، وهو أمارة صلاحيتها ، والكاشف عما قد يكون فيها من غموض أو لبس .

ومن اللافت للنظر أن بعض الدارسين فى القديم قد ألقوا إلينا بتعريفات تشير صراحة إلى انشغال النحو بالبحث فى التراكيب ، بل زادوا على ذلك ، وضموا تحت مظلته مسائل منوعة ، تنسب إلى فروع اللغة الأخرى . كالصرف والأصوات وغيرهما .

يقول ابن جنى : «النحو هو انتحاء سمت كلام العرب فى تصرفه من إعراب وغيره ، كالتثنية والجمع أو التحقير والتكبير والإضافة والنسب والتركيب ، وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها ، فينطق بها ، وإن لم يكن منهم ، وإن شذَّ بعضهم عنها رُدَّ به إليه»[1] .

وأصرح منه وأوضح فى التركيز على نسبة دراسة التراكيب إلى النحو ، قول «الخضرى» فى حاشيته على ابن عقيل ، محددا مفهوم النحو بأنه : «يطلق على ما يعّم الصرف تارة وعلى ما يقابله أخرى . ويعرف على الأول بأنه علم بأصول مستنبطة من كلام العرب ، يعرف بها أحكام الكلمات حال إفرادها ، كالإعلال والحذف والإبدال وحال تركيبها كالإعراب والبناء وما يتبعها من بيان شروط لنحو النواسخ وحذف العائد وكسر همزة إن أو فتحها أو نحو ذلك . وعلى الثانى يختص بأحوال التراكيب»[2] .

ومثل هذا التعميم ما صنعه ابن مالك فى ألفيته ، وأشار إليه بقوله :

وأستعين الله فى ألفيّة   مقاصد النحو بها محويّة

حيث حشا ألفيته هذه بجلّ أحكام التراكيب وخواصّها ، ومسائل شتى وقضايا منوعة من الأصوات والصرف كليهما ، على ما هو معروف .

---

(١) الخصائص ، جـ١ ، ص٣٤ .

(٢) حاشية الخضرى على ابن عقيل ، جـ١، ص١٠ .

فكأن ثلاثة الرجال قد أطلقوا مصطلح «النحو» على جملة قواعد اللغة ، صوتية وصرفية ونحوية ، وهى ما يمكن أن يخبر عنها جميعا «بالجراماتيكا» grammar ، أى «علم القواعد» . وهذا - فى الحق - ما صرّح به بعضهم من حسبان النحو مساويا «للجراماتيكا» . يقول الخوارزمى فى «مفاتيح العلوم» (ص٤٢) : «هذه الصناعة تسمى باليونانية غرماطيقي ، وبالعربية النحو» .

ولكن على الرغم من جودة هذه التعريفات نظريا ، وصلاحيتها منطلقا لدراسة النحو دراسة علمية دقيقة ، فإن التطبيق العملى لهذه المبادىء التى تنتظمها هذه التعريفات ، جاء ناقصا وقاصرا عن أداء مقاصدها وغاياتها . فالملاحظ أن النحويين المحترفين فى مجملهم قد ركّزوا على الإعراب ووجوهه ، وتناولوه بتفصيل مبالغ فيه ، سيطر على جهودهم المتواضعة فى تناول المبادئ الأخرى من موقعية وربط ، حتى لتكاد هذه المبادئ لا تجد لنفسها موقعا يفى بقيمتها وأهميتها فى منظومة أركان التحليل النحوى بمعناه الدقيق ، وهو النظر فى التراكيب ، وهيئاتها ومكوّناتها ، بلا تفريق خاص بين أركان هذه المنظومة .

نعم ، لا ننكر أن هؤلاء النحاة قد وجهوا شيئا من الاهتمام بمواقع الكلم فى الجمل والعبارات ، وبوسائل الربط بها ، ولكن ذلك كله جاء مفرّقا متناثرا ، مشارا إليه إشارات سريعة فى أبواب النحو التى صنّفت ووزّعت طبقا لحالات الإعراب وجوهه ، حتى ليظن المرء أن النحو هو الإعراب ، وأن الإعراب هو النحو . وهذا النهج فى التحليل النحوى المجاوز لأساسيات التحليل العلمى هو السائد بل المسيطر على أعمال المتأخرين من النحاة ، وسار على طريقتهم هذه جملة من يسمّون بالمجددين فى الدرس النحوى فى عصرنا هذا الذى نعيش فيه .

أما البلاغيون فقد كانوا أعمق نظرا وأوسع إدراكا لمقاصد النحو وغاياته ، من رفاقهم النحويين . وّجه هؤلاء البلاغيون اهتماما كبيرا - نظرا وتطبيقا - إلى

أساسيّات التحليل النحوى بمعناه الدقيق ، وبخاصة فيما يتعلق باختيار مكونات التركيب ومواقعها وضمها بعضها إلى بعض ، والتعليق أو الربط بينها .

يظهر ذلك كله فيما صنعوا فى آثارهم ، وأتوا فيه بما يعدل أهمية هذه الأساسيات فى دراسة التراكيب وتحليلها ، وخصصوا له علما من علوم البلاغة ، هو ما يعرف «بعلم المعانى» . ويبدو أن شيخنا الكبير المرحوم الأستاذ على السباعى كان على إدراك تام بأهمية هذا العلم وعلوّ قيمته فى الدرس النحوى ، فسماه «النحو العالى» . وهذا حق وصدق .

ولقد رسم هذه الخطوط الأساسية فى تحليل التراكيب جماعة من روّاد البلاغيين ، وعلى القمة منهم «عبد القاهر الجرجانى» فى حديثه الفذ عن النظم وطرائق تأليف الكلام ، معتمدا فى ذلك كله على معانى النحو وأحكامه ، وما يمكن أن تقدمه هذه المعانى والأحكام من إمكانات ترشد المؤلف أو الناظم إلى جودة التراكيب وسبكها .

يقول عبد القاهر ، مشيرا إلى المبدأين الأولين فى تأليف الكلام وتحليله ، وهما اختيار مكونات التأليف ومواقعها بالنسبة لجاراتها فى الجملة والعبارة ، «ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذى يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التى نهجت فلا تزيغ عنها ، وتحفظ الرسوم التى رسمت لك ، فلا تخل بشىء منها» . ومعناه باختصار شديد ، أنه ينبغى النظر أولا فى قيم مكوّنات التأليف ومعانيها النحوية ، ثم يتبع ذلك بوضع كل مكوّن منها فى موقعه المناسب له ، أو كما يقول هو «فيعرف لكل من ذلك (يعنى المكوّنات) موضعه ويجىء به حيث ينبغى له» . ويوضح ذلك الأمر كله على ضرب من التمثيل بقوله : «وينظر فى الحروف التى تشترك فى معنى ، ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية فى ذلك المعنى ، فيضع كلا من ذلك فى خاص معناه ، نحو أن يجىء

«ما» فى نفى الحال و «بلا» إذا أراد نفى الاستقبال ، «وبإنْ» فيما يترجح بين أن يكون وألا يكون ...»[1] .

ولقد أدرك عبد القاهر بثاقب فكره أن النظر فى معانى المكونات وقيمها وفى وضعها فى مواقعها المناسبة لها لا يكفى لإقامة بناء متكامل متسق الوحدات ، متماسك اللبنات ، بحيث يصير ذا قوام معين وهيئة مخصوصة . فانصرف بقوة وتركيز إلى الأساس الثالث من أسس إقامة البناء أو النظم ، وهو التعليق والربط بين الكلم . يشير إلى هذه الفكرة بعبارة موجزة بارعة بقوله : «ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب بعض»[2] . ثم يؤكد ذلك بمزيد بيان ، مشيرا إلى أن الكلمة المفردة لا قيمة لها ولا معنى ما لم تكن فى سلسلة تنتظمها ، ويعلق بعضها ببعض . يقول : «ليس النظم شيئا غير توخى معانى النحو وأحكامه فيما بين الكلم . وأما إن بقينا الدهر نجهد أفكارنا ، حتى نعلم للكلم المفردة سلكا ينظمها وجامعا يجمع شملها ويؤلفها ، ويجعل بعضها بسبب من بعض غير معانى النحو وأحكامه فيها ، طلبنا ما كل محال دونه»[3] .

وللإعراب (وهو الأساس الرابع فى تحليل النحو العربى) نصيب من الاهتمام كبير عند البلاغيين . وإن لم يشطحوا فى القول فيه ، شطح النحاة المحترفين . إنهم اكتفوا ببيان قيمته وأهميته ، من حيث كونه أمارة صحة التأليف أو فساده ، ومن حيث كونه مفتاح المعانى المغلقة فى المكونات والتراكيب جميعا . أو قل (بعبارتنا) : إن الإعراب هو جماع مبادئ التأليف فى العربية ، وهو المرآة الكاشفة عن صحة المبادىء الأخرى أو فسادها .

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص٦٦ - ٦٧ .

(٢) السابق ص٤٦ .

(٣) السابق ص٢٥ .

يقول عبد القاهر الجرجانى فى ذلك المعنى : «قد علم أن الألفاظ مغلقة على معانيها ، حتى يكون الإعراب هو الذى يفتحها ، وأن الأغراض كامنة فيها ، حتى يكون هو المستخرج لها ، وأنه المعيار الذى لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يُعرض عليه ، والمقياس الذى لا يعرف صحيح من سقيم ، حتى يُرجع إليه . ولا ينكر ذلك إلا من ينكر حسه ، وإلا من غالط فى الحقائق نفسه»[1] .

أما أن الإعراب - كما يقول عبد القاهر ونحن ننهج نهجه - هو أمارة صحة التأليف أو فساده ، وأنه المفتاح المستخرج للمعانى النحوية الغامضة ، فيمكن توضيحه وتأكيده بتلك الأمثلة كثيرة الشيوع على ألسنة غير العارفين معرفة مناسبة بقواعد التأليف الأخرى . من ذلك على ضرب من التمثيل قول بعضهم : إن ثمة (أو هناك) رأى آخر برفع كلمة «رأى» . يقول المصححون : إن هذا المتكلم قد أخطأ فى الإعراب ؛ إذ كان اللازم النصب لا الرفع . نقول : نعم : إنه أخطأ ، ولكن الخطأ فى أساسه إنما يرجع إلى عدم معرفة هذا القائل بالمعانى النحوية لمكّونات الجملة ، ولم يدرك مواقعها المقررة لها . لم يتبين له أن «ثمة» اسم إشارة للدلالة على الظرفية المكانية ، وأنها بذلك تشكل «شبه جملة» . ومعلوم أن شبه الجملة فى العربية لا يقع مبتدأ ، وما لا يقع مبتدأ لا يقع اسما «لإن وأخواتها ولا اسمًا لكان وأخواتها» . فالتبس عليه الأمر ، متوهما أن «ثمة» فى موقع الاسم ، وتكون كلمة «رأى» حينئذ خبرا ، فترفع ، فى حين أن الصواب نصبها اسمًا «لإن» مؤخرا ، وثمة شبه جملة خبر مقدم . ومعنى هذا أن الخطأ فى الإعراب سببه الخطأ فى قواعد التأليف ، وكان هذا الإعراب هو المفصح والمنبىء عن كل ذلك .

ولنا أن نوجز قضية الإعراب هذه (بمعنى علاماته ووجوهه) ، ومنزلته فى نظام التأليف ، بقولنا : «إذا جاءت لبنات البناء صحيحة ، ووضعت فى مواقعها الصحيحة ، وتعلق بعضها ببعض تعليقا صحيحا ، جاء الإعراب صحيحا لا محالة» .

(١) السابق ص٢٣ - ٢٤ .

لقد صنع النحويون وصنع البلاغيون ، وشتان ما بين الصنيعين . الأولون لم يعدلوا فى درجة الاهتمام بين أركان دراسة النحو والنظر فى وجوه التأليف . والآخرون أخذوا هذه الأركان منظومة متكاملة ، لا يغنى أحدها عن الآخر ، ولا ينماز من صاحبه ، فلكل منها دوره وفعاليته فى التحليل . ومن ثم يوجه الاهتمام إلى بيان هذا الدور وخصوصية هذه الفعالية ، دونَ تزيد فى جانب ونقصان أو تهاون فى جانب آخر . إنما الكل سواء فى منظومة التحليل ، وإن كان هناك فرق ، فهو فرق فى الخصوصيات والأدوار ، لا فى الأفضلية ودرجة الاهتمام .

هذا النهج البلاغى فى دراسة النحو وتحليل مسائله لم يحظ بالتفات مناسب من النحاة قديهم وحديثهم على سواء . وظل الإعراب ووجوهه بتفسيراتها المتنافرة محور الاهتمام ومدار مجمل العمل فى دراسة النحو وتقديمه للدارسين ، حتى نفر منه الناس ، والمتعلمون بوجه خاص ، وانتقلت الشكوى إلى اللغة ذاتها ، واللغة براء من كل ما ينسبون إليها من صعوبة وجمود ، كما قررنا قبل أكثر من مرة .

ما الحل إذن ؟

أو قل ما السبيل أو السبل التى من شأنها أن تزيح هذه الشكوى أو أن تخفف من وطأتها وإن بالتدريج ؟ هناك سبل عدة منوعة ، وهى مع كثرتها وتنوعها يمكن ضمها جميعا تحت مسارين اثنين ، متصلين غير منفصلين .

المسار الأول :

يتمثل هذا المسار فى وجوب السعى نحو عقد مصالحة بين اللغة وأصحابها . واللغة بطبيعتها (أية لغة) فى لهفة شديدة إلى هذا العقد وتفعيله بصورة عملية واقعية . إنها – بوصفها ظاهرة اجتماعية – لا تعيش وحدها ، بل لابد من التبادل بينها وبين أهليها أخذا وعطاء . ولا يكون ذلك بخزن قواعدها وضوابطها فى الذهن دون تفعيل لها بتوظيف مادتها (وهى اللغة) نطقا ، قدر المستطاع . ويأتى ذلك عن

طريق القدوة . وفى مقدمة هذه القدوة البيت ودور التعليم ، والمثقفون والمتخصصون . ويأتى على القمة من كل ذلك المسئولون وأصحاب القرار . أما الإذاعة (الراديو والتليفزيون) فهى خير سبيل وأقواها تأثيرا ، لما لها من خصوصية العموم والانتشار ومنزلة أدبية وقومية ، بوصفها لسان القوم أجمعين ، تحكى حياتهم وتعبر عن شخصيتهم وموقعهم ، دون تفريق بين الطبقات والفئات والثقافات . هذا بالإضافة إلى أن خطابها ممتد آناء الليل وأطراف النهار ، وتتلقاه الجماهير ، دون إعداد أو استعداد مقصود ، فتنطبع آثاره فى الذهن والنفس ، وتصبح هذه الآثار مخزونا قابلا للتفعيل والامتياح منه ، كل على قدر طاقته واستعداده .

والعود إلى الكلام الفصيح الصحيح المكتوب بالقراءة الواعية المتأنية عامل له أثره فى اكتساب اللغة وتنميتها . ولكن القراءة فى هذا الشأن لا تضارع الاستعمال الحىّ للغة بالحدث وتحريك اللسان وتدريبه على أداء وظيفته ، وفقا لخواص البنية الصوتية للغة . هذا بالإضافة إلى أننا قوم نسمع ولا نقرأ إلا فى القليل النادر ، وفى أوقات مخصوصة .

المسار الثانى :

المسار الأول السابق لا يجاوز أن يكون ضربا من النصح وإرشاد القوم إلى نهج فاعل فى سبيل تقريب الشقة بينهم وبين لغتهم القومية ، وفى تحقيق نوع من الإلف بين القبيلين ، حتى يأنس كل قبيل بقبيله ، فيزول الجفاء وتنزاح الشكوى من الجانبين ، وإن بالتدريج . وقد أشرنا إلى هذا وذاك بالتمثيل ، دون وضع لمعايير أو ضوابط معينة ، حاكمة تقود إلى الهدف المرغوب والقصد المطلوب .

أما هذا المسار الثانى فهو ذلك الذى ينبغى أن توضع له رسوم وخطوط تضمن له شيئا من النجاح فى تحقيق أغراضه وإنجاز غاياته المأمولة . ذلك أنه معنىً بوضع اللغة فى دور العلم ، وكيفيات التعامل معها وأساليب تقويمها ، وبخاصة فيما

يتعلق بقواعدها أو بنحوها الذى تدور حوله الشكاوى وزاد النفور منه ، وانصرف عنه الناس ، كما انصرفوا عن لغته . وهذه أفكار مقترحة حول هذا الموضوع ، أشرنا إلى شيء منها سابقا بالتصريح أو التلميح .

اللغة العربية فى دور التعليم :

المفروض أن هذه الدور مصرية مبنى ومعنى ، والمفروض أيضا أن يكون لسان القوم هناك هو اللسان العربى ، وبخاصة فى تلك الدوائر التى تتركز مسئولياتها الرسمية والقومية على دراسة اللغة دراسة علمية دقيقة ، تقابل حاجة المتخصصين من الدارسين الذين يجرى إعدادهم ليكونوا حماة اللغة ومعلميها وحاملى لواء نشرها وتقريب الشقة بينها وبين أهليها ، عامتهم وخاصتهم على سواء .

هذا هو المفروض بل الواجب أن يكون ، ولكن الواقع الفعلىّ فى هذه الدور جميعا لا يسير على هذا النهج ، ولا يلتزم بتحقيقه فى قليل أو كثير .

فاللغة العربية فى دور التعليم تشكو العزلة والوهن والتلوّث . فى أفنية المدارس وساحاتها تقرع أذنك رطانات ولهجات متباينة ، يندر أن تجد العربية لها مكانا وسط هذا الزحام . هذا واقع معروف سائد بين الجميع من معلمين ومتعلمين بلا فرق . وهذا الوضع الغريب له وجود ظاهر بل سيطرة على التعامل اللغوى فى فصول الدراسة نفسها .

يحدث هذا الخلط والاضطراب بصورة أشد وأكثر اتساعا فى مدارس اللغات وما أشبه ، حيث تكسو اللسان العربى بكل صور أدائه غيوم كثيفة ، تجمعت من أجواء بعيدة مختلفة . تسمع رطانات عربية كسيحة ، مخلوطة برطانات متنافرة من لغات أجنبية ، ممسوخة فى أدائها ونطقها ، مغلوطة فى تراكيبها ومعانيها .

ويأسف الإنسان العربى المخلص حين يلمس هذا الوضع غير المقبول فى المعاهد العليا والكليات الجامعية . فاللغة العامية بلهجاتها ورطاناتها ، قليلاً ما تفارق

ألسنة أصحاب البيت هنا وهناك . يستوى فى هذا النهج الغالب كل المنتمين إلى هذه المعاهد والكليات ، بمن فيهم أولئك الذين ندبوا أنفسهم للتخصص فى دراسة العربية ، ورعايتها وتأصيل علومها . وفى بعض الكليات العملية ، يلمس المرء تلوثا لغويا يصيب اللسان ويؤذى الآذان ، حيث تتداخل اللغات وتتشابك اللهجات ، مشكلاً ذلك كله تراكمات صوتية متباينة ، تعجز عن البيان ، وليس لها فى دنيا اللغات قوام أو كيان .

يحدث هذا وأكثر منه فى هذه الدور ، وبعض منتسبيها بذلك يشعرون ، ولكنهم – مع ذلك – لا يحاولون ولا يصنعون شيئا يخفف من وطأة هذا التلوث ، وهم فى حقيقة الأمر على ذلك قادرون .

هناك فى دور التعليم العام وجوه نشاط لغوىّ عديدة ، يسهل الالتفات إليها وتفعيلها . من أيسرها وأقربها منالا أحاديث الصباح قبيل الانتظام فى فصول الدراسة ، وجماعات الخطابة والمناظرات ، وما إليها من الحوارات والمناقشات الجماعية بين التلاميذ ، أو بينهم وبين معلميهم . وهناك أخيرا – وليس آخرا – تدريب الدارسين على القراءة الجهرية ، مع تخصيص وقت محدّد لها أمام معلم كفء . أما المعلمون فهم القدوة فى ذلك كله ، فهم المثل الذى يقتدى ، والذى يرسم الخطوط لبناء منظومة من السلوك الاجتماعى الصحيح ، وعلى القمة من كل ذلك السلوك اللغوى ، إذ هو قطب الرحى الذى تدور حوله وتعتمد عليه كل أنماط السلوك ، وتنبئ عن قوته أو ضعفه ، وعن صلاحه أو فساده .

والاتجاه نحو التعريب سبيل من أهم سبل التخلص من هذا التخليط اللغوى فى الكليات العملية . و«التعريب» عندنا لا يعنى تعريب التعبير دون تعريب التفكير . لا يكون التعبير صحيحا ، ولا مقبولا ، ما لم يعتمد على تفكير سليم يساوقه ويصلح مصدرا للعود إليه والامتياح منه عند تحريك مخزونه وإبرازه إلى

الواقع فى صورة مادية حقيقية تتمثل فى التعبير كتبا أو نطقا . إن التعبير مهما يكن نوعه أو نمطه لا يأتى من فراغ ، وإنما يستمد مادته ويشكل هيئته ويبنى قوامه من المخزون الفكرى للإنسان . وقديما قالوا : كيفما تفكر يكن كلامك .

والتعريب بهذا المفهوم ليس بالأمر السهل على كل أولئك الذين درجوا - لسبب أو لآخر - على الاستسلام - تفكيرا وتعبيرا - للسن الأجنبية ، ورأينا أنهم لو حاولوا وجربوا النموذج العربى وخبروه لكان خيرا لهم ولطلابهم ولمجتمعهم الذى يحتضنهم ويتوقع منه الوفاء ، لقاء ما قدم لهم من خير ونعمة .

اللغة فى مراحل التعليم العام :

يأتى المتعلم إلى المدرسة وهو خالى الوفاض من الثقافة اللغوية المأمول اكتسابها فى بيوت اتفقت كلمة الجماعة على أن تكون منبع النور وموطن الهدى للإنسان وتأكيد إنسانيته بالعمل على تثقيفه وإصلاح حاله ، وعلى تقديم الخبرة له ، وتطويع قدراته واستعداده للعيش فى جماعة ، وفقًا لخاصيته الأساسية ، وهو أنه اجتماعى بطبعه .

هذا التثقيف وذاك التطويع ، لا يكون إلا بالتواصل المباشر ، وأداته الأولى والأخيرة هى اللغة . ومن البديهى ، بل من الطبيعى ، أن تكون هذه اللغة هى لغة الجماعة بأسرها ، دون تفريق بين قبيل وقبيل ، أو طائفة أو طبقة أخرى . ومعلوم أن اللغة التى تتماز بهذه الصفات فى مجتمعنا العربى ، هى اللغة العربية الفصيحة الصحيحة . وهذا ما تؤكده التقاليد ، ويسجله التاريخ وتنص عليه دساتير القوم أجمعين ، وهو أيضا ما استقر عليه الرأى وتلقته الجماعة بالقبول .

وإذا كانت هذه اللغة محرومة من التعامل والحوار معها فى الحياة العامة ، فلا أقل من أن تلقى رعاية وعناية خاصة فى دور العلم ، حتى يشتد قوامها وتعيد حيويتها ، وتنال حظًا من الألفة والتصالح بينها وبين أهليها .

بداية الاهتمام والرعاية فى هذه المعاهد ، تنطلق من المراحل الأولى من التعليم . ذلك أن هذه المراحل تمثل حجر الزاوية فى تربية الإنسان وتثقيفه تثقيفا عامًا ، يفى بحاجاته فى مواجهة الحياة ، وتثقيفا خاصا فى اللغة بوصفها الأداة الأساسية فى الوفاء بهذه الحاجات .

فى مراحل التعليم العام بالذات ، ينبغى أن تكون هناك خطة محكمة ذات رسوم وخطوط عريضة ، يهتدى بها المسئولون هناك ، لتيسير عملية التعليم وتطويعها بالقدر الذى يعين على الفهم والاستيعاب واكتساب الخبرة والدربة فى التعامل مع اللغة .

هذه الرسوم والخطوط قد أشرنا إلى شىء منها بالتصريح أو التلميح فى غير موضع من هذا البحث . ولكن لا علينا الآن أن نزيدها بيانا وتأكيدا - وإن بإيجاز شديد - لنصنع منها منهجا مقترحا يشى بشىء من تكامل البناء ، واتساق وحداته وتآلفها مع بعض .

هذه الخطوط والرسوم كثيرة . من أهمها فى نظرنا ما يلى :

أولا - توصيف المادة :

نقصد بتوصيف المادة هنا وضع خطة محكمة لدروس اللغة العربية ، وتحديد أبعاد ما يراد تقديمه من هذه اللغة على مراحل التعليم ، وتوزيعها على هذه المراحل .

نقرر فى البدء أن هذا العمل يحتاج إلى وعى شديد وخبرة كافية ، حتى تؤتى الخطة فى مجموعها ثمارها المرجوّة . فى رأينا أن هذا التخطيط - جملة وتفصيلاً - هو مسئولية ذوى المعرفة الواثقة باللغة العربية وبفروعها نظرا وتطبيقا . المعرفة وحدها ليست ذات غناء ، ما لم تفعّل تفعيلا عمليا ، يفى بموقع اللغة وحقها من الاهتمام ، كما يفى - فى الوقت نفسه - بحاجة الدارسين من المادة فى هذه المرحلة أو تلك أو فى كل المراحل مجتمعة .

المرشحون لهذا الأمر عندنا هم أهل الخبرة لا أهل الثقة . أهل الخبرة هم الذين مارسوا مهنة التعليم أو أشرفوا على سيرها إشرافا فعليا ، وقابلتهم فى عملية التعليم بعض المشكلات التى وعوها ، وأدركوا كيفيات التخلص منها فى العاجل أو الآجل . أما أن يترك الأمر للهواة أو الزاعقين بأسمائهم ومواقعهم الوظيفية فى المحافل أو الهيئات العامة ، فهو ضرب من العبث الذى لا يثمر إلا فسادا ، وانتهاكا لقدر القبيلين : اللغة والمتعلمين .

المتخصصون فى اللغة العربية وحدهم هم أهل الملعب وهم رجاله العارفون بالساحة وأبعادها ، وكيف يسير الشوط فى سلام وأمان بحركات نشيطة حصيفة محسوبة ، حتى تحقق الأهداف المأمولة .

ومن الطبيعى أن يكون هؤلاء الرجال مؤهلين تربويا أيضا ، حتى يستطيعوا وضع الأمور فى نصابها الصحيح ، من حيث التوازن بين المادة وأسنان الدارسين ومراحل مسيرتهم التعليمية ، ومن حيث التدرج بالزيادة والإضافة ، وفقا لدرجات السلم . ولا مانع – بل لعله من الواجب أحيانا – أن يستعينوا برجال التربية ممن لديهم الحكنة والخبرة فى أصول التربية العامة ، قصدا إلى التجويد والتنسيق فى خطة الدراسة . أما أن يسند العمل كله إلى التربويين غير المتخصصين فى علوم العربية – كما يحدث أحيانا – فهو أمر مشكوك فى مصداقيته ، وربما يؤدى إلى الخلط والاضطراب فى خطوط المنهج ، كما هو معروف مشهور .

هذه الطائفة من التربويين ليسوا من رجال الملعب اللغوى الكادحين فى ساحته ، العارفين بأركانه وجنباته . إنهم – عند الاستعانة بهم – أشبه بالواقفين على أطراف الساحة ، لتقديم النصح أو الإرشاد أو التنبيه إلى الأحسن والأفضل .

وفى كل الحالات ، ينبغى على هؤلاء المخططين واضعى مناهج الدراسة فى التعليم العام أن يأخذوا فى الحسبان المبادىء التالية :

١ - أن اللغة العربية (وغيرها من اللغات) كل متكامل ، ذات فروع عدة ، ولكل فرع منها نوع من التبعية ونوع من الاستقلال . يعطى كل فرع منها حقه من النظر والاهتمام ، حتى نصل فى النهاية إلى تغطية كل جوانب اللغة ، بصورة مناسبة لهذه المرحلة العامة .

٢ - أن تقدم المادة وترسم خطوط مقرراتها بصورة متدرجة ، وفقا لأسنان التلاميذ وثقافاتهم ، ومراحل الدراسة ، حتى نصل فى النهاية إلى قدر كاف من المعرفة اللغوية التى من شأنها سلامة اللسان نطقا وصحة القلم كتابة قدر الإمكان .

٣ - أن يكون التدرج فى وضع خطوط المادة عادلا متوازيا ، بحيث يتم الوصل الكامل بين السابق واللاحق ، دون حدوث خلل أو فجوات أو انقطاع لحبل الوصل فى المسيرة كلها .

٤ - ألا يطغى فرع من فروع اللغة على غيره ، إلا بقدر ما يستحقه هذا الفرع أو ذاك من وقفات متأنية خاصة ، نظرا لأهميته فى البناء اللغوى ، أو لصعوبات ظاهرة فيه .

٥ - أن فروع اللغة يكمل بعضها بعضا ، ومن ثم كان من الحتم فى كل الحالات الاعتماد على النصوص . إن النص المناسب بناء لغوى مصغر ينتظم مجمل الظواهر اللغوية . ومن ثم يمكن استغلاله والإفادة منه إفادة حقيقية فى معالجة كل ما يروم المعلم معالجته .

٦ - ويتصل بهذا المبدأ السابق ، ضرورة الاهتمام بمادة القراءة ، بالتركيز على نصوص القراءة الجهرية . القراءة الجهرية هى قمة عوامل اكتساب اللغة .

ثانيا - المعلم :

لا خير فى منهج ولا قيمة له ما لم تتلقفه يد صناع قادرة على تفعيله وتوصيله إلى الدارسين بصورة سهلة شائقة ، تبعث على الاهتمام والتفاعل . ومن هنا يجب

الاهتمام البالغ باختيار المعلم الكافى لأداء هذه المسئولية . ليس كل عارف باللغة قادرا على توصيل هذه المعرفة ونقلها إلى الآخرين . لابد للمعلم أن يجمع بين الحسنيين : المعرفة العالية باللغة ، والمعرفة التربوية اللازمة لإنجاز عمله وتسيير العملية التعليمية بحصافة ورشد .

والمعلم قدوة ، وله تأثيره البالغ فى أبنائه معرفة وسلوكا ، فينبغى أن يكون مبرّأ من شوائب الأداء النطقى ، كاللثغة والفافاة والتأتأة واللكنة ، وما إلى ذلك مما يعيب أداءه وينقص من قدره . ومن الطبيعى أن يلتزم معلم العربية باللغة الفصيحة التى يتحمل - أدبيا ووظيفيا - مسئولية تقديمها للناشئة . الكلام بالعاميات والرطانات المحلية مرفوض فى جملته ، وإن ساغ له أحيانا العود إلى بعض العبارات أو الكلمات العامية ذات القبول فى سياقها ، بوصفها نماذج تعبيرية تقليدية تساعد على الفهم والإفهام ، أو بوصفها مصطلحات أو ما أشبه ذلك .

وليس من المغالاة فى شىء أن نشير إلى أهمية أن يكون المعلم حسن البزّة والهيئة ، وفاء بموقعه القيادى ، وتكريما لشخصيته ودوره الرائد .

وتبقى بعد الخطوة الثالثة المتممة للعملية التعليمية ، وهى ذات أهمية خاصة فى هذا السياق .

ثالثا - تقديم المادة :

المادة هى اللغة القومية . واللغة (أية لغة) بناء متكامل ، كل لبناته ووحداته لها دورها فى عملية الإيصال التوصيل . وهنا ينبغى مراعاة الخطوط العريضة التالية فى مراحل التعليم العام ، وفقا لما يلائم كل مرحلة من المراحل الثلاث الابتدائية والإعدادية والثانوية .

المرحلة الابتدائية :

فى هذه المرحلة البادئة ينبغى اتباع هذا النهج الذى نراه صالحا وملائما للزّوار الجدد .

١ – فى السنوات الثلاث الأولى من هذه المرحلة تقدم اللغة العربية تقديما حصيفا راشدا ، بقصد تعَرف خواصها وأبعادها المميزة لها ، متبعين فى ذلك أهم عوامل اكتساب اللغة ، وهو السماع والحديث . السماع من معلم ناجح كفء ، مع الاستعانة بالتسجيلات الصوتية المختارة اختيارا دقيقا ، مع البدء فى حفز التلاميذ وتشجيعهم على الحديث بهذه اللغة ، كلما أمكن ذلك .

٢ – بعد فترة أو فترات مناسبة ، تنضم القراءة الجهرية إلى هذين العاملين ، معاونة ومؤكدة لدورهما فى العملية التعليمية . والمفروض أن تأتى القراءة الجهرية منوعة من حيث الطول والقصر والسهولة والصعوبة ، ومن حيث تنوّع المادة من حكايات وقصص وأخبار أو قطع أدبية خفيفة تحكى أمورا لصيقة بحياة التلميذ ومجتمعه الصغير .

٣ – التدريب على المناقشة والاشتراك فى الحديث مع المعلم أو الصحاب . ومن خير السبل فى التدريب على اكتساب اللغة ، القراءة الجهرية الجماعية ، والأناشيد والأغانى ، وكل ضرب من الكلام الجماعى ، إذ فيه تشجيع للكافة ، وتجويد لبضاعتهم .

٤ – الهدف الأساسى من كل هذا الذى سبق هو التدريب على صحة الأداء اللغوى فقط ، دون الدخول فى متاهات قواعد اللغة . يكفى توجيه الدارسين إلى صحة النطق وسلامة لبنات التراكيب .

٥ – يستمر العمل بهذه الخطوط السابقة فى السنوات الباقية من المرحلة الابتدائية ، وإن بشىء من التعديل بحسب الحال ، مع البدء فى تقديم إشارات

خفيفة إلى بعض قواعد اللغة الأساسية فى أثناء القراءة الجهرية ، وتقديم نصوص أدبية مناسبة لهذه السن من القرآن الكريم والحديث الشريف والأدب المعاصر نثرا وشعرًا .

والنصوص ليست للحفظ فقط . وإنما لتقديم أفكار جديدة ورؤى منوّعة ، تزيد من كفاية الصغير ، وتنمية قدراته ، وتفعيل طاقاته . وذلك لا يكون إلا بالفهم والاستيعاب لما يقدم إليه .

المرحلة الإعدادية :

هذه المرحلة هى واسطة العقد فى التعليم العام ، وبخاصة إذا علمنا أن جموعا من التلاميذ قد ينقطعون عن الدراسة ، وينصرفون إلى مجالات الحياة الأخرى عند نهاية هذه المرحلة . ومن ثم تجب العناية الفائقة بهذا الموقع ، باتباع أسلوب فى تقديم المادة اللغوية . يضمن للتلاميذ الفوز بالحسنيين . وذلك على الوجه التالى :

١ - اتباع مجمل الخطوات السابقة المقترحة بالنسبة للمرحلة الابتدائية ، مع تكثيف العمل بها وتعميقها ، قصدا إلى تأكيد المحصول المعرفى الذى تلقاه الدارسون قبلا ، وتمهيدا لإعدادهم إعدادا متدرجا ينطلق بهم بسهولة ويسر إلى المرحلة الثانوية خاتمة المطاف بالتعليم العام .

٢ - وهذا يقتضى اشتراكهم اشتراكا إيجابيا فى كل ما يقدم إليهم من مادة . تكثّف القراءة الجهرية ، وتمتد أوقاتها المخصصة لها ، بحيث تكون الفرصة مناسبة للمناقشة ، والتوجيه نحو ما يراد أو ينبغى إصلاحه أو معرفته من المادة ، وبخاصة فيما يتعلق بالأداء الصوتى ، وتدريب اللسان على النطق الصحيح .

٣ - يبدأ المعلمون فى الوقوف - بحصافة ورشد - وقفات خاصة متأنية لشرح بعض الضوابط اللغوية ، صوتية أو صرفية أو نحوية أو دلالية : دون تفصيل أو تفريع .

٤ - لا مانع من تخصيص دروس معينة لبعض فروع اللغة ، كالنصوص وما يناسب هذه السنّ من قواعد النحو . والمفروض أن تقدم النصوص بصورة تعين على اكتساب اللغة وتنمية المهارات على التعامل معها ، وتعرف شيء من خواصها مبنى ومعنى . ولا يتم ذلك بحال إلا بإلقاء النصوص إلقاء صحيحا من معلم عارف بقواعد الأداء الصوتي بناء وطلاء . ومن بعده يتعاور التلاميذ هذا الأداء بوجه أو بآخر . ومن الحتم أن يُسبق ذلك كله بالإشارة إلى المضمون العام للنص ، وما ينتظمه من أفكار وما ينبىء عنه من قيم ، وما يلفه من ظروف ومناسبات . وتبقى المعاني الجزئية أو الفرعية لبعض المفردات أو التراكيب ، حتى يحين وقتها المناسب في أثناء القراءة وبعدها ، مع تسجيل كل ذلك ما أمكن .

أما قواعد النحو (وهي المشكلة الحقيقية في التعليم العام) فتحتاج من المسئولين كافة إلى وعي شديد وخبرة كافية . يجب أولا الاتفاق على ما يقدم من هذه القواعد في الفرق الثلاث ، مع ملاحظة التدرج والاتساق التام بين مفرداتها من فرقة إلى أخرى . وفي كل الحالات ينبغي الاقتصار في هذه المرحلة بالذات على ما من شأنه أن يؤدي إلى صحة الأداء اللغوي كتبا ونطقا . كما يجب ثانيا استخلاصها من نصوص فعلية متكاملة . القواعد لا تأتي من فراغ ، ولا تقدم حجارة منزوعة من بنائها . وفي النهاية تجرى تدريبات مناسبة ، لتأكيدها أو استيعابها ، شفويا أو تحريريا .

٥ - يميل بعضهم إلى تخصيص وقت معين ، لما سمّوه «التعبير» . وهذا شيء صالح مقبول ، ولكن بشروط تضمن نجاحه وأداء غاياته .

أولها : طرح أكثر من فكرة على التلاميذ ليختار كل واحد منهم ما يحلو له ويناسب ميوله واستعداده .

ثانيها : تدور مناقشة حرة حول الأفكار المطروحة بين المعلم وأبنائه ، أو بينهم بالتحاور وتعاور الأدوار ، حتى يمرنوا على التفكير الحر بلسان مقبول . ثم يطلب إليهم - إن كان ضروريا - أن يكتبوا ، كل فيما يختار .

ثالثها : الاقتصار على الموضوعات اللصيقة الصلة بهذه السن ، وبالحياة التي تلفّ الدارسين ، مع التدرج المناسب إلى أفكار أخرى أعمق وأوسع .

المرحلة الثانوية :

وهى خاتمة المطاف فى التعليم العام . وهى بهذا الموقع تعد الركيزة الأساسية لإعداد الناشئة لمواجهة الحياة ، أو للتمهيد الواعى الرشيد للمرحلة الجامعية ، مرحلة إعداد رجال المستقبل ، المنوط بهم تسيير شئون الحياة وكشف أسرارها وكيفيات التعامل معها . وهذا يقتضى من المسئولين نظرا واعيا وتخطيطا راشدا لمسيرة التعليم فى المرحلة الثانوية ، حتى نضمن تأهيلا وافيا بحاجات الاحتمالين : قطع الشوط والاتجاه إلى الحياة العامة بعد هذه المرحلة ، أو مواصلة المسيرة نحو الجامعة .

هذا ما ينبغى عمله فيما يتعلق بكل الموادّ المقررة فى هذه المرحلة الفاصلة . وهذا أيضا ما يجب الالتزام به والعمل على إنجازه بصدق وإخلاص بالنسبة للغة العربية . ذلك أن هذه اللغة بوصفها اللغة القومية ، هى الأداة الفاعلة الأساسية فى تنمية الأفكار واكتساب المعرفة ، وتوسيع دوائر الرؤى لكل ما يلفّ صاحبها وأهليها من ظروف وأحوال . وهى - فى الوقت نفسه - السلاح الأكيد الفاتح لكل المغاليق من أسرار المعرفة وضروب العلوم والفنون الأخرى ، وهى السبيل الأولى لاستيعاب ما تقدمه هذه المعارف والعلوم والفنون ، ولهضم كل أولئك ، فيصبح مكوّنا جديدا فى لحم الإنسان ودمه ، فيقوى الجسم ، ويزيد الفكر نموًّا وتعميقا .

ومن هنا ، كان لنا أن نشير إلى شيء من الخطوط العريضة التى نظن صلاحيتها للوفاء بموقع اللغة القومية ، وتمكينها من أداء أغراضها العلمية والاجتماعية فى إطار المرحلة الثانوية من التعليم . وذلك على الوجه التالى :

١ - ننصرف أولا إلى تأكيد ما سبق فى المرحلتين السابقتين من معرفة ومعلومات لغوية ، مع التعميق والتوسيع والزيادة . وإضافة فروع مكلمة للبناء اللغوى بعامة.

٢ - يتم التأكيد بالمراجعة ، مع الاعتماد طوال الوقت على القراءة الجهرية ، إذ هى السبيل الأوفى إلى تحقيق هذه الغاية ، لانتظامها كل ما يحتاج إلى معاودة النظر فيه (وفى غيره) . القراءة الجهرية - كما أشرنا إلى ذلك أكثر من مرة - هى القمة فى اكتساب اللغة وتنميتها وصقلها .

٣ - والتوسيع هنا نقصد به محاولة إجراء شيء من التفصيل ومزيد من التوضيح للمسائل أو القضايا اللغوية التى لم تنل حظها سابقا من الدرس أو النظر الذى يعدل أهميتها . وذلك كالعود إلى نصّ أدبى أو قاعدة نحوية مسّها الشرح مسّا خفيفا فى المرحلة السابقة . وأهمية العود إلى هذه الحالات ونحوها تظهر فى تأكيد الماضى وفى تمهيد الطريق إلى تلقى الجديد أو ما ينبغى إضافته فى هذه المرحلة بدءا من الفرقة الأولى .

٤ - من المفترض أن تضاف موادّ جديدة ، أو أن يمتد حبل الوصل فى موادّ أشير إلى شيء منها فى المرحلة الإعدادية ، قصدا إلى لمّ جوانبها والاتيان على مجملها فى صورة متكاملة أو ما يشبه أن يكون كذلك .

للأدب ونصوصه مكان معلوم ووقت مرسوم فى هذه المرحلة . وهنا يجب الاتفاق برؤية راشدة على توزيع أنماط الأدب وفنونه ونوعيّات نصوصه على الفرق الثلاث ، بالتدريج المناسب لكل فرقة ، حتى لا يحدث انفصال لحلقات المسيرة أو تباعد بينها . وعندنا أنه من الأولى البدء بالأدب الحديث ونصوصه ، مع

الارتقاء خطوة خطوة أو فرقة فرقة إلى آخر المطاف الذى يقرّره المسئولون من أهل الخبرة والصنعة .

وفى كل الحالات ينبغى الاقتصار فى تقديم المادة على الخطوط العريضة الأساسية التى ترسم مفهوم الأدب وعصوره ومراحل تطوره وفنونه ، مصحوبا كل ذلك بالنصوص الموضحة أو الكاشفة عن خواصّ هذه العصور وتطور مادتها ، ونوعيات فنونها .

ويرى بعضهم ضرورة تخصيص وقت معلوم وقدر محسوب «للبلاغة» وعلومها . وهذا أمر مقبول بل قد يكون ضروريا شريطة أن تأخذ فى الحسبان أن البلاغة العربية وعلومها تمثل حبل الوصل بين الأدب واللغة . ومن هنا يمكن الإفادة – خير إفادة – من مادتها فى تعميق التذوق الأدبى ، والكشف عن مواطن الجمال فى التعبير وملاءمته – فى مبناه ومعناه – للمقام الذى صنع من أجله أو وقع فيه . ومن الواضح أن هذا التعبير – بصفته تلك – لا يكون ولا يصح إلاّ إذا جاءت مكوّناته اللغوية – صوتية وصرفية وتركيبية – على نسق لغوى موسوم بالسبك والحبك والتلاؤم والتآلف بين مبناه ومعناه .

ومعنى ذلك كله أن علوم البلاغة لا يمكن تذوقها أو استيعابها إلا من خلال نصوص مختارة من ناحيتيها الأدبية واللغوية ، وإلا أصبحت قواعدها وضوابطها أشبه بقوالب جامدة ، تصب فى الأذهان صبًا ولا تفيد شيئا ذا بال .

ويأتى النحو أو قواعد اللغة التى تحتاج فى هذه المرحلة الثانوية إلى المزيد والإضافة كمًا وكيفا ، وإن بأقدار محسوبة تفى بحاجة الطالب إلى استخدام لغته استخداما صحيحا ، كتبا ونطقا . وفى الإمكان تحقيق هذا الغرض على الوجه التالى :

١ – مراجعة ما تمّ تقديمه فى المرحلة الإعدادية ، لتأكيده ، وتمهيد للدخول إلى ما يراد إضافته .

٢ – تضاف أبواب جديدة من النحو إلى ما سبق طرحه قبلا ، مع مراعاة التناسق بين السابق واللاحق ، حتى نضمن تكامل المسيرة ونصل إلى الغاية فى سهولة ويسر .

٣ – قواعد اللغة شبكة من القوانين الضابطة لهيئة البناء ، والراسمة لأبعاده وحدوده . والبناء هو اللغة نفسها ، ومن ثم لا يمكن عزل القواعد والنظر فيها من فراغ . لابد من الاعتماد على النصوص المتكاملة التى تبرز فيها فعاليات هذه القواعد ، وقيمتها فى إحكام البناء وتماسك لبناته .

٤ – تقدّم القواعد الأساسية ، بالتدريج من فرقة إلى أخرى ، دون الدخول ألبتة فى التفريعات أو الجزئيات التى قد تفسد على المتلقين مواصلة المتابعة والاستيعاب .

إن تقديم النحو (أو قواعد اللغة) فى هذه المرحلة العامة ، أى مرحلة ما قبل التخصص ، ينبغى اقتصاره على مجموعة القواعد الأساسية التى من شأنها عصمة المتعلم من الخطأ – قدر الإمكان – فى لغته ، حديثا قراءة وكتابة . وهذا ما عبر عنه عبد العليم إبراهيم وسماه «النحو الوظيفى» . يقول فى مقدمة كتابه الموسوم بهذا الاسم : «النحو نوعان : نحو وظيفى ، ونحو تخصصى . ونقصد بالنحو الوظيفى مجموعة القواعد التى تؤدى الوظيفة الأساسية للنحو ، ليسلم اللسان من الخطأ فى النطق ويسلم القلم من الخطأ فى الكتابة . أما النحو التخصصى فهو ما يتجاوز ذلك من المسائل المتشعبة والبحوث الدقيقة التى حفلت بها الكتب» . ومثله ما روى عن بعضهم فى القديم من قولهم «ينبغى ألا ينشغل غير المتخصص بالنحو إلا بمقدار ما يؤدى إلى السلامة من الخطأ» . وشبيه بهذا الكلام ما عبر عنه رفاعة الطهطاوى فى مقدمة كتاب «التحفة المكتبية فى تقريب العربية» ، حيث عرف النحو بأنه «فن تصحيح الكلام العربى كتابة وقراءة» . وخلاصة هذا كله أنه ينبغى الاقتصار فى النحو فى

المراحل العامة على ما يقود الكلام الصحيح والقراءة السليمة، دون تعليل أو الدخول فى الجزئيات والتفريعات.

٥ - الأمثلة والشواهد المقدمة للتوضيح ومزيد من البيان، يجب أن تكون حية ملائمة - قدر المستطاع - لثقافة الطلاب، ومحاكية للواقع دون تعسّف أو اصطناع.

٦ - يختتم الدرس بالتدريب مشافهة أو بالكتابة، على حسب الحال، قصدا إلى تأكيد المادة، وتعويدا للطلاب على تفعيل هذه القواعد بأنفسهم.

٧ - كل هذا يحتاج إلى تخصيص وقت أو دروس محددة فى جدول الدراسة لتقديم هذه القواعد المعتمد استخلاصها على النصوص دائما وأبدا.

٨ - يؤخذ النحو على أنه نظام ضابط للبناء من جوانب أربعة. هى اختيار اللبنات ومواقعها المناسبة لها والعلاقات الداخلية بينها ثم الإعراب. فليس من الجائز علميا وعمليا التركيز على الإعراب وحده، كما يفعل بعض المعلمين.

وهنا نتساءل: لم يقتصر بعضهم فى تقديم قواعد اللغة على «النحو» بالمفهوم الضيق الذى ذكرنا؟ النحو بمعناه الدقيق ذو اتصال وثيق بالصرف بل والأصوات أيضا. فالصرف إن هو إلا مدخل إلى النحو أو تمهيد له ولا قيمة للصرف إلا بتفعيله فى خدمة النحو. وللأحكام والظواهر الصوتية دور مهم فى طلاء البناء وتكوينه بما يناسب هيئته ونظمه، من نبر وتنغيم وفواصل صوتية.

الرأى عندنا أنه فى تناول الصرف فى هذه المرحلة ينبغى أن يقتصر على تلك الأبواب والمسائل التى من شأنها أن تخدم النحو، وتعين على تحليل التراكيب وتفسير خواصها، وفقا لمكوناتها من صيغ صرفية. وذلك كالاشتقاق وتصريف الأفعال والتعدى واللزوم، والكلام على النوع (التأنيث والتذكير) والعدد (الإفراد والتثنية والجمع). أما الإعلال والإبدال وماألفّ لفهما فمكانهما مرحلة أعلى وهى مرحلة التخصص.

وتقدم هذه المسائل والأبواب حسب الحاجة إليها عند مناقشة خواص التراكيب ، وطبيعة نظمها ، ذلك النظم الذى لا تستقيم جوانبه وتبين هيئاته إلا بتعرف لبناته الصرفية المكونة له . أما تقديم الصرف منعزلا فى هذه المرحلة غير المتخصصة ، فلا يفيد فى قليل أو كثير . وبهذه السبيل نكون قد أخذنا «النحو» بمعناه العام ذى الإطار الواسع المعروف علميا بعلم القواعد grammar .

ومن الجوانب المهمة من جوانب اللغة التى ينبغى الالتفات إليها فى مراحل التعليم العام بكل مراحله ، دراسة **الأصوات** . وفى علمنا أن هذا الفرع من فروع اللغة يكاد يكون مهملا إهمالا تاما فى هذه المراحل . يبدو أنه قد غاب عن المسئولين حقيقة أن اللغة (أية لغة) سلسلة من الأصوات المنسوقة نسقا معينا فى صورة تراكيب ، وفقا لنظام كل لغة . وهذا يعنى أن عدم تناولها أو التجاوز عن بيان طبيعتها وخواصها قد يؤدى إلى الخطأ فى جسم البناء نفسه ، وهو واقع بالفعل بين طلاب هذه المراحل (بل وفى غيرها) .

والنظر الذى نريده عند تناول أصوات اللغة هنا لا يعنى الدخول إلى ميدان البحث النظرى فى التفريعات والجزئيات ، ومتابعة هذه التفريعات والجزئيات للوصول منها إلى وضع نظم صوتية . وإنما الذى نبغيه وننصح بإنجازه هو مجرد الوقوف - من وقت إلى آخر - عند أصوات العربية لتدريب الطلاب على **نطقها الصحيح** ، وتعرف خواص كل صوت ، حتى يتمكن الطالب من تفعيل جهاز النطق تفعيلا سليما ، فيأتى كلامه فى مجمله صحيحا مقبولا .

تعقيب :

بقى أن نشير هنا إلى فروع أخرى ، نحسبها مكملة لمنظومة الدرس اللغوى . وهى «متن اللغة» (الثروة اللفظية) . وسبيل النظر فيها فى هذه المراحل العامة ، العود إلى المعجمات ، ونظام الكتابة والخط .

المعجمات :

يكتسب الفرد لغته وينميها ويعمقها بالتبادل الدائم بالحديث بينه وبين أهل بيئته . كما يعتمد هذا الاكتساب وتلك التنمية على القراءة . وقد تفوته في هذا المجال أو ذاك معاني بعض المفردات ، فيحتاج إلى تعرفها بطريق أو بآخر . ومن أهم وسائل الوصول إلى هذا الغرض بالنسبة للطلاب (وغيرهم) الرجوع إلى المعجمات.

والمعجمات في العربية كثيرة كثرة ملحوظة ، ولها مناهج في التأليف مختلفة وطرائق في ترتيب المادة منوّعة ، فمنها ما يأخذ بالنظام الصوتي ، أي بحسب مخارج الأصوات في النطق ، كما في كتاب «العين» للخليل بن أحمد ، ومنها ما يتبع ذلك النظام المعروف بنظام الباب والفصل ، كما في «الصحاح» للجوهري «ولسان العرب» لابن منظور و«القاموس المحيط» للفيروزبادي في طبعاتها القديمة .

والأنسب في كل الحالات لطلاب التعليم العام الرجوع إلى تلك المعجمات الحديثة ، الآخذة بنظام الترتيب «الألفبائي» ، وهي كثيرة أيضا . ومن أشهرها «المعجم الوسيط» وموجزه المعروف «بالمعجم الوجيز» . وكلاهما من صنع مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ومنها أيضا «المنجد» و «مختار الصحاح» إلخ .

هذه المعجمات ونحوها هي الأولى بالاعتماد عليها في مراحل التعليم العام ، لسهولة التعامل معها في الكشف عن المعاني . ومع ذلك ، يحتاج تقديمها وتعرف وسائل الكشف فيها إلى كفاية وحصافة من المعلم ، إذ إن ميادينها جديدة كل الجدة على الدارسين ، ومن ثم يجب الاقتصار على المبادئ الأساسية التي تعينهم على الوصول إلى طلبتهم .

والرأي عندنا أنه لا يبدأ العمل بها إلا في أواخر التعليم الإعدادي ، مع الانتقال بالتدريج إلى شيء من التوسع والتعميق كلما ارتقى الطالب في سنوات الدراسة حتى نهاية الثانوية العامة .

ولا مانع مطلقا من أن يشير المدرس إشارات خفيفة - حسب الحال - إلى فكرة المعاجم ووظائفها وتاريخها ومناهجها المختلفة ، دون الدخول فى أية تفاصيل أو تفريعات غير مناسبة .

وللمعلم الخيار : إما أن يقدم المواد المعجمية فى أثناء الانشغال بالمواد الأخرى ، كالنصوص مثلا ، وإما أن يقف عندها وقفات خاصة فى أوقات معينة . والأولى الأخذ بالخيار الثانى ، إذ هو الأكيد فى التحصيل والاستيعاب . ويتوقف الأمر كله على مساحة الأوقات المخصصة لفروع اللغة .

نظام الكتابة :

المفروض أن يوضع نظام الكتابة لأية لغة على وجه كافٍ لتصوير نطق أصوات هذه اللغة أو تلك تصويرا ينبئ عن خواصها ويميزها بعضها من بعض إلى أقصى حد ممكن . والمفروض أيضا أن هذا هو ما حدث ويحدث فى اللغات المختلفة . ولكن يعكر صفو هذا الافتراض المأمول احتمالان . أولهما عدم الدقة من الواضعين لحدود هذا النظام ووحداته ، وثانيهما (وهو الأكثر وقوعا) أن اللغة يصيبها التغير من وقت إلى آخر ، فى حين يبقى النظام الكتابى على حاله ، دون تغيير إلا نادرا وفى صور جزئية . ومن هنا يظهر الخلاف بين المنطوق والنظام الذى وضع لتصويره.

والاختلاف بين المنطوق والرسم الكتابى بالنسبة للغة العربية ، له وجود ، وإن كان محدودا للغاية . ولكنا لا نستطيع على وجه الدقة نسبته إلى أى من الاحتمالين السابقين . أما الذى ندريه ونؤكده هو أن مجمل وجوه الاختلاف يرجع إلى طبيعة بنية الكلمة التى يقع فيها هذا الصوت أو ذاك صوتيا وصرفيا . ومعناه أن الفيصل فى الكشف عن حقيقة هذا الاختلاف هو السياق الصوتى الذى يقع فيه هذا الصوت أو ذاك ، أو الأصل الصرفى للصيغ ذات الرسم الكتابى المختلف .

وفيما يلى أمثلة منوعة توضح أهم وجوه هذا الاختلاف بين المنطوق ورسمه الكتابى .

أولا :

هناك حالات يذكر فيها رمز كتابى دون مقابل له منطوق ، وقد يحدث العكس ، فينطق الصوت دون رمز يصوّره مكتوب . يجمع الحالتين معا كلمة «أولئك» ، حيث جاء رمز «الواو» ، وليس له مقابل فى النطق ، وفى الوقت نفسه لم يذكر رسم يشير إلى الفتحة الطويلة (الألف) بعد اللام . والأكثر من هذا ورودا نطق الصوت ولا مقابل له فى الكتابة ، مثل «هذا» ، «هؤلاء» إلخ . ومهما يكن الأمر ، فهذا الضرب بصورتيه من الاختلاف بين المنطوق والمكتوب قليل الوقوع بل نادر .

ثانيا :

هذا الضرب من الاختلاف بين المنطوق والمكتوب تقصد به تلك الحالات التى يتغير فيها نطق الصوت المعين ، فى حين يبقى الرمز واحدا لا يتغير ، كما هو الحال مثلا فى صوت «لام التعريف» و «التاء المربوطة» . فهذه اللام إما شمسية فلا تنطق ، وإما قمرية فيتحقق نطقها ، وفى كلتا الحالتين يشار إلى الصوت برمز واحد هو [ل] ، كما هو معروف .

والتاء المربوطة [ة] قد تنطق هاء خالصة كما حالة فى الوقف ، ولكنها تنطق تاء فى وصل الكلام . تقول : «جاءت فاطمة» بهاء خالصة ، ولكن جاءت فاطمة بنت محمد» ، بالتاء . وعلى الرغم من هذا التغير النطقى لهذا الصوت ، بقى الرسم واحدا دون أى تغير .

ومن الجدير بالذكر أن تنبه هنا إلى تعدد النطق للمثالين السابقين محكوم بالسياق الصوتى الذى تقع فيه «لام التعريف» و «التاء المربوطة» ، فهذه اللام لا تنطق

إذا وليها واتصل بها صوت قريب النسب منها فى المخرج ، و«التاء المربوطة» تنطق بهذه الصورة أو تلك ، وفقا لما تقتضيه ضوابط الوقف والوصل من حيث الأداء الصوتى للكلام .

ومن اللافت للنظر أن رمز التاء المربوطة [ة] بهذه الصورة جاء وافيا بالخاصيتين الصوتيتين المذكورتين . تنطق هاء خالصة أحيانا ورمزها مذكور [ه] وتنطق تاء أحيانا ، وأشير إليه بوضع نقطتين فوق الهاء [ة] ، منقولتين من رمز التاء [ت] . ومن هنا لم يرد رمز مستقل للتاء المربوطة فى الألفباء العربية ، ولهذا كان من الحتم على الكاتبين أن يلتزموا بهذه الصورة من الكتابة الدالة على الوظيفتين كلتيهما ، أى بهاء فوقها نقطتان [ة] ؛ إذ لو أهملت أو تنوسيت النقطتان صار الرمز دالا على الهاء الخالصة ، والتاء المربوطة ليست كذلك بحال ، وإنما هى هاء أو تاء ، وفقا للسياق الصوتى الذى تقع فيه .

ثالثا :

هذا الضرب من الاختلاف بين المنطوق والمكتوب تأتى صوره على عكس ما يجرى فى أمثلة النوع السابق . فهذا الضرب الثالث تأتى أمثلته منتظمة أصواتا تنطق بصورة واحدة ، فى حين يتعدد رمزها أو رسمها فى الكتابة . يظهر ذلك بوضوح فى حال الألف اللينة الثالثة من الكلمة ، وفى حال همزة القطع .

فهذه الألف تنطق دائما وأبدا بصورة واحدة ، (ألفا ممدودة أى فتحة طويلة) ، ولكنها ترسم فى الكتابة بصورتين مختلفين : بالألف فى حالات معينة كما فى «غزا» ، وبالياء فى حالات أخرى فى مثل «رمى» . فسّر اللغويون هذا الاختلاف فى الكتابة بأنه راجع إلى الأصل الصرفي للكلمة ودليل عليه . قالوا : تكتب هذه الألف ألفا إذا كان أصلها واويا (يغزو – غزو إلخ) ، ولكنها تكتب ياء إذا كان أصلها يائيا (يرمى – رمْى إلخ) .

وقد وقع خلاف بين الدارسين حديثًا حول هذه المسألة ، حيث رأى بعضهم أنه من الأسلم والأوفق كتابة هذه الألف بصورة واحدة ، وهى رسمها بالألف فى كل الحالات ، طبقا لنطقها وتيسيرًا على المتعلمين . كما ناقشها مجمع اللغة العربية أكثر من مرة ، ولكن يبدو أن الرأى قد استقرّ على عدم التغيير وإبقاء الأمر على ما هو عليه ، حفاظا على تقاليد النظام الموروث .

وهمزة القطع (بهذا الوصف) رمزها مستقلا هو رأس عين صغيرة [ء] . وهذا الرمز من الحتم تسجيله فى أى موقع تقع فيه الهمزة ، وإهماله يعدّ خطأً صريحا . ولكن هذا الرمز قد يكون على ألف أو تحته ، مثل أحمد - إبراهيم ، أو على ياء نحو طائفة - فئة ، أو على واو مثل لؤلؤ ، أو مفردة فى نحو جزء - بطء إلخ .

وهذا التعدد فى صور كتابة الهمزة يشكل صعوبة ظاهرة على المتعلمين ، وبخاصة الناشئة منهم الذين لم يخبروا الأمر ولم يدركوا سره . وهذا يقتضى أن يكون المعلم على وعى ومعرفة كافية بهذه الصور وأسباب وقوعها . هذه الصور وتلك الأسباب موضحة خير توضيح فى كثير من الآثار اللغوية القديمة والحديثة التى يمكن الرجوع إليها ، والتى لا نستطيع العود إليها فى هذا المجال .

ولكنا مع ذلك نستطيع أن نوجز مجمل ما قالوا فى تفسير هذه الصور وأسبابها فى كليمات قصيرات : هذه الصور الكتابية وأسبابها محكومة بالسياق الذى تقع فيه الهمزة ، أى بحسب موقعها من الكلمة ونوعية حركتها وحركة ما يسبقها من أصوات .

ولابن جنى العظيم تفسير آخر أعمق وأروع مما قدمنا . إنه يرجعه إلى الأصل الأصيل الذى استخلصت منه هذه الصور وجرى تقعيدها على هذا النهج . يقول : «وإنما كتبت الهمزة على ألف تارة وعلى ياء أو واو تارة أخرى ، مراعاة لأهل التخفيف» . ومعناه أن هذه الصور بهيئتها تلك إنما جاءت لتقابل نطق من يحقق

الهمزة تحقيقا كاملاً ونطق من يخففونها أو يسهلونها فى صورة ألف أو ياء أو واو . ومعناه أيضا ، أنه بالنسبة للمحققين فرمز الهمزة [ء] هناك فى كل حالة ، وبالنسبة لمن يسهلونها ، فرمز التسهيل أيضا هناك ، وهو الألف أو الياء أو الواو ، وفقا لكل حالة بعينها . ما أروعك يا ابن جنى وما أعمق فكرك !! .

وهناك أيضا فى نظام الكتابة العربية أو رسم المنطوق بالمكتوب مسائل أخرى فرعية . تتمثل فى رموز إضافية تشير إلى خواص صوتية معينة ، كالمدة [~] فى مثل ﴿ آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه ﴾ ، والشدّة [ّ] فى الإدغام بشروطه المسجلة فى كتب الأصوات والصرف ، والسكون [ه] ، وله وظائف صوتية وصرفية ونحوية ، كما هو معلوم بالضرورة .

أما المشكلة الحقيقية فى نظام الكتابة العربية فتتمثل فى رموز الحركات القصيرة وأشكالها ومواقعها . هذه الحركات ، وضعها شيخ العربية الخليل بن أحمد ، ولكنه اكتفى بوضعها فوق الحرف كما فى الفتحة والضمة ، وتحت الحرف كما فى الكسرة [ـَـِـُـ] ، ولم يشأ أن يضعها فى صلب الكلمة . وهذا النهج - وإن سلم لصاحبه - تلفّه صعوبات كثيرة ، إذ قد تهمل هذه الرموز نهائيا ، أو يقع خلط بينها . ومن ثم تفقد قيميها ويلتبس الأمر على القارىء ، فيقع فى الخطأ ، مالم يكن متمكنا من لغته ، وما أندر هؤلاء المتمكنين فى وقتنا الحاضر .

وعلاج مشكلة الحركات القصار هذه هو الإصرار على رسمها فى مواضعها بدقة فى كل ما يقدم للطلاب من موادّ علمية مهما كان نوعها أو تخصصها ، بدءا من أول المرحلة الابتدائية حتى نهاية الثانوية العامة . ويا ليت الكاتبين - كل فى تخصصه - يلتزمون بهذا النهج فى كتاباتهم ، وبخاصة القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر ، وأية نصوص أخرى ، يحتمل التجاوز أو الخطأ فى نطقها من الرّجل العادى ، إذا خلت من هذه العلامات .

الخط :

الخط العربى علم وفن له قواعده وأصوله ، ولكن هذه القواعد والأصول لا تظهر قيمتها ولا يتأتى تحقيقها واقعيا إلا بلمسة فنية من يد صناع ، منحت التذوق ورقاهة الحس . وفى كل الحالات ، لا تتحق «فنية» الخط ، ولا تكمل هندستها إلا بالتجربة والدربة والخبرة .

ولقد برع العرب منذ القديم فى صناعة الخط ، حتى صار الخط العربى معلّمًا من معالم الفنون العربية ، ذات السمات البارزة التى تميزهم وتميز فنونهم من غيرهم من الأمم ، ومن كل ما جرى مجرى الفنون فى عرفهم .

انكبّوا على تجويد الخط ، وتلوينه بألوان متنوعة ، برزت فى صور تبدو مختلفة شكلا ، ولكنها محافظة فى أصولها ومعانيها العميقة على الذوق العربى وطبيعة لغتهم . ظهر الخط النسخ ، والرقعة والثلث والكوفى والديوانى إلخ ، وكلها ألوان عربية خالصة بناء وطلاء . ولم يكتف القوم بهذا التلوين الرائق ، بل عمدوا إلى تخصيص كل لون بظرفه ومقامه والمجال الواقعى الذى يناسبه ، على ما هو معروف مشهور ، ولكل كاتب أن يختار ما يروقه حسب الحال والرؤية الخاصة ..

ويبدو أن تقديم الخط للناشئة فى التعليم العام وبخاصة فى السنوات الأخيرة ، لم ينل حظه من الاهتمام ، وجرى ويجرى العمل فيه كما لو كان شيئا هامشيا ، ليس لتقديمه ضوابط أو رسوم معلومة ، ولم تخصص له أوقات تناسب أهميته . هذا بالإضافة إلى أن من حاولوا ويحاولون تقديمه اقتصروا فى عملهم على خط النسخ والرقعة . أما خط الثلث ، وهو فن جميل رائع ، فيبدو أنهم هناك تغافلوه ، أو تناسوا قدره وقيمته فى منظومة الفنون العربية . وربما كان ذلك للصعوبة النسبية فى «فنيته» ، وندرة الصانع الماهر من المعلمين الكافين للوصول إلى هذه «الفنية» .

لا مانع ، لأسباب عملية ، من الاقتصار فى التعليم العام على النسخ والرقعة ، ولكن على نهج مخلص صادق ، بوصفه مادة من مواد العربية ، لها زمن فى الدرس معلوم يفى بحقها ، واهتمام مناسب . نقول هذا ، لأنا نعلم أن الخط قد غاب عن التقديم السنوات طويلة ، ثم عاد النظر إليه أخيرا فى صورة هامشية ، الأمر الذى أدّى إلى هذا الواقع الردىء فى كتابة الدارسين صغارا وكبارا . وكلنا يدرك هذه المشكلة وما يترتب عليها من آثار فى حياتنا العلمية والعامة ، كما يظهر ذلك واضحا فى كتابة الطلاب فى الامتحان وغيره ، وكما يظهر أيضا فى الهيئات والمؤسسات العامة التى لها اتصال وثيق بالتعامل مع الجماهير العامة وقضاء مصالحهم وفى النهاية نقول : إذا لم يكن الخط مادة عربية مقررة ، فيكفى أنه فن رفيع قريب المنال ذو أثر بالغ فى صقل الشعور والوجدان .

والخط ذو اتصال وثيق بنظام الكتابة (الرسم الإملائى) ، بل إنهما جانبان لشئ واحد . يكمل أحدهما الآخر . فالكتابة بالمعنى العام أو التحرير لا يتحقق لهما قوام ، ولا يكون لهما بناء سليم مقبول إلا بإرساء قواعد هذا البناء ودعمها على وجه يشكل هيئة ذات حدود وأبعاد واضحة ، صالحة للانتفاع وافية بأغراضها من البيان وتواصل الأفكار .

من هنا كان لابد من اعتماد الخط ونظام الكتابة مقررين من مقررات دراسة اللغة العربية فى التعليم العام بكل مراحله . وينبغى أن يخصص لهما - منفردين أو مجتمعين - وقت محدد معلوم ، بدءا من المرحلة الابتدائية إلى نهاية الثانوية العامة . ويسير الأمر فى التعامل معهما بالتدريج ، حتى نصل إلى الغاية المنشودة ، وفاء بحق اللغة من الاهتمام ، وتلبية لحاجات الناشئة من التثقيف اللغوى ، بكل فروعه وألوانه ، وإكمالا للبناء اللغوى الذى لا تستقيم هيئته إلا بوسمه بما يدل على سلامته وجوده لبناته . ولا يكون هذا وذاك إلا بلافتة تنبئ عن هذه السلامة وتلك

الجودة ، وقوامها الرسم الإملائى الصحيح المكتوب بخط رائق واضح . وهذه اللافتة - بعنصريها - لا يستطيع صنعها الا معلم كفء عارف بالبناء ومادته (اللغة) ، خبير بقواعد الرسم (الإملاء) ذو دربة كافية وقدرة على تحقيقها بخط مفصح مبين . وأنى لنا هذا المعلم ؟ قليل أو نادر وجوده !! .

وبعد ، فإن كل ما قدمنا إن هو إلا محاولة لتشكيل منظومة من الأفكار والمبادئ حول واقع العربية من أهليها الذين تغافلوا عنها وحرموها من التفاعل معها ، حتى بدت عصية المنال من العامة والخاصة . وبينا أن صعوبتها ليست فى ذاتها وطبيعتها ، وإنما لأسباب مختلفة هم صانعوها ، ومن الحتم عليهم أن يعوا ذلك ، ويعملوا على إزاحتها بالوسائل العامة والخاصة .

ودرجنا بعد إلى ذكر شىء من هذه الوسائل ، من أهمها التحاور معها أخذا وعطاء ، وتحريك إمكاناتها الكامنة فيها . وربما يساعدنا فى ذلك رسم خطة علمية دقيقة لتقديمها تقديما صالحا فى دور التعليم وبخاصة فى المراحل العامة . وحاولنا تقديم بعض المبادئ التى يمكن أن تفيد فى هذا الشأن ، كالدقة فى اختيار واضعى المناهج ، وطرائق تقديمها ، ونوعيات مقدميها من المعلمين .

ووصولاً إلى هذه الخطوات العاملة فى تحريك اللغة وعقد نوع من الإلف بينها وبين أصحابها ، حاولنا رسم منهج سهل يمكن الوصول به إلى الغاية المنشودة . فرشحنا المنهج الوصفى البعيد عن التأويل والافتراض والدخول فى المتاهات الفرعية والجزئية لإنجاز هذه المهمة ، مع الإشارة إلى أن مناهج تقديم العربية وطرائق تعقيدها فى القديم (وهى صالحة خير صلاحية للمتخصصين) تتسم بشىء غير قليل من الصعوبة وكثير من التفريعات واختلاف الآراء ووجهات النظر ، الأمر الذى لا يتسق مع قدرات الناشئة وثقافاتهم . وهذا بالطبع لا يمنع من

العود إلى هذه الآثار القديمة من وقت إلى آخر ، لربط الحاضر بالماضى ، وللأخذ منه ، كلما كان ذلك مناسبا .

وعندنا أن قضية اللغة ومشكلاتها هى قضية ثقافية اجتماعية فى الأساس . على القوم العرب أن يدركوا أن لغتهم هى قوام كيانهم ومرآة ذاتيتهم ، فلينظروا إليها نظرة فوقية تدفعهم إلى علاج مشكلاتها وأسباب عزلها وبعدها أو بعدهم عنها ، فيسعد القبيلان بالتلاقى ودفء التفاعل والحوار بينهما .

والله ولىّ التوفيق